الاقتصاد السياسى

تأليف

احمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس

حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس

مدرس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق

بالجامعة المصـــرية

الجزء الاول

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الاكبر بمصر

١٣٤٦ — ١٩٢٨

الاقتصاد السياسى

تأليف

احمد محمد ابراهيم

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
مدرس الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق
بالجامعة المصـــرية

الجزء الاول

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الاكبر بمصر
١٣٤٦ — ١٩٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الأول

مبادئ عامة فى الحياة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

الباب الأول

الحيـاة الاقتصـادية

الفصل الأول

النشاط الاقتصادى

١ — *ضرورة تحديد معانى الاصطلاحات الاقتصادية* : علم الاقتصاد السياسى كسائر العلوم الأخرى يستعمل اصطلاحات ذات مدلولات خاصة ، غير أن أكثر اصطلاحاته العلميـة ليست قاصرة عليه وحده ، اذ تستعمل أيضا فى اللغة الدارجة ، وكثيرا ما تستعمل فى الاقتصاد السياسى بمعنى غير معناها الدارج ، فلهذا كان يحسن أن نبدأ بتحديد معانى بعض هذه الاصطلاحات علميا ، على أن نعود الى تفصيل ذلك فى موضع آخر

٢ — **الحاجات** (Les besoins - The wants) : هى الباعث للانسان على النشاط الاقتصادى ، وهى اما حاجات فسيولوجية تقضى سنة البقاء على الانسان بضرورة اشباعها ، مثل حاجات الغذاء ، وأما حاجات اجتماعية ليس فيها من الضرورة مافى الحاجات الفسيولوجية. وانما يؤدى اشباعها الى زيادة سعادة الانسان المادية والمعنوية ، مثل حاجات التعليم [1]

٣ — **الاموال** (Les biens - The goods) : يطلق اسم الاموال فى اللغة الاقتصادية على الأشياء المادية التى تصلح لاشباع حاجات الانسان ، اشباعا مباشراً مثل الخبز ، أو غير مباشر مثل مختلف الأدوات التى تستخدم فى صنعه

ومن الأموال مالا يمتلك ويسمى بالاموال الحرة (Les biens libres) ومنها مايمتلك ويسمى بالاموال الاقتصادية (Les biens économiques)، ويطلق عليها أيضاً اسم الثروات (Les richesses - the wealth) [2] وهى التى يبحث فيها الاقتصاد السياسى دون سواها ، ونحن فى مباحثنا سنستعمل اصطلاح الاموال ونقصد بها دائما الاموال الاقتصادية [3].

٤ — **الخدمات** (Les services - the services) : و بجانب الاموال المادية يوجد عمل الانسان الذى يصلح أيضا لاشباع الحاجات ، وهو اما يدوى كعمل الحائك ، واما عقلى كعمل الطبيب ، ويطلق عليه اسم الخدمات ، وهى كالأموال تباع وتشترى ولها ثمن فى السوق

وقد كثر الجدل بين الاقتصاديين من أهل الجيل الماضى حول مسئلة ما اذا

---

١ يراجع فى تفصيل الحاجات وخواصها الفصل الاول من الباب الثالث من هذا الكتاب

٢ يفضل اليوم كثير من الاقتصاديين أول هذين الاصطلاحين لان فى اصطلاح «الثروة» مايشعر بالغنى وكثرة الاموال — انظر جيد (Gide) فى Cours d'Economie Politique، الجزء الاول ، طبعة سنة ١٩٢٦ ص ٦٣

٣ يراجع فى خواص الاموال الاقتصادية أو الثروة الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا الكتاب

كانت الأموال لا يمكن الا أن تكون مادية ، أم أن هناك بجانب الأموال المادية أموالا اخرى غير مادية ، أو بعبارة أخرى ما اذا كان يمكن ادخال الخدمات فى عداد الأموال ، وهى مسئلة لم يعد الاقتصاديون اليوم يعيرونها التفاتاً كبيراً ، اذ ليس لها أية أهمية عملية [1]

٥ — النشاط الاقتصادى: (L'activité economique-Economic activity)

هو نوع من أنواع النشاط الانسانى ، والغرض منـه الحصول على الأموال والخدمات ، ومنه تتكون الحياة الاقتصادية للفرد والجماعة ، وله صفتان ، صفة فردية وصفة اجتماعية [2]

ا — الصفة الاجتماعيـة للنشاط الاقصادى : يعيش الانسان فى جماعة يربط أفرادها ببعضهم علاقات متنوعة و يفتقر كل منهم الى الآخر منتجاً كان أو مستهلكا

(فأولا) ان كان الانسان منتجاً مستقلا يعمل بمفرده ، فهو محتـاج فى عمله الى أدوات متنوعة لا ينتجها بنفسه وان كان منتجا فى مشروع من المشروعات فهو يعمل بالاشتراك مع غيره تحت اشراف ادارة واحدة

(وثانياً) ان كان مستهلكا فهو مفتقر أيضاً الى أمثاله ، فالمصرى قد يأكل خبزاً مصنوعا من قمح انتجه استرالى ، و يشرب قهوة من بن زرعه برازيلى ، و يلبس رداء منسوجا من صوف أغنام بوليفيا ومصنوعا فى مصانع انجلترا ، كما أن المصرى يزرع قطناً ينسج منه ملابس يكتسى بها أفراد منتشرون فى بقاع الارض الواسعة .

فالانسان فى النظام الاقتصادى الحاضر لا ينتج الاشياء ليشبع بها حاجاته مباشرة وانما ليستبدلها بغيرها ، فكل يبيع عمله أو ما أنتجه ، وكل يشترى عمل الغير أو ما أنتجه

---

١ وسنلتقى بهـا عند البحث فى خواص الاموال الفصل الرابع من الباب الثالث من هذا الكتاب

٢ انظر تروشى (Truchy) فى Cours d'Economie Politique ، طبعة سنة ٩٢٣ ، الجزء الاول ، ص ٢

وينشأ عن هذا علاقات عديدة متشعبة لا يمكن حصرها ، فمن علاقات بين البائعين والمشترين ، الى أخرى بين أرباب العمل والعمال ، الى غيرها بين المقرضين والمقترضين ومن علاقات بين المنتجين أنفسهم ، الى أخرى بين المستهلكين و بعضهم ، الى غيرها بين العامل والعامل وهكذا

ب — الصفة الفردية للنشاط الاقتصادى — والنشاط الاقتصادى فردى من حيث أصله ، فمصدره المصلحة الشخصية التى تحمل كل شخص على السعى ليشبع حاجاته ، وليصلح من أحوال معيشته ، والمصلحة الشخصية لا تقتصر على الرغبة فى ادراك السعادة المادية وحدها ، بل والسعادة المعنوية أيضاً فى مظاهرها المختلفة مثل السيادة والشهرة وما اليهما

وتتوقف قيمة النشاط الاقتصادى على ما هو متوفر فى كل شخص من صفات خاصة مثل الذكاء ، والاقدام ، والمثابرة ، ونحوها ، وأظهر دليل على صفة الفردية فى الجهود الاقتصادية أعمال نوابغ الرجال فى كل أمة ، فهم الذين يشقون للناس جميعاً طريق الرقى والتقدم ، فأنت اذا تأملت فى القوى الطبيعية التى تمكن الانسان من تذليلها واستخدامها فى أعماله وجدت أن الفضل فى ذلك يرجع الى جهود بعض الافراد من نوابغ المخترعين

الفصل الثانى

تعريف الاقتصاد السياسى

٦ — **التعريف** : من الصعب تعريف الاقتصاد السياسى فى عبارة واحدة دقيقة ، فالتعريف المتداول وهو أنه علم الثروة يجعلنا نضل حقيقة موضوعه ، فالاقتصاد السياسى لا يبحث فى الثروة نفسها ، وانما فى علاقتها بالانسان ، وموضوع بحثه الاصلى هو الانسان من حيث أنه ينتج الثروات و يستهلكها ومن حيث أن تلك الثروات

تستبدل وتوزع بين الناس [١] .

والاقتصاد السياسى هو علم ، وهو يدخل فى عداد العلوم الاجتماعيـة ، فيتخذ مكانه بين علوم الاخلاق والقانون والسياسة ، واذ كان علما اجتماعياً فهو يبحث فى الانسان الذى يعيش فى جماعة تتولد بينه و بين أفرادها علاقات وروابط ، وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعيـة أنه يبحث فى الانسان الاجتماعى من وجهة خاصة هى نشاطه فى سبيل الحصول على الاموال .

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد السياسى بانه علم يبحث فى النشاط الانسانى الذى يبذل للحصول على الاموال[٢]

٧ — **سبب تسمية هذا العلم بالاقتصاد السياسى** : اذا كان موضوع هذا العلم هو الانسان الاجتماعى فى علاقته بالثروة ، فلماذا ينعت بكلمة «السياسى» فيفيد بذلك أنه يبحث فى موضوعات خاصة بالدولة ؟

ان السبب فى ذلك يرجع الى التسمية التاريخية القديمة التى أصبحت لا تتفق وحقيقة موضوع هذا العلم ، فاصطلاح اقتصاد سياسى فى اللغتين الفرنسية والانجليزية (Economie Politique - Political Economy) [٣] يشتق من ثلاث كلمات يونانية معناها : المنزل — القانون — المدينة ، ولما كان اصطلاح « المدينة » عند اليونان الاقدمين يقابل اصطلاح «الامة» فى العصر الحديث ، فيكون معنى هذا الاصطلاح فى اللغة اليونانية القديمة « قوانين التدبير المنزلى السياسى » [٤]

---

١ بيرو Perreau فى Cours d'Economie Politique طبعة سـنة ١٩١٤ الجزء الاول ص ١ ـ جيد فى Cours الجزء الاول ، ص ٢

٢ قارن تروش الجزء الاول ، ص ١

٣ أول من اطلق على هذا العلم فى اللغة الفرنسية اسم « اقتصاد سياسى » هو انطوان دى مونكريتان Antoine de Montchretian اذ اتخذه عنوانا لكتاب نشره سـنة ١٦١٥ (Traité de l'Œconomie Politique) ومن هذا الحين جرت أقلام الكتاب بهذه التسمية فى فرنسا وغيرها — جيد فى Cours الجزء الاول ص ٦

٤ انظر جيد فى Premierés Notions d'Economie Politique ص ٣٤

وقد بحث فيه أرسطو وغيره من فلاسفة اليونان القدماء باعتبار أنه فن تزويد الدولة بالايراد ، فكان موضوعه عندهم يقرب من موضوع علم المالية فى الدول الحديثة ، ولما تناول الكتاب هذا الموضوع فى القرون الوسطى لاحظوا أن ايراد الدولة يتوقف على ايراد الأهالى فتحول اهتمامهم الى البحث فى الوسائل التى تؤدى الى زيادة ثروة الشعوب ، ثم مالبثوا ان اهتدوا الى أن نمو الثروة الاهلية يتوقف على جهود الافراد فى حياتهم الاجتماعية ، فأصبح موضوع هذا العلم البحث فى هذه الجهود وهو موضوع اجتماعى ، يختلف عن موضوعه السابق الذى سمى لاجله بالاقتصاد السياسى[١]

ولهذا كان يحسن بالاقتصاديين أن يطلقوا على علمهم اسما غير اسم اقتصاد سياسى ، وأن يقصروا هذه التسمية على بحث الوجهة السياسية للعلاقات الاقتصادية ، ومع أن بعض الاقتصاديين قد أخذ يستعمل فى العهد الاخير اصطلاحات أخرى مثل « الاقتصاديات » Economics[٢] « والعلم الاقتصادى » (l'Economique)[٣] فقد ظل اصطلاح « اقتصاد سياسى » هو الاصطلاح المتداول

٧ — علاقة ما بين الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية الاخرى[٤]:

كانت العلوم الاجتماعية حتى آخر القرن الثامن عشر موضوع درس واحد ، فترى لوك (Loke) فى آخر القرن السابع عشر ، والفسيوكرات (Les Physiocrates) فى القرن الذى أعقبه قد بنوا آراءهم الاقتصادية على أساس فلسفة عامة فى النظم

---

١ قارن سليجمان (Seligman) فى Principles of Economics طبعة سنة ١٩١٦ ، ص ٧

٢ Marshall, Principles of Economics طبعة سنة ٩٢٠ وأيضاً Seligman Principles of Economics. طبعة سنة ١٩١٦

٣ Landry ,Manuel d'Economique . طبعة سنة ١٩٠٨

٤ راجع فى هذا الموضوع كوفيس Cauwés فى Cours d'Economie Politique الطبعة الثالثة . الجزء الاول ، ص ٣٦ — ٥٤ — بيرو فى Cours الجزء الاول ، ص ٥ — ١٠ — سليجمان (Seligman) فى Principles ، ص ٣١ — ٣٥

الاجتماعية ، ومن ذلك الحين سرى مبدأ تقسيم العمل الى العلوم فقصرت الابحاث فى كل منها على دائرة محدودة لما تبين من فائدة ذلك

ولكن هـذا التقسيم لم يرق لاجست كمت (Auguste Comte) واتباعه ، فقاموا ينعون فصـل العلوم الاجتماعيـة عن بعضها ، ولم يقبلوا أن يكون الاقتصاد السياسى موضوع علم مستقل ، فأدخلوه مع مختلف العلوم الاجتماعية تحت لواء علم واحد سموه علم الاجتماع (La Sociologie) ولـكن هذا الرأى لم يتبع لانه ينافى سنة التخصص ويذهب بفائدتها

الا أنه لما كان الاقتصاد السياسى يتحد مع العلوم الاجتماعية الاخرى فى موضوعها وهو الانسان الذى يعيش مع أمثاله وجب أن لا نغفل عمـا بينه وبينها من الروابط وان لا نتركه يعيش بمعزل عنها

٨ — *علاقة الاقتصاد السياسى بعلم القانون*: هناك رابطة قوية تصل مابين الاقتصاد السياسى وعلم القانون ، فمن ناحية تبذل الجهود الاقتصادية فى بيئات تخضع لسلطان القانون ، وتسرى عليها احكامه ، فيتعين عليها أن تتمشى مع تلك الاحكام فتراعى مثلا ما تنص به القوانين الخاصة بالملـكية والعقود المدنيـة والتجارية الى غير ذلك ، ومن ناحيـة أخرى يهتم المشرع الذى يسن القوانين والفقيه الذى يفسرها بمراعاة الظروف الاقتصادية الخاصة بالجماعة التى تطبق عليها احكامهما ، كما أن كثيراً من القوانين لم يصدر الا لداعى اعتبارات اقتصادية بحتة

وانك اليوم لا تـكاد تلتقى بمسألة قانونية لا تـكتشف لها وجهة اقتصادية حتى انه ليمكن القول بأن كل تشريع مهما كان موضوعه هو تشريع اقتصادى

غير ان هذا الاصطلاح « تشريع اقتصادى » يطلق عادة على نوع خاص من أنواع التشريع ، فهنـاك قوانين ولو انها لا تهمل الاعتبارات الاقتصادية الا أن أول ما أوحى بها هو عامل العدالة ، مثل قوانين العقوبات ، وهنـاك قوانين أخرى من غير أن تهمل عامل العدالة الا ان ما أوحى بهـا هو العامل الاقتصادى ، مثل

القوانين الخاصة بالتجارة الداخلية والخارجية والنظم النقدية والمصارف ، فهذا النوع الاخير من التشريع هو الذى يطلق عليه اسم « التشريع الاقتصادى »[١]

ويخشى بعض الاقتصاديين ان يكون فى عمل المشرع ما يعرقل عمل القوانين الاقتصادية ، لذلك هم يسئلون الحكومات ان لا تتدخل فى الاعمال الاقتصادية بشكل ما ، وهذا الرأى وقد أتى عليه وقت كان سائداً فيه بين الاقتصاديين لم يعد متبعا اليوم فليس هناك من يقول بوجوب امتناع الحكومات امتناعا مطلقا عن التدخل فى مظاهر الحياة الاقتصادية ، وكل ما يطلب منها هو أن لا تذهب بعيداً فى تدخلها ، وان تتبع فى ذلك وحى الحكمة

ومما تقدم يتبين الفوائد التى يجنيها المشرع أو الفقيه من درس الاقتصاد السياسى فان القوانين لا تؤدى الغرض منها على وجه الكمال الا اذا كانت موافقة لحالة البلاد الاقتصادية ، كذلك درس علم القانون هو ضرورى للاقتصادى ، لأن التشريع هو أقوى الوسائل التى يمكن التأثير بها فى الحالة الاقتصادية

٩ — **علاقة الاقتصاد السياسى بعلم الاخلاق** : زعم بعض الكتاب أن تعاليم الاقتصاد السياسى تنافى تعاليم علم الاخلاق ، قائلين بأن الجهود الاقتصادية انما تبذل بدافع المصلحة الشخصية ، وأن علم الاقتصاد السياسى لا يهتم بغير البحث فى الحصول على الاموال ، وانه يحارب الاحسان اذ يرى فيه افقاراً للمجموع ، فهو علم الاثرة ، ويكفى للرد على هذا الزعم ملاحظة ما يأتى :

(أولا) أن لكل من علم الاقتصاد السياسى النظرى وعلم الاخلاق موضوعا

---

١ من الصعب تعيين حد فاصل بين هذين النوعين من التشريع . فانك مثلا اذا نظرت من بعض الوجوه الى القوانين الخاصة بالضرائب وجدت العامل المتغلب فيهما هو عامل العدالة وهو نسبية الضريبة (أى ان يتناسب ما يؤديه كل شخص منها مع ايراده أو ثروته) ولكنك اذا نظرت اليها من وجوه اخرى وجدت ان اختيار نوع منهما دون نوع آخر يرجع الى اعتبارات اقتصادية مثل تأثير كل ضريبة فى الثروة العامة ومقدار ما تأتى به من الايراد ونحو ذلك

مستقلا عن الآخر ، فالاول يبحث فى « المنفعة » والثانى يبحث فى « الخير » ولو أن « المنفعة » و « الخير » وجهتان لظواهر واحدة ، الا ان لكل وجهة منهما علما خاصا بها

والاقتصاد السياسى النظرى لا يبحث المسائل من وجهتها الاخلاقية ، شأنه فى ذلك شأن علوم أخرى مثل الرياضة والكيميا ، فهو يدرس الوقائع ، و يستخلص قوانين من خلال درسها من غير أن يشير باتباع طريق معين ، كما أن علم الاخلاق لا يبحث المسائل من وجهتها الاقتصادية

ولكن الامر بخلاف هذا بالنسبة للاقتصاد الاجتماعى ، فهو اذ يضع قواعد لتحسين معاش الطبقات الأسوأ حالا مثل العمال والعجزة والمرضى والمعوزين فانه يخضع لتعاليم علم الاخلاق

(وثانياً) أنه لما كان الاقتصاد السياسى يبحث فى علاقة الانسان بالاموال فلا لوم عليه ولا تثريب أن يضع المصلحة الشخصية فى مقدمة بواعث الجهود التى ترمى الى اقتناء الاموال أو زيادتها ، والمصلحة الشخصية ليس معناها عند الاقتصاديين مصلحة الفرد فحسب وانما تتناول أيضاً مصلحة كل من تربطه به أواصر القرابة والمحبة فالفرد يعمل غالبا مدفوعا فى تحسين حال أهله اكثر من رغبته فى تحسين حال نفسه وهذه حجة قوية يستند عليها من يدافع عن نظام الميراث ضد من يريد العبث به ، فيقول بان فى الغائه مدعاة لتقليل الانتاج العام

الى هذا ان الاقتصاديين لا ينكرون وجود عوامل أخرى بجانب المصلحة الشخصية قد تتغلب عليها ، مثل عامل الوطنية ، فكثيراً ما تكون هى التى تملى على الشخص خطة عمله ، غير أن البحث فى هذا العامل وأمثاله يخرج عن دائرة اختصاص الاقتصادى

(وثالثاً) ان علم الاقتصاد لا يقتصر على البحث فى الوسائل التى تؤدى الى

زيادة الثروات ، وهو لا يدعى بأن الانسان فى حياته لا يهتم بغير سواها ، فالاقتصاد الاجتماعى يبحث فى الالتزامات الاجتماعية التى تفرض على الافراد ، وفى وجوه القيام بها بما يتفق ومصلحة المجموع

ثم ألم ينبئنا التاريخ بان تزايد الثروات فى كل العصور كان عاملا مهما من عوامل التقدم الاجتماعى ؟ ، ولقد أصاب شاننج (Channing) اذ يقول بأن تزايد الانتاج يؤدى الى رفع مستوى التربية الاخلاقية ، وانك لا تجد أمة حل بها الفقر الا وانحطت مدارك أبنائها ووهنت أخلاقهم ، فلا يتوفر لهم من أوقات الفراغ ما يخصصونه للابحاث العلمية ، وما يصرفونه فى الاشتغال بالفنون والآداب ، كما أن الشعور بالمسئولية وكرامة النفوس ، وما اليهما كل هـذه صفات لا تنتشر الا فى بيئات توفرت فيهـا أسباب الرخاء المادى

(ورابعاً) أن الاقتصاد السياسى لا يحمل على الاحسان فى نفسه ، وانما يحمل عليه اذا أسيء استعماله ، ولم يكن من شأنه أن يصلح من حالة من يغدق عليه

ويهتم الاقتصاد الاجتماعى بتنظيم الوسائل لمحاربة الفـاقة ، وعملا بتعاليمه أنشأ كثير من البلاد ما يسمى بصناديق المتقاعدين (Caisses de retraite) وسن من القوانين ما يكفل للعمال معاشهم اذا أصابتهم حادثة من حادثات العمل ، أوحل بهم الـكبر ، أو أصبحوا عن العمل عاجزين لمرض أو نحوه

١٠ — علاقة الاقتصاد السياسى بعلم السياسة : للاقتصاد السياسى علاقة كبيرة بعلم السياسة ، فقد كان المسائل الاقتصادية فى كل العصور أثر كبير فى السياسة الدولية ، من ذلك أن السياسة التجارية التى اتبعتها الدولة الـكبرى منذ القرن السادس عشر كانت تمليها عليها اعتبارات اقتصادية ، كما أن النظم السياسية وخصوصاً من حيث مبلغ ما يتوفر للافراد فيها من الحرية هى ذات تأثير كبير فى الحالة الاقتصادية فهى اذا كان عمادها الاكراه والضغط والتحكم فى الافراد صرفت الناس عن انشاء

المشروعات ، واماتت فيهم روح الاقدام والاشتراك فى الاعمال [١]

وأنت ترى أن كلا من الاقتصاد السياسى وعلم السياسة يبحث فى مسألة واحدة هامة وهى تعيين الحد الذى ينتهى عنده عمل الافراد ليبدأ عمل الحكومات

---

[١] وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بوجود علاقة بين النظم السياسية واستخدام الثروات واراد خاصة أن يبين ان الترف اشكالا تختلف باختلاف أشكال الحكومات من ملكية الى ارستقراطية الى ديموقراطية Baudrillart, Histoire du Luxe public et privé وارد فى كوفيس الجزء الاول . ص ٥٢

الباب الثاني

علم الاقتصاد

الفصل الأول

الاقتصاد النظرى — الاقتصاد العملى — الاقتصاد الاجتماعى الاقتصاد الاهلى (1)

١١ — الاقتصاد النظرى : يدرس الانسان فى علاقته بالثروة ، و يستخلص القوانين التى يسير عليها انتاج الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها من غير ابداء رأى بشأنها ، فهو يقتصر على تبيين ماهو كائن

١٢ — الاقتصاد العملى : يطبق القوانين التى استخلصها الاقتصاد النظرى و يبحث فى الوسائل العملية التى تؤدى الى زيادة ثروة الشعوب ، فيدخل فى دائرة بحثه النظم النقدية والتجارية و وسائل النقل والمصارف والبورصات ونحوها ، فهو يبين ما يجب أن يكون

ولكن هل يحسن فى دراسة الاقتصاد السياسى أن نفرق بين ما يدخل فى حدود الاقتصاد النظرى و بين ما يدخل فى حدود الاقتصاد العملى؟ اتبع ذلك بعض الكتاب فى مؤلفاتهم ، فأفردوا أبوابا خاصة منها للبحث فى الاقتصاد السياسى كعلم نظرى ،

(1) Economie Pure — Economie Appliquée — Economie Sociale — Economie Nationale

وخصصوا أبواباً أخرى للبحث فى تطبيق قوانينه[١] ، وقالوا بان الاقتصادى ليس له أن يعطى نصائح وارشادات ، ومهمته لا تتعدى وضع مبادىء العلم ، أما الاقتصاد العملى فهذا من خصائص الحكام ورجال السياسة ، ولكن الفريق الاكبر من الاقتصاديين لا يتبع هذا الرأى

من ذلك أن الفسيوكرات ، فى آخر القرن الثامن عشر كانوا يبحثون فى الاقتصاد السياسى من الوجهتين العلمية والعملية ، فوضعوا مبادىء قالوا بانها قوانين طبيعية ، كما بحثوا فيما يعلى شأن الملوك ، ويزيد ثروة رعاياهم[٢]

وكان هذا أيضاً رأى آدم سميث ، وكثير غيره من الاقتصاديين الانجليز والفرنسيين

لذلك نرى أنه لا يجب أن نفرق فى دراسة هذا العلم بين الاقتصاد النظرى والعملى ، فانه لما كان الاقتصاد السياسى علم الانسان وليس علم الاشياء ، فقد أصبح من المستحيل أن ندرس مظاهر الحياة الاقتصادية من غير أن نستخلص قواعد نهتدى بنورها

١٣ — الاقتصاد الاجتماعى: يبحث فى العلاقات القانونية والتعاقدية التى تنشأ من ارادة الافراد لتحسين حالتهم ويبين أفضل الوسائل التى يجب اتباعها فى توزيع الثروات لتحسين عيش الطبقات الأسوأ حالا ، ولهذا السبب يطلق عليه بعض الكتاب وبخاصة فى المانيا اسم « السياسة الاجتماعية »

وقد عرفه الاستاذ سوشو (Souchon) بأنه « دراسة الافكار والجهود والنظم والقوانين على اختلاف أنواعها التى ترمى الى تحسين الحالة المادية للطبقات الاكثر عددا » وعنده أن الاقتصاد الاجتماعى يتميز عن الاقتصاد السياسى فى مواضع أهمها :

(١) أن الاقتصاد السياسى يبحث فى موضوع عام وهو الثروة على الاطلاق

---

١ انظر Courcelle-Seneuil, Traité d'Economie Politique الطبعة الثالثة ١٨٩٢

٢ جيد وريست Gide et Rist — تاريخ المذاهب الاقتصادية « Histoire des Doctrines Economiques » ، طبعة ١٩٢٢ ، ص ١ — ٥٨

بينما أن الاقتصاد الاجتماعي يبحث فى موضوع خاص وهو حالة الطبقات الاكثر عددا والأسوأ حالا

(٢) أن الاقتصاد السياسي يهتم خاصة بانتاج الثروات وزيادتها، وهو لا يبحث فى التوزيع الا من حيث علاقته بالانتاج ، فمثلا هو يبحث فى نظام الملكية الفردية اذ يراه ضروريا لحمل الافراد على الانتاج ، ولكنه لا يبحث فيما اذا كانت الملكية الفردية أعدل من الملكية الاشتراكية ، بينما أن الاقتصاد الاجتماعي يبحث فى التوزيع فى نفسه وفى درجة عدالته

(٣) ان الاقتصاد السياسى لا يبحث المسائل من وجهتها الاخلاقية ، بينما أن الاقتصاد الاجتماعى وهو يدرس حالة الطبقات الفقيرة يتأثر بفكرة العدالة والشفقة ونحوهما من المبادئ الاخلاقية ، فمن هذا مثلا أن كثيراً من الاقتصاديين السياسيين ينتقدون مبدأ الثمانية ساعات (أى تحديد عدد ساعات العمل اليومى بثمانى ساعات) لاعتقادهم بأنه يؤدى الى انقاص الانتاج ، فى حين أن الاقتصاديين الاجتماعيين ينتصرون له اذا وثقوا بأن تطبيقه يؤدى الى تحسين حالة العامل الجسمية والمعنوية [1]

والاقتصاد الاجتماعى يقترب كثيراً من علم الاخلاق ، ولهذا ذهب فلراس (Walras) الى أن موضوعه البحث فى القوانين الاخلاقية التى يجب أن يسير عليها توزيع الثروات فى الجماعة [2]

ولو أن فريقا من الكتاب وبعض المعاهد العلمية تحرص على درس الاقتصاد الاجتماعى درساً خاصاً مستقلا بنفسه ، الا أن شدة رابطة ما بينه وبين الاقتصاد السياسى تجعلنا نميل الى عدم التفريق بينهما فى دراستنا

١٤ — **الاقتصاد الاهلى** : يبحث فى الوسائل التى تستطيع بها أمة معينة

---

١ دروس الاستاذ سوشو فى الاقتصاد الاجتماعى فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس ، عام ٩٢١ — ٩٢٢ ، ص ٤ — ٦

٢ فلراس Walras، طبعة ١٩٠٠، ص٣٩، من كتابه Principes d'Economie Politique Pure

بظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادى وأن ترقى من أحوالها المادية ، ويذهب بعض الاقتصاديين وبخاصة من الالمانيين الى أنه يوجد لكل امة اقتصاد أهلى خاص بها ، لاتصلح مبادئه أن تطبق فى أمة اخرى [1]

الفصل الثانى

القوانين الاقتصادية

١٥ — *معنى القانون* : علم الاقتصاد السياسى شأنه فى ذلك شأن العلوم الاخرى يستخلص قوانين من خلال ابحاثه وقد عرف مونتسكيو (Montesquieu) القوانين بأنها « العلاقات الضرورية التى تستخلص من طبيعة الأشياء » [2]

وهناك تعريف متداول يقول بأن القانون هو مايبين علاقة السببية بين ظاهرتين [3] فكل ما يحدث فى الوجود هو فى الواقع نتيجة لحادث آخر ووظيفة العلم هى أن يثبت فى قوانين يصوغها علاقة ما بين الظواهر و بعضها ، ولهذا فان كل قانون علمى هو فى الوقت نفسه قانون طبيعى لأنه يبين العلاقات الطبيعية أو الضرورية التى تربط الظواهر ببعضها

فالقانون العلمى اذاً هو الذى يبين أن الاسباب المعينة تؤدى بالضرورة الى نتائج

---

١ راجع فى تفصيل ذلك List, Système National d'Economie Poiltique

٢ ويرى العلامة جيد أن هذا التعريف محل للانتقاد اذ يستلزم لاستخلاص القوانين البدء بمعرفة طبيعة الاشياء ، مع أن العلاقات بين الاشياء هى التى يمكن وحدها أن تبين لنا طبيعتها — جيد فى Cours ص ١٣ بالهامش

٣ بهذا المعنى يستخدم اصطلاح قانون فى علم الاقتصاد السياسى ، غير أن لهذا الاصطلاح معانى اخرى فقد يراد به . (١) مجموع العادات الشائعة فى احدى البلاد مثل The Common Law فى انجلترا (٢) مجموع القواعد المنظمة لاحدى الهيئات مثل قانون شركة من الشركات (٣) قاعدة يجب مراعاتها مثل القانون الاخلاق — سليجمان فى كتابه مبادئ الاقتصاديات طبعة سنة ١٩١٦ ص ٢٤

معينة ، وسيبدو لك أنه بخاصة فى الاقتصاد السياسى قد تكون الظاهرة الواحدة سبباً ونتيجة فى وقت واحد لظاهرة أخرى ، فالثمن مثلا هو نتيجة للعرض والطلب ، ولكن العرض والطلب هما فى الوقت نفسه نتيجتان للثمن ، و يتوصل العلم الى وضع قوانينه من طريق الملاحظة ، فاذا بدا اتصال مستمر بين ظاهرتين أو اكثر ، قام فى الذهن بأن هناك علاقة سببية بينهما ، فاذا جاءت ملاحظات جديدة أيدت الأولى ، ولم يحدث ما ينقضها ، فان ما سرى الى الذهن أولا يتقوى وتثبت عموميته فى النفس فتراه قانونا

غير أنه يجب أن لا يغيب عن البال أن صحة هذا القانون هى تحت رحمة ملاحظات جديدة قد تؤدى الى العدول عن الاعتقاد الاول ، وهذا ما يعرض للعلوم الطبيعية أيضاً ، فكثير من التعليلات التى جاءت بها تلك العلوم واعتبرت قوانين ما ثبت اليوم بطلانها ، ولكن ذلك أقل حدوثا بالنسبة للعلوم الرياضية منه للعلوم الاجتماعية

١٦ — **هل توجد قوانين اقتصادية** : قام بين الكتاب من ينكر وجود قوانين اقتصادية ثابتة ، ذاهباً الى أن القوانين الوحيدة التى تخضع لها الظواهر الاقتصادية هى قوانين وضعية أى من عمل المشرع ، وهو يستند فى ذلك على أن الحقائق الاقتصادية تتولد عن ارادة الانسان وتتأثر بافعاله ، فهى تختلف عن الحقائق الطبيعية التى ليس لارادة الانسان دخل فيها ، ولذلك فالقوانين الاقتصادية لا يمكن أن تكون عامة وثابتة كالقوانين الطبيعية اذ ان ارادة الانسان مختلفة ودائما متغيرة [1]

ويرد على هذا بان هناك حقائق خاضعة لارادة الانسان وهى مع ذلك تسير على نظام ثابت ، ينطق بذلك احصائيات الزواج والطلاق والاستبدال بين الدول وقس على ذلك ، وانت ترى فى الحياة الاقتصادية خاصة أن أغلب الناس يعملون متأثرين بعواطف واحدة ، وخاضعين لعوامل واحدة ، وفى هذا ما يكفى لاستخلاص

---

(١) وهذا ماذهب اليه الاقتصاد البلجيكى Emile de Laveleye فى كتابه Elements d'Economie Politique طبعة سنة ١٨٩٠ ص ١٧ وما بعدها

بعض علاقات ثابتة مطردة أى قوانين عامة

١٧ — **صفة القوانين الاقتصادية** : وقد كثر الجدل بشأن صفة القوانين الاقتصادية، فكان الفسيوكرات يقولون بأنها قوانين طبيعية ، يريدون بذلك انها قوانين لا يخضع لها الانسان فحسب كقوانين الظواهر الطبيعية ، بل هى نعمة من عند الآله وهى أصلح القوانين للانسان

وذهب فريق آخر من الاقتصاديين الذين عاش أغلبهم فى القرن التاسع عشر الى القول أيضاً بأنها قوانين طبيعية ، ولكنهم يقصدون بذلك أنها مجرد قوانين عامة ومطلقة كقوانين الطبيعة والكيميا ، وليست قوانين آلهية ، وهم لا يبحثون فيما اذا كانت صالحة أو غير صالحة ، لأن الانسان يخضع لها ، وليس فى قدرته أن يمنع تأثيرها [1]

وهناك الاقتصاديون أصحاب المذهب التاريخى ، وهؤلاء يذهبون الى أن القوانين الاقتصادية هى قوانين تاريخية ، بمعنى أن صحتها تتوقف على وجود حالة اجتماعية خاصة ، فهى ليست صحيحة الا فى الجهة التى تقوم فيها تلك الحالة الاجتماعية وهى لم تكن صحيحة فى الماضى حيث لم توجد تلك الحالة الاجتماعية الخاصة ، وهى لن تكون صحيحة فى المستقبل متى تغيرت الحالة الاجتماعية الحاضرة ، فالرأى عندهم ان اختلاف الحالات الاجتماعية والنظم القانونية ينافى امكان وجود قوانين اقتصادية عامة تطبق فى كل الجهات وكل العصور

ونحن نلاحظ بوجه عام أنه يوجد قوانين اقتصادية عامة تسرى فى كل مكان وزمان ولكنها قوانين شرطية ، أى أن فعلها يتوقف على توفر شروط معينة [2] وشأنها

---

١ من أصحاب هذا الرأى De Molinari وقد بسطه فى كتابه Les Lois naturelles de l'Economie Politique طبعة سنة ١٨٨٧ وأيضا Maurice Block يقول به فى كتابه Les progrés de la Science Economique طبعة سنة ١٨٩٦

٢ وهذا الرأى يطابق وجهة نظر الاستاذ مارشال Alfred Marshall اذ يرى أن القانون الاجتماعى هو ما يقول بتوقع تصرف معين تحت شروط معينة من جانب اعضاء طائفة اجتماعية — مارشال — Principles of Economics الطبعة الثالثة ص ٣٣

فى هذا شأن القوانين الطبيعية والكيماوية ، فأنت اذا أضفت بعض المواد الى بعضها لتحدث تفاعلا كيماويا معينا ، لم تظفر به الا اذا كانت اضافة هذه المواد بنسبة معينة وفى أحوال معينة مثل درجة حرارة خاصة وضغط جوى خاص ، وكذلك شأن القوانين الاقتصادية ، فقانون العرض والطلب مثلا لا يحدث أثره الا فى حالة المنافسة الحرة ولكن اذا قيدت المنافسة وحل مكانها الاحتكار شل عمله

١٨ — **القوانين الثابتة والقوانين المتحركة** : Lois statiques et Lois dynamiques — القوانين الاقتصادية على نوعين : (١) قوانين ثابتة وهى الخاصة بظواهر اقتصادية فى جهة معينة وعصر معين مثل قانون سعر الفائدة فى بلد معين خلال سنة معينة (٢) قوانين متحركة وهى الخاصة بظواهر اقتصادية فى جهات وعصور مختلفة مثل قانون تباين سعر الفائدة من بلد الى آخر ومن عصر الى آخر

الفصل الثالث

طرق بحث الاقتصاد السياسى[1]

١٩ — **معنى الطريقة علميا** : الطريقة فى المعنى العلمى هى عبارة عن السبيل الذى يؤدى الى الحقيقة ، والطرق العلميــة متعددة حتى أنه يصح القول بان لكل علم طريقة خاصة ، هذه الطرق المختلفة يمكن ردها الى طريقتين وهما الطريقة الاستنباطية (La méthode déductive) والطريقة الاستقرائية (La méthode inductive)

---

١ يراجع فى تفصيل ذلك Schmoller فى مقاله L'Economie Politique, sa théorie et sa methode فى مجلة الاقتصاد السياسى Revue d'Economie Politique سنة ١٨٩٤ وأيضا فى كتابه principes d'Economie Politique ترجمة فرنسية الجزء الاول طبعة سنة ١٩٠٥ ص ٢٤ — ٢٦٢ وجيد فى Cours ، جزء أول ص ١٨ — ٢٦ وبيدو فى Cours جزء أول ص ٢٠ — ٣٤

٢٠ — **الطريقة الاستنباطية** : تسير من العام لتنتهى بالخاص أى انها تسلم بصحة مبادئ عامة لتستخلص منها بطريقة التفكير المنطقى نتائج خاصة ، وهذه الطريقة تستخدم عادة فى العلوم الرياضية وبخاصة فى علم الهندسة

٢١ — **الطريقة الاستقرائية** : هى عكس الطريقة الاولى أى انها تبدأ من الخاص لتصل الى العام ، فتبدأ بملاحظة حقائق خاصة ، باحثة عن العلاقات التى تربطها ببعضها ، لتصل من طريق التعميم الى وضع مبادئ العلم العامة أى قوانينه ، فمثلا من ملاحظة أن كل الاجسام تسقط نحو الارض اهتدى نيوتن الى وضع قانون الجاذبية

٢٢ — **المذاهب الاقتصادية وطرق بحثها** : كانت مسئلة الطريقة الاولى بالاتباع فى الاقتصاد السياسى مثار خلاف كبير بين الاقتصاديين ، وهذا الخلاف لم تخمد أواره الا منذ عهد قريب ، ونحن نستعرض فيما يلى الطرق التى اتبعتها أشهر المذاهب الاقتصادية

٢٣ — (١) **المذهب الحر القديم** : لم يلتف أصحاب هذا المذهب جميعاً حول طريقة واحدة ، فالفسيوكرات وكانوا يقولون بوجود نظام طبيعى تخضع له الظواهر الاقتصادية كادوا يقتصرون على استخدام الطريقة الاستنباطية ، فمن بضعة مبادئ عامة — مثل الحرية والملكية — قالوا بأنها أركان النظام الطبيعى استخلصوا مجموعة آرائهم الاقتصادية ، بينما كان آدم سميث فى كتابه ثروة الشعوب ، يستخدم الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية على السواء ، فى حين أن بعض أتباعه مثل ريكاردو واستوارت ميل كانوا يكثرون من استخدام الطريقة الاستقرائية

وقد اشتهر أصحاب هذا المذهب بتماديهم فى اغفال ما للظروف التاريخية من تأثير ، فكانوا يدرسون النظم الاقتصادية كأنها واحدة فى كل البلاد والعصور ، وقد جعلوا نظرياتهم تدور كلها حول محور كون الانسان يعمل فى كل الظروف على أن يحصل على اكثر اشباع ببذل أقل الجهود ، فنظروا الى الانسان فى علاقته بالثروة

باعتبار أنه لا يخضع لغير المصلحة الشخصية ، وهذا شأنه أينما وجد ومتى كان[1]

٢٤ — (ب) المذهب التاريخي : جاء المذهب التاريخي بطريقة فى البحث تغاير طريقة المذهب الحر ، وتعد بمثابة رد فعل لها ، وقد ظهر هذا المذهب فى المانيا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ومؤسسه فيها رسشير (Roscher)[2] فصادفت مبادئه رواجا كبيراً فى المانيا وغيرها ووجد له بين الاقتصاديين انصارا عديدين فى مختلف البلدان .

وتقوم أهم تعاليم هذا المذهب على الفكرة الآتية وهى أن النظم الاجتماعية والاقتصادية فى تطور مستمر ، وهى حتى اليوم لم تبلغ فى أى مكان نهاية تطورها ، ولذلك لا يحق للباحث أن يضع بشأنها قوانين عامة ومطلقة ، بل يقتصر على وضع قوانين تاريخية لا تتناول الا حالة اقتصادية أو اجتماعية معينة وعليه أن لا يضع هذه القوانين الا بعد أن يتوفر له من الملاحظات مجموعة كبيرة تكون بمثابة الاحجار التى يشيد منها بناء هيكل العلم ، ويستعان فى جمع هذه الملاحظات بالاحصائيات ومشاهدات السائحين بالنسبة للاحوال الاجتماعية الحاضرة ، وبعلم التاريخ بالنسبة للاحوال الماضية .

فطريقة هذا المذهب هى كما ترى الطريقة الاستقرائية ، وقد أمعن أصحابه فى البحث والتنقيب ، واجتمع لهم من مواد البناء مقدار وفير ، ولكنهم ما فتئوا فى ابحاثهم واستقرائهم للحوادث منهمكين ، حتى كادوا ينصرفون عن التفكير فى وضع القوانين التاريخية التى وعدوا بها

٢٥ — (ح) المذهب البسيكولوجى : ويعرف أيضاً بالمذهب النمسوى نسبة الى جنسية مؤسسه كارل منجر (Karl Manger) بجامعة ڤينا ، وقد بسط

---

١ جيد فى Cours الجزء الاول ص ١٩

٢ من أشهر مؤلفاته Principes d'Economie Politiques مترجم الى الفرنسية طبعة سنة ١٨٥٧

طريقته فى كتاب أخرجه سنة ١٨٨٣ [١] وطريقته تتخلص فيما يأتى :

لما كانت الظواهر الاقتصادية تنشأ من فعل الانسان وتتأثر بأرادته ، فانه يفرض على من يدرسها تعرف بواعث أفعال الانسان وذلك يبحثه فى أخلاقه وشهواته وعواطفه وهو بالتفكير يستطيع الاهتداء الى معرفة هذه البواعث اذ هى كامنة فى نفوسنا

وقد جاءت طريقة هذا المذهب بمثابة رد فعل ورجوع الى الطريقة الاستنباطية التى تمادى أصحاب المذهب التاريخى فى أغفالها ، وقد توصل زعماء المذهب البسيكولوجى باستخدام هذه الطريقة الى تحليل نظرية القيمة — وقد نظروا اليها باعتبار أنها محور الاقتصاد السياسى — تحليلا دقيقاً ممتعاً ، وكذلك فعلوا فى نظرية رأس المال [٢]

٢٦ — (د) المذهب الرياضى : يرجع أصل هذا المذهب الى الاقتصادى الفرنسى كورنو (Cournot) الذى نشر فى سنة ١٨٣٨ كتابا جعل عنوانه « بحث فى المبادئ الرياضية لنظرية الثروات » ومن أشهر أصحاب هذا المذهب ڤلراس (Walras) فى سويسرا [٣] وستانلى جيفونز (Stanley Jevons) فى انجلترا [٤] وبرتو (Pareto) فى ايطاليا [٥] وفيشر [٦] (Fisher) فى الولايات المتحدة

---

١ Karl Manger; Recherches sur la methodedes sciences Sociales et en particulier de l'Economie Politique (١٨٨٣)

٢ وقد أبدع حقا بوهم بفرك Bohm-Bawerk وهو من أشهر أصحاب المذهب النمسوى فى التحليل والاستنباط فى نظريته فى رأس المال التى بسطها فى كتابه القيم Histoire des théories de l'interêt et du capital ترجمة فرنسية طبعة سنة ١٩٠٢ وسنعود اليها فى موضع آخر

٣ Walras, Elements d'Economie Politique pure الطبعة الرابعة

٤ Stanley Jevons, Theory of Political Economy طبعة سنة ١٩١١

٥ Vilpredo Pareto, Economie Politique pure طبعة سنة ١٩٠٢

٦ Irving Fisher, Recherches Mathematiques sur la Théorie de la Valeur et des prix ترجمة فرنسية طبعة سنة ١٩١٧

وهذا المذهب يستخدم فى ابحاثه ما تستخدم العلوم الرياضية من طرق الاستنتاج والارقام والمعادلات وما اليها ، وهو لا يطبقها على الحقائق الاقتصادية كما تبدو فى الواقع ، وانما كما يفرض وجودها ، فمثلا لتفسير كيف يتحدد ثمن السلعة فى السوق ، يفرض وجود سوق بحالة خاصة ، تقرب على قدر المستطاع من الحالة الحقيقية ، ويكون فيها العرض والطلب بنسبة معينة ، ثم تغير على التوالى النسبة بين العناصر المختلفة التى يتألف منها هذا الفرض ، ويبين كيف يتعين الثمن عند كل تغيير ، وواضح أن كل نتيجة يحصل عليها باستخدام هذه الطريقة هى نتيجة تقريبية ، وهى شرطية أيضاً ، أى أن صحتها تستلزم توفر الشروط التى فرض وجودها، وأخص ما اتبعت فيه هذه الطريقة نظرية الاستبدال والثمن ، حتى لقد ذهب ڤلراس الى القول بأن «الاقتصاد السياسى النظرى يقوم كله على نظرية تعيين الاثمان فى نظام فرضى اساسه المنافسة الحرة »[1]

٢٧ — الطريقة المثلى فى الاقتصاد السياسى : كل من الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية ضرورى فى البحث العلمى وهذا لا يقتصر على علم الاقتصاد السياسى بل يصدق أيضاً بالنسبة لسائر العلوم الأخرى ، فسواء أ كان الاقتصادى حراً أم بسيكولوجيا أم رياضيا أم غير ذلك فان هاتين الطريقتين لازمتان له فى أبحاثه لزوم الرجل اليمنى واليسرى معا للمشى[2]

ولا بد من البدء فى كل بحث بالملاحظة ، ومنها يتدرج بواسطة التعميم الى وضع مبادئ عامة أى صوغ قوانين، وحينئذ يتدخل التفكير المنطقى ليستنبط النتائج الضرورية لتلك القوانين ، وللتثبت من صحة القانون يجب الالتجاء الى ملاحظات جديدة ، فاذا أيدت صحة النتائج المنطقية التى استنبطت فالقانون الصحيح ، وان خالفتها كان الشك فى صحته أولى من اليقين ، فالملاحظة اذاً هى نقطة ابتداء البحث، وهى الوسيلة

---

١ ڤلراس ،Elements d'Economie Politique Pure . الطبعة الرابعة . ص ١١ من المقدمة

٢ شمولر . مجلة الاقتصاد السياسى سنة ١٨٩٤ ص ٤٦٢

للتحقق من صحة القوانين ، فمن الواجب أن يكون لها الكلمة الاولى والأخيرة فى كل بحث

٢٨ — استخدام التجارب فى الاقتصاد السياسى : التجارب على نوعين تجارب مباشرة ، وأخرى غير مباشرة

ففى التجارب المباشرة يعمد الباحث الى بعض الظواهر ، فيعمل على تكوينها بنفسه ، ثم يأخذ يغير من عناصرها وأحوالها و يدون نتائج ملاحظاته ، والاستعانة بهذا النوع من التجارب فى العلوم الاجتماعية يكلف من يقوم به ثمناً غالياً ولا سيما اذا اخفقت التجربة ، ومع هذا فأحياناً يلجأ اليها فى الاقتصاد السياسى فيتبعها :

ا — الافراد — ومثل ذلك صاحب مصنع يخشى ان يفضى تقليل عدد ساعات العمل اليومى فى مصنعه الى تقليل ارباحه . فيتفق مع عماله على اتباع ذلك مدة من الزمن « على سبيل التجربة »

ب — الحكومات من طريق التشريع ومثل ذلك تجربة الحكومة الفرنسية لمكاتب البريد كمكاتب للادخار[1]

أما التجارب غير المباشرة أو طريقة المقارنة فتقوم على ملاحظة الظاهرة الواحدة فى بيئات مختلفة أى فى أحوال مختلفة ، وتقارن نتائج تلك الملاحظات ، ومنها يهتدى الى معرفة أثر كل سبب فى تلك الظاهرة ، وهذه الطريقة عظيمة النفع فى المسائل الاجتماعية ، اذ يستطيع الاقتصادى خاصة أن يستخدمها محل التجارب المباشرة ، فمثلا طرق تنظيم العمل وتحديد ساعاته فى بعض البلاد ، وكذلك طريقة استثمار بعض الحكومات لخطوط المواصلات الحديدية فى بلادها ، هى لاقتصادى البلاد الاخرى تجارب غير مباشرة ، يستطيعون أن يستخلصوا منها دروسا نافعة

٢٩ — بعض العلوم التى يستعين بها الاقتصاد السياسى — الاقتصاد

---

١ كوفيس — الجزء الاول — الطبعة الثالثة — ص ٥٦ — ٥٧

السياسى من حيث أن موضوعه الانسان فى حياته الاجتماعية ، يستعين ببعض العلوم الاخرى التى تتناول مثله الانسان الاجتماعى فى ابحاثها ، فعلم التاريخ يزود الاقتصادى بمعلومات يكمل بها نتائج ملاحظاته ، وهو بدرسه يستطيع أن يتتبع فى تطوراتها النظم الاقتصادية التى قامت بين الشعوب المختلفة ، وهو يستقى من علمى الجغرافيا وطبقات الارض معرفة العناصر المختلفة التى تتكون منها البيئة الطبيعية ، فيستطيع أن يدرك مبلغ تأثيرها فى أعمال الانسان وفى حالته الاجتماعية ، وهو يجد فى علم السكان (La démographie) مايوقفه على ما فى الشعوب المختلفة من صفات جنسية خاصة ، وعلى كثير من الاسباب التى تعمل على تقدم بعض الجماعات وتأخر بعضها

٣٠ — **علم الاحصاء** (La statistique) : وأهم تلك العلوم هو علم الاحصاء[1] فهو يحصى الوقائع والاشخاص والاشياء التى يمكن عدها ، ويرتب الارقام التى يحصل عليها ترتيباً يستطيع معه الباحث أن يلم بما بينها من علاقة ، ومن الاحصائيات ما يقتصر على ظاهرة اجتماعية خاصة مثل احصائيـة السكان فى وقت معين ، ومنها ما يتتبع بعض الظواهر فى بيئات مختلفة وعصور مختلفة مثل احصائيات التجارة الدولية واحصائيات المواليد والوفيات فى أزمنة متعاقبة ، فيجد الاقتصادى فى هذا كله عونا ثميناً فى ابحاثه

ولكن ليس له أن يسأل هذا العلم أكثر مما يعطى ، فالاحصائيات تقتصر وظيفتها على تدوين الحقائق، وتضع لذلك أرقاما أو خطوطا أو رسوما ، من غير أن تبحث فى أسبابها، فتفسيرها ليس أمراً هيناً ، وهو يستلزم معرفة البيئة والظروف التى تولدت فيها هذه الحقائق ، ولهذا يجب التزام جانب الحذر فى مقارنة الاحصائيات الخاصة بظواهر واحدة فى بيئات اجتماعية مختلفة مثل مقارنة احصائيات السكان المصرية بمثلها فى البلاد الاجنبية

---

١ راجع فى تفصيل هذا الموضوع Liesse ; La statistique, ses difficultés, ses procedés, ses resultats طبعة سـنة ١٩١٩ وأيضا Bowley ; Elements of statistics طبعة سنة ١٩٢١

والاحصائيات عرضة لأن يأتيها الخطأ من كل جانب ، فهناك صعوبات كثيرة تقوم فى سبيل وضعها ، وهناك أحوال يتعذر البحث فيها ، فوضع احصائية مثلا للزواج والطلاق أسهل كثيراً من وضع احصائية لاجور العمال ، وأسباب الخطأ فى الاحصائيات متعددة ، فمن الخطأ ما يأتى من طريق المصادفة ، وهذا قد يصححه أخطاء أخرى جاءت أيضاً من طريق المصادفة ، وانما من اتجاه مضاد للاول ، ومنها ما يأتى من سوء نية بعض الاشخاص الذين يدلون بمعلومات كاذبة ، لمآرب خاصة ، ولا يكون هناك من سبيل للتحقق من صحتها

وهى الحكومات وحدها بفضل ما لديها من الموارد ومن طرق الارهاب قادرة على أن تتولى بنجاح أمر الابحاث التى يقوم عليها وضع الاحصائيات ، لذلك ترى أن هذا العمل يوكل فى معظم البلاد الى مصلحة تابعة للحكومة ، ففى مصر مثلا تقوم به مصلحة الاحصائيات العمومية ، وهى تابعة لوزارة المالية ، وتصدر سنويا احصائيات مختلفة مثل احصائية مصر السنوية ، والاحصائية السنوية لتجارة مصر الخارجية ، واحصائيات أسبوعية للمواليد والوفيات والامراض المعدية ، واحصائيات زراعية شهرية وغير ذلك [١]

٣١ — التحقيق L'Enquête — ما كان الاحصاء الا نوعا من أنواع التحقيق فالتحقيق أوسع من الاحصاء نطاقا ، اذ هو يتناول كل العناصر المادية والمعنوية التى يتألف منها موضوع البحث ، فى حين أن الاحصاء يقتصر على تناول العناصر التى يمكن عدها

١ ومن أدق الاحصائيات العامة وأجزلها نفعا للباحث الاقتصادى الاحصائيات الآتية :—
The statistical abstract for the United Kingdom — the statistical abstract for the principal and other foreign Countries— L'Annuaire, statistique — Statistisches johrbuch für das Deutsche Reich—L'Annuario statisticė italiano, L'Aunuaire statistique et économique du Japon — The statistical abstract of the Uuited States.

والتحقيق يتخذ شكل مجموعة من الاسئلة شفوية أو مكتوبة توجه الى من يتناول أمره التحقيق أو الى غيره من كل من يستطيع أن يدلى الى المحقق ببعض معلومات تفيده فى بحثه

وهناك ثلاث طرق تتبع فى اجراء التحقيق [1]

الطريقة الاولى : أن ينتقل المحقق بنفسه الى المكان الذى يعيش أو يعمل فيه الاشخاص الذين لهم علاقة بموضوع بحثه ، وهذه أفضل الطرق للوصول الى الحقيقة

الطريقة الثانية : أن يستدعى المحقق اليه من يريد سؤاله ، وهى أسهل من الطريقة الأولى ، ولكنها دونها فائدة اذ لا يكون باتصال مباشر بالبيئة الاقتصادية فتعوزه بعض عناصر التقدير الصحيح ، وعادة لا يتبعها الا من كان له صفة رسمية

الطريقة الثالثة : أن يرسل المحقق بالأسئلة الى من يريد سؤاله ، وهى أسهل الطرق جميعاً ، ولكنها أقلها فائدة

والتحقيق يقوم به عادة احدى هيئات ثلاث

(١) مصلحة حكومية مثل مصلحة الصناعة والتجارة فى مصر فقد تولت القيام بتحقيقات عن حالة بعض الصناعات المصرية لمعرفة مواطن الضعف فيها

(٢) لجنة برلمانية مثل اللجان التى كان قد عهد اليها كل من البرلمان الانجليزى والفرنسى اجراء تحقيق فى بعض المسائل الاقتصادية مثل حالة صناعة النسيج وحالة بعض المناجم والمواصلات الحديدية وأسباب بعض الازمات الاقتصادية

(٣) هيئات خاصة مثل بعض الجمعيات الاقتصادية والتجارية والمالية

٣٢ — التحقيقات المفردة (Les monographies) : ومن التحقيق نوع له أهمية خاصة اسمه monographie وفيه يتخير المحقق موضوعا واحداً محدود الاطراف — مثل أسرة معينة أو مصنع معين — يعتبره نموذجا لموضوعات أخرى تماثله ،

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ص ٩٤

ويدرسه فى كل ناحية من نواحيه ، غير مهمل واحداً من عناصره ، وما يخرج به من النتائج يعتبره صحيحاً أيضاً بالنسبة لكل ما يماثل الموضوع الذى تخيره

وكان الاقتصادى الفرنسى لبلاى (Le Play) يكثر من استخدام هذه الطريقة حتى كاد يذهب فى ذلك الى حد المغالاة ، وكانت ابحاثه تتناول بخاصة حالة العمال فى أوربا ، فكان ينتقى بعض أسر منها يعدها نموذجا للاسر الاخرى ، ويدرس ميزانيتها من ايراد ومصروف ، وكذلك حالة معيشتها فى أهم مظاهرها ، ويعمم النتائج التى يحصل عليها ، فيجعلها تتناول أيضاً سائر أسر العمال التى تماثلها [1]

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تعرض أمام أبصارنا قطعة من الحياة نراها كما هى فى الواقع لا مجرد متوسط حالات ، أو مجموعة لها ، وهى أمور نتخيل وجودها من غير أن نراها فى الواقع

على أن استخدام هذه الطريقة ليس أمراً هينا ، اذ يعترض المحقق صعوبات قل من يقدر على تذليلها ، فضلا عن أن فى تعميم ما يلاحظ فى حالة خاصة على سائر الحالات الاخرى التى يظن أنها تماثلها نصيب كبير من المجازفة ، قد لا يصيب الانسان الحقيقة من ورائها

---

١ وقد جمع لبلاى فى كتابه العمال الاوربيين « Les ouvries Européens » سبعة وخمسين من هذه التحقيقات

الفصل الرابع

تقسيم الاقتصاد السياسى

٣٣ — تقسيم الاقتصاد السياسى الى انتاج وتداول وتوزيع واستهلاك
يتألف نشاط الانسان الاقتصادى من عمليات كثيرة متنوعة يمكن تقسيمها تقسيما أوليا الى أقسام ثلاثة وهى الانتاج والتداول والتوزيع وكلها ترمى الى غرض واحد هو الاستهلاك ، ، فالثروات تنتج ويتداولها الناس وتوزع بينهم من أجل عملية هى آخر العمليات الاقتصادية ونعنى بها الاستهلاك

ولهذا جعل كثير من الاقتصاديين منذ ساى J. B. Say يقسمون البحث فى الاقتصاد السياسى الى أقسام أربعة (انتاج — تداول — توزيع — استهلاك) ، وهذا التقسيم يبدو لنا — من الوجهة المنطقية خاصة — أفضل التقاسيم وأبعدها عن التعسف ، ولذلك رأينا أن نسير عليه فى دراستنا ،

فتدخل فى باب الانتاج كل العمليات التى تحدث تغييراً فى أصل الأشياء أو فى شكلها فتجعلها أكثر نفعاً للانسان [١]

وتدخل فى باب التداول كل العمليات التى ترمى الى نقل الشىء من مكان الى الى آخر مثل عمليات النقل البرى والبحرى أو من شخص الى آخر مثل عمليات الاستبدال ، كل ذلك لتجعله فى متناول المستهلكين ،

وفى باب التوزيع ندرس كيف يتم توزيع الأموال بين الناس ، وهذا البحث لا يمكن أن يكون اقتصادياً بحتا اذ يثير مسئلة مهمة هى عدالة التوزيع ، والبحث فيها ليس من خصائص الاقتصادى وحده

وأخيراً نبين فى باب الاستهلاك كيف ينتفع بالأموال وقد وصلت الى أيدى المستهلكين

٣٤ — بعض الملاحظات على هذا التقسيم : على أن هذا التقسيم محل لبعض الملاحظات أهمها :

(١) أن التفرقة بين الانتاج والتداول ليست مطلقة كما قد يبدو لأول وهلة ،

فأولا — لما كان معنى الانتاج كما سترى أضافة الى الأشياء منافع لم تكن فيها من قبل ، فان التداول يمكن اعتباره من بعض الوجوه انتاجا ، فالغرض منه جعل الاشياء فى متناول المستهلكين ، و بهذا يجعل فيها منفعة لم تكن لها من قبل ، فكلا الانتاج والتداول ، الاول بتغييره من طبيعة الاشياء أو شكلها ، والثانى بتغييره من مكانها أو ملكيتها ، يجعلان الأشياء صالحة لسد الحاجات

وثانياً — أصبحت وجهة الانتاج فى الجماعات الحديثة الاستبدال ، فالناس اليوم عادة لا ينتجون ما يستهلكون كما أنهم يستهلكون ما لا ينتجون ، فهم يبيعون ما انتجوا ليشتروا ما يحتاجون اليه ، فالانتاج والتداول كما ترى هما عمليتان غير مستقلتين عن بعضهما فكل منهما تكمل الاخرى

وثالثاً — عمليتا الانتاج والتداول غير متعاقبتين فى زمن حصولهما ، بمعنى أن الاشياء لا تنتج أولا ثم تتداول ثانياً لتذهب الى أيدى المستهلكين بل أن هاتين العمليتين تتلاقيان فى كل آن ، فكثيراً ما يعترض الانتاج فى كل خطوة من خطواته عملية تداول مادى كالنقل أو قانونى كالاستبدال ، ففى صنع الخبز مثلا ترى القمح ينتقل من يد الزارع الى يد الطحان ، ومن يد الطحان الى يد الخباز ، ثم يذهب فى آخر الأمر الى يد بائع الخبز ، فهو فى كل مرة خلال عملية الانتاج يتداول تداولا مادياً وآخر قانونياً ، على أن هذين النوعين من التداول ليسا بالضرورة متلازمين فصانع السجائر فى الاسكندرية مثلا قد يرسل بسجائره الى مكتب بيعه فى القاهرة ، فالتداول

المادى الحادث هنا لم يكن مصحوبا بتغيير فى الملكية ، و بعكس هذا قد تتغير ملكية الشىء من غير أن يحدث تغيير فى مكانه ، وأظهر مثل على ذلك حالة الأموال العقارية اذ تنتقل ملكيتها من شخص الى آخر من غير تغيير فى موضعها

ومن المواد ما تنتقل من قارة الى أخرى لتجتاز أول خطوة فى صنعها ، ثم تنتقل الى قارة ثالثة لتقطع خطوة أخرى ، ثم تعود أدراجها الى القارة الاولى ليستهلكها منتجوها الاولون

(٢) ان عمليتى الانتاج والتوزيع لا تحدثان على التعاقب فى أغلب الاحوال فالاشخاص الذين يتآزرون فى انتاج شىء واحد لا ينتظرون أن يتم صنعه و بيعه لكى ينالوا أنصبتهم فى ثمن بيعه ، فأجور العمال وفائدة رءوس الاموال ، وريع الملاك كلها تدفع الى مستحقيها أثناء عملية الانتاج

فالفصل اذاً بين الانتاج والتداول والتوزيع هو تخيلى لتسهيل البحث أكثر منه أمر حقيقى

الباب الثالث

معلومات أساسية

الفصل الأول

الحاجات

٣٥ – **معنى الحاجة اقتصاديا** – للحاجة كاصطلاح اقتصادى معنى أوسع من معناها فى اللغة الدارجة ، فالناس تتحدث عن الحاجة بمعنى الحرمان من شىء ضرورى ، مثل الغذاء والراحة ، فيجرى قولهم عن المحروم منهما بانه بحاجة الى الغذاء أو الراحة ، أما فى المعنى الاقتصادى فيراد بالحاجة أية رغبة تساور نفس الانسان أيا كانت درجة شدتها وأيا كان نوعها ، فمثلا رغبات الانسان فى التدخين وفى التزين بحجر ثمين وفى تناول بعض الخمور أو المغيبات مثل الافيون ، هذه كلها تعد حاجات اقتصاديا ، ولو أن من بعضها ماتحرمه الاخلاق والشرائع ، والحاجة هى الباعث على النشاط الاقتصادى[1]

٣٦ – **خواص الحاجات**[2] – للحاجات ثلاث خواص أصلية وهى قابليتها للزيادة – قابليتها للتشبع – امكان احلال حاجة محل أخرى

٣٧ – **الخاصة الاولى** – قابلية الحاجات للزيادة أو التمدد[3] – حاجات الانسان

---

١ بيرو – الجزء الاول ص ٦٥ وما بعدها

٢ ژروشى – الجزء الاول – ص ١٤ وأيضا جيد – الجزء الاول – ص ٤٨ – ٥٤

٣ eztensibilité des besoins

غير محدودة ، وهى تتزايد باطراد ، وتسير فى ذلك مع التقدم والمدنية ، وتتولد الحاجات الجديدة أولا فى الطبقات الموسرة من الناس ، ثم تسرى الى الطبقات الاخرى من طريق «التقليد» على قدر ما تسمح به وسائل معاشهم ، ثم تثبت أصولها فى النفس بفعل العادة ، وأخيرا تكسبها الوراثة صفة فسيولوجية ، فيصبح أشباعها من الضروريات ، ولهذا فان كثيراً مما يحتاج اليه الانسان اليوم فى طعامه وشرابه ولباسه و يعده من الضروريات لم يكن معروفا فى الزمن الماضى ، وان كان لوجوده أثر فقد كان معدوداً من النفائس ، وقد ذهب بعض الكتاب الى القول بان الرجل المتمدين انما يتميز عن الهمجى بكثرة حاجاته ، ذلك أن ازدياد الحاجات هو نتيجة المدنية كما أنه داع اليها

غير أنه كثيراً ما عاب علماء الاخلاق على المدنية تزايد حاجاتها ، ونصحوا الانسان بان يكون قنوعا ، وقد ذهب «سنيك» الى القول بان الغنى فى تقليل الحاجات ، كما كان لبلاى Le Play يقارن بين الشعوب الغربية التى زادت حاجاتها زيادة كبرى و بين الشعوب الشرقية التى لا تزال تحيى حياة بسيطة ليقول بان أمم الشرق أوفر سعادة وأهنأ معاشاً من أمم الغرب [1]

ولو أن هذه النصائح والآراء صادفت قبولا من نفوس البشر لأصاب المدنية الغربية ما أصاب الصين اذ بلغت ذروة الحضارة منذ الف سنة ثم جمدت فى مكانها بوقف حاجاتها عن الزيادة ، وليس ثمة خطر يهدد الاخلاق من جراء تزايد الحاجات ، فالمقارنة التاريخية تثبت ان الحاجات العقلية والاخلاقية فى كل جماعة زادت حاجاتها المادية هى أوفر كما وأكثر تهذيباً مما كانت عند أسلافها ، الى هذا انه لا تستطيع أمة أن تبلغ درجة كبيرة من الرقى العلمى والاخلاقى اذا كانت لا تستطيع اشباع حاجاتها المادية

٣٨ — الخاصة الثانية : قابلية الحاجات للتشبع [2] — كلما أخذ الانسان فى اشباع

---

١ بيرو — الجزء الاول ص ٦٦ — ٦٧

٢ La satiabilite des besoins

حاجة كلما قلت درجة ضرورتها حتى تسقط الى الصفر ، فاذا تمادى فى أشباعها بعد ذلك فقد تنقلب الى ألم ، فالماء ضرورى لاطفاء الظمأ ، ولكنه من أشد صنوف العذاب أن تكره شخصاً على تجرع كمية منه تزيد عن حاجته

وقابلية التشبع أكثر ظهوراً فى الحاجات الفسيولوجية منها فى الحاجات الاجتماعية فمن السهل معرفة مقدار الخبز الذى يكفى لاشباع حاجة فرد من الناس الى الغذاء ، ولكنه من الصعب تعيين عدد عقود اللآلئ التى تشبع حاجة سيدة الى الزينة ، ومع ذلك ففى هذه الحالة أيضاً تقل درجة ضرورة حاجة السيدة كلما اقتنت عقداً جديداً ، وقد لا يشذ عن هذه القاعدة سوى النقود ، وذلك لأنها هى النوع الوحيد من الثروات التى يمكن بواسطتها اشباع كل أنواع الحاجات ، وهى غير محدودة ، وهذا ما يعد درجة التشبع بالنسبة لها الى ما لاحد له [1]

وليس فى الامكان تعيين درجة ضرورة الحاجات بالنسبة لبعضها ، فمن المحقق مثلا أن تكون حاجة الانسان الجائع الى الطعام أشد من حاجته الى السجاير، ولكنه لا يستطاع معرفة ما اذا كانت درجة ضرورة الحاجة الأولى هى ٥ أو ١٠ أمثال درجة ضرورة الحاجة الثانية مثلا

٣٩ — **الخاصة الثالثة** : امكان احلال حاجة محل الأخرى [2] — كثيراً ما تتنافس الحاجات بعضها البعض ، وكثيراً ما يحدث أن لا تشبع حاجة الا على حساب حاجة أخرى ، فقد يود الشخص قضاء سهرته فى دار التمثيل ، ولكنه اذ يجد ثمن التذكرة مرتفعاً ، ينصرف عن التاهى بالتمثيل الى التنزه فى قارب فى النيل ، كما أن من الناس

١ ولذلك يقول الاستاذ تروشى بانه ليس محققاً أن تكون رغبة المثرى فى المليون العاشر من الفرنكات أضعف من رغبته فى المليون الاول ، ولا أن تكون رغبته فى المليون العشرين أضعف من رغبته فى المليون العاشر — تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٦

٢ Principe de substitution

من يضحى السفر الى ربوع جميلة ، من أجل سيارة يقتنيها [1]

وكذلك قد يحل الانسان مادة محل الاخرى فى اشباع حاجة واحدة ، فيستخدم الخشب محل الفحم فى الوقود ، ودقيق الذرة محل دقيق القمح فى صنع الخبز ، والحرير الصناعى محل الحرير الطبيعى فى صناعة بعض الاقمشة وهلم جرا

ولخاصة الاحلال أهمية كبرى ، فهى تدفع عن المستهلكين تحكم المنتجين ، ذلك أنه اذا أصبح أشباع حاجة أو الحصول على مادة يتطلب ثمنا باهظا انصرف المستهلكون عنها الى اشباع حاجة أو اقتناء مادة غيرها ، وهى أهم وازع يصد المحتكرين عن التغالى فى رفع أثمان ما يحتكرونه من المواد ، وسنعود الى تفصيل هذا عند البحث فى تعيين الثمن فى حالة الاحتكار مبينين أن المحتكر ليس مطلق الارادة فى تعيين ثمن سلعته ، لأنه اذا ما تجاوز به حداً معيناً نقص مقدار ما يبيعه نقصاً يؤدى فى النهاية الى انكماش أرباحه

الفصل الثانى

المنفعة الاقتصادية

٤٠ — **التعريف** : المنفعة الاقتصادية هى خاصة اذا توفرت فى الشىء جعلته صالحاً لاشباع حاجة ، ومن حيث أن الحاجة معناها اقتصاديا الرغبة ، فان الشىء النافع يكون اقتصاديا كل ما يرغب فيه ، وهذا ما يجعلنا نعتبر بعض الاشياء نافعة من الوجهة الاقتصادية ، ولو أن الرأى العام يعتبرها غير نافعة أو مضرة ، فالخمر والحشيش مثلا هى أشياء نافعة — فى لغة الاقتصاديين — اذ يرغب فيها بعض الناس [2]

---

١ ويلاحظ أن مجال احلال حاجة محل حاجة أخرى هو أوسع نطاقا فى الحاجات الاجتماعية منه فى الحاجات الفسيولوجية

٢ من المعلوم أن الشىء النافع فى اللغة الدارجة هو نقيض المضر من الاشياء كما أنه نقيض

٤١ — صفات المنفعة الاقتصادية : المنفعة الاقتصادية صفات أهمها [١]

(١) انها ليست صفة ملازمة للشيء وتنشأ عن طبيعته ، وانما تتولد فيه على أثر الحاجة اليه ، فالشيء لا يكون نافعاً الا اذا رغب فيه فأذا رغب عنه تلاشت منفعته ، وهو يظل نافعاً طالما ان الرغبة تنصرف اليه حتى ولو كانت تقوم على وهم باطل ، فالدواء الذى يظن المريض ان فيه شفاءه هو نافع حتى ولو كان بطبيعته لا يشفى مرضاً

(٢) منفعة الشيء الواحد ليست واحدة بالنسبة لكل الاشخاص ، فالدراجة مثلا هى نافعة لرجل فى مقتبل العمر ، ولكنها تكاد تكون عديمة النفع لرجل فى دور الكهولة .

(٣) بالنسبة للشخص الواحد منافع الاشياء المختلفة مختلفة ، وهى تختلف باختلاف طبيعة الحاجات التى تشبعها ودرجة ضرورتها ، فقطعة من اللحم مثلا بالنسبة للشخص الذى لم يتناول غذاءه هى أكثر نفعاً من سيجارة من أجود نوع

(٤) بالنسبة للشخص الواحد منفعة الشيء الواحد ليست دائما واحدة ، اذ هى تتوقف على كينه ، ودرجة ضرورة الحاجة أو الحاجات التى يشبعها ، فالوحدة التى تشبع أشد الحاجات ضرورة هى أكثر الوحدات نفعاً ، وكلما قلت درجة ضرورة اشباع الحاجة أو الحاجات كلما قلت منفعة الوحدة التى تستخدم فى اشباعها

(٥) لا توجد المنفعة الا فى الاموال التى يستطيع الانسان استعمالها فى اشباع

ما لا ينفع ولا يضر ، فاتقاء اللبس بين المعنى الدارج والمعنى الاقتصادى اقترح بعض الاقتصاديين استعمال اصطلاحات اخرى بدلا من كلمة منفعة « utilité » فتقدم برتو (Pareto) بكلمة ophélimité وتقدم الاستاذ جيد بكلمة désirabilité ، جيد فى Cours الجزء الاول ص ٥٥ — ٥٦ . ولكن هذين الاصطلاحين لم يفلحا فى اغتصاب مكانة الاصطلاح الاول ، فقد ظل هو السائد فى عالم الاقتصاد ، وقد اردنا باضافة وصف « اقتصادية » الى « المنفعة » تجنب هذا اللبس الى حد ما

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٦٨ — جيد ، الجزء الاول ، ص ٥٥ — ٥٩

حاجاته ، فالقوى الهائلة الكامنة فى أمواج المد والجزر ، والكنوز التى غرقت فى البحر ولم يهتد الانسان الى مكانها ، هى كلها عطل من المنفعة الاقتصادية

٤٢ — *قانون تناقص المنفعة والمنفعة النهائية* :[1] أوردنا فيما تقدم أن منفعة الشىء تتوقف على كميته وانه كلما أشبعت الحاجة كلما قلت منفعته ، و يظهر ذلك جلياً من المثل الآتى : ضل اعرابى طريقه فى الصحراء ونفد ما كان معه من الماء فعطش عطشاً شديداً حتى أوشك على الهلاك ، و بينما هو كذلك عثرت به قافلة فاعطته كو با من الماء ، فمن الواضح أن منفعة هذا الكوب بالنسبة له كبيرة جداً اذ كان فيه نجاته من الموت فاذا أعطى كو با آخر كانت منفعته أقل ، اذ ان حاجته الى الشرب قد أشبعها جزئياً الكوب الاول ، واذا أعطى كو با ثالثاً كانت منفعته أقل ، وهكذا كلما قدم اليه كوب جديد كلما قلت حاجته الى الشرب حتى الكوب «ى» الذى نفرض أنه لا يستطيع أن يتناول بعده كو با آخر ، ومن هذا ترى أن منفعة كل كوب قد أخذت تقل عن منفعة سابقه حتى الكوب « ى » الذى هو أقلها منفعة والذى اذا أعطى الاعرابى كو با آخر لم يستطع تناوله وكان بالنسبة له عديم المنفعة فمنفعة هذا الكوب «ى» تسمى بالمنفعة النهائية (utilité finale) وأحيانا يطلق عليها اسم المنفعة الحدية (utilité marginales) لانها تقوم على فكرة حد فاصل يفصل بين : ١ — الحاجة وانعدامها كما فى المثل المتقدم ٢ — ما يملكه الشخص وما لا يملكه ، فالمنفعة النهائية لكمية عندك من التفاح عددها خمس هى منفعة التفاحة الخامسة ٣ — الرغبة والألم ، فالجرة الاولى التى تُملأ من النهر لا تكلف القروية تعباً كثيراً مع أنها عظيمة المنفعة لها اذ تستعمل ماءها فى الشرب ، وكلما ملأت جرة كلما زاد تعبها وكلما قلت منفعة الجرة اذ أنه بعد اشباع الحاجات الضرورية تستخدم جرات الماء فى أغراض ثانوية مثل تنظيف الدار وغسل الثياب ونحوها ، وهى توقف العمل اذا رأت أن ملء جرة جديدة

---

١ انظر سليجمان فى Principles ص ١٧٥ وما بعدها

تسبب لها ألما يتجاوز الرغبة ، فمنفعة الجرة الاخيرة التى ملأتها تكون هى المنفعة النهائية اذ هى الحد بين الرغبة والألم

٤٤ — **المنفعة الكلية** L'utilité totale : المنفعة الكلية لشيء يتكون من وحدات متعددة هى عبارة عن ناتج اضافة منفعة كل وحدة منها الى منفعة سابقتها [١] فالمنفعة الكلية لخمس جرات من الماء مثلا تتكون من : (١) المنفعة التى يحصل عليها الشخص اذا لم يكن عنده سوى جرة واحدة (٢) المنفعة التى يحصل عليها اذا لم يكن عنده سوى جرتين . . . وهكذا الى (٥) المنفعة التى يحصل عليها اذا كان عنده خمس جرات

وعلى وجه عام اذا فرضنا سلعة مثل ا تتكون من وحدات عددها ه وهى س^{١} س^{٢} س^{٣} . . . . س^{ه} منافعها على التوالى م^{١} م^{٢} م^{٣} . . . م^{ه} وفرضنا أن منافعها مرتبة ترتيباً تنازلياً ، فان منفعتها النهائية تكون عبارة عن م^{ه} فى حين أن منفعتها الكلية تكون عبارة عن

$$م^{١} + م^{٢} + م^{٣} + \dots + م^{ه}$$

ومن هذا يتضح أنه كلما زادت كمية الشيء كلما زادت منفعته الكلية وكلما نقصت منفعته النهائية ، فلكمية الشراب التى تتكون من عشر لترات منفعة كلية أكثر من المنفعة الكلية لكمية الشراب التى تتكون من خمسة لترات ، ولكن المنفعة النهائية لعشر لترات هى أقل من المنفعة النهائية لخمسة لترات

١ سلجمان ، فى Principles ص ١٧٦

٢ ريبو Réboud ، فى Precis d'Economie Politique طبعة سنة ١٩٢٥ ، ص ٤٠ وما بعدها

الفصل الثالث

القيمة

٤٥ — أهمية بحث القيمة : البحث فى القيمة هو أساس الأبحاث الاقتصادية كلها ، حتى لقد قام من بين الاقتصاديين من يصف الاقتصاد السياسى النظرى بانه علم القيمة[1] وتلك المكانة الخاصة ترجع الى سبب عملى وآخر نظرى ، فاما السبب العملى فهو ما للاستبدال — وأساسه القيمة — من الاهمية العظمى فى الحياة الاقتصادية ، وأما السبب النظرى فهو أن القيمة من بين كل الصفات التى تلتقى بها فى العلاقات الاقتصادية هى الصفة التى يمكن قياسها ، والعلم الصحيح انما تقوم دعامته على ما يمكن قياسه

وتظهر القيمة على شكلين : الشكل الأول قيمة المنفعة - valeur d'usage) value in use) الشكل الثانى: قيمة الاستبدال valeur d'echange-exchange) value)

٤٦ — قيمة المنفعة — هى عبارة عن درجة منفعة الشىء فى وقت معين بالنسبة للشخص الذى يمتلكه[2] ونقسم البحث فيها الى قسمين ، فنجعل القسم الاول يتناول الكلام فى قيمة منفعة الشىء منعزلا عن غيره ، ونجعل القسم الثانى يتناول الكلام فى قيمة منفعة الشىء فى علاقته بغيره

٤٧ — (١) قيمة منفعة الشىء منعزلا عن غيره — نظرية المنفعة النهائية : كانت قيمة المنفعة موضوع عناية كثير من أقطاب الاقتصاديين نخص بالذكر منهم جيفونز وفلراس وأصحاب المذهب النمسوى ، فادت بهم ابحاثهم الى وضع نظرية سموها نظرية المنفعة النهائية أو الحدية ، وهى تتلخص فى أن « قيمة منفعة أى وحدة

---

١ فلراس ، « Elements d'Economie Politique Pure » ص ٣٩

٢ بيرو الجزء الاول ص ٦٩

من سلعة واحدة قابلة للتجزئة تقدر بمنفعتها النهائية أو بعبارة أخرى تقدر باشباع أقل الحاجات ضرورة بالنسبة للشخص الذى يمتلكها ولنضرب مثلا يوضح ذلك : فلاح لم يتبق لديه فى آخر العام الزراعى سوى أربع كيلات من الذرة ، قد رتبت ترتيباً تنازليا بحسب تفاوت درجة الحاجات التى تخصص لاشباعها ، فهو يحتفظ بالكيلة الأولى ليتخذ منها بذوراً ، ويخصص الثانية ليصنع منها خبزاً ، والثالثة لتغذية بعض ما عنده من الحيوان والطير ، والرابعة ليبيعها فى السوق و يشترى بثمنها دجاجا فترى من هذا أن منفعة كل واحدة من هذه الكيلات تختلف فى نظر الفلاح عن منفعة الأخرى أى أن لكل منها قيمة منفعة خاصة ، ولنفرض أنه لسبب ما فقد كيلة منها ، واذ كان مكرها بسبب ذلك على أن يتنازل عن أشباع حاجة من حاجاته الاربعة ، فهو لا شك يتنازل عن أشباع الحاجة الاقل ضرورة ، وهى حاجة شراء الدجاج ، فتقدر منفعة تلك الكيلة بحاجة شراء الدجاج ، ولما كانت هذه الكيلات الأربعة من نوع واحد ، فان منفعة كل كيلة منها تقدر أيضاً باشباع تلك الحاجة ، ولو نفرض أنه فقد أيضاً الكيلة الثالثة ، فانه يتنازل عن اشباع حاجة أخرى ، وهى أقل الحاجات الباقية ضرورة ، وبذلك تقدر منفعة الكيلتين الباقيتين باشباع تلك الحاجة

ومن هذا يتضح لك أنه مهما يكن عدد الكيلات التى يمتلكها الفلاح ، فان قيمة منفعة كل واحدة منها تقدر بمنفعة الكيلة الأخيرة ، أى بالمنفعة النهائية ، أو بعبارة أخرى باشباع أقل الحاجات ضرورة عند ذلك الفلاح

وليس يؤثر فى صحة هذه النظرية أن يعمد الفلاح فى حالة فقد أحدى الكيلات الى تخفيض اشباع كل حاجة من حاجاته ، بدلا من تضحية اشباع حاجة بجملتها كأن ينقص مثلا من كمية البذور . زمن مقدار ما يصنعه من الخبز ، ومما يقدم الى الحيوان والطير ، ليستطيع أن يشترى شيئاً من الدجاج ، فهو ان فعل ذلك أثبت أن التنازل عن اشباع حاجاته اشباعا كاملا هى تضحية أهون على نفسه من التنازل

عن اشباع حاجة واحدة بأكملها ، وبذلك تقدر قيمة منفعة الكيلة الأخيرة بأقل اشباع وهو هنا استطاعة الفلاح أن لا ينقص شيئاً من حاجاته المختلفة

٤٨ — ما يؤثر في قيمة المنفعة — أهم ما يؤثر فى قيمة المنفعة عاملان :

١ — الكمية : فان أشد الاشياء ضرورة للانسان تكون أقلها منفعة اذا توفرت له بكميات تربو على حاجاته ، اذ أن منفعتها النهائية فى هذه الحالة تسقط الى أدنى حد ، وكذلك قيمة منفعتها ، وبعكس هذا قد يكون الشيء من الكماليات ، ولكنه يعد من أعظم الاشياء قيمة منفعة اذا كان نادرا ؛ فالماء وهو ضرورى لحياة الانسان ليس له سوى قيمة منفعة زهيدة فى الأحوال العادية، بسبب وفرته ، فى حين أن الماس ، وفى وسع الانسان أن يستغنى عنه ، هو ذو قيمة كبيرة بسبب ندرته ، غير أن المسافر الذى يضل طريقه فى الصحراء وينفد زاده ، لو استطاع لاعطى كل ما فى العالم من ماس مقابل جرعة من الماء

٢ — الانتظار : فقد يستطيع الانسان أن ينتفع بالشيء فى الحال، وقد لا يستطيع أن ينتفع به الا بعد مضى شيء من الزمن

ففى الحالة الأولى هو يشبع به حاجة حاضرة ، وفى الحالة الثانية هو يشبع به حاجة مستقبلة ، والانسان — على وجه عام — يفضل اشباع الحاجة الحاضرة على اشباع الحاجة المستقبلة ، ولهذا كان للثروات فى الحاضر قيمة منفعة أكبر من قيمة منفعتها فى المستقبل ، فالمرء يقبل عن طيب خاطر أن يكون ما يدفعه مقابل غدائه فى يومه أكثر مما يدفعه مقابل هذا الغداء نفسه ، اذا كان لا يتناوله الا بعد سنة ، وهذا بفرض أن الدفع فى الحالتين يكون حالا [١]

٤٩ — (٢) قيمة منفعة الشيء فى علاقته بغيره : فى الواقع ان الانسان وهو يقدر قيمة منفعة الشيء لا ينظر اليه منعزلا عن غيره ، وانما هو يقارن ما بين منفعته

---

١ تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٩ — ٢٠

ومنفعة الأشياء الأخرى ، فانه لما كان يحتاج الى أشياء عديدة ، وكانت قدرته فى الحصول عليها محدودة ، فهو يجعل من منافع الأشياء التى يحتاج اليها درجات بعضها فوق بعض ، فالشخص مثلا الذى يضطر الى مغادرة سفينة على وشك الغرق ، ولا يستطيع أن يحمل معه الى قارب النجاة كل متاعه ، يفاضل بين قيمة منافع الأشياء التى معه ، فيحتفظ باكثرها قيمة منفعة ، تاركا للبحر ماعداها ، فيأخذ معه مثلا دثاره وشيئاً من الطعام والشراب ، ولكنه يترك ما كان فى حقائبه من الهدايا وفاخر اللباس ، وفى درس ميزانيات أسر العمال فائدة من تلك الوجهة ، اذ تبين كيف يوزع العمال دخلهم بين النفقات المختلفة التى يستلزمها معاشهم

ونريد أن نفسح مكانا هنا للملاحظة الآتية ، وهى أن الانسان فى تقديره قيمة منافع الأشياء يخضع لتأثير البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها ، « فحاجاتنا ، ودرجة ضرورتها ، وتدرجها فى المراتب ، وتقديرنا لقيم الأشياء انما تكون بحسب ما تريد الحياة الاجتماعية التى نشترك فيها ، فالرأى ، والعادة ، والمودة ، وروح التقليد تكيف من أحوالها ، ونحن لا نشعر بذلك جليا ، بل اننا لنعتقد أن ذلك من فعلنا ، فى حين أن ذلك فى الواقع انما هو ناتج اجتماعى »[١]

٥٠ — **قيمة الاستبدال** : يعرف الاقتصاديون عادة قيمة الاستبدال بأنها خاصة اذا توفرت فى الشىء جعلته صالحا للاستبدال. و يعرفونها أيضاً — وهذا لايختلف كثيراً عن معنى التعريف الأول — بأنها قوة استبدال الشىء بالنسبة لغيره فقيمة استبدال القمح بالنسبة للذرة تقدر بكمية الذرة التى يجب التنازل عنها للحصول على وحدة من القمح فهى اذاً عبارة عن نسبة الكمية التى يستبدل تبعاً لها شيئان أو أكثر . فاذا كان قمح من نوع معين يستبدل فى السوق بذرة من نوع معين بنسبة أردب من القمح لكل أردبين من الذرة . فان قيمة استبدال القمح بالنسبة للذرة تكون

---

١ تروشى ، الجزء الاول ص ٢٠ — ٢١

« ٢ » فى حين أن قيمة استبدال الذرة بالنسبة للقمح تكون « ½ »[1]

ويطلق عادة على قيمة الاستبدال اسم « القيمة » فقط . كما يطلق على قيمة المنفعة اسم « المنفعة » فقط .

وكان جيفونز[2] قد اقترح ، منعاً للبس بين « قيمة المنفعة » « وقيمة الاستبدال » تسمية قيمة الاستبدال باسم نسبة الاستبدال (ratio of exchange) . ولكنه لم يعمل بهذه التسمية . وظل اصطلاح « القيمة » هو الاصطلاح المتداول

وقد عنى قدماء الاقتصاديين باظهار ما بين قيمة المنفعة وقيمة الاستبدال من اختلاف . فمن الثروات ما تكون كبيرة قيمة منفعته ، فى حين تكون زهيدة قيمة استبداله . فالمنظار مثلا ، عند قصير النظر الذى يحمله قيمة منفعة كبيرة ، بينما أن قيمة استبداله هى بلا شك أقل كثيراً من قيمة منفعته . وبعكس هذا يوجد من الثروات ما تكون عظيمة قيمة استبداله زهيدة قيمة منفعته ، فاللؤلؤة الفاخرة وهى ذات قيمة استبدال كبيرة ليس لها سوى قيمة منفعة ضئيلة عند المثرى الذى يحتفظ بها فى خزينته

وهذا التعارض بين قيمة المنفعة وقيمة الاستبدال يرجع الى أن تقدير قيمة المنفعة يكون تبعاً لحاجات فرد معين ، فهو الذى يقدر قيمة منفعة الشىء ، وهى تختلف باختلاف حاجاته . وليس لها أية صفة عامة أو أهمية اجتماعية . ولهذا يصح أن يطلق عليها اسم « القيمة الفردية » (valeur individuelle) فى حين أن تقدير قيمة الاستبدال يكون تبعاً لحاجات كل الأشخاص الذين يرغبون فى الحصول على الشىء فلها صفة اجتماعية ، ولهذا يصح أن يطلق عليها اسم « القيمة الاجتماعية » valeur

---

١ ومن هذا ترى أنه ليس للاشياء قيمة استبدال فى نفسها ، وانما بالنسبة لشىء آخر فاذا سمعت انسانا يقول بأن لشىء قيمة كبيرة فهو انما يقصد أن قيمته كبيرة بالنسبة لشىء آخر هو النقود

٢ جيفونز ، فى Theory of Political Economy الطبعة الرابعة ص ٨١

(sociale [1] وهى تستلزم وجود شخصين على الأقل ، كل منهما يرغب فى الشيء . أحدهما يملكه ، والآخر يريد الحصول عليه

٥١ — الثمن : يعرف الثمن بأنه نسبة استبدال الشئ بالنقود أو بعبارة أخرى بانه قيمة استبدال الشئ بالنسبة للنقود ، فى الجماعات المتحضرة لا تنسب قيمة السلع الى بعضها ، وانما تنسب الى سلعة معينة تسمى النقود ، فيقال بان أردب القمح مثلا يساوى مائتى قرش، وان أردب الذرة يساوى مائة قرش وهكذا ، ومتى عرفت أثمان الاشياء فمن السهل أن تعرف قيمة استبدالها ببعضها ، فمن المثل المتقدم يتضح أن قيمة استبدال القمح باللنسبة للذرة هى « ٢ »

ومن المقارنة بين قيمة الاستبدال والثمن تستخلص النتيجتان الآتيتان :

النتيجة الأولى — أن أثمان السلع يمكن أن ترتفع كلها فى وقت واحد أو تهبط كلها فى وقت واحد كذلك ، فى حين أنه يستحيل أن ترتفع أو تهبط قيمة استبدال كل السلع ببعضها فى وقت واحد فمن المعروف مثلا أن أثمان كل السلع قدزادت زيادة كبيرة منذ الحرب الاخيرة ، فقد ضعفت قيمة استبدال النقود بالنسبة للسلع ، أو بعبارة أخرى شائعة ، قد ضعفت قوة شراء النقود ، فما يشترى الآن من السلع بمبلغ ١٠٠ قرش هو أقل مما كان يشترى منها بهذا المبلغ نفسه فى عام ١٩١٣ ، فمثل هذه الظاهرة لا تعرض لقيمة الاستبدال، فانه اذا حدث ان زادت قيمة استبدال التفاح بالنسبة للبرتقال، فان هذا يؤدى الى نقص فى قيمة استبدال البرتقال بالنسبة للتفاح ، فاذا كان التفاح يستبدل بالبرتقال بنسبة ١ (تفاحة) الى ٢ (برتقالة) ثم أصبح يستبدل بنسبة ١ الى ٣، فان قيمة استبدال التفاح بالبرتقال تصبح ٣ بعد ان كانت ٢ . فى حين أن قيمة استبدال البرتقال بالتفاح تصبح $\frac{1}{3}$ بعد ان كانت $\frac{1}{2}$

النتيجة الثانية — ان أثمان السلع يمكن أن تتغير من غير أن يترتب على ذلك

---

١ جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٤٤

تغير فى قيمة استبدالها ، فاذا حدث أن تغيرت أثمان كل السلع فى اتجاه واحد وبنسبة واحدة ، بان تضاعفت كلها مثلا ، فان هذا لا يدعو الى حدوث أى تغيير فى قيمة استبدالها ، فاذا فرض أن ثمن الكيلو جرام من اللحم هو ٢٠ قرشاً وان ثمن الكيلو جرام من الخبز هو ٤ قروش ، ففى هذه الحالة تكون قيمة استبدال اللحم بالنسبة للخبز هى « ٥ » ، فاذا ما ارتفع ثمنهما على التوالى حتى بلغ ٤٠ قرشا لكل كيلو جرام من اللحم و ٨ قروش لكل كيلو جرام من الخبز ، فان نسبة استبدال اللحم للخبز تظل « ٥ » كما كانت ، أى أن قيمة استبدالهما لم تتغير

٥٢ — اختلاف الاقتصاديين فى تعيين أسباب تحديد قيمة الاستبدال : قيمة الاستبدال ، ونقول القيمة فقط — مجاراة لاغلب الكتاب الاقتصاديين — ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، فهى تختلف من واحدة الى أخرى ، وهى عرضة للتغيرات بالنسبة لكل واحدة ، فما هو مصدر قيمة الاشياء ؟ أو بعبارة أخرى لماذا تستبدل التفاحة بثلاث برتقالات ، ولماذا كان ثمن الفدان « ا » مائتى جنيه ، وثمن الفدان « ب » مائة جنيه ؟

مسئلة اختلفت فيها آراء الاقتصاديين اختلافا كبيراً ، ولم يتفقوا حتى اليوم على تعيين اسباب تحديد القيمة ، وقد كان الرأى السائد ألى عهد قريب يرجع تحديد قيمة الشيء الى سبب واحد . هذا السبب قال بعض الاقتصاديين أنه العمل . وقال آخرون أنه المنفعة . وذهب فريق ثالث الى انه الندرة . وقال فريق رابع بأنه المنفعة النهائية . واذ لم يسلم رأى من هذه الآراء من الضعف ، فقد ذهب بعض الاقتصاديين الى أن لتحديد القيمة أكثر من سبب واحد . وسنعود الى تفصيل ذلك فى باب التداول . مكتفين هنا بالاشارة الى صعوبة هذا البحث

الفصل الرابع

الثروات أو الاموال الاقتصادية [١]

٥٣ — البحث عن تعريف الثروة : لم يكلف آدم سميث نفسه عناء تعريف الثروة ، مع أنه وضع فيها مؤلفاً خالداً [٢] ، وكذلك فعل أغلب من جاء بعده من الاقتصاديين ؛ ومما يؤثر عن أحدهم وهو ستوارت ميل قوله « ان لكل شخص فكرة صحيحة صحة كافية عن المعنى المقصود بالثروة ، وليس يخشى من الخلط بين الابحاث الخاصة بالثروة ، و بين التي تتناول كبرى مصالح الانسانية الاخرى » [٣]

ومع ذلك فان جميع الاقتصاديين لم يقنعوا بالنزول على هذا الرأى ، وحاولوا تبديد ما يكتنف هذا اللفظ من الغموض واللبس ، فاقترح فريق منهم فى المانيا وانجلترا وفرنسا استبدال اصطلاح الثروة باصطلاح « الاموال » وقد اعترض على هـذا الرأى بأن للاموال معنى أوسع من معنى الثروة ، اذ هى تطلق على كل ما يسد حاجات الانسان أيا كان نوعها مثل الحاجات الاخلاقية ، والبحث فى هذه الحاجات يخرج عن دائرة اختصاص الاقتصاد السياسى

ولذلك كان لا بد فى استعمال هـذا الاصطلاح من اضافة صفة « اقتصادى » الى « الاموال » للتعيين

وأراد فريق آخر من الاقتصاديين ان يعرف هـذا الاصطلاح تعريفاً دقيقاً ، ولكن آراءهم تضاربت فى ذلك نظراً لاختلاف ما عنوه به

---

١ يلاحظ اننا نستعمل اصطلاحى الثروة La richesse - the wealth والاموال الاقتصادية Les biens économiques - the economic goods بمعنى واحد

٢ راجع فى باب المذاهب الاقتصادية آدم سميث

٣ وهذا ما أورده عن ستوارت ميل لروابوليو فى كتابه Traité Théorique et pratique d'Economie Politique الجزء الاول ، ص ٩٩

وعندنا ، ونتبع فى ذلك رأى الاستاذ سليجمان[٤] ، أنه لا بد من توفر أربع خواص فى الاشياء كى تعتبر الثروة

٥٤ — خواص الثروة — الخاصة الاولى . أن يكون الشيء نافعاً أى صالحا لسد حاجة ، فمهما كان الشيء مضراً فى ذاته كالخمر ، فهو يعتبر ثروة مادام أنه يسد حاجة عند بعض الناس

الخاصة الثانية : ان يكون الشيء مما يمكن تملكه ، فحرارة الشمس مفيدة ولكنها لا تعتبر ثروة ، طالما أن الانسان لا يستطيع تملكها لاستخدامها فى أعماله

الخاصة الثالثة : أن يكون الشيء منفصلا عن الانسان ، فالانسان فى ذاته ليس ثروة . اللهم الا اذا كان رقيقا ، وهو فى هذه الحالة يكون ثروة لغيره لا لنفسه ، وكذلك لا تعتبر ثروة صفاته الجسمية والعقلية سواء أكانت طبيعية أم مكتسبة ، فالصحة مثلا لا تعتبر ثروة، ولو أنها أساس كل ثروة . وكذلك المهارة ، فهى ليست بثروة طالما أنها لم تتحول الى ناتج ينتفع به . فالثروة اذاً تنحصر فى الاشياء الخارجة عن الانسان المنفصلة عنه سواء أكانت مادية مثل المنتجات الزراعية والصناعية . أم غير مادية مثل الاسم التجارى .

أما الخدمات — وهى الاعمال التى يقوم بها الانسان لسد حاجات الغير — مثل خدمات الطبيب والمحامى والمُغنى. فهذه قد تضاربت آراء الاقتصاديين بشأنها فمن رأى أنها ليست ثروة فى ذاتها . وانما هى وسيلة للحصول على الثروة . وذلك لأنها تنقضى بمجرد تأديتها . فلا يمكن اضافتها الى كمية الثروة التى يمتلكها الشخص[٥] ومن رأى آخر انها ثروة . اذ تأتى بمنفعة وهى منفصلة عن الانسان . فليس هناك فرق بين الخدمات والاموال الاقتصادية ، اللهم الا أن الاموال الاقتصادية تتكون من مجموعة من الخدمات تؤدى على مرات متتالية ، فى حين أن الخدمة تنعدم بعد تأديتها

٤ سليجمان فى Principles، ص ٨ وما بعدها

٥ مارشال فى Principles ص ٥٦ ، وجيد فى ، Cours ، الجزء الاول، ص ٦٢

مباشرة . ومع ذلك . فهناك من الاموال مايتلاشى بعد الانتفاع به مباشرة مثل الثلج وسواء أكان الصوت الذى يطرب الانسان بسماعه آتياً من « فنوغراف » أم من انسان يغنى . فان السامع فى الحالتين على السواء ينتفع بخدمة معينة [1]

الخاصة الرابعة : أن يكون الشىء محدوداً فى كميته . فاذا كان موجوداً بكميات غير محدودة مثل الهواء فانه لا يعتبر ثروة . وهى وحدها الاشياء النافعة المحدودة فى كميتها التى يكون لها قيمة . اذ يبذل الانسان جهداً فى سبيل الحصول عليها ليستخدمها فى سد حاجاته ، وليحصل بها من طريق الاستبدال . — اذا لم يرد استهلاكها كلها أو بعضها — على أشياء أخرى نافعة توجد أيضاً بكميات محدودة . ولهذا عرف بعض الكتاب الثروة بأنها هى الاشياء التى لها قيمة [2]

١ سليجمان فى Principles ص ١٠ — وقال بهذا الرأى أيضا جان بانست ساى وباستيا

٢ انظر ما أورده لروابوليو فى هذا الصدد ، فى Traité الجزء الاول ص ١٠١

الباب الرابع

نظرة عامة فى تاريخ الافكار والمذاهب الاقتصادية [1]

الفصل الأول

العهد القديم

٥٦ — **اليونان** : كان من بين ما تناوله المفكرون والسياسيون من قدماء اليونان فى ابحاثهم بعض المسائل الاقتصادية . فانك لتعثر فيما كتبه بعض فلاسفتهم مثل أرسطوطاليس . (aristote) وافلاطون (Platon) على بعض آراء اقتصادية فى العمل والملكية ورأس المال والنقود والفائدة [2] . ويعد أفلاطون من أقدم واضعى مبادئ الاشتراكية .

---

١ تاريخ المذاهب الاقتصادية هو موضوع دراسة خاصة ، مكانها قسم الدكتوراه فى كلية الحقوق ، فنحن فى هذا الباب لا نأتى الا بموجز لا غنى عن معرفته فى دراسة علم الاقتصاد السياسى ، وأهم المصادر التى رجعنا اليها فى هذا الباب ما يأتى : أولا — المصادر العامة : أهمها « تاريخ المذاهب الاقتصادية من عهد الفسيوكرات الى وقتنا الحاضر » للاستاذين جيد وريست (Gide et Rist) طبعة سنة ١٩٢٢ ، ومنها « تاريخ المذاهب الاقتصادية من افلاطون الى كيناى » لجونار (Gonnard) ومنها « تاريخ المذاهب الاقتصادية » طبعة سنة ١٩٠٩ لرامبو (Rambud) ومنها « دروس تاريخ المذاهب الاقتصادية » للاستاذ ديشان (Deschampe) وهى مجموعة الدروس التى القاها الاستاذ فى كلية الحقوق فى باريس فى قسم الدكتوراه فى سنة ١٩٢٢ ١٩٢٣ — ثانيا — المصادر الخاصة أهمها كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، الترجمة الفرنسية ، ومنها المنشور الشيوعى « لكارل ماركس وانجلزا ، تعليقات شارل اندلر (Charles Andler) ومنها بعض مقالات فى مجلة الاقتصاد السياسى . . . الخ

٢ وأهم هذه الاراء تحويها بطون ثلاثة اسفار ، اثنان منها لافلاطون ، وهما (الجمهورية) (والقوانين) وواحد لارسطو وهو (السياسة)

واليه ينتسب الاشتراكيون وبخاصة الشيوعيون

ولم يكن الاقتصاد السياسى علما مستقلا عند قدماء اليونان ، وانما كان تابعاً لعلمى السياسة والاخلاق ، ويرجع ذلك الى أن المفكرين فى ذلك العهد كانوا شديدى الاهتمام بالبحث فى شئون الدولة ، وفى النظريات السياسية ، فشغلهم ذلك عن الاهتمام كما يجب بالظواهر الاقتصادية ، وهم ان كانوا خلفوا وراءهم مؤلفات يشعر عنوانها بأنها كتب اقتصادية مثل كتاب « L'Economique » لزينوفون ، فهذه كان موضوعها « التدبير المنزلى » . الى هذا ان الانتاج لم يكن ينظر اليه عند قدماء اليونان بعين لاعتبار ، لوجود وسيلة أخرى للكسب وهى حرفة الحرب ، التى نوه ارسطوطاليس بفضلها وعظيم مكانتها ، ولأن الرق كان منتشراً . فكان ذلك مدعاة لاحتقار العامل الحر ، لانه يعمل ما يعمله الرقيق

٥٧ — **الرومان** : أما الرومان فلم يخلفوا وراءهم آراء يعتد بها فى الاقتصاد السياسى ، وان يكن لما كتبوا شىء من الاهمية فى نظر الاقتصادى ، فذلك لما لنظرياتهم القانونية من التأثير على الحقائق والنظريات الاقتصادية ، فروما بآرائها وبتشريعها فى العقود والملكية الفردية واهتمامها بتقرير مبدئها ، واحاطتها بكل وسائل الحماية ، وكذلك بتشريعها فى مسائل الميراث والوصية كان لها نصيب غير مباشر فى تطور الأفكار والحقائق الاقتصادية

الفصل الثانى

القرون الوسطى

٥٨ — **الآراء الاقتصادية فى القرون الوسطى** : فى هذا العهد أيضاً لم يصل الاقتصاد السياسى الى أن يكون موضوع علم قائم بنفسه ، وكان رجال الدين هم رافعى لواء العلم ، فتناولوا من ضمن ابحاثهم بعض المواضيع الاقتصادية ، وكانت آراؤهم فيها متأثرة بتعاليم الدين ، الذى كانوا يخلطون بينه و بين علم الاخلاق ، فنهوا الناس عن الاندفاع وراء جمع الثروات ، وقالوا بوجوب مساعدة الغنى للفقير ، لأن حقوق الملكية يقابلها واجبات هى الاحسان الى الفقراء

وعالجوا مسئلة القيمة من وجهة خاصة هى تحديد الثمن ، فقالوا بان ثمن الشيء يجب أن يكون عادلا (Juste prix) وعندهم أن « الثمن العادل » هو الذى يتوافر فيه شرطان : (الأول) أن يكون بحيث يستطيع المنتج أن يعيش فى مستوى الطبقة التى ينتسب اليها (الثانى) أن لا يكون فيه غبن على المستهلك

و بحثوا أيضاً فى أجر العامل من حيث تحديده ، فقالوا بانه يجب أن يكون عادلا والأجر العادل هو الذى يستطيع به العامل أن يسد حاجاته الضرورية وحاجات أسرته وان يدخر منه شيئاً لأيام الشدة والفاقة

وكان التشريع الدينى يحرم القرض بفائدة ، وكان يطلق عليه اسم الربا (Usure) واتبعه فى ذلك التشريع المدنى ، وقد استند رجال الدين لتبرير هذا التحريم على أن النقود لا تثمر بنفسها ، وما تنتجه انما يأتى من عمل من يقترضها ، فمن الظلم أن يتقاضى المقرض شيئاً يزيد عن مقدار ما اقرضه ، لأنه بهذا يستولى على جزء من عمل الغير

بدون مقابل ، كما ذهبوا أيضاً الى القول بان الوقت هو ملك مشاع بين الناس ، فلا يجوز أن يدفع له ثمنا (وهم يقصدون بذلك الوقت الذى يمضى بين الاقراض والتسديد)[١]

الفصل الثالث

التجاريون[٢]

٥٩ — **تعريف نظرية التجاريين** : ساد أوربا بين النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، والنصف الاول من القرن الثامن عشر مجموعة من الاعتقادات والافكار توسطت فى نوعها بين الآراء الاقتصادية فى القرون الوسطى ومذهب الفسيوكرات ، فهى كالأولى لا تكوّن مذهباً اقتصاديا بالمعنى العلمى الحديث ، وهى كمذهب الفسيوكرات تتناول بعض المسائل الاقتصادية ، وتبحث فيها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، مجردة عن الاخلاق والدين ، وقد عرفها ديبوا (Dubois) بانها نظرية اغتناء الشعوب من طريق تجمع المعادن النفيسة[٣] ويطلق على مجموع الوسائل الاقتصادية التى التجأت اليها أغلب دول أوربا فى هذا العهد تطبيقا لهذه النظرية اسم سياسة التجاريين

٦٠ — **التعليل التاريخى لنظرية التجاريين** : يرجع عهد ظهور نظريات

---

١ وقد عادت هذه الفكرة الى الظهور فى ثوب جديد فى العصر الحديث ، اذ تناولها الاقتصادى النمسوى بوهم بفرك بالبحث والتحليل ، وتطرق منها الى القول بأن الفائدة هى ثمن الوقت ، وكان ذلك أساس نظريته المشهورة فى الفائدة التى بسطها فى كتابه « تاريخ نظريات الفائدة » والذى يلفت النظر هنا هو آن بوهم بفرك قد استند على هذه الفكرة ليقول بمشروعية الفائدة ، فى حين أن رجال الدين اتخذوها مبررا للقول بتحريمها ، وسنعود الى تفصيل هذا فى باب التوزيع عند الكلام على الفائدة

٢ Les Mercantilistes

٣ ديبوا ، Histoire des Doctrines Economiques ، ص ١٩٢ .

التجاريين الى تكوين الدول الأوربية الحديثة بما فيهـا من نظم اقتصادية متشعبة ، وما بينها من مصالح متنافرة ، ولقد كانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تهتم بتنظيم التجارة والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية، فلما ظهرت الوحدات السياسية الكبيرة بتكوين الدول الحديثة ، ظهرت أيضاً مصالح أهلية واقتصاد أهلى ، تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول فى هذه الوحدات الجديدة تقوم فى ميـدان أوسع بالوظيفة التى كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يعالجون المسائل الاجتماعيـة يهتمون بالبحث فى الوسائل التى تؤدى الى انماء الثروة الأهلية ، وزيادة ايرادات الدولة

وقد أطلق عليهم اسم التجاريين لشدة عنايتهم بأمر التجار الخارجية ، ولأنهم ذهبوا الى تشبيه الأمة بالتاجر يأتى ربحها من فرق ما بين قيمة مبيعاتها (صادراتها) ومشترواتها (وارداتها)[1]

وأشهر كتاب التجاريين ماريانا (Mariana) (١٥٣٦—١٦٢٣) فى اسبانيا وانطونيوسرا (Antonio Serra) (١٦١٤) فى ايطاليا ، وبودان (Bodin) (١٥٣٠ — ١٥٩٦) وانطوان دى منكرتيان (Antoine de Montchretien) (١٥٧٦ — ١٦٢١) وكلاهما فى فرنسـا وتوماس من (Thomas Mun) (١٥٧١ — ١٦٤١) فى انجلترا

٦١ — مبادئ التجاريين : لقد كانت كتابة التجاريين ودعوتهم تدوران حول المبدءين الآتيين :

المبدأ الأول : أن توجه الدولة جهودها الى انماء موارد الثروة الأهليـة ، وان تتدخل تحقيقاً لهذا الغرض فى كل ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى ، وان تعمل بوجه خاص على أنهاض الصناعة حتى يتسنى للبلد أن يسد حاجاته الى المواد المصنوعة

---

١ وهم الاقتصاديون أصحاب المذهب الحر الذين سموهم بهذا الاسم تصغيرا لشأنهم اذ نظروا الى كل المسائل الاقتصادية من خلال اعتبارات تجارية

من غير التجاء الى البلاد الأجنبية ، فتصدر من القوانين والأوامر ماينظم الصناعات ، وتسهر بواسطة عمالها على تنفيذها

المبدأ الثانى : أن تعمل الدولة بكل الوسائل على تزويد البلاد با كثر ما يستطاع من الذهب والفضة ، وليس هذا — كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاريين فى آرائهم — لتوهمهم بأن المعادن النفيسة هى وحدها الثروة الحقيقية وانما لاعتقادهم بأنها روح التجارة وأساس كل نشاط اقتصادى ، فضلا عن أنه لا يمكن الاستغناء عنها للانفاق على ما أخذت تعده الدول فى هذا الحين من الجيوش وما تشيده من الأساطيل ، ولتدفع منها مرتبات موظفيها

ففى توفر النقود المعدنية فى داخل البلد ما يمكن أهله من أداء الضرائب الفادحة التى تستلزمها هذه النفقات ، وهو فى الوقت نفسه ، يعينهم على ارضاء ميلهم الى عيش الترف والبذخ ، الذى أخذ يتسرب الى نفوسهم

وقد ساعد على تأييد هذه الآراء ما شوهد من اثراء اسبانيا ، وبلوغها أوج العظمة والجاه ، على أثر اكتشاف أمريكا ، وجلبها الذهب والفضة من مناجم بيرو والمكسيك .

٦٢ — *تطبيق نظرية التجاريين* : صادفت آراء التجاريين هوى فى النفوس واتخذت الدول لها سياسة اقتصادية ترمى الى تحقيقها فكان أهم مظاهرها ما يأتى :

(١) تحريم تصدير المعادن النفيسة حتى لا يقل ما هو موجود منها . ويطلق على ذلك اسم السياسة البليونية نسبة الى (Bullion) وهى كلمة انجليزية معناها سبائك الذهب والفضة ، وقد كان لها حظ من الظهور فى العصر الأخير اذ اتبعتها بعض الدول خلال الحرب العالمية الكبرى

(٢) اشراف الدولة على المعاملات التجارية التى تحصل بين ابنائها وابناء البلاد الأخرى ، وقد كانت هذه الطريقة ذائعة فى انجلترا بوجه خاص ، وكان الغرض

منها التحقق من أن تسوية الحسابات بين الفريقين لا تؤدى فى النهاية الى نزوح جانب من النقود الانجليزية الى البلاد الأجنبية ، ففى حالة بيع سلع انجليزية فى الخارج كان يجب على البائعين أن يردوا الى انجلترا جزءا من الثمن على شكل نقود ذهبية أو فضية ، وفى حالة بيع سلع أجنبية فى انجلترا كان يجب على البائعين أن يستخدموا جزءاً من الثمن فى شراء سلع انجليزية

٣) تنظيم التجارة الخارجية تنظيما يؤدى الى زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات اذ أن الفرق بين قيمتهما يدفع بنقود معدنية ، وفى هذا وسيلة لاغتناء الدولة اذ يكثر مالها من الذهب والفضة، وهذه الطريقة يطلق عليها اسم طريقة ميزان التجارة (Le systéme de la balance du commerce)

وهى تتطلب تشجيع الصادرات من المنتجات الوطنية ، والواردات من المواد الأولية التى تحتاج اليها الصناعات الوطنية ، وتقييد الوردات من المواد المصنوعة وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها ، وان تعمل الدولة على ايجاد أسواق تصرف فيها المصنوعات الوطنية ، وذلك باستعمار البلاد الجديدة و بالسيطرة على الامم الضعيفة [1]

٦٣ — *سياسة كلبرت* : وقد كان الوزير الفرنسى كلبرت (Colbert) من أكبر العاملين على تطبيق نظرية التجاريين فى فرنسا ، فاتخذ لهذا جملة من الوسائل أطلق عليها اسم « Colbertisme » أهمها ما يأتى : وضع نظم معينة تسير عليها الصناعات — تشجيع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة — انشاء صناعات ملكية — تقييد توريد المواد المصنوعة — حرية توريد المواد الاولية — تشجيع تصدير المواد المصنوعة — تحريم تصدير المواد الاولية — تقييد تصدير الغلال لكى تكون أسعارها رخيصة فتظل أجور العمال منخفضة — انشاء شركات كبيرة للملاحة والاستعمار تشرف

---

١ وقد تطورت الافكار بشأن ميزان التجارة فيما بعد ، فلم تعد الدول تهتم بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات الا لاهتمامها بتقدم الصناعة والتجارة . لا سيما وراء الاكثار من المعادن النفيسة . فأصبح ميزان التجارة ينظر اليه كمقياس تقدم البلد الاقتصادى

عليها الدولة وتقدم اليها الاعانات المالية . وكان الاعتقــاد السائد فى هذا الحين فى فرنسا وغيرها أن الأمة الواحدة لا تربح الا ما تخسره الاخرى (Nul ne gagne qu'un autre ne perde)

الفصل الرابع

المذهب الحر

٦٤ — **سوء أثر سياسة التجاريين** : غالت الحكومات فى تطبيق مبادئ التجاريين، واكثرت من التدخل فى أعمال الافراد ، واقامت نفسها وصية على الصناعة والتجارة ، تصدر لها القوانين والأوامر ، وتضع لها الطرق التى يجب عليها اتباعها ، واقامت العقبات فى سبيل التجارة فى الداخل والخارج ، وذهبت فى بعض الاحيان الى تحريم تصدير الغلال فساءت حالة الزراعة بجانب التجارة ، كما اختنقت الصناعة فى نظام الطوائف وارتفع صوتها بالشكوى من عدم قدرتها على تلبية رغبات عملائها ، فاحدث كل هذا رد فعل فى الافكار وتسرب الى النفوس الشك فى صلاحية مبادئ التجاريين ، لا سيما وقد أخذ يظهر كتاب مثل ڤلتير وروسو تجرى أقلامهم بتمجيد الحرية والاشادة بذكر فضائلها ، فجاءت كتب الاقتصاديين تردد صدى هذه الأفكار

٦٥ — **تكوين المذهب الحر** : تكون المذهب الحر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بظهور الفسيوكرات فى فرنسا ، وآدم سميث فى انجلترا ، ثم انتشرت مبادئه بسرعة فى كل البــلاد ، ومن أشهر أئمتــه فى انجلترا غير آدم سميث ، ملتس وريكاردو واستوارت ميل ، وفى فرنسا غير الفسيوكرات جان باتست ساى و باستيا ، ولا يزال يتبع مبادئه الى وقتنا الحاضر كثير من الاقتصاديين

٦٦ — **مبادئ المذهب الحر** : ولو أن هذا المذهب تطور كثيراً منذ نشأته

الى اليوم ، فان الباحث يستطيع أن يستبين فيه أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها تعاليمه

المبدأ الاول — النظام الطبيعى : يعتقد أصحاب هذا المذهب بوجود نظام طبيعى تخضع له الظواهر الاقتصادية ، وهو أفضل من كل النظم التى تتمخض عنها القوانين الوضعية ، وأقدرها على توفير السعادة والرخاء للافراد والجماعات

المبدأ الثانى — قوة المصلحة الشخصية : المصلحة الشخصية هى أهم باعث على الجهود الاقتصادية ، ولذلك فهم يقولون بانه اذا ترك لكل فرد حريته ولم تتدخل الدولة فى شئونه الاقتصادية ، فانه يخدم مصالحه على أفضل وجه

المبدأ الثالث — توافق ما بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة : كل فرد وهو يخدم مصلحته الخاصة يخدم فى الوقت نفسه مصلحة المجموع ، وهذا التوافق هو أساس النظام الطبيعى

المبدأ الرابع — لزوم نظام الملكية الفردية : نظام الملكية الفردية هو عامل لا يمكن الاستغناء عنه فى النظام الطبيعى ، اذ هو الذى يدفع المصلحة الشخصية الى الانصراف الى انتاج الثروات ، وفى هذا فائدة للمجموع كله ، وقد بدا هذا واضحا لآدم سميث حتى أنه لم ير ضرورة للاشارة اليه ، ولكن الفسيوكرات بينوه وتبسطوا فيه ، والملكية الفردية عند أصحاب المذهب الحر تتضمن حق الميراث ، لأن مصلحة الاسرة من المصلحة الشخصية ، ولأنها أشد ما يحمل الفرد على الادخار وجمع الثروات[1]

٦٧ — سياسة المذهب الحر الاقتصادية : ما دام ان النظام الطبيعى الذى تخضع له الظواهر الاقتصادية هو أفضل النظم للانسان ، فيجب على الحكومات أن تمتنع عن كل مايعرقل عمل هذا النظام ، فلا تتدخل فى الحياة الاقتصادية بشكل ما ، ويجب أن يكون الفرد — الا فى حالات استثنائية — هو العامل الوحيد فى الانتاج ، وان

---

١ دروس الاستاذ ديشان Deschamps فى تاريخ « المذاهب الاقتصادية » . فى كلية الحقوق فى باريس سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ٣٨ — ٤٢

يترك له أكبر قسط من الحرية ، فهذا المذهب قد سمى بالمذهب الحر لأنه ينادى بمبدأ الحرية الاقتصادية

هذه هى المبادئ والسياسة العامة للمذهب الحر ، غير أنك اذا أوغلت فى تفاصيلها وجدت بين أصحاب هذا المذهب اختلافا كبيراً فى الرأى ، وتباينا فى الاستعداد النفسى ، فهم وان كانوا يقولون جميعا بوجود توافق بين المصلحة الخاصة والعامة ، وهو مبدأ يشتمل فى ذاته على مبلغ كبير من التفاؤل ، الا انهم لم يكونوا جميعا متفائلين بدرجة واحدة ، بل لقد كان منهم من هو متشائم فى تنبوءاته ، مثل ملتس وريكاردو ، كذلك هم لم يتفقوا فى تحديد الدائرة التى أرادوا أن يحصروا داخلها أعمال الدولة ، ولو أنهم كانوا جميعا يأخذون بمبدأ الحرية الاقتصادية

وأصحاب هذا المذهب ان نادوا بحرية الافراد فهم لم يغب عنهم ان فى الارض اجحافا وظلما ، وان النظم الاقتصادية القائمة بعيدة عن الكمال ، ولكنهم يرجعون أسباب ذلك الى أن الافراد لم تترك لهم الحرية التامة فى أعمالهم ، ففى كل العصور تداخلت الحكومات فى الانتاج ، والاسعار ، وعلاقة العمل برأس المال ، والتجارة الخارجية ، وغير ذلك ، فترك ذلك أثراً سيئا فى الحياة الاقتصادية ، فلهذا يجب رفع تلك القيود التى تحد من حرية الافراد

وهم لا ينكرون أن الحرية الاقتصادية تؤدى الى عدم المساواة بين الناس ، الا انهم يغتفرون لها ذلك ، لانه مادام الناس متباينين من الوجهتين الجسمية والعقلية فلماذا لا يكونون كذلك من الوجهة الاقتصادية ، ثم هم يذهبون أبعد من ذلك فيقررون بأن التفاوت الاجتماعى والاقتصادى هو عامل مهم فى التقدم والارتقاء ، اذ أن الرغبة فى ازالته أو تخفيف وطأته هى باعث قوى يحمل الافراد على الجد فى العمل

٦٨ — ***المذهب الفردى أو الفردية*** : (L'individualisme) كثيراً مايطلق على المذهب الحر اسم المذهب الفردى أو الفردية ، وما هذا لأنه يتخذ الفرد غاية

فى ذاته ، وإنما لأنه يقيم عليه دعائم التقدم الاقتصادى فى الجماعة ، فعنده أن الفرد وهو يخدم مصلحته الفردية يخدم فى الوقت نفسه مصلحة الجماعة كما لو كان هذا فى نيته

المبحث الاول

نشـأة المـذهب الحـر

§ ١ الفسيوكرات أو الطبيعيون[1]

٦٩ — **مذهب الفسيوكرات أو الطبيعيين** : ظهر هذا المذهب فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر[2] وقد كان أصحابه أسبق الكتاب الى بسط آرائهـم الاقتصادية بطريقة علميـة ، ولهذا يعتبر مذهبهم أول مذهب اقتصادى ، و يعد زعيما لهم كيناى (Quesnay) الذى كان طبيب ملك فرنسا لويس الخامس عشر ، وقد خلد شهرته فى عالم الاقتصاد وكتابه الذى أسماه «الجدول الاقتصادى» (Le Tableau Economique) ونشره فى سنة ١٧٥٨ ، وفيه يبين كيف يحصل تداول الثروات فى جسم الجماعة ، و يشبه ذلك بدورة الدم فى جسم الانسان

٧٠ — **أئمة الفسيوكرات** : ومن أشهر أئمـة الفسيوكـرات جورناى (Gournay) ومرسييه دى لاريفير (Mercier de la Rivière)[3] ولتروسن (Le Trosne)[4] ولابيه بودو (L'Abbé Beaudeau)[5] والمركيز ميرابو (Marquis de Mirabeau) وديبو دى نيمور (Dupont de Nemour) الذى نشر فى

---

١ Les Physiocrates

٢ توسطت كتابة الفسيوكرات بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٨٠

٣ ومن أشهر ما وضعه كتابه L'Ordre naturel et essentiel des Sociétés politiques سنة ١٧٦٧

٤ اشتهر بكتابه de l'interêt social par rapport à la valeur, à la circulation, a l'industrie, et au Commerce économique سنة ١٧٧٧

٧ L'Abbé Beaudeau, Introduction à la philosophie

سنة ١٧٦١ كتابا أسماه « الفسيوكراتية أو الدستور الضرورى لافضل حكومة للنوع الانسانى » [1] ، ومن هذا الحين اشتهر هذا المذهب باسم الفسيوكرات

وتشتق هذه الكلمة من كلمتين يونانيتين وهما : (Phusis) ومعناها الطبيعة و (kratos) ومعناها حكومة . فيكون معنى هذه الكلمة اشتقاقا حكومة الطبيعة

ومن أئمة الفسيوكرات أيضاً ترجو (Turgot) وقد أراد أن يحقق مبادئهم عند ما كان وزيراً للمالية فى عهد لويس السادس عشر ، فألغى الجمارك الداخلية ، وأراد أن يقيم حرية التجارة والصناعة بالغاء نظام الطوائف ، فكان ذلك سببا فى استياء الطبقات التى كانت تتمتع بامتيازات خاصة فدست ضده الدسائس ونجحت فى اسقاطه

٧١ — *طريقة الفسيوكرات* : تقوم طريقة الفسيوكرات على مبدئين أساسيين أحدهما له صفة اجتماعية وهو مبدأ النظام الطبيعى (L'ordre naturel) ، والثانى له صفة اقتصادية وهو مبدأ الناتج الصافى (Le prodait net)

المبدأ الاول — النظام الطبيعى : أقام الفسيوكرات فلسفتهم الاجتماعية على أساس الفكرة الآتية ، وهى أن الخالق جل شأنه قد جعل فى هذا العالم نظاما طبيعيا يجب على الناس أن يتبعوا أحكامه لكى يظفروا من السعادة بأكبر قسط ، اذ هو أصلح النظم للانسان فى كل العصور والبلدان ، وأحكام هذا النظام الطبيعى منبثة فى نفوس العقلاء من الناس ، يهتدون اليها من تلقاء أنفسهم ، ولذلك نادى الفسيوكرات بوجوب ترك الحرية للافراد ليستطيعوا توجيه جهودهم الى ما فيه مصلحتهم ، ولا سيما وأن هناك توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، ولهذا كان شعارهم تلك الجملة « اتركه يعمل ، اتركه يمر » (laisser faire, laisser passer) — اتركه يعمل : هم بذلك يدعون الى حرية العمل ، أى ترك الناس أحراراً فى أن يستخدموا جهودهم كيف

---

١ Physiocratie ou Constitution essentiel du gouvernement le plus avantageux au genre humain

يشاءون — اتركه يمر : هم بذلك ينادون بحرية الاستبدال فى داخل البلاد وخارجها

غير أن تلك الحرية التى كانوا من دعاتها فى عالم الاقتصاد لم يقولوا بها فى عالم السياسة ، فمن رأيهم أن السلطة السياسية يجب أن تكون فى يد حاكم مستبد، ولكنهم اشترطوا فيه أن يكون متنورا [1] ، كى يستطيع فهم القوانين الطبيعية فيعمل على اتباعها واحترامها

المبدأ الثانى : الناتج الصافى — ترجع فكرة الناتج الصافى عند الفسيوكرات الى اعتقادهم بأن الأرض هى العامل الوحيد فى الانتاج ، وان الزراعة هى العمل الوحيد المنتج ، اذ هى دون غيرها تنتج من الثروات أكثر مما تستهلك ، فهى وحدها تأتى بناتج صاف ، أما الصناعة والتجارة فلا تنتج شيئاً اذ تنحصر وظيفتها فى احداث تغيير فى شكل الثروات التى أنتجتها الزراعة أو فى نقلها من مكان الى آخر ، ولهذا أطلقوا على المشتغلين بهما اسم الطبقة العقيمة (Classe sterile)

وقد ذهب كيناى فى كتابه « الجدول الاقتصادى » الى أن كل جماعة تنقسم الى ثلاث طبقات : (١) طبقة الزراع (٢) طبقة الملاك (٣) الطبقة العقيمة ، وهى تتألف من الصناع والتجار والخدم وأصحاب المهن الحرة

فمن بين هذه الطبقات الثلاثة لا توجد غير طبقة واحدة منتجة هى طبقة الزراع لأنها وحدها تأتى بناتج صاف هو عبارة عن الفرق بين الثروة التى انتجتها ، والثروة التى استهلكتها اثناء عملية الانتاج

أما الطبقة الثالثة فهى غير منتجة لأن ماتزيده فى قيمة الأشياء يعادل ماتستهلكه من المحصول الصافى أثناء عملها

أما طبقة الملاك فهى وان كانت لا تدخل فى زمرة الطبقة المنتجة ، الا أنها دعامة النظام الطبيعى ، فقد كان عمل الاجيال المتعاقبة منها سببا فى اصلاح الأرض

---

١ despote éclair

واعدادها للزراعة بالحالة التى هى عليها الآن ، ومن أجل هذا يتعين احترام حقوقها

٧٢ — **دورة الناتج الصافى** : يدور الناتج الصافى فى جسم الجماعة ، و يمده بالحياة ، كما يدور الدم فى جسم الانسان ، والنقطة التى تبتدىء منها هذه الدورة هى الزراعة ، فالزراع يستهلكون من الناتج الصافى الذى أخرجته الأرض ماهو ضرورى لهم ، وما تبقى بعد ذلك يقسم بينهم و بين الملاك ، وما تبقى عند الزراع والملاك يوزع على أفراد الطبقة الثالثة كثمن اعمالهم ، وما يناله هؤلاء يعود ثانية الى الزراع من طريق شراء الحاصلات الزراعية التى يحتاجون اليها ، ثم تبدأ الدورة من جديد عند الزراع وهكذا

وعليه فاذا فرضنا أن قيمة ما أخرجته الارض فى احدى السنين من الناتج الصافى ١٠٠ مليون من الجنيهات فان طبقة الزراع تحتفظ لنفسها بجزء منه ولنفرض أنه ٤٠ مليونا وذلك لتغذيتها وتغذية دواب الزراعة والبذر وكل ما تحتاج اليه فى الزراعة ، فالباقى وهو ٦٠ مليونا يأخذ يدور فى جسم الجماعة ، اذ أن طبقة الملاك والصناع والتجار وغيرهم تحتاج الى شراء الحاصلات الزراعية من الزراع ، فى حين أن الزراع والملاك يحتاجون الى شراء عمل الطبقة العقيمة ، فتتم الدورة على الشكل الآتى :

« ا » الطبقه المنتجة وقد تبقى عندها من الناتج الصافى ما قيمته ٦٠ مليونا تعطى :

٤٠ مليونا الى طبقة الملاك والحكام على شكل اجارة وضرائب

٢٠ مليونا الى الطبقه العقيمة مقابل ما تشتريه منها من المواد المصنوعة وما تنتفع به من عملها

«ب» طبقة الملاك وقد حصلت على ٤٠ مليونا من الطبقة المنتجة تعطى :

٢٠ مليونا الى الطبقة العقيمة مقابل ما تشتريه منها من المواد المصنوعة وما تستفيده من عملها

٢٠ مليونا الى الطبقة المنتجة مقابل ما تشتريه منها من الحاصلات الزراعية

« حـ » الطبقة العقيمة وقد حصلت على ٢٠ مليونا من طبقة الزراع ومثلها من طبقة الملاك تعطى :

٤٠ مليونا الى الطبقة المنتجة مقابل ما تشتريه منها من الحاصلات الزراعية

وبهذا يعود الى الطبقة المنتجة (٤٠ + ٢٠ = ٦٠ مليونا) وهو مقدار الناتج الصافى الذى كانت قد أعطته الى طبقة الملاك والطبقة العقيمة ، وبهذا تنتهى الدورة لتبدأ من جديد[1]

٧٣ — النتائج المنطقية لنظرية الناتج الصافى : استخلص الفسيوكرات من نظريتهم فى الناتج الصافى نتائج خاصة بالضرائب و بتشجيع الزراعة

فأولا : استندوا عليها ليقولوا بمشروعية الضرائب ، لأن الدولة وهى تحمى حق أصحاب الأراضى الزراعية فى الناتج الصافى ، وبما تقوم به من حفر الترع ، وانشاء الطرق وغيرها من وسائل ترقية الزراعة تستحق نصيبا فى الناتج الصافى ، فمن الطبيعى أن تنال كل عام جزءا منه تنفقه فى أعمالها المختلفة

وثانيا : قالوا بأنه من حيث أن الارض هى مصدر الثروات فيجب ان لايكون فى الدولة غير ضريبة واحدة (وهى ما تسمى بالضريبة المفردة l'impot unique) تفرض على الأراضى الزراعية ويقوم بدفعها طبقة الملاك ، أما الطبقتان الأخريان ، فانهما لما كانتا لا تتناولان من الناتج الصافى الا ما يقوم بأودهما ، فان كل ضريبة تفرض عليهما يزيد بقدرها نصيبهما فى الناتج الصافى بينما ينقص نصيب طبقة الملاك ، ولهذا كان أولى بالدولة أن تسلك أقصر الطرق ، فتفرض الضريبة من أول الامر على ملاك الاراضى الزراعية

وقد أثبتت التجارب فساد هذا الرأى فان أمير باد (Bade) (احدى ولايات

---

١ جيد وربست ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٢٢ وما بعدها — ويكفى هنا أن نلاحظ على هذه النظرية أن توزيع الناتج الصافى الاجتماعى الذى ليس الناتج الصافى الزراعى سوى جزء منه هو أكثر تشعبا من ذلك

المانيا على صفة الرين اليمنى) وقد كان صديقا لـكيناى وميرابو وكان متأثراً بتعاليم الفسيوكرات أراد أن يطبق مبدأ الضريبة المفردة فى بلاده ، ففرض فى بعض مقاطعاتها ضريبة واحدة على الارض الزراعية . فكان لها من الاثر السىء ما جعله يعدل عنها بعد زمن يسير

وثالثاً : لما كانت الزراعة هى مصدر الثروات فانها وحدها خليقة بالتفات الدولة وعنايتها . فيجب تشجيعها بكل الوسائل ، وخير مايتبع فى هذا الشأن أن تقوم سياسة الدولة أزاءها على مبدأ حرية التجارة . فلا يفرض من الرسوم الجمركية فى الداخل أو الخارج ما يكون عقبة فى سبيل تصريف الحاصلات الزراعية

٧٤ — **تأثير مذهب الفسيوكرات** : أحدثت آراء الفسيوكرات وتعاليمهم تأثيرا كبيراً فى الافكار فى آخر القرن الثامن عشر . وكانت عاملا مهما فى الغاء الجمارك فى داخل مملكة فرنسا . وتقرير حرية تجارة القمح بين مقاطعاتها . وكذلك كان لها أثر ظاهر فى الغاء نظام الطوائف وتقرير حرية العمل ، وفى النظام المالى أثناء الثورة الفرنسية فقد كان نصف ايراد الدولة يأتى من الضريبة العقارية

§ ٢ — آدم سميث

٧٥ — **حياة آدم سميث** : لم يبلغ أحد من أصحاب المذهب الحر مابلغ آدم سميث من الشهرة والصيت ، حتى لقد لقب بأبى الاقتصاد السياسى

ولد آدم سميث فى ايقوسيا عام ١٧٢٣ ، وتلقى علومه فى جلاسجو واكسفورد واشتغل بمهنة التدريس ، فبدأ بالقاء دروس فى الاقتصاد السياسى وآداب اللغة الانجليزية فى أدنبره ، ثم عين استاذاً للمنطق فى جامعة جلاسجو ، وقد سافر الى فرنسا وسويسرا بين سنتى ١٧٦٤ و ١٧٦٦ ، وأقام فى باريس نحو سنة اتصل فى خلالها ببعض فلاسفة الفرنسيين مثل ديدرو وڤولتير ، و ببعض زعماء الفسيوكرات مثل

كيناى وترجو ، وشغل فى آخر حياته منصب مأمور جمرك ادنبره ، وتوفى عام ١٧٩٠

وقد خلد ذكره كتابه « ثروة الشعوب »[1] الذى نشره عام ١٧٧٦ ، فلم يلبث أن غدا انجيل الاقتصاديين الاحرار ، كما غدا من بعده كتاب كارل ماركس فى « رأس المال » انجيل الاشتراكيين

٧٦ — **أفكار آدم سميث** : تأثر آدم سميث كثيراً بافكار الفسيوكرات ، وأخذ بارائهم فى مواضع كثيرة ، ولكنه اختلف معهم فى مواضع أخرى كانت آراؤه فيها أقرب الى الصحة ، فهو لم يقر الفسيوكرات على حصر الاعمال المنتجة فى الزراعة بل اعتبر الاعمال الصناعية والتجارية منتجة أيضاً . وكان الطبيعيون يقولون بأن الارض هى العامل الوحيد فى الانتاج ، فقام آدم سميث يصلح هذا الخطأ . و يعيد الى العمل حقه ، بان عده أيضا عاملا ضروريا فى الانتاج ، فذكر فى أول كتابه « ان العمل السنوى فى أمة ما هو الذى يمدها بما تستهلكه فى خلال السنة من الاشياء الضرورية لحياتها ، وهذه الاشياء اما نتيجة مباشرة لهذا العمل ، أو هى استبدلت من الامم الأخرى مقابل هذا العمل »[2]

وكان العالم الاقتصادى يظهر لآدم سميث كمصنع واسع الارجاء يسود فيه مبدأ تقسيم العمل بين السكان ، وتتعاون فى داخله كل الطبقات فى انتاج الثروات ، فلا ينفرد بها طبقة الزراع وحدها ، ولكنه كان يرى — وهنا يظهر تأثير الفسيوكرات — أن العمل الزراعى هو أوفر أنواع الأعمال انتاجا

وآدم سميث كالطبيعيين متفائل فى فلسفته الاجتماعية ، فهو يعتقد مثلهم بوجود قوانين طبيعية تقوم على مبادىء الحرية والملكية الفردية ، وفيها توافق بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة ، فهناك قوة خفية تسخر الانسان لخدمة المجموع . فبينما هو

---

١ هذه تسمية مختصرة ، أما عنوان الكتاب الحقيقى فهو An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth of nations

٢ آدم سميث ، طبعة واردلوك ، ص ١٧

لا يسعى الا وراء مصلحته الشخصيــة تراه فى الوقت نفسه يخدم مصلحة المجموع كما لو كان هذا فى نيته ، ولذلك فهو يرى أن يترك لــكل انسان طالما هو لا يعبث بقوانين العدالة الحرية التامة فى اختيار السبيل الذى ترشده اليه مصلحته،وأن يستخدم عمله ورأس ماله كيف يشاء [١]

فمبدأ المنافسة الحرة يجب أن يسود بين الناس ، ولهذا حمل حملة عنيفة على نظرية التجاريين وسياستهم ، ودعا الى اتباع مبدأ حرية الاستبدال فى التجارة الدولية ، ولــكنه مع ذلك لم يذهب بعيداً كالطبيعيين من حيث النتائج التى تترتب على مبدأ حرية المنافسة ، فهو يقول بتدخل الدولة للمحافظة على سلامة البلاد فى الخارج ، وعلى الأمن فى الداخل ، وأن تتولى القيام بالأعمال التى لا يستطيع الافراد أن يقوموا بها أو التى لا يجدون مصلحة شخصية فى القيام بها

المبحث الثانى

انتشار المذهب الحر

٧٧ — **المذهب القديم** (L'Ecole Classique) : صادفت مبادئ الحزب الحر رواجا فى كثير من البلاد ، وانتشرت فيها بسرعة ، ووجدت لها بين الــكتاب والحــكام انصاراً عديدين وبخاصة فى انجلترا وفرنسا ، وقد لبثت سائدة فيهما خلال زمن طويل ، حتى أطلق عليها اسم المذهب القديم

ونحن نورد فيما يلى شيئاً عن اشهر الاقتصاديين الاحرار فى كل من انجلترا وفرنسا

---

١ ويلاحظ هنا أن تفاؤل آدم سميث لم يكن مطلقا كتفاؤل بعض الاقتصاديين الاحرار مثل باستيا Bastiat ودنوييه Dunoyer ، فهو يقتصر على انتاج الثروات دون توزيعها ، فآدم سميث لم يكن من القائلين بأن توزيع الثروات يتم بين افراد الجماعة على أعدل وجه

§ ١ — المذهب الحر فى انجلترا

٧٨ — **المتشائمون** : لم يكن من جاء بعد آدم سميث من كبار الاقتصاديين الانجليز متفائلا مثله ، بل كانت روح التشاؤم تبدو من خلال نظرياتهم ، ولهذا اطلق عليهم اسم المتشائمين ، واشهرهم : (ا) ملتس(Malthus) ،(ب) وريكاردو (Ricardo) ، (ح) واستوارت ميل (Stuart Mill)

٧٩ — ا — **ملتس** (١٧٦٦ — ١٨٣٦)[١] : كان اهم ما اشتهر به ملتس نظريته فى السكان[٢] وفيها يقرر ان عدد سكان الكرة الأرضية يتزايد بسرعة مع أن موارد المعيشة لا تزيد بنسبة زيادتهم ، ولهذا فانه يأتى يوم يكون فيه مصير الانسانية البؤس والشقاء ، وهو يرى ان ما ينزل بالجنس البشرى من الويلات المختلفة كالاوبئة والحروب والمجاعات وما اليها هى « موانع » تقلل من عدد السكان كلما ازداد تكاثرهم

٨٠ — ب — **ريكاردو** (١٧٧٢—١٨٢٣) :[٣] ويبدو أيضاً من خلال نظريات ريكاردو روح التشاؤم ، اذ تبين ما بين مصالح الطبقات المختلفة من تناقض

---

١ ولد ملتس فى انجلترا عام ١٧٦٦ ، وبدأ حياته راعيا بكنيسة صغيرة ، ونشر فى سنة ١٧٩٨ كتابا فى السكان لم يشأ أن يضع عليه اسمه ، وقضى ثلاث سنوات متجولا فى القارة الاوربية وفى سنة ١٨٠٣ نشر الطبعة الثانية من كتابه مصححة ومكبرة ووضع عليها هذه المرة اسمه ، وجعل عنوان كتابه : An essay on the principal of population or a view of its past and present effects on human happiness وقد عين فى سنة ١٨٠٧ أستاذاً للتاريخ والاقتصاد فى (كوليج هيلبرى) وظل فى هذا المنصب حتى وفاته ، وقد حرفت نظريته فى السكان تحريفا جعله يظهر كأكبر عدو للزواج والاسرة مع أنه كان متزوجا ، وكان له من الاولاد أربعة

٢ انظر فى تفصيل هذه النظرية الفصل الثانى من الكتاب الثانى من هذا المؤلف

٣ هو أكبر اسم فى الاقتصاد السياسى بعد آدم سميث ، بل أن من الكتاب من يعده أوسع شهرة منه (جيد وريست ص ١٦٠) ولد ريكاردو فى لندره من أسرة يهودية من أصل هولندى ، واعتنق المسيحية بعد زواجه ، وقد عنى أبوه بتدريبه منذ حداثة سنه على الاعمال المالية . فشب مولعا بها ، وانصرف الى الاشتغال بعمليات البورصة . فلم يلبث أن أحرز ثروة طائلة ، وهو لايزال فى مقتبل العمر ، وقد شغف بالاقتصاد بعد أن قرأ كتاب

فيذهب فى نظريته فى الريع[1] الى أن ريع ملاك الارض الزراعية يتزايد باطراد تبعاً لازدياد أثمان الحاصلات الزراعية الذى يدعو اليه تزايد السكان ، فيترتب على هذا أن تأخذ حالة ملاك الاراضى الزراعية تسير من حسن الى أحسن بينما تسوء حالة الطبقات الأخرى بسبب الزيادة المطردة فى أثمان المواد الغذائية

كذلك هو يذهب فى نظريته فى الأجور[2] الى أن هناك قانونا طبيعيا بمقتضاه لا ينال العامل من الاجر الا ما يساوى القدر اللازم لسد النفقات الضرورية له ولاسرته ذلك أنه اذا ما تجاوزت الاجور هذا الحد تحسنت حالة العمال ، فزاد عددهم ، فلا تلبث أن تعمل شدة المنافسة بينهم على ارجاع أجورهم الى مستواها الطبيعى ، كما أنها اذا هبطت دون هـذا الحد ، عمل الفقر والمرض والمهاجرة وما الى ذلك من جنود الفاقة على تقليل عدد العمال . فلا تلبث أجورهم أن تعود ثانية الى مستواها الطبيعى

فهذه النظريات ليست فى شىء من تفاؤل الفسيوكرات وآدم سميث

ومن النظريات الاقتصادية التى اشتهر بها أيضاً ريكاردو نظريتاه فى القيمة وفى التجارة الدولية وسنبحث فيهما فى موضعهما

وقد يتوهم الانسان أن ملتس وريكاردو بعد اكتشاف هذه القوانين قد فقدا أيمانهما فى مبـدأ التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع وأنهما لا بد مطالبان الدولة بالتدخل لدفع هذه الشرور التى تهدد المجتمع ، ولكن الواقع غير ذلك ، فقد ظل هذا الايمان يملأ نفسيهما ، والعداء نحو تدخل الدولة متأصلا فيهما ، وليس فى هذا

آدم سميث ، ومال الى الاشتغال به ، فكان أول ما وضعه فيه كتابه Principles of Political Economy الذى ظهر فى سنة ١٨١٧ فاكسبه شهرة كبيرة وفى سنة ١٨١٩ انتخب عضوا فى مجلس النواب الانجليزى ، فكان فيه نائبا رفيع القدر مسموع الكلمة وتوفى عام ١٨٢٣ وله من العمر ٥١ سنة ، وقد عنى الناشرون بعد وفاته بجمع شتات ابحاثه ومراسلته مع كبار الاقتصاديين الذين عاصروه فكانت عونا ثمينا على فهم نظرياته

١ سنبسط هذه النظرية تفصيلا فى باب التوزيع

٢ وهذه النظرية أيضاً سنتكلم عليها تفصيلا فى باب التوزيع

الموقف شيء من التناقض ، فقد وجدا تدخل الدولة غير مجد ، اذ كانا يعتقدان بانه لا مرد لفعل القوانين الاقتصادية ، وان العلاج الوحيد لمسألة السكان هو كما قال ملتس من عمل الافراد أنفسهم ، ومن جهة أخرى كان اعتقادهما بتوافق المصلحة الخاصة والعامة متمكنا من نفسيهما حتى أن اكتشاف بعض التناقض بين مصالح الطبقات المختلفة لم يكن كافياً ليزعزع هذا الاعتقاد ، ويظهر ان الشك لم يخامرهما فى ان نظرياتهما تؤدى الى نقض هذا المبدأ ، وانهما يمهدان السبيل للاشتراكيين الذين جاءوا بعد ذلك واستغلوا نظرياتهما لاثبات فساد النظام الاقتصادى القائم كما ان اعداء الحزب الحر قد اتخذوا من هذه النظريات سلاحا لمحاربته

٨١ — ج — ستوارت ميل[1] (١٨٠٦—١٨٧٣) وهذا التشاؤم الذى تراه من خلال نظريات ملتس وريكاردو تتقابل به ايضاً فيما كتبه ستوارت ميل ، فهو يؤلمه ان يرى الانسانية تصرف كل همها فى زيادة الانتاج والتقدم المادى ، فمن رأيه ان الانسان متى وصل الى درجة مخصوصة من بسطة العيش يجب عليه ان يحول جهوده الى جهة اخرى غير التطاحن الاقتصادى ، فيهتم بتربية نفسه وتهذيبها ، وحينئذ يفكر الناس فى توزيع الثروات بينهم توزيعا عادلا فتتحسن العلاقات بين الطبقات المختلفة منهم

وقد ظهر فى سنة ١٨٤٨ كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » فجاء أوضح

---

١ ولد استوارت ميل عام ١٨٠٦ ، فجاء طفلا خارقا للعادة فى نبوغه ، لقنه أبوه جيمس ميل ، وقد كان اقتصاديا ، من العلم ما لا يستطيع أن يلم به طفل آخر . فقد كان يعرف التاريخ العام والآداب اليونانية واللاتينية ولما يبلغ من العمر عشر سنوات . وقد كتب فى الثالثة عشرة من عمره كتابا فى تاريخ روما وكان ملماً بالفلسفة ، ولم يكد يبلغ الرابعة عشرة من عمره حتى كان يعرف كل ما يمكن معرفته من الاقتصاد السياسى فى زمنه ، وفى سنة ١٨٤٣ وضع كتابا جليلا فى المنطق فأكسبه شهرة واسعة ، ثم نشر فى سنة ١٨٤٣ كتابه الاقتصادى المشهور Principles of Political Economy ، وقد كان يشغل منصبا كبيرا فى الهند ثم اصبح عضوا فى مجلس النواب الانجليزى ، ومات فى افنيون Avignon بفرنسا عام ١٨٧٣ بعد ان عاش فيها خمسة عشر عاما

كتاب يبسط فى عبارة منسجمة عاميــة نظريات آدم سميث وملتس وريكاردو ، مضافا اليها آراء المؤلف الشخصية ، وكان أصــدق معبر عن مبادىء الحزب القديم ، ولهذا ظل خلال زمن طويل الـكتاب الذى تتداوله أيدى الطلبة فى معاهد انجلترا فى مادة الاقتصاد السياسى

ومما يلاحظ على آراء ستوارت ميل انها اخذت تبتعد تدريجيا من الفردية التى عرفناها لتقترب من الاشتراكية من غير أن يعتنقها ، وكان هذا لتأثير فلسفة أجست كمت والسان سيمونيين فى نفسه. فتسرب اليه الشك فى صلاحية بعض النظم الاجتماعية كنظم الوراثة والملكية العقارية والاجور ، ولكنه مع ذلك لم يذهب كالاشتراكيين الى حد القول بوجوب الغائها

ومن أشهر الاقتصاديين الاحرار فى انجلترا غير من تقدم ذكرهم ماك كيلوش (Mac - Culloch) [1] وسنيور (Senior) [2] والاسـتاذ مارشال (Marshall) بجامعة كامبردج وهو أحدثهم جميعا . وهو وان كان يعد من الاقتصاديين الاحرار الا أن افكاره تختلف كثيراً عن افكار المذهب الحر القديم ، اذ كان متأثراً بافكار الاقتصاديين الرياضيين وعلماء الاجتماع وقد بدا ذلك واضحاً فى نظريات الاقتصاديين الاحرار التى تناولها فخلع عليها ثوبا جديداً لا عهد لها به من قبل

§ ٢ — المذهب الحر فى فرنسا

كان من أشهر الكتاب الذين نشروا مبادىء الحزب الحر فى فرنســا ودافعوا عنها جان باتست ساى (J. B. Say) وفردريك باستيا (Frederic Bastiat)

---

١ ماك كيلوش ، Principles of Political Economy ، طبعة سنة ١٨٣٠

٢ سنيور ، An Outline of Political Economy ، طبعة سنة ١٨٣٦

٨٢ — ا — جان باتست ساى (١٧٦٧ — ١٨٣٢) [١] : تقترب آراؤه كثيراً من آراء الاقتصاديين الانجليز ، وكان قد قرأ عرضا كتاب آدم سميث . فشغف بالاقتصاد السياسى ، ومال الى الكتابة فيه ، وقد كان فضله كبيراً فى فرنسا ، اذ أنه بسلاسة أسلوبه عمل على نشر الاقتصاد السياسى فيها ، وتقريب مبادئه الى ذهن الجمهور ، ويتميز عن أتباع آدم سميث فى أنه كان أقل تمسكا منهم بمبدأ عدم تدخل الدولة فى الاعمال الاقتصادية ، وقد مهر الاقتصاد السياسى بنظرية جديدة فى الاسواق التجارية (Théorie des debouchés) وفيها يبين أن المنتجات تستبدل ببعضها ، وان النقود ليست سوى وسيط فى الاستبدال [٢]

٨٣ — ب — فردريك باستيا (١٨٠١ — ١٨٠٥) [٣] : كان مناظراً كبيراً ، يبحث فى المسائل الاقتصادية ويثير المناقشات حولها ، ويختلف عن ريكاردو ومالتس فى أنه لم يكن متشائما مثلهم ، بل كان فى مقدمة الاقتصاديين الذين أطلق عليهم اسم المتفائلين « ومن أشهرهم دنو ييه (Dunoyer) ، (١٧٨٦—١٨٦٢)

---

١ ولد ساى فى ليون سنة ١٧٦٧ ، وقضى حياته متنقلا بين عدة وظائف ، فكان أولا مستخدما فى شركة تأمين ، ثم أصبح صحفيا ، فمديراً لمغزل قطن فى كاليه ، ثم عين استاذا فى معهد الفنون والصنائع فى باريس ، واخيرا عين استاذا فى كوليج دى فرنسا ، وفى سنة ١٨٠٣ نشر كتابه Traité d'Economie Politique فلم ترق لنابليون آراؤه وفى سنة ١٨٢٩ ظهر كتابه المشهور Cours d'Economie Politique

٢ وقد عرف الاقتصاد السياسى بأنه بيان الاحوال التى يسير عليها تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها ، ففكرة وجود قوانين اقتصادية هى أوضح عنده منها عند من تقدمه من الاقتصاديين

٣ ولد باستيا فى بايون Bayonne بفرنسا عام ١٨٠١ وتقلب فى مناصب مختلفة ، فكان تاجرا ثم مزارعا ثم قاضيا ثم نائبا وكانت حياته قصيرة وأقصر منها حياته العلمية ، فهذه لم تدم سوى ست سنوات ، وأهم ما كتبه Les Harmonies Economiques وقد توفى قبل أن يتم كتابيه Petits Pamphlets و Sophismes Economiques وقد سعى كثيرا — ولكن بدون جدوى — فى ان ينشىء فى فرنسا عصبة للدفاع عن حرية الاستبدال على مثال عصبة منشستر التى كان يرأسها كوبدين Cobden فى انجلترا

فى فرنسا وكارى (Carey) فى أمريكا (١٧٩٣ — ١٨٧٩) والبرنس سميث Prince Smith فى المانيا (١٨٠٩ — ١٨٧٤) » ، وسموا كذلك لانهم لم يقروا المتشائمين على النتائج الوخيمة للنوع الانسانى التى استخلصوها من نظرياتهم ولانهم كانوا شديدى الايمان فى وجود قوانين الهيئة هى أفضل القوانين ، وفى توافق المصالح ، وفضائل الحرية الاقتصادية ، وقد كان باستيا شديد التعصب لمبدأ عدم تدخل الدولة فى الاعمال الاقتصادية ، فعنده ان الدولة ليس لها سوى وظيفتين . المحافظة على سلامة البلاد وادارة الاموال العامة [1] ، ولذلك كان عدواً لدوداً لحماية التجارة وللمذهب الاشتراكية ، وقد ظل لكتابته خلال نصف قرن تأثير عظيم فى الافكار بفرنسا

ومن اشهر الاقتصاديين الاحرار فى فرنسا غير من ذكرنا اسماؤهم كورسل سنى (١٨١٣ — ١٨٩٢) (Courcelle Seneuil) وميشيل شيفاليه (١٨٠٦ — ١٨٧٩) (Michel Chevalier) و بول لروابوليو (Paul Leroy - Beauieu) (١٨٤٣ — ١٩١٦)

---

١ ولقد ذهب دنيويه الى ابعد من ذلك ، فما يؤثر عنه قوله بان الحكومة لا يجب أن تكون سوى منتج الامن فى البلاد producteur de securité

الفصل الخامس

المذاهب الاشتراكية

المبحث الاول

معلومات عامة فى الاشتراكية

٨٤ — *تعريف الاشتراكية* : الاشتراكية هى نقيض الفردية ، وتطلق على مذاهب متعددة ، متباينة خططها ، متنافرة اساليبها ، ولهذا كان من الصعب تعريفها فى عبارة واحدة دقيقة ، والتعريف التقريبى لها انها « المذاهب التى كى تقيم بين الناس نوعا من المساواة الفعلية تقول بألغاء الملكية الخاصة الغاءاً كلياً أو جزئياً وتنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة المجموع »[١]

٨٥ — *مميزات المذاهب الاشتراكية* . تشترك المذاهب الاشتراكية فى ثلاثة امور تميزها عن غيرها من المذاهب الاقتصادية (فأولها) تحقيق نوع من المساواة الفعلية (وثانيها) الغاء الملكية الخاصة الغاءاً كلياً او جزئياً (وثالثها) تنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة المجموع

الامر الاول : المساواة — ما يريد الاشتراكيون تحقيقه من انواع المساواة ليس هو المساواة القانونية (égalité de droit) فهذه ليست سوى خطوة فى سبيل المساواة التى يطالبون بها وهى المساواة الفعلية (égalité de fait) وهم يتفقون فى الحمل على النظام الاجتماعى القائم ، واعتباره مسئولا عن وجود التفاوت بين الناس فى الثروات

---

١ اقتبسنا هذا التعريف من تعريف الاشتراكية للاستاذ Deschamps ، (دروس تاريخ المذاهب الاقتصادية) سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٢٣ ص ٤٤

وعندهم ان عدم المساواة ظلم ، وان النظم الموجودة اليوم تحمل اسباب هذا الظلم ، ولهذا يجب القضاء عليها ، فهم يرون ان الاغنياء مغتصبون لحقوق الفقراء ، والذى جعل هذا الاغتصاب ممكنا هو نظام الملكية الخاصة ، ولهذا يجب القضاء عليها قبل كل شيء ، وهكذا تصل الى الصفة الثانية للاشتراكية فترى انها نتيجة للاولى

الامر الثانى : الغاء الملكية الخاصة — يريد الاشتراكيون الغاء الملكية الخاصة واستبدالها بملكية المجموع ، وهذه يصبح أمرها بين يدى الدولة أو المقاطعة أو هيئة أخرى تمثل الجماعة ، وهم يريدون أن يستبدلوا كل المشروعات الخاصة الموجودة اليوم أو بعضها بمشروعات تملكها كذلك الدولة أو المقاطعة أو غيرها من الهيئات الأدارية

الامر الثالث: تنظيم الانتاج والتوزيع —وهوأهم مايميز الاشتراكية عن الفوضوية اذ يشتركان في المطالبة بالمساواة و بالغاء الملكية الخاصة، ولكن الفوضوية لا تتضمن نظاماً معيناً ، بل تترك الناس أحرارا لا يخضعون لسلطة ما ، أما الاشتراكية فانها تتضمن تنظيم الانتاج والتوزيع تنظيما اداريا ، فتحل مسئولية المجموع محل مسئولية الفرد الذى يغدو مجرد موظف يخضع لما يملى عليه

والبحث فى نوع الادارة التى تتولى أمر التنظيم يتخذ وجهه سياسية ، اذ يصح أن تكون ادارة ملكية أو ديموقراطية أو اوليجرشية (oligarchique) ولكن اغلب الاشتراكيين المعاصرين يريدونها ديموقراطية كى تصبح الادارة ومن يخضع لها شيئاً واحداً ، وبهذا تتحقق الاشتراكية والحرية على السواء

وقد يعير بعض الاشتراكيين من الاهمية للمساواة الفعلية ما تتضاءل بجانبه المساواة السياسية ، فيرضى بأن تكون الادارة فى الاشتراكية ادارة ملكية ، اذا كان يعتقد أن هذا أفضل وسيلة لتحقيق الاشتراكية و بقائها ، فمن هذا أن السان سيمونيين كانوا يأملون أن ينهض نابليون الأول بتحقيق مبادئهم ، ومن بعده اتجهوا

— ١٠ —

بآمالهم نحو لويس الثامن عشر ونابليون الثالث

وقد بين كابيه (Cabet) فى مقدمة كتابه (Voyage en Icarie) أن الاشتراكية تتحقق فى نظام دستورى كما تتحقق فى نظام جمهورى ، وأخيراً يتبين من موقف زعماء النقابية الثورية (Le syndicalisme révolutionnaire) قبل الحرب الكبرى أن الاتوقراطية هى فى نظرهم شرط ضرورى لتحقيق الاشتراكية وبقائها ، فهم يريدون أن تكون الادارة فى يد زعماء النقابية انفسهم

٨٦ — **اختلاف المذاهب الاشتراكية عن بعضها** : تختلف المذاهب الاشتراكية عن بعضها فى عدة مواضع

(فاولا) هى تختلف من حيث شكل المساواة الفعلية التى تريد تحقيقها ، اذهى تتخذ فى مخيلات الاشتراكيين صوراً مختلفة ، ولهذا كانت آراؤهم فى تنظيمها مختلفة ، هذه الآراء المختلفة نردها الى ثلاثة آراء : (أولها) الرأى القائل بالمساواة الحسابية (وثانيها) الرأى القائل بالمساواة الشيوعية (وثالثها) الرأى القائل بالمساواة فى وسائل الانتاج[1]

الرأى الاول — المساواة الحسابية : وهى التى يطالب بها البسطاء خصوصاً ، ويقصد بها المساواة فى كل ما ينتفع به ، فيعطى لكل فرد منه مثل ما يعطى للآخر ، فاذا كان مجموع وسائل الانتفاع فى الجماعة ١٠٠٠ وعدد افراد الجماعة ١٠٠ ، فتقسم ١٠٠٠ على ١٠٠ فتحصل على « ١٠ » ، وحينئذ يتعين أن يعطى لكل فرد « ١٠ » من وسائل الانتفاع

ولكن للمسألة وجهة أخرى ، فوسائل الانتفاع لم تهبط من السماء ، وانما هى نتيجة عمل أفراد الجماعة ، وهنا يقول أصحاب هذا الرأى انه اذا كان مقدار العمل الذى يبذل فى انتاجها ١٠٠٠ ساعة مثلا ، وعدد افراد الجماعة ١٠٠ تعين ان يؤدى

---

١ Deschamps فى « تاريخ المذاهب الاقتصادية » ص ٥٤ وما بعدها

كل فرد الى الجماعة عملا مقداره « ١٠ » ساعات

الرأى الثانى — المساواة الشيوعيـة : يقول الشيوعيون بأنه يجب ان يراعى فى توزيع الاعمال قدرة كل فرد ، وفى توزيع النـاتج حاجات كل فرد أيضاً ، فعندهم أن المساواة تتحقق بين جميع أفراد الجماعة اذا ما طبق المبدأ الآتى « من كل بنسبة قوته (يراد بهذا العمل الذى يقوم به) ولكل بنسبة حاجاته (يراد بهذا ما يوزع من المنتجات) »

الرأى الثالث — المساواة فى وسائل الانتاج : من حيث ان الاشياء لاتكفى فى الواقع لسد حاجات كل الافراد فيجب ان تكون قاعدة التوزيع « لـكل بنسبة عمله » وتتحقق المساواة اذا ماتهيأ لـكل فرد من وسائل الانتاج مثل ما للآخر

(وثانياً) هى تختلف من حيث مقـدار ما تقول بالغائه من الملـكية الخاصة ، والمذهب الوحيد الذى يقول بالغائها على الاطلاق هو الشيوعية ، اما غيره من المذاهب فيقنع بما دون ذلك

فأصحاب اشتراكية رأس المال (Les collectivistes) يقولون بالغاء الملكية الخاصة بالنسبة لثروات الانتاج مثل الارض والمصانع والخطوط الحديدية والمناجم ونحوها ، ولكنهم يحتفظون بها بالنسبة لثروات الاستهلاك (وهى التى تستخدم فى اشباع الحاجات مباشرة) ، غير ان فريقا منهم وهم الاشتراكيون الزراعيون (Les socialistes agraires) لا يقولون بالغـاء الملكية الخاصة الا بالنسبة للارض الزراعية دون غيرها ، وعند السانسيمونيين (Les Saint Simoniens) أن مايجب الغـاؤه من الحقوق التى تخولها الملـكية هو حق الميراث وحده ، بينما يقول برودو (Proudhon) بالغاء القرض بفائدة بأشكاله المختلفة (كالاجارة ونحوها) اذ يراه مصدر كل الحقوق التى يتمتع بها من يعيش من عمل غيره ، فى حين ان اصحاب اشتراكية الدولة (وذلك فى دائرة بعض المبادئ التى تربطهم بالاشتراكية الحقيقية)

وهم يحتفظون مبدئيا بالملكية الخاصة يقولون بدرس كل حالة يدعو الصالح العام فيها الى استبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة ، و بتقييد حقوق اصحاب الملكية الخاصة فى كثير من المواطن ، بأن يضع المشرع حداً اقصى للفائدة والاجارة ، وحداً ادنى للاجور ، وان يمنح العمال فى الشركات المساهمة نصيباً فى رأس المال ونحو ذلك

(وثالثاً) هى تختلف من حيث الوسائل التى تقول بها لتحقيق اغراضها فالنقابية الثورية تعتمد فى تحرير العمال على ما تسميه الفعل المباشر (l'action directe) اى جهود العمال انفسهم ، كالاكثار من الاضراب المتقطع ، واتلاف الآلات ، ونشر فكرة الاضراب العام بين العمال والتأهب لتحقيقها ، حتى يأتى يوم يتمكنون فيه من تنفيذها ، فتشل الحركة الاقتصادية وينهار النظام الحالى

اما الاشتراكيون الماركسيون فيؤمنون بسنة التطور الاجتماعى ، و يعتقدون انها وحدها كفيلة بالقضاء على النظام الموجود ، واستبداله بنظام آخر يقوم على أساس الاشتراكية

واما اصحاب اشتراكية الدولة فوسيلتهم فى تنفيذ مبادئهم هى التشريع ، فيسن من القوانين ما يكفل حماية المصالح العامة ، وتحسين حال العمال ، كما يفرض من الضرائب وخصوصاً المدرجة منهــا على الدخل ورأس المال والميراث ما يؤدى الى تقليل التفاوت فى الثروات

(ورابعاً) هى تختلف من حيث الهيئة التى تريد ان توكل اليها ادارة المشروعات فى النظام الاشتراكى ، فمثلا يريد اصحاب اشتراكية رأس المال اسناد تنظيم الانتاج والتوزيع الى الدولة التى لا يصبح لها سوى وظيفة اقتصادية ، هى اشبه ما يكون بوظيفة مجلس ادارة الشركات المساهمة ، فى حين ان النقابيين الثوريين يريدون اسناد الادارة الى جماعات من العمال منظمة على رأسها زعماؤهم

المبحث الثانى

الشيوعيــة[1]

٨٧ — *مميزات الشيوعية* : الشيوعية هى اقدم المذاهب الاشتراكية ، وتتميز عن سائر المذاهب الاشتراكية وبخاصةعن اشتراكية راس المال فى موضعين اساسيين

(١) انها عدوة الملكية الخاصة فى كل اشكالها ، فهى تقول بالغائها فى ثروات الانتاج كما فى ثروات الاستهلاك

(٢) ان لها فى التوزيع قاعدة خاصة ، وهى « لكل بنسبة حاجاته » كما تقدم ، وهذا يتضمن ان الثروات فى النظام الشيوعى توجد بكميات وفيرة تكفى لسد حاجات كل الافراد

٨٨ — *شيوعية افلاطون* : وينتسب الشيوعيون الى افلاطون (٤٢٩ — ٣٤٧ ق . م) ، ولافلاطون مذهب فى الشيوعية مبسوط فى كتابيه « الجمهورية » «والقوانين»[2] ، ولم تكن شيوعيته تقوم على اعتبارات اقتصادية اذ كان الغرض الذى يرمى اليه سياسياً ، فهو يريد تحقيق الاتحاد التام بين سكان المدينة الواحدة . ولكنه لما كان يرى أن المصلحة الشخصية تحول دون هذا الاتحاد ، فقد قال بالغاء الاسرة ، وجعل النساء والاطفال والاموال ملكا مشاعاً بين الجميع ، وبهذا تصبح مصلحة المجموع ومصلحة الفرد شيئا واحدا ، حتى ان كل ما ينتاب الفرد من خير أو شر يشعر به المجموع ، وكذلك كل ما يصيب المجموع يشعر به كل فرد على السواء

٨٩ — *الاشتراكية الخيالية* : وقد وضع السير توماس مور (Sir Thomas

---

١ Communisme

٢ L'Etat ou la République de Platon ترجمة A. Bastien — Traité des Lois de Platon ترجمة Victor Cousin ص ٢٨٠ — ٢٨٢

(Moore (١٤٨٠ — ١٥٣٥) كتابا اسماه « الجزيرة الخيالية »[1] ونشره باللاتينية عام ١٥١٦ م ، فكان اول كتاب فى وصف نظم شيوعية اقتصادية ، وقد اخذ عنه المتأخرون من الشيوعيين كثيراً من آرائهم . وفى هذا الكتاب يروى السير مور انه التقى بسائح برتغالى اسمه روفائيل اخذ يقص عليه نبأ اكتشافه الجزيرة الخيالية ، وما وجده فيها من نظم ملأت نفسه اعجابا ، وهكذا اخذ الكاتب على لسان روفائيل يستعرض مساوىء النظم الاوربية وبخاصة نظام الملكية ، ويقارن ذلك بفضائل النظم الشيوعية فى الجزيرة الخيالية[2]

وقد أخذ الكتاب يطلقون اسم هذه الجزيرة « خيالى utopique » على كل طريقة اشتراكية ترمى الى تنظيم الحياة الاقتصادية بما يحقق السعادة لكل الافراد دفعة واحدة من غير تدرج وارتقاء ، ومن غير اهتمام لما يعترض سبيل ذلك من الصعوبات . ومن اشهر ما وضعه الكتاب فى الشيوعية فكان له فى الاذهان تأثير كبير « مدينة الشمس »[3] وواضعه كامبانلا (Campanella) الايطالى (١٦٠٢) . و « قانون الطبيعة »[4] وواضعه « موريللى » (Morelly) (١٧٥٠) ، وفى عهد الديركتوار دبر فرنسوا بابف (François Babeuf) مؤامرة كبيرة لاقامة الشيوعية فى فرنسا ، ولكنه أخفق ، وقبض عليه واعدم

وفى خلال القرن التاسع حاول بعض المصلحين ان ينظم بعض الجماعات على المبادىء الشيوعية ، فأنشأ فى سنة ١٨٢٥ روبرت أوين(Robert Owen) (١٧٧١ — ١٨٥٨) وكان من كبار اصحاب مصانع غزل القطن فى ايقوسيا ، مستعمرة شيوعية

---

١ اشتهر الكتاب باسم الجزيرة الخيالية وهى تسمية مختصرة لعنوان الكتاب الحقيقى وترجمته بالفرنسية De la Meilleure des Républiques et de la Nouvelle Ile de l'Utopie

٢ يشتق اسم هذه الجزيرة بالفرنسية وهو utopie من كلمتين يونانيتين معناها (non lieu) فهى جزيرة لاوجود لها الا فى عالم الوهم والخيال

٣ La cité du Soleil

٤ Le Code de la Nature

فى ولاية انديانا فى الولايات المتحدة ، واطلق عليها اسم « التوافق الجديد »[١] ولكن الفشل كان نصيبها ، كما أنشأ كابيه (Cabet) (١٧٨٨ — ١٨٥٦)[٢] فى مقاطعة ايوا (Iowa) فى الولايات المتحدة ايضاً « مستعمرة الايكاريين الشيوعية »[٣] فى سنة ١٨٤٨ ، وقد كاد يقضى عليها منذ نشأتها ، ولكنها مع ذلك ظلت تكافح محافظة على كيانها حتى اوائل القرن العشرين

٩٠ — الفوضوية[٤] : ومن المذاهب التى تقترب من الشيوعية حتى تكاد تتصل بها الفوضوية ، وهى تنتسب الى الاقتصادى الفرنسى برودو (Proudhon) واشهر من قام بنشر مبادئها بعض الكتاب الروسيين مثل باكونين (Bakounine) وكروبوتكين (Kroupoutkine) واصحاب هذا المذهب يعبدون الحرية ويريدون ان ينالوا منها درجة لم يقل بها اشد انصار المذهب الحر تطرفا ، فهم ينادون بحق كل انسان فى ان لا يخضع لسلطان انسان غيره ، لان فى طاعته للغير تنازل عن شىء من كرامته ، ولان كل سلطة انما هى وسيلة لاستعباد الانسان

وهم يقولون بالغاء الملكية فى كل مظاهرها لانها وسيلة لظلم من يملك لمن لا يملك ، وبالقضاء على الدولة ونظمها لانها عقبة فى سبيل حرية الفرد ، ولانها انما جعلت لتحمى من يملك شيئا ضد من لا يملك ، وبالجملة هم لا يطيقون أى مظهر من مظاهر السلطة مثل القانون والمحاكم والشرطة والجند والعقود بالمعنى المعروف اليوم ، فلا يريدون ان يكون هناك سوى جماعات حرة يحترم بعضها البعض ، ويعاون بعضها الآخر ، ولا يكون هناك من وازع سوى سلطان العقل والعلم

---

١ The New Harmony

٢ وقد وضع كتابا فى الشيوعية أسماه Voyage en Icarie اتبع فيه طريقة السيرمور فى الجزيرة الخيالية

٣ La Colonie Communiste des Icariens

٤ L'Anarchisme ou l'Ecole Libertaire

وانعدام كل سلطة وتنظيم هو أهم مايميز الفوضوية عن سائر المذاهب الاشتراكية التى تتضمن تنظيم الانتاج والتوزيع تنظيما اداريا ، وفى هـذا المعنى يقول باكونين « الحرية من غير اشتراكية هى الامتياز والظلم ، كما ان الاشتراكيـة من غير حرية هى العبودية والقسوة »[1]

٩١ — البلشفية[2] : كان لينين زعيم البلشفية من الشيوعيين ، غير انه كان يعتقد باستحالة الانتقال طفرة من النظام الرأسمالى الى النظام الشيوعى ، وذلك ان كل جماعة شيوعية لا تستطيع البقاء الا اذا تغيرت عقلية افرادها ، فنسوا انانيتهم ، وتعودوا على العمل من تلقاء انفسهم غير مكرهين ، ولذلك فقد اراد ان يبدأ اولا بخطوة تتوسط بين النظامين الرأسمالى والشيوعى ، فكانت هذه الخطوة هى الاشتراكية الماركسية ، فهى اساس النظام القائم فى الروسيا فى الوقت الحاضر[3]

المبحث الثالث

اشتراكيـة رأس المـال[4]

٩٢ — مميزات اشتراكية رأس المال : أشرنا من قبـل عند ما عرضنا للكلام على مبادىء الاشتراكية العامة الى أهم مميزات اشتراكية رأس المال ، فهى تنحصر فى النقط الآتية :

---

١ نقلا عن جيد وريست ، ص ٧٢٧ — ٧٢٨

٢ Le Bolchevisme

٣ راجع فى تفصيل مذهب البلشفية وآراء لينين جيد وريست ص ٧٦١ وما بعدها — وراجع أيضا مقالة الاستاذ ريست « أفكار لينين الاقتصادية » فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩١٩ ، ص ٥٧٧ ، وما بعدها ومقالة زاجورسكى (Zagorsky) تطور جمهورية البلشفية فى المجلة نفسها سـنة ١٩٢١ ، ص ٢٥٧ وما بعدها . لتقف على تفصيلات النظام البلشفى ، وما طرأ عليه من تعديل منذ قيامه

٤ Collectivisme

(١) الاحتفاظ بالملكية الخاصة بالنسبة لثروات الاستهلاك ، فهذه يترك للافراد حق تملكها

(٢) الغاء الملكية الخاصة بالنسبة للثروات التى تخصص للانتاج والتى يطلق عليها اسم رأس المال ، مثل الارض والمناجم والمسالك الحديدية والمصانع ، فهذه تصبح ملكيتها مشتركة على الشيوع بين سائر الافراد

غير أن فريقا من أنصار هذا المذهب يرى أن يترك المنتجين المستقلين من زراع وصناع ملكية وسائل الانتاج التى يملكونها الآن ، وان يقتصر الغاء الملكية الخاصة على وسائل الانتاج التى يستعين أصحابها فى استخدامها بعمال أجراء ، والذى يبرر ذلك عندهم هو أن المنتج المستقل لا يحصل الا على ثمرة عمله ، من غير أن يسلب شيئا من عمل الغير

وهناك نوع من اشتراكية رأس المال تسمى الاشتراكية الزراعية (Collectivisme agraire) تنتشر مبادئها بخاصة فى البلاد التى يكثر فيها كبار الملاك الزراعيين كانجلترا والولايات المتحدة ، وهى ترمى سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر الى الغاء حق الملكية الخاصة على الارض الزراعية ، ولكنها لا تمس ملكية الانواع الاخرى من رءوس الاموال

(٣) توزيع الناتج بين الافراد لا بنسبة منفعة ما أنتجه كل منهم ، وانما بنسبة عمله ، فيكون مجموع ما أنتجه كل الافراد انما يمثل كمية العمل التى بذلوها جميعا ، فيعطى منه لكل منهم ما يعادل كمية العمل الذى أداه ، وتكون قاعدة التوزيع هى عدد ساعات العمل المتوسط الذى يبذله كل فرد فى الانتاج (يراد بالعمل المتوسط عمل عامل متوسط المهارة) ، وتصبح قيمة كل شىء تقدر بعدد ساعات العمل المتوسط الذى يستلزمه انتاجه

(٤) تنظيم الانتاج والتوزيع ، فيعهد الى سلطة ادارية تنظيم الانتاج بما يتفق وحاجات المجموع ، كما يعهد اليها تنظيم التوزيع ايضا ، فتقدر قيمة ما يؤديه كل فرد من العمل لتعطيه من الناتج ما يستحقه

٩٣ — **تكوين هذا المذهب** : وفى حين أن مذهب الشيوعية كان معروفا منذ العهد القديم فان اشتراكية رأس المال كمذهب يرجع تاريخ تكوينه الى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومن أشهر واضعى مبادئه فى فرنسا السان سيمونيين (Les Saint Simoniens) وبكير (Pecqueur) وفيدال (Vidal) وفى المانيا رودبرتس (Rodbertus) ولاسال (Lassale) ولكن أشهر هؤلاء جميعا هو كارل ماركس (Karl Marx) الالمانى ، فقد سادت نظرياته العالم الاشتراكى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولايزال لها الى اليوم تأثير كبير ، ولذلك فكثيراً ما أطلق على اشتراكية رأس المال اسم « الماركسية » (Le Marxisme)[1]

٩٤ — **سان سيمون (١٧٦٠ — ١٨٢٥) والسان سيمونيين** : لم يكن الكونت دى سان سيمون اشتراكيا اذ لم يذهب الى القول بالغاء الملكية الخاصة ، وانما كان يتطلع الى ايجاد نظام اقتصادى جديد يقوم على قواعد من شأنها أن تفضى الى زيادة الانتاج وتحسين حال الافراد ، فتحل محل الحكومة السياسية حكومة اقتصادية تتولى تنظيم المصنع الاهلى على هذه القواعد ، وتتألف من اخصائيين من كبار الزراع والصناع والتجار وأهل العلم والفن من كيمائيين الى مهندسين الى رسامين . . . الخ

ولكن اتباع سان سيمون وهم الذين يسمون بالسان سيمونيين توسعوا فى نظريات زعيمهم توسعا أفضى بهم الى اشتراكية رأس المال ، فقد انتقدوا نظام الملكية الفردية لما تشتمل عليه من الظلم ، اذ تخول لصاحبها حق الاستيلاء على دخل من غير عمل يؤديه ، وهى عندهم لا تتفق والمصلحة العامة اذ تتضمن نظام الميراث وهو يؤدى الى توزيع ملكية وسائل الانتاج بين الافراد بحسب مولدهم توزيعا أعمى لا يتلاءم وقدرة كل منهم على استخدامها ، ولا ينظر فيه الى الاحوال الصناعية ومقتضياتها ، ولذلك

---

١ غير أنه يلاحظ أن استعمال اصطلاح « الاشتراكية الماركسية » كمرادف لاصطلاح «اشتراكية رأس المال» قد قل كثيرا فى الزمن الاخير بعد أن نبذ كثير من أصحاب اشتراكية رأس المال نظريات كارل ماركس لما تبين لهم من مواطن الضعف فيها

فقد طالبوا بأن تكون الدولة وحدها هى التى ترث وسائل الانتاج لتوزعها بعد ذلك على الافراد توزيعا يتفق ومصلحة المجموع

٩٥ — رودبرتس (١٨٠٥ — ١٨٧٥) : لم يكن رودبرتس رجلا ذا نزعة ثورية فقد كان من كبار الملاك العقاريين فى المانيا ، ولكنه تأثر كثيراً بافكار سيسموندى والسان سيمونيين ، فكانت آراؤه الاقتصادية التى بسطها فى مؤلفه و رسائله الاجتماعية [1] تتغلب عليها اشتراكية رأس المال، الا أنه لما كان يعتقد أن هذه الاشتراكية لا تقوم قبل مضى نصف قرن فقد رأى أن تقوم الدولة — ريثما تتحقق مبادىء الاشتراكية — بما لديها من الوسائل لتحسين حال الطبقات الفقيرة ، ولذلك فهو يعد أيضاً من واضعى مبادىء اشتراكية الدولة ، وكذلك يعتبر لاسال

٩٦ — لاسال (١٨٢٥ — ١٨٦٤) : كانت له آراء فى الاشتراكية تقترب من آراء كارل ماركس التى سنبينها حالا ، وهو لم يكن رجلا نظريا فحسب ، بل كان أيضاً رجل عمل وخطابة ، جمع بين سعة الاطلاع وقوة البيان ، فكان لآرائه تأثير عظيم فى النفوس ولا سيما نفوس العمال ، وكانت له عبارات خاصة مثل قانون الأجور الحديدى — وسنبحث فيه فى باب التوزيع — رددها بعده الاشتراكيون والاقتصاديون ، وهو اذ كان يعتقد مثل رودبرتس أن اشتراكية رأس المال لا تتحقق فى المستقبل القريب ، فقد انصرف الى الدعوة الى تدخل الدولة فى الحال لتشجيع تأليف جماعات الانتاج التعاونية

---

١ راجع فى تفصيل ذلك جيد وريست ، ص ٤٩٥ وما بعدها

٩٧ — مذهب كارل ماركس وفلسفته الاجتماعية : [١]

أخذ كارل ماركس كثيراً من آرائه الاقتصادية عن أتباع آدم سميث وبخاصة ريكاردو ولكنه يتميز عنهم بفلسفته الاجتماعيه ، فقد بنى مذهبه الاقتصادى على أساس مبدأ فلسفى يعرف باسم « مادية التاريخ » (Materialisme historique) ومعناه ان النظام الاجتماعى الذى يقوم فى عصر ما هو نتيجه للحالة الاقتصادية ، وأن التقلبات المختلفة التى تعترض هذا النظام انما يرجع كلها الى سبب واحد هو كفاح الطبقات الاجتماعية من أجل تحسين حالتها المادية ، والتاريخ يحدثنا بان هذا الكفاح ينتهى دائما على صورة واحدة ، هى انتصار الطبقة الأوفر عددا والأسوأ حالا على الطبقة الغنية والاقل عددا ، وهذا مايسميه بقانون التطور الاجتماعى ، وهو ينطبق على المستقبل كما انطبق على الماضى ، فأنت ترى اليوم ان الطبقة المتوسطة (La bourgeoisie) هى أميرة المشروعات الاقتصادية ، وهى صاحبة رؤوس الاموال ، وفى وجهها تقوم طبقة أخرى تهددها ، وهى لا تملك شيئا من رأس المال ، ولكنها أوفر منها عددا ، وهى طبقة العمال. فهناك تناقض بين مصالح هاتين الطبقتين وقد اشار الى وجوده اصحاب المذهب الحر من الانجليز وبخاصة ريكاردو ، وهو يرجع الى اسباب

---

١ ولد كارل ماركس فى سنة ١٨١٨ فى تريف (Trève) من أعمال بروسيا ، ونفى من المانيا على أثر ثورة سنة ١٨٤٨ التى اشترك فيها فالتجأ الى انجلترا ولبث فى لندره ٣٠ عاماً ثم أتى الى فرنسا قبل وفاته بقليل ، ومات فيها فى سنة ١٨٨٣ على مقربة من باريس ، ولم يكن ماركس من الثوريين ، ولو انه اشترك فى تأليف جمعية العمال الدولية ، التى اشتهرت باسم «الدولية» (L'internationale) وألقت بعد ذلك الرعب فى نفوس الحكام فى أوربا بين سنتى ١٨٦٣ — ١٨٧٢ ، بل كان مفكرا هادئاً وأباً شفوقاً غزير العلم واسع الاطلاع ومن أشهر ما كتبه منشور الحزب الشيوعى Le manifeste du parti Communiste الذى أصدره بمعاونة صديقه ومساعده انجلز (Engels) وكتاب رأس المال (Kapital) الذى لم يظهر منه أثناء حياته سوى الجزء الاول فى سنة ١٨٦٧ ، أما الجزءان الآخران فقد عنى بنشرهما صديقه انجلز بعد وفاته ، وقد كان لهذا الكتاب تأثير كبير ولا سيما فى عقول العمال حتى لقب بانجيل الاشتراكية

اقتصادية ، ذلك ان نظام الانتاج اليوم اصبح لا يتمشى مع نظام الملكية . فالانتاج لم يعد فرديا (اى يقوم به الشخص بمفرده) كما كان فى الأزمنة الماضيـة ، بل اصبح اشتراكيا (اى تشترك فيه الافراد) ، بينما ان نظام الملكية لم يتغير تبعا لذلك ، فظلت الملكية الفردية قائمة ولا تزال هى اساس النظام الاجتماعى الحالى ، فكان من نتيجة ذلك ان طبقة العمال وهى تشترك فى الانتاج لا تشترك فى ملكية رأس المال ، وأن تصبح تحت رحمة اصحاب رأس المال ، الذين لا يشتركون بأنفسهم فى الانتاج ، فالحرب ستظل معلنة بين هاتين الطبقتين حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الانتاج اى حتى تصير الملكية اشتراكية ، وسينتهى هذا النضال بانتصار طبقة العمال تبعا لقانون التطور الاجتماعى لانها هى الطبقة الأسوأ حالا والأوفر عددا

٩٨ — الاشتراكية العلمية (Socialisme scientifique) : ومن هـذا يظهر لك ما فى فلسفة كارل ماركس من صفات خاصة ، فقـد كانت المذاهب الاشتراكية من قبله تعتمد فى انتصار مبادئها على ما فطر عليه الانسان من حبه للعدل وانتصاره للمظلوم . فكانت تضع طرقا جديدة تعتقد بأمكان تطبيقها على المجتمع ، وتتقدم بها الى الحكام والمتمولين والطبقة المتنورة تحثهم على تنفيذها ، ولكن كارل ماركس يأنف استخدام هذه الوسيلة ، فهو يقول بان قيام النظام الاجتماعى الجديد سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور الاجتماعى من غير تدخل ارادة متشرع او مصلح ، ولهذا السبب فقد أطلق على اشتراكية كارل ماركس اسم الاشتراكية العلمية ، تمييزا لها عن الطرق الاشتراكية التى تقدمتها والتى اطلق عليها اسم « الاشتراكية الخيالية » [1] أذ هى لاتفسح مكانا للعواطف مثلها ، ولانها تقول بان النظام الاجتماعى فى كل العصور هو نتيجة عوامل مادية اقتصادية .

---

١ ويلاحظ أن أتباع كارل ماركس وفى مقدمتهم صـديقه انجلز هم الذين أطلقوا على اشتراكية زعيمهم اسم الاشتراكية العلمية ، وعلى ما عداها اسم الاشتراكية الخيالية وجاراهم فى ذلك غيرهم من الكتاب — Deschamps ص ٣٤٠ وما بعدها

أما كيف تنتصر طبقة العمال واسباب انتصارها فذلك ما ينبىء به قانون التطور الاجتماعى ، فنظام الحياة الاقتصادية الحاضرة يحمل فى نفسه بذور الجماعة المستقبلة ، وهو مقضى عليه بالزوال بفعل القوانين الاقتصادية التى يخضع لها ، فقد جاء وقت انتصرت فيه الطبقة المتوسطة على طبقة الاشراف فلعبت دورا مهما فى الحياة الاقتصادية اذ كانت هى مالكة رءوس الاموال ، ولكنها اليوم اتمت مهمتها وحان الوقت الذى تتخلى فيه عن مكانها لطبقة العمال ، ويحتم عليها ذلك قانون التركز وفعل المنافسة الحرة ، فبفعل قانون التركز [1] أخذ يتناقص عدد أصحاب رأس المال و يتزايد عدد العمال الاجراء ، كما أنه بفعل المنافسة الحرة تجاوز الانتاج كل حد فأصبحت كمية المنتجات تزيد عما يستطيع المستهلكون من طبقة العمال — وهم يتناولون أجوراً غير كافية — شراءه منهـا ، فأدى ذلك الى وقوع الازمات [2] التى من نتائجها أن يفقد بعض الناس رءوس أموالهم ، فيدخلوا فى طبقـة العمال ، وكلما تقدم النظام الحاضر كلما اشتدت وطأة الازمات وتقاربت أوقات وقوعها وكلما تناقص عدد أصحاب رأس المال وتزايد عدد العمال، ثم لا يلبث أن يأتى يوم تقع فيه أزمة أكبر من كل ما تقدمها، فتكون هى النكبة الكبرى اذ تقوض أركان النظام الرأسمالى فيقوم على أنقاضه نظام الاشتراكية ، ويرى ماركس فى قيام الاشتراكية آخر دور للتطور التاريخى ، لأنها اذ تهدم الملكية الخاصة فلا يكون هناك ثمت ما يدعو الى تطاحن الطبقات الاجتماعية ، وذلك لاختفاء ما بينها من الفروق

٩٩ — نقد نظريات كارل ماركس : وقد صادفت آراء كارل ماركس نجاحاً كبيراً عند الاشتراكيين مدة نصف قرن ثم أخذ نجمها فى الافول على أثر ما تبين من فساد أهم ما اشتملت عليه ، فمن ذلك أن أحد أتباع ماركس وهو برنستين

---

١ انظر بعد فى معنى ظاهرة التركز الفصل الخاص بتلك الظاهرة

٢ لقد شرحنا فى الفصل الذى عقدناه للازمات فى هذا الكتاب رأى الاشتراكيين فى أسباب حدوث الازمات الاقتصادية فيرجع اليه فى موضعه

(Bernstein)[١] قد أثبت أن نظرية أستاذه فى تركز الانتاج التى يبنى عليها تزايد عدد العمال هى نظرية فاسدة فان هناك حداً لا يتعداه تركز الانتاج ، فضلا عن أنه ليس موجوداً فى فرع من أهم فروع الانتاج وهو الزراعة

وكذلك بيّن برنستين أن ماركس قد أخطأ اذ ظن أن تركز الانتاج يستتبع تركزا فى الثروات مما ينشأ عنه قلة فى عدد المتمولين الذين يستأثرون برءوس الاموال وكثرة فى عدد العمال الذين لا يملكون شيئا ، ذلك بان تركز الانتاج قد ينشأ عنه كثرة فى عدد أصحاب رءوس الاموال ، ففى شركات المساهمة — وهو الشكل الذى تتخذه عادة المشروعات الكبرى — كثيراً ما يكون مساهموها أكثر عدداً من العمال فيها ، ولقد عمل النظام الرأسمالى الحاضر على ظهور طبقة جديدة من العمال الاجراء ، هى طبقة المديرين والمهندسين والكيمائيين والمراقبين ونحوهم ممن يكونون جيشا جراراً فى خدمة كبرى المشروعات الصناعية والتجارية والمالية ، وهؤلاء يتناولون أجوراً مرتفعة يستطيعون أن يدخروا جزءاً كبيراً منها ، يغدون به من المتمولين من غير حاجة الى انشاء مشروع مستقل ، وذلك بفضل انتشار الشركات وخصوصا المساهمة منها التى يستطيعون فى كل وقت أن يصبحوا مساهمين أو حملة سندات فيها

وكذلك أخذ على كارل ماركس أن ما قال به من وقوع نكبة كبرى تقوض دفعة واحدة النظام الحالى لا يتفق ومبدأ التطور الذى أخذ به[٢]

١٠٠ — النقابية الثورية (le syndicalisme revolutionnaire) : كان من الطبيعى ازاء هذه الانتقادات الحقة التى وجهت الى اشتراكية كارل ماركس أن تتصدع أركانها ، ويضعف تأثيرها ، وقد أخذ يقوم على أنقاضها ما يسمى بالنقابية الثورية ، وهى حركة ثورية أكثر منها مذهب اشتراكى ، تزدرى النظريات وجهود

---

١ انظر برنستين فى Socialisme théorique et social-democratie pratique طبعة فرنسية سنة ١٩٠٠

٢ راجع فى تفصيل ذلك G. Sorel فى La Décomposition du Marxisme طبعة سنة ١٩٠٨

المصلحين من السياسيين ، ولا تهتم بغير صالح العمال الذين تعتمد فى تحريرهم على « الفعل المباشر » أى على جهود العمال أنفسهم كما تقدم ، وبخاصة على تنفيذ فكرة الاضراب العام ، وعندئذ تشل الحركة الاقتصادية ، ويتبين للناس أن الثروة هى من خلق العامل دون سواه ، ومتى انهار النظام الاقتصادى القائم تولت نقابات العمال تنظيم الانتاج والتوزيع ، بعد أن تنزع من أصحاب المشروعات ملكية مشروعاتهم من غير تعويض ، وتجعلها ملكا للعمال أنفسهم

ويحسن قبل أن نختم الكلام فى اشتراكية رأس المال أن نشير الى أن الاحزاب السياسية الاشتراكية لا تقول بتحقيق مبادئها دفعة واحدة وانما تدريجيا ، فتقول بأن فروع الانتاج التى بلغ فيها التركز مبلغا عظيما هى التى يجب أن تنزع فيها ملكية الافراد لتكون ملكا للجماعة وتصبح من « المصالح العامة » ، ومثال ذلك المناجم والسكك الحديدية والمصارف وشركات التأمين ، أما فروع الانتاج الاخرى فتترك الآن ملكا للافراد ، وما يصبح من المصالح العامة يوكل أمر بعضه الى السلطة المركزية ويوكل أمر البعض الآخر الى بعض السلطات المحلية كالبلديات

الفصل السادس

مذهب انصار التدخل[1]

١٠١ — التعليل التاريخى لهذا المذهب : بينما كانت مبادىء المذهب الحر فى أوج انتصارها ، اذا ببعض الظواهر الاقتصادية قد أخذت تنكشف للناس منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر عن حالة لا تبعث على الطمأنينة ، فقد أخذت الصناعة تتقدم بخطوات واسعة ، مغدقة على أصحاب المصانع ثروات طائلة ، وداعية الى تجمع جماهير العمال حول المصانع يقاسون شظف العيش وسوء المصير ، وتغالى أصحاب المصانع فى استغلال عمالهم المساكين ، غير ملتفتين الى غير مصلحتهم العاجلة ، وأخذت أزمات افراط الانتاج تحل بالصناعة من وقت الى آخر تجر وراءها الافلاس لارباب المصانع والعطل للعمال ، فجعل كثير من المفكرين يتساءلون عما اذا كان يحسن بعد ذلك ترك الامور تسير سيرها الطبيعى كما يقول أصحاب المذهب الحر أم أن هناك وسائل يحسن اتباعها لمعالجة هذه الحالة

١٠٢ — سيسموندى (Sismondi) : فكان فى مقدمة من نبذ مبادئ الحزب الحر وأعلن عليه حربا عوانا سيسموند دى سيسموندى ، فانتقد فى كتابه « مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى »[2] انصراف الاقتصاديين الاحرار الى البحث فى انتاج الثروات ، دون الاهتمام بالبحث فى توزيعها حسبما تقتضى مبادىء العدالة ، وأظهر للملأ مساوئ المنافسة الحرة اذ تغرى أصحاب المصانع على التذرع بكل الوسائل لتقليل نفقات انتاجهم كى يحرزوا النصر على منافسيهم ،

---

١ Interventionnistes

٢ Nouveaux Principes d'Economie Politiqne ، سنة ١٨١٩ .

ومن أجل هذا أكثروا من استخدام النساء مع ضعفهن ، والاطفال مع حداثة سنهم ، وأطالوا يوم العمل ، وجعلوا يدفعون الى عمالهم أجوراً ضئيلة لا تدفع عنهم شر الفاقة وقد انكر سيسموندى وجود توافق بين المصلحة الخاصة والعامة ، وناشد الدولة بالتدخل فى الحياة الاقتصادية لحماية الضعفاء من استعباد الاقوياء ، ولمعالجة الاضرار الناشئة عن المنافسة الحرة ، وكذلك لتخفيف ويلات الازمات

١٠٣ — فريدريك ليست (Fredric List) (١٧٨٩—١٨٤٦) : ثم جاء فريدريك ليست الالمانى فحمل حملة شعواء على مبدأ حرية التجارة من حيث أنه لا يصلح الاخذ به فى كل البلاد ولا بالنسبة لكل المنتجات على السواء ، ودعا السلطات الى العناية بقوى الانتاج الضعيفة ، وعدم التردد فى حماية الصناعات الناشئة حتى ولو أفضى ذلك الى الحاق بعض الضرر بالمستهلكين [١]

وقد مهد ليست بكتابته سبيل الظهور للمذهب التاريخى الذى سنأتى على أهم مبادئه بعد أن نذكر شيئا هنا عن رودبرتس ولاسال ، فهما وان كانا من أصحاب اشتراكية رأس المال ، الا أن فى آرائهما من بعض النواحى ما يفسح لهما مكانا بين أنصار التدخل

١٠٤ — رودبرتس ولاسال : يعد كلاهما اشتراكياً لحملة على نظام الملكية الخاصة مصدر كل تفاوت وظلم اجتماعى ، غير أنهما كانا يعتقدان بأنه من غير المستطاع القضاء عليها فى الحال ، ولم يكن رودبرتس من دعاة أى انقلاب ثورى ، اذ كان يرى أن انقراض الملكية الفردية يحصل تدريجياً بفعل التطور السلمى ، وكان لاسال يتوقع انقراضها بعد قرن أو اثنين ، فلذلك بدا لكل منهما أنه ريثما يتم تحرير الملكية يجب على الدولة أن لا تقف مكتوفة اليدين بل أن تتدخل فى الحال لتحسين حال طبقة العمال

---

١ ولليست فى التجارة الدولية نظرية خاصة بسطها فى كتابه المشهور Système national d'Economie politique سنة ١٨٤١ ، وهى متشعبة الاطراف لا يتسع لبسطها مجال هذا البحث الموجز ، وسنعود الى بحثها تفصيلا فى باب التجارة الدولية

وقد أراد رودبرتس أن يلقى على عاتقها مهمة توزيع الثروات التى تنتجها الأمة سنوياً بين ابنائها ، مراعية فى تعيين نصيب العمال مساواته لناتج عملهم ، فهو يريد أن يقيم سلطان الدولة وقوة القانون مكان حرية العقود التى تؤدى الى اغتصاب فريق من الناس لجزء من ثمرة عمل الغير

أما لاسال فقد قام فى المانيا بدعوة حارة لانشاء جماعات التعاون للعمال ، اذ كان يعدها أفضل وسيلة لتخليصهم من شر قانون الاجور الحديدى ، وطالب الدولة بمناصرتها وذلك بأن تقوم ازاءها بوظيفة المصرف الذى يقرضها ما تحتاج اليه من رأس المال ، وأن تمنحها من الاعانات المالية ما يمهد لها سبيل النجاح

١٠٥ — موقف انصار التدخل فى المانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر : ظهر فى المانيا حوالى منتصف القرن التاسع حركة رد فعل شديدة ضد مبادىء المذهب الحر الأنجليزى وتعاليمه ، فقد قام فيها من الاقتصاديين من ينكر وجود قوانين طبيعية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، ومن يهاجم مبدأى حرية الاستبدال والمنافسة الحرة ، معددا ما ينجم عنهما من المساوئ والمظالم ، محتجاً على سوء ماصارت اليه حالة العمال ، فانكشفت هذه الحركة عن مذهبين هما المذهب التاريخى واشتراكية الدولة

المبحث الاول

المذهب التاريخى [1]

١٠٦ — نشأة المذهب التاريخى : نشأ المذهب التاريخى ودرج فى المانيا ومؤسسه فيها الاستاذ روسشر (Roscher) الذى نشر فى سنة ١٨٤٣ كتاباً

---

١ L'Ecole Historique

صغيراً [١] بسط فيه طريقته بسطاً موجزاً ، وأعقبه فى سنة ١٨٤٤ بكتابه المشهور فى مبادئ الاقتصاد السياسى الذى توسع فيه فى بسط طريقته [٢] . ومن أشهر واضعى مبادىء هذا المذهب بجانب روسشر ، كارل كنيز (Karl Knies) و برينو هيلد برند (Bruno Hildebrand)

وفى حوالى سنة ١٨٧٠ تكون فى المانيا مذهب تاريخى جديد بزعامة الاستاذ شمولر (Schmoller) الذى التف حول مبادئه كثير من الاقتصاديين فى المانيا وغيرها نذكر منهم بوشير (Bücher) و برنتانو (Brentano) وسمبار (Sombart)

وقد عنى أصحاب هذا المذهب الجديد بتحديد مبادئهم وميولهم فى مؤتمر مشهور عقدوه فى أيزيناش (Eisenach) فى سنة ١٨٧٢ اجتمع فيه عدد كبير من الاساتذة والاقتصاديين ورجال القانون والموظفين ، وختموا اعماله باصدار منشور وضعه الاستاذ شمولر أعلنوا فيه الحرب بخاصة على شعبة المتفائلين من الحزب الحر التى سموها باسم «مذهب منشستر» ، واحتجوا فيه على مبدأ أتركه يعمل ، وعلى امتناع الدولة عن كل تدخل ، كما احتجوا على كل محاولة اشتراكية يقصد بها القضاء على الملكية الفردية ، وأنكروا صلاحية مبادئ اشتراكية رأس المال وامكان تحقيقها

١٠٧ — **فروق ما بين المذهب التاريخى القديم والحديث** : أهم ما يتميز به المذهب التاريخى الحديث عن القديم هو ما يأتى :

أولا — لا يغالى أصحاب المذهب الحديث كما فعل هيلدبرند وكنيز فى انكار وجود قوانين اقتصادية طبيعية ، وما ينكرونه هو امكان الاهتداء الى هذه القوانين باستخدام الطريقة الاستنباطية .

---

١ Roscher, Précis d'un Cours d'economie politique d'après la méthode historique

٢ Roscher, Principes d'Economie Politique ترجمة فرنسية

ثانياً — لا يريد أصحاب المذهب الحديث أن يخاطروا بتعميم نتائج أبحاثهم — أى يضعوا مبادئ العلم العامة — قبل أن يتزودوا بأكثر مايستطاع من المعلومات عن النظم الاقتصادية ؛ ولذلك فهم قد انصرفوا الى اجراء تحقيقات دقيقة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، وكاد يصبح الغرض الرئيسى من أبحاثهم هو دراسة النظم الاقتصادية فى العهد القديم والقرون الوسطى ، وتتبع آثارها وتطوراتها فى الامم الحديثة ، وقد مهروا الاقتصاد السياسى بمعلومات قيمة من تلك الوجهة، ولكنهم أمعنوا فى دراسة التاريخ الاجتماعى والاحصائيات وتحليل النظم الاقتصادية الحديثة الى عناصرها الاولية ، حتى أغرقوا الاقتصاد السياسى فى لجة من التاريخ الاقتصادى دون أن يصلوا حتى اليوم الى استخلاص ما يجب استخلاصه من المبادئ العامة

١٠٨ — *مميزات المذهب التاريخى* : رأيت من قبل [1] أن المذهب التاريخى يتميز عن المذاهب الاخرى من حيث طريقته فى البحث ، وكذلك هو يتميز عنها من حيث وجهة نظره الى المسائل الاقتصادية

(١) فالفكرة الاساسية التى يقوم عليها المذهب التاريخى هى نسبية الظواهر الاقتصادية ، وعدم ثباتها على حالة واحدة ، فالملكية الخاصة ونظام الاجور مثلا لم يكونا معروفين فى كل العصور الخالية وكذلك هما لا يظلان باقيين بشكلهما الحاضر فى العصور المستقبلة

ولمبدأ النسبية عند التاريخيين وجهتان ، وجهة عملية وأخرى نظرية

فأما وجهته العملية فتقوم على أن التشريع الاقتصادى الذى يسن فى مختلف البلدان والعصور لا يجوز أن يكون واحداً مادام أن الظواهر الاقتصادية هى فى تغير مطرد ، بل يجب أن يتغير بتغير الزمان والمكان ليكون متلائما مع حالات كل مجتمع

وأما وجهته النظرية فتقوم على أن القوانين الاقتصادية ليس لها سوى قيمة نسبية ، فى حين أن قوانين الطبيعة والكيمياء — التى شبه بها قدماء الاقتصاديين

---

١ انظر بند ٢٤ ، ص ٢٠ من هذا الكتاب

الاحرار القوانين الاقتصادية — تتحقق فى كل زمان ومكان ، فالأمر غير هذا بالنسبة للقوانين الاقتصادية ، فهى وقتية وشرطية : هى وقتية بمعنى أن الحركة التاريخية وهى فى سيرها تكشف عن حقائق جديدة لا تحيط بها النظريات الموجودة تلزم الاقتصادى دائما على تعديل صيغ النظريات التى كان يقنع بهـا أولا ، وهى شرطية بمعنى أن القوانين الاقتصادية لا تحدث أثرها الا اذا لم تطرأ ظروف أخرى تعوق فعلها ، فالتاريخ وهو يغير من الظروف الموجودة يستطيع أن يحول دون ظهور نتائج كان يتوقع أن تعقب أسبابا معينة [١]

(٢) وكذلك يدرس المذهب التاريخى الحيـاة الاقتصادية من ناحية تختلف عن الناحية التى نظر اليها المذهب الحر القديم ، فقدماء الاقتصاديين قد عنوا بدرس الظواهر التى يمكن تفسيرها تفسيراً ميكانيكياً (أى التى لها علاقة بالحركة والتوازن) مثل تقلبات الاثمان ، واختلاف سعر الفائدة والريع والاجور ، وحدوث التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أما الاقتصاديون التاريخيون فقد نظروا الى الحياة الاقتصادية من الوجهة العضوية ، فعنوا بدرس المصارف والبورصات والنقابات وجماعات التعاون ونحوها من النظم التى تتألف منها الآلة الاقتصادية فى كل جماعة ، وتتبعوا تطوراتها فى الجماعات والعصور المختلفة

المبحث الثانى

اشـتراكية الدولة [٢]

أشهر أصحاب هذا المذهب أساتذة فى الجامعات الألمانية . ولهذا يطلق عليه أحياناً اسم (Socialisme de la Chaire) ، وتمتد أصوله الى المذهب التاريخى

---

١ چيد وريست ، ص ٤٦٥

٢ Socialisme d'Etat

فهما من أسرة واحدة ، ومن أشهر أصحاب اشتراكية الدولة الاستاذ فجنير فى المانيا[١] وديبون ويت فى فرنسا[٢]

١٠٩ — *مميزات اشتراكية الدولة* : اشتراكية الدولة كمذهب اقتصادى تتوسط بين الاشتراكية والمذهب الحر ، فهى تقترب من الاشتراكية بحملها على النظام الاقتصادى القائم ودعوتها الى استبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة فى بعض الحالات ، ولكنها تبتعد عنها اذ تريد بوجه عام أن تبقى على الملكية الخاصة ، وعلى المصلحة الشخصية كأساس للحياة الاقتصادية فى أغلب مظاهرها ، وهى تقترب من المذهب الحر بأخذها مثله بمبدأ الملكية الفردية ، ولكنها تبتعد عنه بما تريد أن تعهد به الى الدولة من الوظائف الاقتصادية

فلقد هال بعض الاقتصاديين تغالى أصحاب المذهب الحر فى التمسك بمبدأ الحرية مما حمل كثيراً منهم على القول بامتناع الدولة عن التدخل فى أى ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى ، ووصموها بالعجز وسوء الادارة اذا ما حاولت أن تكون عاملا من عوامل الحياة الاقتصادية ، كما أبوا عليها تدخلها فى العلاقات بين الافراد لأن هذا التدخل يأتى من طريق الاكراه ، حتى لقد أراد بعض منهم أن يقصر وظيفة الدولة على السهر على الأمن وسلامة البلاد .

فالى هذه الآراء وأمثالها قام أصحاب اشتراكية الدولة يوجهون حملاتهم ، وينتقدون تطرفها ، فيقولون بأن هناك من المشروعات ما يتعين على الدولة أو البلديات أن تتولى أمرها ، وذلك أما لعجز الأفراد عن القيام بها ، وأما لانه اذا ترك لهم قيادها لم يسيروا بها فى طريق المصلحة العامة ، ومن الافتراء على الدولة القول بعجزها عن القيام بأى عمل اقتصادى ، الى هذا أنه يفرض عليها التدخل فى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد باسم الاخلاق والعدالة ، فتعالج من مساوىء المنافسة الحرة ،

---

١ Wagner, Fondements de l'Economie Politique ، ترجمة فرنسية

٢ Dupont-White, L'individu et l'Etat

وتمنع تحكم بعض المنتجين فى طبقة المستهلكين ، و بالاخص تصلح من حال الطبقة العاملة ، وعلى الدولة أن تحمل نبراس التقدم الاقتصادى فى كل أمة ، وأن تكون أسبق من غيرها الى نشر المدنية والسعادة فى المجتمع

١١٠ — *حدود تدخل الدولة* : ولكن ما هوالحد الذى يفصل بين نطاق عمل الدولة ونطاق عمل الافراد ؟ يقول الاستاذ ڤجنير أنه يستحيل تعيين حد ثابت بينهما ، كما أنه لا يمكن تعيين حد بين الملكية الفردية والملكية العامة [1] فيجب اذاً أن تدرس ظروف كل حالة على حدتها

وقد يؤخذ على هذا الرأى ان انعدام وجود قاعدة ثابتة تطبق فى كل الحالات من شأنه أن يجعل الحكم فى كل حالة خاضعاً للتقديرات الشخصية ، وهذا يعتبر من الوجهة النظرية موطن ضعف فى اشتراكية الدولة ، الا انه من الوجهة العملية مصدر قوة لها ، اذ يحمل الى صفوف انصارها كثيرا ممن يرغبون أن يحتفظوا بكامل حريتهم فى تقدير مبلغ تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية

١١١ — *أثر اشتراكية الدولة فى الحياة الاقتصادية العملية* : صادفت تعاليم هذا المذهب نجاحا كبيراً وكان لها تأثير ليس فى الافكار فحسب وانما فى التشريع أيضاً فكان لها فضل كبير فى تمخض الربع الاخير من القرن التاسع عشر عن هذه الحركة الخطيرة التى يطلق عليها اسم « تشريع العمال » [2] وفى عقد كثير من المعاهدات بين الدول لتنظيم العمل على قواعد دولية ، وفى اهتمام الحكومات بتعضيد كثير من المشروعات الاجتماعية

وسنلتقى فى خلال دراستنا بمسائل أخرى عديدة تتدخل فيها الدولة فى كل البلاد الحديثة ، وسنبين فى كل منها شكل هذا التدخل وما أثاره من الانتقادات والمجادلات

---

١ ڤجنير ، الجزء الاول ، ص ٨٤ من الترجمة الفرنسية

٢ وقد كان من أثر اشتراك أحزاب العمال فى الحياة السياسية ، وتمثيلهم فى المجالس النيابية ، أن تقدم تشريع العمال بعد ذلك تقدما عظيما

ويكفى هنا أن نشير الى أهم هذه المسائل

ا — فى باب الانتاج : تتولى الدولة ادارة بعض المشروعات الصناعية وتمنح الاعانات المالية لبعض المنتجين ، وتشرف على سير بعض المشروعات الخاصة

ب — فى باب التداول : تقوم الدولة بتنظيم التجارة الدولية والمصارف وسك النقود

حـ — فى باب التوزيع : تتدخل الدولة فى توزيع الثروات بما تصدره من القوانين فى مسائل الملكية والميراث والفائدة والايجارة والاجور ، وبالسياسة العامة التى تجرى عليها فى توزيع الضرائب بين الافراد

ء — فى باب الاستهلاك : تحرم الدولة أحياناً استهلاك بعض المواد ، وتراقب استهلاك غيرها[1]

الفصل السابع

المذاهب الاقتصادية المسيحية

١١٢ — المسيحية الاجتماعية (Christianisme Social) : كثيراً ما يجمع الكتاب بين مختلف المذاهب الاقتصادية المسيحية تحت لواء تسمية واحدة هى المسيحية الاجتماعية ، اذ تبدأ كلها من نقطة واحدة ، ولو أنها تأخذ بعد ذلك اتجاهات مختلفة — وتقسم هذه المذاهب مبدئياً الى قسمين يقابلان العقيدتين الدينيتين المنتشرتين فى أكثر البلاد تقدماً صناعياً ، وهما المذهب الكاثوليكى والمذهب البروتستانتى

---

١ جيدى ، Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٠ — ٤١

والنقطة التى يبتدئان عندها هى فكرة ايجاد رابطة بين الاقتصاد السياسى والاخلاق التى يصبغانها بالصبغة الدينية ، فعندهما أن الانسان ليس طيباً بطبعه كما توهم روسو ، ومن شأن أنانيته وانهماكه فى السعى وراء المصالح المادية ، وحبه لعيش الترف والبذخ ، أن تشعل أوار الخصومة والشقاق فى كل مجتمع ، فلكى يحل الوفاق محل الشقاق ، و يعود السلام الى الأرض ، يجب على كل مسيحى أن يراعى — وهو يسعى وراء مصلحته الشخصية — اعتبارات أخرى سامية مثل العدالة والشفقة والاحسان والتضحية للغير ، و بالجملة يوفق بين بواعث الاعمال الاقتصادية وتعاليم الديانة المسيحية

١١٣ — اختلاف المسيحية الاجتماعية عن كل من الاشتراكية والفردية :
تناولت المذاهب المسيحية النظام الاقتصادى القائم بالنقد ، وأظهرت ما بدا لها فيه العيوب والنقائص ، وحملت بخاصة على الربح والفائدة (التى ظلت تسميها باسم الربا كما فى القرون الوسطى) ، ونظام الشركات المساهمة ومبدأ المنافسة الحرة ، فلما رأى ذلك بعض الكتاب توهم أنها من أنصار الاشتراكية فأطلق عليها اسم الاشتراكية المسيحية ، مع ان المسيحية الاجتماعية تتبرأ من الاشتراكية ، وهى تحتج على تسميتها بهذا الاسم ، اذ هى تختلف عن الاشتراكية اختلافا بيناً ، فهى لا تأخذ بمبدأ كفاح الطبقات ، ولا تدعو الى الغاء النظم الاساسية التى تقوم عليها الحياة الاقتصادية مثل نظام الملكية والميراث والاجور .

وهى فى الوقت نفسه تتميز عن المذهب الحر ، اذ لا تؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية كما يقول به أصحاب هذا المذهب ، بل ترى فى الحياة الاقتصادية مجالا واسعاً للتدخل ، لتهذيب طبيعة الانسان ، واصلاح مساوئ النظام الاجتماعى . ..

المبحث الاول

المذهب الكاثوليكى

يلتف أصحاب هـذا المذهب حول سلطة الكنيسة الكاثوليكية و يعلقون عليها آمالا كباراً فى اصلاح المجتمع ، ولكنهم مع اتفاقهم فى ذلك ينقسمون أحزاباً لكل منها مميزات خاصة ، فمنهم المعتدلون وهم حزب الوسط ، وقد تغلب عليهم اسم الكاثوليكية الاجتماعية ، ومنهم المتطرفون وهم حزب اليسار ، كما أن منهم المحافظين وهم حزب اليمين

١١٤ — (١) **الكاثوليكية الاجتماعية** : فاما الكاثوليكية الاجتماعية فعندها أنه لا بد لتجديد النظام الاجتماعى وفقاً لمبادئ المسيحية من تضافر عوامل ثلاثة :

(١) نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، (٢) تشريع اجتماعى حكيم يتمشى مع اسباب التقـدم ، (٣) جهود الأفراد والهيئات المستقلة التى تتبع ارشادات الدين المسيحى . وهى تضرب مثلا بما كان عليه الأمر فى القرون الوسطى ، فقد كان السلام الاجتماعى يخيم على العـالم المسيحى بفضل وجود نظام الطوائف وما كان للكنيسة من واسع السلطة والنفوذ ، ولكن يجب أن لا يفهم من ذلك أنها تدعو الى احياء نظام الطوائف بنظمه وأساليبه العتيقة ، وانما هى تحض على الاكثار من تأليف النقابات التى يسترشد أعضاؤها بتعاليم الدين المسيحى ، وعندها أن أفضل أنواع النقابات هى المختلطة منها أى التى تؤلف بين العمال وأرباب الأعمال[١] ، انما اذا تعذر تأليف هذه النقابات المختلطة ، وذلك ما أثبتته التجارب ، فلا بأس من حث العمال على تأليف نقابات خاصة بهم ، وأصحاب الأعمال على تأليف مثلهـا ، اذ فى ذلك مدعاة الى التوفيق بين العمل ورأس المال ، وذلك بفضل اتفاق هذه النقابات فيما بينها على وضع

---

١ Boissard, le syndicat mixte. سنة ١٨٩٧

قواعد لتنظيم العمل ، مثل تحديد ساعاته وتعيين حد أدنى للأجور وتحديد يوم للراحة الأسبوعية وفض ما ينشأ من الخصومات بين أرباب العمل والعمال ، ومن شأن كل تنظيم للعمل يضع قواعده ممثلو هذه النقابات أن يكون عظيم الأثر فى عالم الصناعة ، اذ يغلب ان يسير عليه كل مشتغل بالصناعة التى وضع لها حتى ولو لم يكن عضواً فى احدى النقابات

١١٥ — (ب) **حزب اليسار** : وأما حزب اليسار فهو أقرب المذاهب المسيحية الى الاشتراكية ، ولقد كانت تسمية المذاهب المسيحية الاقتصادية بالاشتراكية المسيحية موجهة خاصة اليه ، فقد وُجد من أعضائه من أخذ بلا مواربة ببعض مبادئ الاشتراكيين مثل حق العامل فى الاستيلاء على ناتج عمله بكامله ، والغاء نظام الأجور ، وقد اشتهرت « شيعة سيُّو » (Sillon) التى تألفت فى سنة ١٨٦٠ بالدفاع عن هذا المبدأ والدعوة اليه ، ولكن البابا ليون الثالث عشر لم يطق سكوتاً على مثل هذه الدعوة يرسلها قوم ينتسبون الى الكنيسة الكاثوليكية ، فانكر على المتطرفين من هذا الحزب تطرفهم ، وعلى أثر ذلك انحلت شيعة سيو سنة ١٩١٠

وقد جاء المنشور البابوى (rerum novarum) الذى أصدره ليون الثالث عشر فى شئون العمال يذكر الناس بأن الملكية الخاصة هى حق طبيعى يجب احترامه ويتبرأ من نظريات الاشتراكيين فى الملكية الاشتراكية ، كما جاء يذكرهم بما بين العمل ورأس المال من تضامن ، وما يفرضه الدين المسيحى من الواجبات على الأغنياء نحو الفقراء وعلى أرباب الأعمال نحو العمال

١١٦ — (ح) **حزب اليمين** : وأما حزب اليمين فيشتمل على جماعة من المحافظين يتميزون عن حزب الوسط فى أنهم أقل منه تمسكا بمبدأ تدخل الدولة ، بل أن منهم من لا يريد تدخلها مطلقاً فى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد ، فيعتمد فى اصلاح النظام الاجتماعى على سلطة الكنيسة قبل كل شىء ، وعلى هيئات يؤلفها أهل الخير من أرباب الأعمال ، وتريد شيعة اليمين أن يكون موقف صاحب العمل

أزاء عماله كموقف الأب البار أزاء أبنائه ، يعطف عليهم ويهتم بتحسين شئونهم ، من غير أن يكون للعمال حق الزامه بتأدية هذه الواجبات الأبوية ، اذ هى تقوم على فكرة الاحسان لا العدالة المطلقة[1]

١١٧ — **مذهب لبلاى**[2] : يتخذ مذهب لبلاى مكانه فى عالم المذاهب الاقتصادية بين صفوف أهل اليمين من المذهب الكاثوليكى ، فهو يجمعه بهم :

١ — المنزلة العليا التى ينزل فيها العاطفة الدينية والاخلاقية فى الحياة الاقتصادية

٢ — عدم ايمانه بالتقدم والتطور الطبيعى ، وشديد عدائه لما يسميه « بالعقائد الباطلة » (faux dogmes) التى جاءت بها الثورة الفرنسية

٣ — عظيم اهتمامه بتوطيد دعائم الأسرة[3]

ويرى لبلاى أن نشر السلام فى الأرض ، وتوطيد أركان النظام الاجتماعى ، يتوقفان على صون مبدأ أساسى ، هو مبدأ السلطة فى مظاهرها الثلاثة : سلطة الأب فى أسرته ، ورب العمل فى مصنعه ، والدولة فى الجماعة السياسية ، وعند لبلاى أن أهم أنواع هذه السلطات هى سلطة الأب ، ولذلك وجه عنايته الى اصلاح امر الاسرة الحديثة ، وتثبيت دعائمها ، بعد اذ وضح له انتقاض بنائها

وقد فرق لبلاى بين أنواع من الأسر ثلاثة :

النوع الأول : الأسرة الابوية (la famille patriarcale) — وهى الأسرة كما كانت فى العهد القديم ، موطدة الدعائم ، ثابتة الأركان ، يخضع أفرادها لسلطة رئيس واحد هو ما يعرف فى الأسرة الرومانية باسم (paterfamilias) ، وقد كان فى أسرته سيداً مطاعاً ، مطلق السلطة والتصرف ، له وحده حق ادارة الأموال التى

---

١ انظر رامبو (Rambaud) فى Cours d'Economie Politique ، سنة ١٩١١

٢ راجع لبلاى وطريقته التى تقدم الكلام عليها فى بند ٣٢ ، ص ٢٦ — ٢٧ من هذا الكتاب

٣ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٢

كانت ملكا للأسرة كلها ، ولم تكن وفاته لتؤثر على وحدة الأسرة ، اذ كانت تظل قائمة تحت سلطة رئيس جديد يكون هو خليفة الأول فى أسرته

النوع الثانى : الاسرة الحديثة (La famille moderne) — وأهم ما يميزها انعدام عنصر الثبات فيها ، فهى كثيراً ما تبدأ بفقد وحدتها أثناء حياة الاب نفسه ، اذ يحدث فى الغالب أن يعمل أعضاؤها متفرقين فى مشروعات مختلفة ، و يتمتع الابناء فيها بحق مطلق على ناتج عملهم ، ولذلك فهم لا يكاد يشتد ساعدهم ، و يأنسون من أنفسهم قدرة على كسب معاشهم حتى يسارعوا الى هجر العش الابوى ، ثم اذا ما حلت الوفاة بالاب توزعت أمواله بين ورثته وكان مآل الاسرة الانحلال

النوع الثالث : الاسرة الأبوية الحديثة (La famille-souche) وهى التى يدعو اليها لبلاى لاصلاح سوء ما وصلت اليه حالة الاسرة اليوم ، وهى عبارة عن الاسرة الحديثة مدعم بناؤها بمنح رب الاسرة حق نقل أمواله بعد وفاته الى وارث واحد يكون هو الذى يحل محل الاب بعد أن يكون شريكا له أثناء حياته،فهى ارادة الاب التى تعين هذا الوارث لا نصوص القانون ، وليس من الضرورى أن يكون أكبر الابناء ، بل أليقهم على كل حال للاحتفاظ بميراث آبائه وأجداده ، ويكون عليه أن يؤدى نحو اخوته من الواجبات ما كان يؤديه أبوهم قبل وفاته ، فيبقى لهم على مكانهم فى مقر الاسرة ، و يعطيهم فى بدء حياتهم العملية ما يستعينون به على كسب معاشهم ، وبهذا تحتفظ الاسرة بوحدتها وتقاليدها ، وتنقذ من الانحلال كل المشروعات التى تكون بطبيعتها غير قابلة للقسمة ، والتى يؤدى وفاة الاب — فى النظام الحاضر — الى تصفيتها أو بيعها لتوزيع ثمنها بين الورثة

ونظام هذا النوع من الاسر متبع فى بعض البلاد مثل الصين وهو سر ثبات نظمها الاجتماعية ، كما أنه لا يزال مصدر قوة انجلترا وعظمتها ، ولو أن الوهن قد دب اليه وتزعزعت أركانه فيها فى العهد الاخير[١]

---

١ جيد وريست ، ص ٢٨٢ وما بعدها

وأما سلطة رب العمل فى مصنعه ، فهى كسلطة الاب فيها من الواجبات على رب العمل نحو عماله ما على الأب نحو أبنائه ، ويرى لبلاى أنه لا بد من وجود هذه السلطة للقضاء على روح العداء الشديد الذى استحكم بين العمل ورأس المال ، ولتحسين حال العامل بعد اذ ساءت كثيراً بفعل المنافسة الحرة وانتشار الصناعة الكبيرة ، ذلك أن رب العمل مع تمتعه بالسلطة يفرض عليه العمل على كل ما من شأنه ترقية حال العامل مادياً وأدبياً ، فيزوده بالنصائح والارشادات ، ويراقب سلوكه ، ولا يضن بمساعدته مادياً اذا قضت الضرورة ، ولا سيما اذا كان ذلك من أجل تكوين أسرة له

وأما سلطة الدولة ، فيريدها لبلاى قوية محترمة ، اذ هى عون الأب فى أسرته ، ورب العمل فى مصنعه ، وهى التى يجب أن تقوم بواجباتهما اذا ما حالت الظروف دون قيامهما بها ، وهى التى تسهر على احترام السلطات كلها عاملة على التوفيق بينها وبين الحرية

المبحث الثانى

المذهب البروتستانتى

١١٨ — **البروتستانتية الاجتماعية** (Le Protestantisme Social) :
يشتهر المذهب البروتستانتى بين المذاهب الاقتصادية المسيحية باسم البروتستانتية الاجتماعية أو المذهب البروتستانتى الاجتماعى ، وهو يبدو لأول وهلة فى عالم المذاهب الاقتصادية أبعد عن الاشتراكية من المذهب الكاثوليكى ، اذ من المعروف أن المذهب البروتستانتى هو مذهب الفردية الدينية القائل بأن المؤمن لا يحتاج فى عقيدته الدينية الى وسيط يقوم بينه وبين ربه ، وهذا بخلاف المذهب الكاثوليكى الذى يقول بوساطة الكنيسة وبأنها هى التى ترشد الانسان الى كل ماله مساس بعقيدته ،

ومع هذا فالبروتستانتية الاجتماعية لا تأخذ بمبادئ الحزب الحر الاقتصادى من حيث أنها تقوم على الايمان بصلاحية القوانين الطبيعية ، وذلك لأنهـا تعتقد أن مصـدر خطيئة الانسان هى الطبيعة ، فهى التى يجب محاربتها والتغلب عليها ، وهذه الخطيئة لا تبدو لأصحاب هـذا المذهب كمجرد خطيئة فردية ، وانما بالأخص كخطيئة اجتماعية ، فأمرها يستلزم اصلاحاً اجتماعيا

وقد كان أول ظهور هـذا المذهب فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكان أصحابه يصدرون فيها صحيفة اسمها « The Christian Socialist » ولايزال هذا الاسم يطلق عليهم فى انجلترا الى اليوم ، ولم تكن لهم فى الاصلاح الاجتماعى خطة واحدة ، فقد دعوا فى أول الأمر الى تأليف جماعات التعاون للعمال ، فلما تبين لهم صعوبة تأليفها ، وقلة حظها من النجاح ، حولوا دعوتهم الى تأليف جماعات الاستهلاك التعاونية ، وحملوا على كبـار الملاك العقاريين ، وهم يكثرون بخاصة فى انجلترا ، وأخذوا يشنون الدعوة ضدهم ، حتى كادوا يصبحون من شيعة الاشتراكية الزراعية ، ومن أنصار هنرى چورچ الذى سيأتى الكلام عليه فى موضع آخر

ولقد تضاربت آراء أصحاب هذا المذهب وميولهم تضاربا كبيراً حتى لقد ذهب نفر منهم فى الولايات المتحدة مثل الراعى (Herron) الى الانتصار لمبادئ الشيوعية ، فى حين أخذ البروتستانتيون الاجتماعيون فى المانيا بعد الحرب الكبرى يميلون الى ناحية الحزب الوطنى الألمانى ، بينما أخذ زملاؤهم فى سويسرا يقتربون بآرائهم من اشتراكية رأس المال[1] .

---

[1] چيد وريست ، ص ٥٩٨ وما بعدها — چيد ، فى Cours ، ص ٤٣ — ٤٤

الفصل الثامن

منهب التضامن[1]

١١٩ — *معنى « التضامن »* : استعمل علماء القانون اصطلاح التضامن منذ زمن بعيد ليدلوا به على نوع خاص من أنواع الالتزامات ، وهى التى يكون للدائن فيها حق استيفاء الدين بأكمله ، ولو كان معه غيره من الدائنين ، ويلزم بوفاء الدين كله مدين واحد ، ولو كان معه غيره من المدينين[2] .

وقد استعمل هذا الاصطلاح أيضاً فى الاقتصاد الاجتماعى ، وله فيه معنى خاص ، اذ يراد به التبعية المتبادلة بين أجزاء الجسم الواحد ، ولقد شاع استعمال « التضامن » بهذا المعنى ، ورردده الخطباء والكتاب ، ونال عند السياسيين حظوة كبرى ، وهو بهذا المعنى حقيقة طبيعية أزاح الستار عن كثير من مظاهرها تقدم العلوم فى العهد الاخير ، فأصبحنا نعرف أن مملكة النبات تتوقف حياتها على مملكة المعادن ، وأن مملكة الحيوان يتوقف بقاؤها على مملكة النبات ، وأن صحة الانسان — فى عالم الميكروب — تتوقف على صحة جاره ، وأن هناك فى عالم الاقتصاد مظاهر عديدة لتضامن الانسان بالانسان ، ويكفى أن نشير هنا الى نتائج تقسيم العمل الداخلى والدولى ، والى ما ما يحدثه اضراب عمال المناجم أو المواصلات الحديدية من الاثر العميق فى الحياة الاقتصادية كلها

١٢٠ — *مذهب التضامن* (L'Ecole Solidariste) : أراد أصحاب هـذا المذهب أن يستخلصوا من ظاهرة التضامن كما بيناها نتائج عملية لاصلاح

---

١ Le Solidarisme

٢ راجع الالتزامات التضامنية فى بلانيول Traité Elementaire de Droit Civil ، طبعة سنة ١٩١٧ ، الجزء الاول ، ص ٢٢٨ وما بعدها .

ما ينجم عن وجودها من المظالم فى الحياة الاجتماعية ، فذهب فريق منهم الى أن ظاهرة التضامن تولد ديونا بالمعنى القانونى فى الحياة الاجتماعية ، وذهب فريق آخر الى أنها تولد واجبات اجتماعية

ولقد صاغ أشهر أصحاب هذا المذهب وهو ليون بورچوا (Léon Bourgeois)[١] هذه الفكرة فى قالب قانونى ، فقال بأن الشخص يولد وعليه دين للمجتمع الذى يدخل فيه ، ذلك أن المدنية التى يستخدم منافعها هى ثمرة جهود الاجيال السابقة ، وهذا الدين الذى فى ذمته نحو الحاضر يتحتم عليه أن يدفعه المستقبل ، وذلك بعمله على زيادة الاموال المادية والمعنوية التى ستخلف للاجيال القادمة

وكذلك الاغنياء من الناس مدينون لفقرائهم ، لأن الطبقات الغنية انما أحرزت غناها بفضل بعض ظروف سعيدة صادفتها ، مثل ميراث أصابته أو بعض مزايا طبيعية أو غير طبيعية تهيأت لها ، فهى التى تنال الغنم من وراء التضامن الطبيعى فى حين ان الفقراء هم الذين عليهم الغرم ، وهذا الدين الذى فى ذمة الاغنياء نشأ لا بمقتضى عقد وانما بمقتضى شبه عقد (Quasi - Contrat) ، ومثلهم كمثل من أخذ شيئاً بغير استحقاق فانه يثرى بلا سبب ، ولهذا فان القانون يلزمه برد ما أخذه[٣]

فيجب على الاغنياء أن يوفوا دينهم ، وذلك باشتراكهم فى انشاء الملاجئ والمستشفيات وكل ما يرمى الى مساعدة الفقراء واغاثتهم ، وعلى الدولة أن تقوم باستيفاء هذا الدين ، وذلك بفرضها على الاغنياء من الضرائب وبخاصة المدرجة منها ما تستعمله فى الانفاق على الطبقات المحرومة ، كأن تفتح لها أبواب التعليم المجانى ، وأن تؤمنها ضد الاخطار المختلفة التى تتعرض لها ، وأن تضمن لها حداً أدنى للعيش ، الى غير ذلك

وقد أثارت هذه النظرية فى فرنسا فى وقت ما كثيراً من الجدل والمناقشة ،

---

١ راجع فى تفصيل نظرية بورچوا كتابه المعروف « La Solidarité »

٢ بورچوا ، « La Solidarité » الطبعة السابعة ، ص ٥٤ وما بعدها

٣ انظر المادة ١٤٥ من القانون المدنى المصرى ، وراجع بورچوا ص ٦١ وما بعدها

وقامت عليها اعتراضات عديدة ، منها ما لاحظه الاستاذ جيد من أنه ليس من السهل تعيين الدائنين والمدينين فى الحياة الاجتماعية ، وليس من الضرورى أن يكون الاغنياء هم الدائنين والفقراء هم المدينين ، فهناك من المثرين مثل كبار المخترعين من قد أعطى الى المجتمع أكثر مما أخذ منه ، كما أن من الفقراء العاجزين عن العمل من لم يعط الى المجتمع شيئا مقابل ما أخذه منه[1]

ومع هذا فان فكرة التضامن تبرر تدخل السلطات العامة فى بعض المسائل التى تحدث فى المجموع أثراً سيئاً ، مثل تدخلها فى مسئلة المساكن المضرة بالصحة وغش المواد الغذائيـة ، كما انه أعلى هـذه الفكرة يقوم تأليف النقابات وجمعيات المساعدة المتبادلة وجماعات التعاون ونحوها من الجماعات التى يتساند أعضاؤها ليتقوا بعض الاخطار أو ليجنوا بعض الفوائد

---

١ جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٦

الكتاب الثانى

عناصر الحياة الاقتصادية وخصائصها

الباب الأول

البيئة الطبيعية [1]

٢٢١ — أهمية البيئة الطبيعية : للبيئة الطبيعية على الانسان تأثير كبير ، فهى التى تمده بالأحوال الضرورية للانتاج ، وبالمواد التى يحتاج اليها فى عمله ، وبالقوى المختلفة التى يذللها ليستعين بها فى حياته الاقتصادية . وقد بالغ بعض الفلاسفة مثل مونتسكيو (Montesquieu) وبعض المؤرخين مثل ميشليه (Michelet) فى تأثير البيئة الطبيعية فى تكوين النظم الاجتماعية المختلفة ، وقد تبعهم فى هذا بعض علماء الاجتماع [2] ، كما تنبهت الأفكار فى العهد الأخير الى أهمية وظيفتها فى

---

١ راجع فى البيئة الطبيعية وتأثيرها كوفيس ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص٥١٧ وما بعدها ، وبيرو ، الجزء الاول ، ص٩٣ — ١٠٠ ، وجيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٩٦ — ١٢٠ ، وسليجمان ، Principles ص ٣٧ — ٤٦

٢ ذهب فريق من علماء الاجتماع الى اتخاذ البيئة الجغرافية أساسا لعلم الاجتماع ، فيقول بأن كل نوع من أنواع الارض الثلاثة قد كون شكلا خاصا من أشكال الجماعات فى العصور الاولى ، فالسهول كونت شعوبا من الرعاة ، وشواطئ البحار جعلت من سكانها صائدى أسماك ، والغابات جعلت منهم أقواما تحترف صيد الحيوان وقنصه

وكذلك ذهب بعض الكتاب الى أن للبيئة الطبيعية تأثيرا فى تركيب جسم الانسان ، وآية ذلك تطور شكل سكان الولايات المتحدة تطورا بطيئا واقترابهم من شكل الهنود الحمر ، وكذلك تطور شكل سكان استراليا تطوراً يقتربون به من شكل السكان الاصليين — جيد ، فى Cours ، بالهامش ، ص ٩٧

الانتاج ، على أثر تقدم العلوم الطبيعية ، والاهتداء الى كثير من سننها ، وتعدد الاختراعات التى سهلت استخدام بعض القوى الطبيعية

وتتألف البيئة الطبيعية من عناصر ثلاثة وهى : ١ — الأحوال الطبيعية . ٢ — المواد الطبيعية . ٣ — القوى الطبيعية ، ولكل منها أثره فى الحياة الاقتصادية

الفصل الأول

١ — أثر الاحوال الطبيعية فى الحياة الاقتصادية

١٢٢ — *تأثير الاحوال الطبيعية فى الانسان*[١] : الأحوال الطبيعية اما جوية أو جغرافية أو جيولوجية

فالأحوال الجوية كانت ولا تزال ذات تأثير عظيم فى حياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية ، فتتفاوت درجة التقدم الاقتصادى فى البيئات المختلفة بتفاوت أحوالها الجوية ، فالأقاليم الحارة لا تبعث على العمل ، لأن شدة حرارتها تدعو الى الخمول والكسل ، كما أن وفرة ما تجود به تجعل الانسان لا يبذل الا اليسير من الجهد فى سبيل سد حاجاته ، ولذلك لا يفكر كثيراً فى استخدام قوى الطبيعة التى تحيط به ، فضلا عن أنه يرهب قوتها ويخشى غضبها ، فهو بدلا من أن يؤثر فى الطبيعة يعيش تحت تأثيرها مستسلماً ، وكذلك الأقاليم المتجمدة لا تساعد على التقدم الاقتصادى ، اذ أنه بالرغم مما يبذله الانسان فيها من الجهد ، وما يلقاه من العناء ، فهو لا يتمكن الا من سد الضرورى من حاجاته

---

١ انظر مقالة (Villey) « فى تأثير البيئة فى تقدم الانسان » ، فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٨٩٩ ، ص ١٨ — ٢٩

لذلك كانت الأقاليم المعتدلة هى أفضل الأقاليم، فالطبيعة فيها لا تجود مكرهة كما فى المناطق الباردة ، وهى ان لم تكن تعط بسخاء كما فى المناطق الحارة ، الا أنها لاتبخل على من يعمل فيها ، ولهذا كان جوها معوانا على العمل ، وكانت موطن المدنيات ، فتكاثر فيها الجنس البشرى ، وعاش فيها أرقى الشعوب وأغناها

وليس الموقع الجغرافى والأحوال الجيولوجية بأقل تأثيراً فى درجة التقدم الاقتصادى، فاليها يرجع الى حد كبير سبب تخصص الأمم فى بعض فروع الانتاج ، فلولا موقعها الجغرافى ما استطاعت فينيقية والجمهوريات الايطالية وهولاندا فى العصور الماضية ، وانجلترا والولايات المتحدة فى العصر الحاضر أن تبلغ ما بلغته من التقدم فى الملاحة والتجارة ، وما كان لمصر أن يصبح لها مركز ممتاز فى عالم التجارة ، وكذلك كانت أنهار المانيا نظراً لسهولة الملاحة فيها عاملا مهما فى تقدم تجارتها الداخلية ، الى غير ذلك من الامثلة التى لاشك انك تعرفها

و بينما ترى الشعوب التى تسكن المناطق الخصبة تتخذ الزراعة مهنة لها ، ترى التى تسكن مواطن المعادن تحترف بالصناعة ، فى حين أن الشعوب التى تعيش فى الجهات التى تكثر فيها المراعى تنصرف الى تربية الماشية ، وحتى فى داخل الأمة الواحدة ترى لتباين الأحوال الجغرافية والجيولوجية أثراً فى حالتها الاقتصادية ، ففى فرنسا مثلا تتخصص بعض مقاطعاتها مثل بورجونى وشمبانى فى زرع العنب وصناعة النبيذ. بينما تتخصص مقاطعاتها الشمالية الشرقية فى صناعة الصلب والحديد

١٢٣ — تأثير الانسان فى الاحوال الطبيعية : وكما تؤثر الاحوال الطبيعية فى الانسان فالانسان أيضاً يؤثر فيها سواء كانت جوية أو جغرافية أو جيولوجية ، فهو بفضل علم حوادث الجو (La metèorologie) أصبح يلم بأسرار كثير من الظواهر الجوية فيستطيع أن يتقى ضررها الى حد معين ، وفضلا عن هذا فهو قادر على أن يؤثر من طريق غير مباشر فى الحالة الجوية نفسها ، فباقتلاعه الغابات أو بغرسها هو يؤثر فى نظام هطول الامطار ، كما أنه بالمصارف التى يحفرها يؤثر فى درجة رطوبة الجو

وهو يستطيع أن يؤثر أيضا فى الاحوال الجغرافية ، فهو يهذب وسائل المواصلات الطبيعية ، وينشئ غيرها جديداً لتساعد على تقدم التجارة وانتشارها ، فمن ذلك أنه يعمق مجارى الانهار ليجعلها صالحة للملاحة ، ويصل بين بعضها ، وهو ينشئ الخطوط الحديدية التى تتسلق الجبال ، والانفاق التى تخترقها ، وقد يفصل بين القارات بما يحفره بينها من الممرات المائية ، ويصل بين أجزاء اليابسة بما يقيمه من الكبارى فوق الماء

وهو يؤثر أيضا فى الاحوال الجيولوجية ، فبتسميده الارض يعيد اليها من المواد ما استنفدته الزراعة ، وبأعمال الرى التى يقوم بها يوجد أراض صالحة للزراعة ، ويزيد فى خصوبة ما كان يزرع منها ، وبتجفيفه المستنقعات يخلق أراض زراعية لم تكن موجودة من قبل ، وهكذا

الفصل الثانى

اثر المواد الطبيعية فى الحياة الاقتصادية

١٢٤ — **تأثير المواد الطبيعية فى الانسان** : المواد الطبيعية موزعة على جهات الارض المختلفة توزيعا غير عادل ، ولهذا أثر كبير فى تفاوت درجة التقدم الاقتصادى بينها ، من ذلك أن قلة دواب الحمل فى قارة افريقيا جعل استغلالها أمراً عسيراً ، وكان سببا فى بقاء الرق فيها ، بينما أن وفرة أنواع الحيوانات الاليفة فى أوربا مكّن السكان من الاستعانة بها فى كثير من الاعمال بدل قواهم العضلية ، فزادت قوة انتاجهم زيادة كبرى

وكذلك المواد النباتية لها تأثير عظيم فى الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى كل اقليم ، ومن هذه الوجهة نرى أن أوربا وأمريكا قد فضلتهما الطبيعة على غيرهما من القارات اذ تكثر فيهما النباتات الغذائية والصناعية وتتعدد أنواعها

غير أنه يلاحظ أن أهم المواد الطبيعـة تأثيراً فى العصر الحديث هو ما تحتويه بطون الأرض من مختلف المعـادن وبخاصة الفحم والحديد ، فاليهما يرجع الفضل الأكبر فى تفوق بعض البلاد على غيرها من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، وقد بدا تأثيرهما واضحا بشكل خاص منذ القرن التاسع عشر ، فهما عماد الصناعة الحديثة ، وأساس التفوق الحربى اذ عليهما يقوم صنع كل معدات الحرب فى البر والبحر

١٢٥ — **تأثير الانسان فى المواد الطبيعية** : قلما يستخدم الانسان المادة لسد حاجة من غير أن يحدث بها تغيـيراً صـناعياً ، وهو يؤثر فى أنواع الحيوان بأن يبيد غير الصالح ويزيد الصالح منها ، فترى فى أوربا أن الحيوانات المتوحشة تنقرض بسرعة بينما تزداد الأليفة زيادة عظيمة ، ولم يكن فى أمريكا وقت اكتشافها خيل ولا بقر ولا أغنام[1] فأصبحت اليوم تموج بها ، وقد استطاع الانسان بخلطه بين الانواع المختلفة من الحيوان أن يوجد منها أنواعا جديدة لم تكن معروفة من قبل[2]

وكان فى وسعه أن يصل الى تلك النتائج فى مملكة النبات أيضا ، فهناك غابات عظيمة اقتلعها وأحيا مكانها أراض زراعية ، كما استطاع أن يخرج من الارض حبا ونباتا لم يكن معروفا من قبل ، وذلك بخلطه بين الانواع المختلفة منها ، أو باستيراده البذور من البلاد المتنائية ، واتباعه من أساليب الزراعة ما تستطيع معه أن تتلاءم وأحوال البيئة التى جلبت اليها ، ويكفى أن نشير هنا الى الأنواع المختلفة من بذور القطن التى تتداولها أيدى الزراع فى مصر ، والى أنواع القمح والبطاطس التى تزرع الآن فى أوربا فتـأتى بغلة أوفر بكثير من غلة الانواع التى كانت معروفة من قبل ، والى أن كثيرا من النباتات التى تنمو الآن فى أمريكا لم تكن موجودة بها قبل عهد اكتشافها[3]

---

١ سليجمان ، فى Principles ، ص ٤٦

٢ فمن خيل مختلف اشكالها والوانها ، الى كلاب مختلف أجسامها ووظائفها ، فمنها ما هو للحراسة ومنها ما هو للصيد ومنها ما هو للزينة ، ومن طيور مختلف الوانها الى غير ذلك مما تمكن الانسان من ايجاده بطريق الخلط بين الانواع المختلفة

٣ وان كثيراً من البقول والفاكهة مما نأكله اليوم ما عدل فيـه فن الزراعة تعديلا

الفصل الثالث

تأثير القوى الطبيعية فى الحياة الاقتصادية

١٢٦ – **تأثير القوى الطبيعية فى الانسان** : ليس عمل الانسان فى نفسه غير استخدام قوة طبيعية ، هى قوته الجسمية والعقلية ، ولكنه بجانب هذا يستعين منذ العهد القديم بقوى طبيعية أخرى، مثل قوة الحيوان والريح والماء ، ولكنه لكى يستخدمها كان يجب عليه أن يبدأ بتملكها فيروض الحيوان ، وينشىء الطواحين والسفن التى تحركها قوة الريح والماء ، وكلما كانت هذه القوى أقرب الى تناول الانسان كلما كان أعظم تقدما من غيره

١٢٧ – **تأثير الانسان فى القوى الطبيعية** : لم يقتصر الانسان على استخدام القوى الطبيعية الموجودة ، بل استطاع أن يولد قوى جديدة ، فبالحرارة التى تتولد من حرق الخشب والفحم مثلا توصل الى توليد بخار الماء ، كما استطاع أن يستخدم الآلات التى تتحرك بالبخار أو قوة الماء لتوليد الكهرباء

وكلما كانت القوى الطبيعية أشد بأساً كلما استلزم تذليلها تعباً أكثر ووقتاً أطول ولهذا فان الانسان لم يهتد حتى اليوم الا الى استخدام القليل منها ، ولا يزال هناك قوى أخرى هائلة لم يتمكن الانسان من تسخيرها حتى اليوم ، مثل قوى أمواج البحر والمد والجزر ، وحرارة الشمس ، والحرارة الكامنة فى باطن الارض

أبعده كثيراً عن الحالة الفطرية التى كان يوجد عليها فى أول الامر ، ولا يزال كثير من أنواعها ينمو فى بعض الجهات بحالته الفطرية ، وبالمقارنة بين هذه الانواع وبين اخوتها مما يزرع اليوم يتضح مدى ما بلغته من عظيم الارتقاء ، ولا يزال باب الارتقاء مفتوحاً يدخل منه كثير من النباتات الفطرية لتغدو من النباتات المزروعة ، ولعل أفضل مثل نضربه لذلك المطاط ، فقد تمكن الانسان فى العهد الاخير من زرعه بالطرق الصناعية فى جاوه وسيلان وملقا ، فجاء بمحصول يربو على ضعف ما كان عليه محصول العالم من قبل — جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٩

وقد كانت قوة الحيوان هى أول قوة طبيعية سخرها الانسان لخدمته ، فاستعان بها فى حمل الاثقال وزرع الارض ، ثم اهتدى بعد ذلك الى تسخير قوة الريح والماء فاستخدمها منذ العهد القديم فى تسيير السفن الشراعية ، ثم وفق بعد ذلك الى استخدامها فى الصناعة ، وكانت وظيفتها فى أول الامر قاصرة على تحريك طواحين الهواء والماء[1] ، ثم اهتدى فى القرن الثامن عشر الى توليد البخار فاستخدمه فى تسيير الآلات ، وما لبثت الآلة البخارية أن أصبحت أهم مميزات النظام الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، وها نحن أولاء نرى اليوم الماء كقوة محركة قد أصبحت له مكانة خطيرة فى عالم الصناعة ، اذ أزهرت الصناعات التى يطلق عليها اسم « hydro éléctrique » وهى التى تستخدم قوة الماء فى توليد الكهرباء التى تسير آلاتها

ويطلق اسم « الفحم الابيض » (houille blanche) على القوة الناشئة من اندفاع الثلاجات ، بينما يطلق اسم « الفحم الاخضر » (houille verte) على القوة الناشئة من مساقط المياه فى الانهار[2]

وقد تمكن الانسان بفضل الاختراعات الاخيرة من نقل قوة الماء الى مسافات بعيدة ، فاستخدمت فى منطقة جبال الالب فى انارة المدن ، وتسيير الترام ، وبعض القاطرات على الخطوط الحديدية ، وكذلك استخدمت فى أمريكا فى تسيير القاطرات فى منطقة الجبال الصخرية ، وقد ذاع استعمالها اليوم فى كثير من البلاد والصناعات ، ولاسيما صناعة الورق والمواد الكيماوية وصناعة الاخشاب والمعادن

وتتجه الافكار فى مصر فى الوقت الحاضر الى البحث فى امكان توليد الكهرباء من مساقط الماء فى خزان اسوان ، لاستخدامها فى ادارة بعض آلات الرى مثل

---

١ يرجع الاستاذ شمولر تاريخ استخدام طواحين الهواء الى القرن الثالث عشر — شمولر فى Principes ، الجزء الاول ، ص ٥١٣ من الترجمة الفرنسية

٢ دروس الاستاذ دى روزييه (De Rousiers) فى « الصناعات الكبيرة الحديثة » فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، ص ١٢٥

المضخات الكهربائية ، وفى بعض الصناعات مثل صناعة السماد الازوتى والورق ، وفى تسيير القاطرات بين الاقصر واسوان

وقد لوحظ أن القوى المائية تكثر فى الجهات التى ينـدر فيها الفحم الاسود ، والعكس بالعكس ، ففى سويسرا وشمال ايطاليا والسويد والنرويج وكندا والبرازيل ، وهى بلاد ينعدم فيها الفحم الاسود ، تكثر مصادر الفحم الابيض والاخضر ، فى حين أن انجلترا وبلجيكا والمانيا ، وهى غنية فى الفحم الاسود ، لا تملك الا اليسير من القوى المائية[١]

ويفضل الفحم الابيض والاخضر الفحم الاسود لأنهما لا ينفدان ، وقد كانت الحرب الكبرى عاملا مهما فى انتشار استعمال القوى المائية فى الصناعات المختلفة وبخاصة فى صناعة المفرقعات ، كما كانت صعوبة الحصول على الفحم الاسود فى أبان الحرب فى كثير من البلاد مثل سويسرا وايطاليا وفرنسا داعية الى الاهتمام باستعمال مساقط المياه فيها لتوليد القوى المحركة للآلات بدلا من الفحم الذى كان يتعـذر استيراده من البلاد الاخرى[٢]

---

١ جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٣ — ١١٤

٢ وتبلغ القوى المائية من الاحصنة البخارية فى فرنسا ٨ ، وفى السويد ٧ ، وفى النرويج ٧½ ، وفى ايطاليا ٥½ ، وفى سويسرا ٣ ، وفى المانيا ١½ ، وفى بريطانيا ½ ، وفى الولايات المتحدة ٢٨ ، وكل هذه البلاد لم تستخدم حتى اليوم الا الجزء اليسير من هذه القوى

الباب الثانى

البيئة الاجتماعية ـ السكان[1]

١٢٨ — علم السكان : البحث فى أحوال السكان هو موضوع علم خاص اسمه علم السكان (La Démographie) ، وهذا العلم يتناول البحث فى حالة الزواج والمواليد ، والوفيات ، والمهاجرة ، وتوزيع السكان بين الدول المختلفة ، و بين أجزاء الدولة الواحدة ، وكذلك هو يتناول بعض المسائل التى تنبىء عن حالة السكان المادية والمعنوية مثل حالتهم الصحية ، ودرجة انتشار التعليم بينهم ، ومعتقداتهم الدينية ، ودرجة تفشى الاجرام فيهم ، الخ

وعلم السكان وان كان مستقلا فى ذاته الا أن بينه و بين الاقتصاد السياسى من الروابط أقواها ، فان النشاط الاقتصادى ليس سوى مظهر من مظاهر حياة هذا الكائن المعنوى الذى ندعوه باسم السكان[2] ، ولا تكاد توجد ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحركة السكان ، فلهذه الحركة أثر ظاهر فى كل ما يطرأ من التغيرات على الانتاج ، والتجارة الداخلية والخارجية ، وتكوين رأس المال ، وسعر الفائدة ، والاجور ، والميل الى انشاء المشروعات ، والاستعمار وحب التوسع الاقتصادى ، وكل من أغفل تأثير هذا العامل عند مقارنة أحوال الشعوب الاقتصادية ببعضها تعرض للوقوع فى خطأ جسيم

---

١ راجع فى هذا الموضوع : لروابوليو ، فى Traité théorique et pratique d'Economie Politique طبعة سنة ١٩٠٠ . الجزء الرابع ص ٥٠٧ و ٦٦١ ، لروابوليو فى La question de la Population ، طبعة سنة ١٩١٣ ، وكلسون Colson فى Cours d'Economie Politique ، طبعة سنة ١٩٠٧ ، الجزء الثانى ص ١٦ — ٤٩ وتروشى ، الجزء الاول ، ص ٥٣ — ٧٣ ، وبيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٣٩ وما بعدها

٢ تروشى ، الجزء الاول ، ص ٥٣

الفصل الأول

كثافة السكان وتركيبهم
بحسب الجنس والسن

١٢٩ — معلومات عامة عن تعداد السكان : تقدر الاحصائيات عدد سكان الكرة الارضية فى سنة ١٩٢٠ بنحو ١٨٠٠ مليون نسمة ، وهم موزعون على القارات الخمسة توزيعاً غير متكافئ ، فيخص أوربا منهم نحو ٤٥٠ مليوناً ، وآسيا نحو ٩٥٠ مليونا ، وامريكا نحو ٢١٠ مليونا ، وأفريقا نحو ١٣٠ مليونا ، والاقيانوسية نحو ٧٠ مليونا[١]

١٣٠ — كثافة السكان : يراد بكثافة السكان فى بلد ما نسبة عدد سكانه الى مساحته ، أو بعبارة أخرى عدد السكان فى الكيلومتر المربع أو الميل المربع ، وكثافة السكان ليست واحدة فى كل القارات ، فهى تبلغ فى أوربا ٤٥ نسمة ، وفى آسيا ١٩ ، وفى أفريقا ٥ ، وفى الاقيانوسية ٥ ، وفى أمريكا ٤[٢] ، وكذلك تختلف كثافة السكان من بلد الى أخرى كما يتضح ذلك من الجدول الآتى[٣]

---

١ عن كتاب (الاحصاء السنوى) الذى تصدره وزارة العمل فى فرنسا ، الجزء الثامن والثلاثين ، ص ١٧٧ ، وارد فى ريبو ص ١١٢

٢ عن كتاب (الاحصاء السنوى) الجزء السادس والثلاثين ص ١٧٧ ، وارد فى تروشى الجزء الاول ص ٦٤

٣ تروشى ، الجزء الاول ، ص ٦٥

كثافة السكان فى بعض البلاد

(عددهم فى الكيلو متر المربع بحسب مساحة البلاد فى سنة ١٩١٤)

انجلترا و بلاد الغال	٢٣٩	الروسيا فى أوربا	٢٦	الارجنتين	٢ر٦
ايقوسيا	٦٠	فنلندا	٨	شيلى	٤ر٣
ارلندا	٥٢	السويد	١٢	بيرو	٣ر٢
بلجيكا	٢٥٢	النرويج	٨	تركية آسيا	١٠
فرنسا	٧٤	الدنمرك	٧٧	الممتلكات الانجليزية فى آسيا	٦٤
المانيا	١٢٠	الولايات المتحدة	١٣	الممتلكات الفرنسية فى آسيا	٢١ر٥
سويسرا	٩٢	كندا	١	اليابان	١٣١
ايطاليا	١٢١	المكسيك	٧ر٦	الصين	٧٨
اسبانيا	٣٩	البرازيل	٢ر٨		

وكذلك تختلف كثافة السكان فى داخل حدود الدولة الواحدة من جهة الى أخرى ، ففى الولايات المتحدة مثلا ، حوالى سنة ١٩٠٠ ، كانت كثافة السكان فى بعض الولايات الشرقية تتراوح بين ٣٥٠ و ٤٠٠ نسمة ، فى حين أنها فى الولايات الغربية لم تكن تتجاوز ٦٠ نسمة [1]

وكثافة السكان ترتبط بعوامل متعددة منها حالة الجو ، ودرجة خصوبة الارض وما يشتمل عليه باطنها من المعادن ، ومبلغ تقدم الفن الزراعى والصناعى ، ولا يزال فى الارض متسع لعدد أوفر من السكان حتى ولو ظل فن الزراعة ثابتا لا يتقدم ، ولكنه كلما تقدم كلما أصبح فى الارض متسع أكبر لتزايد السكان

وتبلغ كثافة السكان فى مصر ٣٦٢ نسمة (فى الكيلومتر المربع) [2] و بمقارنتها بكثافة بلجيكا (٢٥٢) وهى أكثر البلاد ازدحاما بالسكان فى أوربا يتضح أن

١ ريبو فى Précis ص ١١٣

٢ الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى طبعة سنة ١٩١٦ ، ص ٢٥

كثافة السكان فى مصر تربو على كثافتهم فى أى بلد فى أوربا ، وقد تكون أكبر كثافة فى العالم اذا استثنيت بلاد البنغال ، وكثافة السكان فى مصر ليست بدرجة واحدة فى جميع أنحائها ، ففى مصر العليا حيث لا يوجد من الارض الزراعية سوى ما يماثل شريطا ضيقاً ممتداً على جانب النيل تبلغ درجة هذه الكثافة أعلاها ، ولكنها تهبط فى مصر السفلى حيث يزداد عرض الارض القابلة للزراعة ، وكلما بعدت الناحية عن النيل كلما هبطت كثافة السكان فيها [١]

١٣١ — اختلاف تركيب السكان : يختلف تركيب السكان من بلد الى آخر ولهذا أثر كبير فى الحياة الاقتصادية ، وأهم مايؤثر فى تركيب السكان عنصرا الجنس والسن ، ذلك أن أهم الاعمال الاقتصادية يقوم بها السكان من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٦٠ سنة ، ولهذا فقد يتساوى عدد السكان فى بلدين من غير أن يكون أثرهما الاقتصادى واحداً اذا اختلف تركيبهما من حيث الجنس والسن

ومن الواجب أن لا نغفل أيضاً عن أهمية تركيب السكان من حيث النوع ، فكل فرد باعتبار أنه عامل اقتصادى لا يماثل بالضرورة فرداً آخر ، فقد يتساوى عدد سكان بلدين من غير أن تتساوى قوة انتاجهما اذا اختلفا من حيث استعدادهما الطبيعى والخلقى ، وترشدنا احصائيات السكان الى بعض وجوه هذا الاختلاف ، اذ هى تحصى الامراض والجرائم ومعاهد العلم ونحوها ، كذلك هى تمدنا بمعلومات عن حالة الصحة الاجتماعية مثل حالة المساكن ، ودرجة استهلاك بعض المواد المضرة مثل الخمور ، فيجد الباحث من هذا كله خير معين له على معرفة الحالة الجسمية والعقلية والاخلاقية التى عليها السكان فى كل بلد

١٣٢ — تركيب السكان بحسب الجنس : تتوقف نسبة عدد كل من الرجال والنساء الى مجموع السكان فى بلد ما فى وقت معين على عوامل ثلاثة :

---

١ Arminjon, La Situation Economique et Financière de l'Egypte
طبعة سنة ١٩١١ ، ص ٤٣

١ — نسبة ما يولد سنويا من الذكور والاناث فى هـذا البلد ، ومن المعروف الان أن ما يولد سنويا من الذكور فى أغلب البلدان يربو على ما يولد من الاناث[1]

٢ — نسبة الوفيات من الجنسين فى السنين المختلفة من العمر

٣ — حالة المهاجرة التى يترتب عليهـا خروج أو دخول رجال ونساء بنسب غير متساوية . والجدول الآتى يبين ما كان عليه حوالى سنة ١٩١٠ عدد النساء فى بعض البلاد بالنسبة الى كل ١٠٠٠ من الرجال[2]

انجلترا وبلاد الغال	١٠٣٥	امرأة	ايطاليا	١٠٣٧	امرأة	سويسرا	١٠٣٤	امرأة
هولندا	١٠٢١	«	المانيا	١٠٢٦	«	بلغاريا	٩٦٢	«
فرنسا	١٠٥٦	«	النمسا	١٠٣٦	«	الولايات المتحدة	٩٤٣	«
المجر	١١٠٩	«	بلچيكا	١٠١٧	«	كندا	٨٨٦	«
الدنمرك	١٠٦١	«	اسبانيا	١٠٥٦	«	البرازيل	٩٥٣	«
ايقوسيا	١٠٦٢	«	ارلندا	١٠٠٣	«	الارجنتين	٨٦٥	«
السويد	١٠٤٦	«	البرتغال	١١٠٧	«	شيلى	١٠٠٠ر٥	«
النرويج	١٠٩٩	«	روسيا فى أوربا	١٠٣٨	«			

ومن هذا الجدول يتضح ان عدد السكان فى أوربا من الاناث يربو على عدد الذكور الا فى حالات استثنائية ، بينما أن الحالة فى أمريكا بعكس ذلك

ففى أوربا بالرغم من زيادة عدد المواليد من الذكور على الاناث ، فان هناك زيادة فى عدد النساء بسبب أن الوفيات بين الاناث أكثر منها بين الذكور

١ ريبو فى Précis ، ص ١١٤

٢ عن كتاب « الاحصاء الدولى السنوى» الذى يصدره معهد الاحصاء الدولى ، أجزاء ١ — ٤

أما فى مصر فعدد كل من الجنسين يكاد يعادل عدد الآخر ، فقد بلغ فى سنة ١٩١٧ عدد الذكور ٦٫٢٦٧٫٢٠٦ وعدد الاناث ٦٫٢٤٥٫١٠٠[1]

١٣٣ — *تركيب السكان بحسب السن* : اذا نظرت الى السكان من حيث السن استطعت أن نميز بين ثلاث طبقات رئيسية منهم :

فالطبقة الأولى تتألف من الذين يقل سنهم عن العشرين سنة

والطبقة الثانية تتألف من الذين يتراوح سنهم بين العشرين والستين سنة

والطبقة الثالثة تتألف من الذين يزيد سنهم على الستين سنة

ومن بين هذه الطبقات الثلاثة ترى أن الثانية هى الطبقة المنتجة فى كل أمة ، أما الاولى والثالثة فانها تعيش فى الغالب من ثمرة جهود الطبقة الثانية

والجدول الآتى يبين نسبة الطبقة المنتجة الى مجموع السكان فى بعض البلاد حوالى سنة ١٩١٠[1]

انجلترا وبلاد الغال	٢٤٩	فى الالف	النمسا	٢٣١	فى الالف	اسبانيا	٢٣٦	فى الالف
ايقوسيا	٢٣٩	»	المجر	٢٢٨	»	البرتغال	٢١١	»
ارلندا	٢٣٩	»	سويسرا	٢٤٨	»	ايطاليا	٢٢٣	»
دنمرك	٢٢٥	»	المانيا	٢٣٩	»	اليابان	٢٤٦	»
السويد	٢٢٧	»	هولندا	٢٣١	»	كندا	٢٣٩	»
النرويج	١٩٧	»	بلجيكا	٢٥٣	»	الولايات المتحدة	٢٦٨	»
الروسيا فى أوربا	٢١٦	»	فرنسا	٢٦٤	»			

ويرجع اختلاف تركيب السكان بحسب السن فى البلاد المختلفة الى سببين رئيسيين :

١ الاحصاء السنوى العام ، ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ، ص ٢٣

٢ نقلا عن تروشى فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٥٥

١ — اختلاف معدل المواليد والوفيات : ففى البلاد التى يقل معدل مواليدها ولا يتزايد سكانها تهبط نسبة الاطفال وترتفع نسبة الشبان والكهول ، وتلك حالة فرنسا فى الوقت الحاضر ، فى حين أنه فى البلاد التى تكثر مواليدها ترتفع نسبة الاطفال وتهبط نسبة الشبان والكهول ، وتلك حالة الروسيا وايطاليا والمانيا

٢ — حركات المهاجرة : فالبلد الذى ينزح كثير من أهله الى البلاد الأخرى بنية عدم العودة اليه تهبط فيه نسبة الشبان ، فى حين أنها ترتفع فى البلاد التى يغشاها المهاجرون من الرجال الذين فى سن الانتاج كما هو الحال فى الولايات المتحدة

الفصل الثانى

حركات السكان من حيث الزيادة والنقصان

١٣٤ — **اهمية كثرة السكان** : كثرة السكان فى البلاد هو من أهم عوامل تفوقها القومى ، ومنه تستمد نفوذها السياسى وقوتها الحربية ، ويظهر أثره واضحاً فى كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية وبخاصة فى انتاج الثروات ، وتكوين رؤوس الأموال ، وفى التجارة الداخلية والخارجية ، وفى حب الاستعمار والتوسع الاقتصادى

١٣٥ — **تكاثر السكان فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** : زاد عدد سكان الكرة الارضية زيادة كبرى فى خلال القرنين المنصرمين ، فمن احصائية حركة السكان الدولية[١] يتبين أن عدد سكان المعمورة قد زاد من ٧٥٠ مليوناً فى سنة ١٧٦٠ الى ١٦٥٠ مليوناً فى سنة ١٩١١ ، أى بمعدل ١٢٠ ٪ ، وأن عدد سكان أوربا قد زاد من ١٣٠ مليوناً فى سنة ١٧٦٠ الى ٤٥٠ مليوناً فى سنة ١٩١١ ، أى بمعدل ٢٤٦ ٪

---

١ Statistique internationale du mouvement de la population

والجدول الآتى يبين لك مقدار ازدياد الاهلين فى بعض البـلاد فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر [١]

البـــــلد	عدد السكان بالملايين		معدل الزيادة السنوى فى الالف
	فى سنة ١٨٧٨	فى سنة ١٨٩٨	
الجزائر البريطانية	٣٣,٩	٤٠,٢	٨,٥
فرنسا	٣٧,٢	٣٨,٧	٢
المانيا	٤٤,١	٥٤,٣	١٠,٥
بلجيكا	٥,٤	٦,٦	١٠
النمسا	٢١,٧	٢٥,٤	٨
المجر	١٥,٥	١٨,٨	١٠
ايطاليا	٢٧,٩	٣١,٧	٦,٥
اسبانيا	١٦,٥	١٨,٣	٦
روسية أوربا	٨٢	١٠٧	١٢
الولايات المتحدة	٤٧,٦	٧٤,٤	٢٢

وقد قدر عدد سكان مصر فى سنة ١٨٠٠ أثناء الاحتـلال الفرنسى بنحو ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة ، وقدر تقديرات أخرى تقريبية فى سنتى ١٨٢١ و ١٨٤٦ ، وأول أحصاء حقيقى لسكان القطر المصرى هو احصاء سنة ١٨٨٢ ، ومع هذا فانه لا يمكن الاطمئنان كثيراً الى دقته ، فقد حصل فى وقت تسود فيـه الفوضى ويعم الاضطراب البلاد ، وذلك على أثر الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى الذى أعقبها

١ انظر كلسون فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٤٨

وابتداء من سنة ١٨٩٧ أخذ يعمل احصاء السكان مرة كل ١٠ سنوات
ومن الجدول الآتى يتبين مبلغ ازدياد سكان مصر منذ أول القرن التاسع عشر

« التقديرات والاحصائيات المختلفة
ومعدل الزيادة السنوى لسكان مصر منذ سنة ١٨٠٠ [١] »

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى فى الالف
١٨٠٠	٢٫٤٦٠٫٢٠٠	—
١٨٢١	٢٫٥٣٦٫٤٠٠	١٫٤٥
١٨٤٦	٤٫٤٧٦٫٤٤٠	٢٢٫٩٨
١٨٨٢	٦٫٨٣١٫١٣١	١١٫٨١
١٨٩٧	٩٫٧٣٤٫٤٠٥	٢٣٫٨٩
١٩٠٧	١١٫٢٨٧٫٣٥٩	١٤٫٩٠
١٩١٧	١٢٫٧٥١٫٠٠٠	١٢٫٢٦

وحركات السكان من حيث الزيادة والنقصان تخضع فى سيرها لحالتى المواليد والوفيات

١٣٦ — (١) — المواليد: معدل المواليد الذى يستخدم فى المقارنات الدولية هو عبارة عن نسبة الاطفال الذين يولدون احياء الى متوسط عدد السكان فى بلد معين فى سنة معينة ، أو بعبارة أخرى هو عدد الاطفال الذين يولدون احياء فى السنة لكل فئة من السكان عددها ١٠٫٠٠٠ نسمة

ويتبين من احصائيات المواليد فى كل بلاد أوربا تقريبا أن معدل مواليدها فى

١ الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ١٧ — ١٨

تناقص مستمر ، وقد بدأ هذا التناقص يظهر فى كثير من البـلاد ابتداء من المدة المحصورة بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ، فانه بالمقارنة بين معدل المواليـد فى المدة ١٨٥١—١٨٥٥ ومعدلها فى المدة ١٩١١—١٩١٣ يتضح أن هذا المعدل قد أصبح فى انجلترا وبلاد الغال ٢٤١ بعد أن كان ٢٣٩ ، وفى المانيا ٢٨٠ بعد ان كان ٣٤٥ وفى بلجيكا ٢٢٤ بعد ان كان ٢٩٠ ، وفى فرنسا ١٨٨ بعد ان كان ٢٦٣ ، وكذلك أصاب النقص معدل المواليد فى استراليا والولايات المتحدة ، وبوجه عام يشاهد اليوم هذا التناقص فى كل الشعوب التى لها مدنية تماثل مدنية الشعوب المتقدمة التى تسكن غرب أوربا[1]

١٣٧ — **اسباب تناقص المواليد** : لا يرجع تناقص المواليد الى نقص فى الزاوج ، اذ لا يزال الناس يتأهلون فى معظم البلاد بما يقرب من العدد المعهود[2] وانما يرجع الى نقص فى نسل المتزوجين ، ولهذا أسباب عديدة منها تأخير سن الزواج فان متوسط سن الفتيان والفتيات الذين يتزوجون اليوم هو أعلا من سن أمثالهم فى أواسط القرن الماضى ، وفى هذا تقصير لمدة تناسل الزوجين ، ويدعوهم الى هذا التأخير عدة عوامل، منها غلاء المعيشة المتزايد ، وفرض الخدمة العسكرية الاجبارية فى بعض البلاد على الشبان الذين فى سن الزواج[3]

وقد ذهب بعض الكتاب الى أن هناك اتصالا بين تناقص المواليد وازدياد درجة المدنية والحضارة ، فكلما ارتقى الناس ، وارتفع مستوى معيشتهم ، وانتشرت بينهم الافكار الحديثة كلما انقصوا من نسلهم[4]

ومهما يكن من قيمة هذا الرأى فلا مراء فى أن لارادة الانسان أثرا فى حركات

---

١ تروشى ، الجزء الاول ص ٦٧ — ٦٨

٢ كان عدد الزواج فى فرنسا ، مثلا فى سنة ١٩٠٧ ٣١٥٠٠٠ يقابله فى سنة ١٨٥١ ٢٨٧٠٠٠ — بيرو . الجزء الاول ، ص ٢٥٣

٣ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٥٣

٤ انظر لروابوليو فى Traité ، الجزء الرابع ، ص ٦٠٨ وما بعدها

معدل المواليد ، فهي أن تكن في تناقص في كثير من البلاد وبخاصة في فرنسا ، فذلك لأن المتزوجين يقللون من نسلهم بفعلهم ، وأحيانا يمنعونه بتاتا ، وهم يحتالون على هذا بوسائل تأباها الاخلاق الفاضلة ، ويحرم بعضها القانون ، ويفعلون ذلك تحت تأثير أسباب متنوعة ، من صحية ، الى فسيولوجية ، الى اقتصادية ، الى اخلاقية ، الى اجتماعية

فمن الأسباب الصحية والفسيولوجية تخوف المرأة من ان يؤثر الحمل والامومة في صحتها فيضعفها ، وفي جمالها فيذبله

ومن الأسباب الاقتصادية تغلب عبادة المال على النفوس ، ورغبة كل فرد في الاحتفاظ به والازدياد منه ، وقد انتشرت أفكار الفردية بين الناس ، ولم تعد تقنع بعيش وجدت عليه آباؤها ، بل أصبحت تتطلع الى بسطة اكبر في الرزق ، وهي بتقليلها من تناسلها لا تفكر في ذاتها فحسب بل تفكر ايضا في ابنائها ، اذ تريد ان ترفع من مستوى تربيتهم وتعليمهم لتعدهم الى مكانة في الهيئة الاجتماعية أسمى من مكانة آبائهم ، فلا تجد سبيلا الى ذلك الا بتقليل عددهم ، ويضاف الى هذا رغبة الزوجين في أن لا يقتسم ثروتهما بعد وفاتهما كثير من الابناء حتى لا يكون زهيدا نصيب كل منهم ، وهذا مظهر من مظاهر حب الذات الذي أصبح لا يقتصر على الفرد ، وانما يتناول العائلة كلها في الحاضر ويمتد الى المستقبل[1]

وقد وجدت هذه الميول مرتعا خصيبا في النظم السياسية والاجتماعية الحاضرة ، فهذه الديموقراطيات الحديثة قد فتحت أمام كل الطبقات باب المجد والثراء ، فاصبح في مقدرة كل مجد حاذق ان ينفذ منه الى أعلا المراتب بغض النظر عن أهله وعشيرته ، وجعلت الطبقات الأدنى تتطلع الى الصعود الى مرتبة أعلا ، ورضيت بتحمل أكبر التضحيات في سبيل رفعتها ورفعة أبنائها

ومن الاسباب الاخلاقية ضعف روابط الاسرة ، وأحيانا أيضا ضعف الروح الوطنية وهجر العقائد الدينية

---

١ تروشي في Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٩

ومن الأسباب الاجتماعية انتشار الحركة النسائية (Le féminisme) فأصبحت المرأة تتمتع بنصيب أكبر من الحرية والاستقلال ، واخذت تزاول كثيراً من الحرف فلم تعد لها رغبة شديدة فى الزواج ، واصبحت لا تراه ضرورة لازمة[1]

١٣٨ — نتائج تناقص المواليد : تناقص المواليد ظاهرة على جانب كبير من الخطر على مستقبل الامم ، فهى من الوجهة السياسية عامل من أكبر عوامل الضعف والاضمحلال ، ذلك أن كل بلد فى حاجة الى كثير من السكان كى يستطيع أن ينشر فى الخافقين نفوذه وافكاره ولغته ومختلف منتجاته ، ففى تناقص مواليده مايدعو الى ضعف نفوذه فى الخارج ، والى تسرب كثير من العناصر الاجنبية الى أرضه ، وانتفاعها بخيراته ، حتى لقد انشىء فى فرنسا وكالات تستقدم جماهير الايطاليين والبولونيين للعمل فى المقاطعات الشرقية والشمالية ، وهذه الاخلاط المتباينة الاجناس هى التى ستخلف الشعب الفرنسى اذا استمر تناقص المواليد فيه على حالته الحاضرة

وكثرة السكان هى عنصر مهم من عناصر القوة الحربية ، فالبلد الذى يتناقص سكانه ، أو يظل ثابتا ، فى حين يتزايد سكان غيره ، لا يلبث أن يضعف مركزه الحربى ، وقد يصبح يوما مهدداً فى استقلاله وحريته

وكذلك تناقص المواليد يضر بالبلد من الوجهة الاقتصادية ، اذ يفضى الى قلة عدد المنتجين فيه ، ويحول دون تقدم تقسيم العمل

١٣٩ — خطورة تناقص المواليد فى فرنسا : لتناقص المواليد خطورة خاصة فى فرنسا ، وذلك لسببين .

(١) ان هذا التناقص ظهر فى فرنسا قبل أن يظهر فى البلاد الاخرى

(٢) أن معدل المواليد السنوى فى فرنسا أقل منه فى أى بلد آخر من بلدان أوربا ، ففى خلال العشر سنوات بين سنة ١٩٠١ — ١٩١٠ كان متوسط معدل المواليد فى فرنسا ٢٠٦ ، بينما أنه كان فى ارلندا والسويد — وهما يتميزان أيضا

[1] قارن لروابوليو ، فى Traité ، الجزء الرابع ، ص ٦١٤ — ٦٢٦

باشتداد تناقص مواليدهما — ٢٣٣ فى الاولى و٢٥٨ فى الثانية ، اما البلاد التى تتميز بكثرة تناسل ابنائها فمعدل المواليد فيها كان كما يأتى: ٤١٤ فى بلغاريا ، ٣٩٨ فى رومانيا ٣٨٩ فى الصرب ، ٣٢٩ فى المانيا [١]

ولقد كانت زيادة المواليد على الوفيات فى خلال القرن التاسع عشر سببا فى زيادة سكان كثير من البلاد زيادة كبرى ، ولكن مقدار زيادة مواليد فرنسا على وفياتها كان طفيفا حتى ان عدد سكانها ظل ثابتا تقريبا [٢]

ولقد كانت مسئلة السكان فى فرنسا ولا تزال موضوع اهتمام الكتاب وخصوصا الاقتصاديين منهم ، ولا مراء فى أنها أهم مسئلة داخلية تشغل بال الحكومة الفرنسية فى الوقت الحاضر ، وقد بحث فيها لروابوليو (Leroy-Bealieu) بحثا وافيا فى كتابه « مسئلة السكان » وكذلك فى كتابه المطول فى الاقتصاد السياسى ، وقد أشرنا اليهما من قبل [٣]

وقد بسط فيهما مجموعة الوسائل التى يجب التذرع بها لرفع معدل المواليد فى فرنسا ويكفى أن نشير هنا الى أن ضعف الحالة التناسلية فى الامة الفرنسية يرجع الى عقلية خاصة تجعل الفرنسى لا يرغب فحسب ، وانما يخشى أيضا ان يرزق ولدا ، وقد اقترحت وسائل تشريعية عديدة لتلافى هذا الخطر ، خطر انقراض الشعب الفرنسى ، وقد دخل بعضها فى التشريع الفرنسى ، وبخاصة فى التشريع المالى منه ، فاصبح يراعى فى تقدير الضريبة على الدخل حالة كل شخص من حيث عدد من يعولهم من اسرته ، وفى الضريبة على الميراث عدد أولاد المتوفى ، وعدد أولاد الوارث ، وجعلت اعانات

---

١ ريبو فى (Précis) ، ص ١١٨

٢ فى خلال المدة بين سنتى ١٨٩٠ و١٩١٤ شاهدت فرنسا سبع سنين تزيد فيها الوفيات على المواليد ، وفى سنة ١٩٢٢ كان مقدار زيادة المواليد فيها هو ٧٠ ٠٠٠ ، فى حين أن هذه الزيادة بلغت فى تلك السنة ٦٤٠ ٠٠٠ فى ايطاليا ، ٥١٨ ٠٠٠ فى المانيا ، ٣١٤ ٠٠٠ فى انجلترا — ريبو ، ص ١٢٥

٣ انظر هامش ص ١١٨ من هذا الكتاب

الموظفين والعمال الذين لهم أسر يعولونها ، وأخيراً جاء قانون ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٣ يقضي بمنح اعانات خاصة الى كل أسرة فرنسية يزيد على ثلاثة عدد أولادها الاحياء الذين يقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة [1]

وكان لبلاى (Le Play) وتلاميذه يعزون نقصان المواليد في فرنسا الى القاعدة القانونية التي تنص على تقسيم أموال المتوفى بين أولاده بالتساوى ، الأمر الذى يجعل الناس لا ترغب فى أن ترزق كثيراً من الاولاد ، حتى لا تذهب القسمة بوحدة ما أفنوا أعمارهم فى جمعه واقتنائه ، ولذلك فقد دعوا الى ترك الحرية للوالدين فى أن ينقلوا ملكية كل أموالهم من بعد وفاتهم الى واحد من أولادهم يتخيرونه أثناء حياتهم ليخلفهم فى زعامة الأسرة بعد مماتهم ، ويحتفظ بوحدة ما كانوا يملكون

١٤٠ — (ب) **الوفيات** : وبجانب المواليد توجد الوفيات ، فهى العامل الثانى الذى يؤثر فى حركات السكان من حيث الزيادة والنقصان ، فاننا اذا تركنا جانباً مسألة المهاجرة وجدنا أن زيادة السكان أو نقصانهم انما هو فرق ما بين المواليد والوفيات ، وقد هبط معدل الوفيات فى معظم البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر هبوطاً كان من شأنه أن خفف من أثر هبوط معدل المواليد ، فأنت اذا قارنت بين معدل الوفيات [2] فى انجلترا فى المدة بين ١٨٤١ — ١٨٥٠ ومعدلها فى المدة بين ١٩٠١ — ١٩١٠ وجدت انه كان فى الاولى ٢٢٤ وفى الثانية ١٥٧ ، وكذلك كان الحال فى المانيا فقد هبط معدل المواليد فيها خلال المدة نفسها من ٢٦٨ الى ١٨٧ ، وهبط فى الدنمرك من ٢٠٤ الى ١٤٢ ، وفى هولندا من ٢٦٢ الى ١٥١ ، وفى بلجيكا من ٢٤٣ الى ١٦٤ ، وفى فرنسا من ٢٤٣ الى ١٩٤ [3]

ويرجع تناقص الوفيات الى سببين اساسيين :

(١) هبوط معدل المواليد ، اذ أن الوفيات تكثر بخاصة بين الاطفال فى

١ تروشى ، فى Précis d'Economie Politique ، طبعة ١٩٢٦ ، ص ٧٠

٢ عدد الوفيات فى كل فئة من السكان عددها ١٠,٠٠٠ نسمة

٣ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٨

السنين الأولى من أعمارهم ، فاذا نقص عدد من يولد منهم استتبع هذا بالضرورة نقصاً فى عدد الوفيات

(٢) تقدم علم الطب والصحة العامة ، وارتفاع مستوى معيشة كل الطبقات فى كثير من البلاد ، فأصبح الناس اليوم ينعمون بحالة صحية لا عهد لهم بها من قبل

أما فى مصر فلا أثر لوجود هـذه الظاهرة ، ظاهرة تناقص الوفيات، فأنت اذا رجعت الى الاحصائيات المصرية الخاصة بالوفيات بين سنتى ١٩٠٦ — ١٩٢١ وجدت أن معدل الوفيات كان فى السـنة الاولى ٢٥٠ فى حين أنه كان فى الثانية ٢٥٣ ، وفى خلال تلك المدة كان أقل السنين وفيات هى سنة ١٩٠٦ (٢٥٠) ، وأكثرها وفيات هى سنة ١٩١٨ ، وهى سنة استثنائية ، بلغ معدل الوفيات فيها (٩٩٧)[1]

وارتفاع معدل الوفيات فى مصر يرجع بالاخص الى سببين :

(١) ارتفاع معدل وفيات الاطفال — وبخاصة من كان سنهم أقل من سنة — ارتفاعاً مريعاً ، فقد كانت نسـبة وفياتهم الى مجموع الوفيات تتراوح بين ٢١ ٪ (سنة ١٩١٨) و ٣٧ ٪ (سنة ١٩١٠)[2]

(٢) سوء حالة الصحة العامة وبخاصة فى القرى والاحياء الفقيرة ، وجهل السواد الأعظم من السكان بأبسـط قواعد فن تدبير الصحة ، ولقد كان انصراف ولاة الأمور فى العهد المـاضى عن الاهتمام كما يجب بالشئون الصحية ، من أكبر أسباب بقاء هذه الحالة المحزنة

١٤١ — **زيادة المواليد على الوفيات** : زيادة المواليد على الوفيات هى التى يترتب عليها زيادة السكان ، وتبلغ هذه الزيادة مبلغاً عظيماً فى كثير من البلاد ، فهى

---

١ ولا شك فى أن حالة الحرب التى مرت بها مصر هى السبب الرئيسى فى هذا الارتفاع المريع — راجع كتاب الاحصاء السنوى لمصر سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٣٠ من الطبعة الفرنسية

٢ راجع كتاب الاحصاء السنوى لمصر سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٣١ من الطبعة الفرنسية

فى أوربا فى المدة بين ١٩٠١ — ١٩٠٦ تربو سنوياً على ١٥٠ لكل ١٠٫٠٠٠ من السكان فى البلاد الآتية وهى: بلغاريا (١٨٣) ، الروسيا (١٦٧) ، هولندا (١٥٣) ، وتتراوح فى البلاد الاخرى بين ١٠٠ و ١٥٠ الا فى ٤ بلاد كانت تنقص فيها عن ١٠٠ وهى : فرنسا (٧) ، وارلندا (٦١) ، و بلجيكا (٨٣) ، واسبانيا (٩٣)[١].

و فى مصر خاصة تبلغ زيادة السكان سنوياً مبلغا عظيما بالرغم من ارتفاع معدل الوفيات ، وذلك بسبب قوة الحالة التناسلية

فلقد بلغ متوسط الزيادة السنوى فى المدة بين ١٩٠٦—١٩١٠ (١٨٥) لكل ١٠٫٠٠٠ نسمة[٢]، ولا شك فى أن قليلا جداً من البلاد ما تبلغ فيه زيادة السكان هذا المعدل .

الفصل الثالث

السكان ومواد المعيشة — نظرية ملتس[٣]

١٤٢ الغرض من هذا البحث : بعد أذ رأينا تزايد عدد السكان فى كل البلاد الا قليلا منها يحسن أن نفسح هنا مكاناً لبحث شديد الاتصال بذلك ، والغرض من هذا البحث معرفة ما اذا كان تزايد الانتاج يتمشى مع تزايد السكان وأن من مواد المعيشة ما يكفى دائماً لحياة جماهير السكان المتكاثرة ، أم أن الامر بعكس ذلك كما يرى ملتس فى نظريته فى السكان التى اشتهر بها ، وهو أن الانتاج لا يزيد بنسبة زيادة السكان ، وأن هناك قانونا طبيعيا يقضى بأن تكون مواد المعيشة دون القدر اللازم لمعيشة السكان

١ قارن تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٩

٢ أنظر كتاب الاحصاء السنوى لمصر ١٩٢١—١٩٢٢ ص ٣٠ من الطبعة الفرنسية

٣ راجع جيد وريست ، تاريخ المذاهب الاقتصادية ، ص ١٣٩ - ١٦٠

١٤٣ — *نظرية ملتس*: بسط ملتس نظريته فى كتابه المشهور « Essay on the principle of population » الذى نشره عام ١٧٩٨ ، وفيه يقرر أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (أى بالتضاعف من مدة الى أخرى) ، فى حين أن مواد المعيشة لا يمكن زيادتها فى المدة نفسها الا بنسبة متوالية حسابية (أى بالاضافةمن مدة الى أخرى) .

والجدول الآتى يمثل بالضبط سير التزايد فى كل من السكان ومواد المعيشة بنسبة المتواليتين الهندسية والحسابية

السكان	مواد المعيشة
١	١
٢	٢
٤	٣
٨	٤
١٦	٥
٣٢	٦
٦٤	٧
١٢٨	٨
٢٥٦	٩

ومن هذا يتضح أن الفرق بين السكان ، وهم يتضاعفون فى كل ٢٥ سنة ، و بين مواد المعيشة وهى لا تزيد فى المدة نفسها الا بمقدار واحد دائماً ، يأخذ على مر السنين يتزايد تزايداً جسيما ، فبينا يكون تزايد السكان قد تمشى من ١ الى ٢٥٦ فى مدة قرنين ، يكون ما ازداد من مواد المعيشة لم يتجاوز النسبة التى بين ١ و ٩ ، وبهذا تصبح النسبة بين السكان ومواد المعيشة بعد مرور قرنين من الزمن ٢٥٦ الى ٩ ، وتصبح بعد مرور ثلاثة قرون ٤٠٩٦ الى ١٣ وهكذا [١]

---

١ ومن غريب الاتفاق أن تزايد السكان فى الولايات المتحدة فى خلال القرن التاسع عشر كان يبدو كأنه يؤيد نظرية ملتس ، فقد كان يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة فى سنة ١٨٠٠ نحو ٥ ملايين نسمة ، فأصبح فى سنة ١٩٠٠ يقرب من ٨٠ مليونا ، أى أنه قد تضاعف ٤ مرات فى خلال مائة عام (٤ × ٢٥ = ١٠٠) ، ولا شك أن تزايده

والسبب فى أن تزايد المعيشة لا يتمشى مع تزايد السكان هو أن مقدار الارض القابلة للزراعة محدود ، وأنه بعد حد معين لا تزيد غلتها بنسبة ما يصرف عليها ، اذ هى تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وسنشرح هذا القانون تفصيلا فى موضعه ، وملتس من غير أن يصيغ هذا القانون بوضوح يرتكن عليه فى وضع نظريته ، ولكن من حيث أنه يستحيل بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يربو على كمية المواد الغذائية اللازمة للانسان ، فان كل زيادة عن هذا القدر تنعدم ، ويتم التوازن بين السكان ومواد المعيشة بفعل ما يسمى بالموانع (Checks,obstacles)

١٤٤ — **موانع زيادة السكان** : تقسم موانع زيادة السكان التى يقول بها ملتس الى ثلاثة اقسام :

ا — الامراض ، والاوباء ، والمجاعات ، والحروب ، وما اليها من الكوارث التى من شأنها أن تنقص من عدد السكان الحاضر ، وهذه يطلق عليها اسم « موانع موجبة » (Positive checks)

ب — النقائص التى ترمى الى منع الحمل

جـ — العائق الادبى (Moral restraint) وهو ان يرجىء الانسان زواجه حتى يتوفر له من الرزق ما يسمح له بتكوين أسرة، وان يعيش أثناء ذلك متحليا بالعفة

ويطلق على القسمين الاخيرين اسم « الموانع الواقية » (Preventive checks)

فاذا لم يأخذ الناس بالعائق الأدبى ، وكان لا بد من حدوث التوازن بين السكان ومواد المعيشة، فان الانسانية تصبح عرضة لأن تنزل بها مختلف الكوارث التى تذهب بالزائد من السكان ، ولهذا فقد نصح ملتس الناس بأن يستمسكوا بعرى العائق الأدبى وهو العزوبة مع العفة ، ولو أنه عاش اليوم لكان أول من يستنكر النقائص التى نعتت

على هـذا النحو كان مجرد اتفاق ، فضلا عن أنه يرجع بالاخص الى تدفق تيار المهاجرة الى الولايات المتحدة فى هذا الردح من الزمن — جيد وريست ، ص ١٤٤

خطأ باسمه ، وهى التى ترمى الى تحديد عدد الاطفال أثناء قيام الزوجية [١]

١٤٥ — *نقد نظرية ملتس* : من اليقين أن نظرية ملتس لا تنطبق على الزمن الذى نحن فيه :

(فأولا) بالنسبة لزيادة السكان : قد وضح مما تقدم أن معدل المواليد فى تناقص فى بلاد كثيرة مثل فرنسا وانجلترا والمانيا والولايات المتحدة واستراليا وغيرها ، حتى أصبح اهتمام الحكام فى كل البلاد تقريبا ينصرف اليوم الى تشجيع التناسل لا الى اضعافه كما كان يتوقع ملتس

(وثانيا) بالنسبة لمواد المعيشة : كانت زيادتها منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر خصوصا تربو على زيادة السكان ، ولقد كانت مواد المعيشة توجد بكميات غزيرة فى أوربا وأمريكا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين [٢]

ولقد كانت أسعار الحاصلات الزراعية فى هبوط مستمر فى أوربا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولم تجد بلاد مثل انجلترا والمانيا — وقد كان سكانها فى تزايد مستمر — صعوبة فى تغذية أبنائها بما كانت تستورده من المواد الغذائية من البلاد الزراعية مقابل ما كانت تصدره اليها من المنتجات الصناعية ، ومما يدل دلالة واضحة على أن المنتجات من زراعية وصناعية قد زادت بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان اهتمام المشرع فى كثير من البلاد بفرض رسوم جمركية على الحاصلات الزراعية الواردة من البلاد الاجنبية لحماية المنتجين الوطنيين من منافستها ، وما قام بين مختلف البلاد

---

١ هذه النقائص يطلق عليها بالفرنسية اسم Les pratiques vicieuses néo-malthusiennes

٢ قدر مجموع الثروات فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٥٠ بنحو ٣٠ مليارا من الفرنكات وقدر فى سنة ١٨٧٥ بنحو ١٧٥ مليارا ، وفى سنة ١٨١٠ بنحو ٦٢٥ مليارا أى أن الثروات فى الولايات المتحدة قد زادت فى مدة ٦٠ سنة بنسبة ١ الى ٢١ ، وفى خلال هذا الردح من الزمن تقريبا زاد عدد السكان من ١٧ مليونا الى ٣٦ مليونا ، أى أن الزيادة كانت بنسبة ١ الى ٤,٤ ، وكذلك كان الحال فى أوربا فقد زادت مواد المعيشة فيها بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان — بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٤٩

من نضال شديد فى سبيل الاستيلاء على الاسواق الاجنبية لتصرف فيها الزائد من منتجاتها الصناعية

١٤٦ — *ما فى نظرية ملتس من الصحة* : ومع هذا فنظرية ملتس فى نفسها على جانب كبير من الصحة بالرغم من كل ما يبدو أنه ينقضها ، فليس من المستحيل فسيولوجيا أن يتضاعف عدد السكان فى كل ٢٥ سنة اذا كانت الظروف تلائم ذلك ، وليس يهدم نظرية ملتس أن يحدث تضاعف السكان فى مدة من الدهر أطول من ٢٥ سنة ، وأنت ترى من جهة أخرى أن قانون الغلة المتناقصة ينتهى به الامر بعد انقضاء زمن قريب كان أو بعيد أن يحول دون زيادة مواد المعيشة بسرعة زيادة السكان ، وانه وان يكن من شأن الاهتداء الى طرق جديدة فى الزراعة أفضل من الطرق الحاضرة أن يبعد حد ظهور أثر قانون الغلة المتناقصة غير أنه متى وصل فن الزراعة الى حالة ثابتة فان القانون لا محالة محدث أثره

وان يكن تزايد السكان قد تباطأ سيره فى أوربا وبخاصة منذ الخمسين سنة الأخيرة وظل عدد سكان فرنسا ثابتا تقريبا فذلك لأن ميل السكان الى الزيادة بسرعة قد ارتطم بالموانع الموجبة والواقية التى قال بها ملتس ، فقد قامت حروب ، وحلت أوبئة وكثرت المهاجرة ، كما أقبل الناس على اتباع طريق النقائص التى نهى عنها ملتس تقليلا لنسلهم

والامر الذى لم يكن يتوقعه ملتس هو انتشار هذه النقائص ، وهو اذ لم يكن يثق من جهة أخرى بسلطان العائق الأدبى ، فقد كان متشائما ينظر الى المستقبل فيبدو له مملوءا بأنواع الكوارث التى لا بد وأن تنزل بالسكان لتقضى على الزائد من عددهم

ومع هذا فالاقتصاديون اليوم لا يشاطرون ملتس مخاوفه ، فالخطر الذى كان يخشاه يبدو لهم بعيداً أجل وقوعه ، فهناك أراض واسعة قابلة للزراعة لم تزرع بعد ، وهناك أراض كثيرة لا تتبع طريقة الزراعة الكثيفة ، ومن المحتمل أن تظل المنتجات أيضا

زمنا طويلا تتزايد بسرعة أكبر من سرعة زيادة السكان كما حدث فى خلال القرن التاسع عشر بفضل تحسين طرق الانتاج ، واستخدام مختلف الآلات

الفصل الرابع

مهاجرة السكان

١٤٧ — **أنواع مهاجرة السكان** : مهاجرة السكان على نوعين : (ا) مهاجرة داخلية وهى التى تحدث فى داخل حدود الوطن الواحد ، (ب) مهاجرة خارجية وهى التى تحدث من وطن الى آخر ، وسواء أكانت المهاجرة من النوع الأول أم الثانى فان لها سبباً عاماً وهو رغبة الانسان فى تحسين حالته ، فهو يهاجر أما أملا فى الحصول على أجر أعلا من أجره ، وأما رجاء وضع يده على أرض غير مملوكة لأحد تأتيه برزق وفير ، وأما حباً فى حرية قد عز عليه التمتع بها فى بلده الاصلى ، وأما غير ذلك

١٤٨ — (ا) **المهاجرة الداخلية** : المهاجرة الداخليـة هى حركة مهمة ذات أسباب اقتصادية ، اذ يكثر اقبـال الاهالى فى كل أمة على سكنى المناطق التى يتوفر لهم فيها أسباب الكسب ، فتصبح محط رحالهم ، وملتقى جموعهم ، ويشاهد فى أغلب الأمم اليوم حركة خطيرة هى انتقال ملايين السكان من الريف الى المدن ، وقد بدأ ظهور هذه الحركة فى العصر الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وقد عظم أمرها ، وزادت خطورتها منذ منتصف هذا القرن

وقد عرف التاريخ حركة مثلها فى العهد القديم ، حيث أتى على الدولة الرومانية حين من الدهر اشتدت فيـه حركة المهاجرة من الريف الى المدن الكبيرة ، وكان أغلب المهاجرين يتألف من صغـار الفلاحين الذين نزحوا عن ديارهم على أثر استيلاء

كبار الملاك على أراضيهم ، ومن الارقاء الذين كانوا يقصدون المدن ليشتغلوا فيها ببعض الحرف لحساب أسيادهم ، ولقد زاد عدد سكان روما على أثر ذلك زيادة كبيرة حتى بلغ ٨٠٠ الف نسمة فى بداية التاريخ المسيحى[١] ، غير أن روما وأمثالها من المدن الكبيرة القديمة وقد كانت مراكز خطيرة للادارة والاستهلاك ، الا انهما لم تكن مراكز مهمة للانتاج مثل المدن الكبيرة فى العصر الحاضر .

وفى العصر الحديث تنبىء احصائيات البلاد المختلفة عن وجود هذه الحركة واهميتها ، فقد كان عدد من يسكن الريف فى فرنسا فى سنة ١٨٥١ يبلغ نحو ¾ عدد سكانها ، فلم تأت سنة ١٩٢١ الا واصبح عددهم لا يزيد عن النصف الا قليلا (٥٣٫٥ ٪)[٢] وحدث كذلك فى المانيا أن نقص عدد السكان الزراعيين بمقدار ١١ ٪ فى المدة بين ١٨٧١ — ١٨٩٠ ، وفى الولايات المتحده بعد أن كانت نسبة سكان الريف الى عدد السكان الكلى ٨٧٫٥ ٪ فى سنة ١٨٥٠ ، أصبحت هذه النسبة ٦٦٫٩ ٪ فى سنة ١٩٠٠ ، وفى انجلترا هبطت نسبة سكان الريف الى عدد السكان الكلى فى خلال القرن التاسع عشر من ٥٩٫٤ ٪ الى ٢٨٫٣ ٪[٣]

وكذلك زاد عدد المدن الكبيرة فى خلال القرن التاسع عشر وعظمت أهمية كل منها ، فانت اذا نظرت الى المدن التى يزيد عدد سكانها على ١٠٠٫٠٠٠ نسمة وجدت أن عددها قد تدرج فى انجلترا من مدينة واحدة فى سنة ١٨٠٠ الى ٨ فى سنة ١٨٥٠ ثم الى ٤٣ فى سنة ١٩١٠ ، وتدرج فى نفس تلك المدة فى المانيا من ٢ الى ٤ الى ٤٥ مدينة ، وفى فرنسا من ٣ الى ٥ الى ١٥ مدينة ، ولم يكن فى الولايات المتحدة فى أول القرن التاسع عشر مدينة واحدة من هذه المدن ، فاصبح موجوداً

---

١ أنظر شمولر ، فى Principes ، الجزء الثانى ، ص ٧٦
٢ تروشى ، فى Précis ، ص ٦١
٣ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢١٥

منها فى سنة ١٨٥٠ ، ٦ مدن ، وفى سنة ١٩١٠ ، ٤٨ مدينة [١]

وفى خلال المدة بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٩١٠ أيضاً زاد عدد سكان لندره من ٩٥٩٫٠٠٠ نسمة الى ٤٫٥٢٣٫٠٠٠ ، وليفربول من ٨٢٠٠٠ الى ٧٤٧٠٠٠ ، ومنشستر من ٧٧٠٠٠ الى ٧١٤٠٠٠ ، وباريس من ٥٤٧٠٠٠ الى ٢٫٨٨٨٫٨٨٨ ، ومارسيليا من ١١٠٫٠٠٠ الى ٥٥١٫٠٠٠ ، وليون من ١١٠٫٠٠٠ الى ٥٢٤٠٠٠ ، وبرلين من ١٧٢٫٠٠٠ الى ٢٫٠٧١٫٩٠٠ ، وهمبرج من ١٣٠٫٠٠٠ الى ٩٣٢٫٠٠٠ ونيويورك من ٦٤٫٠٠٠ الى ٤٫٧٦٢٫٠٠٠ [٢] ، وقد زاد عدد سكان القاهرة فى خلال المدة بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٧ من ٥٧٠٫٠٠٠ الى ٧٩٠٫٩٣٩ ، وعدد سكان الاسكندرية فى خلال المدة نفسها من ٣١٥٫٩٠٠ الى ٤٤٤٫٦١٧ [٣]

ولا مراء فى أن عدد سكان كل من انجلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومصر قد ازداد فى خلال هـذا الردح من الزمن ، ولكن زيادة عدد المدن الكبرى التى تقدم ذكرها كانت بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان جميعا ، وهذه الزيادة لم تكن قاصرة على المدن الكبرى بل كانت ظاهرة عامة تناولت سائر المدن حتى أصبح ازدحامها بالسكان من أهم مميزات التقدم الاقتصادى فى العصر الحديث

١٤٩ — *أسباب حركة المهاجرة من الريف الى المدن* : هى أسباب اقتصادية واجتماعية التى أدت الى ظهور هذه الحركة فى العصر الحديث ، فمن أهمها :

(١) تقدم الصناعة ، ففى عهد انصراف الناس الى الزراعة لم يكن الاقبال على سكنى المدن كبيراً ، ولم تكن الصناعة الصغيرة تدعو الى تجمع السكان فى جهات معينة ولكنه لما ظهرت الصـناعة الكبيرة بمعداتها الهائلة التى تتطلب استخدام كثير من الايدى العاملة ، أقبل على الاشتغال بها فريق كبير من أهل الريف ، واذ كانت

---

١ أما فى مصر فلم يتجاوز عدد هذه المدن مدينتين وهما القاهرة والاسكندرية

٢ الاحصاء السنوى الفرنسى ، جزء ٣٦ ص ١٨٣ — ١٨٥

٣ الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٩ من الطبعة الفرنسية

المصانع تحتشد فى الجهات التى يتهيأ لها فيها أكثر من غيرها وسائل النجاح ، مثل توفر المواد الاولية والوقود ، وسهولة المواصلات ، فقد أخذت هـذه الجهات تزدحم بالسكان ، فاتسعت المدن ، وعظمت أهميتها ، ثم كان من أثر تكاثر السكان فيها أن هرع اليها أشخاص آخرون ، نزلوا بها لسد حاجات من تجمع بها من قبل ، فكان منهم الخدم ، وعمال البناء ، وصغار التجار ، ونحوهم

(ب) منزلة المدن فى حياة الامم التجارية والمالية : فالمدن فى كل أمة هى أسواق للسلع كما هى أسواق لرؤوس الأموال

(حـ) منزلة المدن فى حياة الأمم الاجتماعيـة : فهى مركز الادارة ، وقلب الحركات السياسية ، كما انها مركز الحركة العلمية

(د) حياة المدن وما فيها من لهو ومسرات هى فتنة للريفيين ، واغراء لشبانهم على هجر ديارهم والاقبال على سكنى المدن

١٥٠ — *نتائج المهاجرة من الريف* : أحدث هجر سكان الريف لديارهم نتائج سيئة بالحالة الزراعية فى كثير من البلدان ، فقد قلت الايدى العاملة اللازمة للزراعة ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين ، فلم يجد الملاك مناصا من استخدام الأيدى الأجنبية فى زراعة أراضيهم وبخاصة فى فرنسا [١] ، فى حين ازداد عدد الايدى العاملة فى فروع الانتاج الأخرى زيادة كبيرة ، وقد أفضى ازدحام المدن بهؤلاء المهاجرين الى ايجاد مسائل خطيرة كثيراً ما استعصى ايجاد حل صالح لها ، فمن مسائل خاصـة بتدبير المساكن لهذه الوفود النازحة ، الى أخرى خاصة بتهيئة مياه الشرب ، الى مسائل تتناول الصحة العامة ، الى غيرها خاصاً بتنظيم حركة النقل والمرور فى المدن ، الى غير ذلك

وقد كان لها أثر سيء أيضاً فى الحالة الاجتماعية ، فقد عمل احتشاد جموع العمال فى المـدن على ايجاد بيئة صالحة لنشر الافكار الثورية التى تدعو الى قلب النظم

١ راجع مقالة الاستاذ Hitier التى عنوانها La main d'œuvre polonaise et l'agriculture française فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩١٤

الاجتماعية والسياسية ، كما أن فى وجود فريق منهم عاطل عن العمل خطراً على حالة الامن العام [١]

١٥١ — (٢) المهاجرة الخارجية وأنواعها: كانت حركة انتقال السكان من وطن الى آخر من أهم الظواهر التى شاهدها القرن التاسع عشر ، وقد أدت الى تكوين أمم جديدة من الجنس الابيض ، اذ حملت الى بقاع الارض المختلفة ملايين عديدة من سكان أوربا [٢]

والمهاجرة الخارجية على ثلاثة أنواع :

(أ) مهاجرة فصلية (émigration saisonnière) وهى مهاجرة من يغادر بلاده فى موسم معين من السنة ثم يعود اليها بعد انقضائه ، كهاجرة كثير من العمال الايطاليين الى أمريكا الشمالية فى كل عام بين شهرى يونيه وسبتمبر ، والى أمريكا الجنوبية بين شهرى نوفمبر ويناير للاشتغال فى حصد بعض الحاصلات الزراعية وأوبتهم الى بلادهم متى فرغوا من عملهم

(ب) مهاجرة وقتية (émigration temporaire) وهى عادة مهاجرة من يقصد البلاد الاجنبية فى مقتبل العمر وعنفوان الصحة سعياً وراء غنى يرجوه ، وفى نيته أن يرجع الى بلاده متى ظفر بتحقيق بغيته

(ح) مهاجرة نهائية (émigration définitive) وهى مهاجرة من يخرج من بلاده ، وفى نيته أن يقضى حياته بعيداً عنها ، وهو أهم أنواع المهاجرة

ويلاحظ انه يتعذر أقامة حد فاصل بين هذه الانواع الثلاثة ، فأنت ترى ان

---

١ وتحسن وزارة الداخلية فى مصر اذ تعمد من وقت الى آخر الى ترحيل العمال العاطلين فى القاهرة والاسكندرية الى بلادهم الاصلية التى نزحوا منها وبخاصة الى الوجه القبلى

٢ والمهاجرة الخارجية غير الاستعمار فلا يجوز الخلط بينهما ، فالمهاجرون يخرجون من بلادهم وحداناً أو جماعات ينزلون بين سكان دولة متمدينة موجودة من قبل ، واما الاستعمار فيتناول اما بلاداً خالية من السكان ، واما بلاداً تسكنها شعوب غير متمدينة ، والاستعمار اما ان يكون حراً ، واما ان يكون بتدخل الدولة التى تستولى على البلاد التى يراد استعمارها

المهاجر الذى يغادر وطنه الاصلى وفى نيته أن يعود اليـه قد ينتهى به الأمر بان يقيم نهائياً فى البلد الذى قصد اليه ، و بعكس هذا قد يؤوب الى وطنه من هاجر منه وفى نيته أن لا يرجع اليه ، اذا لم يخدمه التوفيق فى البلد الذى نزل به ، أو لعدوله عن نيته لسبب من الاسباب[1]

١٥٢ — *البلاد التى يخرج منها المهاجرون والتى يقصدون اليها* : منذ اكتشاف أمريكا وتيار المهاجرة يتدفق من أوربا يحمل الى سائر بقاع الارض خلقا كثيرا من سكان القارة الاوربية ، وقد كان منبعه الرئيسى فى أول الامر الجزائر البريطانية واتجاهه أمريكا الشمالية واستراليا ، وقد عظم تدفقه بعد سنة ١٨٠٠ على اثر اكتشاف مناجم الذهب فى كاليفورنيا واستراليا ، فنزح من أوربا كثير من اهلها واستوطنوا امريكا واستراليا ، وكذلك شمال آسيا وشمال افريقيا وجنوبها ، و يقدر عدد من هاجر من اوربا بين سنتى ١٨٢٠ و١٨٨٠ بنحو ١٢ مليون نسمة كان ثلاثة ارباعهم خارجا من الجزائر البريطانية واغلب الجزء الباقى من المانيا ، وكان ما يقرب من ⅔ هذا العدد يقصد الولايات المتحدة الامريكية[2]

وقد استمر تدفق هذا التيار فى التزايد بعد سنة ١٨٨٠ حتى كان متوسط عدد من يهاجر من سكان أوربا سنويا فى السنين التى تقدمت الحرب الكبرى مباشرة يبلغ نحو ١٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة ، غير انه لما كان هناك عدد كبير يعود سنويا الى بلاده ، فان صافى عدد المهاجرين سنويا كان يتراوح بين ١٫٠٠٠٫٠٠٠ و ١٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمه[3]

و يلاحظ أن عدد المهاجرين كان يتزايد بخاصة فى السنين التى تنزل فيها ازمات

---

١ والاحصائيات الاوربية الخاصة بالمهاجرة لا تتناول سوى المهاجرة الى خارج اوربا . وهى لا تحضى بالدقة الا فقراء العمال الذين تنقلهم شركات المهاجرة ، دون غيرهم ممن يسلكون سبيل المسافرين الاعتيادى ، وادق احصائيات المهاجرة احصائيات الحكومة الايطالية ، اذ يعنى بوضعها عناية خاصة نظرا لاهمية ظاهرة المهاجرة فى هذه البلاد — انظر تروشى ، الجزء الاول ، ص ٥٩ بالهامش

٢ كلسون ، الجزء الثانى ، ص ٣٤

٣ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤ ، وتروشى ، الجزء الاول ، ص ٥٩

بالبلاد التى يخرجون منها ، وكذلك فى السنين التى تبدو فيها امارات الرخاء فى البلاد التى يقصدونها ، فاذا ما حلت بها الازمات ضعف تيار المهاجرة اليها .

ولم يكن اشتراك بلاد أوربا فى هذه الحركة بنسبة واحدة ، فقد كان أهم البلاد فى السنين التى تقدمت الحرب الكبرى من حيث عدد المهاجرين منها الجزائر البريطانيه وايطاليا ، ويأتى بعدها بلاد أخرى اهمها النمسا والمجر واسبانيا والبرتغال والروسيا وبلاد اسكندناوه

ولقد طرأ فى خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تغير على حالة المهاجرة من بلاد أوربا ، ولم تحتفظ بحالتها سوى انجلترا ، أما المانيا فقد اتى عليها وقت كان تيار المهاجرة منها شديدا ، ولكنه أخذ بعد ذلك يضعف تدريجيا حتى كاد يتلاشى فى اوائل القرن العشرين ، فى حين أخذ يشتد تيار مهاجرة الشعوب اللاتينية بسبب تكاثر عدد المهاجرين من الايطاليين ، وأيضا بدرجة اقل من الاسبانيين ، كما اخذ يتزايد عدد للهاجرين من بلاد شرق أوربا الذين هم من جنس سلافى[1]

واذا نظرت الى البلاد التى يقصد اليها المهاجرون وجدت أن جزءا منهم لايبرح فى مهاجرته القارة الاوربية ، وهذه حالة كثير من العمال الايطاليين والاسبانيين والبولونيين الذين يقصدون بخاصة الى فرنسا ، ولكن الجزء الأكبر من المهاجرين يسير الى خارج القارة الاوربية ، وأهم البلاد التى ينزلون بها هى الولايات المتحده أولا ، ويأتى من بعدها كندا والارجنتين والبرازيل ، ويأتى من بعد هذه استراليا وزيلندا الجديدة[2]

---

١ بلغ عدد المهاجرين فى سنة ١٩١٣ من الجزائر البريطانية ٤٧٠,٠٠٠ ، ومن ايطاليا ٥٦٠,٠٠٠ ، وهذا العدد لايدخل فيه من هاجر الى أوربا نفسها . وبلغ فى سنة ١٨٩٠ عدد المهاجرين من المانيا ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن هذا العدد أخذ يتناقص تدريجياً حتى بلغ ٢٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٠٨ ، وقدر فى سنة ١٩٠٧ عدد المهاجرين من النمسا بنحو ١٧٧,٠٠٠ ومن المجر بنحو ٢٠٩٠٠٠ — انظر تروشى ، الجزء الاول ص ٦٠ — بيرو ، الجزء الاول ص ٢٤٣ — ٢٤٤

٢ بلغ عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة فى خلال القرن التاسع عشر ٣٠ مليونا ، وبلغ

ولقد كان موقع مصر الجغرافى فى ملتقى الطرق التجارية الكبرى سبباً فى وفود كثير من المهاجرين اليها ، وقد رغب اليهم الاقامة فيها ما اشتهر به سكان البلاد الاصليين من حسن الضيافة ، ووداعة الاخلاق ، والافراط فى المسالمة ، وقد كثر ورود هذه الوفود بخاصة بعد فتح قنال السويس ؛ ويبين الجدول الآتى عدد النازلين فى مصر من الاجانب من الجنسيات المختلفة فى السنين التى عملت فيها الاربع أحصائيات الاخيرة

الجنسية	العــــــــــــدد			
	فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٧	فى سنة ٢٩٠٧	فى سنة ٢٩١٧
عثمانيون			٦٩٧٢٥	٣٠٧٩٧
يونانيون	٣٧٣٠١	٣٨٢٠٨	٦٢٩٧٣	٥٦٧٣١
ايطاليون	١٨٦٦٥	٢٤٤٥٤	٣٤٩٢٦	٤٠١٩٨
فرنسيون	١٥٧١٦	١٤١٧٣	١٤٥٩١	٢١٢٧٠
انجليز	٦١١٨	١٩٥٦٣	٢٠٦٥٣	٢٤٣٥٤
اجناس مختلفة	١٣٠٨٦	١٦١٧٨	١٨٢٧١	٣٣٥٩٩
المجموع	٩٠٨٨٦	١١١٥٧٤	٣٢١٩٣١	٢٠٥٩٤٩

١٥٣ — *أسباب المهاجرة الخارجية* : ان السبب العام الذى يحمل على المهاجرة الخارجية هو نفس ما يحمل على المهاجرة الداخلية ، وهو رغبة المهاجر فى تحسين حالته ، والمهاجرة الخارجية هى فى الغالب نتيجة سوء حال المهاجر فى وطنه الاصلى ، وقد يكون هذا من أثر ازدحام السكان فيه ، أو لسوء نظامه الاقتصادى ، وقد تكون حالة المهاجر حسنة فى وطنه الاصلى ، ولكنه يغادره اذا بدا له أن حالته تكون أفضل فى البلد الذى يهاجر اليه

وقد كان تقدم أسباب المواصلات فى خلال القرن التاسع عشر عاملا مهما فى اشتداد حركة المهاجرة الخارجية، اذ استطاع المهاجرون بفضلها أن ينتقلوا بسرعة وبأجر

عددهم خلال المدة بين سنتى ١٩٠١ — ١٩١٠ نحو ٩ ملايين ، وبلغ عدد المهاجرين الى كندا فى سنة ١٩٠٧ نحو ٢٥٢٠٠٠ ، والى الارجنتين فى سنة ١٩٠٦ نحو ٣٠٢٠٠٠ ، والى البرازيل فى سنة ١٩٠٧ نحو ٦٨٠٠٠ — ريبو ، ص ١٣٦ ، وبيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤

زهيد الى البلاد التى يقصدون اليها ، كما أمكن نقل كثير من حاصلات الدنيا الجديدة الى القديمة ، مما أدى الى ارتفاع قيمة الاراضى التى يملكها سكان الدنيا الجديدة ، فاتسع أمامهم باب الامل فى بسطة العيش وازدياد الربح ، فغبطتهم على تلك الحالة الطبقات الفقيرة من سكان أوربا ، فسعى خلق كثير الى اللحاق بهم لاغتنام تلك الفرصة ، واتفق حدوث ذلك فى الوقت الذى جعل فيه سكان أوربا يتزايدون زيادة غير عادية فعمل هذا أيضاً على اشتداد تلك الحركة

١٥٤ — *نتائج المهاجرة الخارجية* : لتقدير نتائج المهاجرة الخارجية يجب أن ينظر اليها من عدة وجوه :

(فأولا) من وجهة المجتمع الانسانى : يعود انتقال الناس من الجهة التى يكثرون فيها الى الجهة التى يقلون فيها بفائدة على المجتمع كله ، اذ يؤدى الى زيادة كفاية العمل الانسانى ، فالايطالى الذى يتهيأ له فى بلد جديد من الوسائل ما يستطيع أن ينتج به أكثر مما ينتج فى ايطاليا يترتب على مهاجرته زيادة فى مجموع ثروات المجتمع

(وثانيا) من وجهة الفرد : يهاجر الفرد سعيا وراء تحسين حالته ، ولكنه كثيرا ما يقنع من الغنيمة بالاياب ، وكم كانت المهاجرة مصدر آلام ، وقضاء على آمال ، غير أنه يلاحظ أن فى استمرار هذه الحركة دليلا على أن نصيب التوفيق فيها أكبر من نصيب الاخفاق

(وثالثا) من الوجهة الاهلية : وهنا نفرق بين نتائجها بالنسبة للبلاد التى يخرج منها المهاجرون ، ونتائجها بالنسبة للبلاد التى يقصدون اليها

« ا » نتائجها فى البلاد التى يخرج منها المهاجرون : تضاربت آراء الاقتصاديين بشأن تلك النتائج ، فمن قائل أنها تؤدى الى اضعاف قوة الانتاج فى البلد الذى يغادره المهاجر ، والى حرمان الانتاج فيه من رؤوس الاموال التى يحملها معه عند خروجه ، فهى مضرة بهذا البلد ، ومن قائل أنها تتفق ومصلحة بلد المهاجر ، اذ هى أفضل علاج

للنتائج السيئة التى تنشأ عن ازدحام بقعة من الارض بالسكان مثل الازمات ونحوها [١]

غير أنه يلاحظ أن مسئلة المهاجرة ليست من المسائل التى يحق للباحث أن يجزم بنفعها أو ضررها اطلاقا ، اذ يجب أن ينظر اليهـا فى كـل أمة وفى كل عصر على حدتهما ، فهى اذا اشتدت حركتها فى أمة حتى أقفرتها من أبنائها أو كادت ، كما هو الحال فى أرلندا ، فلا شك انها تعتبر مضرة ، فلقد ذهب تيار المهاجرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بنحو نصف سكان ارلندا ، وهى وان كانت هنا نتيجة نظام الملكية فى ارلندا ، وسوء الحالة السياسية فيها ، الا انها كانت فى ذاتها من أهم أسباب فقر هذه البلاد [٢] ، أما فى البـلاد التى يكثر تناسل أبنائها ، وتزداد كثافة سكانها ، مثل ايطاليا ، فالمهاجرة تعتبر مفيدة لها ، اذ تصبح بمثابة صمام أمن يخفف من ضغط السكان على المواد الغذائية ، وبهذا تحول دون حدوث ما قد ينشأ عن ذلك من الاضطرابات الاجتماعية ، كما تخفف من وطأة المنافسة على العمال الذين يبقون فيها ، بينما تتحسن فى الغالب حالة من هاجر من أهلها ، اذ يظفرون فى البلد الذى ينزلون فيه بمركز أفضل وأجر أعلا

ويظل المهاجر محتفظاً بعلاقته بوطنه الاصلى ، فيرسل بالنقود من وقت لآخر الى من تركهم وراءه من أهله وأقاربه ، واذا أحرز ما هاجر لاجله من الغنى واليسار ، وطفق راجعاً الى وطنه يحمل ثروته ، كان فى هذا ربح لبلاده ، وحتى اذا لم يرجع اليها فانه يظل زمناً طويلا أفضل مشتر لما تصدره من المنتجات ، كما يذيع بين الناس فى الخارج فضائل منتجاتها ، ولغتها ، وافكارها ، وآدابهـا ، وبالجملة يصبح عاملا من عوامل الدعوة لها والنفوذ فى البلاد الاجنبية

«ب» نتائجها بالنسبة للبلاد التى يقصد اليها المهاجرون : تستفيد هذه البلاد من نزول المهاجرين بارضها وبخاصة عندما تكون بلاداً جديدة ، اذ تمدها المهاجرة بالايدى

---

١ قارن بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٦٠ — ٢٦١

٢ كلسون ، فى Cours الجزء الاول ، ص ٣٩

العاملة اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية ، ومن المحقق أن الولايات المتحدة لم تكن لتستطيع أن تستغل مواردها العظيمة وتملأ أرضها بالطرق والمسالك الحديدية ، وتصبح فى مقدمة البلاد الصناعية ، اذا لم تكن أوربا قد أمدتها بالملايين من العمال ، ولا سيما وان من حطوا بها رحالهم فى أول الامر كانوا رجالا ذوى بأس شديد ، وهمة عالية ، فقد أقدموا على مغادرة أوطانهم ، ومواجهة كثير من الصعاب والمخاطر أثناء رحلة شاقة طويلة ، حيث كانت وسائل الانتقال لا تزال متأخرة ، ولما أن صادفت صفات هؤلاء القوم فى الولايات المتحدة بيئة تسودها الحرية جاءت جهودهم باطيب الثمرات

وحتى فى البلاد العريقة فى المدنيـة قد تكون المهاجرة اليها مصدر خير لها ، اذ يحمل المهاجرون اليها علمهم ، ونتاج قرائحهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، ومن أجل هذا كان كابيرت يشجع المهرة من العمال الاجانب على القدوم الى فرنسا[1] ، وكذلك كان محمد على باشا يشجع فضلاء الاجانب على الاقامة فى مصر ، و يستقدم اليها المهرة من العمال الأوربيون ، ولا سيما عند ما اعتزم أن يدخل اليها الصناعات الحديثة ، كما كان يستقدم الزراع من آسيا الصغرى لتعليم المصريين زراعة القطن[2]

غير أن المهاجرة قد تصبح مصدر اضرار تلحق البلد الذى يغشاه المهاجر ، فقد يترتب على كثرة عدد المهاجرين اليه تحول فى صفات أهله الاصليين وطباعهم ، وضياع مميزاتهم ، وفى هذا اضعاف لقوته المعنوية ، و بخاصة اذا كان المهاجرون اليه من جنس أحط من جنس سكانه الاصليين ، وهذا ما يجعل الحكومات فى البلاد التى يؤمها المهاجرون لا تسير أراءهم فى الغالب على سياسة واحدة ، فهذه السياسة تمر عادة بدورين ، ففى الدور الاول يترك للمهاجرين حرية الدخول الى البلد من غير قيد ، وكثيرا مايشجعون على القدوم اليه ، وذلك لحاجة البلد اليهم ، ولا تزال تجتاز هذا

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٦٢

٢ انظر ارمنجون فى كتابه La Situation Economique et Financière de l'Egypte ، طبعة سنة ١٩١١ ، ص ١٩٨ وما بعدها

الدور بعض بلاد أمريكا الجنوبية مثل الارجنتين والبرازيل ، أما فى الدور الثانى فتوضع قيود على المهاجرة من شأنها أن تحول دون تسرب العناصر الغير مرغوب فيها الى داخل البلد، وتحمى صفات أهله الاصليين ، ويمتزج بهذا اعتبارات خاصة بالجنسية كالتى حملت الولايات المتحدة على اتخاذ وسائل خاصة ضد المهاجرين من الصينيين[1]

وتعضد طبقة العمال عادة كل سياسة ترمى الى تقييد المهاجرة ، اذ تخشى منافسة الايدى العاملة الاجنبية التى تفد الى البلاد ، وما يترتب على ذلك من هبوط الاجور وقد اشتهرت نقابات العمال فى الولايات المتحدة واستراليا بشدة عدائها لدخول العمال الاجانب الى بلادها ، و بدعوتها الشديدة الى اتباع سياسة ترمى الى حماية العمل الوطنى ولم تكن بعض القيود التى فرضتها هذه البلاد على المهاجرة باسم المصلحة العامة الا مقصوداً بها حماية بعض طبقات العمال فيها

وقد اكثرت الولايات المتحدة فى العهد الاخير من القيود التى تفرضها على المهاجرة اليها ، حتى ذهبت الى تعيين نسبة مئوية ضعيفة من عدد الاجانب النازلين فيها يكون هى التى يباح لها المهاجرة اليها ، وهذه النسبة تختلف من جنسية الى أخرى ، وقد أفضى ذلك الى ضعف تيار مهاجرة بعض الاجناس اليها مثل السلافيين واللاتينيين حتى كاد ينعدم ، ولم يترك باب المهاجرة مفتوحاً الا للانجليز والالمانيين والسكنديناويين[2]

١ وقد كانت محاولة الولايات المتحدة اتباع سياسة كهذه ازاء اليابانيين فى سنة ١٩٢٤ سببا فى توتر العلاقات السياسية بين الدولتين

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٣

الباب الثالث

البيئـــة القانونية[1]

١٥٥ — أساس البيئة القانونية : يبذل الانساى نشاطه الاقتصادى فى بيئة تخضع لاحكام قانون وضعى يقوم فى كل البلاد الحديثة — اذا استثنينا الروسيا — على مبدأين أساسيين ، وهما مبدأ الملكية الخاصة ، ومبدأ الحرية الاقتصادية

الفصل الأول

حق الملكية

١٥٦ — تعريف الملكية وصفاتها : الملكية هى حق بمقتضاه يوضع شىء تحت ارادة شخص يكون له دون غيره أن ينتفع به و يتصرف فيه بصفة مطلقة دائمة[2]

والملكية صفات ثلاث :

(الصفة الاولى) أنهـا حق قاصر على المالك ، فله وحده الحق فى الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه ، وليس لغيره أن ينتفع بالشىء المملوك له ، أو يتصرف فيه من غير رضاه

---

١ نحن لا ننظر الى بحوث هذا الباب الا من ناحيتها الاقتصادية اجمالا ، تاركين الى المؤلفات القانونية أمر التبسط فيها من الناحية القانونية واستعراض القوانين والاوامر واللوائح الخاصة بها

٢ أوبرى ورو ، جزء ٢ ، نبذة ١٩٠ ، والدكتور كامل بك مرسى ، الملكية والحقوق العينية ، طبعة سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢

(الصفة الثانية) أنها حق مطلق، فللمالك الحق فى أن يعمل بملكه مايشاء ، فحق الملكية يشتمل على : (١) حق الاستعمال (Le jus utendi) وهو استعمال الشىء فى جميع وجوه الاستعمال التى أعد لها ، (ب) حق الانتفاع (Le jus fruendi) وهو الاستيلاء على ثمار الشىء الطبيعية مثل حاصلات الاراضى الزراعية ، أو المدنية مثل ايجار المنازل ، (ج) حق التصرف (Le jus abutendi) وهو يشمل التصرف القانونى مثل البيع والهبة والوصية ، والتصرف المادى مثل تغيير شكل الشىء أو استهلاكه أو اتلافه ، وكل عملية انتاج تتضمن تغييرا فى شكل بعض المواد أو استهلاكا لبعضها

(الصفة الثالثة) أنها حق دائم ، فهى تدوم ما دام الشىء المملوك ، ولا تنقضى بانقضاء أجل المالك ، اذ تنتقل بعد وفاته الى ورثته الشرعيين أو الى من يوصى اليهم بها

١٥٧ — تطور صور الملكية[١] : لم تسلك الملكية فى تطورها طريقا واحداً فى كل الجماعات ، وهى لم تكن فى كل جماعة تتخذ شكلا واحدا فى العصر الواحد ، وفى هذا البحث مجال كبير للحدس والتخمين ، وعلى كل حال فيظهر أن الملكية فى تطورها كانت تبدأ من ملكية الجماعة متدرجة نحو الملكية الفردية ، ففى العصر السابق على التاريخ ، عندما كان الانسان يهيم على وجهه فى الارض يلتقط القليل من الرزق، لم تكن الملكية الفردية معروفة حتى ولا الملكية على الشيوع ، ثم أتى وقت حطت فيه بعض الاسر والقبائل رحالها فى بقعة من الارض يكثر فيها الصيد أو يتوفر فيها العشب الذى ترعاه ماشيتها ، فاستقرت فيها ، وبحق الاستيلاء اتخذت عليها حقا مطلقاً فظهرت الملكية العقارية على شكل ملكية على الشيوع بين أفراد الاسرة أو القبيلة ، وكذلك كان يملك على الشيوع ما هو ذو اهمية من الثروات المنقولة مثل قطعان الماشية

---

١ راجع فى هذا الموضوع لروابوليو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٥٥٥ ومابعدها — بلانيول ، الجزء الاول ، فقرة ٢٣٢٥ — بيرو ، الجزء الثانى ، ص ٢١٦

ولم تكن الملكية الخاصة تتناول سوى ما هو ضرورى للفرد من الغذاء واللباس ، و بعض ادوات الصيد والقنص مثل الصنارة والنبال ، و بعض الاسلحة ، و بعض ثمرات العمل الشخصى ، وكان الانتاج فى هذا الحين يتم تحت اشراف رئيس الاسرة أو القبيلة الذى يوزع بين أعضائها ما يحتاجون اليه لاستهلاكهم الشخصى ، و يظل ماتبقى بعد ذلك ملكا للجماعة

ثم خطت الملكية خطوة جديدة عندما استقرت الجماعة فى بقعة من الارض تزرعها ، فثبتت ملكية الاسرة للمنزل ولما يحيط بالمنزل الى السور ، وأعقب هذا عهد دخلت فيه الاراضى التى أصلحها بعض الافراد فى دائرة الملكية الخاصة ، وأصبحت مستقلة عن الملكية على الشيوع التى كانت تتناول بقية الاراضى ، و بخاصة الغابات والمراعى ، فهذه ظلت ملكيتها على الشيوع الى عهد طويل بعد ذلك ، وقد ظهر حوالى هذا العصر طريقة تقسيم الاراضى التى على الشيوع بين الاسر للانتفاع بها لآجال معينة ، وأعقب هذا ظهور الملكية الفردية على الارض ، ثم امتدادها الى سائر المنقولات ، وما زالت تواصل السير حتى أصبحت اليوم تتناول حقوقا معنوية ، مثل الملكية العلمية ، والادبية ، والفنية

١٥٨ — قيود الملكية : الاصل فى حق الملكية أن يكون مطلقا ، غير أنه لما كان الانسان يعيش فى جماعة فقد وجب أن يصير هذا الحق محدودا ، يحده من جهة حقوق سائر الملاك الآخرين ، ومن جهة أخرى مصلحة الجماعة ، وفى التشريع الحديث ميل الى الاكثار من تقييد حق الملكية لأجل المصلحة العامة

ومن أمثلة القيود المفروضة على حق الملكية ما يأتى :

ا — يقيد من حق الملكية من حيث أنه حق قاصر على المالك الزامه بالتنازل عن ملكيته للمنافع العامة ، مثل انشاء الطرق ، ومد السكك الحديدية ، وحفر الترع[1]

---

[1] مادة ٨٨ ، فقرة ٣ ، من القانون المدنى المصرى

وينص القانون المصرى على الاجراءات الخاصة بنزع الملكية للمصلحة العامة ، ويعين القواعد التى تتبع فى تقدير التعويضات ودفعها [1] .

ب — ويقيد من حق الملكية من حيث أنه حق مطلق ما يترتب على العين المملوكة من حقوق ارتفاق للغير ، مثل حق ارتفاق المرور أو الرى المنصوص عليهما فى المادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون المدنى الاهلى ، كما يقيده أيضا التزامات أخرى تمليها المصلحة العامة مثل ازام المالك بأن يراعى فى البناء شروطا معينة ، أو بأن لا يزرع اكثر من ثلث أرضه قطناً .

ج — ويقيد من حق الملكية من حيث أنه حق دائم وجود نوع من الملكية لا يخول لصاحبه الا حقوقا وقتية مثل الملكية الصناعية والفنية والادبية التى هى عبارة عن ملكية المخترعين والمؤلفين والفنيين لمنتجات قرائحهم ، وقد أريد هنا من جعل الملكية وقتيـة التوفيق بين مصلحة المنتج الذى يجب أن ينال ثمنا لعمله ، ومصلحة الجماعة التى تتطلب اذاعة منتجات أصحاب القرائح ، وجعلها فى متناول كل الطبقات

---

١ قانون نمرة ٢٧ الصادر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ بالنسبة للقضاء المختلط ، والقانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٤ ابريل ١٩٠٧ بالنسبة للقضاء الاهلى — الملكية والحقوق العينية للدكتور كامل بك مرسى ، ص ١١١ و ص ٤٢٤

الفصل الثانى

الملكية الخاصة والعامة

لا تتخذ الملكية فى الجماعات الحديثة شكلا واحداً ، فهى اذا نظر اليها من وجهة من يملكها أمكن التمييز بين نوعين منها ، وهما الملكية الخاصة ، والملكية العامة

المبحث الاول

الملكية الخاصة

١٥٩ — *شكلا الملكية الخاصة* : أغلب الاموال فى الجماعات الحديثة تملك ملكية خاصة ، وهذه الملكية تظهر على شكلين : ملكية فردية ، وملكية مشتركة[١]

فالملكية الفردية هى أبسط الشكلين ، وفيها يكون حق الملكية للفرد دون الاسرة أو الجماعة ، وقد أصبح هذا الشكل لا يتسع لمقتضيات التقدم الاقتصادى الحديث ، اذ أن كبرى المشروعات مثل المتاجر الكبيرة والمناجم والخطوط الحديدية والسفن البخارية والمصارف ونحوها لا يمكن أن تكون اليوم ملكا لشخص واحد ، ولهذا فقد ظهر بجانب الملكية الفردية نوع آخر وهو الملكية المشتركة ، فانتشرت الشركات وأصبحت هى التى تملك ما يأتى به الشركاء من الاموال ، ولها ذمة مستقلة عن ذمتهم وقد اتخذت هذه الشركات مكانا مهما فى الحياة الاقتصادية ، واصبحت عمادها منذ سريان ظاهرة التركز الى اكثر فروع الانتاج

غير انك اذا حللت الملكية المشتركة وجدت انها تتألف من مجموعة من الملكيات

---

١ ويفرق فى علم القانون بين الملكية المشتركه والملكية على الشيوع ، فيرجع فى معرفة ذلك الى المؤلفات القانونية ، ونحن هنا نترك هذه التفرقة جانبا

الفردية ، فالملاك الحقيقيون فى الشركات المساهمة مثلا هم جماعة المساهمين الذين يمتلك كل منهم ما فى حيازته من الاسهم ملكية فردية ، وليست الشركة وما لها من شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أعضائها سوى نقاب تستتر تحته ملكية هؤلاء المساهمين التى ينتهى بها الحال يوما الى الظهور

فالقول بان الملكية المشتركة قد أخذت تحل محل الملكية الفردية هو قول صحيح فى الظاهر فقط ، اذ الواقع أن الملكية المشتركة بالشكل الذى تنتشر به اليوم ليست سوى شكل جديد من أشكال الملكية الفردية[١]

١٦٠ — أهمية الملكية الخاصة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية كان للملكية أهمية كبرى فى كل أدوار تطورها ، فالرجل الغنى كان ولا يزال قويا سواء أ كانت ثروته تتألف من أرقاء ، أم قطعان من الماشية ، أم أرض ، أم مصانع ، أم ديون قبل الافراد أو الحكومات ، وقد كان حق السيادة فى عهد الاقطاع تابعاً لملكية الارض ، وكان السوقى يصبح شريفاً بمجرد شرائه أرض الاشراف (fief) ، كما كانت السلطة السياسية الى عهد قريب يستأثر بها فى أغلب البلاد الملاك العقاريون ، ولا تزال بعض البلاد تشترط فيمن يكون ناخباً أو منتخباً أن يملك ثروة معينة

وهى خطيرة أيضاً أهمية الملكية من الوجهة الاقتصادية ، فالانسان كى ينتج شيئاً من الثروات يفتقر الى استخدام ثروات أخرى ، مثل الارض والمصانع والمواد الاولية والآلات ووسائل النقل وغير ذلك ، والجزء الا كبر من هذه الثروات يملك ملكية خاصة ، ولا يملك منها ملكية عامة الا الجزء اليسير ، ولهذا كان لا يستطيع أن ينتج لحسابه الخاص الا من يملك بعض هذه الثروات ، أو من يتهيأ له من الموارد مايستطيع به الحصول عليها ، أما من لا يملك شيئاً منها فانه يصبح عاجزاً عن الانتاج لحسابه الخاص ، و بذلك يضطر الى تأجير عمله الى أشخاص يملكون هذه الثروات ، وهذا

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٤

ما دعا الى وجود طبقتين من الناس ، طبقة العمال وطبقة الرأسماليين

واذ كان من نتائج الملكية الخاصة أن من كان عنده ثروة ولا يريد الانتفاع بها بنفسه أن يكون له حق التنازل عن الانتفاع بها الى الغير مقابل ثمن معين ، فقد أفضى ذلك الى وجود طائفة من الناس تعيش من دخل يأتيها من ايجار أرض أو منزل أو اقراض نقود الى الغير أو نحو ذلك من دون أن تعمل عملا ، وقد دعا هذا الى وجود تقسيم اجتماعى آخر يقوم على وجود طبقتين من الناس ، طبقة عاطلة ، وأخرى عاملة الاولى غنية ، والثانية فقيرة . فهذه النتيجة وأمثالها مما ستلتقى به فى خلال هذا البحث يفسر لك سبب عداء المذاهب الاشتراكية للملكية الخاصة ومحاربتها لها

وهناك ميل فى أكثر البلاد الى التوسع فى وظيفة الدولة الاقتصادية ، واخضاع الملكية الخاصة لكثير من الالتزامات والقيود التى تدعو اليها مصلحة الجماعة ، ومن المحتمل أن يزداد هذا الميل فى المستقبل ، وتذهب الدولة فى تدخلها الى أبعد مما وصلت اليه فى الوقت الحاضر ، ومع ذلك فيخطئ من يظن أن نظام الملكية الخاصة قد أشرف على الزوال « اذ هى حادث تاريخى مرتبط بتقدم الانسان الاجتماعى ، وهى من الوجهة الاقتصادية نظام ضرورى ، ومن الجائز والمفيد أن ينصرف النظر الى استخدام الملكية الخاصة بشكل أوفى فى وجوه المصلحة العامة ، غير أنه يجب الابتعاد عن كل ما يضعف قوة هذا النظام وسلطته ، اذ هو أهم جزء فى الآلة الاقتصادية »[1].

والواقع أن قيادة الانتاج فى النظام الاقتصادى الحاضر هو بيد الملكية الخاصة التى تستند فى تلك القيادة على قوة المصلحة الشخصية ، وهى بهذا تخدم مصلحة الجماعة كلها ، ولهذا كانت نظاما اجتماعياً ، وكان ما يبرر وجودها عند الاقتصاديين ليست مصلحة الفرد وانما مصلحة الجماعة

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٨

المبحث الثانى

الميراث

١٦١ — أنواع الميراث : ومن مستلزمات الملكية الميراث ، أى انتقال أموال المالك بعد وفاته الى ورثته الشرعيين ، أو الى من يوصى بها اليهم ، فيعرف الميراث فى الحالة الاولى بالميراث الشرعى (Succession abintestat) ويعرف فى الحالة الثانية بالميراث بلوصية (Succession testamentaire) ، ومبناهما أن من كد وأنتج يحق له أن ينقل ثروته الى من يحبه

١٦٢ — الميراث بالوصية : وفيه يكون المالك هو الذى يعين ورثته قبل وفاته وهو مظهر من مظاهر حق التصرف الذى يشتمل عليه حق الملكية ، فما دام أن للمالك الحق فى أن يهب ما يملك الى من يشاء فى أثناء حياته ، فكذلك له الحق فى أن يجعل تصرفه مضافاً الى ما بعد وفاته ، غير أن بعض الكتاب لا يسلم بأن ارادة المالك وهى تزول بزواله تستطيع أن تحدث أثراً بعد وفاته ، فهم لايقولون بأن الميراث من مستلزمات الملكية ، ولكنهم يبررونه من حيث الفوائد الاجتماعية التى تنجم عنه[1] وهذا رأى لا يصح الاخذ به ، اذ يؤدى الى اعتبار الملكية حقاً شخصياً ينقضى بانقضاء أجل المالك ، مع أنها حق عينى يبقى ما بقى الشىء نفسه[2]

١٦٣ — الميراث الشرعى : وفيه يكون القانون هو الذى يعين ورثة المتوفى وهو بفعله انما يعبر عن ارادة المتوفى ، فهو يعمل ما كان يعمله المالك لو لم يفاجئه الموت وليس من العدل أن تحرم أسرة المتوفى من أمواله لمجرد أنه أغفل تعيين ورثته قبل مماته فما يبرر الميراث الشرعى هو نفس ما يبرر الميراث بالوصية ، ومصدر كل منهما واحد ،

---

١ راجع چيني Jeny فى كتابه Science et technique . الجزء الثانى ، ص ٤٠٣

٢ بلانشار Blanchard فى Cours d'Economie Politique ، الجزء الثانى ص ٤٠٣

وهو ارادة المتوفى ، وكل مافى الامر أن هذه الارادة يعبر عنها صراحة فى حالة الميراث الموصى به ، وضمنا فى حالة الميراث الشرعى[١] ، يضاف الى هذا أن أسرة المتوفى قد تكون أعانته مباشرة أو غير مباشرة على ايجاد ثروته كما تفعل عادة زوجه وأبناؤه ، وكما يفعل اخوته فى بعض الاحيان ، وقد يكون المتوفى وأقاربه ، انما هم أبناء شخص واحد كان هو المؤسس لتلك الثروة[٢]

١٦٤ — **أثر الميراث من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية** : ان أول أثر يترتب على حق الميراث هو بقاء التباين الاجتماعى واتساع خرقته، فأولاد الاغنياء يلبثون أغنياء ، وأولاد الفقراء يعيشون فقراء ، ففريق يرث ثروة آبائه ، ويقضى حياته عاطلا ، وآخر يرث عن آبائه الفاقة ويقضى حياته فى كد وعناء ، وهذه حال أوحت الى كثير من المفكرين بالمطالبة بالغاء الوراثة ، الغاءاً كلياً أو جزئياً ، فذهب سان سيمون والشيوعيون الى القول بالغائها اطلاقاً ، وقال أصحاب اشتراكية رأس المال بالغائها فى ثروات الانتاج ، فى حين قال هنرى جورج والاشتراكيون الزراعيون بالغائها فى الأراضى الزراعية

غير أنه يلاحظ أن لنظام الميراث فوائد اجتماعية واقتصادية على جانب عظيم من الخطورة ، ويكفى أن نشير هنا الى عظيم أثره فى تكوين رأس المال ، فنظام الميراث هو باعث قوى على العمل ، اذ أن الشخص فى أغلب الاحيان انما يعمل ويجد لأجل نفسه وأسرته معاً ، فاذا ألغى مبدأ الميراث لم يهتم أغلب الناس بالادخار فوق حد معين ولا بزيادة ثروة يعلمون أنه لا ينتفع بها أبناؤهم وغيرهم من ذوى القربى ، وسيتبين لك عند البحث فى رأس المال أن الادخار هو شرط ضرورى لتكوينه ، ورأس المال هو من العوامل التى لا يمكن أن يستغنى عنها فى الانتاج فى النظام الاقتصادى الحاضر فكل تعد على نظام الميراث يؤدى الى اضعاف روح الادخار ، والى نقص خطير فى رؤوس الاموال

---

١ بلانشار ، الجزء الثانى ، ص ٤١٦

٢ لروابوليو ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٥٩٣ — ٥٩٤

١٦٥ — *تنظيم الميراث* : لا يكتفى المشرع فى الجماعات الحديثة بتقرير مبدأ الميراث ، وانما يعين أيضاً قواعد تطبيقه ، فيعين مثلا ما اذا كان يجوز الايصاء بالثروة كلها الى من يختاره المالك ، أم أن عليه واجب ترك شىء منها لبعض أهله وأقاربه ، كما يضع فى حالة عدم وجود وصية قواعد تقسيم التركة بين الورثة ، الى غير ذلك من مسائل الميراث التى لم يغفل المشرع حلها

ويلاحظ أن حل هذه المسائل ليس واحدا فى كل البلاد ، اذ هو يختلف باختلاف التقاليد الاجتماعية والنظم السياسية ، ففى الجماعات الأرستوقراطية يراعى فى توريث بعض الاموال مبدأ تمييز الذكر ، وحق الابن الاكبر ، فتأخذ هذه الاموال تنتقل من جيل الى آخر الى أشخاص تتوفر فيهم شروط معينة دون غيرهم من الورثة ، وتزيد من قوتهم ومكانتهم فى الهيئة الاجتماعية ، فى حين أنه فى الجماعات الديموقراطية يحرص على مبدأ المساواة بين الورثة الذين من درجة واحدة ، فعند حدوث كل وفاة تقسم ثروة المتوفى كلها بين ورثته ، وهذا من شأنه أن يخفف من درجة تركز رؤوس الاموال ، ومن التفاوت فى الثروات بين الافراد

المبحث الثالث

الملكية العامة

١٦٦ — *الصفة المميزة للملكية العامة* : تشتمل الملكية العامة على الاموال التى تمتلكها الدولة وسائر الاشخاص المعنوية العامة ، ويتولى المشرع فى كل البلاد تعيين القواعد الخاصة بها سواء أكان من حيث استعمالها ، أم من حيث حيازتها والتصرف فيها ، وأهم ما يميزها اقتصاديا وقف استغلالها على المصلحة العامة ، بعكس الملكية الخاصة التى يكون استغلالها لمصلحة الافراد

١٦٧ — *وجوه استغلال الملكية العامة لمصلحة المجموع* : استغلال الملكية العامة لمصلحة المجموع لا يتحقق على وجه واحد

« ا » فمنها مايترك للجمهور الانتفاع به مباشرة ، مثل الطرق ، والحدائق العامة والمتنزهات ، والترع ، والمرافىء ، ودور الآثار ، والاسواق، و بيوت العبادة الخ ، وهذا الانتفاع يكون اما مجانا واما بعوض ، ففي مصر مثلا ينتفع الجمهور مجانا بالطرق ، ولكنه يدفع ثمنا لدخوله دور الآثار

« ب » — ومنها ما يخصص الانتفاع به لمصلحة من مصالح الدولة ، مثل دور الوزارات ، والمحاكم ، والمدارس ، والمستشفيات ، والملاجىء ، وثكنات الجنود الخ

« ج » — ومنهـا ما تستغله الدولة استغلالا اقتصاديا كما يفعل الفرد بالملكيـة الخاصة ، مثـل الخطوط الحديدية ، ومختلف الصناعات التى تحتكرها الدولة ، وهذا الاستغلال يكون أحيانا بقصد الحصول على الربح ، وفى هذه الحالة تنحصر الفائدة التى يجنيها الجمهور من الملكية العامة فى أن الدخل الذى يأتى من هذا الاستغلال ينتقص من مقدار الضرائب التى تفرض عليه ، وأحيانا أخرى يكون بغير قصد الحصول على الربح ، وفى هذه الحالة تكون الفائدة التى تعود على الجمهور من الملكية العامة هى الحصول على منتجات أو خدم بثمن رخيص

« د » — ومنها ما تمنح الدولة عنه حق امتياز الى الغير ، والحقوق والواجبات التى تترتب على حق الامتياز ليست واحدة دائماً ، فهناك من حقوق الامتياز مايخول للدولة حق استرداده فى أى وقت تشاء ، ومنها مايكون لآجال قصيرة ، ومنها مايكون لآجال طويلة ، ومنها ما يكون قاصرا على سطح الارض ، ومنها ما يتناول باطنهـا أيضاً ، والذى يميز حق الامتياز أيا كان شكله هو أنه يخول من يمنح له حقوقا على الملكية العامة تشبه حقوق الافراد على الملكية الخاصة ، وهذه الحقوق انمـا تمنح الى الافراد بداعى المصلحة العامة نفسها ، ومن أمثلة ما يمنح عنـه حق امتياز استغلال المناجم، ومساقط المياه ، واستعمال الطرق لمد الخطوط الحديدية والكهربائية ، واضاءة المدن بالغاز والكهرباء وتزويدها بمياه الشرب ، الى غير ذلك

وقد اتسع نطاق الملكية العامة فى خلال القرن التاسع عشر اتساعا عظيما ،

وذلك على أثر تقدم وسائل المواصلات وتحسينها ، وانتشار توزيع المياه والغاز والكهرباء بواسطة المجالس البلدية أو الشركات التى تمنح لها حقوق امتياز ، ومع ذلك فالملكية العامة لا تزال أضيق نطاقا وأقل أهمية بكثير من الملكية الخاصة

الفصل الثالث

الحرية الاقتصادية

١٦٨ — الحرية الاقتصادية وحدودها : الحرية الاقتصادية هى بجانب الملكية الخاصة ثانى المبدئين اللذين تقوم عليهما البيئة القانونية ، فالناس اليوم، وهم يعملون فى ظل القوانين الوضعية ، هم فى الاصل احرار فى تصريف شئونهم ، وهذه هى القاعدة العامة

والحرية الاقتصادية تظهر فى الجماعات الحديثة كنتيجة طبيعية لحرية الانسان وحقه فى استثمار مواهبه ، وتنمية ملكاته ، وابراز شخصيته فى علاقاته مع العالم الخارجى ، غير ان الانسان لما كان يعيش مع جماعة من امثاله فقد أصبح من المستحيل أن يطلق له الحبل على الغارب فى كل الامور ، لان الحرية المطلقة تؤدى الى التعدى على حريات الافراد الآخرين ، والاضرار بمصلحة الجماعة ، ولهذا كان حقا أن تحد حريات الافراد بعضها بعضاً ، حتى تتحقق المساواة بين الجميع ، وان تخضع الحرية الفردية للمصلحة العامة

١٦٩ — تطور فكرة الحرية الاقتصادية : والحرية الاقتصادية كما نفهمها اليوم هى وليدة تطور طويل ، ويلاحظ فى كل أدوار هذا التطور أن الحرية المطلقة لم يكن لها وجود الا فى مخيلة بعض الناس ، فالانسان الفطرى كان يخضع لسلطان قانون هو قانون الاقوى ، فكان يئن تحت سلطة رئيس ظالم ، وقوة عادات صلبة لا يستطيع أن يحيد عنها ، وتاريخ الحرية هو تاريخ تكسير هذه القيود ، وهى قيود كان يفرضها

أما الفرد كما فى حالة الرق ، وأما بعض الجماعات مثل الاسر والطوائف ، وأما بعض السلطات السياسية مثل الدولة ، ثم انتشر فى العالم ميلان لايزال النزاع قائما بينهما حتى اليوم ، وهما الميل الى تمتع الفرد بأكبر مقدار من الحرية ، والميل الى تدخل المجموع ايحد من حرية الفرد ، والاخذ بالمبدأ الاول على اطلاقه يؤدى الى الفوضى ، والاخذ بالمبدأ الثانى اطلاقا يؤدى الى الاستبداد ، وخير الامور التوسط بين الميلين والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع

وللحرية الاقتصادية مظاهر متعددة أهمها : الحرية الشخصية ، وحرية العمل ، وحرية التعاقد

المبحث الاول

الحرية الشخصية

١٧٠ — *معنى الحرية الشخصية ونتائجها* : الحرية الشخصية هى حرية الانسان فى الغدو والرواح ، والظعن والاقامة ، وهذه الحرية حديثة العهد لا ترجع الى أبعد من القرن الثامن عشر ، فأنت اذا تركت جانباً مسئلة الرق والتبعية وجدت أن حرية الاشخاص فى الحل والترحال وبخاصة فى مغادرة أوطانهم لم تكن مبدءاً معترفا به فى أغلب الدول قبل القرن الماضى ، فمن هذا انه كان يزج فى السجن فى عهد لويس الرابع عشر كل صانع فرنسى يحاول أن يغادر أرض فرنسا الى البلاد الاجنبية [1] ، وفى انجلترا كان يحكم بالموت على الصانع الذى يجرأ على نقل سر صناعته الى الخارج ، وكانت هذه السياسة هى السائدة فى البلاد الصناعية الاخرى ، وبوجه عام كانت المهاجرة فى أغلب البلاد تخضع لمراقبة شديدة ، وتقتضى اذنا خاصا ، أو دفع رسوم خاصة ، وذلك لكى لا تصبح سببا فى أضعاف قوة البلد العسكرية والانتاجية ، وقد زالت اليوم

---

١ Germain Martin, La Grande industrie Sous le régne de Louis XIV.

أغلب هذه القيود ، وأصبح للانسان فى الاصل الحرية فى أن ينتقل الى حيث يشاء ، وقد جاءت هذه الحرية بنتائج اقتصادية عظيمة ، فقد عملت على تكوين المراكز الصناعية ، وظهور المدن الكبرى المزدحمة بالسكان ، وجعلت فى استطاعة الايدى العاملة أن تنتقل الى حيث تجد اجوراً أعلا واحوال معيشة أفضل ، كما كانت عاملا مهما فى عمران البلاد الحديثة

المبحث الثـــانى

حرية العمل

١٧١ — **التعريف** : حرية العمل هى حق الانسان فى أن يتخير من المهن والحرف ما يشاء ، وأن يزاولها كما يشاء ، فللعامل الاجير الحق فى أن يشتغل عند من يشاء من أرباب الاعمال فى الفرع الذى يروق له من فروع الانتاج ، ولصاحب المشروع فى الاصل الحق فى أن ينشىء مشروعه فى أى بقعة يختارها ، وأن ينتج من أنواع السلع ما يريد ، مستخدماً من وسائل الانتاج ما يشاء

وحرية العمل حديثة العهد ، فقد تقدمتها نظم أخرى تقوم على الاكراه ، أهمها نظام الرق ، ونظام التبعية ، ونظام الطوائف

١٧٢ — **نظام الرق** (l'esclavage)[1] : كان الرق نظاما شائعاً فى العهد القديم، وكان وجوده يرجع الى أسباب اقتصادية ، فكان الاعتقاد السائد أن العمل اليدوى يزرى بقدر الرجل الحر ، فيجب أن يترك للارقاء أمر انتاج الثروات ليتفرغ الاحرار لادارة أمور الدولة ، والذود عن الوطن ، فكان الرق معتبراً من النظم الاجتماعية ، وقد تصدى لتبرير وجوده كثير من كتاب اليونان الاقدمين، وفى مقدمتهم أرسطو، وقد اختفى هذا النظام تحت تأثير عاملين : عامل أخلاقى، وهو المسيحية ، وعامل اقتصادى ، وهو ماطرأ على أحوال الانتاج من التغيرات، بسبب اغارة البربر على الدولة الرومانية ، فقام على أنقاض الرق نظام آخر يلائم الحياة الاقتصادية الجديدة ، وهو نظام التبعية

١ انظر كوفيس ، الجزء الاول ، ص ٩٦ — ١٠٠

ثم عاد الرق الى الظهور ابتداء من القرن الخامس عشر فى المستعمرات الاوربية فى الدنيا الجديدة ، فقد كان جو هذه الاقاليم لا يساعد على تشغيل الايدى العاملة من الجنس الابيض، كما كان السكان الاصليون قليلى العدد ، ولهذا عمد المستعمرون الى جلب الرقيق من أفريقيا لاستخدامه فى زرع الارض ، فهى اسباب اقتصادية أيضاً التى دعت الى ظهور الرق مرة ثانية ، وقد قضى عليه منذ القرن التاسع عشر ، ولم يبق له من أثر اليوم الا فى داخل القارة الافريقية ، حيث يتخذ شكل الاسر ، واذ كانت الدول عاجزة عن أن تنتزع جذوره من موطنه الاصلى وهو أفريقيا ، فقد عقدت مؤتمرا فى بركسل سنة ١٨٩٠، مثلت فيه ١٧ دولة ، فقضى بتحريم تجارة الرقيق فى البر والبحر

والغاؤه فى العصر الحديث يرجع أيضاً الى أسباب أخلاقية واقتصادية ، فاما العامل الاخلاقى فقد كان أساسه الحملة التى وجهها اليه كبار الكتاب والفلاسفة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبخاصة مونتسكيو ، وأما العامل الاقتصادى فهو الانقلاب الذى حدث فى الانتاج على أثر انتشار استخدام الآلات ،فأغنت الناس عن استخدام الرقيق [١]

١٧٣ — نظام التبعية (Le servag) : أما نظام التبعية فقد كان يقوم عليه ستغلال الارض فى القرون الوسطى ، فقد أخذ كبار الملاك منذ سقوط الدولة الرومانية يلحقون باراضيهم الارقاء الذين كانوا قد حرروهم ، وكان التابع (le serf) بخلاف الرقيق له شخصية قانونية ، وله أسرة ، وقد كان فى أول الامر لا يستطيع أن يغادر الارض التى يلحق بها ، كما لا يستطيع أحد أن يلزمه بمغادرتها من غير رضائه ، فله عليها حق عينى ، هو أصل حق الملكية فى أوربا اليوم ، كما كان يقتسم مع سيده حاصلات الارض التى يزرعها ، وقد أخذت السخرة والضرائب التى

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ١٦٩

كان عليه دفعها لسيده تخف وطأتها تدريجيا ، كما تحرر كثير من التوابع من سلطة صاحب الارض ، حتى أنه لما قضى على هذا النظام قانونا فى فرنسا فى سنة ١٧٨٨ لم يكن هناك غير بضعة آلاف من التوابع ، وقد قررت الغاءه كل الدول الاوربية فى القرن التاسع عشر ، وكان آخرها الروسيا فى سنة ١٨٦١

١١٤ — **نظام الطوائف** (Les Corporations) : وفى الوقت الذى كان نظام التبعية فيه منتشرا فى القرى ، كان العمل فى أكثر المدن تنظمه « الطوائف » . والطائفة تقوم على وجود أقسام ثلاثة من الاشخاص الذين يزاولون الحرفة الواحدة وهم : الصبى (L'apprenti) ، والعريف (Le Compognon) ، والرئيس (Le Maître). فالصبى يعيش عند الرئيس وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس نحو الصبى واجب تعليم الحرفة التى يزاولها ، ولكل رئيس عدد من الصبيان ليس له أن يتعداه ، ومدة التمرين طويلة تبلغ فى بعض الاحيان سبع سنين ، يمضى بعد انقضائها الصبى امتحانا ليرتقى الى مرتبة العريف ، والعريف عامل أجير يعيش فى الغالب عند الرئيس الذى يتكفل بايوائه واطعامه ، وعدد ما للرئيس أن يستخدمه من العرفاء محدود لا يتجاوز واحداً أو اثنين ، ومدة عمل العريف تتراوح عادة بين ثلاث وخمس سنين ، لا يجوز خلالها للرئيس أن يطرد العريف ، كما أن العريف الذى يترك رئيسه قبل انقضائها لا يجد رئيساً آخر يقبل أن يستخدمه

ولم تكن فكرة الاحتكار فى أول الاول متمكنة من نفوس الرؤساء ، فكان يكفى العريف الذى تمكن من حرفته أن يثبت أن لديه ما يستطيع أن يعمل به مستقلا ليرتقى الى مرتبة الرؤساء بعد أن يقدم عملا مهما (chef d'æuvre) يثبت به براعته .

والذين يتولون أمر الطائفة هم الرؤساء ، وهم الذين ينتخبون من بينهم من يقوم بوضع لوائح تنظيم العمل ، وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ، ومدة خدمة كل منهم ، الى غير ذلك من الانظمة

وكان الغرض من تنظيم الطوائف فى أول الامر ايجاد رابطة بين الاشخاص الذين يمتهنون حرفة واحدة للدفاع عن مصالحهم المشتركة ، ولم يكن الانضمام اليها اجباريا ، ولكنها لم تلبث ان أصبحت احتكاراً فى يد الرؤساء ، الذين قام منهم من يدعى بأن للطائفة حق منع العامل من مزاولة عمله اذا لم يكن منضما اليها ، وأخذت الطوائف تطارد كل من لم يكن عضواً فيها ، وفى الوقت نفسه أخذ الرؤساء يقصون العرفاء عن الرئاسة ليحتفظوا بها لابنائهم ، وأخذت الطوائف تتحكم فى الحياة الصناعية كلها ، فتعين العلاقات التى يجب أن تكون بين الرئيس والعريف والصبى ، وطريقة انجاز العمل ، والاصناف التى يجب انتاجها ، وهكذا

ومنذ القرن السادس عشر أخذت الملوك تتدخل فى تنظيم هذه الطوائف ، فجعلته عاما فى معظم المدن ، ووضعت لها من النظم ما تسير عليه ، وجعلت تعين أشخاصاً من لدنها لمراقبتها والاشراف على انجاز العمل

وقد كان هذا النظام عقبة يحول دون كل تقدم اقتصادى ، اذ كان يقضى على روح الاختراع عند الافراد ، كما كان مثبطا لهمة المهرة من العمال ، اذ كان يصعب ارتقاؤهم الى مرتبة الرئاسة ، كما أن تحديد المنافسة بين الرؤساء كان يجعلهم لا يفكرون فى ادخال التحسينات على وسائل انتاجهم ، وقد أحدث كل هذا رد فعل فى الافكار عمل كثيراً على ظهور مذهب الطبيعيين ، ولما تولى ترجو (Turgot) زمام الحكم فى عهد لويس السادس عشر استصدر أمراً بالغاء هذا النظام فى فرنسا فأثار بهذا عاصفة من السخط عند الاشخاص الذين يستفيدون من وجوده ، حتى اضطر الملك الى سحب قراره ، ولكن النظام كان مكروها من الشعب ، فلم يلبث أن قضى عليه المجلس الدستورى نهائياً فى سنة ١٧٩١ [١]

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص١٧٣ — ١٨١ ، ومن أحسن مايرجع اليه فى هذا الموضوع Martin Saint - Léon فى كتابه Histoire des Corporations de métiers

١٧٥ – **نظام الطوائف فى مصر** : وقد ظل نظام الطوائف موجودا فى مصر حتى عهد قريب ، وكان يشبه النظام الذى كان قائماً فى أوربا فى القرون الوسطى ، وقد بلغ عدد هذه الطوائف ١٦٤ طائفة فى سنة ١٨٤٠ [١]

وكان على رأسها كلها رئيس يشرف على الصناعات المختلفة ليتحقق من حسن الصنع ، ودقة الوزن ونحو ذلك ، وعلى رأس كل حرفة رئيس هو «شيخ الطائفة» وهو الذى ينظم أمورها ، و يملك حق عقاب من يخالف أوامره من الاعضاء ، وهو الذى يحسم ما يقوم من النزاع بين الرؤساء والعمال والصبيان ، و بين البائعين والمشترين ، ويقوم بجباية الضرائب التى تفرض على كل طائفة ، وكان العامل لايرتقى الى درجة الرئاسة الا بعد أن يعرض على الرؤساء وشيخ الطائفة عملا يحوز استحسانهم

واستمر الامر كذلك حتى عهد محمد على باشا الذى أراد أن ينشئ فى مصر صناعات كبيرة تضارع الصناعات الاوربية ، كما حاول فى الوقت نفسه أن يضع الصناعات الصغيرة تحت كنفه ، فجعل يمد كثيراً من العمال بالمواد الأولية التى يصنعونها لحسابه ، فكان هذا سبباً فى اضعاف نظام الطوائف فى مصر ، ولا سيما بعد أن حرم سعيد باشا على مشايخ الطوائف معاقبة اعضاء الطائفة ، ثم جاء اسماعيل باشا فخولهم الى موظفين مهمتهم جمع الضرائب ، وأخذت الطوائف تفقد اختصاصاتها تدريجياً حتى سنة ١٨٩٠ ، اذ قرر دكريتو ٩ يناير حرية احتراف الحرف وألغى التزام التمرين ، فاصبح لايؤلف بين أرباب الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية ، وقد أخذت تقوم على انقاض النظام القديم جماعات من نوع جديد هى نقابات العمال

١٧٦ – **حدود حرية العمل** : ولو أن حرية العمل قد أصبحت اليوم مبدءا مقرراً فى كل البلاد المتمدينة ، الا أن هذه الحرية ليست مطلقة، فهناك قيود

---

١ راجع : Arminjon, La Situation Economique et Finoncière de l'Egypte ص ١٧٥

لها ، منها ما هو من فعل القانون ، ومنها ما هو من فعل الواقع

ا — القيود القانونية لحرية العمل : تنص القوانين فى كل البلاد على بعض قيود لحرية العمل: (ا) فهناك مهن لا بد لمن يريد مزاولتها من اقامة الدليل على معرفته بها ،وهذا يتحقق بتقديم شهادة مثل الليسانس ودبلوم الطب بالنسبة لمهنتى المحامى والطبيب ، (ب) وهناك مهن لا يجوز فى بعض البلاد أن يزاولها الا عدد محدود من الناس ، مثل مهنتى محرر العقود (notaire) وسمسار بورصة الاوراق المالية (agent de change) فى فرنسا ،(ج) وهناك مشروعات لا يجوز انشاؤها الا بامتياز تمنحه السلطات العامة ، مثل المواصلات الحديدية ، والمناجم ، واستغلال مساقط المياه ، أو باذن خاص منها ، مثل المحلات المعتبرة خطرة أو مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ، (د) وهناك قوانين تنظم عمل الرجال والنساء والاطفال داخل المصانع والمتاجر ، وهى التى يتكون منهـا فى كل أمة ما يسمى « بتشريع العمال »، (ه) وهناك قوانين لحماية المخترعين تمنع الناس من تقليد مخترعاتهم (و) وهنـاك القوانين الخاصة بالصادرات والواردات وهى تشتمل على كثير من القيود كما سيتبين عند البحث فى التجارة الدولية

٢ — القيود الفعلية لحرية العمل: و بجانب القيود القانونية تجد أن حرية العمل يقيدها فى الواقع أمور أهمها انعدام الخبرة والمعرفة وعدم توفر رأس المال ، وهى أمور تمنع العامل الاجير من بلوغ مرتبـة صاحب العمل ، وتجعله غير قادر على انشاء مشروع لحسابه الخاص

المبحث الثالث

حرية التعاقد

١٧٧ — حرية التعاقد وحدودها : حرية التعاقد هى التى يعبر عنها بالصيغة الآتية : وهى أن كل اتفاق لايحرمه القانون صراحة فهومشروع ، فللافراد الحق فى أن يتعاقدوا مع بعضهم بالشكل الذى يتفق ومصلحتهم سواء أكان التعاقد يتناول أموالا أم خدمات

فأولا بالنسبة للاموال : كل الملاك هم فى الاصل أحرار فى أن يبيعوا أو يؤجروا أو يهبوا أموالهم ، وأن يعينوا كما يشاءون شروط البيع والايجارة والهبة وهم كذلك أحرار فى أن يستثمروا رؤوس أموالهم المنقولة كيفما يشاءون ، فى بلادهم أو فى البلاد الاجنبية ، فى مشروعاتهم الخاصة أو فى مشروعات غيرهم ، فى أراض أو منازل أو قروض للافراد أو الشركات أو الحكومات

وثانياً بالنسبة للخدمات : كل شخص محامياً كان أوطبيباً أو مهندساً أو عاملا أجيراً أو غير ذلك هو فى الاصل حر فى أن يبذل جهوده أو لا يبذلها فى خدمة شخص آخر ، وأن يعين شروط العمل كما يشاء بالاتفاق معه

غير أن هناك من العقود الخاصة بالاموال والخدمات ما يتولى المشرع تنظيمها ولكن القواعد التى ينص عليها القانون فى هذه الحالة هى فى الاصل قواعد تفسيرية لارادة المتعاقدين ، ويمكن عدم الاخذ بها باتفاقهم ، كما أن لهم الحق فى أن يحرروا عقوداً أخرى بشكل لم ينص عليه القانون

ومع هذا فهناك بعض قواعد قانونية تقيد حرية التعاقد ولا يجوز للمتعاقدين مخالفتها ، وهذه القيود القانونية تلتقى بها بخاصة عند ما يكون مركز الطرفين الاقتصادى متبايناً تبايناً كبيراً ، كما هو الحال بالنسبة لرب العمل والعمال ، فان

المشرع هنا يتدخل باسم المصلحة العامة ، ويعين شروطاً يلزم الطرفان باتباعها ، فيحدد سن قبول الاطفال للعمل داخل المصانع ، وعدد ساعات العمل ، والعطلة الاسبوعية ، وينخذ الوسائل ليضمن حق العامل فى تناول أجره بانتظام ، وفى التمتع بحالة صحية حسنة فى داخل المصانع ، الى غير ذلك

* * *

١٧٨ — الحرية الاقتصادية والمنافسة : الحرية الاقتصادية بمظاهرها الثلاثة التى استعرضناها هى أساس ما يسمى بالمنافسة ، وهى التى تجعلها ممكنة قانوناً ويراد بالمنافسة اطلاقاً كفاح الناس فى سبيل الوصول الى غرض يحاول كل منهم أن يبلغه قبل الآخر وعلى شكل أفضل من غيره[١] ، وأظهر مثل للمنافسة حالة الاشخاص الذين يتسابقون عدوا لقطع مسافة معينة. وفى الحياة الاقتصادية الحديثة حيث يحصل الانتاج لاجل الاستبدال تقوم المنافسة بين الاشخاص الذين يعرضون السلعة الواحدة ، كما تقوم بين الاشخاص الذين يطلبون السلعة الواحدة ، فبالنسبة للعرض أنت ترى كل شخص يحاول أن يحمل المشترين على قبول سلعته ، وتفضيلها على سلعة غيره ، ففى سوق القطن مثلا تقوم المنافسة بين منتجى القطن ، وفى سوق العمل تقوم بين العمال الذين من حرفة واحدة ، وعندما يوجد نوعان من المنتجات يمكن استخدامهما فى أشباع حاجة واحدة فانها تقوم أيضاً بين منتجيهما . وفى وجه منافسة العارضين تقوم منافسة الطالبين ، أذ ينافس مشترو الاموال والخدمات بعضهم بعضاً ، فكل يحاول أن تسد حاجته قبل حاجة غيره ، وأن تفضل عليها ، فترى أصحاب مغازل القطن مثلا يتنافسون فى الحصول على المادة الاولية ، كما يتنافسون فى الحصول على الايدى العاملة ، وهكذا . وهذه المنافسة بين العارضين من جهة ، والطالبين من جهة أخرى ، هى التى تلعب الدور الاول فى تعيين الاثمان

---

١ تروشى ، الجزء الاول ، ص ٥١

الكتاب الثالث

الانتاج

مبادئ عامة فى الانتاج

١٧٩ — **تعريف الانتاج** : ليس المقصود بالانتاج خلق المادة ، اذ أن الانسان ليس بقادر على اضافة ذرة فى الوجود ، كما أنه لا يستطيع افناء ذرة منه ، وانما يقصد بالانتاج خلق المنفعة أو زيادتها

والانتاج يكون اما بالاضافة الى المادة ، وهو فى هذه الحالة يتحقق باحدى طرق ثلاث : (١) تغيير شكل المادة ، كما فى صنع الملابس من القطن أو الصوف ، (٢) نقل المادة من مكان الى آخر ، مثل نقل الحاصلات الزراعية من أماكن انتاجها الى الاسواق ، (٣) الاحتفاظ بالمادة مدة من الزمن ، كما فى تخزين بعض المواد لحين الحاجة اليها . وأما يكون من غير اضافة الى المادة كخدمات الطبيب والقاضى والمعلم

١٨٠ — **الاعمال المنتجة** : تطورت أفكار الاقتصاديين بشأن الاعمال المنتجة تطوراً كبيراً ، فكانوا لا يعدون منتجاً فى أول الامر الا نوعاً واحداً من الاعمال ، ثم أخذوا يتدرجون منه الى أنواع أخرى حتى انتهوا الى اعتبار كل الاعمال الاقتصادية منتجة على السواء

« ١ » الزراعة : لم يكن الفسيوكرات يفهمون الانتاج على النحو الذي أوضحناه ،

فعندهم أنه خلق المادة وليس خلق المنفعة [١] ، ولذلك قرروا أن الارض هى العامل الوحيد فى الانتاج ، وأن الزراعة هى العمل الوحيد المنتج (وقياساً على الاعمال الزراعية عتبروا الصيد والقنص واستخراج المعادن أعمالا منتجة ايضا) لانها وحدها تخرج غلة صافية ، اذ أن الارض من دون غيرها تخرج لمن يعمل فيها مقداراً من الثروات يربو على ما أنفقه عليها ، ولذلك اعتبروا طبقة الزراع وحدها منتجة ، أما ماسواها فهى طبقات عقيمة (C asses steriles) تعيش من جزء من المحصول الصافى الذى يقتسمه معها الزراع وملاك الاراضى الزراعية مقابل ما تؤديه لهم من الاعمال ، فالصانع الذى يغير من شكل المادة فيزيد فى قيمتها لا يخلق شيئاً فى نظر الفسيوكرات ، لان تلك الزيادة يقابلها ما استهلكه من المحصول الصافى أثناء عمله

« ب » الصناعة : ثم جاء آدم سميث فأثبت فساد نظرية الفسيوكرات فى الغلة الصافيـة ، فالارض ليست هى أهم عامل فى الانتاج ، وانما هو عمل الانسان ، وقد كان خطأ الطبيعيين ناشئاً من سوء فهمهم قوانين الطبيعة ، فقد قالوا بأن فى زرع الارض خلقاً للمادة ، وفاتهم أن المـادة لا تخلق ، وان الزراعة تحول العناصر الموجودة فى الارض والماء والهواء الى مادة معينة ، فهى مثلا تحول الماء والبوتاس والسيليس والفوسفات والنترات الى قمح ، ومثلها فى ذلك مثل الاعمال الصناعية التى تحول المواد الاولية الى مواد مصنوعة

« ح » النقل والتجارة : لم يكن هنـاك من الاقتصاديين من ينكر أن الصناعة منتجة بعد آدم سميث ، ولـكن الشك ظل قائماً بالنسبة للنقل والتجارة ، ذلك أنه اذا كانت الصناعة تغير من شكل المادة ، فان شركات الملاحة والمواصلات الحديدية مثلا ، وكذا التجارة ، لاتفعل شيئاً من ذلك ، فالاولى والثانية تقتصر مهمتها على نقل السلع من مكان الى آخر ، والثالثة تقتصر على شرائها للبيع ، وقد تفعل ذلك لمجرد المضاربة ، ولهذا فقد قام من الاقتصاديين مثل كارى (Carey) الامريكى

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٧٤

فى منتصف القرن التاسع عشر من ينتقد تقدم التجارة وأسباب المواصلات[1]

ولكن لا شك فى أن كلا من النقل والتجارة يزيد من منفعة الاشياء ، ولهذا يعتبر كلاهما عملا منتجا ، فشركة الملاحة أو المواصلات الحديدية ، وهى تنقل الحاصلات من مكان انتاجها حيث تربو على الحاجة اليها الى مكان آخر حيث تشتد الحاجة اليها انما تزيد فى منفعتها ، الى هذا أنه ما دام يعتبر عملا منتجاً استخراج المعادن ، وهو عبارة عن نقلها من باطن الارض الى سطحها ، فمن الحق أن يعتبر أيضاً منتجاً نقلها من سطح المنجم الى المستهلك ، اذ ليس ثمت ما يدعو الى التمييز بين النقل الرأسى والنقل الافقى[2] ، يضاف الى هذا أن تقدم أسباب المواصلات هو من أهم أسباب تخصص الامم فى الاعمال ، وفى هذا مايدعو الى زيادة المنتجات.

وكذلك التاجر فهو اذ يعرض السلع فى الاسواق فيجعلها فى متناول المستهلكين ويحفظها مدة من الزمن فينقلها من وقت الى آخر ، ويقسمها ليسهل على كل طبقات المنتجين اقتناءها انما يأتى عملا منتجاً ، اذ يعمل على جعل هذه الاشياء المادية تسد حاجة الناس اليها.

« د » الخدمات : لم يشأ آدم سميث وبعض أتباعه أن يدخلوا الخدمات كعمل القاضى والجندى والطبيب والمعلم فى عداد الاعمال المنتجة ، وهو رأى لم يتبع ، لانه ما دام أن الاعمال المنتجة هى التى تخلق المنافع ، فان عمل القاضى والطبيب وسواهما هو عمل منتج ، اذ يخلق منافع على شكل خدمات تؤدى للغير ، الى هذا أنه بدون هذه الخدمات لايتهيأ انتاج الاشياء المادية بالشكل والوفرة التى نراها عليها ، فزراعة الارض ، وصناعة المواد المختلفة ، كلاهما يتطلب عمل كثير من العمال والمديرين ممن يتمتعون بصحة جيدة ، ويتوفرون على درجة من العلم والعرفان

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٧٩

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٠٣

كما تستلزم بيئة يسودها الامن والنظام ، ويحميها القانون والمحاكم والشرطة والجند من شر العابثين بالامن فى الداخل ، والمعتدين على سلامتها فى الخارج ، فكل من يشترك فى اعداد هذه البيئة والمحافظة عليها يأتى عملا منتجاً ، وهو وان لم يكن يضيف منفعة جديدة الى شىء مادى ، الا أنه اذا انعدم عمله تعرض انتاج الاشياء المادية نفسها الى أشد الاخطار

١٨١ — **عوامل الانتاج** : اعتاد كثير من الاقتصاديين ان يقسموا عوامل الانتاج الى ثلاثة عوامل وهى : الطبيعة — العمل — رأس المال . ومن بين هذه العوامل الثلاثة نرى أن العمل هو وحده ما يصح تسميته بحق عامل انتاج ، لان الانسان وحده يلعب دوراً موجباً فى الانتاج ، فى حين أن الطبيعة ليس لها سوى مهمة سالبة تنحصر فى نزولها على ارادة الانسان بعد أن تكون قاومته فى أغلب الاحيان ، ولكنها مع ذلك ركن أساسى فى الانتاج ، وخليق بها أن تسمى بالعامل الاصلى (agent originaire) اذ هى موجودة قبل العمل[١]. والطبيعة كعامل من عوامل الانتاج لا تقتصر على الارض بل تتناول جميع ما يحيط بالانسان من العناصر الطبيعية مثل الهواء والماء ، وما فى ذلك المحيط من القوى المختلفة مثل قوة الريح والماء والبخار والكهرباء ، وقد أثبتنا عند البحث فى البيئة الطبيعية أثر كل ذلك فى الانتاج[٢] ، أما ثالث هذه العوامل وهو رأس المال ، فهو فى الواقع ليس عاملا مستقلا ، بل هو وليد العاملين الآخرين ، لانه عبارة عن ناتج عمل الانسان والطبيعة الذى يستخدم فى انتاج ناتج آخر[٣]

١ چيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٩٤ — ٩٥

٢ راجع موضوع البيئة الطبيعية ، فى الباب الاول ، من الكتاب الثانى ص ١٠٨

٣ تقسيم عوامل الانتاج الى ثلاثة عوامل هو تقسيم قديم يرجع الى عهد الاقتصاديين الاولين ، ولا يزال شائعا حتى اليوم ، غير أن بعض الاقتصاديين المتأخرين أضاف الى العوامل السابقة عاملا رابعا أسماه التنظيم (organisation or management) — انظر مارشال فى Principles ص ١٣٨ ، وسليجمان فى Principles ص ٢٨٤

ومهمة هذا العامل الجديد فى الانتاج هى الجمع بين عوامل الانتاج الاخرى ، وتسييرها على

الفصل الأول

العمل

١٨٢ — معنى العمل اقتصادياً : العمل فى المعنى الاقتصادى هو جهد يبذله الانسان بوحى ارادته للوصول الى غرض نافع[1] ، ومن هذا يتبين أنه لابد من توافر صفتين فى المجهود لكى تعتبر عملا :

ا — أن تكون المجهود اختيارية أى صادرة عن ارادة الانسان ، فالنبات وهو يزيح قشرة الارض ليستقبل الهواء والشمس ، والحيوان وهو يسعى وراء ما يتغذى به ، كلاهما لايأتى عملا اذ هما عطل من الارادة ، وما يصدر عنهما انما هو بوحى الغريزة الفطرية ، وليس يوجد بين المخلوقات سوى الانسان من يعمل مسيراً بارادته .

ب — أن يكون الغرض من المجهود الحصول على المنفعة ، فان كانت تبذل لنفسها لمجرد اللهو فليست بعمل ، فالشخص قد يعزف على البيانو تسلية لنفسه ، وقد يعزف عليه ليطرب غيره مقابل أجر معلوم ، ففى الحالة الاولى لا يعتبر عزفه عملا ، وانما تسلية ولهوا ، ولكنه فى الحالة الثانية يعتبر عملا ، ومن السهل ايراد امثلة عديدة لجهود متماثلة يعتبر بعضها عملا دون البعض الآخر ، فمن يصعد الى قمة الاهرام حباً فى الاستطلاع وتسلية للنفس لايأتى عملا ، ولكن المرشد الذى يقوده يأتى عملا ، ومن يجدف فى قارب للنزهة والرياضة لايعتبر جهده عملا ، فى حين أنه يعتبر كذلك تجديف البحار لكسب معاشه

أفضل وجه ، وهو فى الواقع نوع من أنواع العمل ، أصبحت له أهمية خاصة فى العصر الحديث على أثر اتساع نطاق الاعمال وانتشار المشروعات كشكل من اشكال تنظيم الانتاج

[1] بيرو ، الجزء الاول ، ص ٨٣ — ٨٤

١٨٣ — مهمة العمل فى الانتاج : العمل هو العامل الرئيسى فى الانتاج، وهو يقوم فيه بمهمة موجبة ، ومعنى هذا أنه لا بد من عمل الانسان فى كل انتاج ، فهو ضرورى حتى فيما تجود به الطبيعة من نفسها مثل أنواع الفاكهة الفطرية ، فهى تتطلب أن يقوم الانسان بجمعها ، والجمع هو نوع من الاعمال ، وفيه نصيب من التعب ، كما أن كثيراً مما تخرجه الارض قد أصابه كثير من التغيير والتهذيب بفعل الانسان حتى كاد يصبح شيئاً جديداً ، فالقمح والفول والعدس وغيرها لم تكن وقت اكتشافها بالحالة التى هى عليها الآن ، وانك لترى أن الجنس الواحد من النبات وهو يزرع غيره وهو يخرج من الارض من غير زراعة ، فالفرق كبير بين أنواع الفاكهة التى توجد بحالتها الطبيعية ، والتى هذبتها يد الانسان خلال القرون الطويلة ، وهذه النباتات التى يزرعها الانسان اليوم لو أهمل العناية بها لانحط نوعها ، وفى هذا دليل على ما أدخل عليها من التعديلات فى الماضى

وهذه الثروات التى تظهر كأنها لا دخل لعمل الانسان فيها ، لانها أسبق فى وجودها على عمله ، مثل الارض وينابيع المياه المعدنية والبترول والغابات والمناجم ، هى لاتصبح فى الواقع ثروة الا اذا اكتشف الانسان وجودها ، ووقف على ما تشتمل عليه من المنفعة ، والاكتشاف نفسه يتضمن مقداراً من العمل ، الى هذا أنه لا يمكن استخدام هذه الثروات الطبيعية فى سد الحاجات الا اذا بذل فيها شىء من العمل ، فان كانت أرضاً بكراً مثلا وجب معالجتها وتهيئتها للزراعة ، وان كانت منجما وجب حفر الانفقة ونحوها مما يلزم لاستغلاله ، وان كانت ينبوع ماء تطلب أيضاً كثيراً من الاعمال قبل أن يصبح معداً لأخذ المياه منه وهكذا ، وبالجملة فالعمل أثر فى كل المنتجات وحتى فى الثروات الطبيعية [١]

١٨٤ — عنصرا العمل : الالم والوقت — (١) الالم : كل عمل يكون عادة مصحوبا بالالم ، لان الانسان وهو يعمل يقاوم ميله الى البطالة والكسل ، فهو يعمل

١ جيد ، الجزء الاول ، ص ١٤٧ — ١٤٨

مدفوعا باسباب خارجية مثل الرهبة من العقاب والرغبة فى المكافأة عند الصغير، ومثل الرغبة فى الربح والشرف عند الكبير، وأغلب الناس لا يعمل بجد ونشاط إلا ليدنو من الساعة التى ينقطع فيها عن العمل

وكلما ازدادت درجة الاضطرار الى العمل كلما كان أكثر ألما، فهو يبلغ أقصى درجات الألم عند الرقيق والمحكوم عليه بالأشغال الشاقة، وهو متعب أيضاً للعامل الأجير الذى تقضى عليه ضرورة كسب معاشه باداء عمله اليومى، وتهبط درجة التعب عند المزارع الذى يعمل فى أرضه التى يحبها، وتبلغ أدناها عند العالم والرسام اللذين يقبلان على عملهما بشغف وارتياح

وقد بين ستانلى جيفونز ان الانسان وهو يعمل يزداد ألمه مع مضى الوقت بينما تتناقص المنفعة التى يجنيها منه، فاذا تجاوز الألم المنفعة أوقف العمل[1]، فعدد مايملؤه الشخص من جرات الماء من بئر يتوقف على مبلغ تحمله التعب وعلى مقدار حاجاته الى الماء، فالبدوى الذى لايحتاج الى الماء إلا لارواء ظمأه يوقف الملء عند الجرة الأولى أو الثانية، فى حين أن الحضرى الذى يحتاج الى الماء لأمور عديدة يملأ منه من الجرات عدداً كبيراً[2]

وقد أراد شارل فوريه (Fourier)أن يزيل عنصر الألم من العمل، فتخيل نظاماً خاصاً يسير عليه العمل، وهو أن يجتمع من العمال عدد يتراوح بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ داخل مكان يسميه (phalanstère) تحيط به أراض زراعية، ويكون به دور لمختلف الصناعات، ويترك لكل شخص حرية اختيار العمل الذى يلائم ذوقه، وحرية الانتقال من عمل إلى آخر كلما أراد، فيكون الشخص مثلا ساعتين زارعا، وساعتين صانعاً، ومثلها كاتبا وهكذا، وبهذا يرى فوريه إن العمل يصبح

---

١ راجع ما تقدم فى هذا الصدد فى موضوع تناقص المنفعة ص ٣٦ من هذا الكتاب

٢ أنظر نظرية جيفونز فى هذا الموضوع فى كتابه The Thoery of Political Economy طبعة سنة ١٩١١، ص ١٧١ وما بعدها

جذابا ، إذ هو يعتقد إن وجود عنصر الألم فى العمل يرجع الى ان الاعمـال التى يزاولها الناس لاتتفق غالباً مع أذواقهم واستعدادهم ، ثم هى دائما واحدة لاتتغير مع ان طبيعة الانسان تميل إلى التغيير

غير أنه يلاحظ على طريقة فوريه أنها لاتؤدى الى الغرض الذى ينشده ، فانه مهما تغير النظام الاقتصادى فلا يمكن أن تصبح كل الاعمال مرغوبا فيها ، فضلا عن أن كثيراً من الناس يميل إلى أن لا يعمل شيئا ، الى هـذا ان فى تنظيم العمل على هـذا النحو مضيعة للوقت بسبب تنقل العامل من عمل الى آخر ، وضرورة انقضاء زمن قبل أن تبلغ قوة انتاجه نهايتها فى كل عمل جديد[1]

(٢) الوقت : هو عنصر العمل الثانى ، فلكى تتحقق نتيجة العمل لابد من مضى شىء من الوقت ، وكلما كان العمل أكثر إنتاجا كلما تطلب وقتاً أطول والانسان يسعى دائما فى أن يقتصد من وقته ، ولم تخترع بعض الآلات كالقاطرات السريعة إلا لهذا الغرض

وعمر الانسان قصير[2] ، وأقصر منه حياته المنتجة . فهو لايستطيع أن يعمل كل ساعات اليوم ، ولا كل أيام السنة ، ولا كل سنى حياته

فمن يومه يخصص جزءاً كبيراً للنوم والاكل والراحة ، ويبلغ متوسط يوم

---

١ للرجوع الى تفصيلات أوفى فى طريقة فوريه أنظر كتاب جيد وريست ، فى تاريخ المذاهب الاقتصادية ، ص ٢٨٦ — ٢٩٩

٢ يبلغ متوسط عمر الانسان من السنين فى بعض البلاد ماياتى : ٥٥,٩ فى بلاد الغال الجديدة الجنوبية ، ٥٤,٩ فى الدنمرك ، ٥٤,٥ فى السويد ، ٤٥,٧ فى فرنسا ، ٤٤,٨ فى المانيا ، ٤٤,١ فى انجلترا ، ٤٤ فى اليابان ، ٣٩,٨ فى الولايات المتحدة ، ٢٣,٦ فى الهند ومتوسط العمر فى كثير من البلاد الآن هو أعلا منه فى القرن الماضى ، وهذا يرجع الى نقص وفيات الاطفال أكثر منه الى زيادة عمر البالغين — جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٩

وارتفاع متوسط العمر هو دليل على جودة الحالة الصحية ، وارتفاع درجة الرخاء العام ، ولكنه ليس دليلا قاطعا ، اذ أن قلة المواليد أيضا من الاسباب التى تدعوا الى ارتفاع متوسط العمر ، وهذه حال فرنسا ، فان ارتفاع متوسط العمر فيها يرجع بالاخص الى قلة المواليد

العمل عشر ساعات ، وقد انقص اليوم فى بلاد كثيرة بحكم العادة أو القانون الى ثمانى ساعات ، وقد كان يبلغ فى الزمن الماضى أربع عشرة وخمس عشرة ساعة ،

كذلك يوجد فى السنة أيام الاعياد والراحة ، وفيها ينقطع العامل عن العمل ، ففى كل بلاد أوربا وأمريكا يخصص يوم الاحد الراحة [١] وكثيراً ماينص القانون على ذلك ليحمل أصحاب الاعمال والعمال على احترامه ، أما فى البلاد الاسلامية فيوم الراحة هو يوم الجمعة ، ويستنزل من السنة أيضا أيام المرض ويتراوح متوسط عددها بين سبعة وثمانية أيام سنويا ، وبالجملة يندر أن يشتغل الانسان أكثر من ٣٠٠ يوم فى السنة

وهو لا ينتج فى كل السنين ، فسنو الطفولة والتمرين والكبر هى غير منتجة ، والعامل لايبدأ فى كسب معاشه عادة الافى الرابعة عشرة أوالخامسة عشرة من عمره ، وتأخذ قواه فى الاضمحلال ابتداء من الخامسة والخمسين . فاذا بلغ الستين من عمره انقطع عادة عن الانتاج [٢]

والانسان اذ كان يستهلك فى سنى الطفولة والكبر ما ينتجه غيره ، وجب أن يستنزل مما انتجه ما انفقه عليه المجموع ليعرف مقدار حياته النافعة ، وأفضل الامم من تلك الوجهة هى التى يكثر عدد أبنائها الذين يتراوح عمرهم بين الخامسة عشرة والستين ، وتقل فيها وفيات الأطفال وعدد المعمرين

---

١ فى انجلترا يضاف الى يوم الاحد نصف يوم السبت ، فينقطع العامل عن العمل ابتداء من يوم السبت ظهرا الى يوم الاثنين صباحا ، وقد أخذت هذه العادة تتسرب الى بلاد القارة ويطلق عليها فى فرنسا اسم « الاسبوع الانجليزى » (La Semaine Anglaise)

٢ نعم أنه فى المهن الحرة والاعمال العلمية قد يظل الانسان ينتج بعد أن يتجاوز عمره الستين سنة ، ولكن يلاحظ أنه يبدأ حياة الانتاج فى سن متأخر قلما يقل عن الخامسة والعشرين .

الفصل الأول

انواع الاعمال

١٨٥ — **تقسيم الاعمال بحسب طبيعتها** — اذا نظرت الى الاعمال من حيث طبيعتها وجدت هناك نوعين منها وهى: الأعمال العضلية ، والاعمال العقلية . على أن التفرقة بين هذين النوعين ليست مطلقة ، اذ لا يوجد عمل عضلى لا يكون فى الوقت نفسه من بعض الوجوه عملا عقلياً ، فأنت ترى أن أبسط الجهود انما تبذل بوحى العقل ، كذلك كل عمل عقلى يتطلب شيئاً من الجهود العضلية ، فكل ما يقصد من التمييز بين هذين النوعين هو أن هناك أعمالا تحتاج بالاخص الى قوة عضلية ، وأن هناك غيرها تحتاج الى قوة عقلية قبل كل شىء [١]

١٨٦ — **تقسيم الاعمال بحسب شكل أدائها** — واذا نظرت الى الأعمال من حيث شكل أدائها استطعت أن تميز بين ثلاثة أنواع منها وهى: الأعمال التنفيذية ، الأعمال الادارية ، أعمال الاختراع

(فاولا) الأعمال التنفيذية : هى اما أعمال يدوية واما أعمال ميكانيكية ، والأعمال الميكانيكية هى التى يستعين فيها الأنسان ببعض القوى الطبيعية ، فهو بدلا من أن يقوم بنفسه بتغيير شكل المادة أو نقلها ، يقتصر عمله على مراقبة الآلة التى تؤدى هذا العمل تحت اشرافه ، وهذا النوع من الأعمال يتطلب جهوداً عقلية أكثر مما يتطلب جهوداً عضلية، وهو أوفر انتاجاً من العمل اليدوى، وقد أخذ يحل محله فى كثير من فروع الانتاج .

وسواء أكان العمل يدويا أم ميكانيكا فان كل ما يحدثه هو تغيير مكان الشىء نفسه ، أو مكان الأجزاء التى يتركب منها، وفى هذه الحالة الأخيرة يقال بأنه يحدث

---

١ بيرو . الجزء الاول . ص ٨٧ — ٨٨

فيه تحويلا [١]، فنسج القطن ليس سوى تنظيم خيوطه بشكل خاص ، وزرع الأرض ليس سوى وضع البذور فيها بحالة تستطيع معها أن تمتزج بمواد أخرى موجودة فى الأرض من قبل أو مضافة اليها

(وثانياً) الأعمال الادارية : وهى التى لا يستغنى عنها فى الانتاج اذا اتخذ تنظيمه شكل المشروع ، وكلما ازداد المشروع اتساعا كلما ازدادت اهمية هذه الاعمال وهى التى يتوقف عليها بخاصة نجاحه ، وفى حين أن أثر العمل اليدوى أو الميكانيكى يقتصر على الشىء الذى يبذل فيه فأن أثر العمل الادارى يظهر فى كل العمليات التى تؤدى فى داخل المشروع .

(وثالثاً) أعمال الاختراع : وهى التى ترمى الى — ويترتب عليها اذا نجحت — اكتشاف ثروة جديدة مثل الراديوم ، أو صفة لم تكن معروفة من قبل فى مادة قديمة ، أو طريقة جديدة لتحويل الاشياء واستخدامها . و بفضل الاختراع تزداد المنافع التى تستفيد منها الانسانية جميعها [٢]، فأثره لا يقتصر على شىء معين مثل العمل اليدوى أو الميكانيكى ، أو على مشروع معين مثل العمل الادارى ، بل هو غير محدود فلا توجد أداة من أدوات الانتاج ، ولا طريقة من طرق العمل ، ولا ثروة من الثروات ، لم يكن للاختراع أثر فيها ، فتلك آلة النساجة كما نشاهدها اليوم هى نتيجة ٨٠٠ اختراع صغير [٣]، وهيهات من دون الاختراع أن يتقدم الانتاج أو تتزايد الثروات

١٨٧ — **تقسيم الاعمال بحسب موضوعها** : واذا نظرت الى الأعمال من

---

١ جيد ، فى Cours الجزء الاول ، ص ١٤٩

٢ ولو كان علم الانسان كاملا لاكتشف فى كل كائن من الكائنات منفعة له ، ولكنه لقصور علمه لم يكتشف حتى اليوم الا القليل من منافع الاشياء ، فهناك من انواع النبات ما يبلغ ١٤٠٫٠٠٠ ولكن الانسان لم يستطع أن يزرع منها سوى ٣٠٠ نوع ، وهناك من أنواع الحيوان مئات الآلاف ، ولكنه لم يهتد الى الانتفاع الا بنحو المائتين منها — جيد ، الجزء الاول ، ص ١٥٠

٣ جيد ، الجزء الاول ، ص ١٥١

حيث موضوعها وجدت أنها اما أعمال صناعية واما خدمات ، فالاولى هى التى تخلق المنفعة بأضافتها الى المادة ، والثانية هى التى تخلق المنفعة من غير اضافة الى المـادة [١] وهناك أنواع من الأعمال الصناعية ، كما أن هناك أنواعاً من الخدمات

(ا) فبالنسبة للاعمال الصناعية نرى أن « ساى » قد ذهب الى التميز بين ثلاثة أنواع منها ، وهى : أعمال استخراج — أعمال صناعية بالمعنى المتداول — أعمال تجارية .

فأما أعمال الاستخراج فهى التى ترمى الى الحصول من الطبيعة — على شكل مواد أولية — على الأشياء التى يستخدمها الانسان فى سد حاجاته أما مباشرة ، وأما بعد احداث تغيير فيها ، فيدخل فى هذا القسم صناعة المناجم والزراعة والصيد والقنص . وأما الاعمال الصناعية بالمعنى المتداول فتشتمل على مجموع الأعمال المتنوعة التى ترمى الى احداث تحويل فى شكل المادة . وأما الاعمال التجارية ويدخل فيها أعمال النقل ، فهى التى ترمى الى تغيير مكان منتجات النوعين الآخرين لتجعلها فى متناول المستهلكين .

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه يدخل فى النوع الواحد أعمالا متبـاينة فيجمع بين الزراعة وأعمال المناجم فى قسم واحد ، كما يجمع بين النقـل والتجارة فى قسم واحد كذلك ، ولهذا يفضل بعض الـكتاب تقسيم الأعمال الصناعية الى خمسة أقسام وهى : أعمال الاستخراج — الأعمال الزراعية — الأعمال الصناعية بالمعنى المتداول — أعمال النقل — الأعمال التجارية [٢]

(ب) وبالنسبة للخدمات يمكن تقسيمها بحسب طبيعة الحاجات التى تقابلها

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٨٨

٢ ومع هذا فيؤخذ على هذا التقسيم أيضا أنه يترك الشك قائما بالنسبة للقسم الذى ينتسب اليه بعض الاعمال مثل اعداد الزبد والجبن والمربات ، فهـل يا ترى هى تدخل فى قسم الاعمال الزراعية أم فى قسم الاعمال الصناعية ؟ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٨٩

الى ثلاثة أقسام وهى : الخدمات الجسمانية والعقليـة والأخلاقية ، ولـكن التقسيم المتداول هو الذى يقوم على التمييز بين نوعين منها وهى : الخدمات الخاصة والخدمات العامة ، فالأولى هى التى يؤديها الأفراد بعضهم لبعض ، وأما الثانيـة فهى التى تؤديها السلطات العامة ، وهى كالأعمال العـامة مظهر من مظاهر نشاط الدولة

١٨٨ — *توزيع العمل بين أنواعه المختلفة* : يتم توزيع العمل بين أنواعه المختلفة فى نظام المنافسة الحرة من تلقاء نفسه مسترشداً فى ذلك بحركات الأسعار ، فانه اذا ما ازدحم نوع من الأعمال بالمشتغلين به حتى تجاوز عددهم الحد المناسب حدثت به أزمة أفراط انتـاج ، فتتدهور أسعار منتجاته ، فتهبط فى أثرها أرباح المنظمين وأجور العمال ، فلا يلبث أن ينصرف عنه تيار الاقبال عليـه ، كما يأخذ بعض المشتغلين به يهجرونه الى عمل آخر أوفر ربحاً وأعلا أجرا ، حتى اذا ما تجاوز عدد المشتغلين به الحد المناسب حدث به ما حدث بالأول ، وهكذا

غير أن هناك عوامل تعترض فعل المنافسة فى توزيع الأعمال فتعرقله ، منها خبرة العامل الخاصة وتعوده تأدية عمل معين دون سواه ، فان هذا كثيراً ما يحول دون انتقاله الى عمل آخر بالرغم من هبوط الأرباح والأجور فى العمل الذى يزاوله ، وكذلك اذا كان العامل يملك عينا فى جهة معينة ، أو كانت له أسرة يشتغل بعض أفرادها فى أعمال أخرى فى تلك الجهة ، فان هذا أيضاً مما يحول دون سهولة تنقله الى جهة أخرى ، وقد يكون مجرد حبه للجهة التى يستوطنها ، وعلاقاته باهلها ، كافيا لحمله على البقاء فيها ولو كان يعلم أنه يجد فى جهة أخرى ربحاً أوفر وأجرا أعلا

ويلاحظ أخيراً أن توزيع العمل فى كل بلد مرتبط الى حد ما بحالته الطبيعية ، فمن البلاد ما يكون النوع الرئيسى من الأعمال فيها هو الزراعة ، ومنها ما يكون أهم الأعمال فيها هو الصناعة ، كما أن من البلاد ما يكون النقل البحرى والتجارة هو العمل الرئيسى فيها ، وكل ذلك تبعاً لأحوال البـلاد الطبيعية من جوية وجغرافية وجيولوجية

الفصل الثانى

كفاية العمل فى الانتاج

١٨٩ — العوامل التى تتوقف عليها كفاية العمل فى الانتاج : تتوقف كفاية العمل فى الانتاج على جملة عوامل أهمها ما يأتى :

(١) قوة العامل الجسمية : وهى ترتبط بعدة عوامل منها بنيته الطبيعية ، وتربيته المنزلية فى السنين الأولى من نشأته ، وحالة معيشته عند البلوغ ، وحالته الصحية فى البلد الذى يعيش فيه ، وفى المصنع الذى يعمل داخله

وتهتم الدول الراقية بالمحافظة على صحة عمالها ، فتلزم أصحاب المصانع بمراعاة شروط العمل الصحية فى مصانعهم ، وتعمل على توفرمساكن صحية لسكنى العمال، وتحارب انتشار المسكرات والمخدرات بينهم ، وتسن القوانين لمنع أرهاقهم ، فتحدد عدد ساعات العمل اليومى ، وتعين أيام الراحة ، وتحرم استخدام الأطفال فى المصانع قبل بلوغ سن معين ، وتهتم بنوع خاص بحماية النساء والأطفال أثناء عملهم

(٢) قوة العامل العقلية والمعنوية : وقد أخذت أهميتها فى الانتاج تزداد منذ انتشار استخدام الآلات ، وهى ترتبط أيضا بجملة عوامل منها : ا — رغبة العامل فى القيام بالعمل ، فكلما كانت الرغبة قوية كلما زادت كفاية العمل ، ورغبة العامل فى تأدية عمله ترتبط بشعوره بالواجب، وبالأجر الذى يتناوله، وقد يعمد بعض أصحاب الأعمال لتقوية تلك الرغبة الى بعض الوسائل مثل اشراك العمال فى شطر من أرباح المشروع ، وتمكينهم من تملك بعض الحصص فى رأس ماله. ب — حرية العمل التى تضمن للعامل حق اختيار المهنة التى توافق ميوله وكفاءته ، وهذه الحرية حديثة العهد ، فقد كان الرق منتشرا فى العهد القديم ، ولم ينقرض من أوربا الا

بانقراض حكم الرومان ، كما انتشر نظام التبعية في القرون الوسطى ، وظل قائماً حتى اكتسحته الثورة الفرنسية ، وكانت الدول الاوربية قد أعادت عهد الرقيق فى مستعمراتها الامريكية ، ولكنه ألغى فيها أيضاً بعد حين ، وفى التاريخ الحديث كما فى القديم كان الاكراه على العمل سبباً فى قلة انتاجه . ج — استتباب الامن والنظام فان كان هناك ما يشعر بانفجار ثورة ، أو أغارة عدو ينتزع من الفرد ثمرة عمله ، ضعفت عزيمة الناس وقل نشاطهم ، وللدولة هنا مجال كبير للتدخل ، فهى اذا سنت من القوانين ما يكفل حرية الافراد ، وحرية تأليف الجماعات والنقابات التى تدفع عن العمال تحكم أصحاب الاعمال ، وما يحمى الملكية ، ويحمل على احترام العقود ، فانها بهذا تشجع المنتج على العمل ، فيقبل عليه بثقة واطمئنان

(٣) البيئة الطبيعية : فالجو المعتدل ، والأرض الخصبة ، والتى تكثر الثروات الطبيعية فى باطنها ، كل ذلك وما اليه يسهل على العامل عمله ، ويزيد من كفايته فى الانتاج

(٤) أدوات العمل : كمية الادوات التى تستخدم فى العمل ونوعها هى مما يؤثر الى حد كبير فى كفايته ، فلقد زاد الانتاج زيادة كبرى فى خلال القرن التاسع عشر بفضل انتشار استخدام الآلات ، وادخال مختلف التحسينات على وسائل الانتاج ، ولقد أصبحت الأمة التى لا تستطيع تزويد مصانعها بأفضل الآلات وأحدثها فى حالة تأخر بين بالنسبة لغيرها ، وتعرضت الى الهزيمة فى ميدان المنافسة الاقتصادية

(٥) طريقة العمل : فتقسيم العمل الفنى وتنظيم انجازه على قواعد علمية هو مما يؤدى الى زيادة الانتاج ، ولقد ظلت طريقة انجاز العمليات التى يقسم اليها العمل متروكة الى العمال أنفسهم فى اغلب الصناعات يسيرون فيها على منوال أسلافهم ، ولكنه منذ عهد قريب قام أحد الاقتصاديين الامريكيين واسمه تيلر (Taylor) ووضع قواعد لتنظيم انجار العمل علمياً اهتدى اليها بعد بحث دقيق وتجارب طويلة،

وقد سميت طريقته باسمه ، ونالت نصيباً كبيرا من الشهرة ، واهتم لها الاقتصاديون وأصحاب الاعمال اهتماما كبيراً ، وسنعود الى تفصيلها بعد أن نذكر شيئاً عن التعليم الفنى

(٦) درجة التعليم الفنى والتمرين : كان التعليم الفنى قد بلغ أقصى تقدمه فى نظام الطوائف حيث كان يتم بمقتضى عقد بين صاحب العمل والمتعلم ، يتعهد فيه الاول بتعليم الثانى حرفته ، ويتعهد الثانى للاول بالطاعة والاحترام . غير أن مستوى هذا التعليم قد صار الى الانحطاط منذ أن انقرض نظام الطوائف، فترك ذلك اثرا سيئا فى كفاية العمال ، وضج أصحاب الاعمال بالشكوى من قلة دراية صغار العمال

١٩٠ — **أسباب انحطاط التعليم الفنى** : يرجع انحطاط التعليم الفنى فى العصر الحديث الى أسباب عديدة أهمها ما يأتى :

« ا » أنه أصبح ضئيل الفائدة فى الصناعة الكبيرة بسبب انتشار تقسيم العمل والآلات ، فأصبح العامل لا يؤدى الا عدداً قليلا من العمليات البسيطة وهى دائما واحدة لا تتغير ، كما أن صاحب المصنع الكبير أصبح لايستطيع بسبب كثرة مشاغله أن يقوم بتعليم الصبيان وتدريبهم

«ب» أنه اصبح فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يهتم رب العمل بتعليم حرفته الى غيره خشية من أن يصبح منافساً له ، ولقد كان نجاح التعليم الفنى فى نظام الطوائف يرجع بالاخص الى أن صاحب العمل لم يكن يخشى من منافسة الصبى اذا ما لقنه حرفته ، اذ كان هذا النظام يقضى بانه لا يجوز للصبى أن ينتج مستقلا الا اذا خلا مكان أحد أصحاب الاعمال

« حـ » تطلع الآباء الى الاستفادة من أجور أبنائهم ، فاصبح همهم ينصرف لا الى تعليم ابنائهم بعض الحرف، وانما الى تشغيلهم فى عمل ينالون منه أجراً يضاف الى دخل الاسرة، وهم ان راضوا النفس على الانتظار وتحمل بعض التضحيات فى سبيل

مستقبل أبنائهم ، فهم لا يفعلون ذلك من أجل تعليمهم حرفة يدوية ، وانما ليجعلوا منهم موظفين ومستخدمين ، الى هذا أن الابناء أنفسهم أصبحوا ينصرفون عن التعليم الفنى ، رغبة منهم فى الحصول فى الحال على شئ من الاجر يغنيهم عن مساعدة آبائهم ، ويضمن لهم استقلالهم

١٩١ — **طرق اصلاح التعليم الفنى** : وقد اقترحت طرق عديدة لملافاة انحطاط التعليم الفنى نذكر منها :

« ا » الرجوع الى الطريقة القديمة ، وذلك بان يعهد أمر التعليم الى رب العمل نفسه فى داخل المصنع بمقتضى عقد بين المعلم والمتعلم يلتزم فيه كل منهما ببعض الواجبات ، ويشرف على تنفيذه بعض الهيئات مثل نقابات العمال

«ب» الاكثار من انشاء المدارس الفنية التى تعد من يلتحق بها للاشتغال بالحرفة التى يتخيرها ، وقد انتشرت هذه المدارس بخاصة فى المانيا ، وأتت فيها باحسن النتائج وتفضل هذه الطريقة طريقة التعليم داخل المصنع من حيث انها تزود العامل بمعلومات مختلفة تمكنه من تغيير حرفته اذا أراد ، وبذلك تجعله أقل عرضة للبطالة غير أنه أخذ عليها ، ويظهر أن التجارب أيدت ذلك ، ان الانسان لا يتعلق بحرفة يدوية ويتقنها الا اذا زاولها صغيراً ، وكثير من تلاميذ المدارس الفنية يترفع عند خروجه من المدرسة عن مزاولة الاعمال اليدوية

« ح » الاستعانة بنقابات العمال ونقابات أصحاب الاعمال والبلديات على تنظيم دروس فنية ، يلزم صغار العمال على حضورها ، كما يلزم أرباب الاعمال بتركهم يحضرونها فى أوقات معينة

١٩٢ — **طريقة تيلر** (Le système Taylor) : هذه الطريقة ترمى الى زيادة كفاية العمل فى الانتاج من غير زيادة فى التعب ، وهى تقوم على فكرة ان انجاز كل عمل يتألف من سلسلة من الحركات يجب درسها درساً وافياً لمعرفة الحركات

التى بادائها دون غيرها يمكن انجاز العمل بأقصى سرعة وأقل تعب ، فكل عمل يمكن انجازه بطرق مختلفة وادوات مختلفة ، ولكن من بين هذه الطرق والادوات توجد طريقة تفضل غيرها من حيث سرعة الانجاز وقلة التعب ، والاهتـداء اليها يتطلب درس حركات كل طريقة درساً علمياً ومقارنتها بحركات غيرها ، ولما كان العامل لا يستطيع أن يهتدى من نفسه الى الطريقة التى تفضل غيرها ، فانه يجب على ادارة المصنع أن تتولى القيام بالابحاث التى تهديها الى هذه الطريقة

فطريقة تيلر تقوم على المبادئ الآتية : [١]

(١) استبدال طريقة أداء العمل الشائعة اليوم بطريقة علمية ، فيحلل كل عمل الى أبسط حركاته ، وتقاس مدة أداء كل منها بالكرونومتر، وتستبعد الحركات التى لا يكون لها أثر فى اخراج النتيجة النهائية ، ويستعاض عنها بتحسين الحركات النافعة ، وبهذا لا يتخلل الحركات النافعة أية حركة غير نافعة ، وللوصول الى هذا عملياً ينتخب عشرة أو خمسة عشر عاملا يؤتى بهم من جهات مختلفة ، ويدعون الى انجاز العمل ، ويراقبون أثناء ذلك مراقبـة دقيقة ، فكل منهم يستخدم طريقته والاداة التى يفضلها ، فتفحص طريقة كل منهم فحصاً دقيقاً ، وتقارن بطريقة غيره للاهتداء الى الطريقة التى تتخذ نموذجا يسـير عليه كل العمال الذين يؤدون النوع الواحد من العمل

(٢) ومتى تم الاهتـداء الى الطريقة المثلى توزع على العمال التعليمات التى يجب عليهم اتباعها ، ويبين تفصيلا ما يجب على كل عامل أن يؤديه ، والادوات التى يستخدمها ، والوقت الذى تتطلبه كل عملية ، وهلم جرا .

(٣) وللتحقق من تفهم العمال لهذه التعليمات واتباعهم لهـا يعهد الى ثلة من

---

١ وقد بسط تيلر طريقته فى كتابه الذى ترجم الى الفرنسيه Principes d'organisation scientifique des usines والى كثير من اللغات الاخرى ، وقد نشرت أبحاث كثيرة عن هذه الطريقة بمختلف اللغات الاوروبية ، ومات فردريك تيلر سنة ١٩١٥

المعلمين والمراقبين أمر تعليمهم ومراقبتهم ، ويكونون فى المصنع بمثابة أركان حرب الجيش ، يحولون بين العامل و بين ضياع جزء من قواه سدى

(٤) أن يدفع الى كل عامل أجراً اضافياً يتناسب مع الزائد من ناتجه ، فيكون هنـاك حد أدنى للاجور يقابله حد أدنى للعمل لا يجوز للعامل أن يؤدى أقل منه ولكنه اذا تجاوز هذا الحد وجد زيادة فى الاجر تقابله ، ويجب أن يراعى فى تأدية العمل عدم ارهاق العامل ، واستطاعته القيام به خلال سـنين عديدة من غير أن يصيب صحته شيء من الأذى

١٩٣ — مزايا وعيوب طريقة تيلر : بدأت الصـناعة الامريكية منذ بضعة سنين تهتم بتنظيم العمل على قواعد علمية تبعاً لطريقة تيلر ، ولـكن باعتدال من غير صلابة فى تطبيقها . وطريقة تيلر اذا ضرب صفحاً عما فيها من الصلابة هى على جانب كبير من صحة النظر، فطريقة انجاز العمل الشائعة اليوم ، وهى تسير تبعاً لعادات وتقاليد قديمة تفضى الى التبذير فى قوى العامل ، فايجاد طريقة علمية يسير عليها أداء العمال مثل طريقة تيلر هو مما يحول دون هـذا التبذير ، وفى هذا فائدة للمجموع كله، اذ يؤدى الى زيادة انتاج العامل بنسبة كبيرة تبلغ فى بعض الحالات ٣ و٤ أمثال ما كان ينتجه قبلا ، فقد وجد أن عامل البناء الذى يبنى فى اليوم من حائط مامعدله ١٢٠ قطعة من الآجر يبنى باستخدام هذه الطريقة مامعدله ٣٥٠ قطعة وهى تفضى الى انقاص عدد العمال الذى يتطلبه انجاز العمل ، والى زيادة أجر العامل، وقد تفضى أيضاً الى انقاص عدد ساعات العمل اليومى ، و بفضلها تهبط نفقات انتاج الوحدة من الناتج ، و يترتب على هذا اما زيادة فى الربح، واماهبوط فى ثمن البيع ، واما كلاهما معاً [١]

وبالرغم من النتائج الباهرة التى يمكن احرازها باتباع طريقة تيلر ، فقد وجهت اليها انتقادات كثيرة أهمها [٢] :

١ تروشى، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٢٠
٢ راجع تروشى. الجزء الاول ، ص ١٢٠ — ١٢٢

ا — أنها تؤدى الى انتشار العطل بين العمال ، اذ أن حسن نتائجها مرتبط بحسن انتقاء العمال ، فمن هذا أن تيلر ذهب فى بعض أنواع الأعمال الى أن ينتقى من بين ١٢٠ عاملا ٣٥ عاملا فقط ، وانتقى فى نوع آخر ٩ عمال من بين ٧٥ عاملا ، الى هذا أن فى زيادة انتاج كل عامل انقاصا لعدد العمال الذين يؤدون الكمية الواحدة من العمل ، وهذا يؤدى الى حرمان فريق منهم من عمله ، وسترى عند البحث فى الآلات أن هذا الانتقاد بذاته قد وجه اليها

والواقع أن كل تقدم فنى — سواء أكان يحدث بشكل ادخال آلة جديدة أم طريقة جديدة فى العمل — يترتب عليه اقتصاد فى العمل من شأنه أن يلحق ضرراً وقتياً ببعض العمال ، ولكنه مع ذلك يعود بالفائدة على الحياة الاقتصادية فى مجموعها ، فجهود الانسان عضلية كانت أو عقلية هى جهود قيّمة يتعين عدم الاسراف فيها ، ومصدر العطل الحقيقى والفقر هو العمل الذى يؤدى على وجه ردىء ، فهو منبع الغلاء الذى يترتب عليه قلة الاستهلاك ، الأمر الذى يدعو الى تقليل الانتاج ، وفى ذلك افقار للمجموع كله

ب — أنها تسىء الى ملكة التفكير عند العامل ، وتضعف من شخصيته ، اذ تقيده فى عمله بقواعد ليس له أن يحيد عنها بحال ما ، حتى أنه يصبح والآلة سواء ، ويلاحظ على هذا الانتقاد أنه لا بد من مضى زمن طويل قبل التحقق من صحته ، واذا اقتصرنا على نتيجة ملاحظة تطبيق هذه الطريقة حتى اليوم لم نجد فيها مايؤيد هذه المخاوف

جـ — أنها قد تفضى الى ارهاق العمال وانهاك قواهم ، وهذا الانتقاد لايوجه الى طريقة تيلر اذا حسن فهمها وتطبيقها ، اذ هى تقوم على فكرة الوصول الى أفضل نتيجة بأقل تعب ، وانما هو يوجه اليها اذا أسىء تطبيقها . ويلاحظ هنا أن فى طريقة تيلر نفسها ما يحول دون حدوث هذا الضرر ، اذ من آثارها تقصير يوم العمل الذى يسهل تحقيقه بفضل زيادة الانتاج

د — أن تطبيقها يشتمل على جانب كبير من الصعوبة، وذلك بسبب الواجبات الجديدة التى تفرضها على الادارة ، فانه بعد أن كان انجاز العمل متروكا الى العامل أصبح يتعين على الادارة أن ترسم طريقة انجازه ، وان تشرف على تنفيذها . وهذا يتطلب وجود هيئات فنية وادارية توفرت على درجة كبرى من النظام والدقة، وهو ما لا يتهيأ وجوده الا فى المشروعات الكبيرة

١٩٣ — **مدى تطبيق طريقة تيلر** : ومهما يكن من أمر انتشار طريقة تيلر فى المستقبل ، فانه لا يمكنه تطبيقها فى كل أنواع الأعمال ، فهى لا تصلح الا للأعمال التى يستطيع العامل فيها أن يتخصص فى عملية واحدة ، والتى تستطيع ادارة المشروع أن تراقبه أثناء تأديتها ، فما تصلح له هو المصنع ولا سيما المصنع الكبير ، ولكنها لا تصلح للأعمال الزراعية ، كما لا تصلح للصناعة فى محل الاقامة ، وكذلك هى فى استغلال المناجم صعبة التطبيق

الفصل الثالث
تقسيم العمل

١٩٤ — **ظاهرة تقسيم العمل** : ليس تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية فحسب بل هو أيضاً ظاهرة فسيولوجية ، فانت ترى أعضاء الكائنات الحية يؤدى كل منها وظيفة خاصة ، وهو أيضاً ظاهرة سياسية ، اذ أن الحياة السياسية اليوم تقوم على مبدأ فصل السلطات الى حد كبير ، وكذلك العلوم سرى اليها تقسيم العمل، فانفصل كثير منها عن غيره . وقصرت الابحاث فى كل علم على دائرة خاصة

وقد بحث فى تقسيم العمل من الوجهة الاقتصادية كثير من المفكرين منذ

العهد القديم الى اليوم مثل زينوفون (Xenophon) وترجو (Turgot) . وقد خصص آدم سميث الفصول الثلاثة الاولى من كتابه الخالد « ثروة الشعوب » فى بحث تأثيره فى الانتاج و بيان فوائده ، ومن أشهر أهتم بالبحث فى هذه الظاهرة أيضاً الاقتصاديون أصحاب المذهب التاريخى ولاسيا بوشير[1] وشمولر[2]، كما بحث فيها الكتاب الاشتراكيون من حيث تأثيرها فى حالة العمال

المبحث الاول
انواع تقسيم العمل

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من تقسيم العمل تقابل الادوار التاريخية التى مر بها . وهى : (١) تقسيم العمل الاجتماعى ، (٢) تقسيم العمل الحرفى ، (٣) تقسيم العمل الفنى ، (٤) تقسيم العمل الاقليمى والدولى

١٩٥ — (١) **تقسيم العمل الاجتماعى** division sociale du travail :
عرف العهد الاول من التاريخ الانسانى ظاهرة تقسيم العمل ، فقد كانت موجودة فى داخل الجماعة الواحدة ، وكانت تقوم على تباين الجنس والسن ، فكان الرجال يقومون بأعمال الصيد والحرب ، فى حين كان النساء ينقطعن الى الأعمال المنزلية ، وكثيراً ما كان يوكل اليهن أمر القيام بالاعمال التى كانت تعتبر مزرية بالرجل مثل حمل الأثقال وزرع الأرض ، وهى أعمال قضت سنن العمران فيما بعد أن يقوم بها الرجال ، وكذلك كان السن سبباً فى التخصص فى بعض الأعمال ، فكان الصبيان

---

١ Bücher,Etude d'histoire et d'economie Politique مترجم الى الفرنسية طبعة سنة ١٩٠١

٢ انظر مقالة شمولر Le division du travail au point de vue historique فى مجلة الاقتصاد السياسى سنه ١٨٩٠ ، ص ١٢٧ — ١٥٠ وأيضا كتابه Principes d'Economie Politique ، مترجم الى الفرنسية ، طبعة سنة ١٩٠٥ ، ص ٢٤٨ — ٣٥٢

يقومون بأبسط الأعمال مثل حراسة الأغنام ، بينما يتولى البالغون أمر الدفاع عن العائلة أو القبيلة، أما الكهول فكان يرجع اليهم أمر الاشراف وتقديم النصائح

فعلى هذا النحو وجد تقسيم العمل في داخل الجماعة الواحدة منذ عهد الفطرة. ولم يكن يتجاوز حدود الجماعة التي تخضع لسلطة رئيس واحد ، ولم يكن بين الأسر والقبائل من اتصال الا ما يولده بينها من العداء سعي كل واحدة في الاستيلاء على أفضل المراعي وأراضي الصيد والقنص

ثم أخذت هذه الجماعات تنتقل تدريجياً من حالة الظعن الى حالة الاقامة،وأخذ يرتبط بعضها ببعض بعلاقات سلمية ومبادلات ، فلم تعد الجماعة الواحدة تنتج بنفسها كل ما تحتاج اليه كما كان الحال في أول الأمر ، وانما أخذت تنتج من بعض الاشياء ما يزيد عن حاجتها ، وتستبدل الزائد مع جماعة أخرى ، فكان من هذا أن قام بين الجماعات من يتخصص في الزراعة ، ومن يتخصص في صيد الحيوان، ومن يتخصص في صيد الأسماك وهكذا ، وكان هذا يحدث في الغالب تحت تأثير أحوال طبيعية خاصة مثل مجاورة أراض خصبة أو غابات أو بحر أو نحو ذلك

وفي الوقت نفسه أخذ التخصص يتزايد في داخل الجماعة الواحدة ، وتتكون الطبقات الاجتماعية ، فظهرت أولا طبقة رجال الحرب ، ثم طبقة رجال الدين ، وبعد أن كان الزارع هو في الوقت نفسه صانعاً وتاجراً أخذت التجارة تنفصل تدريجياً عن الزراعة والصناعة ، فتكونت طبقة التجار ، وكانت على جانب كبير من الثروة والجاه، بسبب انتشار التجارة بين القبائل ، وعظم أهميتها ، اذ كانت بالنسبة لهذه القبائل فرعا من السياسة الدولية[١]،ولم يكن التاجر غير رفيع القدر الا في الجهات التي كانت أحوالها الاقتصادية لا تساعد على تقدم التجارة وانتشارها، فكانت طبقة الأعيان فيها هي طبقة الملاك الزراعيين كما كان الحال في عهد الاقطاع في

---

١ يقول شمولر أن الملوك والعظماء هم الذين كانوا يشتغلون بالتجارة عند أقدم شعب تجاري وهم الفينيقيون — شمولر ، مجلة الاقتصاد السياسي ، سنة ١٨٩٠ ص ١٢٨

القرون الوسطى فى اوربا ، وأخيراً انفصلت الصناعة عن كل من الزراعة والتجارة وتكونت طبقة الصناع كطبقة مستقلة عن طبقتى الزراع والتجار ، وقد كانت تلك خطوة تخطوها الجماعة فى سبيل التقدم تقابلها خطوة جديدة يخطوها تقسيم العمل فى داخل كل واحدة من هذه الطبقات ، فأخذت تظهر الحرف المختلفة و يتزايد عددها على مر العصور

١٩٦ — (٢) تقسيم العمل الحرفى أو التخصص فى الحرف :

Division du travail professionelle ou spécialisation professionnelle

أخذ هذا النوع من تقسيم العمل يتقدم منذ أن ضعف النظام العائلى، وانتشر الاستبدال ، فتحرر كثير من أفراد العائلة من سلطة رب العائلة ، وأخذوا يشتغلون لحسابهم الخاص وقد كانوا فى أول أمرهم عمالا متنقلين ، يقصدون محل اقامة عملائهم وفيه يعملون ، ثم انتهى بهم الأمر الى أن استقروا فى مكان معين يؤدون فيه عملهم ، وقد كان انتشار نظام الطوائف مما ساعد على التخصص فى الحرف ، وانفصالها عن بعضها ، فقد كان يقضى بأنه لا يجوز لمن ينتسب الى حرفة أن يقوم بغير ما تخصص فيه، ثم كان من أمر تجمع السكان فى المدن ، واطراد التقدم الصناعى ، وكثرة الاختراعات أن أخذ عدد الحرف يتزايد باستمرار ، حتى بلغ عددها فى العهد الحديث بحسب الاحصاءات الألمانية نحو عشرة آلاف حرفة [١]

وأنت ترى اليوم أن تزايد الحرف يحدث على شكلين : ا — تفرع حرف جديدة عن حرفة قديمة ، ومن أمثلة ذلك الحرف العديدة التى تفرعت عن صناعة الجلد ، فقد كانت الاشياء الجلدية فى أول أمرها موضوع صناعة واحدة ، فكان المزارع هو الذى يقوم بتربية الماشية ونحرها ودباغ الجلود وصنع الاحذية والسروج وغيرها، فأتى وقت انفصلت فيه صناعة الاشياء الجلدية عن كل من تربية الماشية ودباغ الجلود، كما انفصل دباغ الجلد عن تربية الماشية ، وبهذا تكون ثلاثة أنواع من الحرف تقابل درجات ثلاثا من الانتاج ، وقد أخذت صناعة الأشياء الجلدية بعد ذلك

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ١٤٧

تقسم الى حرف مختلفة فمن حرفة صانع الاحذية ، الى حرفة صانع السروج ، الى حرفة صانع الحقائب ، الى غير ذلك . ب — ظهور حرف جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وذلك على أثر الاختراعات العلمية المختلفة ، ومن أمثلة ذلك الحرف المختلفة التى أدى الى ظهورها اكتشاف الكهرباء واختراع السيارات والتصوير الشمسى والطيارات وغير ذلك

١٩٧ — (٣) تقسيم العمل الفنى (Division technique du travail) وقد أتى وقت انتشر فيه المصنع اليدوى والآلى ، فأصبح الصانع رأسمالياً يملك مصنعاً ويستخدم عدداً من العمال ، فأخذت تقسم عملية الانتاج الواحدة الى أجزاء يقوم بكل جزء منها عامل خاص يتفرغ للقيام بها دون غيرها ، وأصبح العمال داخل المصنع وهم يؤدون أعمالا مختلفة يتعاونون جميعاً فى اخراج نتيجة واحدة [1] ، وهو هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل الذى استرعى نظر آدم سميث ، وأثار أعجابه ، فجرى قلمه فى كتابه بوصفه وتعديد مآثره ، وقد ازداد عدد الاجزاء التى يقسم اليها العمل منذ آدم سميث الى اليوم زيادة كبرى ، فمن هذا أنه فى بعض المصانع الامريكية أصبح يقسم صنع الحذاء الواحد الى ١٧٣ عملية يقوم بكل عملية منها فئة خاصة من العمال ، كما يقسم صنع الساعة الدقيقة الى ١٠٨٨ عملية يؤدى كلا منها فئة خاصة من العمال ، تستخدم أدوات خاصة تختلف عن أدوات غيرها [2] ، وتقسيم العمل الفنى هو الذى

---

١ يقسم بعض الاقتصاديين التعاون فى الاعمال الى تعاون بسيط وتعاون مركب ، فالتعاون البسيط هو عبارة عن التأليف بين جهود جملة أشخاص يؤدون جميعا نوعا واحدا من العمل ، مثل تعاون جملة اشخاص فى جر حمل أو رفعه ، ولا شك أن هذه الاحجار الثقيلة التى بنيت بها الاهرامات والهياكل المصرية انما رفعت الى مواضعها بتعاون آلاف من العمال المصريين فى رفعها ، أما التعاون المركب فينحصر فى تجزئة العمل الواحد الى أجزاء مختلفة يقوم بكل جزء منها شخص معين ، وهذا النوع من التعاون هو الذى يطلق عليه اصطلاحا اسم « تقسيم العمل » — أنظر كوفيس ، الجزء الاول ، ص ٣٦٥ — وأيضاً ستوارت ميل فى Principles ، الفصل الثامن ، ص ٧١ وما بعدها ، طبعة سنة ١٨٩٨

٢ سليجمان فى Principles ، ص ٢٩٦

يطلق عليه الاقتصاديون عادة اسم « تقسيم العمل » ، وهو الذى وجهوا اليه أكثر ملاحظاتهم[١]

١٩٨ — (٤) تقسيم العمل الاقليمي والدولي (Division régionale et internationale du travail) — وفى الوقت الذى انتشر فيه تقسيم العمل داخل المصانع أخذ ينتشر أيضاً بين الاقاليم والدول على أثر تقدم التجارة ، وتحسين وسائل المواصلات ، فجعل بعض أقاليم كل دولة يتخصص فى انتاج مواد معينة حسبما تؤهله له عادة أحواله الطبيعية ، فترى شمال ايطاليا ينصرف الى الصناعة ، بينما ينصرف جنوبها الى الزراعة ، ويتخصص فى مصر الوجه القبلى فى زراعة قصب السكر وصناعته ، فى حين يتخصص الوجه البحرى فى زراعة القطن وحلجه ، وهكذا

وكذلك أصبح الامر بين الدول المختلفة ، اذ تتخصص كل واحدة منها فى بعض فروع الانتاج تبعاً لما تعدها له طبيعة أرضها ، أو ما يشتمل عليه باطنها من المعادن ، أو حالة جوها ، أو صفات سكانها ، أو غير ذلك ، فترى انجلترا تتخصص فى غزل القطن ونسجه ، ومصر فى زراعته ، وفرنسا فى صناعة التحف والنفائس ، وألمانيا فى صناعة المواد الكيمائية ، والبرازيل فى زرع البن ، واستراليا فى تربية الاغنام لاصوافها ، وهكذا

المبحث الثانى

شروط تقسيم العمل وحدوده

١٩٩ — اهم شروط تقسيم العمل — أهم شرط يتوقف عليه تقسيم العمل هو أن يكون الانتاج كبيراً ، لأنه كى يعهد الى كل عامل بجزء من عملية الانتاج يجب أن يتعدد العمال الذين يقومون بانتاج السلعة الواحدة ، وهم فى عددهم يختلفون باختلاف

١ قارن بيرو ، الجزء الاول ، ص ١٤٧

طول كل عملية من العمليات التى يقسم اليها الانتاج ، فمثلا اذا كان صنع الابرة الواحدة يقسم الى ثلاث عمليات ، هى عمليات صنع كل من حد الابرة ورأسها وعينها وكانت عملية صنع حد الابرة تستغرق من الزمن ١٠ ثوان ، بينما تستغرق عملية صنع الرأس ٢٠ ثانية ، فى حين تتطلب عملية صنع العين ٣٠ ثانية ، فانه يتعين أن يقابل كل صانع لحد الابرة صانعان لرأسها ، وثلاثة صناع لعينها ، وذلك حتى لا يصبح صانع الحد عاطلا مدة من الزمن بسبب انتظاره انهاء العاملين الآخرين لعملهما [1]

فدرجة تقسيم العمل فى داخل المصنع تتمشى مع حالة الانتاج كثرة وقلة ، ولكن حالة الانتاج نفسه تتوقف على حالة السوق، فانه اذا كان هنالك مصنع من مصانع الدبابيس لا يستطيع أن يبيع يوميا سوى ٢٠٫٠٠٠ دبوس ، فمن الواضح أنه لا يقدم بسبب زيادة درجة تقسيم العمل فيه على انتاج ٥٠٫٠٠٠ دبوس مثلا

ومن هذا يتبين ان درجة تقسيم العمل تتوقف على جملة عوامل أهمها :

« ا » مبلغ اتساع السوق : وهـذا مرتبط بدرجة كثافة السكان فى البلد ، وبحالة وسائل المواصلات ، فانه كلما كثر السكان ، وكلما تهيأت للمنتجات سبل الوصول الى جهات بعيـدة ، كلما اتسع السوق ، وفرق ما بين اتساع سوق وآخر هو الذى يحمل ساكن القرية على احتراف جملة حرف صغيرة ، اذ أن واحدة بمفردها لا تكفى لكسب معاشه ، بينما أن ساكن المدينة يستطيع ان يعيش من حرفة واحدة

«ب» مقدار رأس المال : اذ أن استخدام عدد كبير من العمال يتطلب كثيراً من الادوات والآلات ، ومصانع متسعة ، ومقادير كبيرة من المواد الاولية ، فلا بد اذاً لازدياد درجة تقسيم العمل من وفرة رأس المال

«حـ» نوع الاعمال : فان تقسيم العمل لا ينتشر فى كل الاعمال بدرجة واحدة، فمنها ما يستحيل وجوده فيهـا مثل صناعة التحف والتماثيل ونحوها مما يطبع بطابع صانعه الشخصى ، وكذلك الاعمال الزراعية ليست بطبيعتها مما يصلح لتقسيم العمل، اذ هى

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٦٤

تختلف باختلاف الفصول ، كما أنه ليس فيها صفة الاستمرار التى هى شرط ضرورى لتقسيم العمل ، ولهذا ترى أن العامل الواحد فى الزراعة يقوم فى خلال السنة بأعمال متنوعة من حرث ، الى رى ، الى بذر ، الى حصاد ، الى غير ذلك ، لانه لو تخصص فى عمل منها لانجزه فى أيام معدودات، ثم لظل بقية عامه عاطلا [١]

المبحث الثالث

نتائج تقسيم العمل

٢٠٠ — *فوائد تقسيم العمل* : أهم فائدة يحققها تقسيم العمل هى زيادة الانتاج بدرجة كبرى ، وقد ضرب آدم سميث لذلك مثلا مصنع دبابيس يشتغل فيه عشرة عمال يقوم كل منهم بصنع جزء خاص من الدبوس فيخرجون ثمانية وأربعين الف دبوس كل يوم ، فيكون ما يصنعه كل عامل منهم هو أربعة آلاف وثمانمائة دبوس ، ولكنه لو انفرد كل منهم بصنع الدبوس كله لما استطاع أن يخرج فى اليوم غير عشرين دبوساً [٢] . وهذه النتيجة الباهرة التى يؤدى اليها تقسيم العمل ترجع الى أسباب عديدة أهمها ما يأتى :

(١) يكتسب العامل مهارة خاصة اذ يقتصر عمله على القيام بجزء بسيط من عملية الانتاج يكرره على الدوام ، فيتقنه الاتقان كله ، وقد ذكر آدم سميث أن الحداد الذى لم يتعود على صناعة المسامير لا يستطيع أن يصنع أكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ مسمار فى اليوم ، فى حين أنه شاهد شبانا يقل سنهم عن عشرين سنة تخصصوا فى صنع المسامير ، فاستطاع كل منهم أن يصنع يومياً أكثر من ٢٣٠٠ مسمار [٣] ،

---

١ ومع هذا فهناك نوع من التخصص تلتقى به فى زراعة الفاكهة والزهور ، اذ يوكل الى عامل واحد أمر نوع واحد من الاشجار كالورد مثلا يقوم بتعهده من أول العام الى آخره

٢ آدم سميث فى Wealth of Nations ، ص ٢٠

٣ آدم سميث ، ص ٢٢

وكذلك استطاعت بعض العاملات اللاتى تخصصن فى لف السجائر ان تلف كل منهن ١٥٠٠ سيجارة فى اليوم[١] ، وهذه المهارة الفائقة تظهر خاصة بجلاء عند عمال الطباعة، وهذا يصدق أيضاً على الاعمال العقلية ، فالطبيب والرسام والمهندس وما اليهم اذا اقتصر كل منهم فى عمله على موضوع محدود فانه يستطيع الالمام بكل دقائقه ، ولهذا ترى أن الاختصاص فى المهن الحرة هوكل يوم فى تقدم، فمنذ عهد قريب كان الطبيب الواحد يعالج كل الامراض على السواء ، ولكنه اليوم أصبح فى الغالب يتخصص فى معالجة أمراض معينة لا يتعداها الى غيرها

(٢) فى تقسيم العمل تسهيل للقيام به ، اذ أن أشق الأعمال بتجزئته الى أجزاء بسيطة يمكن أداؤه على أبسط صورة ، ويرى آدم سميث أن الفضل فى اختراع كثير من الآلات يرجع الى تقسيم العمل ، ذلك أن العامل وهو يقوم بجزء من أجزاء العمل دون سواه تصبح حركاته من الانتظام والبساطة ما يتبين معه أن الآلة تستطيع أن تعمل ما يعمله بنفسه ، وقد مثل آدم سميث لذلك بحكاية الصبى الذى كان مستخدماً فى فتح وقفل المواصلة بين المرجل والاسطوانة ، وكان مولعاً باللعب مع رفقائه ، فاهتدى الى ربط الصمام بجزء آخر من الآلة ، فغدا الصمام يتحرك من نفسه ، وتمكن الصبى من مواصلة اللعب[٢]. ومما يؤيد ملاحظة آدم سميث أن اختراع الالات الأولى مثل آلات النساجة والغزل حدث فى الوقت الذى أخذ فيه تقسيم العمل ينتشر فى المصانع[٣] ، كما أن كثيراً من الاختراعات الاولى كانت من فعل العمال أنفسهم[٤]

(٣) بفضل تقسيم العمل الى أجزاء أصبح من المستطاع أن يعهد الى كل عامل

---

١ كوفيس ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٦٧

٢ آدم سميث ، ص ٢٤

٣ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٦٧

٤ ولكن الامر لم يعد كذلك اليوم ، اذ أصبح الاختراع لا يأتى عادة من طبقة العمال وانما من طبقة الفنيين الذين يتفرغون لدراسة صنع الآلات وطرق تحسينها

بما يتفق واستعداده وكفاءته ، اذ يكون من أجزاء العمل الواحد مايتطلب بالأخص قوة عضلية ، كما يكون منها مايتطلب بالاخص قوة عقلية ، وكذلك يكون منها البسيط ومنهـا الدقيق ، فيجد بذلك كل عامل مايتلاءم وحالته ، كما يمكن استخدام النساء والاطفال ، اذ يوكل اليهم أبسط أجزاء العمل وأسهلها

(٤) وهو يدعو الى تقصيرمدة التعليم والتمرين ، لأن العمل اذا قسم الى أجزاء بسيطة سهل على كل شخص أن يلم بما يعمله فى زمن قصير ، أما العمل غير المقسم فانه يجعل العامل مضطراً الى تعرف جميع عملياته ، وهذا يتطلب زمناً طويلا يحرم العامل خلاله من كسب معاشه

(٥) وهو يدعو الى الاقتصاد فى الوقت ، فالشخص اذ يبدأ عملا لاتبلغ من أول الأمر قوته فى الانتاج أقصى حدودها ، لأنه لابد من انقضـاء فترة من الزمن قبل أن تبلغ ذلك الحد ، ومتى بلغته فانها تلبث فيه زمناً حتى ينزل بها التعب ، فاذا أريد من الشخص أن ينصرف من عمليـة انتاج الى غيرها ، فان هـذا يؤدى فى الغالب الى ايقافه فى الوقت الذى تكون قوته فى الانتاج قد بلغت أقصى حد لها ، ولهذا كانت طريقة فوريه فى تنظيم العمل التى سبق وصفها طريقة غير عملية ، اذ أن فى التنقل من عمل الى آخر ضياعاً كبيراً فى الوقت

(٦) وهو يدعو الى الاقتصاد فى أدوات العمل ، لأن العامل وهو يستخدم على الدوام آلة واحدة يعرف كيف يستخلص منها أكبر فائدة مستطاعه ، الى هذا أن قوة انتاج رأس المال الذى تمثله الآلات فى المصنع تبلغ نهايتها الكبرى ، لأن كل جزء منه يشترك فى عملية الانتاج فى وقت واحد ، فى حين أنه فى المصنع الصغير ، الذى يقوم فيـه الصانع الواحد بكل عمليات الانتاج على التوالى ، يظل بعض أدواته عاطلا فى الوقت الذى يستخدم فيه البعض الآخر

(٧) سهولة استبدال العمل اليدوى بالآلات ، فانه كلما ازداد تقسيم العمل كلما أصبحت كل عملية من عملياته من البساطة بحيث يمكن استبدال عمل الانسان فيهـا

بالآلات ، ولهذا كان انتشار استخدام الآلات فى الانتاج يتوقف الى حد كبير على تقدم تقسيم العمل

٢٠١ — *مضار تقسيم العمل* : وجهت انتقادات خطيرة الى تقسيم العمل منذ عهد بعيد أهمها مايأتى :

(١) انه يؤدى الى انحطاط قوى العمال الجسمية والعقلية ، حتى انك ترى آدم سميث نفسه ، وهو الذى شاد بذكر مزايا تقسيم العمل ، يقول بأن الشخص الذى يقضى حياته فى تأدية عدد قليل من العمليات البسيطة يبلغ عادة من الغباوة والجهل أقصى ما يمكن الانسان أن يبلغه، كما ذهب كاتب آخر الى أن يرثى لحالة العامل الذى يقضى حياته فى عمل جزء من ثمانية عشر جزءاً من الدبوس (ذلك أن صنع الدبوس فى عهد آدم سميث كان يقسم الى ١٨ عملية)

وقد يرد على هذا بأن العامل الذى يصنع الدبوس كله ليس أحسن حالا من تلك الوجهة ممن يصنع جزءاً من ثمانية عشر منه ، الى هذا أن تقسيم العمل يتمشى مع المدنية ، والمدنية تعمل على تقليل ساعات العمل ، فيتسنى للعامل أن يخصص جزءاً من وقته لبعض الاعمال العقلية ، و بذلك يسترد بعض مافقد من قواه فى العمل — وقد أخذ على تقسيم العمل الى عمليات متنوعة انه يؤدى الى تكليف بعض العمال بأشق العمليات ، يؤدونها على الدوام ، وهذا اعتراض قد يكون وجيها لولا أن انتشار استخدام الآلات فى الأعمال الشاقة قد سهل على العامل اداء مهمته

(٢) انه يؤدى الى تفكك أواصر الأسرة ، اذ كان من شأنه أن فتح باب المصانع على مصراعيه أمام النساء والاطفال ، فتفرق شمل الأسرة ، كما انحط مستوى العمال ، اذ يبدءون فى استخدام قواهم ولما يتم تكوينهم ، وهذا صحيح ، غير أنه يلاحظ أن شغل النساء والأطفال فى داخل المصانع يخفف كثيراً من أثر الضرر الأخير ، اذ يستطيع المشرع أن يتخذ الوسائل لحمايتهم، وان يشرف عمال الدولة على تنفيذ هذه الوسائل،

١ Lemontey ، وارد فى جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٦٧

فى حين أنه يستحيل ذلك اذا كان النساء والاطفال يعملون فى داخل دورهم ، أضف الى هذا أن الوسائل الصحية فى المصانع هى عادة أكثر توفرا منها فى مساكن العمال

(٣) انه يجعل العامل تحت رحمة الحوادث التى قد تنتزع منه مورد رزقه الوحيد ، ذلك أن العامل الذى يعرف عمليات عديدة من عمليات الانتاج يكون أقل تعرضاً للعطل من العامل الذى لايعرف من العمليات الا واحدة ، ويرد على هذا بأن الصانع الذى يصنع جزءاً من الساعة والذى يصنع الساعة كلها كلاهما على السواء يستهدف لخطر واحد اذا ماحلت أزمة بصناعة الساعات ، وفضلا عن هـذا فالآلات اليوم كثيراً ماتستخدم فى كل عمليات الانتاج ، حتى أن مهمة العامل أصبحت تقتصر على مراقبتها ، فهو اذا توفر على بعض الخبرة والعلم بفن ادارة الآلات فى بعض عمليات الانتاج ، أصبح يسيراً عليه أن يتولى ادارتها فى عمليات أخرى

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات ، فانه من الثابت أن لتقسيم العمل أثراً خطيراً فى الحياة الاجتماعية ، فهو قد أحكم رابطة مابين الافراد ، فأصبح كل شخص يشعر بأنه محتاج الى غيره لسد الجزء الأكبر من حاجاته ، كما أوسع للضعيف مكاناً للعيش بجوار القوى ، فبعد أن كانت القوة الغشوم هى السائدة فى العصور الاولى ، اذ كان القوى يتحكم فى الضعيف ويظلمه ، جاء تقسيم العمل فأخذ بيد الضعيف ، وهيأ له مكاناً للعمل بجانب القوى ، وجعل لكل منهما ماللآخر من الأهمية فى الحياة الاجتماعية

الباب الثانى

رأس المال[1]

٢٠٢ — ***تعريف رأس المال*** : كان آدم سميث هو أول من أفسح لرأس المال مكانا بين عوامل الانتاج ، وحدد معناه ، وقد استعمل هذا الاصطلاح من قبله كثير من الاقتصاديين مثل الفسيوكرات وغيرهم ، ولكنهم كانوا فى الغالب يريدون به النقود التى تقرض بفائدة ، ولا يزال رأس المال بهذا المعنى مستعملا عند رجال الاعمال ، أذ يطلقونه على النقود أو مايقوم مقامها مثل الاوراق المالية

وقد اتسع معنى رأس المال بعدئذ فاصبح يراد به «الثروة التى تغل لصاحبها دخلا» وأخيراً أصبح التعريف المتداول له « انه الثروة التى أنتجت لتستخدم فى أنتاج ثروة أخرى » ، وقد يتبادر الى الذهن لاول وهلة انه لافرق بين التعريفين الاخيرين اذ ان كثيراً من الثروات التى تستخدم فى الانتاج هى فى الوقت نفسه مصدر دخل لصاحبها ، فالنقود التى يقرضها شخص بفائدة الى صاحب مصنع مثلا هى تستخدم فى الانتاج ، وهى فى الوقت نفسه تأتى بدخل الى المقرض ، غير انه من السهل ملاحظة أن هناك أحوالا تخصص فيها الثروة للانتاج من غير أن تأتى بنفسها بدخل ، ومن

---

١ أثار اصطلاح رأس المال اختلافا كبيراً فى الرأى بين الاقتصاديين ، وتعددت التعاريف بشأنه حتى كاد يصبح لكل اقتصادى تعريف خاص ، وتعذر التوفيق بين هذه التعاريف المتعددة . ومن أشهر من أفاض فى البحث فى موضوع رأس المال ، وتبسط فى تحليله ، ستانلى جيفونز فى انجلترا ، وكارل منجر وبوهم بفرك فى النمسا ، وقد كان لآراء هذا الاخير تأثير كبير فى عالم الاقتصاد ، ولا سيما فى الولايات المتحدة حيث صادفت نظرياته رواجا كبيرا .

أمثلة ذلك النقود التى يخصصها صاحب المصنع لدفع أجور عماله ، كما ان هناك أحوالا تأتى فيها الثروة بدخل من غير أن تستخدم فى الانتاج ، ومثال ذلك مبلغ من النقود يقرضه شخص بفائدة الى آخر يبذره ، أو دار يؤجرها صاحبها الى شخص يسكنها

٢٠٣ — رأس المال المنتج ورأس المال الكاسب : ومن أجل هذا يذهب بعض الاقتصاديين الى التفريق بين نوعين من رأس المال وهما : « ا » رأس المال المنتج (Capital productif) وهو الذى يستخدم فى انتاج ثروة جديدة، «ب» رأس المال الكاسب (Capital lucratif) وهو الذى يغل لصاحبه دخلا من غير أن يستخدم فى الانتاج

ولما كان النوع الاول وحده هو الذى يزيد ثروة المجموع دون النوع الثانى (اذ أن الدخل الذى يأتى من النوع الثانى لصاحبه انما هو مأخوذ من دخل الشخص الذى اقترضه أو أجره) فقد رأى بعض الاقتصاديين مثل بوهم بفرك (Bohm Bawerk) أن يطلق على رأس المال المنتج اسم « رأس المال الاجتماعى » (Capital social) وعلى رأس المال الكاسب اسم « رأس المال الفردى » (Capitat individuel)[1]

٢٠٤ — الفرق بين رأس المال والثروة : ويتبين مما تقدم أن كل رأس مال هو ثروة ، ولكن العكس ليس صحيحاً ، اذ أن للثروة معنى أوسع من معنى رأس المال ، فهى تشتمل على: ا — رأس المال بنوعيه المنتج والكاسب ، ب — ثروات الانتفاع أو الاستهلاك ، وهى التى تستخدم فى سد الحاجات مباشرة مثل الملابس والغذاء

وكثير من الثروات يمكن أن تكون رأس مال أو ثروات انتفاع أو استهلاك بحسب ما تستخدم فيه ، فالبيت ان سكنه صاحبه اعتبر ثروة انتفاع ، وان أجره الى شخص آخر يسكنه اعتبر رأس مال كاسب ، وان اتخذه مصنعاً أو متجراً اعتبر

---

١ انظر بوهم بفرك فى Positive theory of capital ، الفصل السادس من الترجمة الانجليزية ، طبعة سنة ١٨٩١

رأس مال منتج ، وكذلك النقود فهى اذا استخدمت فى الانتاج بأن خصصت لدفع أجور العمال ، أو شراء أدوات العمل ، والمواد الاولية ، أو أقرضت الى شخص يستخدمها فى الانتاج ، اعتبرت رأس المـال منتج ، ولكنها اذا أقرضت بفائدة الى شخص يبذرها فهى رأس مال كاسب بالنسبة للمقرض ، وهى ثروة استهلاك بالنسـبة للمقترض[1]

والذى يجب ملاحظتـه هو ان رأس المـال المعدود عاملا من عوامل الانتاج لا يراد به الا رأس المال المنتج

الفصل الأول

انواع راس المال

يقسم الاقتصاديون رأس المال الى عدة تقاسيم نذكر أهمها فيما يلى :

٢٠٥ —(١) رأس المال الثابت ورأس المال المتداول : يقسم رأس المال بحسب دوامه الى رأس مال ثابت (Capital fixe) ورأس مال متـداول (Capital circulant) ، فرأس المال الثابت هو الذى يستخدم فى الانتاج أكثر من مرة واحدة من غير أن يتغير شكله ، مثل الابرة الصغيرة وأكبر الآلات ، أما

---

١ ومع هذا فمسئلة الثروات التى يمكن اعتبارها رأس مال هى محل خلاف كبير بين الاقتصاديين ، فمن هذا أن ما يعتبر رأس المال عند « فلراس » هو كل ثروة ذات أجل أى التى لا يتم استهلاكها الا بعد انقضاء شىء من الزمن ، ولهذا يعتبر المنزل والاثاث رأس مال اذ يبقى من منافعها بعد استخدامها فى المرة الاولى ما يستخدم فى مرات أخرى ، أما ما يتم استهلاكه لاول مرة من استخدامه فيسميه دخلا — أنظر فلراس فى Principes d'Economie Politqiue pure ، طبعة ١٩٠٠ ، ص ١٧٧ — هذا فى حين أن الاقتصادى الامريكى فيشر يذهب الى أن رأس مال الشخص هو عبارة عن مجموع الثروة التى يمتلكها فى وقت معين — أنظر Fisher, The nature of Capital and income طبعة سنة ١٩١٢ ، الفصل الرابع ، ص ٥٢

رأس المال المتداول فهوالذىلا يستخدم فىالانتاج غير مرة واحدة ، مثل البذور والسماد والفحم والمواد الاولية ، وهذا التفريق يرجع الى ما يستخدم فيه رأس المال أكثر مما يرجع الى طبيعته ، فالآلة الصناعية هى رأس مال ثابت بالنسبة لصاحب المصنع الذى يستخدمها فى الانتاج ، ولكنها رأس مال متداول بالنسبة للتاجر الذى يبيعها

وتظهر فائدة التفريق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول فى المواضع الآتية :

ا — بالنسبة للامم : يجب أن تتناسب رؤوس الاموال الثابتة بها مع رؤوس الاموال المتداولة ، فالامة التى تزيد من رأس مالها الثابت أكثر من اللازم ، بأن تكثر مثلا من مد الخطوط الحديدية بما لا يتفق مع حالة أسواقها ومواردها ، هى تبذر رؤوس أموال كان يمكن الانتفاع بها فى أعمال أخرى [١] ، وبعكس هذا قد تكون الامة غنية بمواردها ، ولكنها لا تملك من وسائل النقل والآلات الصناعية ونحوها ما يتناسب مع غناها الطبيعى، فلا تستطيع أن تنتفع كثيراً بمواردها ، ويلاحظ بوجه عام أن ازدياد رأس المال الثابت تدريجياً فى أمة ماهو عامل مهم فى تقدمها الاقتصادى

ب — بالنسبة للافراد : يجب أن يكون هناك أيضاً تناسب بين هذين النوعين من رأس المال ، فانه اذا زاد رأس المال الثابت فى احدى المشروعات عن الحد المناسب ، بأن انفقت مثلا مبالغ طائلة فى انشاء دور كبيرة وتزويدها بآلات غالية الثمن ولم يقابل هذا كثرة فى العملاء تدعو الى كثرة فى رأس المال المتداول ، فان هذا قد يؤدى الى أكبر الخسائر ، وكذلك يجب أن لا يغفل القائم بالمشروع عن زيادة رأس المال الثابت كلما دعت الى ذلك حالة السوق ، والا سبقه غيره فى ميدان المنافسة

---

١ وهذا ماحدث فى الولايات المتحدة حوالى سنة ١٨٧٥ وفى فرنسا حوالى سنة ١٨٨٠ فان الحالة الصناعية فيهما لم تكن تحتمل كل ما أنشىء فيهما من خطوط المواصلات الحديدية ، ولهذا لم يأت استغلال هذه الخطوط بربح لمنشئيها ، وأفضت المغالاة فى زيادة رؤوس الاموال الثابتة الى فقد التوازن بينها ورؤوس الاموال المتداولة — أنظر بلانشار Blanchard فى Cours d'Economic Politique ، الجزء الاول ، ص ١٠٩

حـ — من حيث تجديدهما هما يخضعان لقواعد مختلفة ، فرأس المال المتداول لما كان لا يستخدم فى الانتاج غير مرة واحدة فأنه يجب أن يأتى ثمن بيع الناتج منه بكل قيمته ، فيحصل من ثمن الشىء المصنوع مثلا على قيمة الفحم الذى استهلك فى تسيير الآلات وعلى قيمة المواد الخام التى استخدمت فى صنعه ، وعلى مقدار الاجور التى دفعت الى العمال الذين اشتركوا فى عملية انتاجه ، فى حين أنه بالنسبة لرأس المال الثابت يكفى أن يأتى ثمن بيع الناتج بجزء من قيمته وليس بكل قيمته ، وغالباً تمر سنين عديدة قبل أن يتعين تجديد رأس المال الثابت ، وهذا أمر يرتبط بأجل منفعته ، فقد لا ينزل به التلف ، ولكنه يفقد منفعته لسبب من الاسباب ، فيتعين تجديده ، وهذا ما أصاب كثيراً من رؤوس الاموال الثابتة فى الزمن الماضى ، وهو ما تتعرض له بعضها اليوم ، فانشاء وسائل جديدة للمواصلات ، أو اكتشاف أدوات وآلات جديدة للعمل ، أو استخدام قوة غير البخار مثلا فى الصناعة ، من شأنه أن يذهب بمنفعة بعض رؤوس الأموال الثابتة [1] وهذا أمر يجب أن لا يغيب عن بال كل من يقدم على انشاء مشروعات طويلة الأجل

ى — من حيث شكل استخدامها ترى أن رؤوس الاموال المتداولة تستخدم فى أغراض مختلفة ، فالفحم مثلا يستخدم فى مختلف الصناعات ، فى حين أن رؤوس الاموال الثابتة لا يمكن تنوع استخدامها ، فأنوال الغزل مثلا لا يمكن استخدامها فى غير صناعة الغزل ، ومن أجل هذا فان من المنتجين من يقنع من استخدام رأس ماله الثابت بربح أقل مما يأتى به فى الوقت نفسه رأس المال المتداول ، اذ يرى أنه غير قادر على استخدام رأس ماله الثابت فى عمل آخر أكثر ربحاً [2]

٢٠٦ — (٢) رأس المال الزراعى والصناعى والتجارى : يقسم رأس المال بحسب ما يستخدم فيه من فروع الانتاج الى رأس مال زراعى وصناعى

---

١ وهذا أكثر ما يصيب وسائل النقل وبخاصة السفن ، فان انشاء شركة من شركات الملاحة لسفن من نوع جديد أكثر سرعة ، وأثبت ظهرا ، وأوفر معدات راحة ، كثيرا ما يكره الشركات الاخرى على ايقاف تسيير بعض سفنها ، أن تكن قديمة ، ولكنها لا تزال صالحة للملاحة

٢ بيرو ، الجزء الاول ، ص ١١٧

وتجارى . فرأس المال الزراعى يشمل المواد التى تستخدم فى الانتاج الزراعى مثل الآلات الزراعية ، والماشية ، والسماد ، والعزب ، والترع ، والسواقى ، الخ ، أما الارض نفسها فالأصح عدم اعتبارها رأس مال ، اذ هى مصدر كل الثروات ، وما رأس المال سوى ناتج العمل والارض[1] . أما رأس المال الصناعى فيشمل المواد التى يستعين بها الانسان فى الانتاج الصناعى مثل الآلات الصناعية ، وأبنيــة المصانع ، والمواد الاولية . وأما رأس المال التجارى فيشمل السفن ، والعربات ، والسكك الحديدية ، والموانى ، والمخازن ، وغيرها مما يستخدم فى العمليات التى تتقدم الاستبدال مباشرة .

وقد يعتبر الشيء الواحد رأس مال زراعى أو صناعى أو تجارى بحسب ما يستخدم فيه ، فالعربة مثلا اذا استخدمت فى العمليات الصناعية فى داخل المصنع اعتبرت رأس مال صناعى ، واذا استخدمت لنقل سلع التاجر اعتبرت رأس مال تجارى ، وأخيراً اذا هى استخدمت للنقل فى احدى المزارع اعتبرت رأس مال زراعى[2]

٢٠٧ — (٣) *رأس المال القيمى ورأس المال العينى* : يقسم رأس المـال بحسب ما اذا كان نقودا أوغيرها الى رأس مال قيمى (Capital valeur) ورأس مال عينى (Capital nature) ، فرأس المال القيمى هو عبارة عن النقود التى تخصص للانتاج ، وهى أفضل أنواع رؤوس الاموال ، اذ يمكن الحصول بها من طريق الاستبدال ، الذى هى اداته الطبيعة ، على كل أنواع رؤوس الاموال الاخرى ،

---

١ وهناك رأى يعتبر الارض رأس مال ، اذ هى — بحالتها التى يزرعها الانسان اليوم — نتيجة عمل الاجيال المتعاقبة التى أصلحتها وهيأتها للزراعة ، فهى ورؤوس الاموال الاخرى سواء ، فكلها عبارة عن ناتج عمل الانسان والطبيعة الذى يستخدم فى انتاج ناتج آخر ، ويلاحظ الاستاذ جيد على هذا الرأى أن كل ما يبذل فى الارض من عمل ورأس مال يصبح جزءاً منها ويسرى عليه ما يسرى على الارض من القوانين مثل قانون الغلة المتناقصة وغيره — جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ص ١٨٣ — ١٨٤

٢ سليجمان ، فى Principles ، ص ٣١٩

أما رأس المال العينى فيشمل الثروات المختلفة التى تستخدم فى الانتاج بشكلها الخاص[1]

الفصل الثانى

تكوين راس المـــال[2]

٢٠٨ — كيف يتكوه رأس المال : فى عصور الانسانية الاولى ، وفى الجماعات التى لاتزال تعيش على الحالة الفطرية ، يستلزم ايجاد أى رأس مال مثل شبكة أو قارب للصيد توافر شرطين :

(١) أن يتبقى من صيد المرات السابقة فائض يتغذى منه الاشخاص الذين يقومون بصنع الشبكة أو القـارب خلال الوقت اللازم لاعدادها ، (٢) أن يقوم الاشخاص الذين تخلفوا عن الصيد بصنع الشبكة أو القارب فعلا

وكذلك الحال اليوم فى الجماعات الحديثة ، فايجاد رأس المال فيها لا يزال يستلزم بالرغم من تشعب الظواهر الاقتصادية وجود فائض من المنتجات يعيش منه الاشخاص الذين يشتغلون بايجادرأس المال ، وأن يبذل مقدار من العمل لايجاده ، والذى يجعل المسئلة لا تظهر دائماً بهذه البساطة ، هو أن ما يدخر الآن يتخذ شكل نقود ، كما أن من يدخر هو عادة غير من يشتغل بايجاد رأس المال ، فالعمال الذين يشتغلون اليوم فى المشروعات التى تنتج رؤوس الاموال ، انما يعيشون من الثروات التى ادخرها فريق من الناس على شكل نقود يستثمرونها من طريق تمويل هذه المشروعات ، وما كانت الاجور التى تدفع الى العمال على شكل نقود سوى مادة وسيطة يستطيعون بها الحصول على الاشياء الضرورية لمعاشهم فى خلال عملية الانتاج

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص ١٠٤ — ١٠٥

٢ أنظر فى موضوع تكوين رأس المال بوهم بفرك فى Postive theary of Capitale ص ١٠٠ — ١٠٥

٢٠٩ — شروط تكوين رؤوس الاموال الجديدة : ومماتقدم يتضح أنه لابد لتكوين رؤوس أموال جديدة من توافر الشروط الآتية :

(١) أن يكون هناك زائد فى الثروات المنتجة على الثروات المستهلكة ، وبعبارة أخرى أن يدخر جزء من الثروات المنتجة ، (٢) وأن تستثمر الثروات المدخرة ، والتثمير هو شرط من شروط الادخار ، وبه يتميز عن الاكتناز (Thésaurisation) الذى هو مجرد الاحتفاظ بالثروة من غير نية تثميرها ، (٣) وأن يقوم الاشخاص الذين يتناولون الثروات المدخرة بإيجاد رؤوس الاموال ، فالثروات المدخرة التى تستخدم على شكل قروض تقرض الى المبذرين أو الحكومات التى تنفقها فى وجوه الانفاق المجدبة لا تزيد شيئاً من رؤوس الأموال ، وكذلك الحال اذا استخدمت هذه الثروات فى تمويل المشروعات التى لا تنتج سوى مواد الاستهلاك .

فهناك نوعان من المشروعات هما اللذان يتوقف عليهما فى كل بلد تكوين رؤوس الاموال ، وهما : «ا» — المشروعات التى تشتغل بإيجاد رؤوس الاموال دون سواها مثل أدوات العمل وآلاته ومختلف المواد الاولية ، «ب» — المشروعات التى يمكن أن تنتج ثروات استهلاك أو رؤوس أموال بحسب الاتجاه الذى تسير فيه ، فمصانع قطع الاخشاب الميكانيكية مثلا يمكن أن تشتغل بقطع أخشاب للوقود ، كما تقطع أخشاباً للبناء . وانك لترى خلال الحرب الاخيرة أن كثيرا من المشروعات التى كانت تشتغل من قبل بإيجاد أدوات الانتاج انصرفت الى اخراج ماتحتاج اليه الجيوش من مواد الاستهلاك ، فحاق من جراء ذلك ضرر كبير ببعض الصناعات ، مثل النقل بالمواصلات الحديدية ، بسبب قلة رؤوس الأموال من الآلات والادوات اللازمة لاستغلالها ، وقد حدث عكس ذلك منذ انتهاء الحرب ، فقد أخذت كثير من المشروعات التى انشئت فى خلالها ، لتزويد الجيوش بمعداتها ، تشتغل بإيجاد رؤوس الاموال ، وقد استطاعت المانيا خاصة بفضل نشاط هذه المشروعات أن تعيد تنظيم وسائل النقل فيها ، وأن تزود مصانعها بأحدث الآلات وأقواها

٢١٠ — العوامل التى تسهل الادخار والتثمير : وتتوافر فى الجماعات الحديثة أسباب تسهل الادخار وتساعد على التثمير ، أهمها ما يأتى :

ا — بالنسبة للادخار : كان اكتشاف النقود مما ساعد كثيراً على الادخار ، اذ أصبح الشخص يستطيع أن يحتفظ بقطع منها فى مكان أمين بعيد عن اعين الرقباء ، كما يستطيع اليوم أن يوكل أمر حفظها الى صناديق التوفير والمصارف وجماعات التعاون وغيرها ، والدولة بعملها على انتشار هذه المنشآت تشجع الافراد على الادخار ولكنها لا تستطيع أن تلزمهم به الزاما ، اذ هى المصلحة الشخصية وحدها التى توحى الى الفرد بان يدخر جزءا من ناتج عمله ، ليكون عدة يقيه شر البؤس فى الايام التى يصبح فيها عاجزاً عن العمل ، ولينتفع بما يدخر ورثته من بعده

ب — بالنسبة للتثمير : (١) كثرة الاختراعات فى العصر الحديث ، فانه بفضل الاكتشافات الجديدة وتحسين الاكتشافات القديمة قد أفسح أمام المدخرين مجال للتثمير لم يكن موجوداً من قبل ، ولقد كان القرن التاسع عشر غنيا باكتشافاته التى احدثت انقلابا خطيراً فى عالم الصناعة ، ولذلك زادت رؤوس الاموال زيادة كبرى بفضل ما نتج عن تثميرها فى مختلف الصناعات الجديدة التى ظهرت ،. كما ان تقدم أسباب المواصلات سهل تثمير رؤوس الاموال فى بلاد غير بلادها الاصلية فلقد كانت رؤوس الأموال الاوربية قبل الحرب الكبرى تغمر بلاد الدنيا الجديدة لتستخدم فى استغلال مواردها الطبيعية الكثيرة

(٢) ولم يسهل اكتشاف النقود الادخار فحسب ، بل ساعد أيضاً على تثمير الاموال من طريق غير مباشر ، فاصبح الزارع يستطيع أن يثمر ما ادخره فى الصناعة ، كما يستطيع الصانع تثمير ما ادخره فى الزراعة ، وقد سهل شكل تنظيم المشروعات الحديثة عمل المدخرين فى التثمير ، اذ أصبحت وظيفتهم تقتصر على تخير أسهم أوسندات المشروعات التى يريدون تثمير رؤوس أموالهم فيها ، وفضلا عن هذا فهم ان لم يريدوا تحمل تبعة هذا الاختيار أودعوا ما أدخروه فى بعض المصارف فتدفع اليهم

اليهم مقداراً من الفائدة ، وتتولى تثمير ما أودعوه فى مختلف المشروعات بفائدة أكبر ، ويكون ربحها عبارة عن مقدار الفرق بين الفائدتين ، ومن هذا ترى أن ما يدخر الآن في الجماعات الحديثة من الثروات ينتهى به الامر من طريق مباشر أو غير مباشر بالوصول الى أيدى أصحاب المشروعات

(٣) درجة المدنيـة التى يبلغها كل شعب لها تأثير أيضاً فى درجة تثمير رؤوس أمواله ، ذلك أنه كلما كان الشعب أكثر مدنية كلما كانت حاجاته أوفر ، وكلما لزم الامر الاكثار من الصناعات التى تقوم بسد هذه الحاجات ، فيفتح هذا أمام رؤوس الأموال مجالا واسعاً للتثمير

(٤) استتباب الامن وتوفر الثقـة فى المعاملات لهما أيضاً تأثير كبير ، فاذا كان يقوم فى جو الحالة السياسية ما ينذر بقيـام حرب أو انفجار ثورة فان هذا يجعل الشخص يحجم عن تثمير ما ادخره ، وقد يفضل أن يبذره أو يخبئه فى مكان أمين خشية أن يقع غنيمة فى يد غيره ، أما توفر الثقة فى المعاملات فيتوقف على الاخلاص وحسن نيـة القائمين بالمشروعات ، كما يتوقف على حالة التشريع الخاص بالتعاقد ، فاذا كان هنالك من القوانين ما يكفل احترام العقود ، وكانت اجراءات التنفيذ سهلة لا تتطلب نفقات كثيرة ، كان هذا باعثا للمدخرين على الاقدام على تثمير رؤوس أموالهم فى المشروعات المختلفة

وهذه الأسباب التى أوردناها لاتوجد فى كل البلاد بدرجة واحدة ، ولهذا أثر كبير فى تفاوت درجة ثراءها، فالبلاد التى يسود فيها الامن والسلام زمنا طويلا يسهل تثمير رؤوس الأموال فيها وتزداد ثروتها ، وقد كان هذا شأن كثير من بلاد أوربا فى خلال القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية ،ولهذا زادت رؤوس الأموال فيها زيادة كبرى ، حتى جاءت الحرب الأخيرة فاتلفت جزءا كبيراً منها، وكذلك لاتتوفرهذه الاسباب بدرجة واحدة فى البلد الواحد فى العصور المختلفة ، ففى الأوقات التى تنشط فيها الصناعة يتسع مجال التثمير ، وتزداد رؤوس

الأموال بسرعة حتى اذا حل بالصناعة الفتور قل طلب المشروعات للاموال المدخرة فضاقت دائرة التثمير أمامها [1]

٢١١ — توزيع رؤوس الاموال بين المشروعات المختلفة : يتم هذا التوزيع كما فى العمل بفعل المنافسة الحرة ، فالمشروعات التى تأتى بربح أوفر تجذب اليها رؤوس الاموال ، كما أن هذه تهجر المشروعات التى يقل ربحها ، ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة لوجود عوامل شتى تعرقل فعل المنافسة ،فمن ذلك صعوبة نقل رؤوس الاموال الثابتة من صناعة الى أخرى ، ومن ذلك أيضاً ما تراه من تردد أصحاب رؤوس الأموال المتداولة فى نقل رؤوس أموالهم من الصناعة التى حل بها الكساد الى غيرها ، اذ يأملون أن لا يكون هذا الكساد طويل الأجل ، والواقع أن توزيع رؤوس الاموال بين المشروعات المختلفة بفعل المنافسة الحرة يكون بطيئاً وهو أكثر انطباقاً على رؤوس الاموال المدخرة التى تبحث عن سبيل للتثمير أكثر من انطباقه على رؤوس الاموال التى سبق تثميرها فى بعض المشروعات

الفصل الثالث

مهمة رأس المال فى الانتاج

٢١٢ — أهمية رأس المال فى الانتاج : منذ القرون الأولى وأهمية رأس المال كعامل فى الانتاج تتزايد بلا انقطاع ، ولولم يوجد رأس المال لظل الانسان يعيش عيشة مظلمة، يسكن المغاور ويتغذى مما تخرجه الأرض من النباتات الفطرية ، وما يلتقطه من الرزق الضئيل ، مثل بيض الطير ، وما يقذف به البحر ، ولهذا حرص الروائى الذى ألقى بروبنسون كروزو فى جزيرة خاوية من السكان على تزويده بشىء

---

[1] أنظر بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٣ — ١١٧

من رأس المال مثل معول ومنشار وبعض البذور ، وهى الاشياء التى كان انتشلها من الغرق .

ولقد صنع الانسان الفطرى بنفسه الادوات الاولى التى استعان بها فى الانتاج ثم أخذ عدد هذه الادوات يتزايد على مر العصور ، وادخلت عليها آلاف الاجيال المتعاقبة من التحسينات مايجعل المرء يقف اليوم مدهوشا عند ما يقارن بين نقطة الابتداء ونقطة الوصول ، فشتان مابين المعول الحجرى الذى صنعه الانسان فى القرون المظلمة والآلات الحديثة التى تموج بها المصانع فى الوقت الحاضر

٢١٣ — وظيفة رأس المال فى الانتاج : ولكى يبين وظيفة رأس المال فى الانتاج يفرض بوهم بفرك أن شخصاً يسكن على مسافة من عين ماء ، فهو يستطيع كلما عطش أن يذهب الى العين ويشرب منها ، ولكنه اذا خصص يوماً لصنع آنية يملؤها بالماء اللازم لسد حاجته الى الشرب ، فانه يستطيع أن لايذهب الى العين الا فى أوقات متباعدة ، وبعد انقضاء زمن معين يكون قد اقتصد من الوقت أكثر مما أنفقه فى صنع الآنية ، فاذا ماخصص أياماً لحفر قناة توصل ماء العين الى مسكنه ، فان ما أنفقه فى هذا العمل لايلبث أن يسترده وأكثر منه بفضل استغنائه بالمرة عن الذهاب الى العين[1]

فمن هذا الفرض يتبين كيف يتحقق الانتاج باستخدام رأس المال ، فالشخص لايبدأ بانتاج مايريد مباشرة ، وانما يبدأ بانتاج « ناتج وسيط » يستخدمه فيما بعد فى انتاج الاشياء التى يرغب فى الحصول عليها ، وبفضل هذا الناتج الوسيط[2] يستطيع الانسان أن يحصل على نفس الكمية من الثروات بنفقات أقل ، أو أن يحصل على كمية أكبر من الثروات بنفس النفقات

---

١ بوهم بفرك ، فى Positive theory of Capital ، الفصل الثانى ، ص ١٨

٢ الناتج الوسيط عند بوهم بفرك هو رأس المال الاجتماعى

٢١٤ — رأس المال بمفرده لا ينتج شيئاً : يستخدم رأس المال ليكون عونا للعمل ، وليزيد من كفايته فى الانتاج ، وهو بمفرده لا ينتج شيئاً ، ومع هـذا فكثيرا مايتبادر الى الذهن أن رأس المال ينتج من نفسه ، فيأتى لصاحبه بدخل كما تأتى الشجرة بالفاكهة ، والذى يحمل على هـذا الظن هو وجود طبقة من الناس تعيش من دخل يغله لها ماتملكه من رؤوس الأموال من غير أن تؤدى عملا ، فأنت ترى مثلا أن حاملى أسهم وسندات الشركات والحكومات يتناولون فى كل عام أرباح وفوائد مايملكون من الأوراق الماليـة من غير أن يكافوا أنفسهم من العناء سوى انتزاع « كو بونات » هذه الاوراق فى أوقاتها وتقديمها الى من أصدرها ، ولكنه بالتأمل يتضح أن رأس المال حتى فى هذه الحالة لايغل بنفسه شيئاً ، فدخل الأسهم والسندات التى تصدرها شركة من شركات المواصلات الحديدية مثلا ، انما يمثل نتيجة عمل كل عمال الشركة الذين تعاونوا فى عمليات النقل ، كما أن دخل أسهم وسندات شركة منجم الفحم انما يمثل قيمة أطنان الفحم التى تعاون فى استخراجها كل عمال المنجم ، وحتى ماتدفعـه الدول من فائدة رؤوس أموال اقترضتها ولم تستخدمها فى الانتاج ، انما هى آتية من عمل الافراد الذين يدفعون اليها الضرائب ، وكذلك فائدة النقود التى يقترضها شخص يبذرها انما تأتى من عمل بعض الاشخاص مثل زراع يعملون فى ضيعته ، أو من عمل أبيه أو أحد أقاربه اذا كان يدفعها مما ورثه عنهم

وهكذا ترى أن ما يظن أنه ناتج رأس المال انما هو فى الواقع ناتج العمل ، وهو أحيانا يكون ناتج عمل من يملك رأس المال ، وأحيانا أخرى وهو الغالب يكون ناتج عمل شخص آخر غير المالك[1] . أما البحث فى مشروعية استيلاء صاحب رأس المال على جزء من ناتج عمل الغير ممن يستخدم رأس ماله فى الانتاج فيدخل فى باب التوزيع

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .

٢١٥ — الرأسمالية او النظام الرأسمالى (La Capitalisme): لهذا الاصطلاح معنيان مختلفان :

ا — فهو أحيانا يستعمل ليدل على أهمية الدور الذى يقوم به رأس المال فى الانتاج فينعت نظام الانتاج الحاضر بالنظام الرأسمالى نظراً للكميات العظيمة من رؤوس الاموال التى تستخدم فيه ، ولأن لرأس المال المكانة الأولى فى الانتاج ، والنظام الرأسمالى بهذا المعنى لايحمل عليه الاشتراكيون ولا يقولون بالغائه ، فهم لايجهلون قوته وما أحرزته الصناعة فيه من التقدم والنجاح ، وهم يعتقدون بامكان الاحتفاظ بمزاياه مع الغاء طبقة الرأسماليين

ب — وأحياناً أخرى ، وهو الاغلب ، يستعمل هذا الاصطلاح وبخاصة عند الاشتراكيين ليدل على نظام اقتصادى لايملك فيه العمال رؤوس الاموال التى يستخدمونها فى الانتاج ، فبدلا من أن يكون رأس المال خادماً للعمل يكون العمل هو الخادم لرأس المال ، والرأسمالية بهذا المعنى حديثة العهد ، فقد لبثت أدوات العمل خلال قرون طويلة ، منذ أن صنع الانسان أول معول حجرى ، ملكا لمن يستعين بها فى عمله ، ولم تظهر الرأسمالية الا منذ أن فصل ما بين ملكية أداة العمل والعامل [1] ، فظهرت طبقتان اجتماعيتان : طبقة الرأسمالية (Les capitalistes) وهى تتكون من أقلية تملك رؤوس الاموال ولا تستخدمها بنفسها فى الانتاج ، وطبقة العمال (Le prolétariat) [2] وهى تتكون

---

١ يلاحظ أن لرأس المال عند الاشتراكيين الماركسيين معنى خاصاً يختلف عن معناه عند الاقتصاديين ، فالاشتراكيون لا يعتبرون وسائل الانتاج رأس مال الا اذا استخدمها عمال اجراء ، وكانت لمن يملكها مصدر دخل آتياً من عمل الغير — أنظر جيد وريست ، فى تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٥٤٨ — ٥٤٩

٢ لفظ « Prolétaire » معنى خاص محدود عند الاشتراكيين ، فهم يطلقونه على العامل الفقير الذى يتناول أجراً زهيدا لا يسمح له أن يدخر شيئاً منه حتى أنه لا يستطيع أن يعول الا على أجر يومه ليحصل به على ما يستهلكه فى غده ، فلا يدخل تحت هذا المعنى طبقة المديرين والمهندسين والمراقبين وغيرهم ممن يشتغلون فى مختلف المشروعات الكبيرة ، فهؤلاء هم عمال أجراء « Salariat » ولكنهم ليسوا من فقراء العمال « polétariat » لانهم يتناولون أجوراً مرتفعة يستطيعون أن يدخروا جزءاً كبيراً منها ويغدوا من الرأسماليين

من أكثرية تستخدم رؤوس الاموال فى الانتاج ولكنها لا تملكها ، ويرى الاشتراكيون أن رأس المال فى هذا النظام لم يعد وسيلة لزيادة كفاية العمل فى الانتاج كما يقول الاقتصاديون ، وانما أصبح وسيلة للاستيلاء على أكثر ما يمكن من عمل الغير

الفصل الرابع

الآلات

٢١٦ — فرق ما بين الادوات والآلات : حاول الانسان منذ عهد الفطرة أن يزيد من قوة أعضائه باستعمال بعض الوسائل ، فصنع القوس والسهم وشبكة الصيد ، ثم تعددت هذه الوسائل وتنوعت على مر العصور الى نوعين : الادوات (Outils) والآلات (Machines)، فأما الادوات فهى ما كانت مثل المطرقة والمعول والمنشار تتحرك بقوة الانسان مباشرة، وهى من غير أن تغنيه عن العمل تزيد من قوة انتاجه . وأما الآلات فهى ما كانت تستمد القوة المحركة لها من الطبيعة وما فيها من حيوان وريح وماء وبخار وكهرباء ، وهى تؤدى العمل بدلا عن الانسان الذى أصبحت وظيفته تقتصر على مراقبتها ، فهى الآلة وليست يد الانسان التى تجر العربات وترفع الاثقال وتنسج الملابس . . الخ [١]

٢١٧ — عهد الاختراعات وانتشار الآلات : استخدم الانسان منذ القرون الاولى بعض الادوات والآلات فى أداء أعماله ، واقدم ما هو معروف منها السفن الشراعية وطواحين الماء والهواء ، ولكن استعمالها لم ينتشر فى الصناعة الا منذ

---

١ أنظر لروا بوليو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٣٧٦ — ٣٧٧، هذا ويلاحظ أنه من الصعب تعيين حد فاصل بين الادوات والآلات كما أنه ليس للتفريق بينهما من فائدة عملية كبرى ، والآلات بالمعنى الواسع لها تشمل الادوات وكل العدد والجهازات التى تستخدم فى انتاج الثروات وتوزيعها — تروشى ، فى Précis ، ص ٥٠

النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وذلك على أثر بعض الاختراعات الميكانيكية واهتداء الانسان الى استخدام البخار والكهرباء فى ادارة الآلات ، وقد كانت انجلترا موطن الاختراعات الميكانيكية الاولى ، وحدثت هذه الاختراعات فيها بين سنتى ١٧٧٠ و ١٧٩٢ فى صناعة القطن أولا ، ثم فى صناعة الصوف ثانياً ، فظهرت أنوال الغزل والنسج تسيرها قوة البخار ، فكان هذا بداية عصر الآلات[1]. وقد كانت كل آلة منها موضوع اختراعات عديدة خلدت أسماء كثير من المخترعين الانجليز مثل كاى (Kay) وارك ريت(Arkwright) وكرومتون (Krompton) فى صناعة الغزل والنساجة ، كما كانت أسماء جيمس وات (James Watt) وستيفنسون (Stephenson) جزءا لا ينفصل عن تاريخ الآلة البخارية التى أحدثت تطوراً خطيراً فى الصناعة والتجارة فى خلال القرن التاسع عشر[2]

ولقد حدثت هذه الاختراعات فى الوقت الذى أخذ يصبح فيه من الضرورى انتاج السلع بكميات كبيرة ، لتنقص نفقات انتاجها ، فتهبط أثمان بيعها ، حتى يمكن الاستفادة من الأسواق الجديدة التى فتحت أبوابها ، ثم جاء القرن العشرين فكان انتصار الآلات مبيناً ، اذ حلت محل قوى الانسان العضلية فى كل العمليات تقريباً فمن آلات بخارية ، الى محركات تدار بقوة الغاز المضغوط أو السائل ، الى محركات كهربائية ، الى أخرى تسير بقوة المياه المندفعة ، الى غير هذا من مختلف أنواع الآلات

وقد قدر مجموع قوة الآلات البخارية فى فرنسا وحدها بنحو خمسة عشر مليون حصان بخارى ، وللحصان البخارى من القوة ما لنحو ٢١ شخصاً من القوة العضلية[3]

---

١ عند ما يقال أن الانتاج الآلى هو احدى مميزات هذا العصر ، فليس معنى ذلك أن الآلات لم تكن معروفة قبل القرن الثامن عشر وانما يقصد به : ا — أنها تحسنت فى هذا القرن تحسنا كبيراً وأن استخدامها قد انتشر فى كثير من فروع الانتاج ، ب — انه امكن للمرة الاولى ان تستخدم فى ادارتها بمقادير كبيرة القوى الطبيعية المختلفة مثل البخار وغيره

٢ انظر Henri See, Les origines du Capitalisme Moderne ص ١٤٣ وما بعدها ، وانظر ايضا Hobson Evlution of Modern capitalisme

٣ يلاحظ انه يستحيل المقارنة بين القوى الميكانيكية والقوى الانسانية من بعض الوجوه

وبهذا تبلغ قوة هذه الآلات مايقرب من قوة ٣٠٠ مليون شخص ، واذ كان عدد العمال الذين يشتغلون فى الصناعة والزراعة فى فرنسا لايزيد على عشرة مليون عامل ، فان استخدام هذه الآلات قد ضاعف قوة كل عامل بمقدار ٣٠ مرة، فكأنها تسخر لكل عامل ٣٠ رقيقاً لخدمته[1]

وقد أصبح لكل فرع من فروع الانتاج آلات خاصة به، فمن آلات للنساجة، الى اخرى للبناء ، الى غيرها للنقل البرى والبحرى والجوى ، الى آلات كيمائية ، الى غيرها لصنع المعادن ، الى كثير سواها مما لايدخل تحت حصر، وأقل ماتنتشر فيه الآلات من فروع الانتاج هو الزراعة ، وهى ان تكن تستخدم بعضا منها الا أنها فى الغالب تتحرك بقوة الحيوان، أما الآلات التى تسيرها قوى الطبيعة الأخرى فدرجة انتشارها فى الزراعة لم يبلغ ما كان مقدرا لها

٢١٨ — *أسباب قلة انتشار الآلات فى الزراعة* : يرجع قلة انتشار الآلات فى الزراعة الى أسباب عديدة أهمها :

ا — ان بيئة العمل فى الزراعة ليست من فعل الانسان كما هو الحال فى الصناعة ، ففى حين أن البيئة الصناعية قد أعدها الانسان بحيث يمكن استخدام الآلات فيها ، فان الآلات فى الزراعة هى التى يجب أن تتلاءم مع حالة البيئة الطبيعية

ب — ان الآلات لاتقوم فى الزراعة بالوظيفة التى تؤديها فى الصناعة ، فعلى نقيض أمرها فى الصناعة هى لا تقوم فى الزراعة بعمليات الانتاج نفسها ، اذ أن ما ينتج فى الزراعة هو الارض ، أما الآلات الزراعية فوظيفتها تقتصر على خدمة الارض من رى الى حرث الى حصاد الى نحو ذلك

فلو اجتمع من الناس مثلا ١٠٠,٠٠٠ شخص لما استطاعوا بقوتهم بدون استخدام الآلة ان يطيروا فى الجو او يسيروا فى البر بسرعة قطار سريع ، او يسبحوا فى البحر بسرعة باخرة من البواخر التى تعبر المحيطات

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٢٨ — ١٢٩

جـ — ان تنوع الاعمال الزراعية ، وعدم استمرارها ، من شأنه أن يجعل الآلة عاطلة عن العمل خلال جزء من السنة ، فى حين أنه يمكن استخدامها فى المصنع خلال السنة بأ كملها ، ويترتب على هذا أن الفائدة التى تعود من استخدامها فى الزراعة هى أقل منها فى الصناعة ، الى هذا أن القيام بالاعمال الزراعية فى مساحات واسعة من شأنه أن يجعل من الصعب استخدام المحركات الثابتة القوية ، فالقوى التى تستخدم فى الزراعة يجب فى الغالب أن تكون قوى متحركة ، وهذا مادعا الى أن تظل قوة الحيوان هى السائدة فيها

٢١٩ — فوائد الآلات الاقتصادية : نشأ عن استخدام الآلات فوائد اقتصادية عظيمة نأتى على أهمها فيما يلى :

(١) بفضل قوتها وسرعتها استطاع الانسان أن يقوم بالاعمال التى يعجز عن أدائها لو استخدم قوته وحدها، فهناك من آلات الطرق فى المصاهر الكبرى ماتربو قوة الواحدة منها على عشرة آلاف حصان بخارى ، وتزن عدة آلاف من الاطنان وتتحرك بسرعة ثلاثمائة طرقة فى الدقيقة ، كما أن هناك من المراجل البخارية فى بعض السفن ما يزيد قوة المرجل منها على عشرة آلاف من الاحصنة البخارية ، أما من قبيل السرعة فهناك من القاطرات ما يقطع فى الساعة الواحدة ١٢٠ ك . م كما أن هناك من آلات الطبع ما يخرج فى الساعة الواحدة ٢٥٠٠٠ نسخة من جريدة ذات ثمانى صحائف ، مطوية على أهبة البيع ، وهى لا تحتاج الى غير عاملين للاشراف عليها ، كما أن هناك فى بعض مصانع المجففات فى الولايات المتحدة من الآلات ما يقوم باعداد ٢٧٠٠٠ سمكة وحفظها فى العلب فى مدة عشر ساعات [١] الى غير هذا من الامثلة التى يطول أمر سردها

(٢) وهى قد اراحت الانسان من عناء القيام بالاعمال الشاقة ، كعمل الرقيق أيام أن كان يدير الرحى لطحن الحبوب ، فلما ان اخترعت الطاحونة الهوائية

---

١ تروشى . الجزء الاول ، ص ١١٥

والمائية استراح من هذا العناء ، وكذلك اراحت الآلات الحديثة العمال فى صناعة المعادن من الاشغال المرهقة كالطرق والحفر ، كما انقذت النافخين فى صناعة الزجاج من اذابة صدورهم فى النفخ ، وأراحت سواهم من أداء كثير من الاعمال الكريهة

(٣) وفى كثير مما يستطيع الانسان صنعه بيده هى تصنعه خيراً منه ، وذلك لانتظام حركاتها ، فيد الانسان قد تصل من الدقة الى ١/١٠٠ من الملليمتر ، ولكنها لا تستطيع أن تصنع من الشىء الواحد قطعتين متماثلتين تماما ، فى حين أن هناك من الآلات المجزئة ما يقسم الملليمتر الواحد الى ثلاثة آلاف من الاجزاء المتساوية[1]. ولهذا كان استخدام الآلات ضروريا فى صنع المنتجات البديلة (Les produits interchangeables) وهى التى سهلت انتشار الآلات نفسها، اذ جعلت من اليسور ابدال ما يصيبه التلف من أجزائها بغيره ، من غير أن يكون هنالك ضرورة الى استبدال الآلة كلها بغيرها

(٤) وقد ازداد الانتاج بفضل استخدامها زيادة عظيمة جداً ، فان القوى المختلفة التى تديرها لا تعرف التعب ولا الملل بخلاف قوة الانسان ، ولهذا كان من المستطاع أن تقوم بأشق الاعمال ، وان تواصل عملها باستمرار

(٥) وزيادة الانتاج تدعو الى هبوط الاسعار ، فتزداد درجة رخاء الافراد اذ يستطيعون أن يحصلوا بنفس الدخل على مقادير أكثر من المنتجات ، وقد كان من أثر ذلك أن بعض الاشياء التى كانت تعد من النفائس ولا يستطيع غير الاغنياء احرازها ، أصبحت اليوم فى متناول كل الطبقات ، ومن أمثلة ذلك الكتب والصور الشمسية والساعات وغيرها ، فلقد كان ثمن الانجيل المخطوط فى أوربا قبل اختراع آلة الطباعة يربو على ١٠٠٠ من الفرنكات أى نحو ١٠٠ مرة قدر ثمن

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٢٧ ، ولرواوبوليو ، فى Traité الجزء الاول ، ص ٣٨٥

الانجيل المطبوع اليوم [1] وقس على ذلك بالنسبة للكتب الأخرى وكثير غيرها من مواد الاستهلاك

(٦) ويفوز العمال بفوائد خاصة فترتفع أجورهم ، اذ هي تتبع قوة انتاج العامل كثرة وقلة ، وقد رأيت أن الآلة تزيد من كفاية العمل فى الانتاج، فهى بهذا تزيد من أجر العامل الاسمى (salaire nominal) وهو مقدار ما يتناوله من النقود ثمنا لعمله ، ولهذا ترى أن العمال فى كبرى البلاد الصناعية مثل الولايات المتحدة تدفع اليهم أجوراً اسمية أعلا من أجور زملائهم فى البلاد الأخرى ، وهى أيضاً تزيد من أجر العامل الحقيقي (salaire réel) ويراد بهذا قوة استبدال ما يتقاضاه من النقود ، أو بعبارة أخرى مقدار السلع التى يستطيع العامل شراءها بأجره أسمى ، وذلك على أثر هبوط الاسعار الذى هو نتيجة لاستخدام الآلات

(٧) وهى قد هذبت من صفة العمل ، فجعلته أقل مللا ، كما زادت من نصيب القوة العقلية فى أدائه ، وهى فى الوقت نفسه قللت من أهمية المهارة الفنية ، فقد كان صانع الاحذية فى العهد الماضى يجب عليه أن يعرف كيف يصنع الحذاء كله ،ولكنه اليوم أضبح لا يحتاج الى هذا ، اذ قصرت وظيفته على مراقبة الآلات التى تشترك فى صناعة الاجزاء المختلفة من الحذاء ثم تجمعها الى بعضها ، ولهذا فان ما يتخصص اليوم هو الآلات وليس الانسان ، وقد كان من أثر هذا أن العامل الذى تعود على ادارة بعض الآلات أصبح يستطيع أن ينتقل بسهولة من واحدة الى أخرى ، وأن يغير حرفته ، وحتى اذا كانت الآلة مما يتطلب من العامل شيئاً من التخصص فان الوقت الذى يقضيه فى ذلك لا يكون طويلا

(٨) واذ كانت الآلات تمثل رؤوس أموال كبيرة وكان وقوفها عن العمل متلفة لها ، فان المصانع التى تستخدمها تسعى دائما فى أن لا ينقطع عملها حتى ولو

---

[1] لروابوليو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٣٨٨

أصاب منتجاتها شيء من الكساد ، فالآلات بهذا تقي العمال الى حد ما شر العطل في أوقات الازمات ، وحتى اذا اضطر صاحب المصنع أن يوقف بعضا منها ، فهو لابد مستبق بعضا من العمال للعناية بها

(٩) وهي قد كانت عاملا مهماً في تحسين حالة العمال العامة ، اذ أن تجمع عدد كبير منهم في مصنع واحد سهل تطبيق ما يسن من القوانين لحمايتهم

٢٢٠ — مآخذ النقاد على الآلات : لم تكن تلك الفوائد التي أوردناها بمانعة من أن يحمل بعض الاقتصاديين والعمال على الآلات ، حتى لقد بلغ الامر بهؤلاء أن حطموا بعض الآلات ، وحاولوا بالقوة أن يمنعوا استخدامها ، كما ألحقوا الاذى بمخترعيها ، فمن هذا أن مدينة دانزج في القرن السادس عشر حرمت استعمال الانوال التي تخرج الاوشحة ، كما أغرق أهلها مخترع هذه الانوال ، وقد حرم أيضاً في انجلترا وهولندا والفلندروسو يسرا وايطاليا استعمال هذا الاختراع ، كما أمر مجلس الشيوخ في همبرج باحراق هذه الانوال ، وقد عارضت الملكة اليصابات في سنة ١٥٨٩ في ادخال محالك لصناعة الجوارب في انجلترا ، كما اضطرت الحكومة في بعض بلاد المانيا أن تحمي مخترع المنفخ الخشبي من ايذاء صناع منافيخ الجلد ، وفي عهد متأخر على هذا حطم الصيادون أول مركب يسير بقوة البخار ، كما هم العمال ثلاث مرات بقتل جاكار (Jaqcuart) مخترع النول المعروف باسمه ، وكذلك اضطهدوا هرجريفز (Hargreaves) مخترع المغزل الآلي حتى مات معدماً ، الى غير هذا مما تجد تاريخ الآلات حافلا به[1] ، وحتى اليوم لا تزال بعض نقابات العمال تقول بضرورة تنظيم ادخال الآلات في المصانع ومراقبة استخدامها ، وأنت ترى في مصر أن عمال السجائر يشكون مر الشكوى من الآلات ، ويطالبون الحكومة بتنظيم ادخالها في تلك الصناعة

وأهم ما يعزوه اليها النقاد ينحصر فيما يأتي :

١ راجع لروابوليو ، في Traité ، الجزء الاول ، ص ٣٧٨ — ٣٨٠ .

(١) أنها لا تزيد الانتاج فى كل الحالات ، فاستخدامها فى الزراعة لا يؤدى الى زيادة المحصول الزراعى، فليس هناك من نتيجة لاستخدامها فيها سوى حرمان العمال من عملهم ، فالآلات التى تستخدم فى حصد القمح أو اعداد لحوم الحيوانات وحفظها فى العلب مثلا لا تضيف شيئاً الى الثروة الزراعية ، ولا فائدة من استعمالها سوى الاقتصاد فى العمل ، أو زيادة سرعته ، ولكنها لا تزيد من كمية المنتجات شيئاً

(٢) وهى فى كل فروع الانتاج الاخرى تلحق بالعمال ضرراً بليغاً إذ تحل محلهم فيؤدى هذا الى انتشار العطل بينهم ، وهذا أهم انتقاد يوجهه خصوم الآلات اليها ، وحقيقة أنت ترى فى القرن التاسع عشر أنها كانت سبباً فى نزول الفاقة بكثير من العمال فى أوربا ، اذ عم انتشارها بسرعة فى كثير من الصناعات ، ففقد بهذا كثير من العمال مورد رزقهم الوحيد ، وكان هذا ما أضرم فى صدورهم نار الحقد عليها

(٣) وهى تفضى الى حدوث «أزمات افراط الانتاج» (crises de surpro-duction) فى الصناعات التى تستخدمها. ذلك أن المنتجين فى نظام المنافسة الحرة يتسابقون الى الانتاج بكميات كبيرة ، كى تقل نسبياً نفقات انتاجهم ، فيجدون من الآلات خير عون للوصول الى بغيتهم ، فيكثرون من استخدامها ، فيفضى هذا الى تراكم السلع فى الاسواق حتى تزيد عن الحاجة اليها ، فتقع أزمة تأتى من فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فتنهار مشروعات كبيرة ، وتتصدع أركان النظام الاقتصادى القائم

وقد كان سيسموندى (Sismondi) من أشد الاقتصاديين تحاملا على الآلات وكان أشد ما يخشاه منها حدوث افراط فى الانتاج عام ومستمر ، فكان يشبهها بالارقاء الذين ينتظرون اشارة من سيدهم ليبدءوا بعمل ما يؤمرون به ، فاذا أمرهم بالكف عن العمل عصوا أمره[١]

---

١ سيسموندى ، فى Nouveaux Principes d'Economie Politique ، الجزء الاول

٢٢٩ — الرد على الانتقادات المتقدمة : وقد قام كثير من الاقتصاديين الاحرار[1] يفندون دعاوى خصوم الآلات و يردون على ما وجهوه اليها من الانتقاد، ومجمل ما ذهبوا اليه ينحصر فيما يأتى :

(١) ان الآلات الزراعية مثل آلات الدراسة والحصاد وما اليها وان كانت لا تضيف شيئاً جديداً الى ما تخرجه الارض من المحصول الكلى الا أنها تزيد من كمية المحصول الصافى الذى يحصل عليه الزارع بفضل استخدامها ، فاستعمالها لا يفضى الى الاقتصاد فى الايدى العاملة فحسب ، بل هو أيضاً وسيلة لزيادة كمية المحصول التى يحتاج اليها فى الاستهلاك ، وبالنسبة لانواع أخرى من الآلات الزراعية مثل آلات الحرث فهذه بفضلها يستطيع النبات أن يشق له طريقاً فى الارض، كما أنها تجلب الى سطح الارض من باطنها طبقات أقل تعباً ، فينمو النبات قوياً يأتى بحب وفير ، كما أن من آلات الرى ما يحيى البوار من الارض فيخرج حباً ونباتاً يرجع الفضل الاكبر فى انتاجها الى هذه الآلات ، وبالنسبة للآلات التى تستخدم فى الصناعات المتصلة بالزراعة كآلات الطحن الحديثة مثلا، فهذه تستخلص من القمح دقيقا أكثر، وتترك من فضلاته كميات أقل، ولقد كان استخدام الآلات الحديثة فى صناعة السكر سبباً فى زيادة كمية المصنوع من قصب السكر والبنجر ، كما كانت سببا فى الانتفاع بفضلاتهما على أحسن وجه ، وتقليل الفضلات كحسن استخدامها هو بمثابة زيادة فى الانتاج[2]

(٢) ان الآلات لا تحرم العامل من عمله ، وانما تغير موضعه ، ويستفيد المجموع كله من استخدامها ، فهى اذ تؤدى الى تقليل نفقات الانتاج تسبب هبوطاً فى أثمان بيع المنتجات ، فيكون من أثر هذا أن جزءاً من الدخل الذى كان مخصصاً لشراء هذه المنتجات يتبقى بين أيدى المستهلكين فيستخدمونه فى شراء

١ من أشهرهم باستيا وميشيل شيفاليه ولروابوليو
٢ لروابوليو فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٤٠٦ — ٤١٠

كمية أخرى منها ، أو يدخرونه ليستثمروه فى بعض المشروعات الجديدة ، فاى السبيلين يسلك هذا الجزء الفائض من الدخل فهو كما ترى ينتهى به المسير الى ميدان جديد للعمل يفتحه أمام العمال ، فالمستهلك والعامل على السواء يظفران بالفائدة ، الاول اذ يرى أن ما يحصل عليه بنفس الدخل قد ازداد، أو أن الدخل نفسه قد ازداد على أثر استثمار جزء منه ، والثانى اذ يجد عملا جديداً يقوم به بدلا من العمل الذى انتزعته منه الآلات . ثم هو فضلا عن هذا يستفيد من رخص أثمان المنتجات كسائر المستهلكين، وانظر مصداقاً لهذا القول كم ترى اليوم آلافا من العمال تشتغل فى المواصلات الحديدية ، والسفن البخارية ، والسيارات، والتصوير الشمسى ، وغيرها من مختلف الصناعات التى هى وليدة الآلات

ولاشك أنك لو اكتفيت بتلك النظرة العامة لاخذت بهذا الرأى ، فان العمل الذى تنتزعه الآلة من العامل فى جهة تمده به فى جهة أخرى ، وقد يكون هذا فى الصناعة نفسها التى استخدمت الآلات ، فزاد انتاجها زيادة جعل من يشتغل بها اكثر عدداً من ذى قبل ، ففى الطباعة مثلا ترى أن عدد من يشتغل بها اليوم يربو بكثير على عدد الناسخين الذين وجدوا قبل اكتشاف آلة الطباعة ، ولقد كان عدد المشتغلين بصناعة القطن فى انجلترا فى سنة ١٨٥٦ يبلغ ٣٨٠٠٠٠ عامل ، فأصبح عددهم فى سنة ١٩٠٥ يبلغ ٥٢٣٫٠٠٠ عامل[1]

ولكن العامل الذى طردته الآلة من المصنع لا يجد من هذا القول النظرى ما يهيء له عملا ، فالفائض من دخل الافراد قد يؤدى الى انشاء مشروعات جديدة، ولكن هذا لا يتم قبل انقضاء مدة من الزمن ، يظل العامل خلالها عاطلا يتضور جوعاً ، وليس هناك دليل على أن هذا يهيء عملا لنفس العمال الذين طردتهم الآلات من أعمالهم، فقد يستخدم هذا الفائض فى انشاء مشروعات فى بلاد أجنبية ، وحتى لو استخدم فى البلد نفسه فهو لا يعوض العمال عما خسروا ، فان الاجور تتفاوت

١ ريبو ، فى Précis d'Economic Politique سنة ١٩٢٥ ، ص ٢٢٩

من صناعة الى أخرى ، كما تختلف باختلاف خبرة العامل الفنية ، فالذى يتناول أجراً مرتفعاً فى صناعة اكتسب فيها خبرة خاصة لايستطيع أن ينال الأجر نفسه فى صناعة جديدة لم يأخذ عدته منذ صغره للاشتغال بها ، الى هذا أن هناك من المنتجات ما لايؤدى هبوط أثمان بيعها الى زيادة طلبها ، وهى المنتجات التى تسد حاجات محدودة مثل المظلات والنظارات ، أو التى يكون طلبها مرتبطا بصناعة أخرى مثل القنانى التى يتوقف طلبها على كمية السوائل التى توضع فيها ، فاستخدام الآلات فى انتاجها لايؤدى الى توظيف العمال فى مصانع جديدة غير التى أخرجوا منها باحلال الآلات محلهم

(٣) أنه ليس هنالك ما يبرر تخوف سيسموندى من حدوث أزمة افراط انتاج عامة ، فانه ان يكن استخدام الآلات سبباً فى وقوع أزمات فى بعض الأحيان بسبب الافراط فى الانتاج ، فهذه الأزمات ليست سوى أزمات جزئية ، ترجع الى أن الناتج فى احد فروع الانتاج قد أصبح يربو على ما يستطيع فرع آخر أن يستهلكه منه ، ذلك أن المنتجات انما تستبدل بمنتجات (Les produits s'echan-gentcontre des produits) كما يقول ساى ، فاذا حدث تراكم فى انتاج احدى الصناعات فذلك لأن الصناعات الأخرى التى تستهلك ماتنتجه الأولى لم يتزايد انتاجها بنسبة زيادة منتجات الأولى ، فالأزمة التى تحدث فى هذه الحالة ليست سوى أزمة جزئية ، وهى وقتية أيضاً ، لأن هبوط أسعار منتجات الصناعة الأولى الذى هو نتيجة لها من شأنه أن يغرى الصناعات الاخرى على استهلاك كميات أكبر مما تنتجه الصناعة الأولى ، فلا يلبث التوازن أن يعود الى أصله بعد انقضاء شىء من الزمن[١]

---

١ بيرو ، الجزء الاول ، ص١٦٣

الباب الثالث
تنظيم الانتاج

الفصل الأول
المشروع وصاحب المشروع او المنظم

٢٢٢ — *مرمى الانتاج* : من الانتاج مايرمى الى سد الحاجات مباشرة ، ومنه مايرمى الى الاستبدال ، وقد كان النوع الأول سائداً فى العهد القديم حيث كانت الأسرة الواحدة تنتج كل ما يسد حاجاتها ،وهولايزال منتشراً بين الشعوب المتأخرة ، وحتى فى الشعوب المتمدينة لايزال من الناس من ينتج من الأشياء ما يستهلكه بنفسه ، ولكن هذه حالة نادرة ، فالغرض من الانتاج اليوم هو الاستبدال . والانتاج من أجل الاستبدال يتخذ فى النظام الاقتصادى الحاضر أحد شكلين :

٢٢٣ — (١) *المنتج المستقل* : فالشكل الاول هوشكل «المنتج المستقل» (Le producteur autonome) الذى يأتى بمفرده بعوامل الانتاج الثلاثة، ويسير الانتاج وفق ارادته ، ، فلا يشاركه فى الأمر شريك ، وهذه حالة الصانع الصغير الذى يستخدم مايملكه من الادوات وما يشتريه من المواد الأولية فى صنع مايبيعه بنفسه ، وهذه أيضاً حالة مالك الارض الصغير الذى يزرع أرضه بنفسه ويستخدم ما يملكه من أدوات الزراعة والدواب من غير أن يستعين بغير أفراد عائلته الذين

يشاركونه في العمل من غير أن يكونوا لديه مأجورين ، وهذا الشكل وقد كان منتشراً في زمن كان الاستبدال فيه قاصراً على مناطق محدودة قل اليوم كثيراً على أثر اتساع الاسواق

٢٢٤ — (٢) المشروع : أما الشكل الثاني وهو السائد اليوم فهو شكل «المشروع» (Entreprise) ويميزه أن القائم به لا يأتي وحده بعوامل الانتاج الثلاثة جميعاً ، فقد تتوفر له الارض يملكها ، وقوة ساعديه يعملان فيها ، ولكن ينقصه رأس المال فيقترضه من غيره ، وقد يتوفر له الارض ورأس المال ، ولكن ينقصه العمل فيستأجره وقد يتوفر له العمل ورأس المال ، ولكن تنقصه الأرض فيستأجرها ، وقد لا يتوفر له واحد بأكمله من عوامل الانتاج الثلاثة ، ففي مشروع قناة السويس مثلا لم يكن دلسبس يمتلك الارض التي حفر فيها القناة ، ولا رؤوس الاموال التي استعان بها على تنفيذ فكرته ، ولا العمل الذي بذل في حفرها ، فقد نال عن الارض حق امتياز من الحكومة المصرية ، وحصل على رأس المال من طريق الاقتراض واصدار الاسهم كما استأجر ألوفا من العمال المصريين لحفرها [1]

٢٢٥ — أهمية المخاطرة في نظام المشروع : وللمخاطرة أهمية كبرى في نظام المشروع، لان الانتاج لا يتم فيه في الغالب وفقا لطلب معين يرد مقدماً ، فالمنتج هنا يتعرض لخطر أن لا يجد من يشترى منه ما أنتجه ، أو أن يبيعه بثمن غير ربيح ، وحتى لو كان ينتج بناء على ما يرد عليه من الطلبات ، فهو يتعرض لخطر أن لا ترد عليه هذه الطلبات ، فتظل عوامل انتاجه معطلة ، ولأهمية هذا الخطر ذهب بعض الاقتصاديين الى اعتباره الصفة المميزة للمشروع ، وبها يختلف عن نظام المنتج المستقل ، ومن الصعب التسليم بهذا الرأى ، اذ أن المخاطرة تتوفر عند كل من ينتج لاجل الاستبدال ، وانه وان تكن درجة الخطر التي يتعرض لها

---

١ جيد ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٠ — ٢٠١

المنتج المستقل هى دون درجة الخطر التى يتعرض لها صاحب المشروع ، فذلك لاختلاف ما بين درجة اتساع نطاق الانتاج عند كل منهما [١]

وفى المشروع يكون أحيانا رأس المال وحده هو الذى يستهدف للمخاطر ، أما العمل فيدفع اليه أجراً معيناً يتفق عليه من أول الامر،وهذه حالة الشركات المساهمة وأحياناً يكون العمل هو الذى يتحمل مخاطر الانتاج ، أما رأس المال فيدفع اليه فائدة معينة ، وهذه حالة جماعات الانتاج التعاونية ، وأحيانا أخرى — وهذا هو الأكثر حدوثا — يكون جزء من كل من رأس المال والعمل هو الذى يتحمل مخاطر الانتاج ، فى حين أن جزءاً آخر من كل منهما ينال فائدة وأجراً معينين

٢٢٦ — صاحب المشروع او المنظم : ويطلق اسم «صاحب المشروع» أو « المنظم » (L'entrepreneur) على الشخص أو الجماعة أو الحكومة التى تتحمل مخاطر الانتاج ، وتستعير من غيرها واحداً أو أكثر من عوامله ، ويخرج من هذا التعريف المنتج المستقل لانه وان كان يتحمل مخاطر الانتاج الا أنه يأتى بمفرده بعوامله كلها [٢]

ويختلف المنظم عن كل من الرأسمالى (Capitalistc) والعامل (Travailleur) : فقد يقوم مهندس لا يملك شيئاً من رأس المال بانشاء مصنع مقترضا ما يلزمه من رأس المال من شخص آخر ، فاذ كان هو القائم بالمشروع وهو الذى يتحمل وحده ما يصيبه من نجاح أو فشل فهو يعتبر « منظما » ، أما من موله برأس المال فلا يتحمل هذا الخطر ، وليس له الا أن يتقاضى فائدة المبلغ الذى أقرضه وان يسترده

---

١ تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٤٨

٢ ومن الاقتصاديين من يرى أن مايميز نظام المشروع عن المنتج المستقل هو أن المشروع يقوم على فصل ما بين الاعمال الادارية والتنفيذية ، فى حين أن المنتج المستقل يجمع بنفسه بين هذين النوعين من الاعمال — أنظر تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٤٤ وما بعدها — ومنهم من لا يرى ضرورة للتفرقة بين نظام المنتج المستقل و نظام المشروع ، فيسمى «مشروعاً» كل انتاج ينظم لاجل البيع بربح — أنظر ريبو ، فى Précis ، ص ١٧١

متى حل أجل ذلك ، وكذلك يتميز المنظم عن العامل ، ففى الشركات المساهمة مثلا تعهد ادارة الاعمال الى نفر من الفنيين ، فهؤلاء اذ كانوا لا يتقاضون سوى رواتبهم، فهم يعتبرون مجرد عمال أجراء ، وما يدفع اليهم يدخل فى باب الاجرة ، وحقهم فى تنــاول رواتبهم يظل قائما حتى ولو فشل المشروع ، أما المنظم فى هــذه الحالة فهم جماعة المساهمين ، لانهم هم القائمون بالمشروع وهم الذين يتحملون مخاطره ، ولهم الكلمة العليا فى تنظيمه

وقد يجمع الشخص الواحد بين صفات مختلفة فيكون منظما ورأسماليا ، كالمساهم الذى يقرض المشروع مبلغا من النقود يعطى مقابلة سنداً أو أكثر ، وقد يكون الشخص منظما وعاملا ، كمدير فى شركة مساهمة يتقاضى أجراً معينــاً ، وهو فى الوقت نفسه مساهم فيها ، وما يجب ملاحظته هو أن الجمع بين هذه الصفات فى شخص واحد لا ينافى أنها مختلفة عن بعضها [١]

٢٢٧ — وظيفتا المنظم الفنية والاقتصادية : فى النظام الاقتصادى الحاضر الذى يقوم على مبادئ الفردية يقوم المنظم بوظيفة العضو الرئيسى منه ، فهو الذى يهيئ للانتاج وسائله ، ويشرف على سير عوامله مجتمعة ، وهو الذى يقوم بتوزيع « الدخول » بين عوامل الانتاج ، فيعطى للعمل أجره ، ولرأس المــال فائدته ، وللارض ريعهــا ، ويحتفظ لنفسه بالربح ، ونحن هنــا نقتصر على تبيين وظيفته فى الانتاج دون التوزيع

١ ويرجع الى جان باتست ساى الفضل فى تحديد معنى المنظم علميا فقد كان يطلق من قبله على المدير الرأسمالى الذى يأتى برأس المــال وفى الوقت نفسه يقوم بالعمل الادارى فى المشروع ، وحتى لقد كان الاهتمام ينصرف بخاصة الى العنصر الثانى وهو عنصر الادارة ، فكان له المقــام الاول فى تكوين صفة « المنظم » ، وذلك لان المشروعات لم تكن قد بلغت من الاتساع ما بلغته اليوم ، فكان الذين يديرونها هم فى الغالب أصحاب رأس المال فيها — أنظر أنسيو (Ansiaux) فى Traité d'Economie Politique طبعة سنة ١٩٢٠ الجزء الاول ، ص ١٣٠ بالهامش

فهو فى الانتاج يؤدى وظيفتين : وظيفة فنية وأخرى اقتصادية

ا — فأما وظيفته الفنيـة فتنحصر فى تنظيم الانتاج من الوجهة الفنية ، بمعنى أنه ان كان المشروع صناعيـاً فان المنظم هو الذى يتخير المكان الذى يلائمه والبناء اللازم له ، وهو الذى يزوده بكل أدوات العمل وآلاته ، ويستخدم العمال ، ويقسم العمل بينهم ، ويحدد النسبة بين عوامل الانتاج ، مقدراً مثلا ما اذا كان من الافضل له أن يزيد من الآلات وينقص من الأيدى العاملة أو أن يزيد من هذه وينقص من تلك ، كما أنه هو الذى يتولى البحث عن الاسواق التى يصرف فيها منتجاته ، وشبيه بهذا ما يفعله المنظم ان كان المشروع زراعياً أو تجارياً

والمنظم لا يؤدى هذه الوظيفة الفنية دائماً بنفسه ، فكثيراً ما يعهد بها الى غيره وهذا ما يحدث عادة فى المشروعات التى تؤلف على شكل شركات مساهمة ، فالمنظمون فيها وهم المساهمون نظراً لكثرة عددهم ، وتفرقهم فى جهات مختلفة ، وعدم خبرة الكثير منهم بشؤون المشروع ، يعهدون بأمر تنظيمه من الوجهة الفنية الى بعض المديرين من أهل المعرفة والخبرة ، ولم يكن هـذا أمراً كثير الحدوث فى الزمن المـاضى ولكنه اليوم أصبح شائعاً بسبب انتشار المشروعات الكبيرة التى تتطلب من رؤوس الاموال ما لا يستطيع أن يأتى به الا زمرة من الناس

ب — وأما وظيفته الاقتصادية فتنحصر فى ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك واليك بيان ذلك : لما كان الربح هو روح المشروعات [1] وكان هم كل منظم ينصرف الى احراز أكثر ما يستطاع من الربح ، فهو يسعى دائماً الى أن ينتج من الاشياء ما يكون ثمن بيعها بالنسبة لنفقات انتاجها أعلا من غيره ، غير أن ثمن كل سلعة انما يعبر عن حاجة الجماعة اليها، فيؤدى هذا الى أن كل منظم وهو يسير وراء مصلحته الشخصية يستخدم وسائل انتاجه فى ايجاد ما تحتاج اليه الجماعة ، وفى هذا ما يفسر أن الانتـاج الكلى فى الجماعة ، وهو مقسم الى عمليات كثيرة يسد حاجات الافراد ،

---

١ أنسيو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ١٢٤

وهى متشعبة ومتغيرة ، من غير أن يقوم بين المنتجين اتفاق ، أو يشرف على ، الانتاج ادارة عليا

فهى حركة الأثمان من صعود وهبوط التى تنير الطريق أمام المنظمين ، فترشدهم الى ما يجب أن يكون عليه الانتاج ليتمشى مع الاستهلاك ، فهى اذا ارتفعت بالنسبة لاحدى السلع كالسيارات مثلا — وفى هذا اشارة الى ازدياد حاجة الجماعة اليها — حمل ذلك مصانع السيارات على مضاعفة نشاطها ، وزيادة مقدار ما تخرجه منها ، كما أخذت تظهر مصانع سيارات جديدة ، وهكذا يأخذ عدد ما يصنع من هذه السلعة يسير من زيادة الى زيادة حتى يقترب ثمن بيعها من نفقات انتاجها بفضل الزيادة المتواصلة فى مقدار الناتج منها ، وفى هذا ما يشعر بحدوث التوازن فيها بين الانتاج والاستهلاك .

فالمنظمون وهم أصحاب فكرة البداءة فى الانتاج هم الذين يسيرون رأس المال والعمل نحو فروع الانتاج التى تأتى بربح أوفر من غيرها فى وقت معين ، وهى التى تشتد حاجة الجماعة الى منتجاتها ، كما أنهم يصرفونها عن التى تضعف حاجة الجماعة اليها ، ولكن المنظمين اذ كانوا غير معصومين من الخطأ فانهم أحياناً يضلون الطريق ، فتضل فى أثرهم عوامل الانتاج ، فتحدث أزمات افراط الانتاج (Crises de surproduction) وأزمات قلة الانتاج (Crises de sousproduction) فيتحملون نتائج خطئهم . ثم لا يلبثون أن يهتدوا بفضل حركات الأثمان الى طريق الصواب

الفصل الثانى

اشكال المشروعات

٢٢٨ — أشكال المشروعات الاربعة : تنقسم المشروعات بحسب شكلها الى أربعة أقسام وهى : (١) مشروعات فردية (٢) مشروعات تتخذ شكل الشركات (٣) مشروعات تعاونية (٤) مشروعات عامة

المبحث الاول

المشروعات الفردية

٢٢٩ — طبيعة المشروع الفردى : المشروع الفردى هو الذى يكون القائم به شخصاً واحداً ، وهو فى الغالب يكون رأسمالياً ومديراً للعمل ، فهو يأتى ان لم يكن بكل رأس المال فبجزء منه ، ويأخذ على عاتقه جمع عوامل الانتاج وتنظيم المشروع ، ويكون هو وحده الذى يتحمل مخاطره

٢٣٠ — مزايا وعيوب المشروع الفردى : من أهم مزايا المشروع الفردى أن القائم بأمره ينصرف بكليته الى تنظيمه وادارته ، ولا يدخر وسعاً فى العمل على نجاحه وارتقائه ، لأنه هو وحده الذى يتحمل ما يأتى به من ربح أو خسارة ، وهو اذ كان حراً فى تصرفه ، مستقلا فى عمله ، كان ذلك مما يدعو الى زيادة نشاطه واقدامه ، وميله الى الابتكار والتحسين فى وسائل انتاجه ، غير أن للمشروع الفردى عيوباً أهمها ضيق نطاق أعماله ، اذ هو لا يتعدى حدود قوة الفرد الذى يسيره ، وحظه مرتبط بحظ منظمه ، يؤثر فيه حياته وموته ، وكذلك مرضه وكبره ، كما أنه لا يجد بسهولة من يقرضه رؤوس الاموال الكبيرة ، لان الرأسماليين لا يقدمون فى الغالب

على اقراض رؤوس أموال كبيرة الى شخص واحد ، بسبب ما هو متعرض له من مخاطر الحياة

المبحث الثانى

المشروعات التى تتخذ شكل الشركات

٢٣١ — أسباب انتشار الشركات وأنواعها : المشروع الفردى بطبيعته ضيق النطاق ، لا يتعدى حدود دائرة معينة ، وهو فى الغالب يستلزم أن يكون القائم به رأسمالياً وفى الوقت نفسه متوفرة فيــه القدرة على الادارة ، وهذان شرطان يسهل توفرهما مفترقين أكثر منه مجتمعين ، كما أن الحالة الصناعية اليوم تتطلب انشاء مشروعات رؤوس أموالها طائلة يتعــذر على الفرد أن يأتى بها كلها ، فلهذا انتشرت الشركات وعظمت أهميتها فى الحياة الاقتصادية

ويوجد من الشركات نوعان : ١ — شركات الاشخاص ٢ — وشركات رؤوس الاموال . فاما شركات الاشخاص فتشمل : ا — شركات التضامن (Société en nom collectif) ، ب — شركات التوصية البسيطة (Sociétés en commandite Simple) . وأما شركات رؤوس الاموال فتشمل : ا — شركات التوصية بالاسهم (Sociétés en commandite par actions) ، ب — شركات المساهمة (Sociétés anonymes)[١]

٢٣٢ — شركات التضامن : تقترب هذه الشركات كثيراً من المشروعات الفردية ، إلا أنها تستخدم فى الغالب رؤوس أموال أكثر ، وكفاءات متباينة ، وتوزع فيها صفة المنظم بين شخصين أو أكثر

١ ويضيف علماء القانون التجارى الى أنواع الشركات المذكورة نوعا آخر وهو شركات المحاصة وهذا النوع يدخلونه أحيانا فى عداد شركات الاشخاص وأحيانا أخرى فى عداد شركات رؤوس الاموال ، ويعرفونها بأنها الشركة التى ليس لها رأس مال ولا عنوان وتقوم بعمل واحد أو أكثر من الاعمال التجارية ، والبحث فيها تفصيلا وفى غيرها من أنواع الشركات هو من اختصاص علماء القانون التجارى فلا نعرض له هنا الا من الوجهة الاقتصادية وحدها

واذ كان الشركاء متضامنين فى تعهدات الشركة قبل الغير ، وكان عجز الشركة عن دفع ديونها يؤدى الى اشهار افلاس كل منهم ، وكان كل شخص لا يملك حق التنازل عن نصيبه الى شخص آخر الا باجازة باقى الشركاء ، وكان موته أو افلاسه أو الحجر عليه يؤدى فى الأصل الى انحلال الشركة ، فلهذا كله كان هذا النوع من الشركات لا يؤلف الا بين أشخاص قلائل يثق كل منهم بالآخر ، ويعرفه معرفة جيدة.

٢٣٣ — مزايا وعيوب شركات التضامن : من مزايا هذه الشركات أن كل شريك فيها يكون شديد الغيرة على نجاح المشروع وحسن سيره ، اذ هو مسئول فى ماله الخاص عن كل ديون الشركة ، وهى لما كانت فى الغالب تجمع بين أشخاص من كفاءات متباينة ، كان هذا مما يدعو الى تخصص كل منهم بما يهيئه له استعداده وكفاءته الخاصة ، غير أن اتساع المشروع هنا لا يمكن أن يبلغ حداً بعيداً ، بسبب قلة عدد القائمين به ، وضرورة تبادل الثقة التامة بينهم جميعاً.

٢٣٤ — شركات التوصية البسيطة : تقوم هذه الشركات على وجود فريقين من الشركاء : أحدهما مسئول بالتضامن عن كل تعهدات الشركة ، وهو فريق الشركاء المتضامنين (Les commandites) والآخر مسئول بقدر حصته فقط وهو فريق الشركاء الموصين (Les commanditaires)، وكل من هذين الفريقين يعتبر منظما على السواء ، ولكن أحدهما وهو فريق الشركاء الموصين لا يشترك فى تأدية وظيفة المنظم الفنية ، بل يترك أمر ذلك الى الشركاء المتضامنين

٢٣٥ — مزايا وعيوب شركات التوصية البسيطة : يوافق هذا النوع من الشركات المخترعين والفنيين وذوى المواهب النادرة ممن يعوزهم رؤوس الأموال الضرورية لتحقيق أغراضهم ، فبتأليفهم هذه الشركات يسهل عليهم الحصول على ما يلزمهم من رأس مال من غير أن يلجئوا الى طرق باب الاقتراض ، والذى يغرى الرأسماليين على الاشتراك معهم برؤوس أموالهم بصفة شركاء موصين هو ايمانهم بنجاح

مشروعاتهم، وأملهم فى الحصول من وراء ذلك على أرباح طائلة ، وتحديد الخطر الذى يتعرضون له بمقدار حصتهم فى المشروع . وهم هؤلاء المخترعون وذوو المواهب الذين يتولون أمر تنظيم المشروع وتسيير دفته ، اذ هم فريق الشركاء المتضامنين ، وفى هذا أيضاً ما يحبب اليهم هذا النوع من الشركات ، لا سيما وأنه فى حالة فشل المشروع لا يلزمون بأن يردوا الى الشركاء الموصين مادفعوه اليهم من رؤوس الأموال كما كانوا يفعلون لو أنهم كانوا لها مقترضين، غير أن فى هذه الشركات من العيوب بالنسبة للشركاء المتضامنين ما فى شركات التضامن ، وفيها بالنسبة للشركاء الموصين خطر التخلى عن الادارة ، وانفراد الفريق الآخر من الشركاء بها ، وهو قد تنقصه الحكمة و بعد النظر

٢٣٥ — شركات التوصية بالأسهم : تشبه هذه الشركات شركات التوصية البسيطة من حيث أنها تقوم على وجود فريقين من الشركاء ، وهما فريق الشركاء المتضامنين ، وفريق الشركاء الموصين ، ولكنها تختلف عنها من حيث الصفة القانونية لحصة الشريك الموصى ، فهى هنا تكون ممثلة بالأسهم ، وفى حين أن حصة الشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة لا يجوز التنازل عنها الى الغير بدون اجازة بقية الشركاء ، لأن للاعتبار الشخصى فيها المكان الأول ، فان حصة الشريك الموصى فى شركات التوصية بالأسهم يجوز التنازل عنها من غير اجازة بقية الشركاء ، لأن هذه الشركات وكذا الشركات المساهمة هى شركات رؤوس أموال فهى لا تقوم على الأشخاص وانما على رؤوس الأموال التى قد يتغير أصحابها من غير أن يؤثر ذلك فى حياة الشركة

٢٣٦ — مزايا وعيوب شركات التوصية بالأسهم : فى هذا النوع من الشركات من المزايا والعيوب بالنسبة للشركاء المتضامنين ما فى شركات التضامن ، وفيها بالنسبة للشركاء الموصين ما فى شركات المساهمة مما سنبينه حالا

٢٣٧ — شركات المساهمة : تتميز هذه الشركات بان مسئولية كل شريك فيها لا تتعدى مقدارا معينا من رأس المال ، و بأن حصته فيها قابلة للتداول

بدون أجازة بقية الشركاء ، وذلك بعكس حصة الشريك فى شركات الاشخاص ، ويقسم رأس مالها الى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها اسم « الاسهم » (Les actions) . والمساهم شريك لا تستقصى صفاته الشخصية ، ولا يطلب منه الا دفع حصته فى رأس المال ، وقد تحتاج الشركة المساهمة الى رؤوس أموال جديدة ولا تريد الحصول عليها من طريق زيادة رأس مالها ، فتلجأ الى الاقتراض من الجمهور ، وتصدر « سندات » (obligations) تمثل هذه القروض

٢٣٨ — الاسهم والسندات : هى أوراق مالية تمثل رؤوس أموال ، وسواء أكانت اسمية أم لحاملها فهى تنتقل من ملكية شخص الى آخر بابسط الطرق ، حتى أن حامليها ليستطيعون فى كل وقت أن يستردوا مادفعوه فى اقتنائها ، وكل منها لا يحمل مالكه من أخطار المشروع الا مسئولية محدودة ، فالرأسمالى الذى يكتتب فى الاسهم والسندات لا يلزم الا بدفع قيمتها الاسمية ، وفى الغالب تكون تلك القيمة زهيدة ليسهل على صغار المدخرين اقتناءها . وعند من يريد تثمير رؤوس أمواله هما لا يعتبران فصيلتين مستقلتين عن بعضهما تماما ، وهو أحيانا يفضل السهم ، واحيانا أخرى يفضل السند ، وذلك تبعا للظروف ، ودرجة ثرائه ، وأيضا تبعاً لميله الى المخاطرة أو نفوره منها

٢٣٩ — اختلاف ما بين السهم والسند : يختلف كل منها عن الآخر فى أن السهم يمثل رأس مال شريك ، فى حين أن السند يمثل رأس مال مقترض فحامل السهم عضو فى الشركة ، وأما حامل السند فمجرد دائن ، ويترتب على هذا نتائج أهمها ما يأتى :

ا — الاسهم لا يصدرها الا شركات ، أما السندات فتصدرها شركات وغيرها ، مثل المدن ، والمقاطعات ، والحكومات

ب — دخل السهم متغير لانه عبارة عن جزء من الارباح السنوية ، وهى

ليست واحدة فى كل السنين ، أما دخل السند فعادة ثابت ، لأنه عبارة عن فائدة مبلغ مقترض بسعر متفق عليه من أول الامر ، ولهذا ترى أن اسعار السندات ليست عرضة لتقلبات كبيرة ، بخلاف الاسهم فان تقلبات أسعارها كبيرة وسريعة ولهذا كان السند يقتنى للتثمير ، فى حين أن اقتناء السهم يراد به فى الغالب المضاربة

جـ — لصاحب السند حق الاستيلاء على فائدة سنده قبل أن توزع أرباح ما على حملة الاسهم ، وحقه ثابت ولو لم يكن هناك أرباح ، أما صاحب السهم فلا ينال دخلا الا اذا كان هناك ربح صاف جاءت به الشركة

د — ايفاء قيمة السند اجبارى لان حامله مقرض ، ولان القرض يقتضى الايفاء ، وما يسترده هو قيمة السند الاسمية ، وهى قد تكون أعلا من القيمة الحقيقية التى دفعها ، فيستفيد فى هذه الحالة من الفرق بين القيمتين[1]. وعادة تخصص الشركة سنويا جزءا من ارباحها لاستهلاك السندات بطريق القرعة ، أما ايفاء قيمة السهم فليس اجباريا ، وان قامت به بعض الشركات كان ذلك على سبيل الحيطة ، والشركات التى تقوم عادة باستهلاك اسهمها هى شركات يقوم استغلالها على امتياز ممنوح لها من الحكومة لمدة معينة ينتقل بعد انقضائها كل ما تملكه الشركة الى الحكومة من غير مقابل ، ومثال ذلك كثير من شركات المواصلات الحديدية والترام والاضاءة ، فاذا لم تبادر الشركة فى هذه الحالة الى استهلاك اسهمها أثناء قيامها لم يكن هناك ما يرد الى المساهمين عند انقضاء أجل امتيازها

هـ — اذا استرد صاحب السند قيمة سنده انقضى كل حق له قبل الشركة ، أما المساهم الذى يستهلك سهمه فعادة يظل متصلا بالشركة اذ يعطى له بدلا من سهمه

---

١ فمثلا اذا كانت قيمة السند الاسمية ١٠٠ جنيه واصدر بسعر ٩٠ جنيها فان حامله عند ايفاء قيمته يفوز بربح قدره ١٠ جنيهات

القديم سهماً جديداً يسمى « سهم التمتع » (action de jouissance) يترك له الحق فى الاستيلاء على نصيب من الأرباح ، وفى الغالب يكون توزيع الأرباح بين أصحاب الأسهم العادية وأصحاب أسهم التمتع على الشكل الآتى : يدفع أولا الى أصحاب الأسهم العادية فائدة معينة عن نصيبهم فى رأس المال ، ثم يوزع ما تبقى من الربح بينهم وبين أصحاب أسهم التمتع بالتساوى

و — المساهمين جمعيـات يفصل فيها بأغلبية الأصوات فى المسائل الخاصة بالشركة ، أما أصحاب السندات فليس لهم ما يماثل هذه الجمعيات ، وهم فضلا عن هذا ليس لهم حق التصويت فى الجمعيات الخاصة بالمساهمين[1]

وهناك نتائج أخرى يرجع البحث فيها الى القانون التجارى

٢٤٠ — **الأسهم الممتازة** : ويوجد من الأسهم نوع خاص يسمى بالأسهم الممتازة (action de préference) أو (action privilégiés) وهى تقرب من السندات فى أنها تخول لحاملها حق الأولوية فى الأرباح أو فى رأس مال الشركة عند تصفيتها أو فى كليهما معاً ، كأن تدفع الشركة لحاملها جزءاً من الأرباح مثل ٥ ./. أو ٦ ./. من قيمة السهم الاسمية قبل أن يوزع شىء منها على حملة الأسهم العادية ولكنها مع هذا تختلف عن السندات فى أن حاملها لا يتناول شيئاً من الأرباح الا بعد أن يدفع الى حملة السندات فائدة سنداتهم ، وفى أن قيمتها لا تسترد فى حالة التصفية الا بعـد ايفاء حملة السندات قيمة سنداتهم[2] وعادة تخول أسهم الامتياز لحاملها فى حالة ما اذا لم يكن من أرباح الشركة ما يكفى لدفع ما فضل به على غيره الحق فى أن يستولى على المتأخر له فى السنين التى تسمح حالة الشركة بذلك ، وهذا قبل أن

---

١ غير أنه يجوز فى بلجيكا لحملة السندات أن يحضروا الجمعيات العمومية للمساهمين ، ويبدون آراء استشارية فيما يعرض فيها من المسائل (قانون سنة ١٩١٣ المعدل بقانون سنة ١٩١٩) كما أنه يجوز لحملة السندات فى المانيا اذا زادت قيمة السندات عن مليون مارك أن يؤلفوا مجلسا لتمثيلهم — أنظر شرح القانون التجارى المصرى للدكتور محمد صالح ، ص ١٧٣

٢ ليون كان ورينو ، فى Manuel de Droit Commercial طبعة سنة ١٩٢٢ ص ١٦٥

بوزع أرباح ما على حملة الأسهم العادية

ومن هنا ترى أن الشركات التي تصدر في وقت واحد أسهماً عادية وأخرى ممتازة وسندات تجعل من مخاطر المشروع درجات بعضها فوق بعض ، وقد يذهب تدرج الخطر فيها الى أبعد من ذلك ، فقد يكون بين الأسهم الممتازة درجات كما يكون بين السندات درجات أيضاً

٦٤١ — ادارة الشركات المساهمة ومراقبتها : تلتقي في الشركات المساهمة بهيئات تقوم بالادارة و بأخرى تقوم بالمراقبة

١ — فأما الادارة فيعهد بها الى مجلس الادارة الذي ينتخب المساهمون أعضاءه من بينهم ، اذ هم لا يستطيعون أن يتولوا جميعاً ادارة المشروع نظراً لكثرة عددهم وقلة خبرة الكثير منهم بشئونه ، وفي الغالب ينيط مجلس الادارة برئيسه أو بعضو أو أكثر من أعضائه يطلق عليه اسم « المدير المنتدب » أمر الادارة الفعلية والاشراف على كل أعمال الشركة ، ويوجد عادة بجانب المدير المنتدب مدير فني يقصر عمله على ادارة المشروع من الوجهة الصناعية أو التجارية ، وفي الشركات الكبيرة يوجد عادة أكثر من مدير فني واحد ، وهو لا يعتبر شريكا في المشروع ، وانما مجرد عامل أجير

ومن فوق هؤلاء جميعاً يشرف المساهمون على سير أعمال الشركة بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين ، واليها يقدم مجلس الادارة نتيجة أعماله فتفحصها وتصدر قراراً بقبولها أو رفضها ، فهي كالبرلمان في الدولة لا تحكم بنفسها وانما هي مصدر الحكم وليس لكل المساهمين دائماً حق التصويت في الجمعية العمومية ، فقد ينص نظام الشركة على جعل هذا الحق قاصراً على من يملك عدداً معيناً من الأسهم ، فنظام شركات السكك الحديدية الفرنسية مثلا يقضي بأن يملك المساهم ٤٠ أو ٥٠ سهماً حتى يقبل في الجمعية العمومية للمساهمين ، وفي الغالب أيضاً يشترط فيمن ينتخب لمجلس الادارة أن يكون مالكا لعدد معين من الأسهم ، ففي مصر مثلا ، يقضي قرار

مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٨٨٩ بأن يقدم المدير جزءاً على خمسين من أسهم الشركة ضماناً لادارته[١]

ب — وأما المراقبة فيقوم بها وكلاء يعينهم المساهمون و يطلق عليهم اسم المراقبين (Les commissaires) وهؤلاء يفحصون أعمال الشركة ونتائجها و يقدمون عن ذلك تقريراً الى الجمعية العمومية للمساهمين يشمل بالأخص بيان حالة الميزانية والحسابات المقدمة من مجلس الادارة ، و بهذا تستطيع الجمعية العمومية للمساهمين أن تستوثق من صحة ما يقدمه اليها المديرون من البيانات وأن تقف تماماً على أعمالهم

٢٤٢ — الوظيفة الاقتصادية للشركات المساهمة — مزاياها :

الشركات المساهمة هى من أهم أركان النظام الاقتصادى الحاضر ، وأهميتها ترجع الى مزايا عديدة أهمها : (١) ان الشركة المساهمه هى الوسيلة المثلى لتجمع رؤوس الأموال ، فهى بتحديدها مسئولية الشراء وبتسهيلها شراء الأسهم والسندات تجذب اليها رؤوس أموال كل الطبقات ، فتزود أكبر المشرعات بما يحتاجه منها فلو لا نظام شركات المساهمة ما استطاعت مشروعات النقل البرى والبحرى ، وقناة السويس و بناما ، ومختلف أنواع المصارف ، وغيرها من كبرى المشروعات الصناعية والتجارية أن تقوم لها قائمة ، وما كان لرأسمالى ان يستطيع أو يقبل ان يخاطر بالملايين من امواله فى مشروع واحد منها ، فشركات المساهمة بتجزئتها الخطر الى اجزاء صغيرة ، ازالت هذه العقبة ، وشجعت صغار المدخرين وكبارهم على الاشتراك فيها ، (٢) وهى تفتح أمام رؤوس الاموال والعمال مجالا للاستخدام لا يتهيأ بدونها ، فرؤوس الاموال التى يملكها الموظفون ، واصحاب المهن الحرة ، ومن على شاكلتهم ممن لا دراية لهم باعمال المشروعات ، يصعب تثميرها فى المشروعات الفردية ، ولكنه يسهل فى شركات المساهمة بفضل ما تصدره من

---

١ شرح القانون التجارى المصرى للدكتور محمد صالح ، ص ١٨٣

الأسهم والسندات ، وهى تهيء لنوابغ النـاس أسباب الوصول الى أوج الثروة والجاه ، اذ ترفعهم الى ادارتها ولو لم يكونوا من الشركاء فيهـا [1] وقد عظمت أهمية هذه الشركات فى العهد الأخير ، حتى كادت تصبح فى البلاد الصناعية الكبرى الشكل العادى الذى يتخذه تنظيم الانتاج ، وكثيراً ما تتحول المشروعات الفردية وشركات الاشخاص الى شركات مساهمة لما تجده من الفائدة فى ذلك

٢٤٢ — شركات المساهمة فى مصر: شركات المساهمة قليلة الانتشار فى مصر [2] ، ولا تزال حركة تأليفها ضعيفة ولو أنه طرأ عليهـا بعض النشاط فى السنين الأخيرة [3]، وهذا يرجع الى انصراف المصريين عن تثمير رؤوس أموالهم من طريق اقتنـاء الأسهم والسندات ، وتركهم ما يدخرون ودائع فى المصارف بدون فائدة أو بالقليل منها [4]، وقلة ميلهم الى انشاء المشروعات المالية والصناعية والتجارية وهى المشروعات التى ينتشر فيهـا نظام شركات المساهمة ، ولذلك كانت شركات المساهمة التى تؤلف فى مصر عمادها رؤوس الأموال الأجنبيـة والعمل الأجنبى ،

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٠ — ١٥٢

٢ بلغ عدد شركات المساهمة فى مصر فى سنة ١٩١١ ، ١٦٣ شركة ، برأسمال اسمى قدرة ٥٣,٤٠٩,٣٢٥ جنيهاً مصريا ، وبلغت قيمـة مجموع المتداول من الاسهم والسندات ٩٦,٧٠٧,٢٨٣ جنيها مصريا ، ولا يدخل فى هذه الشركات شركة قناة السويس ، فهذه لها مركز خاص ، فهى وحدها لها رأس مال اسمى قدره ٨,٠١٦,٦١٣ جنيها مصريا ، ولها من الاسهم والسندات فى السوق ماقيمته ١٤,٥٥٤,٩٨٤ جنيها مصريا ، (فى سنة ١٩١١) Statistique des Sociétés Anonymes par Actions Travaillant Principalement en Egypte ، سنة ١٩١٣ ص ٢٥٧

٣ بلغ عدد شركات المساهمة التى تألفت فى مصر منذ سنة ١٩١٥ الى ١٩٢٢ ، ٨١ شركة برأس مال قدره ٥,١٣٨,١٤٠ جنيها مصريا . وبلغ عدد ما تألف منها فى سنة ١٩٢٣ ، ١٢ شركة ، وفى سنة ١٩٢٤ ، ٩ شركات — Papasian, L'Egypte Economique et Financière ، سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ص ٣١

٤ ويكفى هنا أن نشير على سبيل التمثيل أن الودائع التى كانت للافراد المصريين فى البنك الاهلى المصرى بلغت فى شهر مارس سـنة ١٩٢٠ ، ٢٠,٢٤٢,٤٠٣ جنيها مصريا — الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى ، ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، ص ٢٨٦ من الطبعة الفرنسية

وليس للمصرى نصيب يذكر فى ادارتها والعمل فيها ، اللهم الا فى أحقر الأعمال وأدناها أجوراً

وقد بدأ المصريون يدركون الفوائد التى تعود عليهم رأسماليين وعمالا من تأليف هذه الشركات ، كما تنبهوا الى الخطر الذى يتعرض له مستقبل البلاد الاقتصادى اذا ظل العنصر المصرى مقصياً عنها ، وهى التى تقبض على زمام كبرى المشروعات المالية والصناعية وغيرها مما لا غنى عنه فى الحياة الاقتصادية الحديثة ، فكان من نتائج ذلك أن تعاونوا فى تأليف مصرف وطنى وهو « بنك مصر » ، وأخذوا بمعاونته ينشئون شركات مساهمة أخرى فى فروع الصناعات التى تفتقر اليها البلاد ، كما جاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ يشترط لقبول الطلبات الخاصة بتأسيس شركات المساهمة فى مصر أن يكون عقد الشركة الابتدائى وقانونها النظامى مطابقين لعدة أحكام الغرض منها اشراك العنصر المصرى فى العمل ورأس المال فيها بنسبة معينة ، وأهم هذه الأحكام ما يأتى : (١) يجب أن يكون بمجلس الادارة عضوان على الأقل من المصريين ، (٢) يجب أن يكون ربع موظفى الشركة غير العمال من المصريين ، ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى أو حسابى أو ادارى أو فنى تجزيه الشركة عن عمله ، (٣) عند اصدار أوراق مالية من أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب العام يجب عرض ربع قيمتها على الأقل للاكتتاب العام فى مصر ، على أن يخصص أربعة أخماس هذا الربع للمصريين [1]

٢٤٣ — **عيوب شركات المساهمة** : وشركات المساهمة بجانب الفوائد الجليلة التى تدرها فيها عيوب ولها مضار : [2]

١ واذا لم يكتتب بالربع على الوجه المتقدم فى المدة المحددة للاكتتاب جاز لمجلس الوزراء اما اطالة أجل الاكتتاب لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، واما التجاوز عن الشرط المذكور بحسب الاحوال

٢ انظر مقالة سايو (Sayous) « Les Sociétés Anonymes par actions

(١) فادارتها من أصعب الامور نظرا لتشعب الاعمال فيها وعظيم اتساعها ، ومن يتولى أمرها لا يكون مستقلا فى عمله ، حراً فى تصرفاته ، لأن المشروع ليس له وحده ، فهو يخضع لمؤثرات عديدة ، كما أن المساهمين كثيرا ما يضحون فوائد مهمة آجلة من أجل ربح يسير عاجل .

(٢) وهى قد تصبح خطراً على الادخار اذا لم تدرس مشروعاتها درساً وافياً فلقد كان فشل مشروع قناة بناما الاول سبباً فى تجريد كثير من متوسطى الحال والعمال فى فرنسا مما ادخروه بجدهم وآلامهم خلال سنين طويلة

(٣) وهى كثيراً ما تكون مصدراً للغش والتلاعب ، وذلك باصدارها من الاسهم ما لا يتفق وقيمة المشروع الحقيقية ، وهى طريقة شائعة فى الولايات المتحدة وبخاصة بين الشركات الموحدة ، فقد تكون قيمة المشروع الحقيقية لا تعادل سوى ١٠٠ الف من الجنيهات مثلا ، فيدعى الجمهور للاكتتاب فى أسهم عددها ١٠٫٠٠٠ سهم ، قيمة كل منها ٥٠ جنيها ، وبهذا يكتتب فى المشروع باعتبار أن قيمته ٥٠٠ الف جنيه ، ولا يدع المؤسسون وسيلة من وسائل الدعوة والنشر الا ويلجئون اليها ترغيباً للناس فى اقتناء أسهمه ، ويحرصون فى السنين الاولى من نشأته على أن يحتفظوا بقيمة الاسهم الاسمية ، وذلك بتوزيعهم أرباحاً صورية يحصلون عليها من طريق الاقتراض ، ومتى تم لهم بيع أسهم المشروع كلها نفضوا أيديهم عنه ، فلا تلبث أن تنهار اثمانها ، ولذلك ترى المشرع أثراً فى تأليف شركات المساهمة فينص على قواعد يجب مراعاتها قبل التأسيس وبعده ، وينص على عقوبات قاسية ضد الغش والتلاعب ، غير أن مثل هذا التشريع يجب القصد فيه ، لأن المغالاة فى تقييد هذه الشركات يؤدى الى تثبيط عزائم من يريد انشاءها ، وبذلك يحرم المجموع من فوائد كبرى

(٤) وهى اذ تفصل بين رأس المال والعمل توجد هوة بين ممثلى كل منهما ،

فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩٠٢ ، ص ٦١٤ — ٦٣٧

ففي المشروعات الفردية وكذلك فى شركات الاشخاص يقوم صاحب المشروع فى الغالب بالأعمال الادارية ، وقد يقوم أحياناً ببعض الاعمال التنفيذية بالاشتراك مع العمال الذين يستأجرهم ، وهم يعرفونه ، ولا حجاب بينه و بينهم،و بذلك يستطيعون أن يبثوا له شكواهم ، ويكتسبون أحيانا عطفه وحنانه ، كما يدركون مبلغ ما يقاسيه من العناء وما يتعرض له من المخاطر فى تنظيم المشروع وادارته ، فيكون هناك علاقات شخصية بين العمل ورأس المال تسودها الثقة المتبادلة ، وأحيانا روح العطف ، وفى كل حال الشعور بالمصلحة المشتركة ، واما فى شركات رؤوس الاموال و بخاصة المساهمة منها فان هذه العلاقات الشخصية لا وجود لها ، اذ أن المنظم فيها هم جماعة المساهمين ، وهؤلاء لا يعملون بأنفسهم فى المشروع ، فهم يجهلون كل شىء من شئون العمال فيه ، كما أن هؤلاء لا يبحثون وراء معرفة ما يلقاه القائمون بالمشروع من المصاعب والمخاطر ، و بذلك لا يكون هناك محل فى نفوس أصحاب رأس المال للعطف على العمال ورعايتهم ، كما يصبح العمال ينظرون الى أصحاب رأس المال بعين الكراهية والبغضاء ، اذ يبدون لهم قوما يعيشون من ثمرة ماينتجه الغير بجده وتعبه ولذلك تراهم يعمدون فى كثير من الحالات الى اتلاف الآلات والمواد الأولية ، كما يكثرون من الاضراب ؛ ولشد مايرتاح الاشتراكيون الى هذه الحالة ، اذ هم يعلقون آمالهم فى قيام النظام الاشتراكى على كفاح هاتين الطبقتين وتفرق ذات بينهما ، وأما الاقتصاديون فيأسفون لها ، و يعدونها عيباً خطيراً فى النظام الصناعى الحاضر ، ولتخفيف اضرارها عمدت الحكومات الراقية الى وضع تشريع خاص بالعمال لحمايتهم وتحسين شئونهم

المبحث الثالث

المشروعات التعاونية

٢٤٤ — اشكال المشروعات التعاونية : المشروعات التعاونية ويطلق عليها اسم « الجماعات التعاونية » أو « جماعات التعاون » تتخذ أشكالا شتى تبعاً للبيئة التى تؤلف فيها والأغراض التى ترمى الى تحقيقها ، وأهم أشكالها أربعة : (١) جماعات الانتاج التعاونية أوجماعات التعاون للعمال (Associations Coopératives de production—Co-operative Workers Societies) (٢) جماعات التعاون الزراعية (Association Coopératives Agricoles—Coopérative Agricultural Societies) (٣) جماعات الاقراض التعاونيـة أو المصارف التعاونية (Sociétés Co-opératives de crédit—Co-operative Banks) ، (٤) جماعات الاستهلاك التعاونية (Sociétés Coopératives de Consommation—Co-operative Consumer's Societies)[1] وتنتشر الأولى بخاصة فى فرنسا ، والثانية فى الدنمرك ، والثالثة فى المانيا ، والرابعة فى انجلترا

---

١ وهناك أنواع اخرى من جماعات التعاون أقل اهمية من هذه الانواع الاربعة نذكر منها جماعات البناء التعاونية وتنتشر بخاصة فى الولايات المتحدة وانجلترا ، وهى جماعات تؤلف بين العمال وغرضها أن تهيىء لهم مساكن صحية وتخلصهم من تحكم أصحاب المنازل ، فبعضها يشترى الاراضى ويشيد عليها المنازل ويبيعها أو يؤجرها الى من يريد من أعضائه ، وما يحصل عليه من الربح يعود الى جيوب العمال المالكين والمستأجرين بصفتهم أعضاء فيها ، وبعضها وهو الاكثر عددا يكتفى باقراض أعضائه ما يلزمهم من رأس مال لتشييد منازلهم وذلك بشروط معتدلة ، يراعى فيها حالتهم ، وهذه القروض وهى مضمونة هى تثمير لما يدخره الاعضاء الآخرون الذين يجب عليهم أن ينتظروا دورهم فى البناء ، أو الذين لا يريدون أن يصبحوا ملاكا لمنازلهم ، فهذه الجماعات تقوم بوظيفتى صناديق ادخار وشركات للبناء ، وكثيرا ماتنفحها المجالس البلدية ببعض الاعانات المالية ، كما يقرضها بعض الخيرين من الرأسماليين نقوداً من غير فائدة أو بفائدة زهيدة ، انظر جيد ، الجزء الثانى ، ص ٤٩٦

ولقد ظهرت هذه الجماعات التعاونية فى القرن التاسع عشر على أثر الانقلاب الصناعى ، الذى أفضى اليه اختراع الآلات واستخدام البخار فى ادارتها ، فحل المصنع الآلى محل المصنع اليدوى ، واتسع السوق اتساعاً عظيما ، فأثرى أصحاب المصانع اثراءاً كبيراً ، وفى الوقت نفسه أسرفوا فى ارهاق العمال وانقاص أجورهم ، وأكثروا من استخدام النساء والاطفال لقلة أجورهم ، فأصاب البؤس والشقاء طبقة العمال ، فأخذ أهل الرأى يفكرون فيما يجب عمله لتخفيف آلامها ، وكان فى مقدمتهم روبرت أوين (Robert Owen) فى انجلترا وفورييه (Fourier) فى فرنسا ، فكان تأليف جماعات التعاون أثراً من آثار أفكارهم وتعاليمهم[١] ، وقد صادفت هذه الجماعات من النجاح ما جعل بعض الكتاب يذهب الى أنها التجربة الاجتماعية الوحيدة التى نجحت فى القرن التاسع عشر ، ولم تكن الحرب العالمية الكبرى لتعوق تقدمها ، بل لقد زادت فى أعوامها الأربعة نجاحاً وانتشاراً ، ولا سيما جماعات التعاون الاستهلاكية ، وذلك بسبب ارتفاع الأثمان وقلة مواد الاستهلاك ، مما جعل المستهلكين يجدون فيها خير ملجأ يقيهم شر هذه الحالة ، كما التجأت الحكومات والمجالس البلدية فى حالات كثيرة الى الاستعانة بها لما توسمته فيها من القدرة على حسن توزيع المنتجات ، و بيعها بثمن معتدل[٢]

٢٤٥ — *مميزات المشروعات التعاونية* : أهم ما يميز جماعات التعاون بأشكالها المختلفة عن المشروعات الأخرى هو ما يأتى :[٣]

(١) تقوم جماعات التعاون على فكرة احلال التضامن محل التنافس فى الحياة الاقتصادية ، فيعمل كل فرد لمصلحة الجماعة ، كما تعمل الجماعة لمصلحة الفرد ،

١ انظر كتاب « التعاون الزراعى » للدكتور ابراهيم رشاد ، سنة ١٩٢٦ ، ص ٤١ — ٥٢

٢ جيد . فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ١٩٠ — ١٩٢

٣ نقط هذا البحث مقتبسة من مذكرات الاستاذ حسن كامل الشيشينى فى الاقتصاد السياسى ومن كتاب الاستاذ جيد ، الجزء الثانى ، ص ١٩١ — ١٩٧

فشعار المتعاونين هو « الفرد للجماعة والجماعة للفرد » [1] وهو شعار يرمى الى الجمع بين الأنانية والغيرية ، لأن الفرد انما يخدم الجماعة توصلا لخدمة نفسه ، ومن البديهى أن الفرد الذى يريد أن يخدم نفسه بخدمة الجماعة لا يستطيع أداء تلك الخدمة بالتواكل وانما بالاعتماد على النفس والغيرة والتفانى فى خدمة الجماعة ، وهذه كلها صفات تعمل جماعات التعاون على غرسها فى النفوس

(٢) ترمى المشروعات التعاونية الى تحرير بعض الطبقات اقتصاديا من سلطة غيرها ، فجماعات الانتاج التعاونية ترمى الى تحرير العمال من سلطة رب العمل ، فيصبحون مستقلين فى أعمالهم، ينتجون لحسابهم الخاص ، ويحتفظون بالربح لأنفسهم وكذلك تريد جماعات الاقراض التعاونية أن تخلص المقترضين من براثن المرابين ، وذلك بأن تتولى اقراضهم ما يحتاجون اليه ، كما تعمل على تعويدهم على الادخار حتى يكونوا بأنفسهم رؤوس الأموال التى تقترض فيما بينهم، وكذلك ترمى جماعات الاستهلاك التعاونية الى تخليص أعضائها من الوسطاء مثل البدالين والقصابين وسائر التجار ، فيصبح المستهلكون يتعاملون مع المنتجين مباشرة ، أو ينتجون بأنفسهم ما يحتاجون اليه . وقس على ذلك بالنسبة لجماعات التعاون الزراعية ، فهى تقترب من جماعات الاستهلاك التعاونية عند ما يكون الغرض منها شراء ما يحتاج اليه أعضاؤها من المواد والأدوات اللازمة للزراعة من المنتجين مباشرة بدون التجاء الى الوسطاء ، وهى تقترب من جماعات الانتاج التعاونية عند ما تقوم بتحويل بعض المنتجات الزراعية لحساب أعضائها بدون التجاء الى أصحاب المصانع .

(٣) ترمى الجماعات التعاونية الى نشر السلام فى الأرض ، واحلال الوفاق والوئام محل الشقاق والخصام القائم اليوم بين أصحاب المصالح المتعارضة ، فجماعات الانتاج التعاونية تقضى على النزاع القائم بين العمال وأرباب الأعمال ، ، وجماعات

---

[1] « التعاون فى الزراعة » لصادق بك حنين (هو اليوم صاحب السعادة صادق باشا حنين) سنة ١٩١٧ ، ص ١ وما بعدها

الأقراض التعاونية تقضى على أسباب الخصومة بين المقرضين والمقترضين ، وجماعات الاستهلاك التعاونية تكون سبباً فى امتناع الغش والاحتيال ، وازالة النزاع بين البائعين والمشترين ، وكذلك تفعل جماعات التعاون الزراعية

(٤) المشروعات التعاونية هى جماعات ديموقراطية النزعة لكل عضو فيها صوت واحد فى الادارة قل أو كثر نصيبه فى رأس المال ، وكثير منها يحرم على نفسه الحصول على الربح ، والتى تحرز منها أرباحاً تردها الى أعضائها ، وهى توزعها عليهم لا بنسبة ما يملكون من حصص فى رأس المال كما هو الحال فى الشركات الرأسمالية ، وانما بنسبة ما تستفيده الجماعة التعاونية من خدمات كل عضو، أما رأس المال الذى يأتى به الأعضاء فهو كرأس المال المقترض تدفع له فائدة معينة ، ولا يجوز عادة للعضو أن يملك من حصص رأس المال أكثر من قدر معلوم ، وذلك بعكس شركات المساهمة التى يجوز للعضو فيها أن يقتنى من أسهمها بقدر ما يشاء

(٥) ترمى جماعات التعاون الى تعميم الملكية الفردية ، وذلك بتخفيض قيمة الحصة فى رأس مالها حتى تصبح فى متناول كل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم ، كما أنها تسهل عليهم تملكها بوسائل أخرى ، وذلك بأن تجعل مثلا قيمة كل حصة تدفع أقساطاً على آجال طويلة ، وهى فى هذا تختلف عن الاشتراكية التى تريد القضاء على الملكية الفردية

(٦) رأس مال جماعات التعاون قابل للتغيير ، اذ يزيد بانضمام الأعضاء المستجدين ، وينقص بانسحاب الأعضاء المنفصلين ، كما أن حصص رأس مالها غير قابلة للتحويل ، اذ لابد من توافر صفات أدبية عند من يريد أن يكون شريكا فيها ، وأن يصادق على قبوله مجلس ادارة الجماعة التعاونية ، وهى بهذا تتميز عن شركات رؤوس الأموال ، ففى شركات المساهمة لا يجوز زيادة رأس المال أو انقاصه الا باجراءات قانونية معينة ، كما يجوز لكل شخص أن يكون عضواً فيها مهما كانت أخلاقه وصفاته

(٧) تقوم جماعات التعاون بوظيفة اجتماعية بجانب وظيفتها الاقتصادية ، وذلك بترقية أعضائها من الوجهة الأدبية والعلمية ، فهى تعمل على غرس روح الاتحاد والتعاضد فى نفوسهم ، كما تبث فيهم روح الغيرة على مصلحة الجماعة ، وهذه كلها صفات أساسية ترفع شأن المجتمع ، وهى فى الوقت نفسه تربى فيهم ملكة المعونة الذاتية (Se f-help) فيدركون أن فى استطاعتهم أن يسدوا حاجاتهم بأنفسهم ، فيصبحوا مثلا تجار أنفسهم ومقرضى أنفسهم ، وبهذا تزول طرق الغش والاحتيال فى المعاملة

وكثير من جماعات التعاون يخصص جانباً من أرباحه لينفق منه فى مختلف وجوه التعليم والتهذيب ، مثل اعداد الاجتماعات الأدبية ، وانشاء دور للكتب والمطالعة والتدريس ، الى غير هذا من كل ما يؤدى الى رفع مستوى الاعضاء من الوجهتين الاخلاقية والعلمية

٢٤٦ — الصعوبات التى تعترض نجاح المشروعات التعاونية: يعترض نجاح المشروعات التعاونية كثير من الصعاب أهمها ما يأتى:

(١) عدم توفر الاخلاص والغيرة على مصلحة الجماعة التعاونية عند أعضائها بدرجة كافية ، اللهم الا فى الجماعات القليلة العدد ، حيث يشاهد عادة شىء كثير من الثقة المتبادلة والاخلاص والوفاء، ولكنه كلما اتسع نطاق الجماعة وازداد عدد أعضائها كلما ضعفت هذه الصفات فيهم ، فجماعات التعاون تفقد من قوتها ما تربحه من اتساع نطاقها [١]

(٢) تعذر وجود المديرين الأكفاء الذين يعهد اليهم بتسيير دفتها ، ففى الغالب يعين الأعضاء من بينهم من يقوم بادارة الجماعة ، وهو كثيراً ما لا يتوفر على المعرفة والخبرة اللازمين لتأدية هذا العمل، كما أنه قل أن يتهيأ له الوقت الكافى

---

١ فكثيرا ما يشاهد بين أعضاء هذه الجماعات وقد كثر عددهم من يفضل مثلا شراء السلعة من التاجر اذا كان يبيعها بسعر أرخص من سعر جماعات التعاون

اللازم لذلك ، وأحياناً يلجأ الى تعيين مدير أجير ، ولكنه يندر أن توفق الجماعة الى مدير كفء يليق لهذا العمل ، اذ أن المدير الكفء يجب أن يدفع له أجراً حسناً يتناسب مع كفاءته ، وأن يراقب فى غير تعسف ولا انتقاص من نفوذه وحريته ، وهذا ما قلما يفعله المتعاونون

(٣) أخذ الجماعات التى تصادف نجاحا ببعض مبادئ الشركات الرأسمالية ، فتجعل لمدير متاجرها من حيث نفوذه وراتبه مركزاً أشبه بمركز مدير الفروع فى المتاجر الرأسمالية ذات الفروع ، ولمدير مصانعها مركزاً أشبه بمركز مدير المصانع الكبيرة الرأسمالية ، وقد أثارت هذه المسألة مناقشات طويلة بين المتعاونين ، وطالب فريق منهم باسناد كل الوظائف فى جماعات التعاون الى أشخاص يكونون أعضاء فى الجماعة نفسها ، وهذا ما لا تأخذ به أغلب جماعات التعاون ، اذ ترى أنه لا يتفق وروح النظام وضرورة تدرج المناصب فيها [1]

وسنقصر البحث هنا على جماعات الانتاج التعاونيــة ، مرجئين الكلام على جماعات التعاون الزراعية الى الفصل الذى يبحث فى تنظيم الانتاج فى الزراعة ، أما جماعات الاقراض التعاونية وجماعات الاستهلاك التعاونية فهذه سيرد الكلام عليها فى سياق البحث فى منشآت الائتمان وفى الاستهلاك

٢٤٧ — جماعات الانتاج التعاونية : [2] تؤلف هذه الجماعات بين العمال للقيام بالمشروعات برؤوس أموالهم ، من غير وجود « صاحب العمل »

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٢ — ٢٨٣

٢ يراجع فى هذا الموضوع المؤلفات الثلاثة الآتية للاستاذ جيد وهى : La Coopération, Conférence de propagande ، طبعة سنة ١٩٠٠ — Economie Sociale طبعة سنة ١٩٠٧ ، ص ٤١٣ — ٤٣٠ — Cours d'Economie Politique ، الجزء الاول ، طبعة سنة ١٩٢٦ ص ٢٣٧ — ٢٤٢ — ويراجع أيضا Bulletin du ministère du travail فى فرنسا ، سنة ١٩٢١ ، ص ١٢٢ ، فهى تشتمل على بيان واف للمساعدات التى قدمتها الحكومة الفرنسية الى هذه الجماعات منذ سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٢٠

(La patron)، وذلك رغبة فى التحرر من سلطته ، واحتفاظا لانفسهم بالربح الذى يستأثر به عادة صاحب العمل ، وبذلك تنعدم طريقة الاجر ويستقل العمال بتنظيم المشروع وادارته وتحمل مخاطره ، وتوزيع الربح فى هذه الجماعات لا يكون بنسبة نصيب كل عضو فى رأس المال كما هو الحال فى الجماعات الرأسمالية ، وانما بنسبة أجر كل منهم ، أو بنسبة ما ينتجه ، أما رأس المال فسواء أكان شريكا أم مقترضاً فيدفع اليه فائدة معينة.

٢٤٨ — لمحة تاريخية عن حركة تأليف هذه الجماعات : كان أول ظهور هذه الجماعات فى فرنسا حوالى ١٨٣٤ ، ولا تزال هى موطنها الرئيسى اذ يوجد بها أكبر عدد منها ، ولكنها لم تنتشر فيها الا منذ ثورة سنة ١٨٤٨ ، حيث سرى الى الاذهان أنها الوسيلة المثلى التى تحقق للعامل استقلاله الاقتصادى ، كما حققت ثورة سنة ١٨٤٨ استقلاله السياسى بتقريرها مبدأ التصويت العام ، فتألف منها بين سنتى ١٨٤٨ و ١٨٥١ نحو مائتى جماعة ، وساعد على تأليفها تشجيع الحكومة لها ، وأقراضها نحو ثلاثة ملايين من الفرنكات ، ولكن الفشل كان نصيب أغلب هذه الجماعات ، فقد أخذت تهوى الواحدة بعد الاخرى ، حتى أنه لم تأت سنة ١٨٥٥ الا وكان عدد ما هو موجود منها ٩ جماعات ، وفترت حركة تأليفها تماماً حتى سنة ١٨٦٧ ، ولكنه ابتداء من تلك السنة أخذت هذه الحركة تنشط ثانية ولا سيما بعد سنة ١٨٨٢ ، وذلك على أثر ما أخذت تقدمه الحكومة اليها من أنواع المساعدات ، وأقدام بعض الخيرين من الاغنياء على اقراضها ما يعوزها من رؤوس الأموال بفوائد زهيدة [1] ، وفى سنة ١٨٩٣ انشئ مصرف تعاونى وظيفته أقراض

---

[1] من ذلك أنه فى سنة ١٨٧٨ منح أحد الاغنياء وهو رامبال (Rampal) مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك الى مدينة باريس لتقرض الى جماعات الانتاج التعاونية التى يكون مركزها هذه المدينة كما أخذت الحكومة الفرنسية ابتداء من سنة ١٨٨٣ تخصص فى ميزانيتها السنوية مقداراً من النقود بلغ فى سنة ١٩٠٧ ، ٣٠٠,٠٠٠ فرنك كانت تهبه أو تقرضه الى الجماعات التى تتوسم فيها نجاحا — جيد ، فى Economie Social ، ص ٤١٨

جماعات الانتاج التعاونية ، وتوزيع المبالغ التى أخذت الحكومة تخصصها سنويا لاقراضها ، وكذلك انشئت « غرفة استشارية » (Chambre Consultative) مهمتها أن تقدم لها النصائح ، وأن تزودها بكل ما تحتاج اليه من البيانات والمعلومات وقد بلغ من اهتمام الحكومة الفرنسية بتشجيعها ان خصصت لها فى سنة ١٩١٥ مبلغاً قدره مليونان من الفرنكات يقرض اليها بفائدة زهيدة قدرها ٢./. ، وعهدت فى توزيع هذا المبلغ الى لجنة خاصة انشأتها لهذا الغرض [١]

فبفضل هذه المساعدات وتلك الرعاية زاد عدد هذه الجماعات فى فرنسا من ٧٠ فى سنة ١٨٨٩ الى ٣٦٢ فى سنة ١٩٠٧ ، ثم الى ٤٥٠ فى سنة ١٩١٤ ، كما بلغ عدد أعضائها فى هذه السنة ١٨٠٠٠ ، ورقم أعمالها ٧٣ مليونا من الفرنكات [٢]

٢٤٩ — بعض العوامل التى تساعد على تأليف جماعات الانتاج التعاونية ونجاحها : من أهم الأسباب التى تسهل تأليف هذه الجماعات ونجاحها ما يأتى :

(١) أن يشرك صاحب المشروع عماله فى الربح أثناء حياته ، ويوصى لهم بملكية المشروع من بعد وفاته ، كما فعل جودان (Godin) فى (Familistère de Guise) ومدام بوسيكو (Mme Boucicaut) فى متجر البون مارشيه [٣]

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٩

٢ وأهم هذه الجماعات فى فرنسا وأشهرها الجماعة المعروفة باسم Familistère de Guise وهى تشتغل بصناعة المواقد والمدافىء ، وجماعة نجارى باريس Association des Charpentiers de Paris وهى مزودة بأحدث الآلات ، وكان لها نصيب كبير فى القيام بالاعمال العظيمة التى تطلبها معرض باريس سنة ١٩٠٠ ، وجماعة النقاشين فى صناعة البناء المعروفة باسم Le Travail ، غير أن هذه الجماعة الاخيرة تقترب اليوم كثيرا من شركات المساهمة ، اذ أن جزءاً مهما من أسهمها يمتلكه أشخاص ليسوا عمالا فيها

٣ غير أنه يلاحظ بالنسبة لمتجر البون مارشيه أن الربح لا يوزع بين أصحابه من المستخدمين بنسبة عمل كل منهم ، وانما بنسبة ما يمتلكه من الاسهم . وهذا ما لا يتفق ومبدأ التعاون.

(٢) أن تتولى نقابات العمال تأليفها كى يشتغل فيها من أعضاء النقابة من لا يجد عملا ، وكثير من جماعات الانتاج التعاونية فى فرنسا يرجع أصل تأليفها الى هذه النقابات ، غير أنه طرأ فى العهد الأخير تغير كبير فى خطة نقابات العمال أزاءها فلم يعد أغلبها يهتم بتشجيعها ، اذ يرى أن تأليفها بين العمال يؤدى الى اضعاف روح النقابية فيهم ذلك أن العامل لايكاد ينتسب اليها حتى ينصرف بكليته الى الحصول على الربح ، غير مفكر فى مصالح الطبقة التى ينتمى اليها ، فتتسرب اليه أنانية الرأسماليين ويصبح له عقليتهم

(٣) أن تمد لهم جماعات الاستهلاك التعاونيـة يد المساعدة ، وهذا يتحقق على أشكال ثلاثة : ا — أن تستخدم جماعات التعاون الاستهلاكية جزءاً من أرباحها فى انشاء جماعات الانتاج التعاونية ، وأن تأخذها تحت كنفها ورعايتها ، ب — أن تشترى جماعات الاستهلاك التعاونية جزءاً من أسهم جماعات الانتاج التعاونية ، وذلك عند ما لا يحرم قانون الثانية تملك غير العمال المشتغلين فيها لجزء من أسهمها، وهذه حالة شائعة فى انجلترا ، فان جزءاً كبيراً من رأس مال هذه الجماعات يمتلكه غير العمال الذين يشتغلون فيها ، وبهذه الطريقة يسهل على جماعات الانتاج الحصول على ما يلزمها من رأس المال ، كما تستطيع جماعات الاستهلاك أن تراقبها المراقبـة اللازمة لحسن سير العمل ، حـ — أن تشترى جماعات الاستهلاك التعاونية منتجات جماعات الانتاج التعاونية وبهذه يسهل تصريف هذه المنتجات ، وهذا ما تفعله الآن بعض جماعات الاستهلاك التعاونية فى انجلترا

٢٥٠ — أسباب قلة نجاح جماعات الانتاج التعاونية : لم تحقق جماعات الانتاج التعاونية الآمال التى كانت معقودة عليها فى تحرير طبقة العمال ، فقد ظل عددها قليلا فى كل البلاد ، وكان مآل كثير منها الفشل والانحلال ، ففى فرنسا وهى موطنها الأصلى ، وبها أكبر عدد منها لم يتجاوز ماهو موجود منها قبل الحرب أربعمائة وخمسون جماعة ، وهى أقل من ذلك عدداً فى البلاد الأخرى ، فهى لا تزيد

عن المائة جماعة فى انجلترا ، وعددها أقل من ذلك فى ايطاليا ، وليس لوجودها أهمية تذكر فى البلاد الأخرى ، وتأليفها يكاد يكون قاصراً على الصناعات الصغيرة ، دون الكبيرة ، فوجودها فى هذه الأخيرة فى حكم النادر

وقصارى القول أن هذه الجماعات تشغل بجانب المشروعات الرأسمالية فى الحياة الاقتصادية مكانا ضئيلا ، وذلك اما من حيث عددها ، واما من حيث مبلغ اتساع نطاق أعمالها ، وهذا الضعف البين فى حالتها يرجع الى أسباب أهمها[1] :

(١) صعوبة الحصول على ما يلزمها من رؤوس الاموال ، ولهذا السبب لم تتعد دائرة الصناعة الصغيرة . وهذا يرجع الى أن العامل يتردد كثيراً فى تثمير ما ادخره فيها ، اذ يجد نفسه معرضاً فى حالة عدم نجاحها الى ضياع رأس ماله ، وحرمانه من أجره فى الوقت نفسه اذ يصبح عاطلا ، وما يستطيع العمال أن يقدموه اليها من رأس المال لتبدأ به يجمع من مدخراتهم الضئيلة ، فهو لذلك لا يمكن أن يكون الا قليلا ، الى هذا أن الرأسماليين لا يحبون أن يجازفوا باقراضها رؤوس أموالهم لقلة الضمان فيها ولأن العمال يأبون عليهم حق التدخل فى الادارة

ويلاحظ على هذه الصعوبة أنه يمكن التغلب عليها بانشاء مصرف خاص يقوم باقراض هذه الجماعات كما حدث فى فرنسا من تأليف مصرف جماعات الانتاج التعاونية[2] لهذا الغرض ، كما أن المصارف التعاونية وجماعات الاستهلاك التعاونية التى يتوفر لديها من رأس المال ما يزيد عن حاجتها ، لا تتردد فى اقراض جماعات الانتاج التعاونية متى رأتها سائرة فى طريق النجاح ، وقد تلجأ الدولة أيضاً من قبيل تشجيعها ، كما فعلت الدولة الفرنسية، الى تخصيص شيء من رأس المال ليقرض لها بفائدة قليلة

(٢) صعوبة تصريف منتجاتها ، وذلك أنها لما كانت لا تستطيع شراء

---

١ قارن جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٨ — ٢٤١

٢ Banque Coopéralive des associations ouvriéres de production

الآلات الكبيرة ، ومجاراة المشروعات الرأسمالية التى تتركز فيها رؤوس الأموال فتقل نسبياً نفقات الانتاج ، فان أثمان بيع هذه الجماعات التعاونية لا تكون من الرخص بحيث تجذب اليها المشترين ، ولولا أن الحكومة والسلطات المحلية فى فرنسا تعمد من قبيل تشجيعها الى شراء بعض مصنوعاتها ، وتفضيلها على غيرها فى القيام بالاعمال العامة ، أذ تضع لها شروطا أخف مما تضعه لغيرها ، لما استطاع كثير منها أن يتحمل منافسة المشروعات الرأسمالية

(٣) عدم توفر الخبرة والكفاءة عند من يتولى ادارتها ، وذلك لأن العمال لا يحبون كثيراً أن يتولى أمرهم شخص أرقى مدارك منهم ، فضلا عن أنهم لا يستطيعون أن يدفعوا الى المدير الكفء من الأجر ما يتناسب مع كفاءته ، ولهذا فكثيرا ما يعهدون بأمور الادارة الى واحد ينتخبونه من بينهم ، فلا يتوفر له من النفوذ ما يضمن حسن سير العمل ، اذ ليس طبيعياً أن ينقاد العمال للمدير انقياداً تاماً ، ما داموا يعرفون أنه واحد منهم ، وأنهم هم الذين رفعوه الى وظيفته ، ومنهم يتقاضى راتبه

(٤) ميل هذه الجماعات الى التحول من النظام التعاونى الى النظام الرأسمالى متى صادفت شيئاً من النجاح ، فلا تقبل العمال فيها بصفة شركاء بل تستخدمهم بصفة عمال أجراء ، وهذا يرجع الى سببين : ا — أنه متى كثرت الأرباح التى توزعها على أعضائها ضن هؤلاء بها على العمال المستجدين لاسيما وأنهم لم يشتركوا معهم فى انشائها ، واذا مات عضو فيها انتقلت حقوقه فى الجماعة الى ورثته ، اللهم الا اذا احتاط قانون الجماعة للامر فنص على عدم جواز الفصل بين العمل ورأس المال ، فان لم يفعل أصبح أصحاب هذه المشروعات بعد زمن يسير من الرأسماليين ، اللذين يستأثرون بربح المشروع ، ويكلفون غيرهم بالعمل فيه ، ب — انه كلما ازداد

المشروع نجاحاً كلما زادت قيمة حصة كل عضو ، فاذا أراد عامل جديد أن يحل محل عضو قديم تعذر عليه دفع قيمة حصته [١]

المبحث الرابع

المشروعات العامة [٢]

٢٥١ — المسائل التي يتناولها هذا المبحث : تتولى السلطات العامة سواء أكانت الدولة أم السلطات المحلية أمر بعض المشروعات الاقتصادية باسم المصلحة العامة التي تمثلها ، والبحث في هذا الموضوع يتناول عدة مسائل نحصرها فيما يأتي : (ا) مدى اتساع نطاق المشرووعات العامة ، (ب) الغرض الذي تسعى الى تحقيقه السلطات العامة عندما تقوم بنفسها باستغلال احدى المشروعات ، فهل هي ترمي كالمنظم العادي الى احراز الربح ، فيكون غرضها ماليا ، أم أنها ترمي الى خدمة الجمهور قبل كل شيء ، فتبيعه منتجاتها أو خدماتها بما لا يزيد عن تكاليف الانتاج ان لم يكن بما يقل عنها ، فيكون غرضها اجتماعيا ، (ج) النظام الاقتصادي

---

١ ومن الامثلة التي تضرب على هذا مآل جماعة La Société Coopérative des Lunetiers de Paris ، فقد تألفت في سنة ١٨٤٩ فلم ينقض على تأليفها سوى زمن يسير حتى أصبح عدد اعضائها ٢٢٥ ، في حين بلغ عدد العمال الاجراء فيها ٢٠٠ عامل ، كما ارتفعت قيمة اسهمها من ٢٠٠ فرنك الى ٥٥,٠٠٠ فرنك

ويشاهد في انجلترا خصوصا أن كثيراً من عمال جماعات الانتاج التعاونية هم مجرد اجزاء فيها ولم تكن نسبة العمال الذين هم شركاء في هذه الجماعات في سنة ١٩٠٢ سوى ٤٠٪ من مجموع العمال الذين يشتغلون فيها — بلانشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٩٧

٢ من أهم ما يرجع اليه في هذا الموضوع ما يأتي : لرابوليو في كتابه L'Etat Moderne et ses fonctious ، الطبعة الرابعة ، سنة ١٩١١ و Yves Guyot في La Gestion par l'Etat et les municipalités ، طبعة سنة ١٩١٣ و Boverat في Le socialisme municipal en Angleterre

الذى تتبعه المشروعات العامة ، فهل هو نظام الاحتكار أم نظام المنافسة الحرة
(د) طرق تنظيم المشروعات العامة ، فهل يحسن أن تقوم الدولة نفسها بوظيفة المنظم ، أم أن تعهد الى غيرها بتنظيم المشروع وتحمل مخاطره مع اشرافها عليه ، أم أن تتبع طرقا أخرى

ا — مدى اتساع نطاق المشروعات العامة

٢٥٢ — مرونة دائرة المشروعات العامة : اختلفت آراء الاقتصاديين اختلافا كبيراً فى كل العصور فيما يجب أن تكون عليه دائرة المشروعات العامة من الاتساع ، وانقسموا فى ذلك الى فريقين ، ففريق يرى أن الدولة هى عامل من أهم عوامل التقدم فى المجموع ، فيجب أن يمد لها فى وظائفها ، وان يوسع من دائرة أعمالها الاقتصادية ، وفريق يرى أن الدولة بطبيعتها لا تحسن القيام بالمشروعات الاقتصادية ، فيريد أن يضيق من دائرة أعمالها الاقتصادية الى الحد الأدنى . والواقع أن دائرة المشروعات العامة هى دائرة مرنة ، تختلف درجة اتساعها من بلد الى بلد ومن عصر الى عصر ، تبعاً لدرجة استعداد كل من الدولة والافراد لسد الحاجات العامة ، وتبعاً للطباع القومية فى كل أمة ، ومبلغ تقدمها الاقتصادى ، ودرجة ثبات النظم السياسية فيها .

٢٥٣ — أهم المشروعات التى تقوم بها السلطات العامة : وعلى وجه عام فالمشروعات الاقتصادية التى يغلب أن تشتمل عليها دائرة المشروعات العامة هى الآتية :

(١) المشروعات التى ليست ر بيحة فى نفسها ، ولكنها ضرورية لسلامة البلاد واستتباب الامن فيها ، وهذه ينضوى تحتها كل المشروعات التى يستلزمها الدفاع عن الوطن ، والصحة العامة ، وانتظام سير المصالح الحكومية ، ومن أمثلة ذلك انشاء خطوط المواصلات الحديدية التى تدعو اليها حالة الدفاع الحربى ، ولو

أن استغلالها لا يأتى بربح بسبب قلة السكان مثلا فى الجهات التى تمر بها

(٢) المشروعات التى يحتاج فى القيام بها الى استخدام الطرق العامة ، أو نزع ملكية بعض الملاك — الحق الذى لا يتمتع به سوى السلطات العامة — أو التى يؤدى استغلالها الى احتكار فعلى ، فيدخل فى هذا القسم : ا — انشاء وسائل المواصلات من طرق الى اقنية الى خطوط حديدية وتلغرافية وتليفونية ، ب — استغلال الخطوط الحديدية والنقل بواسطة البريد والتلغراف والتليفون حـ — توزيع المياه والغاز والكهرباء فى المدن

(٣) مشروعات سك النقود المعدنية واصدار النقود الورقية

(٤) المشروعات التى ترمى الى سد حاجة لا يستطيع كل الافراد أن يدفعوا ثمنها كاملا مثل التعليم العام

(٥) المشروعات التى هى احتكارات جبائية، أى التى تجعل الدولة من استغلالها باباً من أبواب الايراد فى ميزانيتها ، وذلك مثل احتكار الدولة فى فرنسا للدخان ، وفى الروسيا قبل الثورة للخمور

(٦) استغلال الغابات و بعض الأراضى الزراعية

٢٥٤ — تزايد المشروعات العامة وأسباب ذلك : وقد أخذت دائرة المشروعات العامة تتسع منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يأتى :

(ا) تجمع السكان فى المدن حتى ازدحمت بهم ازدحاماً أدى الى ظهور حاجات جديدة عامة ، فمن حاجات صحية ، الى أخرى خاصة بحالة الامن ، الى ثالثة خاصة بتنظيم النقل السهل السريع بين الأحياء المتنائية ، الى حاجات خاصة بالاضاءة فى الطرقات والمساكن، الى غير هذا مما يتطلب انشاء مشروعات لا يمكن للدولة أو السلطات المحلية أن تظل أجنبية عنها

(ب) ميل الحكومة فى البلاد التى توجد فيها طريقة التصويت العام الى

مد نفوذها ونشر سلطانها على أكبر عدد مستطاع من الناخبين ، وهذا الميل يحدو بها الى الاكثار من المشروعات العامة ليزداد عدد العمال الخاضعين لها ، وهذا أمر يستنكره الاقتصاديون ، لأنه يؤدى الى تشويه صفة المشروعات الاقتصادية ، ويلقى بها فى بحر السياسة المضطرب ، فضلا عن أنه يفضى الى عكس ما قصد منه ، اذ أن هؤلاء العمال وقد كانوا يستنجدون بالدولة ويستجلبون عطفها حين كانوا فى خدمة المشروعات الخاصة ، لايلبثون أن ينقلبوا الى صفوف خصومها متى أصبحوا فى خدمتها ، ويأخذون يتطلعون الى اسقاطها أملا فى أن تكون الحكومة الجديدة أكثر استعداداً لاجابة مطالبهم وتحسين شئونهم ، وتصبح لخصومتهم واضراباتهم خطورة كبرى ، اذ تتخذ شكل ثورة ضد الحكومة [1]

(ج) حاجة الدولة والسلطات المحلية الى زيادة ايرادات ميزانياتها ، فلا تجد مناصاً من الالتجاء الى بعض الاحتكارات الجبائية ، واستغلال بعض المشروعات الربيحة التى يستأثر عادة بأرباحها جماعة المساهمين ، وقد اشتد الميل الى الاكثار من استغلال هذه المشروعات منذ الحرب العالمية الكبرى ، وذلك على أثر تضخم ميزانيات كثير من الدول ، واضطرارها الى ايجاد أبواب جديدة للايراد تقابل نفقاتها المتزايدة ، وقد دعا ذلك الى ظهور حركة فى بعض البلاد ترمى الى احتكار الدولة لاستغلال المناجم ، والفحم الأبيض ، والتأمين ضد الاخطار ، وغير ذلك ، وقد ساعد على انتشار هذه الحركة تسرب روح العداء الى الجمهور نحو النظام الرأسمالى ، واعتقاده بأن الارباح الطائلة التى تحرزها المشروعات الكبيرة انما هى مبتزة من جيوب الشعب ، فالى الشعب يجب ردها ، وقد ظن كثير من الناس أن أفضل وسيلة لذلك هو أن تقوم السلطات العامة باستغلال بعض هذه المشروعات

---

١ للرجوع الى تفصيلات أوفى انظر لروابوليو ، فى Traité ، الجزء الرابع ، ص ٦٨٩ وما بعدها ، وراجع أيضا كتابه Traité de la Science des Finances ، الطبعة السادسة ، الجزء الاول ، ص ١٨ — ١١٠

ب — الغرض من استغلال المشروعات العامة

٢٥٥ — اختلاف أغراض المشروعات العامة : السلطات العامة عند ما تتولى أمر بعض المشروعات الاقتصادية لا ترمى دائما الى غرض واحد ، فهى أحيانا تتخذها وسيلة لزيادة ايراداتها ، فترمى من وراء استغلالها الى الحصول على الربح كما يفعل أصحاب المشروعات الخاصة ، وأحياناً أخرى لا تتخذها وسيلة للربح ، وانما تقوم بها أما لأن سلامة الدولة تدعو الى ذلك ، وأما لأنها تريد أن تسدى يداً الى الجمهور ببيعها المنتجات أو الخدمات بثمن يتعادل مع نفقات انتاجها أو يهبط دونها ، وهذا الغرض الذى يتنافى مع أغراض المشروعات الخاصة يقترب كثيراً من أغراض المشروعات التعاونية ، ويكسب المشروعات العامة صفة خاصة اذ يجعلها تظهر كأنها تطبيق لمبدأ اشتراكية الدولة ، أو ما يطلق عليه أحيانا اسم الاشتراكية البلدية (Socialisme Municipal)

٢٥٦ — (١) المشروعات التى تقوم بها الدولة بقصد احراز الربح: هذه المشروعات تتناول عادة ما يأتى :

١ — المشروعات الزراعية : فالدولة فى كل البلاد هى التى تملك الغابات ، وهى كثيراً ما تملك بعض الأراضى الزراعية ، كما هو الحال فى الولايات الألمانيـة وبخاصة فى بروسيا حيث تملك الدولة أراض واسعة ، وكذلك كان الحال فى الروسيا فى عهد الحكومة القيصرية ، وفى مصر لا تزال الدولة تملك مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، تستغل جزءاً صغيراً منها استغلالا مباشراً ، وتتبع فى استغلال الجزء الآخر منها وهو الأكبر طريقة التأجير[١]

---

١ بلغ فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ مقدار أرض الدولة المصرية المؤجرة ٨٢٦ر٢٥٣ فداناً ، ومقدار الارض المزروعة لحسابها ٢٧,٢٥٣ فداناً — الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ ص ٢٥٩ من الطبعة الفرنسية

٢ — المناجم : من الدول ما يملك بعض المناجم ويستغله لحسابه الخاص كما تفعل الأفراد ، وذلك مثل بروسيا ، ومنها ، مثل فرنسا ، ما يمنح حق استغلال المناجم الى الغير لمدة معينة يعود المنجم بعد انقضائها الى الدولة التى تتقاضى أثناء مدة الامتياز نصيباً من الربح

٣ — الاحتكارات الجبائية : تحتكر بعض الدول صناعة أو بيع بعض المواد لأغراض مالية ، اذ تجعل من رفع أثمان بيعها ضريبة تفرض على المستهلكين ، ومن أمثلة ذلك احتكار الدولة الفرنسية صناعة السجائر والبارود ، واحتكار الدولة السويسرية الكحول ، ولهذا الاحتكار الأخير فى الواقع غرضان : أحدهما مالى والآخر صحى ، ومن الواضح أن هناك تناقضا بين هذين الغرضين ، فالمصلحة المالية تدفع الدولة الى ترويج سوق الكحول بين الناس ، فى حين أن حماية الصحة العامة تتطلب محاربة انتشاره

٢٥٧ — (ب) المشروعات العامة التى ليس الربح هو الغرض الرئيسى من استغلالها : هذه المشروعات وان يكن منها ما يعود بالربح على الدولة الا أنها لا تقصده فى الأصل ، وهذه المشروعات تشتمل عادة على ما يأتى :

١ — دور صنع الأسلحة والترسانات التى تخرج للدولة معدات الجيوش والأساطيل ، وكثير من الدول فى حين أنها تلجأ الى بعض المشروعات الخاصة لصنع ما تحتاج اليه من أدوات الحروب ، تملك فى الوقت نفسه مصانع لصنع بعضها ، وللتحقق من جودة ما توصى بصنعه عند الغير ، وكذلك لمنع مغالاة المشروعات الخاصة فى تحديد الأثمان

٢ — المصانع التى تملكها الدولة بقصد ترقية بعض الفنون والصنائع ، وذلك كالمصانع التى تملكها الدولة الفرنسية فى سيفر (Sévres) لصنع الصينى ، وفى (Gobelins) لصنع الأنواع الفاخرة من السجاجيد

٣ — احتكار بعض الدول التأمين على الحياة وضد بعض الأخطار ، ففى ايطاليا تحتكر الدولة التأمين على الحياة منذ صدور قانون ٤ ابريل سنة ١٩١٢، وهى

فى أرجواى تحتكر التأمين على الحياة وضد الحريق وحادثات العمل منذ قانون ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١[1]

٤ — النقل والمواصلات : كثير من الدول ما يملك خطوط المواصلات الحديدية و يستغلها لحسابه ، وذلك مثل المانيا وهولندا وايطاليا وسويسرا والروسيا ، واستغلال هذه الخطوط يكون أحياناً بقصد الربح ، وأحياناً أخرى بقصد خدمة الجمهور أولا ، وفى مصر تملك الدولة الجزء الأكبر من خطوط المواصلات الحديدية وتستغلها استغلالا يعود عليها سنوياً بربح صاف عظيم ، قدر فى ميزانية سنة ١٩٢٤ بمبلغ ١٫٩٤١٫٤٢٤ جنيها مصرياً

وتتولى الدولة كذلك تنظيم النقل بواسطة البريد ، وتملك خطوط التلغرافات البرية الا فى الولايات المتحدة (أما الخطوط التلغرافية البحرية فتحتكرها عادة شركات خاصة) كما تملك التليفون فى بعض البلاد ، وكل هذه المشروعات كانت الدول تستغلها قبل الحرب الكبرى من غير أن يكون احراز الربح هو الغرض الرئيسى من استغلالها[2]

ويلاحظ أخيراً أنه يتعذر فى كثير من الأحوال التمييز بين ما اذا كان استغلال الدولة لاحدى المشروعات هو لغرض مالى أم لغرض اجتماعى ، وكل هذا يتوقف على الطريقة التى تتبع فى استغلال المشروع ، كما يتوقف على نية الدولة عند انشائه وكل هذا قد يتغير أثناء قيام المشروع

٢٥٨ — المشروعات البلدية : اشتدت فى العهد الأخير حركة اقبال البلديات على استغلال المشروعات الاقتصادية ، وذلك تحت تأثير الأسباب التى دفعت الدول الى الامعان أيضاً فى هذا الطريق ، وهى الأسباب التى بسطناها آنفاً وحركة البلديات فى هذا المجال أحدث عهداً من حركة الدول ، اذ لم يصبح لنشاط

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣١٧
٢ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣١٧

البلديات الاقتصادى أهمية الا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وأهم البلاد التى قطعت بلدياتها شوطاً بعيداً فى هذا السبيل هى انجلترا والمانيا والنمسا وسويسرا وهناك أنواع ثلاثة من المشروعات هى التى ينصرف اليها بخاصة نشاط البلديات الاقتصادى وهى : اعداد المياه الصالحة للشرب وتوزيعها — توليد الغاز والكهرباء وتوزيعهما — النقل بواسطة المترو والترام والامنيبوس ، وأكثر مشروعات البلديات انتشاراً هى اعداد مياه الشرب وتوزيعها ، وذلك لسهولة القيام بها ، ولارتباطها بمسئلة الصحة العامة

وهناك أنواع أخرى من المشروعات البلدية أقل انتشاراً من التى ذكرناها ، فمن هذا أن بعض البلديات فى انجلترا يقوم بتشييد المساكن ذات الايجار الرخيص وتأجيرها[1] وقد سار على منوالها بعض البلديات فى المانيا وسويسرا ، كما أن من البلديات ما يقوم بتهيئة بعض المواد الغذائية وبيعها الى الجمهور ، مثل الخبز واللبن واللحوم ، كما أن منها ما يملك بعض الحمامات العامة ومخازن الادوية

ولقد كان تعذر الحصول على كثير من المواد وغلاء أثمانها غلاء فاحشاً فى خلال الحرب الأخيرة داعياً الى اقبال كثير من البلديات فى البلاد المتحاربة على انشاء مخابز ومتاجر لبيع مواد الغذاء والوقود بأثمان معتدلة ، وذلك محاربة للغلاء وارغاماً للتجار على تخفيض أثمانهم

حـ — النظام الاقتصادى للمشروعات العامة
أإحتكار أم منافسة حرة ؟

٢٥٩ — هل يحسن بالسلطات العامة أن تجعل من مشروعاتها احتكارات :
ان الاجابة على هذا مرتبطة بالغرض الذى يراد من القيام بالمشروع ، فاذا كان هذا

---

١ ويظهر أن شق بعض الطرقات ، وتوسيع بعضها . هدم أحياء بأكلها غير صحية ، كان اهم ما حمل البلديات الانجليزية على تشييد بعض المنازل لايواء سكان هذه الاحياء — تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ص ٣٢٨ .

الغرض هو احراز الربح ، وكان استغلال المشروع وسيلة من وسائل زيادة ايرادات الميزانية العامة، تعين اتباع طريقة الاحتكار ، لأنه بذلك يمكن رفع الأثمان من غير مراعاة حد لذلك، اللهم الا قدرة المستهلكين على الشراء ، وأما اذا لم يكن الغرض الرئيسى هو احراز الربح وانما تأدية خدمة للجمهور، كما هو الحال فى المشروعات البلدية بوجه عام ، فحينئذ ينظر الى طبيعة المشروع : فاذا كانت تتضمن وحدة الاستغلال كما هو الحال فى مشروعات المياه والغاز والترام (لأنه ليس من الصواب اقتصاديا ، وفى الغالب يستحيل عمليا ، أن تمد فى طريق واحد لمنطقة واحدة عدة خطوط ترام أو عدة مواسير للمياه والغاز لمشروعات ينافس بعضها البعض) ففى هذه الحالة أيضاً يكون نظام المشروع الاقتصادى هو الاحتكار ، ومع هذا فالاحتكار هنا قد يكون قاصراً على حى أو منطقة معينة ، وهذا لا يحول دون وجود مشروع آخر من نوعه فى جهة أخرى ، وأما اذا كان المشروع بطبيعته يعيش مع أمثاله فى نظام المنافسة الحرة ، مثل المخابز والصيدليات ، ففى هذه الحالة يكون أولى بالبلدية أن تقيم استغلال المشروع على أساس المنافسة ، وهى مع هذا تؤدى خدمة جليلة الى الجمهور ، اذ أن مجرد وجودها فى السوق يعمل على أعتدال الأثمان ، ويحول دون اتفاق البائعين ضد المستهلكين ، وقد أثبتت الحرب الأخيرة أن هذه الطريقة أفعل فى محاربة الغلاء من طريقه « التعريفة الرسمية »[1]

د — طرق تنظيم المشروعات العامة

عند ما تريد السلطات العامة أن تتولى أمر احدى المشروعات الاقتصادية تعمد الى اتباع احدى الطريقتين الآتيتين ، أو طرقاً أخرى تتوسط بينهما :

٢٦٠ — (ا) طريقة الاستغلال المباشر (La regie) . وفيها تستقل السلطة العامة بملكية المشروع وادارته ، فتموله برؤوس أموالها ، وتستخدم فى تسييره

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

موظفيها وعمالها ، وتتحمل وحدها مخاطره ، ومن أمثلة ذلك استغلال الدولة المصرية خطوط المواصلات الحديدية ، واستغلال الدولة الفرنسيه مصانع السجائر والبارود ، وكذلك استغلال بعض البلديات مصانع توليد الغاز والكهرباء

٢٦١ — (ب) طريقة منح الامتياز (La Concession) : وفيها تسند السلطة العامة أمر استغلال المشروع الى منظم خاص يقوم بتمويله وادارته وتحمل مخاطره ، وهى أكثر الطرق انتشاراً ، يتبعها كثير من البلديات فى مشروعات الترام والامنيبوس والمترو والغاز والكهرباء . ولا تصبح السلطة العامة أجنبية عن المشروع بمجرد منح امتياز استغلاله الى الغير ، اذ ينص عادة فى عقد الامتياز على شروط تخول لها بعض الحقوق وقد تفرض عليها بعض الالتزامات ، كما تلزم صاحب الامتياز على مراعاة مصالح الجمهور والعمال ، ومن أمثلة الشروط التى ينص عليها عادة فى عقود الامتياز ما يأتى :

ا — حق السلطات العامة فى مشاطرة الربح بنسبة معينة ، وذلك مثال حق الدولة الفرنسية فى الاستيلاء على جزء من الأرباح الناشئة عن منح امتياز اصدار البنكنوت الى بنك فرنسا ، وحق البلديات فى مشاطرة جزء من أرباح الشركات التى تمنح حقوق امتيــاز لتسيير عربات الترام والامنيبوس والمترو ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء

ب — تحديد ثمن أو « تعريفة » لا يجوز لصاحب الامتياز أن يتقاضى من الجمهور أكثر منها ، وقد ينص على شروط اخرى فى مصلحة الجمهور ، كتعيين حد أدنى لعــدد القاطرات التى يجب تسييرها على كل خط من خطوط المواصلات الحديدية أو الترام ، وتعيين عدد الفروع التى يجب أن ينشئها المصرف الذى يمنح حق امتياز اصدار البكنوت كما هو الحال بالنسبة لبنك فرنسا

حـ — تعيين ما يجب أن يتخذه صاحب المشروع لحماية عماله أثناء تأدية عملهم ، وقد يفرض عليــه أحياناً أن يشاطرهم أرباحه بنسبة معينة ، كما هو الحال فى فرنسا

بالنسبة للمواصلات الحديدية منذ سنة ١٩٢١ ، وبالنسبة للمناجم منذ سنة ١٩١٩.

د — تحديد مدة الامتياز وتخويل السلطة العامة الحق فى الاستيلاء على المشروع عند انتهاء مدته ، كما هو الحال فى مشروع قناة السويس ، وفى كثير من مشروعات المواصلات الحديدية التى يمنح الى الغير امتياز انشائها واستغلالها

هـ — ضمان الدوله لصاحب الامتياز حداً أدنى من الفائدة والربح ، ومن أمثلة هذا ما فعلته الدولة الفرنسية فى سنة ١٨٨٣ بالنسبة لحقوق امتياز استغلال المواصلات الحديدية ، فقد ضمنت لحملة السندات فى هذه المشروعات حداً أدنى للفائدة ، ولحملة الأسهم أيضا حداً أدنى من الربح

ويتوسط بين طريقتى الاستغلال المباشر ومنح الامتياز طرق أخرى أهمها ما يأتى :

٢٦٢ — (ا) طريقة مشاطرة الاستغلال (La regie interessée): وفيها تقوم الدولة أو البلدية باستغلال المشروع لحسابها ، وتموله برأس المال ، وتتحمل مخاطره ، ولكنها تشرك من تعهد اليه بادارته فى جزء من الربح بنسبة معينة ، تعطيه اليه علاوة على راتبه ، وهو أحياناً يشترك فى رأس مال المشروع فيتقاضى عن نصيبه فيه فائدة معينة . ومن شأن هذه الطريقة أن تحمل من يكون على رأس المشروعات العامة على الاهتمام بأمرها ، و بذلك تقضى على عيب خطير من عيوب الاستغلال المباشر

٢٦٣ — (ب) طريقة التأجير (La ferme) : وفيها تعهد السلطة العامة الى منظم أمر القيام بالمشروع لحسابه الخاص مقابل مبلغ معين يدفعه اليها ، وتكون علاقتها به أشبه بعلاقة المالك بالمستأجر ، وهى طريقة كانت شائعة فى العهد الماضى حيث كان الحكام يتبعونها فى جباية الضرائب ، فكانوا يعهدون بذلك الى بعض كبار المتمولين الذين كان يطلق عليهم فى مصر اسم الملتزمين ، مقابل مبلغ ثابت يتعهدون بأدائه[1] ، ولكن ما أدت اليه هذه الطريقة من ارهاق الشعب ، وارتكاب

---

١ للرجوع الى تفصيلات أوفى فى هذا الموضوع أنظر كتاب يعقوب باشا ارتين

المظالم ، وأثراء الملتزمين ، جعلها مكروهة فى كل البلاد ، ولم يعد يتبعها الا بلديات بعض المدن البلجيكية مثل لييج وأوستند بالنسبة لمشروعات الترام والغاز والكهرباء و بلديات بعض المدن الانجليزية بالنسبة للترام [1]

٢٦٤ — مزايا وعيوب طريقة الاستغلال المباشر : من مزايا هذه الطريقة أنها تجعل السلطات العامة صاحبة السيادة المطلقة على المشروع ، فتستطيع أن تحدد ثمن الخدمة التى تؤديها أو الناتج الذى تبيعه بما يتفق والمصلحة العامة ، فاذا كان الغرض من القيام بالمشروع احراز الربح راعت فى تحديد الثمن رفعه الى الحد الذى يأتى لها بأكبر ربح مستطاع ، وأما اذا كان يقصد من القيام به خدمة الجمهور ، فانها تخفض الثمن الى الحد الذى يتحقق معه هذا الغرض ، الى هذا أن الدولة باستغلالها المشروع لحسابها تستأثر بالقيمة الفائضة التى تنشأ عن كل تقدم فى الثروة العامة ، ذلك أن كل مشروع منغمس فى بيئة يزداد غناها ويطرد تقدمها الاقتصادى يستفيد من وراء هذا التقدم وذلك الغنى ، وكثيرا ماتبلغ هذه القيمة الفائضة التى لادخل لعمل صاحب المشروع فيها حداً كبيراً [2]

ومع هذا فقد ثارت هذه الطريقة كثيراً من الانتقادات ، والواقع أنها تشتمل على عيوب جسيمة أهمها :

(١) انعدام المصلحة الشخصية : فبينا أن المشروعات العامة التى يتبع فى استغلالها طريقة الامتياز تسودها الرغبة فى احراز الربح والرهبة من مغبة الخسارة ،

« الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية » تعريف سعيد عمون ، ص ٤٥ وما بعدها

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٣٥ بالهامش ، وهناك أيضاً طريقة أسمها « طريقة المشروع » (L'entreprise) وهى تتبع عادة فى انجاز الاعمال العامة مثل انشاء الطرق وحفر الترع ، وما الى ذلك من الاعمال التى لا يقصد استغلالها تجاريا ، فتعهد الدولة أمر القيام بها الى منظم مقابل أجر معين ، يعين عادة بطريق المناقصة ، وينشأ ربح المنظم من الفرق بين المبلغ الذى يتقاضاه من الدولة ، وكل النفقات التى تكبدها

٢ تروشى فى Cours ، الجزء الاول ص ٣٢١

فان ذلك ينعدم في طريقة الاستغلال المباشر ، وذلك لأن المشروع في هذه الطريقة يعتمد في حياته على موارد آتية من ميزانية الدولة أو البلدية ، وليس على موارد القائمين به أنفسهم ، ولذلك فأنه لا يتوفر في ادارة المشروعات العامة من الحكمة واصالة الرأى ما يشاهد عادة في إدارة المشروعات الخاصة ، ومع هذا فلقد قيل بأن إدارة شركات المساهمة لا تختلف من تلك الوجهة عن ادارة المشروعات العامة ، وذلك نظر التشتت المسئوليات في هذه الشركات وتشعب أعمالها ، ويرد على هذا بأن الشركات اذ كانت ملزمة بأن تكافح لتحسين حالتهـا الاقتصادية ، فان هذا مما يحول دون تدهورها الى حضيض التهاون وقلة الاكتراث الذى يشاهد في طريقة الاستغلال المباشر ، الى هذا أن شركات المساهمة التى تركب متن الشطط تدفع عن هذا ثمناً غالياً ، اذ تخسر رأس مالها ، في حين أن ما يرتكب من الاخطاء في ادارة المشروعات التى تتبع طريقة الاستغلال المباشر يدفع ثمنه من مال الغير

(٢) اختلاف نظام الحسابات في طريقة الاستغلال المباشر عن نظام الحسابات التجارية ، اذ تختلط حسابات المشروع بالحسابات العامة ، وكثيراً مايتعذر استخلاصها منها ، فلا يستطيع الجمهور الوقوف على حقيقة المركز المالى للمشروع

(٣) يسود المشروعات التى تستغلها الدولة مباشرة تقلبات مستمرة في الادارة والخطط العامة تبعاً لتغير الوزارات من حين الى آخر ، واختلاف وجهة نظر كل منها ، ولا عبرة بكون الفنيين الذين يديرونها لا يشاركون الوزارات في عدم ثباتها ، لأن التعليمات التى تصدر اليهم عرضة لأن تتغير دائماً وتتناقض ، وفي هذا ضرر يحيق بحسن سير المشروع

(٤) وأخطر عيوب طريقة الاستغلال المباشر تبعية المشروع للدولة أو البلدية وهى هيئات سياسية ، ويترتب على ذلك أن تحل في الغالب محل الاعتبارات الاقتصادية التى يجب أن تسود المشروع اعتبارات أخرى غير اقتصادية ، وهذا من

شأنه أن يفضى الى نتائج سيئة ، سواء أكان من وجهة مديرى المشروع وعماله ، أم من وجهة علاقته بالجمهور

(فاولا) من وجهة مديرى المشروع وعماله : يغلب فى الدول الديموقراطية أن تكون كفاءة كبار الموظفين الذين يتولون إدارة المشروعات الاقتصادية دون كفاءة زملائهم فى المشروعات الخاصة ، لأن فكرة المساواة التى تسود أعمال الدولة تجعلها تضن على مديرى مشروعاتها بالاجر الحسن ، وبهذا لا يقبل على التوظف فيها ذوو المواهب والكفاءات الممتازة ، وهذه الملاحظة تصدق على كل وظائف الدولة التى تتطلب من الذكاء قدراً أعلا من القدر العادى ، فالذكاء سلعة مرتفعة الثمن فى سوق العمل ، والدول لا تريد أن تشتريه الا بالثمن البخس [١] ولهذا فهو يدبر عنها قاصداً الاعمال الحرة ، ففيها يجد الاذكياء أولو الهمة العالية والاقدام باب الأمل فى الغنى والرفعة مفتوحا على مصراعيه ، كما يقصدون المشروعات الخاصة التى تمنح كبار مستخدميها من حسن الاجر ما تغل فكرة المساواة يد الدولة عن منحه، ولهذا فأنت ترى أن انتشار شركات المساهمة قد أدى الى تكوين طبقة ارستقراطية جديدة ، هى طبقة كبار المستخدمين فى المشروعات الخاصة الذين جمعوا الى وفرة الدخل وقوة النفوذ توقد القرائح وعظيم المقدرة

وبالنسبة لصغار العمال تصادف هذه المشروعات صعوبات أخرى بشأنهم، فهم بكثرة عددهم يمثلون قوة سياسية يعتد بها ، وتتسابق الاحزاب الى التأثير عليهم وإجتذابهم إلى صفوفها ، وقد يحمل هذا من يكون فى منصة الحكم على اعتبارهم « زبائن » يتعين ملاطفتهم أكثر من اعتبارهم عمالا يفرض عليهم انجاز الأعمال التى تتطلبها المصلحة العامة ، وهـذا من شأنه أن يضعف روح النشاط والغيرة فى العمل ، لاسيما وأن كثيراً من صغار الموظفين فى هذه المشروعات يعلمون أن ما ينالونه اذا أحسنوا تأدية واجبهم هو دون ما ينالونه اذا هم سلكوا طريق الرجاء الشخصى

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٢٣

أو التهديد المشترك ، وهذا مما يدعو الى قلة فى الطاعة ، واختلال فى النظام ، وكثيراً ما لا تقوى السلطات العامة على رفض الطلبات المستمرة التى يعطرها بها عمالها ، فينتهى بها الأمر الى أن تدفع أجراً عالياً لعمل قليل فى كميته ، ردىء فى نوعه

وبالنسبة للعمال من كل الدرجات يوجد فى هذه المشروعات سبب آخر يدعو الى انحطاط مستواهم ، وهو تغلب المحسوبية فى تعيينهم وترقيتهم ، والمحسوبية لها أثر أيضاً فى المشروعات الخاصة ، ولكنها محصورة فيها فى دائرة ضيقة نظرا لما يهددها من التلف اذا هى أسرفت فى ذلك ، أما المشروعات العامه فلا تخشى ذلك الخطر ، لأنه مهما بلغ من اعتلال أمرها فهى واجدة من موارد الميزانية العامة ما يعينها على الاحتفاظ بكيانها

(وثانياً) من وجهة علاقة المشروع بالجمهور : وأيضاً لا عتبارات سياسية قلما يرفض فى طريقه الاستغلال المباشر بعض طلبات للجمهور لا مبرر لها ، والجمهور يطالب دائماً بخدمة حسنة ولا يريد أن يدفع مقابلها الا الاجر القليل ، وهو لا يهتم كثيراً بحالة المشروع المالية ، فهناك تناقض بين مصلحته ومصلحة المشروع ، وتميل السلطات العامة اكتساباً لرضاء الجمهور الذى يمثل السلطة الانتخابية الى تضحية مصلحة المشروع على مذبح رغباته ، لاسيا وأنها تعلم أن كل عجز يحدث فى حسابات المشروع تستطيع أن تسده من ايرادات الميزانية العامة

٢٦٥ — مزايا وعيوب طريقة منح الامتياز : أما طريقة منح الامتياز فأهم مزاياها انها تبقى على المصلحة الشخصية ، فان من يمنح حق الامتياز سواء أكان فردا أم شركة لا يخرج عن كونه منظما غايته احراز الربح ، كما أنه هو الذى يتحمل مخاطر المشروع ، وفى هذا ما يدعو الى حسن الادارة والنشاط فى العمل ، وهذه الطريقة لا تحرم السلطات العامة من مشاطرة الفوائد المالية التى تنجم عن استغلال المشروع اذ ينص عادة فى عقود منح الامتياز على حق هذه السلطات فى تناول جزء من الربح اذا كانت طبيعة استغلال المشروع مما يسمح بذلك ، غير أن القائم بالمشروع فى

هذه الطريقة يختلف عن المنظم العادى فى أنه مقيد ببعض الشروط والالتزامات ، ومن أدق المسائل تعيينها بما يوفق بين المصالح المختلفة ، ولا يؤدى الى تضحية واحدة منها ، ذلك أنه اذا فرض على القائم بالمشروع من الشروط أخفها ، كان فى هذا تضحية للمصلحة العامة بلا مبرر ، كما أنه اذا أثقل كاهله بشروط تعسفية لم يلبث أن يعجز عن القيام بالمشروع ، ولا يوجد سواه من يقبل أن يقوم به

فاذا وضعت شروط الامتياز بما يوفق بين جميع المصالح ، كان لهذه الطريقة من المزايا ما للمشروعات الخاصة ، مع ملاحظة هذا الفرق وهو أنه اذا لم يحسن المديرون فى طريقة الامتياز القيام بواجبهم كان ما ينشأ عن ذلك من الضرر غير قاصر على القائمين بالمشروع بل يتناول الجمهور أيضاً ، وذلك فى حالة ما اذا اختل سير المشروع وكان احتكاراً للقائمين به ، كما تضار الدولة فى ميزانيتها اذا كانت قد ضمنت فائدة رأس المال أو تعهدت بتقديم بعض الاعانات المالية ، وقد أخذ على طريقة منح الامتياز أيضا أنه لما كان لها صفة وقتية فانه لابد وأن يأتى وقت لا يهتم فيه صاحب الامتياز بغير الحصول على اكبر ربح مستطاع ، حتى ولو أفضى ذلك الى الاضرار بحالة المشروع فى المستقبل ، و بذلك يكون فى حالة سيئة ما تسترجعه الدولة من المبانى والادوات وسواها عند انقضاء أجل الامتياز

و بوجه عام فهناك من المشروعات ما لا يحسن بالنسبة لها اتباع طريقة الامتياز وتلتقي بها فى حالتين خصوصاً [1] :

ا — اذا كان المشروع لا يأتى بالقدر العادى من الربح وكان لا يستطيع البقاء الا بفضل ما تقدم له السلطات من الاعانات أو بما تضمنه من فائدة معينة لرأس المال ، ففى هذه الحالة لا يجد صاحب الامتياز فائدة فى العناية بادارة المشروع ، فيصرف همه الى ابتزاز أكثر ما يمكن من هذه الاعانات

ب — إذا كان المشروع احتكاراً جبائيا ، تباع منتجاته بثمن أعلا كثيراً من

[1] كلسون ، فى Cours ، الجزء الثالث ، ص ٣٦٩

من تكاليف انتاجه ، وكان مما يتطلب مراقبة المنتجين والبائعين مراقبة شديدة خشية الغش والتلاعب ، ففى هاتين الحالتين تفضل طريقة الاستغلال المباشر طريقة الامتياز

وفى غير هاتين الحالتين لا يمكن الجزم إطلاقا بافضلية طريقة الامتياز على طريقة الاستغلال المباشر ، فان هذا يتوقف على طبيعة كل مشروع ، وعلى مايتهيأ للسلطات العامة من المقدرة على القيام بوظيفة المنظم، وعلى تركيبها السياسى، وحالة الأخلاق السياسية فيها ، فان من الدول والسلطات المحلية ما يحسن استغلال المشروعات استغلالا مباشراً ، وهى بالطبع لا تبلغ فى هذا درجة الكمال، اذ ينقصها دائما روح الاقتصاد والابتكار الى حد ما ، ولكن الفوائد التى تنجم عن طريقة الاستغلال المباشر قد تعوض عن هذا النقص ، وتجعل كفة التفضيل فى آخر الأمر ترجح فى جانب هذه الطريقة [1]

وهناك بعكس هذا دول أخرى تتنازعها الأهواء السياسية ، وتنحنى أمام الاعتبارات الانتخابية ، فهى لا تحسن استغلال المشروعات العامة ، ولذلك كان أولى بها أن تتبع طريقة منح الامتياز كلما كان ذلك مستطاعاً من الوجهة الفنية

٢٦٦ — اقتراحات لاصلاح عيوب استغلال المشروعات العامة : وقد اقترحت لمعالجة عيوب استغلال المشرعات العامة عدة وسائل نخص بالذكر منها اثنتين :

(١) طريقة استقلال المشروعات العامة استقلالا ذاتياً : من حيث أن أخطر عيوب المشروعات العامة يأتى من تبعيتها لهيئة سياسية ، فلملافاة هذه العيوب يجب

١ والدولة التى تعتبر مثلا صالحا فى حسن استغلال المشروعات الاقتصادية هى المانيا قبل الحرب الاخيرة ، فقد كانت سلطة الدولة فيها قوية محترمة ، وكان النظام والطاعة من الصفات المتأصلة فى نفس الشعب الالمانى كله بفضل تغلب الروح العسكريه ، ولم يكن للاعتبارات الانتخابية أثر فى ادارة المشروعات العامة ، ولهذا كله كان استغلال هذه المشروعات يسير فيها بحالة مرضية

أن يخفف من قيود هذه التبعية ، فالمشروع العام يظل عاماً بمعنى أنه يظل يستغل لحساب الدولة ، وعلى مسئوليتها ، ولكنه يصبح مستقلا من حيث ميزانيته ، وأيضاً الى حد مامن حيث ادارته ، واتباع هذه الطريقة يفضى الى النتائج الآتية :

(١) أن يصبح للمشروع ميزانية خاصة به منفصلة عن ميزانية الدولة ، وهى تخضع مثلها لمراقبة المجالس النيابية ، وتذهب فى آخر العام أرباح المشروع الى الميزانية العامة ، كما تسد الميزانية العامة ماينتاب ميزانية المشروع من العجز ، وبهذا تبدو واضحة النتائج المالية لكل مشروع عام

(٢) أن يخول المشروع الحق فى أن يعقد مايشاء من القروض ، وأن تكون ديونه منفصلة عن ديون الدولة

(٣) أن يمهر المشروع بمجلس ادارة يتألف من رجال فنيين يكونون بعيدين على قدر الامكان عن المؤثرات السياسية ، وبذلك يصبح للمشروعات العامة شبه خارجى بالمشروعات الخاصة ، ويكون رأى هذا المجلس أما استشاريا واماقطعياً فى بعض الحالات[1]

ولا شك أن فى استقلال المشروعات العامة على هذا النحو ما يجعلها أكثر مرونة وأقرب شبها بالمشروعات الخاصة ، ولكن هذا الشبه الخارجى لا يكفى لتغيير حقيقة المشروعات العامة ، فهى مهما بلغ من استقلالها الذاتى لا يمكن أن تصبح بمعزل عن المؤثرات السياسية ، كما ان المصلحة الشخصية ، وهى ذات الأثر الفعال فى المشروعات الخاصة ، تظل غريبة عن هذا الشكل من المشروعات العامة ، الى

---

١ وتجد هذه الطريقة أنصارا كثيرين فى فرنسا ، وقد أخذت بها الدولة الفرنسية فى استغلال بعض المشروعات العامة ، فطبقتها فى استغلال خطوط المواصلات الحديدية التى تملكها بمقتضى قانون ١٣ يوليه سنة ١٩١١ ، كما طبقتها فى استغلال البريد والتلغراف والتليفون بمقتضى قانون ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ — تروشى ، فى Précis ، ص ١١٢

هذا أن فى استقلال هذه المشروعات العامة بميزانياتها عبثاً بمبدأ وحدة الميزانيـة فتغدو حالة المالية العامة فى الدولة أقل وضوحا

(٢) طريقة اسـتغلال المشروعات العامة على منوال المشروعات الخاصة (La nationalisation industrialisée)[١] : وهى طريقة ذاع ترديدها فى الأوساط النقابية والاشتراكية بعد الحرب الأخيرة ، والغرض منها الجمع بين فضيلة المشروعات العامة من حيث أنهـا تستغل من أجل مصلحة الأمة ، وذلك ما يشعر به لفظ « nationalisation »، وفضيلة المشروعات الخاصة من حيث ان استغلالها يقوم على المصلحة الشخصية ، وذلك مايشعر به لفظ « Industrialisée »

وللوصول الى هـذا الغرض يعهد فى ادارة المشروعات العامة الى ٣ أنواع من الممثلين : وهم ممثلى العمال والمستهلكين والدولة ، فيقوم كل منهم بالدفاع عن مصلحة الفريق الذى يمثله ، غير انه يخشى اذا اتبعت هذه الطريقة أن تصبح ادارة المشروعات العامة فى يد فريق العمال وحدهم ، فان التجارب تثبت ان الأفراد بصفتهم مستهلكين لا يستبسلون فى الدفاع عن مصالحهم كما يفعلون بصفتهم منتجين ، كما ان ممثلى الدولة لا ينتظر منهم أن يكونوا شديدى الغيرة على المصلحة التى يدافعون عنها ، وبذلك يسهل على العمال ونقاباتهم أن تصبح لهم الكلمة العليا فى هذه المشروعات ويترتب على ذلك أن تضحى المصلحة العامة ، وهى التى باسمها تزود الدولة هذه المشروعات برؤوس الأموال ، من أجل مصلحة فريق من العمال

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٢٧

الفصل الثالث

تطبيق قواعد تنظيم الانتاج فى الزراعة

المبحث الاول

طرق استغلال الأراضى الزراعية

يتبع فى استغلال الأراضى الزراعية طرق ثلاث : (١) طريقة زراعة المالك (Le faire-valoir) ، (٢) طريقة التأجير (Le fermage) ، (٣) طريقة المزارعة (Le métayage)

٢٦٧ — (١) *طريقة زراعة المالك* : فى هـذه الطريقة يكون مالك الأرض نفسه هو الذى يقوم بالانتاج ويتحمل مخاطره ، وهو أحيانا يأتى بكل رأس المال والعمل ، فلايشاركه فى الأمر أحد ، اللهم الا بعض أفراد أسرته الذين يعاونونه فى العمل من غير أن يكونوا لديه عمالا أجراء ، وهو فى هـذه الحالة يعتبر «منتجاً مستقلا» ، وأحيانا يقترض من الغير شيئاً من رأس المال ، أو يستعين بعمل بعض العمال الأجراء ، أو يلجأ الى كلا الأمرين ، وهو فى هذه الحالة يعتبر «منظما»

٢٦٨ — *مزايا وعيوب طريقة زراعة المالك* : تذهب آراء كثيرة الى تفضيل هذه الطريقة على غيرها ، لما تؤدى اليه من تقدم الثروة الزراعية ، فان الشخص الذى يملك الأرض ويقوم فى الوقت نفسه بزرعها لا يألو جهداً فى العناية بها واصلاحها ، ثم هى فضلا عن ذلك لها أثر حسن فى الحالة الاجتماعية ، إذ تحمل مالك الأرض على البقاء فى قريته ، فلا يغادرها الى المدن حيث تفسد أخلاقه ويفقد طباعه الأصلية

غير أنه أخذ على هـذه الطريقة انها لا تؤدى الى ارتقاء الثروة الزراعية اذا

كان المالك صغيراً ، فصغار الملاك لا يحسنون عادة زراعة أراضيهم لجهلهم وقلة رؤوس أموالهم ، كما انهم لا ينتفعون بمزايا الانتاج الكبير ، فان هم لم يوفقوا الى تأليف جماعات التعاون الزراعية ، لم تأت زراعتهم بأقصى ثمراتها ، ولا يزال صغار الملاك فى مصر — وهم أغلبية الملاك الساحقة[1] — يزرعون أراضيهم بأنفسهم، أما كبار الملاك فقد أخذ يتناقص عدد من يتولى منهم زراعة أرضه بنفسه ، لتفضيلهم سكنى المدن على الاقامة فى القرى

٢٦٩ — (٢) **طريقة التأجير** : فى هذه الطريقة يكون مالك الأرض شخصاً والمنظم شخصاً آخر ، فمالك الارض لا شأن له باستغلالها ، ولا حق له الا فى تناول مبلغ معين متفق عليه من أول الامر ، فهو يقوم هنا بوظيفة الرأسمالى ، أما المستأجر فهو الذى يقوم بالمشروع الزراعى، ويتحمل نتائجه من ربح أو خسارة ، ولذلك كانت صفة المنظم قاصرة عليه وحده

٢٧٠ — **مزايا وعيوب طريقة التأجير** : تقوم طريقة التأجير فى الزراعة بالوظيفة التى تقوم بها شركات التوصية فى الصناعة والتجارة ، اذ تهيء لاهل الجد والعزيمة الذين لا يتوافر لهم من رأس المال ما يستطيعون به شراء الأرض سبيل القيام بالمشروعات الزراعية ، وفى استقلال المستأجر بزرع الارض ما يجعل هذه الطريقة تفضل بخاصة طريقة المزارعة

غير انه يقوم على طريقة التأجير اعتراضات كثيرة ، ولاسيا اذا قورنت بطريقة زراعة المالك ، وأهمها ما يأتى : (١) انها لا تتفق ومشروعية تملك الارض ، اذ أن هذه المشروعية تقوم على الفائدة التى تعود على المجموع من استغلال الملاك لاراضيهم

---

١ بلغ فى سنة ١٩٢٥ عدد الملاك العقاريين فى مصر الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل ١,٩٠٤,٢٠٦ ونسبتهم الى مجموع الملاك العقاريين وهو ٢,٠٥٩,٦٥٢ نحو ٩٢ ٪ ، وبلغ مجموع ما يملكون من الافدنة ١,٦٤٩,٦٠٠ ونسبته الى مساحة الارض المملوكه وهى ٥,٥٩٨,٥٠٦ فدانا نحو ٣٠ ٪ — الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى ، ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، ص ١٨٢

فتأجيرها لايتفق والوظيفة الاجتماعية التى يتعين على الملاك تأديتها مقابل تمتعهم بحق الملكية ، كما انه يجعل من الارض أداة كسب فى يد الملاك من غير عمل يؤدونه[1] ، (ب) ان المالك لايحب الارض كمالكها ، ولايعتنى بها اعتناءه ، وقد يؤدى هذا الى اضعافها ، ولاسيما اذا اقتربت نهاية أجل الاجارة ، ولم يكن المستأجر واثقاً من تجديدها فيغلب فى هذه الحالة أن يهمل وضع الاسمدة فى الارض ، ويذهب فى استنفاد قواها الى أبعد مدى ، (ج) ان المستأجر لايهتم بالانفاق على الارض من أجل تحسينها اذ يخشى أن يجنى ثمار هذا الاصلاح شخص غيره ، ولا سيما اذا كان عقد الاجارة لمدة قصيرة ، (د) ان طريقة التأجير تدعو الى اهمال مالك الارض الاشراف عليها ، فيخلو الجو للمستأجر الذى لا يهتم بغير فائدته العاجلة غير ناظر الى مصلحة الارض الآجلة ، فتسوء حالة الثروة الزراعية .

ولاشك ان لهذه الانتقادات نصيباً كبيراً من الصحة ، غير ان أنصار التأجير يقولون اذا انه جعل لمدة كافية اهتم المستأجر بمراعاة حالة الارض واصلاحها، وتمكن من جنى ثمار عنايته واصلاحه ، وقد ذهب المشرع فى انجلترا تشجيعاً للمستأجرين على اصلاح الاراضى الى الزام المالك بان يعوض المستأجر عن كل اصلاح ينشأ عنه زيادة فى قيمة الارض[2] . وتجد طريقة التأجير فى انجلترا أنصاراً عديدين ، لان المستأجر الانجليزى يتبع فى الزراعة أحدث الطرق العلميــة ، وهو فى الغالب من كبار المستأجرين الذين يتوافر لهم من رأس المال مايستطيع أن ينفق منه عن سعة لتأتى له الارض بأكبر غلة ، فيقول أنصار طريقة التأجير أن هذا ما لا يتهيأ للمالك الصغير الذى يزرع أرضه بنفسه ، ويرد على هذا بأن صغار الملاك اذا وجدوا من جماعات التعاون وغيرها ما يقرضهم بشروط حسنة فانهم يستطيعون مجاراة كبار المستأجرين من حيث زيادة غلة الأرض وترقية شؤون الزراعة .

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٣

٢ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٣٧

ومن البلاد ماتسود بها طريقة التأجير مثل انجلترا و بلجيكا ، ومنها ما تسود بها زراعة المالك مثل مصر وفرنسا والمانيا والدنمرك وهولندا والسويد والولايات المتحدة[1] . وتؤجر الاراضى فى مصر لمدد تتراوح فى الغالب بين سنة وثلاث سنين تبعاً لما يقدره المالك من الارتفاع أو الهبوط فى اثمان الحاصلات الزراعية ، ولما يريده من تشجيع المستأجرين على العناية بالارض ، وقد تؤجر أيضاً لمدة محصول واحد مثل الذرة والبرسيم

٢٧١ — (٣) طريقة المزارعة : فى هذه الطريقة يشترك المالك والمزارع فى استغلال الارض ، ويتحملان نتائج المشروع من ربح وخسارة ، ولهذا فان كلا منهما يعتبر منظما . فمالك الارض يأتى فى المشروع بالارض و بعض رأس المال مثل المبانى و بعض الآلات الزراعية ودواب الزراعة والسماد والبذور ، و يأتى المزارع بالعمل وأدواته و بعض الدواب ، وقد يأتى أيضاً بالسماد والبذور حسبما يتفق عليه بينه و بين المالك ، ويقسم المحصول بينهما بنسبة معينة

٢٧٢ — مزايا وعيوب طريقة المزارعة : يذكر الاقتصاديون للمزارعة عدة مزايا ، ولا سيما عند مقارنتها بطريقة التأجير أهمها : (ا) انها توجد بين مصلحة من يملك الارض ومن يعمل فيها توافقاً بدلا من التناقض الذى توجده طريقة التأجير ، اذ أن كل ما يصيب الارض من خير أو شر يؤثر فى دخل كل منهما على السواء ، ولهذا كان للمزارعة أثر حسن من الوجهة الاجتماعية ، لما توجده من علاقات المودة والشعور بالمصلحة المشتركة بين الملاك والمزارعين ، (ب) انها أكثر ثباتاً من التأجير ، اذ أن نصيب المالك فى المحصول يعينه عادة العرف فهو لا يتغير ، ولهذا لا يجد المالك مصلحة فى تغيير المزارع ، اللهم الا اذا دعت الى ذلك أسباب شخصية ، فى حين أنه فى التأجير لا يتردد المالك فى تغيير المستأجر القديم متى وجد مستأجراً جديداً يدفع له ايجاراً أعلا ، وهذا الثبات فى المزارعة يجعل الارض أقل تعرضاً لانهاك القوى ، (حـ) انها

---

[1] تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٣٧

تجعل المزارع بمأمن من الارتباكات التى يتعرض لها المستأجر اذا ما هبطت أسعار المحصول ، أو نزلت به آفة زراعية ، أو غير ذلك من كل ما يجعله غير قادر على سداد ماعليه للمالك ، ذلك ان المزارع لا يدفع الى المالك الا ما تأتى به الارض من الناتج الصافى ، حتى انها اذا لم تخرج منه شيئاً لم يكن للمالك شىء قبله

أما مواطن الضعف فى هذه الطريقة فأهمها أنها لاتساعد على ارتقاء الزراعة ، لأن المزارع لايتبع من أساليب الزراعة الا مايتطلب نفقات قليلة ، فى حين ان المالك يضن باستخدام رؤوس أموال كبيرة لعلمه بأن المزارع يشاركه فيما تأتى به من الغلة ، الى هذا ان المزارع ليس حراً فى عمله ، اذ يحتاج فى كثير من لأمور الى موافقة المالك الذى يحتفظ لنفسه بادارة المشروع ، معتبرا المزارع عاملا يعمل فى خدمته مقابل جزء من المحصول ، وهو ملزم منعاً للغش والتلاعب اللذين يسهل ارتكابها أن لايغفل عن مراقبة الأرض أثناء زراعتها

وعلى وجه عام فهذه الطريقة تلائم البلاد التى لايتوفر الفلاحون فيها على القدر الكافى من رأس المال أو التعليم الزراعى ، ومن أهم البلاد التى تنتشر فيها ايطاليا فهى تشغل نحو نصف مساحة أراضيها المزروعة ، كما تنتشر فى البرتغال ووادى الدانوب[1] ، وعلى كل حال فهى فى معظم البلاد أقل انتشاراً من التأجير ، وترجع فيها القهقرى ، اذ تستلزم علاقات اجتماعية معينة لا تساعد على وجودها البيئة والافكار الاجتماعية الحديثة[2] ، فهى لابد لنجاحها من تعاون وثيق بين المالك والمزارع هو أشبه ما يكون بوصاية الأول على الثانى ، وهذا أمر أصبح يتعذر تحقيقه فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة

وطريقة المزارعة متبعة فى بعض أنحاء القطر المصرى ، ولا سيما فى الجهات التى تزرع من المحاصيل مثل الأرز ما يكون خاضعاً لظرف خاص — مثل كمية الماء —

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٢٢٩
٢ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٣٥

يجعل غلته عرضة لاختلاف عظيم من سنة الى أخرى ، وكذلك عند مايكون الملاك قادرين على مراقبة أرضهم أثناء زراعتها ، ولكنهم لا يستطيعون زراعتها بأنفسهم لمزاولتهم أعمالا أخرى ، أو لعدم امتلاكهم دواب الزراعة وأدواتها ، أو غير ذلك .

المبحث الثانى

جماعات التعاون الزراعية [1]

٢٧٣ — أنواع جماعات التعاون الزراعية : انتشرت هذه الجماعات فى العهد الاخير انتشاراً جعلها احدى مميزات النظام الاقتصادى الحديث [2] وهى تكثر بخاصة فى الدنمرك وفرنسا والمانيا وارلندا واسبانيا والبرتغال والهند ، وتؤلف عادة بين أصحاب الزراعة الصغيرة والمتوسطة ، وتختلف أنواعها باختلاف الغرض الذى تسعى الى تحقيقه ، وأهم هذه الانواع خمسة وهى : جماعات التوريد ، جماعات البيع ، جماعات الانتاج ، جماعات التأمين ضد أخطار الزراعة ، جماعات الاقراض الزراعى أو مصارف التعاون الزراعى

٢٧٤ — جماعات التوريد : هى أكثر أنواع جماعات التعاون الزراعية انتشاراً ، وأعظمها نجاحا ، والغرض من تأليفها أن تجلب لاعضائها مواد الزراعة وأدواتها ، فيستفيدون من ذلك فوائد جليلة نأتى على أهمها فيما يلى :

« ا » رخص الثمن : فجماعات التوريد وهى تشترى بالجملة مباشرة من كبار التجار أو من جماعات التعاون المركزية ، تشترى بسعر أرخص من السعر الذى

---

١ راجع فى هذا الموضوع الكونت دى روكينى (De Rocquigny) فى Les syndicats agricoles et leur œuvre سنة ١٩٠٨ ، وولف (Wolff) فى Co-operation in agriculture سنة ١٩١٤ ، وبلانكت (Sir Horace Plunkett) فى A suggested solution of the rural problem سنة ١٩١٣

٢ يرى الاستاذ جيد أن عدد ما هو موجود من هذه الجماعات فى البلاد المختلفة يزيد على ١٢٠,٠٠٠ جماعة — جيد ، الجزء الاول ، ص ٢٥١ بالهامش

يشترى به الفلاح الصغير ، وهى لما كانت تنقل من السلع كميات كبيرة دفعة واحدة فانها تدفع من أجور النقل أقلها ، فضلا عن انها تستطيع أن تتفق مع شركات السكك الحديدية والنقل المائى على أجور خاصة ببضائعها تقل عن الأجور العادية ، الى هذا ان أغلبها لما كان لايشترى من الأشياء الا مايطلبه الأعضاء مقدماً ، أو قياساً على ما اشتروه فى السنوات السابقة ، فانه لا يدخل فى تقدير ثمن بيعه نفقات انشاء المخازن أو استئجارها ، ولا الخسارة التى تترتب على تلف بعض البضائع المخزونة ، وأخيراً فهذه الجماعات لما كانت لاتقصد الربح من طريق الاتجار كما يفعل الأفراد ، فانها تجعل ثمن بيعها لايختلف عن ثمن شرائها الا بمقدار يسير يفى بنفقات الادارة ، واذا تبقى لديها بعد ذلك شئ من الربح فهى توزعه على أعضائها بنسبة مشترواتهم

« ب » — جودة النوع : فالتاجر الذى يبيع الى الزارع مباشرة لايضمن عادة جودة النوع ، وان ضمنها فليس للزارع الصغير من الوسائل ما يتحقق به من صحة ذلك الضمان . وقد قامت الأدلة الكثيرة على ان الزراع كثيراً ما يذهبون ضحية الغش عند شراء المواد الزراعية وبخاصة الاسمدة ، اذ يخلطها بعض التجار ممن لاذمة لهم بمواد غريبة ، ومن أمثلة ذلك خلط نترات الصودا بملح الطعام ، فيؤدى ذلك الى أضعاف الارض ورداءة المحصول . فجماعات التعاون تحول دون وقوع هذا الغش ، وذلك بتحليل المواد الزراعية فى معاملها أو فى المعامل الاخرى ، وهى تشترط على البائعين تحليل واختبار ماتشتريه منهم قبل استعماله ، وأن يدفعوا لها تعويضاً وغرامة عن كل ما يتضح أنه غير صالح ، وقد تنشىء بعض جماعات التوريد الغنية كما فى ايطاليا مصانع لصنع ما تحتاج اليه من الاسمدة والآلات ، ويعتبر هذا أرقى تطورات نهضة التعاون

« حـ » ارشاد الاعضاء الى اتباع أمثل الطرق فى الزراعة ، فهى تبين لهم طريقة استعمال الأسمدة المختلفة ، وما يصلح منها لكل نوع من الحاصلات ،ولكل

تربة من الأرض ، كما تعلمهم استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، وترشدهم الى أنواع المزروعات التى تأتى بربح أكثر من غيرها ، وبالجملة تهديهم الى كل ما من شأنه أن يفضى الى زيادة الثروة الزراعية

(ء) القيام بكثير من الأعمال الأدبية والاجتماعية كسائر جماعات التعاون ، وكثير من هذه الأعمال لا يقتصر على أعضائها بل يتناول اصلاح شؤون القرويين بوجه عام

وكثيراً ما تتحد جملة من جماعات التوريد وتؤلف بينها جماعة مركزية يتولى ادارتها رجال فنيون يلمون بالشئون الزراعية والتجارية والمالية ، فتشترى ما تحتاج اليه الجماعات المختلفة من المنتجين مباشرة باسعار تقل كثيراً عن الأسعار العادية ، كما ترشد كل جماعة الى أفضل أنواع المواد الزراعيـة التى تصلح لكل نوع من الحاصلات مراعية فى ذلك ما يلائم أحوال كل منطقة

٢٧٦ — (٢) جماعات البيع : الغرض من تأليف هذه الجماعات أن تقوم ببيع حاصلات أعضائها فتوجد لهم سوقاً ثابتـة بعيدة عن تقلبات المضاربة ، تطلب فيها الحاصلات الزراعية طلباً مستديماً ، وتباع بيعاً ربيحاً ، فينقذ الزراع من الوسطاء الذين كثيراً ما ينتهزون فرصة جهل أهل القرى فيشترون منهم حاصلاتهم بأبخس الأثمان ، كما تمتنع المنافسة التى تقوم بين الزراعين فى بيع حاصلاتهم مما يؤدى الى هبوط أثمانها ، غير أن هـذه الجماعات لم تبلغ من الانتشار والنجاح ما بلغته جماعات التوريد ، لأن الشراء ان كان سهلا فالأمر ليس كذلك بالنسبة للبيع الذى يتطلب صفات خاصة ، كما أن ثبـات السوق واستمرار الطلب لا يكونان الا بتوافر شروط معينة أهمها ما يأتى :

(ا) جودة الحاصلات وتجانس نوعها ، فهذا من أهم العوامل فى استمرار الطلب ، فلو لا تجانس نوعها و بقاؤها دائماً على مرتبة واحدة لا تنحط عنها لما استطاعت الزبدة الدنمركية أن تجد لها سوقاً رائجاً فى انجلترا تباع فيه باستمرار

(ب) انتظام توريد الحاصلات هو مما لاغنى عنه أيضاً لدوام الطلب ، ولهذا كان من الضرورى لنجاح جماعات البيع أن تشترط على أعضائها أن لا يبيعوا حاصلاتهم الا اليها ، غير أنه من جهة أخرى لا يسوغ للجماعة أن تشترى من غير الأعضاء لان هذا يدخلها فى حظيرة شركات المساهمة التى ليست من التعاون فى شىء

(ج) وفرة كمية الحاصلات التى تتجمع لدى الجماعة هو ضرورى أيضاً لاستدامة الطلب ، ومنع المشترى من الانصراف الى بائع آخر ، كما أنه يدعو الى سهولة ارسال الحاصلات الى الاسواق البعيدة التى تكثر الارباح من وراء البيع فيها ، وذلك مع الاقتصاد فى نفقات النقل ، ولولا وفرة الكمية ما استطاعت جماعات البيع الفرنسية أن تستأجر قاطرات السكك الحديدية السريعة والبواخر المجهزة بوسائل التبريد لنقل مختلف أنواع الازهار والخضروات والفاكهة من جنوب فرنسا الى انجلترا [١]

ومن أهم أنواع البيع التعاونى بيع الحبوب ، فقد أنشئت له جماعات خاصة فى كثير من البلاد ، ولاسيما فى المانيا التى بلغ من اهتمام الحكومة فيها بأمرها أن أغدقت عليها المساعدات المالية لتتمكن من انشاء المخازن اللازمة لحفظ الحبوب ، وكثير منها اذا لم يتيسر لها بيع حبوب أعضائها بيعاً رابحاً فى بداية موسم الحصاد تقرضهم على الحبوب التى يوردونها قروضاً تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ ٪ من قيمتها الحاضرة ، ومن أهم أنواع جماعات البيع أيضاً جماعات جمع البيض و بيعه ، ولقد انتشرت هذه الجماعات فى الدنمرك ونجحت فيها نجاحاً عظيماً ، حتى أصبح بفضلها تصدير البيض من أهم موارد الثروة الاهلية فى الدنمرك

٢٧٧ — (٣) **جماعات الانتاج** : الغرض منها تحويل حاصلات أعضائها الزراعية تحويلا صناعياً ثم بيعها ، وبذلك يستطيع الزراع أن ينتفعوا بوسائل الصناعة الآلية الحديثة ، الأمر الذى يؤدى الى تحسين نوع المصنوع ،

---

١ وولف ، فى Co-operation in Agriculture ، ص ١٨٥

والى الاقتصاد فى نفقات تحويله ، كما يستطيعون تصريف منتجاتهم فى الاسواق بانتظام وباسعار ربيحة ، ومن أكثر هذه الجماعات انتشاراً وأعظمها نجاحاً مصانع الزبدة التعاونية التى تنتشر فى كثير من البلاد الاوربية وبخاصة فى الدنمرك ، حيث بلغت فيها من التقدم وحسن الادارة مبلغاً جعلها فى الصف الاول من المنشآت التعاونية فى العالم كله[1] وقد حذا حذو الدنمرك بلاد أخرى مثل هولندا والمانيا وفرنسا وارلندا

وبجانب هذه الجماعات توجد أنواع أخرى متعددة ، منها ما يقوم بتحويل اللبن الى أنواع الجبن المختلفة ، وهى تنتشر بخاصة فى سويسرا وفرنسا فى منطقة جبال الجورا ، ومنها ما يقوم بتحويل العنب الى نبيذ ، وتنتشر بخاصة فى منطقة نهر الرين وكذلك فى ايطاليا والنمسا ، ومنها ما يقوم بصنع السكر من البنجر الذى يجلبه اليها أعضاؤها ، وتنتشر بخاصة فى جهات المانيا الشمالية وجنوب فرنسا ، ومنها ما يقوم باستخلاص الروائح العطرية من الزهور التى يزرعها أعضاؤها ، ومنها الجماعات التى تنتشر فى سويسرا لتربية الماشية وبيعها ، والتى تنتشر فى الدنمرك لذبح الخنازير وتقديد لحومها وبيعها

٢٧٨ — (٤) جماعات التأمين ضد أخطار الزراعة : انتشرت هذه

---

١ وأن سرعة انتشار هذه الجماعات فى الدنمرك لاكبر دليل على عظيم نجاحها ، فقبل سنة ١٨٨٢ لم يكن فى الدنمرك مصنع تعاونى واحد فلم تأت سنة ١٩٠٩ الا وأصبح فيها ١١٥٧ مصنعاً يورد اليها ١٬٠٦٠٬٠٠٠ بقرة وهو ما يزيد عن ٨٤ ./٠ من مجموع البقر فى هذه البلاد ، وقد أحدث انتشار هذه الجماعات فى الدنمرك تأثيراً عميقا فى أحوالها الاقتصادية فقد جاء اليها بمورد جديد للثروة الاهلية ، فبعد أن كانت قيمة صادرات الزبدة واللبن ونحوها فى سنة ١٨٨١ ، ١٬٢١٥٬٠٠٠ جنيها أصبحت فى سنة ١٩١٣، ١١٬٧٥٠٬٠٠٠ جنيها كما دفعت عن البلاد شر الازمة الزراعية التى كانت حلت بها على أثر هبوط سعر القمح هبوطا بليغا مستديما بعد سنة ١٨٨٠ من جراء منافسة أمريكا التى أخذت تغمر الاسواق الاوربية بقمحها ، واقفال اسواق المانيا فى وجه الحبوب الدنمركية على أثر ما فرضه البرنس بسمارك على الحبوب من الرسوم الجمركية المرتفعة لحماية الزراع الالمانيين — التعاون فى الزراعة لصادق باشا حنين ، ص ٢٠٨ — ٢١٨

الجماعات فى العهد الأخير انتشاراً كبيراً فى معظم انحاء القارة الأوربية ، فقد فطن الزراع فيها الى الفائدة العظيمة التى تعود عليهم من تأليف جماعات تعاونية للتأمين ضد اخطار الزراعة المختلفة ، مثـل الحريق والآفات التى تصيب الزرع ، ونفق الماشية والخيل ، وغير ذلك . والتأمين على حياة المـاشية هو أكثر أنواع التأمين انتشاراً ولا سيما فى البلاد التى تكثر فيها الماشية مثل سويسرا وهولندا والدنمرك وفرنسا والمانيـا ، وهـذه الجماعات تؤلف عادة بين صغار الزراع الذين اذا مات للواحد منهم بقرة أو حصان تعذر عليه تدبير المال اللازم لشراء غيرها ، وكثيراً ما تمد الحكومات لهذه الجماعات يد المساعدة ، فتمنحها بعض الاعانات المالية وتشرف على سير أعمالها [1]

٢٧٩ — (٥) جماعات الاقراض الزراعى أو مصارف التعاون الزراعى : تؤلف هذه الجماعات لأقراض صغار المزارعين ما يحتاجون اليه من النقود بفائدة معتدلة ليستعينوا به على قضاء حاجات الزراعة ، وهى أفضل وسيلة لمحاربة داء الربا الذى يذهب ضحيته كثير من الزراع وبخاصة فى مصر ، ومهد مصارف التعاون الزراعى المانيا ، وقد زادت أهميتها وعظم انتشارها منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وسنبحث فيها تفصيلا عند الكلام على المصارف التعاونية

---

١ وتتبع هـذه الجماعات فى تعويض أعضائها احدى طرق ثلاث : (ا) أن يفرض على الاعضاء بالتسـاوى أداء العوض الذى يقدر للماشية ما عدا صاحب الماشية فان نصيبه يزيد عادة عن نصيب الآخرين ، وعيب هذه الطريقة أنها تفاجىء أعضاءها بطلب المال فى وقت قد لا يتيسر فيه لبعضهم دفعه ، (ب) أن يدفع الاعضاء رسما معيناً على كل رأس من الماشية ، كما فى شركات التأمين المساهمة ، وهى طريقة أفضل من الاولى ، الا أنه يؤخذ عليها ان الرسوم قد لا تفى بما هو مطلوب من الجماعة ، فتضطر الى نقض ماتعهدت به لاعضائها ، (ج) أن يدفع كل عضو رسما معينا مع تعهده بدفع مبلغ اضافى اذا اقتضى الحال عند موت بعض الماشية ، وهذه هى الطريقة المتبعة فى انجلترا ، وقد نجحت فيها نجاحا كبيراً ، وأغنتها عن اعانات الدولة المالية — التعاون فى الزراعة لصادق باشا حنين ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤

المبحث الثالث

التعاون الزراعى فى مصر[1]

٢٨٠ — افتقار مصر الى جماعات التعاون الزراعية : الفلاح المصرى من أشد الزراع افتقاراً الى التعاون ، فغبنه فى كل معاملاته قد تجاوز كل حد حتى جرى مجرى الامثال على السنة الناس وأقلام الكتاب ، فهو مغبون فى شراء البذور والسماد ونحوها من كل ما تحتاج اليه الزراعة ، وهو مغبون فى بيع حاصلاته الزراعية ، وفى سعر الفائدة التى يؤديها على رأس المال المقترض ، وفى غيرها من شروط الاقتراض ، وهو طعمة سائغة للمرابين الذين يرهقونه بالربا ويحتالون عليه بكل الوسائل لاستلاب ملكه الضئيل، وهو جاهل بطرق الزراعة الحديثة وأساليبها ، وبالجملة فهو عاجز عن تدبير شؤونه تدبيراً يعود عليه بأقصى ثمرات عمله . فحالته حالة محزنة ، وهى حالة السواد الاعظم من الزراع الذين هم عماد الثروة فى البلاد . وليس أفضل من جماعات التعاون الزراعية وسيلة لاصلاحها ، فهى تهيىء للفلاحين أسباب شراء الجيد من الأسمدة والبذور والادوات الزراعية بالثمن المعتدل ، فتقل نفقة استغلال أراضيهم وتزداد غلتها ، وهى تمكنهم من بيع حاصلاتهم الزراعية بيعاً رابحاً فى الوقت المناسب بدلا من بيعها بثمن بخس فى وقت هبوط الاسعار بدافع الحاجة الى النقود، وهى تدبر لهم وسائل الحصول على رأس المال اللازم لاستغلال أراضيهم بالفائدة القليلة فتنقذهم من غائلة الربا وتحايل المرابين ، وهى ترشدهم الى أفضل الطرق الزراعية ، وتمكنهم من الانتفاع بمكتشفات العلم الزراعى ، واستخدام الآلات الزراعية الغالية الثمن التى تشتريها وتؤجرها لاعضائها ، وهى تستطيع أن تقوم بحلج

---

١ من أهم ما يرجع اليه فى هذا الموضوع ما يأتى : « نقابات التعاون الزراعية » لعبد الرحمن بك الرافعى ، سنة ١٩١٤ ، « والتعاون فى الزراعة » لصادق باشا حنين، سنة ١٩١٧ « وكتاب التعاون الزراعى » ، للدكتور ابراهيم رشاد ، سنة ١٩٢٦ ، ومقالة صادق باشا حنين فى مجلة L'Egypte Contemporaine ، سنة ١٩١٩ ، ص ٢٩٧ — ٣٢٣

أقطانهم فتتحول الى جيوبهم الارباح الطائلة التى يجنيها أصحاب معامل الحليج الحاضرة ، وتقوم لهم بأعمال الرى والصرف التى يعجز الفرد عن القيام بها ، وتؤمنهم على حياة ما شيتهم ، وهذا كله فضلا عن الوظيفة الاجتماعية التى تقوم بها ، فهى تبعث فى نفوس الفلاحين عاطفة الاعتماد على النفس ، وتحملهم على اصلاح أساليب معيشتهم ، وتنير بصائرهم ، فترشدهم الى حقوقهم وواجباتهم ، وتنشر المعارف الزراعية الصحيحة بينهم ، وبالجملة تصبح أهم عامل من عوامل الرقى الاجتماعى فى القرية المصرية ، وتجعلها أليق بمعيشة الانسان مما هى عليه الآن

٢٨١ — حركة التعاون الزراعى فى مصر : وقد قيض الله لمصر من كبار المصلحين من فطن الى الفوائد الجليلة التى تعود على البلاد من وراء ادخال نظام التعاون بها ، فقام فى سنة ١٩٠٤ المرحوم عمر بك لطفى الذى يلقب بحق زعيم التعاون فى مصر ، وارسل دعوته التعاونية المشهورة ، وسافر فى صيف تلك السنة الى ايطاليا ليدرس النظم التعاونية فيها ، وليقابل لويجى لوتساتى (Luigi Luzzati) زعيم التعاون فى ايطاليا ليقتبس من علمه وتجاربه ، وبعد عودته من ايطاليا واصل دعوته بهمة عالية ، وايمان قوى ، ونجح فى تأليف بعض الجماعات التعاونية فى المدن والقرى

وفى إبان هذا الوقت أيضا قام المغفور له السلطان حسين كامل ، وكان يومئذ الامير حسين كامل ، ودعا الى تأليف لجنة من كبار الزراع تحت رياسته ، لدرس التعاون ووضع وسائل تنفيذه ، فكان من نتائج ذلك أن تشكلت لجنة فى الجمعية الزراعية التى كان الأمير رئيساً لها لوضع مشروع قانون للتعاون ، وذلك بعد اذ وضح أن لا سبيل الى توطيد دعائم النظام التعاونى فى مصر الا بوضع قانون خاص يسهل انشاء شركات التعاون ، ويحررها من قيود القانون العام التى لا تتفق والمبادىء التعاونية ، ويعترف لها بالشخصية المعنوية ، فوضعت اللجنة مشروع قانون لهذا الغرض وقدمته الى المسيو ريبيه (Ribet) الذى استقدمته الجمعية الزراعية من وزارة الزراعة

يفرنسا لتستنير برأيه فى هذه الحركة، فأدخل عليه بعض التعديلات، وعلى أثر ذلك قدم مشروع القانون الى الحكومة

وحدث فى هذا الحين أن صدر قانون الخمسة أفدنة (٢٨ نوفمبر سنة١٩١٢) الذى قضى بعدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية اذا كان صاحبها لا يملك سوى خمسة أو أقل من الافدنة ، فأغل بذلك يد صغار الملاك الزراعيين عن الاستدانة، لعدم وجود ضمان للدائن، اللهم الا فيما تخرجه الارض من الغلة، فأصبح من الضرورى فتح باب آخر لاقراض صغار الزراع ما يحتاجون اليه من رؤوس الأموال لاستغلال أراضيهم ، وذلك بسن قانون للتعاون الزراعى يسهل عليهم انشاء جماعات تعاونية يستطيعون بواسطتها الحصول على ما يحتاجون اليه من رؤوس الأموال ، فأعدت الحكومة مشروع قانون للتعاون فى سنة ١٩١٤ ، وعرضته على الجمعية التشريعية فأقرته بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

ثم جاءت الحرب العالمية الكبرى فحالت ظروفها دون العمل بهذا القانون ، ولما وضعت الحرب أوزارها ، وسرت الى البلاد روح جديدة تتوق الى الحرية والاستقلال فى كل الشؤون وفى مقدمتها الشؤون الاقتصادية، اتجهت الافكار من جديد الى نشر النظام التعاونى فى البلاد ، ووضع قانون جديد يتفق ونهضة الشعب ، ونزعته الى الحرية ، فقد كان القانون القديم يشتمل على كثير من القيود ، ويجعل للحكومة سلطة كبيرة فى تأليف الجماعات التعاونية ومراقبتها مراقبة شديدة ، خشية أن تصبح مراكز سياسية تناوىء حكومة ذلك العهد

وقد عهد بوضع مشروع قانون التعاون الجديد الى لجنة تشكلت من بعض الشيوخ والنواب والموظفين والفنيين ومديرى البنوك ممن امتازوا بخبرة خاصة فى هذا الموضوع ، وتم وضع هذا القانون واصداره (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية) بعد أن استنبطت اللجنة أحكامه من قوانين التعاون فى البلاد المختلفة ، آخذة منها بما كان أكثر ملاءمة لحالة البلاد الزراعية

والاقتصادية ، ومن القواعد الاساسية التي عني بها القانون الجديد انشاء مجلس أعلا للتعاون ، مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية ، وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الهيئات أو الافراد من الاعانات المالية وغيرها ، والاشارة بما يؤدي الى بث روح التعاون وتوطيده في البلاد

٢٨٢ — مواطن الضعف في جماعات التعاون الزراعية في مصر :

لم ينجح من جماعات التعاون في مصر الا ما أنشأه المرحوم عمر بك لطفي نفسه وما أنشأه بعده أنصاره وأتباعه على مبادىء التعاون الصحيحة ، وهذه الجماعات قليلة العدد جداً ، وبخاصة الزراعية منها ، فهي لا تشغل في الحياة الريفية الامكانا ضئيلا [1] ، وتكاد تقتصر على شراء الأسمدة والبذور وما اليها من المواد الزراعية اللازمة لأعضائها ، أما القرض الزراعي فلا تقوم به الا نادراً ، في حين أن بيع الحاصلات الزراعية لا أثر له بين عملياتها

ويرجع الاخصائيون قلة نجاحها الى أسباب كثيرة منها :

(١) جهل المديرين بأصول التعاون ، وقلة خبرتهم بامور الادارة ، واختلال نظام اللجان الادارية اختلالا يجعلها لا تؤدي من العمل الا قدراً ضئيلا

(٢) نزعة هذه الجماعات الى رفع ثمن أسهمها كلما صادفت شيئا من النجاح ، وزاد رأس مالها الاحتياطي ، وهذا لا يتفق ومبدأ التعاون ، اذ يؤدي الى اقصاء الفقراء عن الاشتراك فيها

(٣) ميل أغلب الجماعات الى رفع أثمان سلعها لتوزع على أعضائها أكبر ربح مستطاع ، وهذا أيضا لا يتفق وأغراض الجماعات التعاونية ، فهي ليس مقصدها الكسب ، ولهذا كان ثمن بيعها لا يختلف عن ثمن شرائها الا بمقدار يسير يكفي لسد النفقات المختلفة ، وان بقي بعد ذلك شيء من الربح كان زهيداً

---

١ يقدر الدكتور ابراهيم رشاد عدد جماعات التعاون في مصر في سنة ١٩٢٦ بست جماعات في الريف ، وثماني عشرة جماعة في المدن — التعاون في الزراعة للدكتور ابراهيم رشاد ، ص ٣٦

(٤) عدم مراعاة بعض هذه الجماعات المبدأ التعاونى القاضى بعدم الاقراض الا لأغراض انتاجية ، فتقرض من النقود لأعضائها ما يصرفونه فى غير الشؤون الزراعية

(٥) اعتماد أغلب هذه الجماعات فى حياتها على تعضيد شخص واحد ، فاذا امتنع عنها تعضيده كان مصيرها الانحلال ، أما بقية الاعضاء فانهم لا يهتمون كثيراً بحضور اجتماعاتها ، والاشتراك فعلا فى ادارة أعمالها

(٦) عدم وجود هيئة تكون حلقة الاتصال بين الجماعات المختلفة ، وتسهر على صيانة المصالح التعاونيـة ، ولقد كانت النية معقودة على أن تقوم بهذه المهمة « النقابة العامة للتعاون » التى تألفت فى سنة ١٩١٢ ، فتصبح اتحاد عام وجماعة للاتجار بالجملة ومصرف رئيسى فى وقت واحد لمختلف جماعات التعـاون ، غير أن الروح الرأسمالية تغلبت عليها ، بالرغم مما كان قد بدا من غيرة مؤسسيها على مبدأ التعاون ، فلم تتمكن من التوفيق بين ميل حملة أسهمهـا الى الحصول على ربح كثير ووظيفتها كاتحاد عام للحركة التعاونية فى مصر ، ولذلك فشلت فى مهمتها

(٧) اغفال أغلب هذه الجماعات الاغراض الاجتماعية والتعليمية للتعاون ، فهى لم تفعل شيئاً فى سبيل رفع مستوى أعضائها من تلك الوجهة [١]

ومهما يكن من أمر فلا بد لنجاح حركة التعاون الزراعى فى مصر من مساعدة الحكومة ومظاهرتها لها ، وذلك نظراً لانتشار الأمية فى البلاد ، وحداثة عهدها بمثل تلك النظم ، ولا بد من العمل بكل الوسائل على بث الدعوة ، ونشر المبادئ التعاونية الصحيحة بين طبقات الجمهور

---

١ الدكتور ابراهيم رشاد ، كتاب ، التعاون الزراعى ص ٣٧ — ٣٨

الباب الرابع
تضافر عوامل الانتاج

٢٨٣ — *ثمن البيع ونفقة الانتاج* : كل منظم بعد أن يتوافر له القدر الضرورى من العمل والعناصر الطبيعية ورأس المال ، يأخذ يخالط ويوفق بينها حسب مقتضيات الفن الزراعى أو الصناعى أو التجارى ، وهو فى كل هذا يحرص أشد الحرص على الحصول على أكبر ربح مستطاع بفضل زيادة ثمن البيع على نفقة الانتاج ، فأما ثمن البيع فسنبين فى فصل آت كيف يتحدد فى السوق ، وأما نفقة الانتاج فسنأتى فيما يلى على العناصر التى تتألف منها ، مبينين كيف أنها تتغير بتغير درجة أتساع المشروع ، و بتغير النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة

الفصل الأول
نفقة الانتاج[1]

٢٨٤ — *عناصر نفقة الانتاج الرئيسية* : تتألف نفقة انتاج سلعة من السلع — مثل قطعة من القماش — من مجموع ما أنفقه منتجها فى سبيل الحصول عليها بالشكل الذى تخرج به من مكان انتاجها

وعناصر نفقة الانتاج الرئيسية هى : (١) ثمن المواد الاولية مثل القطن والفحم، (٢) قيمة جزء من رأس المال الثابت مثل الآلات[2] ، (٣) فائدة رأس

---

١ Le Coût de production

٢ فالآلة التى يشتريها رب المصنع بمبلغ ٥٠٠ جنيه مثلا تصبح بعد مرور مدة مثل ١٠ سنوات غير

المال المستثمر فى المشروع ، (٤) أجور العمال الذين يستخدمون فى الانتاج ويدخل فيها ثمن خدمة المنظم نفسه ، (٥) ايجار الارض والبناء اللازمين للمشروع ، (٦) النفقات النثرية المختلفة ، مثل الضرائب والتأمينات [1]

غير انك اذا أمعنت النظر وجدت أن العنصرين الاولين يمكن تحليل كل منهما الى ثلاثة عناصر يتكون من مجموعها نفقة انتاجهما ، فالقطن مثلا تتألف نفقة انتاجه من : (ا) ايجار الارض ،(ب) اجور العمال الذين يزرعونه ،(ج) فائدة رأس المال . اما النفقات النثرية فهى فى الواقع عبارة عن ثمن خدمات مختلفة ، وعلى هذا فنفقة انتاج أية سلعة تتألف فى النهاية من ثمن استخدام العمل ورأس المال والارض ، أى أنها لا تشتمل الا على الاجور والفائدة والايجار

ويفرق الاستاذ جيد[2] بين نوعين من نفقات الانتاج ، وهما نفقة الانتاج الاجتماعية ونفقة الانتاج الفردية ، فالاولى هى عبارة عما استخدم بالذات فى عملية الانتاج ، فهى تشمل الارض والعمل ورأس المال ، وأما الثانية فهى عبارة عن ثمن استخدام هذه العوامل فى الانتاج ، فهى تشمل الايجار والأجر والفائدة ، ولما كانت نفقة الانتاج الفردية هى فى الوقت نفسه دخل لبعض أشخاص هم الملاك والعمال والرأسماليين ، فان قيمة مااستهلك بالذات فى عملية الانتاج هو دائما أقل من نفقة الانتاج الفردية ، وعند ما يقال أن ثمن البيع يميل الى التعادل مع نفقة الانتاج ،

صالحة للاستعمال ، فلايمكن بيعها بأكثر من ٥٠ جنيها مثلا ، فالنقص الطارىء على قيمتها وهو مبلغ ٤٥٠ جنيهاً لا يدخله رب المصنع فى نفقة انتاج السنة العاشرة ، وانما يوزعه على العشر سنوات التى تستعمل الآلة خلالها ، فيصيب كل سنة منها ٤٥ جنيها ، فيكون هذا القدر هو الذى يمثل قيمة جزء من الآلة الذى يدخل ضمن نفقة انتاج السلع الذى أخرجها المصنع فى خلال العام

١ وحتى اذا كان صاحب المشروع يملك الارض ويأتى من عنده برأس المال كله فانه يدخل فى نفقة انتاجه فائدة رأسماله وريع أرضه ، فيكون هو المشروع الذى يدفعهما اليه كما كان يدفعهما الى غيره

٢ جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠١

فانه يراد بذلك نفقة الانتاج الفردية لا الاجتماعية ، اذ من الخطأ القول بان الثروة المنتجة تتعادل مع الثروة المستهلكة ، فان من طبيعة كل عملية انتاج ان تخرج من المنافع أكثر مما تستهلك ، ولولا ذلك لما تقدمت الانسانية وزاد استهلاكها كما زادت رؤوس أموالها[1]

٢٨٥ — *تغير نفقة الانتاج بتغير النسبة بين عوامل الانتاج أو بزيادتها كلها فى وقت واحد* : لما كان انتاج أى نوع من الثروات يتطلب تضافر عوامل الانتاج الثلاثة، فمن الواضح أنه لزيادة كمية الناتج من ثروة معينة يتعين استخدام كميات أكبر من عوامل الانتاج ، وتتحقق زيادة هذه العوامل على أشكال مختلفة نردها مبدئيا الى شكلين رئيسيين : فالمنظم اما أن يزيد بعض عوامل الانتاج دون البعض الآخر ، واما أن يزيد كل عوامل الانتاج فى وقت واحد

(الشكل الأول) : حالة ما إذا ظل احد عوامل الانتاج على الأقل ثابتا فى حين تزداد كمية غيره ، و بذلك تتغير النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة ، ولايضاح ذلك نفرض أن مزارعا يزرع قطعة أرض مساحتها ٢٠ فدانا فتغل له قمحا مقداره ٨٠ أردبا ، ويريد أن يحصل من القمح على مقدار أكبر ، فيرى أمامه طرقا مختلفة للوصول الى ذلك :

الطريقة الأولى : أن يزرع القطعة نفسها من الارض ، ولكنه يستخدم من الأيدى العاملة عدداً أكبر (زيادة العمل) ،ومن الأسمدة والآلات الزراعية مقداراً أوفر (زيادة رأس المال)

الطريقة الثانية : أن يزرع القطعة نفسها من الارض ، ويستخدم العدد نفسه من العمال ،ولكنه يزيد من رأس المال الذى يخصصه لزراعتها

الطريقة الثالثة : أن يزرع القطعة نفسها من الارض ، ويستخدم المقدار نفسه من رأس المال ، ولكنه يزيد من مقدار العمل الزراعى

---

١ جيد فى ، Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٥

الطريقة الرابعة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، من غير أن يحدث زيادة ما فى مقدار العمل ورأس المال

الطريقة الخامسة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، من غير أن يزيد من مقدار رأس المال الزراعى

الطريقة السادسة: أن يزيد من مساحة قطعة الأرض ، ومن مقدار رأس المال ، مع احتفاظه بكمية العمل التى كان يستخدمها أولا [1]

وكذلك الحال فى الصناعة ، فرب المصنع يستطيع أن يغير من النسبة بين عوامل الانتاج بما لايخرج عن النحو المتقدم

(الشكل الثانى) : حالة ما اذا زادت كل عوامل الانتاج فى وقت واحد، وهذه الزيادة اما أن تكون كلها بنسبة واحدة ، واما أن تكون بنسب مختلفة ، فالزارع مثلا الذى يريد أن يوسع مشروعه الزراعى بشرائه قطعة أرض جديدة واستخدامه عدداً أكبر من العمال وكمية أكثر من رأس المال يتبع فى ذلك إحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يجعل زيادة كل من الارض والعمل ورأس المال تتمشى

---

[1] ويمكن التمثيل بالارقام لكل طريقة من هذه الطرق كما فى الجدول الآتى :

	مساحة الارض	وحدات العمل	مقدار رأس المال
—	٢٠ فداناً	٥ عمال	٥٠ جنيهاً
الطريقة الاولى	٢٠ «	٧ «	٧٠ «
« الثانية	٢٠ «	٥ «	٧٠ «
« الثالثة	٢٠ «	٧ «	٥٠ «
« الرابعة	٣٠ «	٥ «	٥٠ «
« الخامسة	٣٠ «	٧ «	٥٠ «
« السادسة	٣٠ «	٥ «	٧٠ «

مع بعضها بنسبة واحدة

الطريقة الثانى : ان يزيد كلا من الارض والعمل ورأس المال بنسب غير متساوية[1]

والأمر لايختلف عن ذلك بالنسبة لرب المصنع الذى يريد أن يوسع مشروعه الصناعى بزيادة عوامل الانتاج كلها

٢٨٦ — **نظرية الغلة الغير نسبية** : فلنبحث الآن فيما يترتب على زيادة عوامل الانتاج من حيث زيادة الغلة ، وهنا نرى من الاقتصاديين من ذهب الى التفرقة بين الزراعة والصناعة من حيث القانون الذى تخضع له زيادة الغلة فى كل منهما : فبالنسبة للصناعة يقولون أنه ليس هناك حد لزيادة الناتج الصناعى ، وأن هذه الزيادة هى أكبر نسبياً من زيادة عوامل الانتاج ، فاذا كان مايستخدم من وحدات رأس المال فى مصنع هو «١٠» وكان مايخرجه هذا المصنع سنويا من الناتج هو «٢٠»، فانه اذا تضاعف رأس المال فأصبح «٢٠» فالناتج لايغدو «٤٠» وانما يزيد بنسبة أكثر من الضعف فيصبح «٥٠ أو ٦٠» مثلا ، ومن أجل هذا يقولون بأن القانون الذى يسرى على الصناعة هو قانون الغلة المتزايدة (Loi du rendement croissant—Law of increasing return). وأما بالنسبة للزراعة فيقولون أن الأمر بعكس ذلك ، فاذا كان مقدار مايستخدم من رأس المال فى الزراعة هو «٢٠» وكانت الغلة التى تقابله هى «٣٠» ، فأنه اذا زاد رأس المال الى «٤٠» فالغلة التى تقابله لاتصبح «٦٠» وانما قد لاتزيد عن «٥٠»، أى أنها

---

١ ويمكن التمثيل لكل من هاتين الطريقتين بالارقام كما فى الجدول الآتى :

	مساحة الارض	مقدار العمل	مقدار رأس المال
—	١٠ أفدنة	٣ عمال	٣٠ جنيها
الطريقة الاولى	٢٠ فداناً	٦ »	٦٠ »
الطريقة الثانية	٢٠ فداناً	٥ »	٧٠ »

تزيد بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال ، وقد يأتى وقت لاتأتى زيادة رأس المال فى الزراعة بزيادة ما فى غلتها ، بل قد يفضى تجاوز زيادة رأس المال حداً معيناً الى نقص فى الغلة الكلية ، فالافراط فى تسميد الارض مثلاوهو يضر الارض فى خصبها يؤدى الى نقص فى غلتها ، ولذلك قالوا بأن القانون الذى يسرى على الزراعة[١] هو قانون الغلة المتناقصة (Loi du rendement décroissant — Law of diminishing return)

وهذا التناقض بين الصناعة والزراعة من حيث غلة كل منهما هو الذى يعرف باسم قانون الغلة الغير نسبية (Loi du rendement non proportionnel) أو قانون الغلات المتزايدة والمتناقصة[٢]. وهو من أشهر القوانين التى صاغها وأفاض فى البحث فيها أصحاب المذهب الحر فى انجلترا وبخاصة ريكاردو وستوارت ميل[٣] وقد استخلصوا منه نتيجتين عمليتين على جانب كبير من الأهمية وهما : (١) ميل أثمان الحاصلات الزراعية الى الزيادة باطراد فانه كلما اشتدت الحاجة الى الحاصلات الزراعية بسبب تزايد عدد السكان ، كلما اشتدت مقاومة الأرض ، فلم تجار غلتها جهود الانسان فى زيادتها ، وكلما زادت نفقة الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة الغلة ، وقد بنى على هذه النتيجة نظرية من أشهر نظريات الاقتصاد السياسى ،وهى نظرية ريكاردو فى الريع[٤] ، (٢) ميل أثمان المنتجات الصناعية الى التناقص باطراد ، فانه كلما ازداد الناتج الصناعى كلما قلت نسبيا نفقة الانتاج ، وهذا من أهم الأسباب التى تجعل الانتاج الكبير ينتشر فى الصناعة

---

١ وأدخلوا فى ذلك أيضاً استغلال المناجم ومصائد الاسماك وأراضى البناء

٢ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٠ — ١١١

٣ أنظر ستوارت ميل ، فى Principles ، الفصلين الثانى عشر والثالث عشر ، ص ١٠٨ — ١٢٢

٤ البحث فى هذه النظرية يدخل فى باب التوزيع .

٢٨٧ — **نقد نظرية الغلة الغير نسبية** : هذه النظرية من حيث أنها تفرق بين الصناعة والزراعة من حيث مايسرى على غلة كل منهما من القوانين لا يمكن التسليم بصحتها ، فانه فى أى فرع من فروع الانتاج تزداد الغلة أحيانا بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الانتاج ، فيكون القانون الذى تخضع له هو قانون الغلة المتزايدة ، وأحيانا أخرى تزداد بنسبة أقل ، فيكون القانون الذى تخضع له هو قانون الغلة المتناقصة . والفرق الوحيد بين الصناعة والزراعة هو أنه فى الزراعة لا يمكن فى البلاد القديمة الكثيفة السكان أن يزاد من عوامل الانتاج سوى العمل ورأس المال ، أما الأرض فلا يمكن زيادتها ، لأن ماهو صالح للزراعة منها محدود فى كميته ، ولهذا يظهر فيها واضحا أثر قانون الغلة المتناقصة ، فى حين أنه فى الصناعة يمكن — على وجه عام — أن تزاد عوامل الانتاج كلها فى وقت واحد بالنسبة التى تأتى بأكبر غلة ، و بذلك لايكون هناك محل لفعل قانون الغلة المتناقصة .

فالتفرقة اذاً يجب أن تكون بين الحالتين اللتين أشرنا اليهما آنفا وهما : ١ — حالة ما اذا ظل عامل من عوامل الانتاج على الأقل ثابتا ، وتغيرت النسبة بين عوامل الانتاج الثلاثة على أثر زيادة كمية أحد العاملين الآخرين أو كلاهما ، وهنا يظهر أثر قانون الغلة المتناقصة ابتداء من حد معين فى كل فروع الانتاج على السواء ، ٢ — حالة ما اذا اتسع نطاق المشروع بزيادة عوامل الانتاج كلها ، وهنا يبحث فى فوائد الانتاج الكبير ، وما يؤدى اليه من اقتصاد فى النفقات ، وهو موضوع نترك البحث فيه الى الفصل الثالث من هذا الباب ، ونبدأ هنا بالبحث فى قانون الغلة المتناقصة فى الزراعة أولا ، ثم فى غيرها من فروع الانتاج ثانيا

الفصل الثانى

قانون الغلة المتناقصة

المبحث الاول

قانون الغلة المتناقصة فى الزراعة

٢٨٨ — (١) انطباق قانون الغلة المتناقصة على قطعة معينة من الارض الزراعية : لكل قطعة من الارض حد يبلغ عنده الانتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال ، بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما على هذا الحد لأخذت الغلة التى تنشأ عن هذه الزيادة فى التناقص النسبى ، ولايضاح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الأرض تزرع قمحاً فتأتى بغلة قدرها ١٠٠ أردب اذا استخدم فيها ١٠ وحدات من العمل و رأس المال ، و بذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة هى ١٠ أرادب ، فاذا استخدم فى زراعتها ٢٠ وحدة من العمل و رأس المال فقد تغل ٢٢٠ أردباً ، و بذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردباً ، واذا استخدم فيها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٣٠٠ أردب ، و بذلك تكون الغلة النسبية ١٠ أرادب ، وهكذا كلما زادت وحدات العمل ورأس المال بعد ذلك كلما نقصت الغلة النسبية كما يتضح من الجدول الآتى :

	الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة
وحدات العمل ورأس المال :	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠
الغلة الكلية :	١٠٠	٢٢٠	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٠
الغلة النسبية :	١٠	١١	١٠	٩	٨

ومن هذا ترى أن الغلة النسبية بعد ان بلغت حدها الأقصى فى الحالة الثانية أخذت فى التناقص ابتداء من الحالة الثالثة حيث عادت الى ما كانت عليه فى الحالة الأولى ، واستمر تناقصها فى الحالات الرابعة والخامسة . واذا نحن واصلنا زيادة وحدات العمل ورأس المال وجدنا أن هناك حداً لا تزيد بعده الغلة الكلية نفسها باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ، ولهذا كان ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج مرن قابل للتمدد كلما زدته شداً ، كلما تطلب بذل مجهود أكبر ، حتى يأتى وقت لا يمكن الذهاب فى شده الى حد أبعد[1]

وهذا الحد الذى يبدأ عنده فعل قانون الغلة المتناقصة ليس ثابتاً ، بل هو متغير تبعاً لما يصيب الأرض من اصلاح ، ولما يطرأ على العلوم الزراعية من تقدم

٢٨٩ — (ب) انطباق قانون الغلة المتناقصة على مجموع الاراضى الزراعية فى بلد معين : لا يضاح ذلك نفرض أن الأراضى الزراعية التى فى بلد معين قد رتبت أنواعها ترتيباً تنازلياً بحسب خصبها على النحو الآتى : ع١ ، ع٢ ، ع٣ ، ومعنى هذا أنه عند تساوى وحدات العمل ورأس المال التى تنفق على مساحة واحدة من كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة فان ع١ تخرج من القمح كمية أكبر مما تخرجه ع٢ ، وهذه تخرج أكثر مما تخرجه ع٣ ، أو بعبارة أخرى لكى يمكن الحصول على نفس الكمية من القمح من مساحة واحدة من كل من هذه الأنواع الثلاثة ، فان زراعة الأرض ع١ تتطلب من وحدات العمل ورأس المال أقل مما تتطلبه ع٢ ، وهذه تتطلب من وحداتهما أقل مما تتطلبه ع٣ . فاذا بدئ بزراعة الأرض ع١ ، وأخذ فى اضافة وحدات جديدة متساوية من العمل ورأس المال الى ما استخدم فيها أولا ، فانه ابتداء من حد معين تأخذ غلتها النسبية فى التناقص على نحو ما سبق بيانه ، حتى يأتى وقت يصبح فيه استخدام الوحدات الجديدة من العمل ورأس المال فى زراعة الأرض ع٢ أفضل من اضافتها الى ما هو مستخدم فى الأرض ع١ ، ثم

---

١ ستوارت ميل ، فى Principles ، ص ١٠٩

يأتى وقت آخر يصبح فيه استخدام الوحدات الجديدة من العمل ورأس المال فى زراعة الأرض ع٣ أفضل من اضافتها الى المستخدم منها فى الأرض ع٢ .

ولهذا ترى فى البلاد القديمة الكثيفة السكان أن أجود الأرض ليست وحدها هى التى تزرع ، بل يزرع بجانبها المتوسط والردىء ، فتجد من الأرض المزروعة ما لا ينتج الفدان سوى «٥» أرادب من القمح ، مع أن هناك بجانبها ما ينتج باستخدام نفس الكمية من العمل ورأس المال « ٧ » أرادب ، فلو كان الانسان قادراً على مضاعفة ما تنتجه الأرض الجيدة بمضاعفة العمل ورأس المال لما لجأ الى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها ، لأن « ن » من العمل ورأس المال فى الحالة الأولى تخرج له « ١٤ » أردباً (٢ × ٧ = ١٤) ، فى حين أن «ن» فى الحالة الثانية لا تخرج له سوى « ١٢ » أردباً (٧ + ٥ = ١٢) ، ولكن وجود قانون الغلة المتناقصة فى الزراعة هو الذى يحمل الانسان على أن يزرع بجانب الأراضى الجيدة الأراضى الأقل جودة

وقد كان اهتمام الاقتصاديين و بخاصة الانجليز منهم بهذا القانون عظيما فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ففى هذا العهد حيث لم يبلغ الفن الزراعى من التقدم ما بلغ بعد ذلك ، ولم تكد أراضى الدنيا الجديدة تستغل ، فقد جاهروا بخوفهم من أن الأرض لا تكفى لتغذية الانسان ، اذ أنه كلما عنى بزرعها كلما ضنت بغلتها ، وحقيقة أنت ترى أن قانون الغلة المتناقصة ينيخ بكلكله فى البلاد التى لا يتقدم فيها الفن الزراعى ، و يزداد عدد سكانها بسرعة ، ولكنك اذا نظرت الى بلاد العالم فى مجموعها وجدت أن هناك أسباباً تدعو الى عدم اعارة هذه المخاوف عظيم أهمية فى الزمن الحاضر :

فهذه العلوم الزراعية قد تقدمت كثيراً منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فأمكن اصلاح كثير من الأراضى ، وتحسين الانواع الحيوانية والنباتية ، وزرع أراض كانت تعتبر غير قابلة للزراعة ، وزيادة ما تنتجه القطعة الواحدة من

الأرض بنسبة كبيرة ، وليس هناك ما يشعر بأن تقدم الفن الزراعى قد بلغ نهايته ، فقد يتوصل الانسان فى السنين القادمة الى اكتشاف طرق جديدة فى الزراعة ، ومن شأن كل تقدم فى العلوم الزراعية ابعاد الحد الذى لا تتناسب عنده زيادة غلة الأرض مع زيادة نفقات انتاجها . ولا يزال يوجد فى هذا العالم أراض كثيرة لم تستغل بعد ، وغيرها لم يستغل الا استغلالا ضعيفاً . وقد كان من أثر تقدم أسباب المواصلات أن استطاعت البلاد القديمة التى لا تنتج من المواد الزراعية كل ما تحتاج اليه أن تأتى بها من بلاد أخرى ، فتستبدل منتجاتها الصناعية بالمنتجات الزراعية التى توجد بكثرة فى البلاد الجديدة . و بجانب الفن الزراعى يوجد فن آخر يرجى له تقدم كبير فى المستقبل ، وهو فن التغذية (L'art Alimentaire) ، الذى يرمى الى استخدام المواد النباتية والحيوانية فى التغذية على أفضل وجه ، فالانسان يبذر فى غذائه ، ويقول الاختصاصيون أنه يستطيع أن يحصل على العناصر الضرورية لتغذيته بنفقات أقل اذا هو راعى بعض القواعد العلمية . ويلاحظ أخيراً أن سير تزايد السكان قد أخذ فى التباطؤ حتى وقف تماماً فى بعض البلاد [1]

المبحث الثانى

قانون الغلة المتناقصة قانون عام

٢٩٠ — انطباقه على استغلال المناجم والنقل : قانون الغلة المتناقصة كما يسرى على الزراعة يسرى على استغلال المناجم أيضاً ، وقد يكون أثره هنا أكثر وضوحا ، فان نفقات استغلال المناجم تتزايد كلما قربت معادنها من النفاد ، وأصبحت بسبب ذلك أحوال الاستخراج فيها أكثر صعوبة ، ولهذا يأخذ رأس المال والعمل ينصرفان عن المناجم التى استغلت زمناً طويلا الى مناجم جديدة أغنى

---

[1] تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٢٦ — ١٢٧

من القديمة وأسهل منها استغلالا ، وفى حين أن خصوبة الارض تتجدد دائماً بفضل التسميد ونحوه فان ثروة المنجم لا تتجدد كلما استخرج الانسان شيئاً من معادنه

ولا يقتصر سريان قانون الغلة المتناقصة على الزراعة واستغلال المناجم بل هو قانون عام يسرى على سائر فروع الانتاج ، ففى النقل مثلا اذا أريد زيادة سرعة باخرة بعد حد معين بنسبة « $\frac{1}{10}$ » ، لتصبح سرعتها ٢٢ عقدة بعد اذ كانت ٢٠ عقدة ، فانه يتعين زيادة قوة آلاتها بنسبة « $\frac{1}{4}$ »، واذا أريد مضاعفة سرعتها وجب زيادة قوة محركاتها بنسبة «١٠» أمثال ، ولهذا كان النقل السريع غالى الثمن[١]

٢٩١ — انطباقه على الصناعة بالمعنى المتداول : «ا» انطباقه على مصنع معين : لكل مصنع حد يبلغ فيه الانتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيه من العمل ورأس المال ، بحيث لو زاد مقدار ما يستخدم فيه عن هذا الحد لأخذت غلته فى التناقص النسبى كما هو الحال بالنسبة لقطعة معينة من الاراضى الزراعية ، ولذلك يعمد أصحاب المصانع عند ما يريدون أن يزيدوا منتجاتهم فوق حد معين الى انشاء مصانع جديدة غير مكتفين بمصانعهم القديمة

وكما هو الحال فى الزراعة فان كل تقدم فى الفن الصناعى من شأنه أن يبعد الحد الذى يبدأ عنده فعل قانون الغلة المتناقصة فى الصناعة ، فاختراع آلات جديدة وادخال التحسينات العلمية على طرق انجاز العمل ، كل ذلك وما اليه يجعل زيادة الناتج فى المصنع خلال زمن طويل أكثر نسبياً من زيادة العمل ورأس المال

«ب» انطباقه على نوع معين من الصناعات : ونضرب لهذا مثلا صناعة نساجة القطن ، فعدد مصانع النساجة قابل دائما للزيادة ، ومن شأن استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال فى مصانع جديدة أن يأتى بناتج يعادل على الاقل ما يأتى به فى المصانع القديمة (وذلك مع فرض أن الفن الصناعى يظل ثابتاً لا يتقدم) ، ذلك أنه لا يوجد بين المصانع الجديدة والقديمة من التباين فى قوة الانتاج ما هو

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٢٥

موجود بين القطع المختلفة من الاراضى الزراعيـة التى تختلف قوة انتاجها باختلاف درجة خصبها ، ولذلك يقول نيكلسون [١] بانه اذا انصرف العالم عن نساجة القطن فان لنكشير فى انجلترا — بانشاء مصانع جديدة فى هذه الصناعة، وزيادة مايستخدم فى المصانع القديمة من العمل ورأس المال — تستطيع أن تخرج من الاقمشة القطنية ما يكفى لكساء العالم كله ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك أهمية عملية لقانون الغلة المتناقصة ، لأن الامكنة التى يمكن تشييد المصانع عليها لا يخشى نفادها، ومع هذا فاثر هذا القانون يبدو واضحاً عند ما تكون المصانع القديمة فى مركز ممتاز ، كقربها من المناجم أو مساقط المياه أو غير ذلك مما لا يتوافر للمصانع الجديدة ، فيكون هناك مصانع أفضل من غيرها ، كما كان هناك أراض زراعية أخصب وأفضل موقعاً من غيرها [٢]

١ Nicholson, Principles of Political Economy طبعة سنة ١٩٠٢ ، الجزء الاول ، ص ١٥٣

٢ ريبو ، فى Précis ، ص ٢٤٣

الفصل الثالث

الانتاج الكبير — قانون الغلة المتزايدة

المبحث الاول

مميزات الانتاج الكبير

٢٩٢ — *مميزات الانتاج الكبير فى الصناعة* : من الصعب تعيين هذه المميزات بالدقة ، لأن المشروع الصناعى لايعتبر كبيراً أوصغيراً على الاطلاق وانما يعتبر كذلك بالنسبة لمشروع آخر ، فليس هناك مقياس عام يمكن الركون اليه ، فالمطبعة التى تستخدم ١٠٠ عامل مثلا هى فى عداد المطابع تعتبر مطبعة كبيرة ، فى حين أن المصنع الذى يستخدم العدد نفسه من العمال فى صناعة التعدين يعتبر مصنعاً صغيراً اذا قورن بغيره من مصانع التعدين ، وعلى وجه عام تتميز الصناعة الصغيرة عن الكبيرة بتفوق العمل اليدوى فيها ، و بساطة أدواتها ، وقلة ما يستخدم فيها من العمال ورؤوس الاموال اذا قورنت بالمصانع الأخرى التى من نوعها ، ونظراً لاستحالة حصر هذه العوامل جميعها ، فان الاحصائيات التى تبين حالة الانتاج فى المصانع لا تشتمل عادة الا على عاملين ، وهما عدد العمال فى كل مصنع ، والقوى المحركة التى يستخدمها ، وكذلك فى التجارة ترتب الاحصائيات المتاجر بحسب عدد المستخدمين فى كل منها ، غير أنه عند ما أرادت بعض الدول فى العهد الاخير أن تفرض ضرائب خاصة على المتاجر الكبيرة اتخذت رقم الأعمال مقياساً للتفرقة بينها و بين المتاجر الصغيرة

٢٣٩ — *مميزات الانتاج الكبيرة فى الزراعة* : يصعب فى الزراعة أيضاً التفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، فقطعة أرض على مقربة من مدينة مثل القاهرة تزرع خضروات مثلا ، وتبلغ مساحتها ٥ أفدنة تعتبر زراعتها

زراعة كبيرة ، فى حين أن قطعة أرض أخرى تزرع قمحاً أو أرزاً ، فى جهة مثل مديرية الغربية ، وتبلغ مساحتها ٥ أفدنة مثل الأولى، تعتبر زراعتها صغيرة. فليست مساحة الأرض وحدها هى التى يمكن اتخاذها مقياساً للتمييز بين الزراعة الكبيرة والصغيرة ، وانما يجب النظر أيضاً الى نوع الزراعة وطريقتها من حيث أنها خفيفة أو كثيفة ، وموقع الأرض وخصوبتها ، وأحوال البيئة الاقتصادية ، ولما كانت الاحصائيات لا تستطيع أن تحصر كل العوامل التى يتوقف عليها درجة أهمية المشروعات الزراعية ، فهى تكتفى عادة بترتيبها بحسب مساحتها وعدد العمال الاجراء فيها

٢٩٤ — الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة (Culture extensive et culture intensive)[١] : أساس التفرقة بين الزراعة الخفيفة والكثيفة هو النسبة بين عوامل الانتاج التى تستخدم للحصول على الكمية الواحدة من الناتج ، ففى الزراعة الخفيفة تكون مساحة الأرض كبيرة بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال، ففيها يكون الاعتماد الأول على خصب الأرض الطبيعى ، فى حين أنه فى الزراعة الكثيفة تكون مساحة الأرض قليلة بالنسبة لما يبذل فيها من العمل ورأس المال، أو من أحدهما دون الآخر، فأساس الزراعة الكثيفة فى الصين هو العمل، فى حين أن أساسها فى بلاد غرب أوربا هو رأس المال ، وهى تتبع عادة متى ارتفعت قيمة الأراضى الزراعية ، وتعذر الحصول عليها ، ولهذا ترى أن الزراعة الخفيفة تصلح للبلاد الجديدة مثل جمهوريات أمريكا الجنوبية ، حيث تكثر الأراضى الزراعية وتهبط أثمانها ، فى حين أن الزراعة الكثيفة تنتشر فى البلاد القديمة التى يكثر سكانها وترتفع قيمة الأراضى الزراعية فيها ارتفاعاً كبيراً ، وذلك مثل هولندا والدنمرك وسويسرا

---

١ أنظر كوفيس ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٣٣ — ٤٣٥ والمراجع التى يشير اليها ، وتروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١١٠ — ١١٢

و بلچيكا وفرنسا والمانيا وانجلترا وشمال ايطاليا ، ففى هذه البلاد كلها تقضى الضرورة بان يستخدم فى الأرض ، وهى عنصر نادر وغالى الثمن ، كميات كبيرة من العمل ورأس المال [١]

المبحث الثانى

مزايا الانتاج الكبيرة وعيوبه

٢٩٥ — *مزايا الانتاج الكبيرة* : (١) أولهذه المزايا يأتى من تركز رؤوس الاموال ، والفضل فى هذا التركز يرجع الى شركات المساهمة التى يتهيأ لها سبل الوصول الى حشد الكثير من رؤوس الاموال بفضل ما تصدره من الأسهم والسندات ، وما تقترضه من البنوك بفضل الثقة التى يولدها فى النفوس اتساع نطاق أعمالها ، وكلما كانت رؤوس الاموال عظيمة كلما زادت قدرة المشروع على استخدام الآلات التى هى أكثر انتاجاً من العمل اليدوى ، وكلما زادت قوة الآلة البخارية كلما قلت نفقات ما يستهلكه الحصان البخارى من الوقود ، كما أن ثمن شراء آلة بخارية قوتها ١٠٠ حصان مثلا ليس ١٠ أمثال ثمن آلة قوتها ١٠ أحصنة ، بل هو دون ذلك ، والمتجر الكبير الذى تبلغ مبيعاته ١٠٠ مرة قدر مبيعات المتجر الصغير لا يكون بحاجة الى الاحتفاظ بكمية من السلع تعادل ١٠٠ مرة ما يحتفظ به المتجر الصغير ، بل يكفيه أن يكون لديه ١٠ أمثاله من السلع يجددها ١٠ مرات فى العام

(٢) والانتاج الكبير يكفل استخدام العمل على أحسن وجه ، فبينا ترى أعمال الادارة فى المشروع الصغير يقوم بها عادة من يأتى برأس المال ، وهو قد لا

---

١ والزراعة الخفيفة ليست بالضرورة زراعة متأخرة ، فقد يكون من الاوفق للزارع ولو كان يملك الكثير من رأس المال وتتوفر له الخبرة الفنية أن لا يتبع سوى طريقة الزراعة الخفيفة ، اذ ليس ثمت فائدة من تجمع رأس المال والعمل فى مساحة صغيرة من الارض فى الجهات التى يقل فيها السكان وتكثر فيها الاراضى الجيدة الرخيصة

يتوفر على الكفاءة اللازمة لذلك ، فان ادارة المشروع الكبير توكل عادة الى أشخاص يعينون لكفاءتهم وليس لرأس مالهم ، ومن شأن المشروعات الكبيرة أن تجذب اليها كبار الفنيين بفضل ارتفاع المرتبات فيها .

والانتاج الكبير يدعو الى الاقتصاد فى عدد الأيدى العاملة ، فأنت ترى أنه اذا كان هناك ١٠ مصانع صغيرة يستخدم كل منها آلة قوتها عشرة أحصنة بخارية فانها تحتاج الى استخدام ١٠ ميكانيكيين لتسييرها والاشراف عليها ، فى حين أنه فى المصنع الكبير يكفى ميكانيكى واحد للاشراف على آلة قوتها ١٠٠ حصان بخارى تقوم بما تقوم به العشر آلات الأولى ، وكذلك يستطيع المشروع الكبير أن يقسم العمل فيه على أفضل وجه ، ولا يضيع فيه سدى شىء من وقت عماله ، فبينما ترى فى المصنع الصغير أن الكاتب وعامل النقل مثلا يظلان جزءاً من يومهما عاطلين ، وأن عهد اليهما بعمل غير عملهما لم يحسنا القيام به ، فان جميع العمال فى المصنع الكبير يشتغلون طول يوم عملهم كل فيما تخصص له

(٣) وهو يدعو الى الاقتصاد فى المكان الذى تشغله المنشآت الصناعية أو التجارية ، فمساحة الأرض التى يقوم عليها بناء مصنع كبير لا تكون ١٠ مرات قدر مساحة الأرض اللازمة لبناء ١٠ مصانع صغيرة كل منها بـ $\frac{١}{١٠}$ المصنع الكبير ، بل هى أقل من ذلك ، الى هذا أنه كلما كان المصنع أو المتجر أكثر اتساعاً كلما كان المتر المربع من البناء الذى يشغله أقل ايجارا [١]

(٤) المصروفات النثرية (frais généraux) مثل ايجار المصنع ونفقات الانارة والتدفئة والتأمين وراتب المدير ، هى فى الانتاج الكبير أقل نسبياً منها فى

---

١ ويضرب الاستاذ جيد لهذا مثلا حالة متجر فى باريس تبلغ مبيعاته فى اليوم ٥٠٠ فرنك يدفع ايجاراً مقداره ٨٠٠٠ فرنك ، فى حين أن متجرا البون مارشيه الذى تبلغ مبيعاته يومياً ٥٠٠و٠٠٠ فرنك يبلغ ما يدفعه من الايجار ١٠٠٠و٠٠٠ فرنك ، فلو أن النسبة بين المبيعات والايجار كانت واحدة فى الحالتين لوجب أن يكون ايجار البون مارشيه ٨٠٠٠و٠٠٠ فرنك ($\frac{٥٠٠و٠٠٠}{٥٠٠}$ × ٨٠٠٠) — جيد فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٠٤

الانتاج الصغير. وهنا نبين أنه فى كل مشروع صناعى تتألف نفقة الانتاج من جزئين : جزء ثابت وجزء متغير ، فأما الجزء الثابت فيشمل النفقات النثرية كلها ، وهذه تظل واحدة سواء أنتج المشروع قليلا أو كثيراً ، وأما الجزء المتغير ويطلق عليه اسم « نفقة الانتاج الجزئية » (prix de revient partiel) فيشمل النفقات التى تضاف الى المصروفات النثرية للحصول على كل وحدة من الناتج[1] ، وذلك مثل ثمن المواد الاولية وأجور العمال ، ومن هذا ترى أن نفقة الانتاج الكلية لأية وحدة من الناتج تتركب من : نفقة انتاجها الجزئية + نصيبها فى النفقات النثرية. وعليه فاذا كان هناك مصنع من مصانع النساجة يخرج ١٠٠٠٠ قطعة من القماش ، فان نفقة الانتاج الكلية لكل قطعة تكون أعلا مما لو كان يخرج ٢٠٠٠٠ قطعة ، لأنه اذا كانت نفقة الانتاج الجزئية لكل قطعة من القماش ٤٠ قرشا، وكانت النفقات النثرية فى المصنع ٦٠٠٠٠٠ قرش ، فان نفقة الانتاج الكلية فى الحالة الاولى تكون عبارة عن ٤٠ + $\frac{٦٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠}$ = ١٠٠ قرش ، فى حين أنها فى الحالة الثانية تكون عبارة عن ٤٠ + $\frac{٦٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠}$ = ٧٠ قرشا

(٥) وقد أمكن بفضل الانتاج الكبير الانتفاع بفضلات المواد التى تهمل عادة فى الانتاج الصغير ، ففضلات القطن والصوف فى المصانع الكبيرة تستخدم فى صنع بعض أنواع المنسوجات ، كما تستخدم المادة الدهنية التى يشتمل عليها الصوف فى صنع الصابون ، وكذلك ينتفع بفضلات الفحم الكوك فى المصانع الكبيرة فى عمل الاصباغ والروائح والعقاقير والمفرقعات وغير ذلك[2]

(٦) نفقات شراء المشروعات الكبيرة هى نسبياً أقل من نفقات شراء المشروعات الصغيرة ، لأن الأولى اذ تشترى المواد الخام ومواد الوقود وغيرها بكميات كبيرة فانها تشتريها بسعر اقل من سعر شراء المشروعات الصغيرة ، كما أن

---

١ كاسون ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٩

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٤

نفقات نقلها تنقص نسبياً تبعا لزيادة كميتها

(٧) وكذلك نفقات البيع هى أقل نسبياً فى الانتاج الكبير منها فى الصغير فالمشروع الكبير يستطيع أنه يتولى بنفسه بيع منتجاته ، فيستغنى بذلك عن الوسطاء ، كما تقل نسبياً نفقات نقل منتجاته الى الاسواق نظراً لكثرتها ، وتستطيع المشروعات الكبيرة أن تملك بعض وسائل النقل كالسكك الحديدية التى تنشئها بعض المصانع الكبيرة لنقل منتجاتها الى بعض محطات السكك الحديدية الرئيسية ، وكالسفن التى تملكها لنقل منتجاتها الى البلاد الواقعة على ضفاف الأنهار الكبيرة

(٨) ويستطيع المشروع الكبير أن يقنع بربح يسير فى كل صفقة ، لأنه لما كانت جملة مبيعاته جسيمة ، فهو مع بيعه كل وحدة منها بثمن أرخص من غيره يحرز مع ذلك فى آخر الأمر ربحاً كلياً عظيما

(٩) وأخيراً يتمتع العمال فى المصانع والمتاجر الكبيرة بحالة صحية أفضل من التى يجدونها فى المصانع والمتاجر الصغيرة ، لانهم فى الأولى يشتغلون فى أماكن متسعة جيدة التهوية ، وهى دائماً تحت مراقبة رجال الحكومة

٢٩٦ — عيوب الانتاج الكبير : وبجانب ما تقدم من مزايا الانتاج الكبير يذكر الاقتصاديون له عيوباً أهمها ما يأتى :

(١) لما كانت المشروعات الكبيرة تستخدم مقداراً كبيراً من رؤوس الاموال الثابتة على شكل آلات ومبان وغيرها ، فان تعطيل سير العمل فيها لسبب ما ينزل بها خسارة جسيمة ، الى هذا أن المصانع الكبيرة تنتج فى الغالب أكثر مما تستطيع أسواقها الحاضرة أن تستهلكه ، فيتراكم لديها من السلع كميات كبيرة فاذا ما فقدت بعض أسواقها ، أو لم يتحقق أملها فى الاستيلاء على أسواق جديدة اضطرت ، كى تتخلص من هذه السلع المتراكمة لديها ، الى تخفيض أثمانها تخفيضاً قد يؤدى الى افلاسها ، وهى لهذا لاتنى عن البحث وراء أسواق جديدة تبتلع الزائد من منتجاتها ، وهى مرغمة فى سبيل الحصول على هذه الاسواق على العمل

دائماً على تقليل نفقات انتاجها ، وهذا ما يحملها على تخفيض أجور عمالها وتقليل ارباحها

(٢) صعوبة الادارة العامة والاشراف على سير العمل فى المشروعات الكبيرة ، فان الاسواق التى تصرف فيها منتجاتها هى أسواق متسعة يتعذر على الادارة أن تلم تماماً بأحوالها ، وهى كثيراً ما تكون أجنبيــة فتصبح تحت رحمة السياسة التجارية التى تتبعها الدول الاخرى ، كما أنه فى المشروعات الكبيرة يعهد بمراقبة العمل الى أشخاص اجراء ، فلا يتوفر عندهم من الغيرة على مصلحة المشروع ما يكون عند صاحب العمل نفسه ، وهذا ما يدعو الى قلة انتاج العمل ، لا سيما وأن طريقة الاجر التى تتبع فى أغلب الاحيان هى طريقــة الأجر بالوقت لا الأجر بالقطعة

(٢) الانتاج الكبير يحمل بين ثناياه خطراً كبيراً على المنافسة الحرة ، اذ كثيراً ما يؤدى الى الاحتكار الفعلى ، ذلك أن انتشار الانتاج الكبير فى أحد فروع الانتاج يكون فى الغالب مصحوباً بتقليل عدد المشروعات ، فيسهل بذلك اتفاقها لتملى على السوق أسعارها ، وقد كان ذلك مما عمل على تأليف نقابات الانتاج والشركات الموحدة [١]

---

١ بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٤٣ — ١٤٥

الباب الخامس
التوازن بين الانتاج والاستهلاك

الفصل الأول
كيف يحدث التوازن بين الانتاج والاستهلاك

٢٩٧ – **مسألة التوازن فى العصور القديمة والحديثة :** فى العصور القديمة عند ما كان أعضاء الاسرة أو الجماعة الواحدة ينتجون بأنفسهم ما يستهلكون ، كان يسيراً عليهم أن يتعرفوا حاجاتهم فينتجوا من الاشياء ما يقابلها ، فلم يكن لمسألة التوازن بين الانتاج والاستهلاك أهمية تذكر . ولكنه لما انتشر تقسيم العمل ، وأصبح المنتج ينتج من الاشياء ما يستهلكه غيره ، اكتسبت هذه المسألة أهمية خاصة ، ومع هذا فقد كان حدوث التوازن بين الانتاج والاستهلاك لا يزال بسيطاً طالما كان كل منتج يقوم باداء ما يكلفه به عملاؤه ، وطالما كانت عادات هؤلاء العملاء معروفة لديه ، والتنبؤ بما يستهلكونه غير مستعص عليه ، ولكنه لما جعل المنتج يعمل مقدماً ليبيع منتجاته فى أسواق بلغت من الاتساع مبلغاً عظيما ، ولم يعد هناك اتصال مباشر بين المنتجين والمستهلكين ، اذ ظهر فريق الوسطاء على مسرح الحياة الاقتصادية ، وأصبحوا يشترون من المنتجين ليبيعوا بعد ذلك ما اشتروا الى المستهلكين ، لما حدث ذلك لم تعد مسألة التوازن بين الانتاج والاستهلاك تبدو بالبساطة التى كانت عليها أولا ، اذ كيف يتهيأ اليوم لمئات الملايين من الناس — وكل منهم لا يؤدى من الاعمال الا نوعاً واحداً ، ومنهم

من لا يعمل — أن يحصلوا فى كل يوم على ما يحتاجون اليه من مختلف الاموال والخدمات وهى لا حصر لها ، وكيف يستطيع المنتجون — وليس هناك هيئة عليا تشرف على تنظيم الانتاج — أن يمدوا سائر المستهلكين بما يحتاجون اليه ؟

لقد كان اهتمام الحكام فى بعض العصور بايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك من الاسباب التى دعت الى وضع نظم خاصة للصناعة ، فمن هذا ما كان شائعاً فى بعض البلاد من الزام الابن بأن لا يزاول من الحرف سوى حرفة أبيه ، وعدم السماح لاى شخص فى نظام الطوائف بالاحتراف بحرفة الا باذن خاص ، وكذلك كان الامر فى الزراعة ، فقد كان لا يجوز لمن يزرع أرضه قمحاً فى فرنسا أن يحولها الى حقل عنب حتى لا تحدث قلة فى القمح أو افراط فى النبيذ[1] ، فلما جاءت الثورة الفرنسية قضت على كل هذه القيود ، وقررت مبدأ حرية العمل ، فأصبح لكل شخص الحق فى أن ينتج ما يشاء كما يشاء ، وتنظيم الانتاج على هذا المبدأ هو الذى يطلق عليه اسم « نظام المنافسة الحرة »[2] .

٢٩٨ — وظيفة حركة الاثمان فى ايجاد التوازن فى نظام المنافسة الحرة :

منذ أن قام نظام المنافسة الحرة أصبحت حركة الاثمان من صعود وهبوط هى التى تكفل ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فهى اذا هبطت فى فرع من فروع الانتاج كان هذا دليلا على أن عرض منتجاته فى حالة افراط بالنسبة لطلبها ، فتكون النتيجة المباشرة لهذه الحالة ، ان لم يتدارك الامر ، هبوط الارباح والاجور فى هذا الفرع ، فهبوط الاثمان هو نذير للعمل ورؤوس الأموال كى تولى وجهها شطر فرع آخر لم يزدحم بها ، ومتى حدث ذلك أخذت كمية المنتجات فى التناقص حتى تتعادل مع الطلب . واذا حدث عكس ذلك ، بأن ارتفعت الاثمان فى فرع من الانتاج ، كان هذا دليلا على اشتداد الحاجة الى منتجاته ، فلا يلبث أن يقبل عليه العمل

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٧ بالهامش

٢ راجع بند ١٧٨ ، ص ١٦٨ من هذا الكتاب

ورأس المال بدافع الامل فى الحصول على أجور وأرباح مرتفعة ، فتزيد المشروعات القـديمة من كمية ما كانت تنتجه ، كما تأخذ مشروعات جديدة تخرج من المنتجات ما يضاف الى ما تخرجه المشروعات القـديمة ، حتى يتساوى العرض مع الطلب

غير أن هذا التوافق الجميل الذى يحدث من تلقاء نفسه بين الانتاج والاستهلاك والذى طالما شاد بذكره الاقتصاديون الاحرار وبخاصة باستيا ، يتطلب استكمال شروط قل أن تتوفر فى الواقع ، اذ يجب أن يكون كل من رأس المال والعمل قابلا للانتقال فى الحال من فرع الى آخر من فروع الانتاج ، ولكنك رأيت أن هناك أسباباً تحول دون سرعة انتقالهما من الفرع الذى حل به الكساد الى غيره[1] ، وكذلك يجب أن لا يوجد من الاسواق سوى سوق عالمى واحد ، أو على الاقل أن تكون الاسواق متصلة بعضها ببعض اتصالا تاماً ، بحيث اذا ما فقد التوازن فى واحد منها أمكن أن يعود اليه فى الحال ، والعالم وان كان يسير نحو هذه الحالة الا أنه لا يزال بعيداً عن بلوغها[2]

١ أنظر بند ١٨٨ ، ص ١٨١ ، وبند ٢١١ ، ص ٢١١ من هذا الكتاب

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٨

الفصل الثانى

حسنات المنافسة الحرة وسيئاتها

٢٩٩ — تباين الآراء بشأن المنافسة الحرة : أعجب بالمنافسة الحرة من الاقتصاديين جمهور كبير ، وجرت أقلامهم بتمجيدها وتعديد مآثرها ، حتى ذهب بعضهم الى تشبيه فعلها فى الحياة الاقتصادية بفعل الشمس فى الحياة الطبيعية ، وقد اختلف معهم فى ذلك فريق آخر من الكتاب وبخاصة أعداء النظام الاجتماعى الحاضر ، فقد حمل هؤلاء على المنافسة الحرة حملة شعواء ، ونسبوا اليها كثيراً من مساوىء المجتمع ونقائصه ، ونحن نورد فيما يلى أهم ما يذكره لها كل فريق من المزايا والعيوب :

٣٠٠ — المزايا التى يذكرها الاقتصاديون للمنافسة الحرة[1] :

(١) انها تؤدى الى ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذلك بفضل ارشادات حركة الأثمان كما تقدم

(٢) انها تؤدى الى رخص أثمان المنتجات ، لأن كل منتج فى نظام المنافسة الحرة ينزع الى النزول بثمن بيعه الى أدنى حد مستطاع ، ليجتذب اليه المشترين . ولأنه اذا ظل ثمن سلعة حيناً مرتفعاً بالنسبة لنفقات انتاجها ، تمادى منتجوها فى الاكثار منها ، بسبب الربح الاستثنائى ، وانبرى لمنافستهم فيها منتجون آخرون ، فلا يلبث أن يهبط ثمن بيعها

(٣) انها أكبر باعث على التقدم الصناعى ، لأن كل منتج فى مباراته زملاءه يعمل على أن ينتج أفضل منهم ، ليحظى بتفضيل الجمهور لمنتجاته . وبذلك يسود فى الجماعة الميل الى الاتقان والاختراع ، ومن شأن كل اكتشاف أو تقدم يحدث فى

١ انظر فى تفصيل ذلك لروابوليو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٣٩ — ٦٤٥

أحد الصانع أن يتمشى الى غيره ويذاع استعماله ، اذ لايتردد أصحاب المصانع الأخرى عن الاخذ به متى كان لهم الحق فى ذلك ، حتى لا يستأثر به واحد منهم ، فيؤدى هذا الى انتصاره عليهم

(٤) انها تدعو الى بقاء الاصلح ، فتقضى على المشروعات الضعيفة والمعتلة الادارة ، أو التى لا تتفق وحاجات المستهلكين . والمنافسة ترفع المجد من الناس وتخفض الكسول ، والشخص الذى يرفعه أصله أو ثروته فوق الهامات لا يستطيع أن يحتفظ طويلا بمنزلته فى نظام المنافسة ان لم يتوفر فيه من الصفات ما يؤهله لذلك

(٥) انها تعمل على ايجاد المساواة فى الارباح والاجور، بتخفيضها الى مستوى واحد تقريبا فى جميع الصناعات

٣٠١ — ***الانتقادات التى وجهت الى المنافسة الحرة***[١] : (١)ان المنافسة لا تنجح دائما فى ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فأنت ترى اليوم وقد أصبح سوق بعض المنتجات عالمياً انفقد التوازن بين الانتاج وحاجات المستهلكين صار كثير الحدوث ، وهذا طبيعى ، اذ كيف يمكن أن يتناسب الانتاج مع حاجة السوق مع ما هى عليه من الاتساع وسرعة التغير ودولية المنافسة ، وما تدخله سائر الدول من التعديلات على سياستها التجارية من وقت لآخر . وقد أصبح من المتعذر على المنتجين الوقوف على حاجة الاسواق من يوم أن فقدوا احتكاكهم بالمستهلكين ، وأصبحوا يعملون لأجل وسطاء ومضاربين لا يوازنون دائما بين ما يكلفون المنتجين به و بين الحاجات ، لا سيا وان مهمتهم أصبحت لا تقتصر على تعرف الحاجات الحالية بل والمستقبلة أيضاً ، كما أنهم يعملون على توليد حاجات جديدة فى النفوس ، فان أخطأ هؤلاء الوسطاء فى تقديرهم ، وكثيراً مايفعلون، زاد الانتاج أو نقص عن اللازم ، فحدثت أزمة

---

١ أنظر بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٣ — ١٩١ ، ولروابوليو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٦٤٥ — ٦٧٤

أما حركة الاسعار من صعود وهبوط ، فهى أن كانت تشعر بوجود أزمة أو قرب وقوعها، الا انها لاتحول دون حدوثها أو توقف سيرها ، اذ أنه ليس من السهل كما رأينا ان يتنقل العمل ورأس المال بين فروع الانتاج المختلفة لاسباب بيناها ، والواقع انه ينقضى وقت طويل تكون الأزمة أثناءه قد أحدثت كل اضرارها قبل ان يتمكن جزء من العمل ورأس المال من هجر مانزلت به الأزمة الى غيره من فروع الانتاج

ويلاحظ على هذا الانتقاد انه وان كانت حركة الأسعار لاتحول حقيقة دون وقوع الازمات ، الا انه من بين كل الوسائل التى يمكن الالتجاء اليها لتنظيم الانتاج فان المنافسة على ما بها من العيوب هى أفضلها ، لان عملها يرتكز على قانون طبيعى هو قانون العرض والطلب ، وبمراقبة حركة الأسعار يستطيع المنتجون ان يتنبئوا بوقوع الأزمات قبل حدوثها، ويتخذوا العدة لتخفيف اضرارها ، الى هذا أن المنافسة تنجح دائما فى أعادة التوازن بعد مضى شىء من الزمن

(٢) أن توزيع الافراد على الأعمال المختلفة بفعل المنافسة لايتم على شكل مرض ، اذ كثيراً ما نرى أهم الأعمال وأنفعها مثل الزراعة يهجرها أهلها ، بينما يكثر طلاب الوظائف الحكومية وأصحاب الحرف الحرة ، ويلاحظ على هذا الانتقاد أن مثل هذا التهافت لايلبث ان تخف وطأته متى تبين كثرة المشتغلين بهذه الأعمال ، وقلة اجورهم وار باحهم[١]

(٣) أن المنافسة لاتؤدى دائماً الى رخص الأثمان ، فان المشروع الكبير الذى ينتج ماتنتجه عشرة مشروعات صغيرة متنافسة يستطيع ان يبيع منتجاته بسعر أرخص منها ، لان نفقات انتاجه أقل ، ولانه يستطيع أن يقنع بربح أقل عن كل وحدة من الناتج ، وهى هذه الفوائد وما اليها التى دعت الى انتشار الانتاج الكبير ، وانك لترى عند ما يكثر عدد الخبازين فى مدينة أن كلا منهم يضطر الى رفع

---

١ بيرو فى Cours ، الجزء الاول ص ١٨٨

الثمن ، حتى يحصل على الربح الذى كان يربحه الواحد عند ما كان عددهم قليلا ، فيعوض كل منهم برفع ثمن الوحدة عن قلة كمية المباع ، حتى يستطيع أن يعيش من تجارته[1]. وهذا صحيح . ولكنه مما لامراءفيه أيضاً ، أن التركز متى كانت فوائده عظيمة فهو لابد من حدوثه ، واذا كان لايزال يوجدالى اليوم كثير من المشروعات الصغيرة فى الصناعة والتجارة ، فذلك لان الفوائد التى تنجم عن التركز ليست من الاهمية بدرجة تكفى للقضاء على هذه المشروعات الصغيرة[2]

(٤) أن المنافسة كثيراً ما تضحى جودة البضائع فى سبيل رخص الأثمان ، ذلك أن المنتجين اذ كان أكبر همهم تقليل نفقات الانتاج ، فانهم كثيراً ما يستخدمون من المواد الاولية أحطها صنفاً ، هذا الى انها كثيراً ما تكون سببا فى استخدام طرق الغش فى الصناعة ، ويرد أنصار المنافسة على هذا الانتقاد بأنها تدعو بالاخص الى تنوع أصناف البضائع ، فيتسنى لكل الطبقات اقتناءها ، ويقابل عادة كل اختلاف فى نوع المادة الاولية ، اختلاف فى ثمن البيع ، أما استخدام وسائل الغش فليس نتيجة لازمة للمنافسة ، وان حدث فعلى الحكومات واجب التدخل لتلافى أمره

(٥) أن المنافسة تلحق ضررا بالعمال ، لان الرغبة فى تقليل نفقات الانتاج تدعو أصحاب المشروعات الى أن يخفضوا من اجور عمالهم ، ويساعد على هذا منافسة العمال بعضهم البعض . وهى كثيراً ما تكون سبباً فى زيادة ساعات العمل ، واستخدام النساء والاطفال اذ يقنعون بأدنى الاجور ، وبالجملة فكل ما يصيب العمال من الأذى فى حالتهم الصحية والمعنوية انما يرجع سببه ، كما فصل ذلك سيموندى[3]، الى السعى فى تقليل نفقات الانتاج الذى تدعو اليه المنافسة

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الأول ، ص ٢١٣

٢ وسنبين فى فصل آت الاسباب التى تدعو الى بقاء الصناعة والتجارة الصغيرة بجانب الكبيرة

٣ «راجع سيموندى» فى باب المذاهب الاقتصادية ، بند ١٠٢ ، ص ٨٩ — ٩٠ من هذا الكتاب

(٥) انها تسيء الى أصحاب المشروعات أيضاً ، اذ تقضى تدريجا على كثير منهم، فيدخلون فى طبقة العمال كما بين ذلك كارل ماركس[١]، ذلك المنافسة فيها معنى الكفاح ، وفى هذا الكفاح ينتصر الاقوياء الذين يستطيعون أن يتحملوا وقتاً أطول من غيرهم بعض التضحيات ، ويقنعون باليسير من الربح ، أو الذين يستطيعون أن ينتفعوا بفوائد الانتاج الكبير ، فيصلوا فى تخفيض نفقات انتاجهم الى أدنى حد ممكن ، وهكذا ترى بفعل المنافسة أنه أخذت تتكون تدريجا ارستوقراطية صناعية تجعل من المنتجين المستقلين ومن صغار أصحاب المشروعات عمالا لديها أجراء

(٦) انها كثيراً ما تؤدى الى نقيضها وهو الاحتكار : احتكار فردى اذا كان استمرارها بين المشروعات المختلفة يؤدى فى آخر الامر الى تفوق واحد منها على الآخرين ، أو احتكار مشترك اذا عقدت المشروعات الكبيرة هدنة بينها لتستغل الحالة الناشئة عن اختفاء عدد كبير من المنافسين ، وأى شكل يتخذه الاحتكار فان المستهلكين هم الذين يذهبون ضحيته ، لأنه متى خلا الجو للمحتكر استطاع أن يرفع الأثمان كما يشاء ، فكأن المنافسة تؤدى فى آخر الأمر الى الغلاء لا الى الرخص . على أن فى القول بان « المنافسة تقتل المنافسة »[٢] نصيبا كبيرا من المبالغة ، فان نقابات الانتاج والشركات الموحدة ، وهى أهم انواع الاحتكار الفعلى فى العصر الحديث لم تنتشر ويسهل تكوينها الا بالنسبة للمنتجات وفى البلاد التى يشل حركة المنافسة فيها وجود سياسة تجارية تقوم على مبدأ حماية التجارة[٣]، وقد أثبتت التجارب أن أنجع الوسائل لمكافحة هذه الاحتكارات هو اطلاق المنافسة من قيودها بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الاجنبية

---

١ راجع « كارل ماركس » بند ٩٧ ، ص ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب

٢ «La Concurrence détruit la concurrence»، وهى جملة يوردها الكتاب عن برودو وهو من أشد خصوم المنافسة ، وقد حمل عليها حملة شديدة فى كتابه Système des contradictions économiques

٣ انظر ماهو وارد بعد فى هذا الكتاب عن نقابات الانتاج والشركات الموحدة

الفصل الثالث

الاحتكار

٣٠٢ — معنى الاحتكار : الاحتكار نقيض المنافسة ، فهو عبارة عن تفرد شخص أو جماعة بالقيام بعمل من الاعمال ، فالاحتكار المطلق فى الانتاج أو البيع هو الذى يحدث عند ما لا يكون هناك سوى منتج أو بائع واحد للسلعة الواحدة ، فسك النقود المعدنية مثلا هو احتكار للدولة فى كل البلاد ، كما أن بيع الكحول هو احتكار للدولة فى سويسرا ، وكذلك يحدث احتكار فى الشراء متى كان لا يوجد سوى مشتر واحد للسلعة الواحدة ، فشراء الدخان مثلا هو احتكار للدولة فى فرنسا

٣٠٣ — أنواع الاحتكارات . تقسم الاحتكارات من حيث شخص المحتكر الى قسمين : احتكارات خاصة واحتكارات عامة[١] . وتقسم الاحتكارات الخاصة من حيث مصادرها الي قسمين ايضاً : احتكارات قانونية واحتكارات فعلية

٣٠٤ — الاحتكارات العامة والاحتكارات الخاصة : (ا) الاحتكارات العامة هى التى يكون المحتكر فيها هو الدولة أو أحد الاشخاص المعنوية العامة ، والغرض منها أما أن يكون ماليا ، يرمى الى زيادة ايرادات الميزانيات العامة ، مثل احتكار الدولة فى فرنسا صناعة الدخان والمفرقعات ، واحتكارها فى مصر استغلال الخطوط الحديدية الرئيسية ، واما ان يكون اجتماعيا يرمى الي تأدية خدمة للمجموع على أفضل وجه ، مثل احتكار الدول سك النقود ونقل البريد .

(ب) وأما الاحتكارات الخاصة فهى اما أن تكون احتكارات فردية[٣] ، وهى

---

١ Monopoles publics et Monopoles privés

٢ Monopoles legaux et Monopoles de fait

٣ Monapoles individuels

التي يكون حق التمتع بها قاصراً على شخص واحد مثل احتكار شخص تحضير نوع خاص من الادوية و بيعه . واما أن تكون احتكارات ، مشتركة [1] ، وهي التي يكون حق التمتع بها موزعاً بين عدة أشخاص أو شركات مثل الاحتكار الذي يتمتع به في فرنسا سماسرة الاوراق المالية (Agents de change) ، واحتكار بضعة شركات النقل الجوى فى منطقة معينة

٣٠٥ — الاحتكارات القانونية والاحتكارات الفعلية :(ا)الاحتكارات القانونية هى التيتنشأ بمقتضىقانون أو امتياز صادر من السلطاتالعامة يجعلالمنافسة غير جائزة قانونا ، وذلك مثل الاحتكار الذى يتمتع به فى فرنسا سماسرة الاوراق المالية ، وحق الامتياز الذىتتمتع به شركات الترام فى المدن

(ب) واما الاحتكاراتالفعلية فهىالتىتنشأ عنظروفاقتصادية خاصة ، من شأنها أن تجعل المنافسة غير ممكنة من الوجهة العملية ، ولو انها تظل جائزة منالوجهة القانونية ، ومن أمثلة ذلك الاحتكارات الطبيعية التى يتمتع بها ملاك ينابيع المياه المعدنية ، والاحتكارات الصناعية التى يتمتع بها بعض المشروعات الهائلة ، مثل الشركات الموحدة [2] التى استطاعت بتغلبها على منافسيها أو بابتلاعها لمشروعاتهم أن تستأثر بانتاج الجزء الاكبر من بعض السلع وبيعها ، والاحتكارات الفعلية لا يمكن أن تكون مطلقة أو ثابتة ، ولهذا فهى تراعى دائما فى تحديد أثمان بيعها احتمال ظهور منافسين لها

٣٠٦ — حسنات الاحتكار وسيئاته : للاحتكار منالحسنات والسيئات عكسما للمنافسة ، فالاحتكار يدعو الىالتناسق بين قوىالانتاج بدلا منالتطاحن الذى يسود فىنظامالمنافسة ، والى وحدة القيادة فىالانتاج ، وهذا يؤدى من جهة الى تقليلنفقاتالانتاج ، ومن جهة أخرىالىتجنبازمات افراط الانتاج ، كما يقضى على

---

١ Monopoles Collectifs

٢ سيأتى تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالشركات الموحدة

الغش الذى هو نتيجة المنافسة بين صغار المنتجين ، ويقابل هذه المزايا عيوب أهمها ان الاحتكار نظام لا يدعو الى التقدم الصناعى ، فالمحتكر وهو بمأمن من مناوأة غيره من المنتجين لا يهتم بتجديد وسائل انتاجه أو تحسينها ، كما يظلم المستهلك فى تحديد ثمن البيع ، وهذه المساوئ هى أكثر ظهوراً فى الاحتكارات العامة منها فى الاحتكارات الخاصة ، كما انها أكبر درجة فى الاحتكارات القانونية منها فى الاحتكارات الفعلية

٣٠٧ — اشباه الاحتكار[١] وعناصر الاحتكار[٢] : كثيراً ما يتهيأ لبعض المشروعات أن تنتج أو تبيع الجزء الأكبر من سلعة فى احدى البلاد دون أن تنفرد بانتاجها أو بيعها كلها ، فهى فى هذه الحالة لا تتمتع باحتكار مطلق ، وانما تتمتع بما يسمى شبه احتكار ، فشركة البترول الموحدة فى الولايات المتحدة (The Standard Oil Company) وهى لم تكن فى سنة ١٩٠٤ تكرر من البترول سوى ٨٤ ٪ مما تخرجه الولايات المتحدة ، كانت فى تسيطرها على السوق الامريكى أشبه ما يكون بالمحتكر

ويعتبر عنصر احتكار كل ميزة طبيعية أو قانونية يتمتع بها بعض أصحاب المشروعات دون غيرهم ، ومن أمثلة ذلك وقوع مصنع على مقربة من مسقط مياه ، أو منجم فحم ، والشهرة القديمة التى تتوافر لبعض المتاجر ، وملكية شهادة الاختراع وكثرة رأس المال الاحتياطى ، فكل ذلك من شأنه أن يدعو الى تفوق من يتوافر له ويصبح مصدر أرباح استثنائية . وهناك غير ما ذكر كثير من عناصر الاحتكار التى تذهب متدرجة من أقوى أسباب التفوق وأثبتها الى اضعفها وأقلها ثباتا

فعناصر الاحتكار وأشباه الاحتكار تحيط بنا من كل جانب ، حتى انك لتكتشف دائما بين المشروعات المختلفة فى الفرع الواحد من فروع الانتاج كثيراً من وجوه التفاوت الاقتصادى ، فهناك بين الاحتكار والمنافسة الحرة — وهما نظامان يختلف كل منهما عن الآخر الاختلاف كله — أشكال كثيرة تتوسط بينهما ، حتى

١ Quasi monopoles
٢ élements de monpole

ان الانسان لينتقل من نظام الى آخر وهو لا يكاد يشعر بذلك الانتقال، الى هذا أنه يندر فى الحياة العملية أن تلتقى بهذين النظامين خالصين من كل شائبة ، فانه بين المشروعات المتنافسة توجد دائما بعض عناصر الاحتكار ، كما أن معظم الاحتكارات الحديثة هى احتكارات فعلية ، وهذه ليست مطلقة ولا ثابتة

الفصل الرابع

الأزمات الاقتصادية

٣٠٨ — غموض اصطلاح الأزمة : ليس بين الاصطلاحات الاقتصادية ما هو أقل وضوحا من اصطلاح الأزمة (La crise) ، فهو يطلق على كل اضطراب فجائى يطرأ على التوازن الاقتصادى[1] ، ومثل من يحاول أن يأتى بوصف عام للأزمات كمثل من يحاول أن يصف الامراض بوجه عام، فالأزمات مختلفة الانواع، متباينة الاسباب ، ومن الصعب تقسيمها تقسيما دقيقا بحسب أنواعها وأسبابها ، ومع هذا فلتقريب الموضوع من الذهن يحسن أن نفرق بين ثلاثة أنواع رئيسية من الأزمات وهى : (١) الأزمات الخاصة (٢) الأزمات العامة الدورية (٣) الأزمات النقدية

المبحث الاول

الأزمات الخاصة

٣٠٩ — الأزمات الخاصة وأنواعها : ندخل فى هذا القسم كل أنواع الأزمات التى تحل بفرع خاص من فروع الانتاج ، بسبب ما يحدث فيه من فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وهذا الحادث ينجم اما عن افراط فى الانتاج ،

---

١ جيد فى Cours ، الجزء الأول، ص ٢١٩

أو قلة فيـه ، أو افراط فى الاستهلاك ، أو قلة فيه ، وبهذا يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الأزمات الخاصة ، وهى : (١) أزمات افراط الانتاج (٢) أزمات قلة الانتاج (٣) أزمات افراط الاستهلاك (٤) أزمات قلة الاستهلاك ،فلنبحث فى هذه الانواع الاربعة فى الزراعة أولا ، ثم فى الصناعة ثانيا

فأولا فى الزراعة :

٣١٠ — (١) أزمات افراط الانتاج : هـذه الأزمات ليست كثيرة الحدوث فى الزراعة ، نظراً لتزايد عدد السكان باستمرار ، وافتقار كثير من الناس فى كل الجهات الى الضرورى من الغذاء واللباس ، ولو كان نقل الحاصلات الزراعية سهلا ورخيصا ، لما كان هناك محل لحدوث أغلب هذه الأزمات ، فوقوعها فى بعض الجهات يرجع بخاصة الى صعوبة نقل الحاصلات الزراعية وغلائه ، كما يرجع أيضاً الى ماتقيمه كثير من البلاد من الحواجز الجمركية فى سبيل الواردات من الحاصلات الزراعية ، حماية للمنتجين الوطنيين من منافستها . وقد يكون حدوث هذه الأزمات أحيانا نتيجة سوء توزيع الانتاج الزراعى بين أنواع الحاصلات المختلفة ، كأن يتمادى الزراع ويصرون على الاستمرار فى زراعة نوع من الحاصلات تزيد كمية الناتج منه على قوة شراء المستهلكين ، ومن قبيل ذلك ما حدث فى جنوب فرنسا بالنسبة لمحصول العنب الذى يستخرج منه النبيذ ، فقد أتى وقت زادت فيه كمية المحصول على حاجة الاسواق التى تستهلكه ، ومع هذا فلم يشأ أصحاب أراضى الكروم ، وقد تكبدوا فى زراعتها نفقات جسيمة ، أن يزرعوا مكان كروم العنب نوعا آخر من الحاصلات الزراعية ، ولهذا حل بجنوب فرنسا أزمة فى النبيذ شديدة لبثت فيها مدة سنين عديدة ، ولا شك فى أن التمادى فى زرع القطن فى الوقت الحاضر يجر الى حدوث أزمات فى مصر من هذا النوع ، ولقد كان وقوع الازمة القطنية الشهيرة فى سـنة ١٩٢٦ ، بسبب افراط انتاج القطن الامريكى ، سبباً فى تدخل الدولة المصرية فى الامر ، فقد وضعت قانونا يقضى بتحديد مساحة الأراضى المصرية التى

تزرع قطنا فى الثلاث سنين التالية

وتظهر أزمات افراط الانتاج فى الزراعة على شكل هبوط فى أثمان المحصول الى ما دون نفقات الانتاج ، وهى بينما تسىء الى الزراع اذ تلحق بهم الخسائر ، تفيد المستهلكين اذ تمكنهم من الحصول على المنتجات الزراعية بثمن بخس

وقد تقع أزمات من هذا النوع ويرجع سببها الى تقدم وسائل النقل لا الى افراط حقيقى فى الانتاج ، وهذا ما حدث فى أوربا فى البلاد التى تزرع قمحا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد كان تقدم وسائل المواصلات فى هذا الحين سببا فى غمر اسواق القارة الاوربية بالقمح الامريكى ، وهو أقل نفقات انتاج من القمح الاوربى ، فنشأ عن المنافسة بين القمحين هبوط فى أثمان القمح فى أوربا ، ونقص فى ريع أراضيها الزراعية ، وكذلك هبوط فى أجور العمال الزراعيين فيها ، وقد كان ذلك من جملة الاسباب التى دعت الى اشتداد حركة المهاجرة من الريف الى المدن

٣١١ — (٢) **أزمات قلة الانتاج** : أزمات قلة الانتاج هى أشد الأزمات خطراً ، وأسوءها أثراً ، اذ تفضى الى حدوث المجاعات ، وهلاك الأنفس ، وقد كانت أشد ما يخشاه أهل القرون الماضية ، بسبب كثرة حدوثها ، ووخيم عواقبها ، ولقد ظلت حتى عهد قريب متفشية فى الهند والصين ، تفتك بسكانهما فتكا ذريعاً ولا يزال الى اليوم خطرها مسلولا فوق رؤوس البلاد التى لم تنشأ فيها خطوط المواصلات الحديدية . فالفضل فى تخفيف وطأتها فى العصر الحديث يعود الى تقدم أسباب المواصلات وانتشارها ، فقد سهلت نقل الحاصلات الزراعية الى البلاد التى يصيبها القحط ، ويخشى على أهلها من المجاعة ، وبعد ان كان اهتمام الحكام فى العصور الماضية منصرفا الى تزويد بلادهم بالقمح وغيره من المواد الغذائية [1] أصبح اهتمامهم فى الوقت الحاضر ينصرف الى حماية مصالح المنتجين الزراعيين ، واتخاذ

---

١ فمن هذا ان حكام مصر من الفراعنة كانوا ينشئون مخازن يملئونها بالقمح فى السنين المخصبة ليتزود منه الاهالى فى السنين المجدبة ، كما كان بعض الحكام فى روما يضعون قواعد لتنظيم توزيع القمح على الاهالى — جيد ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٥١٨

الوسائل لمنع تدهور أثمان الحاصلات الزراعية ، بل وأحيانا لرفع مستوى هذه الأثمان

٣١٢ — (٣) **أزمات افراط الاستهلاك** : يصعب أن يحدث افراط فى استهلاك المنتجات الزراعية يؤدى الى حدوث أزمة ، وذلك لسرعة بلوغ درجة التشبع فى الحاجة الى المواد الغذائية . وتزايد الحاجات الى الحاصلات الزراعية لايحدث عادة فجأة وانما تدريجياً ، وهذا ما يتنافى وطبيعة الأزمة ، اذ هى تنشأ عن فقد التوازن فجأة بين الانتاج والاستهلاك [1]

٣١٣ — (٤) **أزمات قلة الاستهلاك** : مثل هذه الازمات لا محل لحدوثه فى الزراعة ، لأن حاجة الناس الى المنتجات الزراعية ليست قابلة للانكماش الى حد ذى بال يمكن ان يكون داعياً الى حدوث أزمة

وثانيـاً فى الصناعة :

٣١٤ — (١) **أزمات افراط الانتاج** : أزمات افراط الانتاج الصناعى هى أكثر أنواع الأزمات حدوثا فى العصر الحديث ، فالمنتج الصناعى اليوم لاينتج وفقا لطلب معين ، وانما هو ينتج من تلقاء نفسه ، فاذ ماتمت عملية الانتاج انصرف الى السعى فى سبيل تصريف منتجاته ، فكثيراً ما يحدث أن يزيد الناتج فى فرع من الصناعات على قوة استهلاك السوق ، وقد كان تقدم تقسيم العمل وانتشاره مما ساعد كثيراً على حدوث ذلك ، ولا سيما منذ أن انتشر تقسيم العمل الدولى وغدا السوق عالميا ، فاصبح يستحيل على المنتجين وهم فى عزلة عن بعضهم البعض ان يلموا بقدرة السوق الحقيقية على الشراء ، نظراً لعظيم اتساعه ، وتعرضوا لخطر حدوث زيادة فيما ينتجون على ما يستطيع السوق ابتلاعه ، وهذا ما يتحقق خصوصاً عند ما يكون تقدم تقسيم العمل مصحوبا بفتح أسواق جديدة ، اذ يجد المنتجون الفرصة سانحة لزيادة ارباحهم ، فيأخذ كل منهم يوسع من مصانعه ، ويزيد

---

١ ليسكور (Lescure) فى Les Crises périodiques et generales de surproduction طبعة سنة ١٩٢٢، ص ٣٢٧

من آلاته ، ويكثر من منتجاته ، كما يثب الى ميدان الانتاج فريق جديد من الصناع ، يضيف انتاجه الى انتاج الأولين ، وهذا يحدث مع جهل كل منتج : ١ — بمقدار ما ينتجه غيره ، ٢ — بقدرة السوق الحقيقية على الشراء . وهكذا يستمر الجميع ينتجون ، حتى يحدث هبوط عظيم فى الأسعار يكون دليلا على فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وكل اختراع جديد فى احدى الصناعات ، أو تحسين فى أدوات انتاجها ، يفضى عادة الى حدوث أزمة افراط انتاج فيها ، لأن من شأنه ان يولد فى النفوس آمالا كباراً فى امكان أحراز ارباح طائلة ، بفضل استخدام هذه الطرق والتحسينات الجديدة ، فلا يلبث أن يصبح عدد من يشتغل بهذه الصناعة وكمية ما ينتجون أكثر مما يلزم ، فتقع الازمة . وشبيه بهذا مايحدث فى حالة فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض الواردات من المنتجات الاجنبية ، فان هذه الرسوم وهى تقيم حاجزا أمام المصنوعات الاجنبية لتحتفظ للمنتجين الوطنيين بالسوق الاهلى ، كثيراً ما تكون سببا فى مغالاتهم فى التفاؤل ، وفى تقدير مدى هذا الاتساع المصطنع فى السوق ، فيكثرون من انتاجهم كثرة تؤدى فى النهاية الى حدوث أزمة افراط انتاج [١]

٣١٥ — (٢) أزمات قلة الانتاج: وقد يحدث ان يظل الاستهلاك ثابتاً فى فرع من الصناعات فى حين يتناقص الانتاج فيها لسبب من الاسباب ، مثل حرب خارجية تحرم الصناعة من موادها الاولية ، وهذا ماحدث فى خلال الحرب الاهلية فى الولايات المتحدة بين سنتى ١٨٦٠ و١٨٦٥ ، فقد حلت بمصانع القطن فى لنكشير بانجلترا أزمة شديدة ، لأن انجلترا كانت تستورد قطنها كله تقريباً من الولايات المتحدة ، فلما ان نشبت الحرب ، ومنع تصدير القطن من الولايات الجنوبية الامريكية ، أضطر أصحاب مصانع القطن فى انجلترا الى انقاص مصنوعاتهم

---

١ ليسكور ، فى كتابه فى الازمات ، ص٣٢٩

كما اضطر فريق منهم إلى اغلاق مصانعه وتسريح عماله[1]

ومن شأن الحروب عموماً أن تحدث نقصاً كبيراً فى الانتاج ، اذ تودى بحياة أفضل الايدى العاملة فى الامم المتحاربة ، كما تتلف كثيراً من قوى الانتاج ووسائله مثل الخيول ، والعزب ، ودور الصناعات ، والمسالك الحديدية ، والكبارى ، وغير ذلك ، ويصدق هذا أيضاً على الثورات ، والاضطرابات الداخلية ، والاوبئة والكوارث الجوية ، مثل الزلازل وطغيان الأنهار والبحار

٣١٦ — (٣) **أزمات افراط الاستهلاك** : تحدث هذه الأزمات بسبب زيادة الاستهلاك زيادة فجائية ولكنها وقتية ، وهذا مايعرض عند استغلال مستعمرات أو بلاد جديدة ، ففى أول الأمر تنشط فى هذه البلاد حركة شق الطرق ، ومد الخطوط الحديدية ، وتشييد المنازل والمنشآت المختلفة اللازمة لاستغلالها ، فتشتد الحاجة الى المواد الضرورية لتنفيذ هذه الاعمال ، ويكثر طلبها ، فاذا ما فرغ من حركة التشييد ، وقعت الازمة ، لأن البلد الجديد أو المستعمرة لا يقلل على أثر ذلك من طلب ما كان يستهلكه فحسب ، بل يأخذ هو أيضاً يعرض فى الاسواق ما بدأ ينتجه[2]

وقد تثير « المودة » أيضاً أزمة من هذا النوع اذا كانت تتناول بعض المنتجات الصناعية التى يستغرق صنعها مقداراً من الزمن ، وهذا ما حدث فى صناعة السيارات منذ بضعة سنين ، فانه لما كان صنع كل واحدة منها يتطلب زمنا معيناً ، وكانت المصانع القائمة لا تستطيع أن تخرج الا عدداً محدوداً منها ، فقد ظلت طلبات كثيرة فى السوق لا تجد عرضاً يقابلها ، وبهذا فقد التوازن بين العرض والطلب[3]

---

١ لروابوليو ، فى Cours ، الجزء الرابع ، ص٤١٨

٢ ليسكور ، فى كتابه فى الازمات ، ص٣٣١

٣ بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٤

٣١٧ — (٤) أزمات قلة الاستهلاك : هذا النوع من الأزمات يمكن رده الى نوع سابق وهو أزمات قلة الانتاج ، لأن الانسان ينتج اولا ليستهلك ثانيا ، فكل نقص فى الانتاج يفضى بطبيعته الى نقص فى الاستهلاك ، فاذا ما أصاب الزراعة مثلا حادث من الحوادث الجوية التى تؤدى الى نقص فى المحصول الزراعى ، ضعفت قوة شراء الزراع للمنتجات الصناعية ، كما حمل ارتفاع أثمان المواد الزراعية سائر الافراد على تقليل استهلاكهم للمنتجات الصناعية ، لأنهم وقد اضطروا الى أن ينفقوا كثيراً للحصول على المواد الغذائية ، فلا يتبقى من دخلهم ما يكفى لشراء كثير من المنتجات الصناعية ، فيصيب الصناعة أزمة سببها القريب نقص الاستهلاك ، ولكن سببها البعيد نقص الانتاج الزراعى

وكثيراً ما تثير « المودة » أزمات من هذا النوع ، وبخاصة فى صناعة النساجة ومواد الترف ، فهى كلما خلعت احدى المواد عن عرش سلطانها ، كلما قل ما يستهلك منها قلة تفضى الى حدوث أزمة فى صناعتها

ونشير أخيراً الى انه لما كانت بعض الصناعات متضامنة مع بعضها ، فان حدوث أزمة فى واحدة منها كثيراً ما يحدث رد فعل فى واحدة أخرى ، فاذا كان من الصناعات ما يشترك على التعاقب فى تحويل مادة معينة تحويلا صناعياً ، فان الأزمة التى تحل بأول هذه الصناعات لا تلبث أن تمتد الى الصناعات الأخرى ، فوقوع أزمة فى صناعة الصلب فى جهة معينة ، بسبب قلة المستخرج من الحديد مثلا من شأنه أن يثير أزمات فى تلك الجهة فى سائر الصناعات التى تشتغل بتحويل الصلب الى مواد مصنوعة . واكثر من هذا ان اصابة فرع من فروع الانتاج بأزمة كثيراً ما يحدث رد فعل فى فرع آخر مختلف عنه جد الاختلاف ، فقد رأيت أن حدوث أزمة فى الانتاج الزراعى بسبب رداءة المحصول تؤدى الى حدوث أزمة فى بعض الصناعات

المبحث الثانى

الأزمات العامة الدورية

٣١٨ — *كيف تحدث الأزمات العامة الدورية* : استرعى أنظار الاقتصاديين ولاسيما منذ الربع الثانى من القرن التاسع عشر نوع من الازمات امتاز بصفات خاصة ، فهو يظهر على شكل هزة عنيفة تزعزع أركان النظام الاقتصادى كله ، وتكون هى النقطة التى تفصل بين عهد نشاط وأجله يتراوح بين ثلاث وخمس سنين وعهد فتور وأجله يبلغ تلك المدة كذلك[١]

فانت اذا نظرت الى البلاد التى أحرزت نصيباً من التقدم الصناعى فى القرن التاسع عشر ، وجدت أن عهدا النشاط والفتور كانا يتعاقبان فيها على التوالى ، وكانت الأزمات العامة تحدث فيها فى فترات تكاد تكون واحدة ، كما يتضح من تواريخ حدوثها ، وهى السنين الآتيـة : ١٨١٥ — ١٨٢٥ — ١٨٣٦ — ١٨٤٧ — ١٨٥٧ — ١٨٦٦ — ١٨٧٣ — ١٨٨٢ — ١٨٩٠ — ١٩٠٠ ، واستمر حدوث هذه الأزمات فى القرن العشرين على هذا المنوال ، غير أن مواعيد حدوثها أخذت تتقارب من بعضها ، فحدثت أزمات فى السنين الآتية : ١٩٠٧ — ١٩١٣ — ١٩٢٠ — ١٩٢٧

٣١٩ — *مميزات الأزمات العامة الدورية* : أهم الصفات التى تتميز بها هذه الأزمات ما يأتى :

١ — صفة العموم : ويراد بها هنا أمران : (١) ان هذه الأزمات تصيب فى البلد الواحد أن لم يكن كل نواحى النشاط الاقتصادى فعلى الاقل أكثرها ، ويستثنى من ذلك فرع مهم من فروع الانتاج وهو الزراعة ، اذ هى تخضع للاحوال الجوية

---

١ ايسكور ، فى كتابه « أزمات افراط الانتاج الدورية العامة » ص ٢

قبل كل شيء ، وان كانت تؤثر فيها هذه الازمات أحيانا ، فانما يكون ذلك من طريق رد الفعل[1] (ب) ان لها صفة دولية : فهى تظهر أولا فى احدى البلاد ، وتعم فيها ، ثم تسرى منها الى البلاد الأخرى التى أحرزت نصيباً من التقدم الاقتصادى ، وكان يربط بعضها ببعض علاقات مستمرة ، غير أن هذه البلاد تختلف عن بعضها اختلافا محسوساً من حيث درجة اشتداد الازمة ، وأحيانا ايضا من حيث تاريخ وقوعها

٢ — صفة الدورية : كان الاعتقاد السائد خلال زمن طويل أن الأزمات العامة تحدث بانتظام مرة كل ١٠ سنوات تقريبا ، وقد ذهب ستانلى جيفونز فى نظريته فى « البقع الشمسية » (Les taches solaires) الى أن هناك علاقة بين : ١ — المحاصيل الرديئة واشتداد حرارة الشمس ، ٢ — اشتداد حرارة الشمس وظهور بقع فى قرصها ، كما ذهب الى أن هذه البقع تظهر مرة فى كل ١٠ سنوات وكذلك يأتى محصول الارض رديئاً فى كل ١٠ سنوات ، ولهذا كان وقوع الأزمات يحصل كل ١٠ سنوات . وقد ثبت بعد جيفونز أمران : ا — ان رداءة المحصول تحصل فى أقل من ١٠ سنوات ، ب — ان البقع الشمسية لا تظهر كل ١٠ سنوات تماما وانما كل ١١ سنة[2] ، وبهذا انهارت العلاقة التى أراد أن يوجدها جيفونز بين حدوث الازمات وظهور بقع فى القرص الشمسى ، كما أن أول أزمة وقعت فى القرن العشرين وهى أزمة سنة ١٩٠٧ كان وقوعها بعد سبع سنين من الأزمة السابقة عليها وهى أزمة سنة ١٩٠٠ ، الى هذا أنه يصعب تعيين تاريخ كل أزمة بالدقة ، فضلا عن أنه يختلف من بلد الى آخر

---

١ يلاحظ أنه اذا نقص طلب بعض المنتجات الزراعية على أثر حدوث أزمة عامة ، فقد يعوض عن هذا النقص حصول عجز فى المحصول الزراعى بسبب رداءة الاحوال الجوية ، فلا يكون هناك أثر للازمة فى الزراعة

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٤

ومع هذا فهذه الأزمات وان كانت لا تحدث فى مواعيد ثابتة تماما فهى دورية ، والدورة التى تفصل بين أزمة وأخرى تتراوح بين ٧ و ١١ سنة [1]، ويوجد فى داخل هذه الدورات الرئيسية دورات ثانوية كثيراً ما تمر بدون أن تسترعى نظر الباحثين ، فلقد كانت الأزمات تنتاب الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٨٢ فى مدد تتراوح بين ٣ و ٥ سنين ، ولكنها لم تكن كلها على درجة واحدة من الشدة، ولما كان الاقتصاديون لا يعنون الا بتسجيل الأزمات الشديدة ، فقد حملهم ذلك على القول بأن الأزمات العامة تحدث فى فترات تبلغ العشر سنوات .

٣ — افراط الانتاج : يصادف أصحاب المشروعات صعوبة كبرى فى تصريف منتجاتهم فى أوقات هذه الأزمات ، وكذلك فى خلال عهد الفتور الذى يعقبها ، فالصفة الثالثة التى تتميز بها هذه الأزمات هى زيادة العرض على الطلب فى كثير من المنتجات ، أو بعبارة أخرى افراط الانتاج

٣٢٠ — الدورة الاقتصادية (Le cycle économique) : كل أزمة عامة تتميز بتعاقب دورين يتكون منهما ما يسمى بالدورة الاقتصادية

(فالدور الأول) هو دور نشاط ورخاء ، ينصرف فيه المنتجون الى زيادة انتاجهم ، فيوسعون من مشروعاتهم ، ويدخلون صنوف التحسينات على آلاتهم ، وكثيراً مايستبدلونهـا بأخرى أكثر قوة ، وأحدث طرازاً ، ويكثر طلب المواد الأولية فترتفع أثمانها ، ولا سيما أثمان المعادن مثل الحديد والنحاس والفولاذ ، وتشتد حركة الاقتراض من المصارف فتتضخم محافظها بالأوراق التجارية التى تقدم اليها للخصم [2] وهذا

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٤٧٥

٢ والسبب فى ذلك كثرة عدد الكمبيالات التى تسحب فى أوقات النشاط ، وارتفاع متوسط قيمة كل منها ، فأن المشروعات وبخاصة شركات المساهمة ، وهى تسرف فى شراء معدات الانتاج وأدواته تعمل على انتقال كميات كبيرة من الفحم والحديد والصلب والآلات وغيرها من ملكية أشخاص الى ملكية غيرهم ، وكل انتقال فى ملكية هذه الاشياء من منتج الى آخر يؤدى عادة الى سحب كمبيالة من الواحد على الآخر ، وكثير من هذه الكمبيالات تقدم الى المصارف لخصمها

من شأنه أن يؤدى الى استنفاد ما عندها من النقود المعدنية ، فيدعو ذلك الى اصدار كميات جديدة من النقود الورقية ، فيكثر مقدار المتداول منها فى السوق ، ويرتفع سعر الخصم ، وذلك اما لأن تهافت المنتجين على خصم ما بأيديهم من الكمبيالات يؤدى الى رفع ثمن هذه العملية ، واما لأن المصارف تتخذ من رفع سعر الخصم وسيلة لكبح جماح طلب الاقتراض المتزايد ، ولحماية ما عندها من النقود المعدنية ، وفى هذا الوقت أيضا تشتد حركة اصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات مختلفة الأنواع ، ويكثر الأقبال بخاصة على اقتناء أسهم المشروعات الصناعية ، فترتفع أسعارها ارتفاعا عظيما ، فى حين يقل الاقبال على اقتناء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ، مثل سندات قروض الحكومات أو المشروعات ، فلا ترتفع أسعارها مثل غيرها ، وتتدخل المضاربة فى الأمر ، فلا يعرف الانتاج حداً يقف عنده ، ويعمى المنتجون والمضاربون عن ادراك حقيقة مقدرة السوق على الشراء ، ويظل كل شىء سائراً على ما يرام خلال ردح من الزمن بفضل الثقة التى يولدها فى النفوس الشعور بالرخاء العام ، فيسهل تصريف المنتجات ، وترتفع أثمانها ، ثم لا يلبث أن يأتى وقت تكون فيه حركة الانتاج قد بلغت أشدها ، فلا تجد بعض المنتجات لها طلبا ، واذ كان من غير المستطاع أن يوقف انتاجها فى الحال ، فان مقدار السلع الذى لا يجد مشتريا يأخذ يتزايد ويتراكم بعضه فوق بعض ، فتقف حركة ارتفاع الأثمان ، ثم لا يلبث أن يبدأ عهد هبوط فيها ، وتتزعزع الثقة ، وقد يكفى أحيانا أن يهوى مشروع واحد ذو أهمية لكى تنفجر الأزمة ويبدأ الدور الثانى

(والدور الثانى) هو دور الأزمة وفتور النشاط الاقتصادى ، وفيه تهبط الأثمان بسرعة على أثر ما يستولى على النفوس من الانزعاج ، وتتدهور أسعار أسهم المشروعات الصناعية ، وتدخل النقود مخابئها من خشية ما تتعرض له من الأخطار فى السوق ، وينصرف الناس عن تثمير رؤوس أموالهم فى المشروعات التى تزداد فيها درجة المخاطرة ، ويرتفع سعر خصم الأوراق التجارية بسرعة على أثر اشتداد الحاجة الى

الاقتراض [1] حتى يأتى وقت يكون الارتفاع فيه قد بلغ حداً يرى معه أصحاب المشروعات أن بيع منتجاتهم وأوراقهم المالية بخسارة هو أفضل لهم من الالتجاء الى الاقتراض ، وابتداء من هذا الوقت تدخل الازمة فى دور التصفية ، فتأخذ فى الانكماش محفظة الأوراق التجارية التى خصمتها المصارف ، ويعود الى خزائنها تدريجيا ما خرج منها من النقود المعدنية والورقية ، وتختفى المشروعات التى كانت قد اندفعت بدون روية الى الاكثار من انتاجها والاسراف فى زيادة معداتها وآلاتها ، فيكون افلاسها سبباً فى عطل عدد كبير من العمال ، ويأخذ الانتاج يتناقص تدريجياً ، ويعود كثير من حديثى العهد بالثراء الى حالتهم الأولى ، ويكشف الستار عن مضاربات كثيرة غير شريفة ، ويفتضح أمر بعض الحكام ورجال السياسة ، الذين استخدموا مراكزهم ونفوذهم لخدمة مآرب غير نزيهة ، وتسوء حال طبقة العمال بسبب هبوط أجورها وانتشار العطل بين أفرادها ، وتضعف حركة الاستبدال ، ويدوم الحال على هذا المنوال مدة من الزمن ، ثم يأخذ الطلب بعد ذلك يتزايد تدريجياً ، وتعود الثقة الى النفوس رويداً ، وكذلك التفاؤل ، وتأخذ فى الظهور طلائع عهد يسر جديد

٣٢١ — **نذر الازمات العامة الدورية** : حاول كثير من الاقتصاديين أن يستشفوا القرائن التى تنذر بقرب حدوث الازمات العامة الدورية ، كى يمكن اتخاذ العدة للحيلولة دون وقوعها ، أو على الاقل للتخفيف من حدتها ، فانتهى كلمنت جنجلر (Clement Junglar) [2] الى الأخذ بقرينتين وهما : تضخم محفظة مصارف

---

١ ويساعد على رفع سعر الخصم أن الازمة وهى تؤدى الى اشتداد الحاجة الى النقود تكون فى الوقت نفسه سببا فى نقص الودائع التى للافراد فى خزائن المصارف ، لان الانسان فى سداد ديونه يبدأ أولا بدفع ما عليه من نقوده الخاصة قبل أن يلجأ الى اقتراض نقود الغير ولكن المصارف تستخدم عادة ما لديها من الودائع فى خصم الاوراق التجارية ، فنقصها فى أوقات الازمات هو سبب آخر يحمل المصارف على رفع سعر الخصم

٢ هو من اشهر الاقتصاديين الذين تخصصوا فى درس الازمات فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، ووضع فيها مؤلفا مشهورا عنوانه Des crises commerciales et de leur retour

الاصدار[١] بالأوراق التجارية من جهة ، ونقص النقود المعدنية التى فى خزائنها من جهة أخرى، فالأولى دليل على زيادة حركة الاستبدال وكثرة مايستثمر من رؤوس الأموال فى المشروعات ، والثانية دليل على اشتداد الحاجة الى النقود وندرتها فى السوق ، وذلك إما لأن هناك زيادة فى الواردات على الصادرات تستلزم دفع قيمتها بنقود معدنية تصدر الى الخارج ، واما لأنه بالرغم من اشتداد حركة الاقتراض من المصارف فان المنتجين لا يزالون فى حاجة الى رؤوس أموال جديدة . وبالرجوع الى كشوف حسابات مصارف الاصدار ومقارنة بعضها ببعض فى الاوقات المختلفة يمكن الاهتداء الى هاتين القرينتين ، فاذا ما بلغ تضخم محفظة الأوراق التجارية الحد الأقصى ، وهبطت كمية مافى خزائنها من النقود المعدنية الى الحد الأدنى ، كان ذلك دليلا على اقتراب وقوع الأزمة .

وهناك قرائن أخرى يمكن الاهتداء اليها بدرس حركات الأثمان ، والتجارة الخارجية ، والنقل بالخطوط الحديدية ، وما تصدره المشروعات من الأوراق المالية ، وعدد العمال العاطلين ، فاذا ما تبين من الاحصاءات أن أثمان السلع ، وأرقام التجارة الخارجية ، وايراد المواصلات الحديدية ، ومقدار الاوراق المالية التى تصدرها المشروعات الصناعية ، وكذلك الارباح التى توزعها شركات المساهمة قد زادت كلها الى الحد الاقصى ، فى حين أن عدد العمال العاطلين قد هبط الى الحد الأدنى ، كان ذلك كله نذيرا بقرب حدوث الأزمة ، ومتى وقعت سجلت الاحصائيات عكس الذى تقدم ، اذ تتدهور الأثمان بسرعة ، وتنقص أرقام التجارة الخارجية ، وايرادات المواصلات الحديدية ، وكذلك وزن البضائع التى تنقلها ، ويقل ماتصدره المشروعات من الأوراق المالية ، وما توزعه من الأرباح على أصحابها ، ويتزايد عدد العمال العاطلين [٢]

---

périodique en France, en Angleterre et aux Etats Unis ، الطبعة الثانية سنة ١٨٨٩ .

١ يراد بذلك المصارف التى تصدر الاوراق المصرفية أى البنكنوت

٢ وقد كانت الحكومة الفرنسية ألفت فى سنة ١٩٠٨ لجنة لتعيين الوسائل التى يجب التذرع

٣٢٢ — أسباب الازمات العامة الدورية : ذهب الاقتصاديون فى تعليل حدوث الأزمات مذاهب شتى ، وتعددت نظرياتهم وآراؤهم بشأنها ، حتى استطاع أحد الكتاب الألمانيين فى سنة ١٨٨٥ أن يحصى منها ٢٣٠ نظرية ورأيا [١] ، والسبب فى ذلك يرجع الى تشعب الظواهر الاقتصادية ، وارتباط بعضها ببعض ، حتى أنه يكفى أن يصيب واحدا منها حادث لكى يتأثر النظام الاقتصادى كله ، ولكن ليس كل ما يصيب عضوا من أعضاء الآلة الاقتصادية بمسبب أزمة عامة دورية ، فهذا النوع من الازمات له أسباب محدودة ، ومن أشهر النظريات التى وضعها الباحثون فى تعليل حدوثها خمس نظريات [٢] نستعرضها فيما يلى :

٣٢٣ — (١) نظرية افراط الانتاج العام : أول ما يعرض للذهن عند البحث فى أسباب هذه الأزمات هو تعليلها بحدوث افراط عام فى الانتاج ويعزز ذلك ما يشاهد من التقدم العظيم الذى بلغته الصناعة فى العصر الحديث ، ولاسيما ما كان منها يستخدم الآلات ، فلقد زادت قوة انتاجها زيادة كبرى ، حتى أصبح ما تخرجه عرضة لأن يزيد على مقدرة المستهلكين على الشراء ، ومتى حدث ذلك هبطت الاسعار ، وصحب ذلك كل ما يقع عادة فى اوقات الأزمات ، وفى هذا أيضا تعليل لدورية الأزمة ، فانه بعد كل الكوارث التى تحدثها لا بد من انقضاء فترة من الزمن قبل أن ينهض الانتاج ويصلح من معداته، حتى يستطيع أن يتمشى ثانية مع الحاجات المتزايدة ، فانه بعد أن كان الانتاج يسبق الاستهلاك فى عهد النشاط ، اذا به يقف منهوكا على أثر حدوث الازمة ، فيدركه الاستهلاك ، ثم لا يلبث أن

بها لتخفيف العطل الناشىء عن الازمات الدورية ، فوضعت تقريراً وافياً يتضمن القرائن التى يمكن الاستدلال بها على قرب حدوث الازمات ، وهذا التقرير هو من أهم ما يرجع اليه فى هذا الموضوع

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٤

٢ انظر ليسكور ، فى كتابه المشار اليه آنفا ، ففيه بسط واف لهذه النظريات ، ص ٣١٣.

يسبقه ، فيأخذ الانتاج يزيد من معداته لكى يلحق الاستهلاك ، ومتى لحقه لا يلبث أن يسبقه ، فتحدث الأزمة ، وتبدأ الدورة من جديد ، وهكذا

غير أن تعليل حدوث الأزمات العامة الدورية بحدوث افراط عام فى الانتاج يرتطم باعتراضات قوية: (أولها) أنه لا يتفق ونظرية ساى فى منافذ المنتجات (La théorie des débouchés)[1] التى يقرر فيها أن المنتجات تستبدل بالمنتجات (Les produits s'echangent contre les produits)، فالزارع الذى يبيع أردب القمح بمبلغ ١٥٠ قرشا مثلا ويشترى بثمنه ثوبا من القماش انما يستبدل فى الواقع اردب القمح بالقماش ، ولم يلجأ الى استخدام النقود الا لتسهيل عملية الاستبدال ، ولهذا فانه كلما كثرت فى السوق أنواع المنتجات وكمية كل نوع منها كلما كثرت منافذ كل سلعة وسهل تصريفها ، وليس أفضل للمنتج الذى أفرط فى انتاج سلعته من افراط غيره من منتجى السلع الأخرى ، لأن افراط كل منهم يصلح من افراط الآخر ، فمثلا اذا كانت مصانع انجلترا أخرجت فى احدى السنين كثيراً من المنسوجات القطنية ، وكانت ارض الهند فى تلك السنة أيضاً قد انتجت كثيراً من القمح ، فانه يسهل على مصانع انجلترا تصريف منسوجاتها فى الهند ، وبعكس هذا اذا حل القحط بالهند فان ضرره يمتد الى أصحاب مصانع نساجة القطن فى انجلترا اذ يتعذر عليهم تصريف منسوجاتهم فى الاسواق الهندية ، ومن هذه النظرية يتضح استحالة حدوث افراط عام فى انتاج كل السلع ، لأن كثرتها كلها فى وقت واحد بنسبة واحدة لا يؤثر مطلقا فى نسبة استبدال بعضها ببعض ، وبذلك لا يحدث أى اضطراب فى التوازن الاقتصادى

(وثانيها) أنه لو كان افراط الانتاج العام هو السبب فى حدوث الازمات لوجب أن يكون تزايد الانتاج فى أوقات النشاط مصحوبا بهبوط فى الأثمان ، مع ان الذى يشاهد هو ارتفاع الأثمان فى هذه الاوقات[2]

---

١ أنظر ساى ، فى Cours ، سنة ١٨٢٨ ، الجزء الثانى ، ص ٢٨٠ — ٢٩٤

٢ جيد فى ، Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٦

٣٢٤ — (٢) **نظرية قلة الاستهلاك** : يقول بهذه النظرية فريق كبير من الاشتراكيين ، نذكر منهم ماركس وانجلز ورودبرتس وكوتسكى ، وقد قال بها من قبلهم أحد الاقتصاديين غير الاشتراكيين وهو سيسموندى ، فأخذها عنه الاشتراكيون وتبسطوا فى تحليلها ، وأصحاب هذه النظرية لا ينكرون أن افراط الانتاج هو من مميزات الازمات العامة الدورية ، ولكنهم يرجعون سبب هذا الافراط الى ضعف قوة شراء العمال ، فالعمال فى النظام الرأسمالى الحاضر لاينالون من الأجر الا ما يعادل جزءاً من قيمة ما أنتجوه ، أما الجزء الآخر فيستأثر به أصحاب الأعمال ، وهو الذى تتكون منه ارباحهم ، ولذلك كان العمال لا يستطيعون شراء ناتج عملهم بأجمعه ، فيؤدى ذلك الى تراكم السلع فى الأسواق تراكما يؤدى الى حدوث أزمة افراط انتاج سببها قلة استهلاك العمال

لكن ما الذى يحول دون استهلاك أصحاب الأعمال الزائد من المنتجات ، ما دام أن قوة شرائهم تتزايد كلما زادت ارباحهم وقلت أجور العمال ؟

يقول أصحاب هذه النظرية رداً على هذا أن لقوة استهلاك الرأسماليين حداً لاتتعداه فهم لا يستطيعون استخدام كل دخلهم فى شراء مواد الاستهلاك ، ولذلك فهم يدخرون جزءاً منه ليستثمروه من طريق انشاء مشروعات جديدة وتوسيع المشروعات القديمة ، وهم بذلك يخرجون منتجات جديدة تضاف الى المنتجات القديمة ، فيزيدون الحالة حرجاً ، اذ يتألب الأدخار وقلة استهلاك العمال لاحداث افراط فى الانتاج ، وبهذا يكثر حدوث الأزمات ، وتزداد نتائجها خطورة كلما تزايد عدد العمال ، وقل عدد الرأسماليين ، لهزيمة صغارهم فى ميدان المنافسة ، فتأخذ قوة الشراء فى الضعف بينما يأخذ الانتاج فى الزيادة لسعى الرأسماليين المتواصل فى تقليل نفقات انتاجهم ، والانتاج الكبير هو أفضل وسيلة لتقليل هذه النفقات [١]

---

١ كارل ماركس ، فى Le Capital ، الترجمة الفرنسية ، سنة ١٩٠١ ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٥ — ٢٢٦

غير أن هذا التعليل كسابقه يقوم عليه جملة اعتراضات نذكر منها : (أولا) أنه اذا كان سبب حدوث الأزمات العامة هو قلة موارد طبقة العمال ، فلماذا كان حدوث الأزمات مسبوقاً بعهد رخاء صناعى، تبلغ أجور العمال فيه أقصى حدودها[١] ؟ (وثانياً) أنه اذا كان ادخار الرأسماليين يضاف حقيقة الى قلة استهلاك العمال ، فيزيد من شدة افراط الانتاج ، فلماذا كانت الأزمات العامة دورية ومؤقتة ، مع أنه لو صح ذلك لوجب أن تكون هذه الأزمات دائمة ، لأن ادخار الرأسماليين هو احدى المميزات الدائمة فى النظام الاقتصادى الحاضر[٢] ، (وثالثاً) اذا صح القول بأن ما يستولى عليه الرأسماليون من الارباح لا يستطيعون انفاقه كله فى مواد الاستهلاك ، فمعنى هذا أن سبب هذه الأزمات هو قلة استهلاك الأغنياء والفقراء على السواء ، ولكن حتى على هذا الشكل لا يمكن التسليم بصحة هذه النظرية ، لأن من نتائج استثمار الرأسماليين لادخارهم نقل قوة الشراء من أيديهم الى أيدى طبقة العمال[٣]

٣٢٥ — (٣) نظرية طول عملية انتاج رؤوس الاموال : وهى النظرية التى انتهى اليها افتاليون (Aftalion) ، وهو من أشهر من تخصصوا فى

---

١ وقد تولى رودبرتس الرد على هـذا الاعتراض فى رسائله الى كريشمان ، اذ يقول فيها أنه وان كانت أوقات النشاط هى أوقات ارتفاع فى الاجور ، الا أنها أيضاً أوقات زيادة فى الانتاج ، غير أن ارتفاع الاجور هو أقل من زيادة الانتاج ، وقد أيد بعض الاقتصاديين المعاصرين رأى رودبرتس فى هذا الصدد ، فبينوا أن ارتفاع الاثمان فى أوقات النشاط هو أشـد وأسرع من ارتفاع الاجور ، وهذا هو السبب فى ضعف استهلاك العمال — أنظر ليسكور ، فى كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ٣٤٧ — وبلاحظ الاستاذ جيد على هذا بأنه اذا كانت الاجور تزيد بسرعة أقل من زيادة الاثمان ، فيجب أن تكون زيادة الارباح أسرع من زيادة الاثمان ، وهـذا ما ينكره بعض الاقتصاديين الذين يرون أن السبب فى حدوث الازمات هو هبوط الارباح — أنظر جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٧

٢ بيرو ، الجزء الاول ، ص ٢٧٥

٣ جد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٢٨

البحث فى موضوع الأزمات فى فرنسا فى العهد الأخير ، وله فيها كتاب مشهور[١] ، وقد أخذ بها أيضاً بعض الاقتصاديين مع اختلاف بسيط فى الرأى بينهم ، وأصحاب هذه النظرية يقولون أن الانتاج فى الجماعات الحديثة أصبح يتقدم الطلب ، وهو يستلزم توفر معدات كثيرة يجب أن يبدأ أولا بانشائها ، وذلك مثل تشييد دور الصناعات ، وصنع الأدوات والآلات الصناعية ، ومد الخطوط الحديدية ، و بناء القاطرات والسفن وغير ذلك . وكلما زاد الطلب كلما أصبح ضرورياً زيادة معدات الانتاج ووسائله أى رؤوس الأموال

ففى بداية عهد النشاط يكون الطلب متفوقاً على الانتاج ، فلكى يمكن للانتاج أن يلحق بالطلب يجب أن يبدأ أولا بصنع وسائل انتاج جديدة ، ولا بد من انقضاء مدة من الزمن قبل أن يتم صنعها ، فطالما أن الجهود منصرفة الى اعدادها فانه يعم الحياة الاقتصادية كلها حركة نشاط عظيم، فاذا ما بدىء بتسيير هذه الوسائل الجديدة أخذت تظهر بوادر افراط الانتاج ، فبعد ان كان طلب مواد الاستهلاك يزيد على انتاجه ، يصبح انتاجها يزيد على طلبها ، فتقع الأزمة ، وتتدهور الأثمان ولا يقف تدهورها الا متى انقطع عن الانتاج بعض المشروعات الجديدة ، وذلك على أثر افلاسها أو تصفيتها ، أو متى أحدث هبوط الأثمان نتيجته العادية ، وهى زيادة الاستهلاك فيبتلع الزائد فى الانتاج ، وتظل حالة الانتاج فى فتور ، حتى يأتى يوم تصبح فيه وسائل الانتاج غير كافية ، أو تظهر حاجات جديدة تتطلب انشاء وسائل انتاج جديدة ، فيبدأ عهد نشاط جديد

٣٢٦ — (٤) نظرية عدم الانتظام فى انتاج وسائل الانتاج : من أشهر القائلين بهذه النظرية الاقتصادى الروسى بارانوسكى (Baranowsky)[٢]

---

١ Aftalion, Les crises péridiodiques de surproduction ، الجزء الاول ص ٢٩٧ وما بعدها

٢ تجد هذه النظرية مبسوطة بسطاً وافياً فى كتاب ليسكور فى الازمات المشار اليه آنفا ، ص ٣٥٨ وما بعدها

فعنده أن سبب الأزمات يرجع الى أن الصناعة لا تزود بما تحتاج اليه من وسائل الانتاج بانتظام ، ففى عهد الكساد يتجنب المدخرون تثمير ما ادخروه فى المشروعات الصناعية ، فيتكدس ما يدخر فى خزائن المصارف ،أو يظل عاطلا فى خزائن الافراد فاذا ما أخذت تبدو بعض أمارات الرخاء ، تهافت المدخرون على تثمير رؤوس أموالهم فى المشروعات الصناعية ، فتكثر هذه المشروعات ، ويعظم نشاطها ، ويظل الحال كذلك حتى يأتى يوم ينفذ فيه مافى مستودع الادخار، فلايكون هناك مايغذى هذه المشروعات بما يسمح لها بالبقاء فى المستوى الذى صعدت اليه ، فتحدث الأزمة . وقد ذهب بارانوسكى فى ذلك الى تشبيه الجماعة الاقتصادية الحديثة بقاطرة بخارية يقوم فيها الادخار بوظيفة البخار، فتحت ضغطه يندفع الانتاج الى الأمام كما يندفع ذراع القاطرة البخارية ، ويستمر كذلك حتى يصل نقطة تعجز فيها القوة الدافعة عن دفعه الى حد أبعد، فيصيبه مايصيب ذراع القاطرة اذ يرجع الى الوراء[1]، ويظل عهد الفتور قائماً زمناً حتى يتم امتلاء مستودع الادخار ، فيبدأ عهد نشاط من جديد

٣٢٧ — (٥) نظرية تقلبات الارباح : وهى النظرية التى يقول بها الاستاذ ليسكور فى كتابه فى الأزمات الذى اشرنا اليه آنفا[2]، وهو يذهب فيها الى أن فى أوقات الرخاء الصناعى الذى يسبق حدوث الأزمات تميل نفقات الانتاج الى الارتفاع باستمرار ، بسبب تزايد رؤوس الأموال بأنواعها المختلفة من نقود الى آلات الى مواد أولية الى غير ذلك، ولكن ارتفاع ثمن البيع لايسير بسرعة ارتفاع نفقات الانتاج. اذ يحول دون ذلك تزايد الكميات المعروضة من المنتجات، وبهذا يأخذ الفرق بين ثمن البيع ونفقات الانتاج فى التناقص ، أى تقل الارباح، حتى يأتى وقت يكون فيه من المشروعات القديمة ما يبيع منتجاته بثمن معين ويحرز ربحاً ، فى حين يكون من

---

١ ليسكور ، ص ٣٦٧ — ٣٦٨

٢ Lescure, Des crises Génerales et Périodiques de Surproduction ، سنة ١٩٢٣ ص ٣٨٦ وما بعدها

المشروعات الحديثة التى من نوعها مايبيع منتجاته بنفس الثمن فتلحقه خسارة ، ذلك لأن هذه المشروعات الحديثة تكون قد اشترت معداتها بثمن مرتفع ، وان تكن قد اقترضت فبسعر فائدة مرتفع ، وهى تستخدم عمالا تدفع لهم أجوراً عالية ، ويؤدون لها عملا غير جيد ، فيقل الاقدام على انشاء المشروعات ، وينصرف الادخار عن التثمير فى وجوه يرى أنها لم تعد ربحة ، ويحل الكساد خاصة بالصناعات التى تشتغل بايجاد وسائل الانتاج ، فيحدث على أثر ذلك أن تهبط نفقات الانتاج بسرعة أكثر من سرعة هبوط ثمن البيع ، فتأخذ الارباح فى الارتفاع ، وتتولد الثقة فى النفوس ، وتقبل الصناعة على عهد نشاط جديد ، وتأخذ الأثمان فى الصعود حتى يأتى يوم تبلغ فيه نفقات الانتاج من الارتفاع ما يؤدى الى نقص فى أرباح المشروعات ، فتأخذ فى الظهور مقدمات أزمة جديدة

* * *

ونحن نرى أن كل واحدة من هذه النظريات الثلاث الأخيرة تجد من الواقع ما يؤيدها ، فمن جهة يشاهد فى أوقات النشاط الصناعى أن ارتفاع أثمان بيع المنتجات يحدث مصحوباً بارتفاع فى نفقات الانتاج من شأنه أن يعوق الأرباح عن الارتفاع وحتى عن البقاء فى المستوى الذى وصلت اليه ، ومن جهة أخرى يشاهد أن الادخار ينصرف عن التثمير الصناعى فى أوقات الأزمات والكساد ، وانه يتهافت عليه فى أوقات النشاط ، وأخيراً يرجع سبب حدوث أزمات كثيرة الى زيادة وسائل الانتاج عما تتطلبه حاجات المستهلكين

المبحث الثالث

الأزمات النقدية

٣٢٨ — نظرة عامة فى الظواهر والأزمات النقدية: سنبحث فى الظواهر النقدية تفصيلا فى باب التداول ، ولذلك نكتفى هنا بالاشارة الى أن التغيرات الطارئة

على كمية النقود وقيمتها تأثيراً فى كل شىء ، اذ هى مقياس أثمان الاشياء كلها ، ومن شأن بعض الظواهر النقدية ، مثل زيادة كمية النقود زيادة سريعة ، أو احلال النقود الورقية محل النقود المعدنية ، أو العكس ، أن تحدث اضطراباً فى العلاقات الاقتصادية قد يكون أحياناً عميقاً يحدث أزمات تسمى بالأزمات النقدية

وللنقود من حيث الاكثار والاقلال من كميتها نتائج تختلف عن نتائج غيرها من السلع الأخرى ، ففى حين أن الافراط فى انتاج أية سلعة غير النقود يفضى الى هبوط فى ثمنها ، فان الاكثار من كمية النقود فى التداول وهو يقلل من قيمتها يؤدى الى ارتفاع فى الأثمان ، كما أن الاقلال منها وهو يرفع من قيمتها يؤدى الى هبوط فى الأثمان . واذا ما زادت كمية النقود زاد عدد المقرضين ، واشتدت المنافسة بينهم ، فيهبط على أثر ذلك سعر الفائدة وسعر الخصم ، فاذا ما قلت ارتفع سعر الفائدة وكذلك سعر الخصم . غير أنه ليست كمية النقود وحدها هى التى تؤثر فى قيمتها وبالتالى فى الأثمان ، فان هناك — كما سيتبين لك عند البحث فى النقود — عوامل أخرى غير الكمية تؤثر فى قيمة النقود . والنقود هنا لا يراد بها النقود المعدنية وحدها ، وانما كل أدوات الائتمان التى تقوم بوظيفة النقود مثل الاوراق المصرفية والشيكات وغيرها

المبحث الرابع
أدوية الأزمات

لم يغفل الكتاب الذين بحثوا فى الأزمات عن التفكير فى الوسائل التى تحول دون وقوعها ، أو على الأقل تخفف من وطأتها ، ولا غرو أن يهتم الباحثون بمداواتها فان للازمات وبخاصة العامة منها نتائج وخيمة ، من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية

٣٢٩ — (١) *نتائج الازمات من الوجهة الاقتصادية* : يسود الحياة الاقتصادية مبدأ أقل الجهود ، ففى تعاقب أوقات النشاط والفتور عبث مستمر بهذا

المبدأ : ا — ففى أوقات النشاط يؤدى تزايد الطلب وارتفاع الثمن الى ان يستخدم من وسائل الانتاج ما ليس بأفضلها ، ومن العمال كثيراً من غير الاكفاء المدربين ، وهم بينما يتقاضون أجوراً مرتفعة ينتجون انتاجاً رديئاً ، فتزداد كثيراً نفقات الانتاج ويستخدم من العمال عدداً يزيد على ما تتطلبه حالة الانتاج ، ومتوسط كفاية العمال فيه ، وفى هذا كله تبذير لقوى الانتاج ، ب — وفى أوقات الفتور ، ولو أنه يحدث نقص فى الانتاج ، وتعديل فى وسائله ، واختفاء المنتجين غير الصالحين ، الا أنه يحدث أيضاً أن جزءاً من وسائل الانتاج يظل عاطلا ، وكذلك فريق من العمال ، وفى هذا العطل خسارة كبرى تلحق بالثروة الأهلية

٣٣٠ — (ب) **نتائج الازمات من الوجهة الاجتماعية** : الأزمات وهى مصدر تعديل فى دخل الأفراد تحدث رد فعل فى كثير من الظواهر الاجتماعية المختلفة ، فحلول النشاط واليسر يدعو الى مضاربات كثيرة غير شريفة ، فتحرز ثروات طائلة فى آجال قصيرة ، ثم اذا ما وقعت الأزمة هوى كثير من كبار الرأسماليين الى الطبقة المتوسطة ، وخسر كثير من أفراد الطبقة المتوسطة رؤوس أموالهم ، وحل بالعامل العطل ، وقضى عليه بانقاص الأجر ، فتنتشر بين الناس روح السخط والتذمر ، ثم لا يلبث هذا الانقلاب الاقتصادى أن يؤدى الى مساوئ اجتماعية ، فيزداد الاجرام ، ويقل الزواج ، وينتشر الفساد ، ويكثر الانتحار ، وتزداد الوفيات ، وقد تحدث أحياناً اضطرابات سياسية خطيرة

وفى تعاقب أوقات النشاط والكساد ما يترك خصوصاً أثراً سيئاً فى العلاقات بين العمل ورأس المال ، اذ تكثر أسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، ويتعدد الاضراب : ففى أوقات النشاط يضرب العمال طلباً فى رفع أجورهم ، وتحسين شروط العمل من حيث تقليل ساعاته وما الى ذلك ، وفى عهد الكساد يضربون ليقاوموا تخفيض الأجور وكل تعديل فى شروط العمل يؤدى الى ضياع بعض ما اكتسبوه فى أوقات اليسر والنشاط

٣٣١ — أنواع أدوية الازمات : والأدوية التي يقول بها الباحثون متنوعة ونحن نقسمها تسهيلا للبحث الى قسمين : فالاول يشمل الادوية التي ترمى الى تخفيف شدة الازمات وتقليل حدوثها ، والثانى يشمل الادوية التى ترمى الى استئصالها

٣٣٢ — (١) أدوية لتخفيف شدة الازمات وتقليل حدوثها : كثيراً ما تختلف هذه الأدوية باختلاف الاسباب التى يرجع اليها الباحثون حدوث الأزمات ، ومن أهم هذه الادوية ما يأتى :

١ — الاحصاء والتشريع : من يرى من الاقتصاديين أن الازمات تنشأ بخاصة عن حدوث افراط فى الانتاج يقترح أن تصدر مصلحة الاحصاء فى كل بلد احصاءات كاملة ترشد المنتجين الى حالة الانتاج والاستهلاك ، فلا يتركون وشأنهم ينتجون على غير هدى ، وبهذا يمكن الى حد كبير أن يتوافق العرض مع الطلب . ولقد عمل التركز فى مظاهره الكبرى من نقابات انتاج الى شركات موحدة الى اتحادات جماعات التعاون الى غيرها على تحسين حال احصاءات الانتاج ، كما أدى الى ظهور احصاءات للطلب ، فمنذ سنة ١٩٠٧ خصوصاً بفضل الاحصاءات الوافية التى تنشرها شركة الصلب الموحدة ، وشركات المساهمة الكبرى الامريكية عما يوصى اليه بصنعه أصبح يسهل تقدير وقت حدوث الازمة، وتتبع سيرها[1]

وكثيراً ما يلجأ الى التشريع كوسيلة من وسائل الوقاية ضد الأزمات ، وذلك باصدار القوانين واللوائح التى تنظم البورصات تنظيما يخفف من شدة المضاربات، والتى تفرض الاشراف على ما تصدره المشروعات الجديدة من الاوراق المالية . ولقد كان تكرار حدوث الازمات فى القرن التاسع عشر داعيا الى اصلاح التشريع الخاص بشركات المساهمة فى كثير من البلاد ، اذ أبرز للعيان ما كان فيه من نقص وعيوب

٢ — انجاز أعمــال ذات منفعة عامة : يذهب بعض الاقتصاديين الى أنه

---

١ ليسكور ، فى كتابه فى الازمات ص ٤١٨

يجب على الدولة والسلطات المحلية أن تتدخل عند حدوث الأزمات لتخفيف وطأتها، وذلك بانجاز كثير من الأعمال ذات المنفعة العامة ، مثل مد الخطوط الحديدية وتمهيد الطرق وتشييد الأبنية العامة وحفر الترع والمصارف و بناء السفن، وهم يقولون انه لما كان وقت الازمات هو بدء عهد هبوط فى الأثمان ، وسعر الفائدة ، واقبال على اقتناء سندات الدولة ، فجدير بها أن تسارع الى الاستفادة من هذه الظروف فتكثر من انجاز مثل هذه الأعمال ، وفى هذا فائدة لا تقصر على الصناعة فحسب ، بل وتتناول طبقة العمال أيضاً .

و يرى بعض الاقتصاديين أن هذا الدواء هو أفضل وسيلة لحل مسئلة العطل وقد أشارت به التقارير البرلمانية الخاصة بالعطل فى انجلترا فى سنة ١٩٠٩ وأخذت به الحكومة الألمانية عقب أزمة سنة ١٩٠٧ [1] كما ألفت وزارة العمل فى فرنسا لجنة لوضع خطة عملية لتنفيذ هذه الفكرة ، وقد أشار بها مكتب العمل الدولى فى سنة ١٩٢٢ كعلاج لمسألة العطل ، وأخذت بها بريطانيا العظمى أخيراً اذ وضعت منهاجا لانجاز كثير من الاعمال العامة تقليلا لعدد العاطلين فيها، غير أن هذه السياسة وان كانت تجد لها أنصاراً كثيرين الا أنها قلما تنفذ تنفيذاً جدياً ، لأن أوقات الأزمات والفتور هى أيضاً أوقات عجز فى ميزانيات الدول بسبب ما يطرأ على ايراداتها من النقص ولا سيما نقص الضرائب وايرادات السكك الحديدية [2]

٣ — اتباع سياسة جمركية حكيمة : يعول كثير من الاقتصاديين على حسن السياسة الجمركية كوسيلة من وسائل تخفيف شدة الازمات ، ومع هذا فالأزمة اذ كانت فى أغلب الأحيان دولية فانه يتعذر على الدولة التى حلت بأرضها ، أن تظفر من غيرها ، وقد حلت بها الأزمة مثلها ، على تخفيض الرسوم الجمركية على صادراتها .

---

١ وقد صرح وزير الاشغال فى الريشستاج فى هذا الحين بناء على طلب بعض النواب بأنه أوصى بصنع كثير من العربات والقاطرات وغيرها تفريجاً للازمة

٢ ليسكور ، ص ٤٢٠ — ٤٢٢

قد تنجح المفاوضات فى هذا الشأن بين دولة صناعية وأخرى زراعية ، فتنال كل منهما تخفيضاً للرسوم على صادراتها من الأخرى ، ولكن هذه المفاوضات قلما تنجح اليوم ، لأن الدول الكبرى الحديثة قد أصبحت كلها دولا صناعية ، وقد أمعنت كلها تقريباً ، ولاسيما بعد أزمة سنة ١٩٢٠ ، فى الأخذ بنظام حماية التجارة ، حتى أصبح ذلك من أهم الأسباب التى تعوق تقدم التجارة الخارجية فى الوقت الحاضر ، وأن تاريخ النظم الجمركية نفسها لشهيد على أن أوقات اليسر والنشاط هى الأوقات التى يخفف فيها من قيود الحرية الاقتصادية ، فى حين أن أوقات الكساد هى الأوقات التى تشتدفيها حركة حماية الانتاج والتجارة

٤ — سياسة المصارف : من يرجع من الاقتصاديين أسباب الأزمات الى الاكثار من انشاء وسائل الانتاج يرى أن دواء الازمات بيد المصارف الموزعة للائتمان ، فعليها واجب التدخل فى الوقت المناسب، فاذا ما رأت أن حركة التداول قد زادت زيادة غير عادية ، رفعت من سعر خصم الأوراق التجارية لتقف فى وجه التهافت الشديد على الاقتراض ، ثم اذا ما بدت بوادر الازمة سارعت الى انقاذ المشروعات التى تكون على وشك الانهيار ، والتى يكون انهيارها سبباً فى استحواذ الرعب على النفوس ، وامتداد حركة التدمير والخراب [١]

٣٣٣ — أدوية لاستئصال الازمات : من هذه الادوية ما يقوم على نظرية قلة استهلاك العمال، ومنها مايقوم على هذا السبب وآخر يضاف اليه هو حالة الفوضى الاقتصادية، فمن يأخذ بنظرية قلة استهلاك العمال كسبب لحدوث الازمات من يرى أن القضاء عليها يكون بتحديد نصيب العامل فى الناتج الاجتماعى ، ومنهم من يرى أن دواء الأزمات هو فى تحديد سعر الربح . وممن يأخذ بنظرية قلة استهلاك العمال والفوضى الاقتصادية من يرى أن اختفاء الازمات يكون باقامة النظام الاشتراكى

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٢

مكان النظام الرأسمالى ومنهم وهم الذين يرجعون حدوث الأزمات بخاصة الى الفوضى الضاربة أطنابها فى الانتاج والاستهلاك من يعلق آماله فى اختفاء الأزمات على بعض الهيئات المنظمات للانتاج والائتمان مثل نقابات الانتاج والشركات الموحدة ، ونحن نبين ذلك تفصيلا فيما يلى : —

١ — نظرية رودبرتس :[١] يذهب رودبرتس فى هذه النظرية الى أن استئصال الأزمات يكون بتعيين حد قانونى لنصيب العامل الأجير من الناتج الاجتماعى ، إذ هو يرى أن الاجور فى أوقات النشاط ترتفع بسرعة أقل من زيادة الانتاج كما تقدم ، وبهذا تكون نسبة زيادة استهلاك العمال أقل من نسبة زيادة الانتاج ، فتحدث أزمة افراط انتاج سببها قلة استهلاك العمال قلة نسبية ، فتلافى ذلك يكون باعطاء طبقة العمال نصيباً معيناً فى الانتاج ، فيصبح لكل من العامل والمنظم والرأسمالى نصيب بنسبة مئوية ثابتة فى الناتج الاجتماعى ، وقد سبق أن بينا أن نظرية قلة استهلاك العمال لا يمكن الاخذ بها كسبب لحدوث الازمات ، اذ يقوم عليها اعتراضات عدة ، فما دام هناك خطأ فى تعيين سبب الداء ، فلا شك أن هذا الخطأ يتناول الدواء أيضاً ، ومع ذلك فهذا الدواء بغض النظر عن فساد الاساس الذى يقوم عليه لا يكفى وحده لاستئصال الأزمات ، فانه كى يتحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك لا يكفى أن يحدد نصيب العامل فى الناتج الاجتماعى ، لان العامل يستطيع أن يستخدم دخله على شكلين: ا — للحصول على مواد الاستهلاك ب — للادخار ، فلاتقاء حدوث الازمات يجب أن يحدد للعامل مقدار ما ينفقه ومقدار ما يدخره ، ويجب أيضاً أن يعين مقدار ما يجوز له أن يستهلكه من كل سلعة ، والا ظل خطر فقد التوازن موجوداً ، وهذا التدخل فى كل صغيرة من تصرفات الافراد لهو من أسوأ مظاهر التعسف التى لا تعد اضرار الازمات بجانبها شيئاً مذكوراً

---

١ رودبرتس ، Le Capital ، ترجمة فرنسية سنة ١٩٠٤ ، وارد فى ليسكور ص ٤٣٥ — ٤٣٦

٢ — نظرية ماى[١] : ورغما من الانتقادات العديدة التى وجهت الى نظرية رودبرتس ، فقد قام أحد الاقتصاديين الألمانيين وهو ماى يقترح دواء للازمات يقترب من الدواء الذى قال به رودبرتس ، اذ يرى - - وهوماى — ان استئصال الأزمات يكون بتحديد سعر الربح ، فيكون هناك جريمة ربا فى الربح ، كما أن هناك جريمة ربا فى الفائدة ، ويكون الحد الأقصى لسعر الربح هو ٧ ٪ ، وبفضل هذا التحديد يصبح صاحب المشروع فى حالة زيادة انتاجه مأخوذاً بين أمرين : أما أن يخفض ثمن بيعه ، وأما أن يزيد أجوز عماله ، وذلك لكى لايتجاوز ربحه الحد الأقصى ، وفى كلتا الحالتين تجد أن زيادة الانتاج قد أصبح يقابلها زيادة فى الاستهلاك ، وبذلك يظل التوازن محفوظاً .

وأهم اعتراض يقوم على هذه النظرية هو أن فى تحديد سعر الربح ما يضعف الميل الى انشاء المشروعات ، وتحسين وسائل الانتاج ، فان صاحب المشروع الذى يبلغ ربحه الحد الأقصى وهو ٧ ٪ لايهتم بالعمل بعد ذلك لفائدة المستهلك أوالعامل ، ولا يقدم على ادخال التحسينات على وسائل انتاجه[٢] .

٣ — قيام النظام الاشتراكى : يذهب أصحاب اشتراكية رأس المال ألى تعليل حدوث الأزمات بقلة استهلاك العمال ، اذ هم لاينالون الاقيمة جزء مما انتجوه ، والى ان النظام الرأسمالى كلما تقدم كلما زاد تركز الانتاج وتناقص عدد أصحاب المشروعات لعجز صغارهم عن تحمل منافسة كبار الرأسماليين ، فيهوون الى طبقة العمال التى كلما زاد عددها كلما قل الاستهلاك الاجتماعى كما تقدم ، فتتقارب أوقات حدوث الأزمات ، وتشتد خطورتها ، وتكثر ضحاياها ، حتى يأتى يوم يبلغ فيه من ضنك العمال بسبب

---

١ ليسكور ، ص ٤٣٧ — ٤٣٨

٢ ولم يغب هذا الاعتراض عن ماى ، فذهب الى أن صاحب المشروع الذى يصل بجده الى تحسين انتاجه يعطى ١ ٪ فوق الحد الاقصى للربح ، وأن الذى يتراخى فى ذلك يستنزل ١ ٪ من حده الاقصى فى الربح ، ومع هذا فأن الاعتراض لا يزال قائماً ، اذ أن زيادة أو نقصان ١ ٪ لا تكفى مطلقا للاحتفاظ بالجد ومنع التراخى فى القيام بالمشروعات

الأزمة أن يثوروا ويهدموا النظام الرأسمالى ، ويقيموا على انقاضه نظاماً اشتراكياً يعطى فيه الى كل عامل قيمة كل ما أنتجه ، وليس جزءاً منه كما هو الحال اليوم ، وبهذا لا يكون هناك محل لحدوث الأزمات

وقد بينا فيما تقدم مواطن الضعف فى هذه النظرية [1]، ومنذ أن وضع ماركس نظريته لم يتوال حدوث الازمات بالشكل الذى قال به ، كما انها لم تصبح أشد خطورة الى هذا أن من شأن ازدياد التركز فى الانتاج أن يقلل من الفوضى الاقتصادية ، ويجعل الازمات أقل حدوثاً

٤ — نقابات الانتاج والشركات الموحدة : من الثابت أن المشروعات الكبيرة أقوى على مواجهة الازمات من غيرها ، وهى تدخل فى حسبانها أمر حدوثها ، فتتخذ العدة لتجنبها ، وتحاول بكل الوسائل تخفيف شدتها عند حدوثها ، ويعلق كثير من الاقتصاديين آمالا كبيرة على نقابات الانتاج والشركات الموحدة ، وهى من أهم مظاهر التركز فى العصر الحديث ، للحيلولة دون فقد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فهى لما كانت تتمتع باحتكار فعلى أو شبه احتكار فانه يتجمع لديها طلبات المستهلكين أو أغلبها ، فتستطيع بذلك أن تجعل العرض يتمشى مع الطلب ، كما انها تعمل دائماً على جعل الأثمان فى حالة ثبات ، فلا تغالى فى رفعها فى أوقات النشاط ، كما تقاوم تدهورها فى أوقات الكساد[3]

---

١ راجع بند ٩٩ ، ص ٨٦ — ٨٧ من هذا الكتاب

٢ ليسكور ، ص ٤٣٩

٣ لنا عودة الى تفصيل ذلك عند البحث فى نقابات الانتاج والشركات الموحدة

الباب السادس

صفات الانتاج فى العصر الحديث

الفصل الأول

التطور الصناعى

٣٣٤ — أدوار التطور الصناعى : قبل أن تتخذ الصناعة شكلها الحالى مر نظامها بأدوار مختلفة عنى الاقتصاديون الالمانيون أصحاب المذهب التاريخى بدرسها واستخلاص مميزاتها[١]، وأشهر هذه الادوار ستة كان ظهورها على الترتيب الآتى : (١) دور الصناعة العائلية (٢) دور العامل المتنقل (٣) دور الحرفة (٤) دور الصناعة فى محل الاقامة (٥) دور المصنع اليدوى (٦) دور المصنع الآلى

ولا يجب أن يفهم من هـذا أن ظهور كل دور من هذه الادوار كان يقضى على سابقه، وانما معناه انه وجد فى كل عصر نوع من الصناعات كان هو المتفوق على غيره

٣٣٥ — (١) دور الصناعة العائلية : (L'industrie de famille ou doméstique) : ظهر هذا الدور منذ عهد الفطرة، وكان هو السائد فى الامم القديمة، وظل قائما حتى القرون الوسطى، فكانت كل عائلة عبارة عن جماعة

---

١ بوشير، فى Etude d'histoire et d'Economie Politique، وشمولر، فى Principes d'Economie Politiques،

اقتصادية مستقلة تصنع بنفسها كل ما تحتاج اليه ، ولا تنتج من الاشيـاء الا ما تستهلكه . ولما دخل فيها بعض الغرباء كالارقاء فى العهد القديم ، والتـابعين (Les serfs) فى القرون الوسطى ، أخذ ينقطع كل منهم الى القيام بعمل خاص ، تحت اشراف رب العائلة ولحسابه ، ثم أخذت بعض هذه الجماعات — كما رأيت فى موضوع تقسيم العمل — تصنع من بعض الأشياء ما يزيد عن حاجتها ، وتستبدل الزائد فى السوق ، فأخذ يظهر داخلها تدريجيا بعض صناعات صغيرة تنتج لاجل الاستبدال ، فانتاج ما تحتاج اليه العائلة لايزال أول ماترمى اليه مجهودات أفرادها ، الا أن بعض الأشياء التى تزيد عن حاجتها كان يصنع فى وقت الفراغ ويحمل الى السوق .

ولا يزال هذا الدور قائماً فى بعض الأنحاء الشمالية من أمريكا بين السكان المشتغلين بالصيد والقنص ، وكذلك فى أواسط أفريقية بين قبائل الزنوج ، ولا تزال آثاره باقية حتى اليوم فى بعض القرى الاوربية وبخاصة فى بلاد البلقان حيث تقوم كل عائلة بصنع ماتحتاج اليه من المأكل والملبس والمسكن وأدوات العمل ، كما تصنع من الاشياء مثل الدنتلا والمربات ما تحمله الى الاسواق لبيعه

٣٣٦ — (٢) دور العامل المتنقل (Le travailleur ambulant) : أخذ الميل الى الانتاج لاجل الاستبدال يتمكن من نفوس بعض أفراد العائلات ، اذ تبين لهم أنهم بهذا يستطيعون أن يتحرروا من سلطة رب العائلة ، فقطعوا صلة ما بينهم و بين مالك الأرض الذى هو رب العائلة ، وانطلقوا يسعون فى الارتزاق احراراً من عملهم ، غير أنه لما كان يعوزهم من رأس المال ما هو ضرورى للانتاج فقد أخذوا ينتقلون من مكان الى آخر يعرضون عملهم على من هو فى حاجة اليه مقابل جعل معلوم ، فكان العـامل يشتغل عند المستهلكين الذين يمدونه بالمواد الاولية التى يحولها الى مواد مصنوعة .

فمن هذا يتبين أن أهم ما يميز هذا الدور هوأن المواد الخام والمصنوعة لم تكن

ملكا للعامل نفسه ، ولم يكن هناك منظمون أو وسطاء ، وكان فى القيام بالاعمال على هذا النحو مايضمن للمستهلك الحصول على مايتفق تماماً ورغبته، الا أنه كان يضيع على العامل وقت ثمين فى التنقل من جهة الى أخرى، ثم أنه كثيراً ما كان يلبث زمناً لا يهتدى خلاله الى من يستأجر عمله ، ولهذا كان لايصلح الا للعامل القروى الذى يسهل عليه أن يشتغل بالزراعة اذا لم يجد عملا آخر يزاوله ، وهذا ما يحدث الآن فى القرى، ومع هذا فلا يزال لوجوده أثر فى المدن الى اليوم ، فالعاملات اللاتى يشتغلن بالخياطة فى بيوت العملاء ، ومعلمات البيانو وغيرهن هن من بقايا هذا الدور ..

٣٣٧ — (٣) *دور الحرفة* (Le métier) : ثم أتى على العامل المتنقل وقت استقر فيه بمكان خاص ، فبدلا من أن يقصد العملاء و يشتغل لديهم ، أخذ العملاء يقصدون حانوته و يكافونه بصنع ما يريدون ، و بدلا من أن يمدوه بالمواد الأولية أخذ هو الذى يشتريها و يصنعها، و بهذا صار عاملا وصاحب رأس مال فى وقت واحد، وجعل ينتج اما وفقاً لطلب خاص، واما من تلقاء نفسه ثم يبيع الناتج فى السوق، وكان السوق فى هذا العهد محلياً ، فلم يكن يتعدى حدود المدينة الواحدة وضواحيها

وقد أحدث ظهور هذا الدور انقساما فى الانتاج ، اذ بعد ان كانت كل الأعمال تتم تحت اشراف مالك الأرض ، فكان هو القابض على زمام الانتاج بفرعيه الزراعى والصناعى ، أصبح هناك مركزان للانتاج ، احدهما ريفى والآخر مدنى ، الاول فى الريف ينتج ما يحتاج اليه المجموع من الحاصلات الزراعية ، والثانى فى المدن ينتج المواد المصنوعة ، وعلى رأس الأول ملاك الأراضى الزراعية ، وعلى رأس الثانى أصحاب الحرف ، الذين أخذ يعظم أمرهم وتقوى شوكتهم منذ أن قام بينهم نظام الطوائف ، الذى لعب دوراً مهما فى التاريخ الاقتصادى والسياسى ، وفى هذا الدور بلغت حرية العمل حدها الأقصى ، فقد تحرر العامل من سلطة مالك الأرض ، وأصبح مستقلا فى عمله ، ثم توالت الأدوار الأخرى فأخذ يفقد من حريته ويخضع لسلطة أخرى هى سلطة الرأسمالى

٣٣٨ — (٤) دور الصناعة فى محل الاقامة (L'industrie à domicile): بعد ان عظم شأن أصحاب الحرف فى الدور المتقدم أخذ نفوذهم يضعف تدريجيا على أثر اتساع الاسواق ، اذ بعد أن كان السوق محليا أصبح أهليا ، وأخذ ينافسهم فيه بعض التجار الذين جعلوا يأتون اليه ببعض المواد المصنوعة من البلاد الاجنبية ، فحمل ذلك الصانع على أن يبحث عن أسواق أخرى غير سوق مدينته يبيع فيها منتجاته ، وكان هذا مما يستلزم وجود وسيط يقوم بالأمر ، وكانت وظيفة هذا الوسيط فى أول الأمر قاصرة على شراء ما ينتجه أصحاب الحرف ، و بيعه فى مختلف الأسواق . ومنذ أن اتخذ العامل وسيطاً له فى تصريف منتجاته أخذ يفقد من استقلاله بينما أخذ يزداد نفوذ الوسيط ، اذ جعل يتوسع فى حدود وظيفته ، وقدزاد نفوذه خاصة من يوم أن جعل يمد العامل فى محل أقامته بالمواد الأولية ، ليصنعها لحسابه ، وبهذا أصبح الوسيط « منظما » ، وأصبح الصانع مجرد عامل أجير ، وهذه الطريقة هى التى كانت سائدة فى الصناعة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولا سيما فى صناعة الحرير فى فرنسا ، والصوف فى انجلترا ، ولا يزال استعمالها شائعاً الى اليوم فى مدينة ليون ، فان كثيراً من تجار الحرير فيها لايزالون يمدون الصناع بالحرير الخام ، الذى يصنعونه فى دورهم لحساب هؤلاء التجار مقابل أجر معين .

٣٣٩ — حالة الصناعة فى محل الاقامة فى الوقت الحاضر[١] : لا تزال الصناعة فى محل الاقامة منتشرة الى اليوم فى بعض الصناعات مثل نساجة الحرير ، والخياطة والتطريزوصنع القفازات والساعات ، وهى تتخذ فيها أشكالامختلفة : فاحيانا لا يملك العامل سوى أدوات العمل ، أما المواد الأولية فيمده بها المنظم ، كما هو

---

١ كانت حالة هذه الصناعة فى العصر الحديث موضوع عناية « لبلاى » فدرسها درساً وافياً ، وأتى على أمثلة لها فى كتابه « العمال الاوربيين » (الجزء الثالث ، ص ١٥٥ — ٢٧٦ والجزء الرابع ، ص ٦٣) — أنظر أيضا فىهذا الموضوع مقالة (Schwiedland) فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٨٩٣ ، ص ٨٧٧ ، و سنة ١٨٩٧ ، ص ٥٦٦ ، والمراجع التى جمعها و نشرها مكتب العمل البلجيكى فى بروكسل ، سنة ١٩٠٨

الحال فى نساجة الحرير فى ليون ، واحياناً أخرى يملك العامل كلا من أدوات العمل والمواد الأولية على السواء، كما هو الحال فى صناعة اللعب والابنوس فى فرنسا ، وهو فى هذه الحالة قد ينتج وفقا لطلب تاجر واحد أو جملة تجار أو بعض أصحاب المصانع ، وأحيانا للجمهور اذا وجد سبيلا الى ذلك ، وهنا تقترب حالته من حالة صاحب الحرفة أو المنتج المستقل الى درجة يصعب فيها التفرقة بينهما ، وكثيراً مالا يتعامل العامل مع المنظم مباشرة اذ يتوسط بينهما شخص ثالث ، فتصل الطلبات الى العامل عن طريق هذا الوسيط الذى ينشأ ربحه من فرق ما بين الثمن الذى يتعاقد عليه مع المنظم والاجر الذى يدفعه الى العامل[١]

ويعزو الاقتصاديون احتفاظ هذه الطريقة بمكانتها الى اليوم فى بعض فروع الانتاج الصناعى الى عدة أسباب نأتى على أهمها فيما يلى :

(١) ان الصناعات التى تنتشر فيها لا تحتاج الى مكان فسيح ولا الى قوة ميكانيكية كبيرة ، فعمليات الانتاج فيها يمكن القيام بها فى حجرة صغيرة باستخدام أداة صغيرة مثل ماكينة الخياطة والتطريز ، كما أن من مواد الترف ماينفر الذوق السليم من استخدام الآلة فى صنعه مثل الأنواع الفاخرة من « الدنتله » وكثير من أنواع التحف والنفائس ، الى هذا أن من الصناعات مثل صناعة الساعات مايتلاءم بطبيعته وهذه الطريقة ، فان كل ساعة تتألف من عدد كثير من قطع صغيرة الحجم يمكن صنع كل منها على حدة ثم تركيبها بعد ذلك .

(٢) بالنسبة للعمال : تصادف هذه الطريقة هوى فى نفوس العمال لأنها تدعو الى تحريرهم من القيود التى يفرضها أصحاب المصانع لتنظيم العمل والاشراف عليه فى داخل مصانعهم ، كما أنها تمكن العاملات من تأدية أعمالهن المنزلية وتربية أطفالهن ، وهى فى بلد كمصر تمكن الزوجة المسلمة التى لا تستطيع الخروج من بيتها الا قليلا ،

---

١ أنظر فى تفصيل ذلك أفتاليون (Aftalion) فى كتابه Le développement de la fabrique et de l'industrie à domicile dans l'habillement

من الاشتغال فى منزلها

(٣) بالنسبة لاصحاب الأعمال : يجنح كثير من أصحاب الاعمال الى اتباع هذه الطريقة لما يجدونه فيها من الفوائد الآتية :

ا — استغناؤهم عن تشييد المصانع أو تأجيرها ، وعن الانفاق على انارتها وتدفئتها وغير ذلك من كل ما يجعلها صالحة لاستقبال العمال ، وكثيراً ما تكون أدوات العمل ملكا للعامل ، فلا يحتاج صاحب العمل الى امداده بشىء منها

ب — بعدهم عن منال القوانين التى تسن لحماية العمال وتنظيم العمل ، اذ أن حرمة المنازل تحول فى الغالب دون التحقق من تطبيقها والسير عليها ، ولهذا شوهد رواج كبير فى الصناعة فى محل الاقامة فى فرنسا عقب صدور قانون ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ الخاص بتنظيم عمل النساء والأطفال فى المصانع

جـ — القاؤهم على عاتق العمال ما يصيب الصناعة من التقلبات ، فهم يستطيعون أن ينقصوا من انتاجهم أو يزيدوا منه أو يوقفوه حسبما تقتضى الظروف ، وذلك من غير أن يتحملوا عبء النفقات النثرية التى يظل يدفعها أصحاب المصانع فى حالة وقف دولاب العمل فيها ، فهم العمال الذين يصيبهم مضار الارهاق فى أوقات النشاط ، والعطل فى أوقات الكساد

د — هبوط مستوى أجور العمال فى هذه الطريقة عن مستوى أجور أمثالهم ممن يعملون فى داخل المصانع ، وهذا يرجع الى اشتداد المنافسة بين الأولين لكثرتهم ، ولأنه ينافسهم فى هذا العمل أشخاص لهم أعمال أخرى يزاولونها ولذلك فهم يقنعون بالأجر الضئيل ، الى هذا أن تفرقهم وعدم وجود نقابات تضم شملهم يجعلهم عاجزين عن الدفاع عن مصالحهم فى وجه أصحاب الأعمال

وقد ثبت من التحقيقات التى أجريت فى بعض البلاد الصناعية أن حالة أغلب هؤلاء العمال فى غاية من البؤس والفاقة ، ولا سيما النساء منهم ، فانه يبلغ ارهاقهم وقلة أجورهم مبلغاً اعتاد الكتاب من الانجليز أن يطلقوا عليه اسم « طريقة

الأجهاد » (sweating system) ، ذلك أنهم ينالون من الأجر ما لايكاد يشبع من جوع ، ويعملون كل يوم من الساعات أكثرها لعلهم يستطيعون ان يستعيضوا بطول يوم العمل عن ضؤولة أجر الساعة . أما مساكنهم فهى فى أسوأ حالة ، تجمع بين الضيق وفساد الهواء والخلط التام بين مكان العمل ومكان السكن

وقد أثارت هـذه الحالة السيئة اهتمام الجمهور فى كثير من البلاد ، وبخاصة فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا[١] ، فقام يطالب السلطات باتخاذ الوسائل لحماية هؤلاء العمال المساكين ، وكان أهم ما لجأ اليه المشرع لتحقيق هذا الغرض فى استراليا أولا ثم فى انجلترا وفرنسا تعيين حد أدنى للاجور فى الصناعات التى تنتشر فيها « طريقة الأجهاد »[٢] ، والزام صاحب العمل فى انجلترا بأن يقيد فى سجل خاص اسماء العمال الذين يستأجرهم للعمل فى محال اقامتهم ، وعناوينهم ، ومقدار الأجور التى يدفعها اليهم ، وما الى غير ذلك من شروط العمل ، غير أن مثل هذه الوسيلة لاتكفى لزجر أصحاب الأعمال لعدم اشتمالها على غير الوازع الأدبى الذى هو من طبيعة علانية الأعمال

وبالرغم من كل ما تلحقه الصناعة فى محل الاقامة من الاضرار بالعمال ، فانه ليس هناك ما يشعر بنكوصها ، بل أن الدلائل تنبئ بأنها تربح جزءاً كبيراً مما تخسره الحرفة ، ذلك ان كثيراً من المنتجين المستقلين متى عجزوا عن المقاومة فى ميدان المنافسة يفضلون أن يدخلوا فى زمرة العمال فى محال الاقامة ليحتفظوا لأنفسهم بشيء من الحرية والاستقلال ، كما أنه أخذت تظهر عوامل جديدة من شأنها

١ وقد نظمت معارض خاصة فى بركسل وبرلين وغيرها من البلاد ، عرض فيهـا أمام الجمهور منتجات هؤلاء الصناع مبينا على كل منهـا مقدار الاجر ومدة العمل — ، جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٩ بالهامش

٢ وهذا ما قضى به فى فرنسا فى صناعة الملابس قانون سـنة ١٩١٥ ، — غير أن بعض الاقتصاديين يرى أن فى تعميم هذه الوسيلة ما يؤدى الى الحاق الضرر بمن يراد حمايتهم ، لان فى تعيين حد أدنى للاجور ما يحمل صاحب العمل على تجنب تشغيل الضعفاء وغير المهرة من العمال ، فيحرمون بذلك من كل أجر — سوشو ، دروس الاقتصاد الاجتماعى ، فى مدرسة العلوم السياسية فى باريس ، سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، ص ٤١

تقوية مكانة هذه الصناعة ، ومن أهمها توليد الكهرباء من مساقط المياه لاستخدامها في ادارة الآلات في بيوت العمال . وقد أخذت هذه الطريقة تنتشر في بعض البلاد ولا سيما في منطقة ليون وسانت اتين في فرنسا ، فقد تألفت فيهما شركتان كبيرتان لامداد العمال في بيوتهم بالقوة المحركة لتسيير مغازل الحرير وغيرها [١]

٣٤٠ — (٥) دور المصنع اليدوى (La manufacture) : ما زال العامل في الدور السابق محتفظاً بشيء من حريته ، لأنه وان كان يشتغل لحساب شخص آخر الا أنه هو الذى ينظم أوقات العمل وطريقة انجازه ، ولكنه ما لبث ان فقد هذه البقية من الحرية عند ما أنشأ المنظم مصنعاً يجمع فيه العمال ويمدهم بوسائل الانتاج كلها من أدوات وآلات ومواد أولية وغير ذلك ، فتحول بهذا من تاجر الى مستصنع (fabricant) ، وأصبح يرجع اليه وحده تنظيم الانتاج ، وبيع المنتجات وتحمل أخطار المشروع

وقد ولد المصنع في أول أمره وسط طائفة من النظم تكاد تخنقه ؛ فكان لا بد لانشائه من امتياز خاص من الحاكم ، وكان لا بد بعد ذلك من مراعاة شروط ثقيلة كانت تفرضها السلطات العامة لتنظيم العمل داخله [٢]. وقد بدأ هذا الدور في الظهور منذ القرن السادس عشر ، ولكنه لم يبلغ أوج تقدمه الا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على أثر تقدم تجارة الصادرات في انجلترا الى البلاد الأجنبية والمستعمرات ، وما قام به سلي وكلبير في فرنسا من حماية أصحاب المصانع من الطوائف التي كانت أعلنت عليهم حرباً عواناً

ويتميز المصنع اليدوى كما يدل على ذلك اسمه بأن الأعمال فيه يدوية ،

---

١ للرجوع الى تفصيلات أوفى في هذا الموضوع أنظر جيد ، في Economie Sociale، ص ٤٤٥ — ٤٤٨

٢ أنظر في تفصيل ذلك : Germain Martin, La grande industrie sous Louis XIV et, sous Louis XV سنة ١٩٠٠

وليس معنى هذا أنه لا يستخدم فى الانتاج سوى يد الانسان — اذ هو يستخدم الكثير من الأدوات مثل المغازل والحائك وغيرها — وانما كل ما فى الأمر أنه ليس هناك قوة أخرى غير قوة الانسان تديرها [١]

٣٤١ — (٦) دور المصنع الآلى (La fabrique) : منذ أن اهتدى الانسان الى استخدام البخار فى تسيير الآلات أخذ المصنع الآلى يحل تدريجياً محل المصنع اليدوى ، وقد بدأت هـذه الحركة فى آخر القرن الثامن عشر ، ثم جاءت الاختراعات العديدة التى حدثت فى القرن التاسع عشر فأفضت الى انقلاب خطير فى الصناعة ، وتسابقت المصانع الى الاخذ بهذه الاختراعات واستخدام أقوى الآلات وأحدثها طرازاً، فزاد الانتاج زيادة لم تكن تخطر ببال المتقدمين ؛ وغدا المصنع الآلى أساس النظام الاقتصادى فى البلاد الصناعية، وكان هذا آخر دور من أدوار التطور الصناعى

والمصنع الآلى — اذا تركت جانبـاً مسئلة استخدام الآلات الميكانيكية — يتوفر فيه كل مميزات المصنع اليدوى فى صورة مكبرة وأهمها : ا — تجمع العمال فى أماكن لاصحاب الأعمال واستخدامهم من وسائل الانتاج ماهو ملك لاصحاب الأعمال دونهم. ب — الذهاب فى تقسيم العمل بين العمال الى أبعد مدى. ح — ضرورة حشد رؤوس أموال كبيرة لاقامة المصانع وتزويدها بكل معدات الانتاج. د — انفصال ما بين الرأسماليين الذى يمولون المشروع ويتقاسمون أرباحه ، والعمال الذى يبيعون عملهم ويتناولون عنه أجوراً

٣٤٢ — مجمل صفات نظام الانتاج الحاضر : لا يزال لـكل نوع من أنواع الصناعات التى كانت سائدة فى الادوار التاريخية الماضية أثر فى الحاضر ، ولا تزال الحرفة والصناعة فى محل الاقامة تشغلان من طبقة العمال عددا كبيراً بجانب المصانع التى تضم بين جدرانهـا الألوف من الأيدى العاملة ، وفى أغلب فروع

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٧٥

الإنتاج تعيش المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بعضها بجانب بعض ، غير أن الانتاج الكبير أصبح هو الصفة البارزة فى نظام الانتاج الحاضر . وتتخذ المشروعات الكبيرة عادة شكل شركات المساهمة ليتيسر لها سبيل الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال الكثيرة ، وقد جعلت قوة هذه المشروعات تتزايد بالنسبة لغيرها ، أو بعبارة أخرى أخذ يسرى فى الانتاج حركة تركز تعمل على ايجاد التجمع بدلا من التشتت بين عوامل الانتاج ، كما أخذت درجة التخصص بين المشروعات تتزايد باطراد ، وفى الوقت نفسه ذهب فى تقسيم العمل داخل المصانع الى حد بعيد . وقد واصلت المشروعات الكبيرة تقدمها الطبيعى فأخذت تضيف اليها مشروعات أخرى فى صناعات محضرة أو مكملة لها . وهذا ما يطلق عليه اسم ظاهرة الاندماج . وهى قد تبدو لأول وهلة منافية لظاهرة التخصص ، ولكنها فى الواقع تتفق وإياها وتزيد من درجة تركز المشروعات

وقد جعلت المشروعات الكبيرة فى الوقت نفسه تتقرب بعضها من بعض بصلات مختلفة الأشكال ، تقوى حينا وتضعف أخرى ، وذلك رغبة فى التخلص من مساوئ المنافسة بعد الذى بلغته من الشدة بين المنتجين ، وقد تبلغ أحياناً درجة التقرب بين هذه المشروعات حدها الأقصى فيدغم بعضها فى بعض ، وأحياناً أخرى تكتفى بان تعقد بينها اتفاقات مثل نقابات الانتاج ، أو تجمع بين بعضها و بعض تحت ادارة واحدة مثل الشركات الموحدة ، وهذه كلها مظاهر شتى للتركز تكسب النظام الاقتصادى الحاضر طابعاً خاصا

الفصل الثانى

ظاهرة التركز ١

٣٤٣ — **الوجوه المختلفة لظاهرة التركز** : اذا رجعت الى احصاءات بعض البلاد لتتبين نصيب كل من الانتاج الصغير والمتوسط والكبير فى فروع الانتاج الرئيسية فيها ما عدا الزراعة ، وواصلت بحثك خلال الثمانين أو المائة سنة الأخيرة ، ثم قارنت بين مختلف النتائج التى حصلت عليها ، فانك تلاحظ وجود الظاهرة الآتية : من جهة ترى ان عدد المشروعات فى كل فرع قد صار الى التناقص فى حين زاد متوسط ما يستخدم فى كل منها من قوى الانتاج ، وفى هذا دليل على انه قد حدث تركز فى هذا الفرع من الانتاج اذ أخذ الانتاج الكبير يحل فيه محل الصغير ، وقد تبدو لك هذه الظاهرة بشكل أقل وضوحاً ، كأن ترى عدد المشروعات كلها قد صار الى الزيادة ، ولكن هذه الزيادة من نصيب المشروعات الكبيرة والمتوسطة ، فى حين أخذ فى التناقص عدد المشروعات الصغيرة ، وقد ترى ان عدد كل من المشروعات الكبيرة والصغيرة قد صار الى الزيادة ، غير ان نصيب الصغيرة من هذه الزيادة أقل من نصيب الكبيرة ٢ ، وأخيراً قد ترى أنه لم يطرأ تغيير يذكر على عدد المشروعات جميعها ، ولكن كان هناك حركة تنقل فى العمل ورأس المال من بعض المشروعات نحو البعض الآخر ، فيكبر بعضها فى حين يصغر بعضها الآخر ، ٣ فهذه كلها حالات تدل على حدوث تركز فى الانتاج ؛ لان كلها تثبت

---

١ تجد بحثا وافيا لهذه الظاهرة فى كتاب (Bourguin) الذى أشرنا اليه آنفا Les systèmes socialistes et l'evolution économique فى الفصول من ١١ الى ١٣ وبالملاحق التى بآخر الكتاب.

٢ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١١

٣ ريبو ، فى Précis ، ص ٢٨٩ بالهامش

ان نصيب المشروعات الكبيرة فى الانتاج الكلى قد ازداد بالنسبة لنصيب المشروعات الصغيرة [1]

المبحث الاول

سير التركز فى فروع الانتاج الرئيسية

٣٤٤ — **سير التركز فى الصناعة** : يتبين من الاحصاءات الخاصة بالصناعة فى البلاد الصناعية الكبرى أن التركز يسير فى هذا الفرع من الانتاج سيراً حثيثاً ، فأنت اذا رجعت الى الاحصاءات الخاصة بمجموع الانتاج الصناعى فى المانيا فى سنين ١٨٨٢و١٨٩٥و١٩٠٧ فانك تشاهد أن عدد المشروعات فيها بين هذه السنين الثلاث قد تناقص باستمرار ، وأن هذا التناقص كان من نصيب المشروعات الصغيرة وحدها ، وتشاهد فى الوقت نفسه أن توزيع العمال بين المشروعات قد تعدل فى مصلحة المشروعات الكبيرة (وهى التى يستخدم فيها أكثر من ٥٠ عاملا) ، وهذا ما يتضح من الجدول الآتى :[2]

السنة	عدد المشروعات	نسبة العمال فى المشروعات الكبيرة الى عددهم الكلى
١٨٨٢	٢٫٢٧٠٫٠٠٠	٣٠٪
١٨٩٥	٢٫١٤٧٫٠٠٠	٤٠٪
١٩٠٧	٢٫٠٨٦٫٠٠٠	٤٩٪

وتخرج بملاحظات كهذه فى فرنسا أيضاً ، ففى كل من سنتى ١٨٩٦و ١٩٠٦ كانت النسبة بين عدد كل قسم من أقسام المشروعات الصناعية الآتية هى :[3]

---

١ وبعبارة أخرى فالتركز معناه « ازدياد متوسط أهمية المشروعات » — تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٦١ بالهامش

٢ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ص ٢١٤ — ٢١٥

٣ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٦

الأرقام النسبية لكل ١٠٫٠٠٠

مشروعات تستخدم من :	العدد فى سنة ١٨٩٦	العدد فى سنة ١٩٠٦
١ الى ٥ من العمال	٨٫٧٩٠	٨٫٧٣٦
٦ الى ٥٠ «	١٫٠٨١	١٫١١٦
٥١ الى ٥٠٠ «	١٢١	١٣٨
أكثر من ٥٠٠ «	٨	١٠
	١٠٫٠٠٠	١٠٫٠٠٠

فمن مقارنة هذه الأرقام بعضها ببعض يتضح انه فى خلال المدة بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ تناقص عدد مشروعات القسم الأول فى حين تزايد عدد مشروعات الأقسام الثلاثة الأخرى ، وقد كانت نسبة زيادة القسم الرابع أكبرها ، ومما يثبت وجود ظاهرة التركز أيضاً ما طرأ من التغير على توزيع العمال بين أقسام المشروعات الصناعية فى المدة بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، وذلك يتضح من الجدول الآتى[١] :

مشروعات تستخدم من	نسبة العمال الذين يشتغلون فى كل قسم الى عددهم الكلى	
	فى سنة ١٨٩٦	فى سنة ١٩٠٦
١ الى ١٠ من العمال	٣٦٪	٣٢٪
١١ الى ١٠٠ «	٢٨٪	٢٧٪
أكثر من ١٠٠ «	٣٦٪	٤١٪

ومن هذا ترى فى خلال تلك المدة ان القسم الأول فقد كثيراً من أهميته من حيث عدد العمال الذين يشتغلون فيه ، وفقد القسم الثانى مقداراً يسيراً ، فى حين ربح القسم الثالث ربحاً عظيما

وفى الولايات المتحدة أيضاً تجد بيانات وافية تنبئ بجلاء عن وجود ظاهرة التركز فى الصناعة الامريكية ، فلقد زاد عدد المشروعات الصناعية زيادة كبرى فى خلال المدة بين سنتى ١٨٥٠ و ١٩٠٠ ، ولكنه فى الوقت نفسه زاد بنسبة كبرى متوسط ما تستخدمه المشروعات من رأس المال والعمل وما تخرجه من الناتج

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٧

السنوى ، وهذا يتضح من الجدول الآتى :

السنة	عدد المشروعات	متوسط قوى الانتاج: متوسط رأس المال	متوسط عدد العمال	متوسط قيمة الناتج السنوى
١٨٥٠	١٢٣٫٠٢٥	٤٫٣٣٥ دولاراً	٧ عامل	٨٫٢٨٣ دولاراً
١٩٠٠	٥١٢٫٣٣٩	١٩٫١٩٦ »	١١ عاملا	٢٥٫٢٩٩ »

وتبلغ حركة التركز أشدها فى صناعات الحديد والفولاذ ، فقد زاد متوسط رأس المال فى كل مشروع فيها من ٤٦٫٧١٦ دولارا فى سنة ١٨٥٠ الى ٨٥٨٫٣٧١ دولارا فى سنة ١٩٠٠ ، وزاد متوسط عدد العمال فى المدة نفسها من ٥٣ الى ٣٣٣ ، وقيمة الناتج السنوى من ٦٥٠ ر ٤٣ دولاراً الى ٥٤٥ ر ٢٠٣ ر ١ دولاراً [١]

وبديهى أن حركة التركز فى كل بلد لا تبلغ درجة واحدة فى الصناعات المختلفة ، فبعض الصناعات مثل التعدين والنساجة والكيمياء تأتى فى المرتبة الاولى فى حين أن صناعات أخرى مثل صناعة الخبز والحلوى والملابس وأدوات الزينة تأتى فى المرتبة الاخيرة

٣٤٥ — **سير التركز فى التجارة** : وفى التجارة أيضا يتضح وجود ظاهرة التركز من درس احصاءاتها فى البلاد ذات التقدم الاقتصادى الحديث ، ففى المانيا تنبىء الاحصاءات الخاصة بالمشروعات التجارية عن زيادة عددها فيما بين سنين ١٨٨٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٧ ، ولكن مقدار هذه الزيادة فى المشروعات الكبيرة والمتوسطة أكثر منها فى المشروعات الصغيرة كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

المدة	مقدار زيادة عدد المشروعات التجارية [٢]: الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة
من ١٨٨٢ الى ١٨٩٥	٣ر١٠٧٪	٧ر٨٥٪	٩ر٣٣٪
من ١٨٩٥ الى ١٩٠٧	٦ر١٤٩٪	٥٥٪	١ر٣٣٪

١ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٣ — ٢١٤

٢ ويدخل فيها مشروعات النقل الذى لا تفصل الاحصاءات الالمانية بينه وبين التجارة بالمعنى المتداول

وقد تعدل فى الوقت نفسه توزيع العمال بين المشروعات التجارية تعديلا فى صالح المشروعات الكبيرة كما تنطق بذلك الأرقام الآتية [١]:

المـــدة	مقدار زيادة عدد عمال المشروعات التجارية		
	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة
من ١٨٨٢ الى ١٨٩٥	٨ر١٣٧٪	٩٤٪	٩ر٤٨٪
من ١٨٩٥ الى ١٩٠٧	٦ر٢٠٤٪	٩ر٦٨٪	٣ر٣٦٪

وكذلك الحال فى فرنسا ، فالاحصاءات فيها تنبىء عن زيادة عدد المشروعات التجارية التى تستخدم عاملا واحداً فأكثر من ١٢٤ر٢٣٣ الى ٥٦٦ر٢٨٧ فى المدة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦ ، ولكن هذه الزيادة لم تكن بمعدل واحد فى كل أقسام المشروعات ، ففى حين ان المشروعات الصغيرة (التى تستخدم من ١ الى ٥ عامل) قد زاد عددها زيادة ضئيلة ، فان عدد المشروعات المتوسطة قد تناقص ، فى حين تزايد عدد المشروعات الكبيرة بنسبة كبيرة ، وأيضا عدد المشروعات الكبيرة جداً ، وهذا ما تدل عليه الأرقام الآتية :

الأرقام النسبية لكل ٠٠٠ر١٠

مشروعات تستخدم من	العدد فى سنة ١٨٩٦	العدد فى سنة ١٩٠٦
١ الى ٥ عامل	٩٢٥٨	٩٢٦٥
٦ الى ٥٠ »	٧٢٣	٧٠٨
٥١ الى ٥٠٠ »	١٩	٢٦
أكثر من ٥٠٠ »	٠	١
	٠٠٠ر١٠	٠٠٠ر١٠

فحركة التركز فى فرنسا فى التجارة أضعف منها فى المانيا ، ولكنها موجودة على كل حال ، وهذا ما يدل عليه أيضاً تعديل توزيع العمال بين المشروعات التجارية فى المدة بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦

١ هـــذه الارقام وأيضاً أرقام الجدول السابق مأخوذة عن بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٤ — ٢١٥

مشروعات تستخدم من العمال	نسبة العمال الذين يشتغلون فى كل قسم الى عددهم الكلى	
	سنة ١٨٩٦	سنة ١٩٠٦
من ١ الى ٥	٥٦٪	٥٤٪
من ٦ الى ١٠	١٢٪	١٢٪
أكثر من ١٠	٣٢٪	٣٤٪
	١٠٠٪	١٠٠٪[١]

***

وتتخذ ظاهرة التركز فى التجارة شكلين : (١) المتجر الكبير ، (٢) المتجر ذو الفروع[٢]

٣٤٦ — (١) المتجر الكبير (Le grand magasin) : هو مظهر من مظاهر التركز فى تجارة التجزئة ، تلتقى به فى العواصم والمدن الكبيرة ، ويشغل فى حياة سكانها اليومية وبخاصة السيدات منهم مكانا مهما ، ومن أشهر هذه المتاجر فى القاهرة البون مارشيه وسيكوريل وسمعان وشملا . وقد بدأت حركة انشائها منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وعظمت أهميتها وازداد نشاطها منذ أوائل القرن العشرين ، وتشتهر مدينة باريس خاصة بان فيها أعظم هذه المتاجر وأكثرها مبيعات ، فانك تجد فيها من المتاجر الكبيرة مثل اللوفر والبون مارشيه وجاليرى لافاييت والبرنتان ما تأتى فى مقدمة متاجر العالم كله من حيث اتساعها وارتفاع رقم أعمالها[٣]

---

١ وهذه الارقام وأرقام الجدول السابق مأخوذة عن تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٤ — ١٦٥

٢ أنظر فى هذا الموضوع : Nogaro et Oualid, L'evolutiou du Commerce, du Credit et des transports depuis 150 ans ، وانظر أيضاً Pierre. Moride, Les maisons à succursales multiples ، سنة ١٩١٣ وكذلك مقالة Nestler - Trioche فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩٢١

٣ بلغ فى سنة ١٩١٠ مقدار مبيعات البون مارشيه ٢٢٧ مليوناً من الفرنكات ، ومبيعات اللوفر ١٤٧ مليوناً ، ومبيعات البرنتان ٩٣ مليوناً — ريبو ، فى Précis ، ص ٢٩٢

وأهم المبادئ التى ادخلها المتجر الكبير فى تجارة التجزئة فكان فيها سر نجاحه ما يأتى :

١ — البيع بأثمان محددة ، وفى هذا اقتصاد للوقت الذى تضيعه عادة طريقة المساومة

٢ — البيع بثمن حال ، وفى هذا فائدة للبائع والمشترى على السواء ، فالأول لايتعرض لخطر مماطلة المشترى أو عجزه عن الدفع ، كما أن الثانى يشترى بسعر أرخص مما لو كان البيع بثمن مؤجل ، لأن فى تأجيل دفع الثمن ما يحمل البائع على أن يضيف الى ثمن البيع علاوة تكون بمثابة ضريبة تأمين ضد الخطر الذى يتعرض له

٣ — جدة سلعة وحداثة طرازها ، وذلك لكثرة مبيعاته ، وقلة ما يخزن من كل صنف ، وقدرته على التخلص من القديم من سلعه بطريق بيع الفرصة (أوكازيون)

٤ — عرض مختلف السلع التى يحتاج اليها المشترون فى بناء واحد ، فيقتصدون بهذا وقتاً كان يضيع فى زيارة جملة متاجر

٥ — منح المشترين الخيار فى أن يعدلوا عن صفقاتهم ، فيردوا اليه من السلع ما لم يرق لهم ، بشرط أن يكون بحالة سليمة ، وهذا أغراء للناس على الشراء

٦ — منح مستخدميه « عمولة » على ما يصرفونه من السلع ، وذلك تشجيعاً لهم على الاكثار من التصريف ، وكثيراً ما تتناسب هذه العمولة مع حالة السلعة ، فيكون سعرها أعلا كلما كانت السلعة أصعب تصريفاً

٧ — التفنن فى عرض السلع والاعلان عنها بطريقة علمية خلابة تجذب اليه الناس من كل حدب وصوب ، وكثيراً ما يكون هذا التأنق فى العرض مغريا لبعض الناس على شراء ما لم يكونوا ينوون شراءه ، وهو كثيراً ما يقيم من الحفلات أبهجها ، ويستهوى المشترين بما يقدمه لهم من الهدايا ولأطفالهم من اللعب ، وبما ينشئه داخله من مطاعم وأماكن تسر الناظرين لتناول الشاى والمرطبات

وغيرها ، وتراه يقوم بتسليم البضائع الى المشترين فى مساكنهم ، مستخدما لنقلها عربات تسترعى الانظار بأبهتها وجمالها ، ويحرص على استبقاء عملائه وعدم نسيانهم اياه ، فيرسل اليهم من وقت الى آخر بالخطابات الرقيقة « والكتالوجات » المشوقة ، ويبيع لهم بطريقة المراسلة كلما أرادوا

غير أن المتجر الكبير قد يصبح مصدر اضرار تصيب المستهلكين والمنتجين جميعاً :

(فأولا) بالنسبة للمستهلكين : ا — يخشى أن يؤدى اندفاع المتاجر الكبيرة فى تيار الاعلان والمغالاة فى سائر النفقات النثرية الى انعدام رخص الثمن الذى تفاخر به ، اذ يجب أن يأتى ثمن البيع بكل هذه النفقات ، وقد قدر أن المتجر الكبير لكى يحصل على ربح صاف قدره ٥ ٪ ، يجب أن يحصل على ربح اجمالى قدره على الأقل ١٦ ٪ ، لأن الفرق بينهما تبتلعه النفقات النثرية[١] ، ب — أن ما يلجأ اليه المتجر الكبير من التفنن فى العرض والاعلان وسائر وسائل الاغراء هو مما يضر بضعاف العزيمة من النـاس اذ يدفع بهم فى طريق التبذير ، كما أن طريقة العدول عن الشراء ورد الشئ المباع قد تحملهم على النصب والاحتيـال ، وذلك بانتفاعهم ببعض الأشياء مثل الملابس التى يحتاجون اليها لقضاء سهرة أو حضور وليمة ثم ردها فى اليوم التالى بدعوى انها لم توافقهم

(وثانيا) بالنسبة للمنتجين : لمـا كان المتجر الكبير أهم عميل للمنتج ، فأنه يخضعه لمشيئته ، فيملى عليه ثمن الشراء ، وقد يلزمه بان لا يبيع الى سواه ، وفى هذا ضرر يلحق بالمنتجين من وجهتين : ا — انه كثيراً ما يترتب عليه اخراج بعض المنتجين وبخاصة صغارهم من زمرة المنتجين المستقلين ، وتحويلهم الى عمال

---

١ وليس معنى هذا أن المتجر الكبير لا يستطيع أن يبيع بثمن أرخص من المتجر الصغير لانه مهما بلغ من كثرة نفقاته النثرية ، فهو يستطيع أن يوزعها على كمية كبيرة جداً من السلع المباعة ، وبذلك يكون زهيداً نصيب كل واحدة منها ، وهذا ما لا يتهيأ للمتجر الصغير ، — جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٠٦

فى محل الاقامة ، ب — أن اشتداد نفوذ هذه المتاجر كان سبباً فى انتشار « طريقة الاجهاد » بين العمال فى المدن الكبيرة ، اذ أدى الى تحكمها فى حالة بعض العمال المساكين الذين تمنعهم بعض الأسباب من العمل فى داخل المصانع بانتظام ، فأخذت تكلفهم بأعمال الخياطة والتطريز وسواها مقابل أجر ضئيل لا يجد العمال بدا من قبوله ، اذ قلما يوجد بجانب المتجر الكبير من أصحاب الأعمال من ينافسه فى استئجار عمل هؤلاء العمال

٣٤٧ — **بقاء المتجر الصغير** : وبالرغم من أسباب التفوق التى تتوافر للمتجر الكبير على الصغير فان الثانى لم يختف أمام الأول ، ذلك أن هناك أسبابا تحول دون أن يلتهم المتجر الكبير المتجر الصغير أهمها :[1] (ا) عدم استخدام الآلات فى التجارة ، و بذلك ينعدم فيها سبب من أهم الأسباب التى تدعو الى تفوق الانتاج الكبير على الصغير فى الصناعة ، (ب) أن المتجر الصغير يكون عادة أقرب الى مساكن العملاء ، وكثيراً ما تتولد بعض العلاقات الشخصية بين التاجر الصغير وعملائه ، (ح) أن كثيراً من المتاجر الصغيرة يبيع الى عملائه بآجال ، (د) انفراد المتجر الصغير ببيع بعض مواد الاستهلاك اليومى مثل الخبز ، وأيضاً يبيع بعض النفائس والتحف .

وفضلا عن هذا فان يكن هناك من المتاجر الصغيرة ما قضى عليه فى المدن على أثر منافسة المتاجر الكبيرة ، فان هناك من المتاجر الصغيرة عددا كبيرا ظهر فى القرى فى العهد الأخير ، ليبيع الى القرويين كثيراً من الأشياء التى كانوا يصنعونها قبلا بانفسهم . وبوجه عام فحالة المتاجر الصغيرة أمام الكبيرة أفضل بكثير من حالة المصانع الصغيرة ازاء الكبيرة . ولو تتفق المتاجر الصغيرة فى الفرع الواحد من فروع التجارة لتنشئ بينها جماعة تقوم بشراء ما يلزم الأعضاء بأسعار

١ ينتشر المتجر الكبير وينجح بخاصة فى تجارة المستحدثات (Les nouveautés) وايضا الى حد ما فى تجارة البقالة , ولكنه قل أن ينتشر فى أنواع التجارة الاخرى

الجملة وتوزعه عليهم بهذا السعر فانها تستطيع أن تظفر ببعض فوائد الانتاج الكبير ، وتحتفظ بكيانها بجانب منافسيها من المتاجر الكبيرة

٣٤٨ —(٢) **المتجر ذو الفروع** (Le magasin à succursales) : وقد يعمد المتجر الواحد الى انشاء فروع له فى المدينة الواحدة وأحيانا فى المدن المختلفة والبلاد الاجنبية، فيحقق بذلك شكلا آخر من أشكال التركز فى تجارة التجزئة، اذ ان هذه الفروع تخضع كلها لادارة رئيسية واحدة ، ولو انه يوجد بينها شىء كثير من التفاوت من الوجهة الفنية، و بهذه الطريقة يستطيع المتجر أن يقترب من عملائه ، وأن يجعل كل فرع يتمشى مع حاجات أهل كل جهة وأذواقهم ، فيجعله على درجة من البساطة فى المدن الصغيرة والأحياء الفقيرة ، ويجعله فخما أنيقاً فى الأحياء الغنية ، ويكون هناك اختلاف فى نوع السلع وأثمانها فى الحالتين

وقد ينشىء المتجر الواحد مكاتب للبيع بالمراسلة فى الجهات المختلفة ، من غير أن يتخذ له فيها مخازن للبيع ، وهذه الطريقة تلائم خاصة البلاد المترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة وكندا حيث يضطر سكانها فى بعض الأحيان الى اجتياز مسافات طويلة قبل أن يبلغوا أقرب متجر اليهم [١]

والمتجر ذو الفروع ، بجانب المزايا التى تتوفر فيه ، يذهب ببعض فوائد الانتاج الكبير ، وبخاصة من حيث الاقتصاد فى ايجار المكان وعدد العمال والمصروفات النثرية ، كما أن تنظيم العلاقات بين المركز الرئيسى والفروع يثير كثيراً من الصعوبات، والذى يتبع عادة فى ذلك هو أن تعين الادارة المركزية على رأس كل فرع مديراً مسئولا تمنحه قسطاً من الاستقلال ، وتشركه فى الربح والخسارة بنسبة معينة ، وتنال منه ضمانا معيناً .

ومن أهم أنواع التجارة التى ينتشر فيها المتجر ذو الفروع : تجارة البقالة والعقاقير

---

١ ويوجد بجانب هذا من المتاجر ما يقوم بتنظيم نوع من التجارة المتنقلة بواسطة عربات تسير الى أقصى القرى وأصغرها

والملابس والأحذية والكتب ومواد التدخين وأدواته ، وقد يبلغ عدد هذه الفروع أحيانا مبلغاً عظيما ، ففي فرنسا وانجلترا من المتاجر ما يبلغ عدد فروعه الخمسمائة فى الأولى والالف فى الثانية ، وقد قدر فى سنة ١٩٢٠ عدد المتاجر التى لها فروع فى الولايات المتحدة بنحو ٣٠٠٠ متجر وعدد فروعها بنحو ٣٠٫٠٠٠ فرع [1]

٣٤٩ — طريقة تفرع المشروعات فى بعض فروع الانتاج الاخرى: وطريقة تفرع المشروعات لا تقتصر على تجارة التجزئة، بل تتبعها أيضا المصارف وشركات التأمين الكبيرة ، وأحيانا أيضاً بعض المصانع ، والذى يحدو بالمصانع الى اتباع هذه الطريقة بدلا من أن تنمو فى مكانها أسباب متنوعة ، منها الاقتراب من مراكز انتاج المواد الأولية أو من بعض القوى المحركة مثل مساقط المياه ، والرغبة فى الانتفاع بخبرة الايدى العاملة وكثرتها فى بعض الجهات ، والاقتراب من العملاء ، وأحياناً يكون للرسوم الجمركية فى ذلك دخل كبير ، فهى اذا قام منها سياج فى وجه بعض الواردات الأجنبية فقد يحمل ذلك بعض مصانع هذه الواردات على انشاء فروع لها فى البلد الذى يتبع هذه السياسة ، كما فعلت بعض المصانع الفرنسية والبلچيكية ازاء الروسيا ، وكما تفعل مصانع فورد الشهيرة فى الوقت الحاضر فى بعض البلاد الأوربية ، وهناك من البلاد ما بلغ من التقدم الصناعى شأوا بعيداً ، حتى أصبحت أسواقه الداخلية فى حالة تشبع ، فيحمل ذلك أيضا بعض صناعاته على انشاء فروع لها فى البلاد الأجنبية ، وكذلك فعلت بعض الصناعات السويسرية . وبالجملة فأن فى تقلبات الأحوال الاقتصادية باستمرار ما يخلق أسباباً تحمل المشروع الصناعى على أن يتفرع فى جهات مختلفة ، بدلا من أن يتسع فى مكان واحد [2] .

٣٥٠ — سير التركز فى المصارف : وتشاهد ظاهرة التركز فى المصارف أيضاً ، وهى تسير فيها بخطوات أوسع منها فى التجارة ، فقد أنشئ فى العهد الاخير

---

١ مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩٢١ ، ص ٥٦٨

٢ تروشى ، الجزء الاول ، ص ١٧٦ — ١٧٧

فى مختلف البلاد من المصارف الكبيرة ذات رؤوس الأموال الطائلة والفروع العديدة ما جعل المصارف الصغيرة لا تقوى على منافستها ،وسرعان ما كانت تغلب على أمرها ، وقد بلغ ما لخمسة من المصارف الكبرى فى فرنسا من رأس المال قبل الحرب الاخيرة ما يربو على المليار من الفرنكات، كما بلغت الودائع فيها نحو خمسة أمثال ذلك ، وبلغ فى المانيا رأس مال تسعة من المصارف الكبرى فى سنة ١٩١٠ نحو ٢٠٠ر١ مليوناً من الماركات ، وبلغ فى انجلترا حوالى هذا الوقت رأس مال ٤٥ مصرفاً نحو ٤ مليار من الفرنكات ، وعدد فروعها نحو الخمسة آلاف[1] ، وكذلك الحال فى مصر فقد بلغ فى سنة ١٩١١ جملة رأس مال سبعة مصارف فيها أكثر من ٦ ملايين من الجنيهات[2]

وسير هذا التركز لم يكن على نمط واحد فى كل البلاد ، ففى فرنسا وانجلترا مثلا كانت المصارف الصغيرة تختفى امام الكبير اذ تعجز عن منافستها ، فى حين انه فى المانيا كانت المصارف الكبيرة تبتلع الصغيرة أو تشركها معها فى أعمالها

٣٥١ — **سير التركز فى النقل**[3] : وقد سرى التركز الى النقل أيضاً ، فأصبحت خطوط المواصلات الحديدية التى ليست ملكا للحكومات فى يد عدد قليل من الشركات ، كما أن تقدم الملاحة أصبح مرتبطاً بزيادة حجم السفن وزيادة سرعتها، فهناك من السفن اليوم عابرات المحيط الأطلسى ماتبلغ حمولتها نحو ٠٠٠ر٦٠ طن ، وسرعتها ٢٤ و ٢٥ عقدة فى الساعة . وأنه ان يكن عدد مشروعات النقل البحرى قد زاد بنسبة الضعف تقريباً فى المدة بين ١٨٨٠ و ١٩٠٢ ، فان متوسط حمولة سفن كل مشروع قد زاد بالنسبة نفسها تقريباً ، كما زادت نسبة حمولة المشروعات

---

١ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٦

٢ Statistique des Sociétés Anonymes par actions سنة ١٩١٣ ، ص ٢٥٧

٣ للرجوع الى تفصيلات أوفى فى هذا الموضوع أنظر De Rousiers, La Concentration dons la navigation maritime

الـكبيرة الى حمولة المشروعات الصغيرة ، وهذا ما تنبئ به الأرقام الآتية[١]

سنة	عدد مشروعات النقل البحرى	متوسط حمولة سفن كل مشروع	نسبة حمولة المشروعات الكبيرة الى الحمولة الكلية
١٨٨٠	٢٦٢٢	٢٥٧٢	٢ر٥ ٪
١٩٠٢	٥١٠٣	٤٨٩٢	٤ر٢٤ ٪

المبحث الثانى

طرق تحقيق التركز

٣٥٢ — أهم الطرق التى يتحقق بها التركز : يتحقق التركز بطرق مختلفة أهمها الآتية :

١ — طريقة التوسع الداخلى : وذلك بأن تكبر بعض المشروعات عن طريق النمو الداخلى ، فتضاف فيها عناصر جديدة الى العناصر التى كانت بها من قبل ، و بذلك تزداد أهميتها بالنسبة لغيرها

٢ — طريقة التفرع : وذلك بأن يتسع المشروع من طريق انشاء فروع جديدة له فى جهات مختلفة ، وقد سبق بيان ذلك

٣ — طريقة الادغام : وذلك بأن تدغم عدة مشروعات فردية أو شركات بعضها فى بعض ، وأحياناً يؤدى هذا الادغام الى ظهور شخصية اقتصادية وقانونية جديدة تحل محل شخصية المشروعات المدغمة ، وهذا ما يحدث عادة فى حالة ما يكون الادغام بين مشروعين أو أكثر من قوة متكافئة ، اذ يصبح للمشروع الجديد الذى تولد عن الادغام اسم وادارة غير اسم وادارة المشروعات القديمة[٢]، وأحياناً

١ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٧

٢ ولقد سهل الشكل القانونى لشركات المساهمة تحقيق التركز من طريق الادغام أذ يكفى لذلك أن تؤلف شركة مساهمة جديدة تحل محل شركات المساهمة القديمة التى تحل ويدفع الى حملة الاسهم فيها عوضا عن الاسهم القديمة أسهم الشركة الجديدة

أخرى يتحقق الادغام بالحاق أحد المشروعات بالآخر ، فيبتلع الكبير منهما الصغير من غير أن يؤثر ذلك فى شخصية الأول ، فهى تظل باقية ، ولكنها تعظم شأناً بفضل ما أضيف اليها من قوى جديدة .

٤ — طريقة المحاصة المالية : وقد يتحقق التركز أيضاً بواسطة روابط متنوعة تصل بين المشروعات بعضها البعض من غير مساس بشخصية كل منها ، ومن أمثلة ذلك أن تعمد احدى الشركات الكبيرة التى تريد أن تخضع لادارتها مصانع بعض الشركات الاخرى الى شراء أغلبية أسهم كل شركة منها ، ففى هذة الحالة لا يحدث تغيير فى عدد المشروعات ، غير انه اصبح يتكون منها مجموعة تلتف حول مشروع واحد هو الشركة الأولى التى استطاعت أن تجعل من مجموع هذه المشروعات بالرغم من استقلالها فى الظاهر ، مشروعاً واحداً يخضع لارادتها ، بفضل ما تملكه من أغلبية أسهم كل منها ، وكثيراً ما أتبعت هذه الطريقة بين شركات الصلب فى الولايات المتحدة

٥ — طريقة اشتراك المصالح : وقد يتحقق التركز أيضاً من طريق ارتباط بعض المشروعات ببعضها من غير أن يقتنى بعضها أغلبية أسهم البعض الاخر ، وذلك بما ينشأ بينها من مصالح مشتركة ، مثل اتفاقها على الاشتراك فى شراء المواد الأولية ، أو فى انجاز مايوصى لديها بصنعه ، وسنبحث فى ذلك تفصيلا عند الكلام على نقابات الانتاج ، اذ هى من أهم مظاهر التركز الذى يقوم على اشتراك المصالح

المبحث الثالث

أسباب التركز وآثاره

٣٥٣ — أسباب ظاهرة التركز: يرجع انتشار التركز فى الحياة الاقتصادية الحديثة الى الفوائد التى تنجم عن الانتاج الكبير ، والتى من شأنها أن تكسب المشروعات الكبيرة تفوقاً على غيرها ، وقد استعرضنا عناصر هذا التفوق فى المبحث

الخاص بالانتاج الكبير، فمن اقتصاد فى النفقات النثرية، الى كفاءة أوفر فى المديرين، الى شروط أفضل فى البيع والشراء والنقل، الى تنظيم أحسن فى العمل، الى انتفاع الصناعة بكل مزايا الآلات وبخاصة الكبيرة [1]

غير أن بعض عناصر هذا التفوق لا تتهيأ الا للمشروعات التى تنمو وتتسع فى مكانها، ولكنها لا تتهيأ للمشروعات ذوات الفروع. لأنه اذا كان المتجر الكبير الذى تبلغ مبيعاته ١٠ مرات قدر مبيعات المتجر الصغير لا يستخدم من المديرين والكتبة ولا يدفع من الايجار ١٠ أمثال ما يستخدم ويدفع المتجر الصغير، فان المتجر الذى يكون له ١٠ فروع لا يظفر بهذه الفوائد، ولهذا كان أقل مظاهر التركز ملاءمة للمصلحة العامة، لأنه لا يؤدى الى اقتصاد كبير فى النفقات، الى هذا أنه بنشره حب الإنفاق بين القرويين وسكان المدن الصغيرة يكدر عليهم صفاء العيش وبساطته، ويضعف من ميلهم الى الادخار، ولكنه بجانب هذا يحقق لصاحب المشروع فوائد معينة، مثل سهولة تعرف أذواق العملاء، وغير ذلك مما بسطناه آنفاً فى موضعه

٣٥٤ — آثار ظاهرة التركز: [2] كان لتقدم المشروعات الكبيرة وازدياد قوتها وتقهقر المشروعات الصغيرة أمامها نتائج خطيرة نستعرضها فى مواضع ثلاثة:

(١) أثر التركز فى حالة الانتاج (٢) أثره فى حالة الطبقة المتوسطة

(٣) أثره فى حالة العمال

٣٥٥ — (١) أثر التركز فى حالة الانتاج: أثّر التركز تأثيراً حسناً فى حالة الانتاج، فقد زاد من التناسق بين عناصر النشاط الاقتصادى، وقضى على

---

١ أنظر بند ٢٩٥، ص ٣٠٦ — ٣٠٩ من هذا الكتاب

٢ تروشى، فى Cours، الجزء الاول، ص ١٨١ — ١٨٥، و Bourguin فى Les systèmes socialistes، الفصل الثانى عشر، ولندرى (Landry) فى Manuel d'Economique، ص ٢٥٨ — ٢٦٠

ما يصحب تعدد المشروعات من تبديد قوى الانتاج أو على الأقل قلل من مقداره ، فجعل العمل أكثر كفاية فى الانتاج ، وفتح أمام التقدم الفنى أبواباً جديدة ، وأكثر من المنتجات الى درجة لم تكن معروفة من قبل ، وقلل من نفقات الانتاج فكان تطبيقاً جميلا لمبدأ أقل الجهود ، غير أن ما أحدثه من التغيير فى حالة الانتاج أدى الى ظهور مسائل جديدة ، وتغيير فى وجهة المسائل القديمة ، وهذا ما سنبحث فيه فى الموضعين التاليين

٣٥٦ — (٢) أثر التركز فى حالة الطبقة المتوسطة : لمعرفة أثر التركز فى حالة الطبقة المتوسطة لابد من الالمام بمسئلتين : (الأولى) معرفة ما اذا كان التركز فى الانتاج يؤدى الى تركز يقابله فى الثروات ، مع ما يترتب على ذلك من ضعف فى مركز الطبقة المتوسطة ، وهذه مسئلة يدخل بحثها فى الأصل فى باب التوزيع ، فنكتفى هنا بايراد بعض الملاحظات ، (والثانية) معرفة مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستقبلها

٣٥٧ — المسئلة الاولى : — تركز المشروعات لا يتضمن تركزا فى الثروات : مهما يكن من أمر الدرجة التى بلغها التركز فهو لم يقض على دخل وثروة متوسطى الحال من الناس ، وانما أحدث تغييراً فى مصدرها وطبيعتها ، فالدخل الذى كان يحصل عليه الصانع الصغير أو التاجر الصغير على شكل ارباح يدرها عليه مشروع صغير ، أصبح اليوم يحصل عليه من المشروعات الكبيرة نفسها ، ويكفى أن نورد الملاحظتين الآتيتين بيانا لذلك : ا — يتكون رأس مال أغلب المشروعات الكبيرة من تجمع رؤوس أموال فردية كثيرة ، يمثلها ما فى حيازة الجمهور من مختلف أنواع الأسهم والسندات ، فخلف هذه المشروعات الكبيرة تجد عدداً لا يحصى من الملاك حملة هذه الأوراق المالية ، وأغلبهم من أبناء الطبقة المتوسطة ورقيقى الحال ، ب — ترتب على انتشار المشروعات الكبيرة ظهور طبقة جديدة من المستخدمين تتقاضى مرتبات تتعادل وكثيراً ما تربو على الارباح الغير محققة التى يحصل

عليها صغار المنتجين المستقلين ، وهى طبقة المديرين والمهندسين والمراقبين وغيرهم ممن يشتغلون فى المشروعات الكبيرة ، وهذه الطبقة الجديدة ذات الدخل المتوسط هى كل يوم فى تزايد ، وقد أصبح لها فى النظام الاقتصادى الحاضر أهمية خاصة

٣٥٨ — المسألة الثانية : مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستقبلها : ظاهرة التركز هى حركة على جانب كبير من الأهمية ، ومع هذا يخطىء من يظن ان فيها قضاء على الطبقة المتوسطة المستقلة من صغار الصناع والتجار ، فقد ظلت هذه الطبقة وفيرة العدد فى كل البلاد ، وهى فى التجارة أكثر عدداً منها فى الصناعة ولا تزال المشروعات الصغيرة فى الصناعة نفسها هى الأغلبية الكبرى بالنسبة لعدد المشروعات الكلى ، وهذا ما يتضح من جدول المقارنة الآتى[1] : —

مشروعات يستخدم فيها	فرنسا	المانيا	لكسمبرج	النمسا	سويسرا	الدنمرك
١ الى ٥ من العمال	٩٦ر٧٥	٨٩ر٤٣	٩٣ر١٩	٩٤ر٠٩	٩٢ر٤٢	٩٢ر٨٧
٦ الى ١٠ »	١ر٥٢	٤ر٧٠	٣ر٢٥	٣ر١٢	٣ر٢٤	٣ر٥٤
١١ الى ٢٠ »	٠ر٨٠	٢ر٤٦	١ر٥٦	١ر٢٣	٢ر٠٠	١ر٨٥
٢١ الى ٥٠ »	٠ر٥٤	١ر٩٧	١ر٠١	٠ر٨٤	١ر٣٦	١ر٩١
٥١ الى ١٠٠ »	٠ر١٩	٠ر٧٨	٠ر٤٢	٠ر٣٥	٠ر٥٦	٠ر٣٧
أكثر من ١٠٠	٠ر٢٠	٠ر٦٦	٠ر٥٧	٠ر٣٧	٠ر٤٢	٠ر٢٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

فانت اذا اعتبرت فى هذا الجدول أن المشروعات الصغيرة هى التى تستخدم من ١ الى ٥ من العمال ، والمتوسطة هى التى تستخدم من ٦ الى ١٠٠ من العمال ، والكبيرة هى التى تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل ، فانك تجد فى البلاد الستة المذكورة أن نسبة عدد المشروعات الصغيرة تتراوح بين ٩٠ ٪ و ٩٧ ٪ ، ونسبة عدد المتوسطة تتراوح بين ٣ ٪ و ١٠ ٪ ، فى حين أن نسبة عدد المشروعات الكبيرة هى أقل من ١ ٪

[1] الاحصائية العامة لفرنسا ، الجزء الثانى ، ١٩١٢ — ١٩١٣ ، وارد فى تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٩

وليس هناك ما يشعر بان المشروعات الصغيرة تسير تدريجياً نحو الفناء ، فلقد شوهد فى بعض البلاد مثل فرنسا أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتزايد بالرغم من وجود ظاهرة التركز ، ومن الخطأ الاعتقاد بان المشروعات الكبيرة لا يتسنى لها أن تولد وتنمو الا على حساب المشروعات الصغيرة، كما لو كان للانتاج دائرة محدودة لا يمكن تجاوزها ، اذ الواقع أن دائرة الانتاج فى اتساع متواصل ، وكثيراً ما يكون الحيز الذى يشغله المشروع الكبير من خلق المشروع الكبير نفسه ، وذلك فى حالة ما يخرج المشروع منتجات لم تكن معروفة من قبل، ومايوجده لتصريفها من الأسواق فى داخل البلاد وخارجها . نعم أن هناك حالات يختفى فيها المشروع الصغير أمام الكبير ، فيغلق أبوابه أو يلتحق بالكبير ، ولكن هناك حالات أخرى كثيرة تعيش فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة جنباً الى جنب فى الفرع الواحد من الانتاج [1]

لاشك فى أن خطر التركز على الصانع الصغير أشد منه على التاجر الصغير ، وذلك لسببين خصوصاً :

ا — عدم استطاعة المصانع الصغيرة استخدام الآلات الغالية الثمن التى تستخدمها المصانع الكبيرة والتى هى من أهم اسباب تفوقها ، فمركزها من تلك الوجهة أضعف من مركز التجارة الصغيرة بازاء الكبيرة

ب — تغير ذوق المشترى وعاداته ، فهو لم يعد اليوم يقصد حانوت الصانع الصغير و يكلفه بصنع الأشياء وينتظر انجازها ، بل أصبح يفضل أن يقصد أحد المتاجر ، وفيه ينتقى ما يشاء من الاشياء المجهزة ، وبذلك خرجت من يد صاحب الحرفة صناعة أغلب الاشياء ، وأصبح لا يحتفظ الا باصلاحها أو تركيبها

غير انه رغماً من ذلك لم يختف ، وهو فى القرى يجد له بيئة أصلح من بيئة المدن ،

---

١ وان جولة فى مدينة مثل القاهرة لتبين لك كم يوجد بهـا من مئات المتاجر الصغيرة التى تبيع ما تبيعه المتاجر الكبيرة

اذ لا يبلغ العملاء فى الأولى من الكثرة ما يكفى لتغذية مصنع كبير ، وهو فى المدن أيضاً يظل باقيا مع ارتقائه فى كثير من الحالات الى مرتبة صغار أصحاب المشروعات ، فيستخدم عنده عدداً من العمال ، ويبيع فى بعض الحالات أشياء لم ينتجها بنفسه

ولقد كان من نتائج ازدياد الثروات وانتشار الرخاء الذى فتح أمام المشروعات الكبيرة مجالا واسعا لتصريف منتجاتها أن تهيأت للمشروعات الصغيرة فرص جديدة للربح بجانب الكبيرة ، كما عملت بعض الصناعات الكبيرة على ظهور مشروعات صغيرة لم يكن لها وجود من قبل ، ومن أمثلة ذلك كل ما نراه اليوم من المشروعات الصغيرة التى أدى الى ظهورها صناعة الدراجات والسيارات والكهرباء

٣٥٩ — *أهم الصناعات التى تلائم المشروعات الصغيرة* : ومن أهم الصناعات التى تنجح فيها المشروعات الصغيرة فى مقاومة الكبيرة ، ويظهر أنها ستظل تعيش فيها زمنا طويلا أما بجانب المشروعات الكبيرة وأما بمفردها الصناعات الآتية :

١ — الصناعات التى يكون عمادها الفن والذوق الجميل ، والتى ينجز فيها الصانع ما يوصى بصنعه ، وينزل فى ذلك على ارادة عملائه وأذواقهم ، ويأتى من آيات الفن بما يلائم ميول كل منهم ، ومن أمثلة ذلك صناعة تجليد الكتب واطارات الصور ونحوها

٢ — صناعات بعض المواد الغذائية مثل الخبز والحلوى والفطائر وغيرها من الاشياء التى تكون عرضة للعطب السريع ، ولذلك كان للجانب التجارى فى صناعتها أهمية خاصة ، وهى فى الوقت نفسه اشياء يراعى فى صنعها أذواق أهل كل جهة

٣ — بعض الصناعات الخاصة بالملابس مثل تفصيلها واصلاحها وغسلها وكيها

٤ — بعض الصناعات المتصلة ببناء المنازل ، وهى التى تتناول اصلاح كل ما يصيبه التلف فيها

٥ — بعض الصناعات التى تقوم بصيانة واصلاح كل ما يصيبه التلف من

مختلف الأجهزة والأدوات والآلات

٦ — بعض الحرف التى تقوم على تأدية بعض الخدمات الشخصية مثل حرفة الحلاقة [1]

وكذلك الحال فى التجارة ، يحدث فيها شبه ما يحدث فى الصناعة ، فانه بالرغم من وجود ظاهرة التركز فيها فان المتاجر الصغيرة لا تزال كثيرة العدد ، ولا سيما فى مواد الاستهلاك اليومى ، وقد بينا آنفا الاسباب التى تدعو الى احتفاظ المتجر الصغير بكيانه أمام المتجر الكبير فى كثير من الحالات [2]

ومن هذا يتبين لك فساد مزاعم الاشتراكيين الماركسيين فيما ذهبوا اليه من القول بوجود ما سموه « قانون التركز » ، الذى بفعله تأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنقرض تدريجيا من كل ميادين الانتاج ، فان التركز لا أثر له فى فرع مهم من فروع الانتاج وهو الزراعة ، وهذا ما سنبينه فى المبحث التالى ، ثم هو فى الصناعة والتجارة — كما رأيت — لا يتجاوز حداً معيناً ، وليس لدينا ما يشعر بأن ظاهرة التركز ستواصل تقدمها فى مستقبل الأيام ، حتى تؤدى الى استبدال نظام المنافسة بين عدد كبير من المشروعات المستقلة بنظام احتكار يستأثر بانتاج الثروات فيه عدد قليل من المشروعات الهائلة ، كما توهم كارل ماركس وتلاميذه

٣٦٠ — وسائل حماية الطبقة المتوسطة : لم تلبث الطبقة المتوسطة ساكنة أمام ظاهرة التركز وما فيها من خطر على كيانها ، بل اتخذت العدة للدفاع عن نفسها ، واستنجدت فى ذلك بقوة الرأى العام والسلطات العامة ، وكان من نتائج ذلك أن تكون فى كثير من البلاد مذهب اقتصادى يرمى الى الدفاع عن مصالح الطبقة المتوسطة باعتبار انها احدى الطبقات المنتجة ، وظهر ما يسمى « بسياسة الطبقات

---

١ لندرى ، فى Manuel d'Economique ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠

٢ راجع بند ٣٤٧ ، ص ٣٦٨ من هذا الكتاب

المتوسطة » (La politique des classes moyennes)، وسادالاعتقاد بأن صغار الصناع والتجار من جهة ، وصغار الملاك الزراعيين من جهة أخرى ، هم عنصر الثبات والنظام فى كل أمة، وأن نفوذهم ضرورى لموازنة نفوذ طبقة العمال ، و بذلك اكتسبوا عطف جزء كبير من الرأى العام، كما استطاعوا بكثرة عددهم و بما تهيألهم من النفوذ السياسى أن يحملوا الحكومات على الاهتمام بأمرهم والاصغاء لشكواهم، ولقد بلغ من الاهتمام بحالتهم أن تكون معهد فى سنة ١٩٠٣ لدرس أحوال الطبقات المتوسطة ، واتخذ مدينة بركسل مركزاً له ، كما بحثت فيها بعض المؤتمرات الدولية [١]

وتعتمد سياسة الطبقات المتوسطة فى تنفيذ مآربها على طائفتين من الوسائل : (١) وسائل ترمى الى تقوية جانب المشروعات الصغيرة ، (٢) وسائل ترمى الى اضعاف قوة المشروعات الكبيرة

(١) وسائل تقوية المشروعات الصغيرة : أهم هذه الوسائل ما يأتى : ا — تأليف جماعات على شاكلة جماعات التعاون بين أصحاب المشروعات الصغيرة ، فمن جماعات لشراء المواد الأولية الى أخرى لبيع المنتجات الى ثالثة لاقراض الصناعة والتجارة الصغيرة ما تحتاج اليه من رؤوس الأموال ، الى غير هذا من أنواع الجماعات التى من شأنها أن تحقق للانتاج الصغير بعض مزايا الانتاج الكبير ، ب — نشر التعليم الفنى والاهتمام بأمر التمرين و بكل ما من شأنه أن يرفع من شأن الطبقة المتوسطة من الوجهة الفنية ، جـ — ايجاد نظام تنضوى تحت لوائه الصناعة والتجارة الصغيرة يشبه نظام الطوائف الذى كان سائداً فى القرون الوسطى ، مع مراعاة احوال البيئة الاقتصادية الحاضرة ، ومن أشهر البلاد التى قام بها مثل هذا النظام فى العصر الحديث النمسا والمانيا ، ولكن النتائج التى أتى بها لم تحقق كل آمال أنصاره [٢]

(٢) وسائل اضعاف المشروعات الكبيرة : كثيراً ما قام ممثلو الطبقات

---

١ أنظر تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٧ والمراجع التى يشير اليها بالهامش

٢ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٨٦

المتوسطة يطالبون حكوماتهم بالضرب على أيدى منافسيهم والعمل على اضعاف شوكتهم وقد ذهبوا فى بعض البلاد مثل المانيا الى حد المطالبة بالغاء المتاجر الكبيرة أو على الاقل تحريم تأليف شركات مساهمة فى تجارة التجزئة ، كما طالبوا فى فرنسا بمنع الموظفين من الانتساب الى جماعات التعاون الاستهلاكية ، وذلك لكى يظلوا عملاء للمتاجر الصغيرة . ولا شك أن هذه كلها مطالب مبالغ فيها ولا يمكن أن تلقى آذاناً صاغية فى الأوساط الحكومية ، والذى أمكن تحقيقه فى هذا الصدد هو استخدام الضريبة كوسيلة للفت من عضد المشروعات الكبيرة ، فلقد نجح ممثلو الطبقة المتوسطة فى فرنسا فى حمل الحكومة على فرض ضريبة خاصة على المتاجر الكبيرة التى تبيع بالتجزئة (قانون ٣١ يوليه سنة ١٩١٧) وهى ضريبة تناولت فيما بعد المصارف وشركات التأمين (قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٢٥)

٣٦١ — (٣) أثر التركز فى حالة طبقة العمال : جعلت ظاهرة التركز لمسائل العمال من الخطورة ما لم يكن لها من قبل ، وما كان ذلك لأن حالة العامل فى المشروع الكبير أسوأ منها فى الصغير ، اذ الواقع أن حالته فى الاول افضل منها فى الثانى ، سواء أكان من حيث مقدار الاجر ، ام توفر الشروط الصحية ، ام درجة انتظام العمل ، وانما كان ذلك لأن الانتاج الكبير أحدث تغييرا خطيرا فى حالة العامل الاجتماعية ، فلقد كان حالته فى دور الحرفة ، وهى لا تزال كذلك الى اليوم فى الصناعة الصغيرة ، لا تختلف كثيراً عن حالة رب العمل ، وقد كان العريف فى نظام الطوائف يعلم أنه اذا جد واجتهد فانه يرتقى الى مرتبة الرآسة ، ولكن اليوم أصبح التباين عظيما بين العامل والرأسمالى من حيث ثروة كل منهما ، ونظام عيشه ، وفسحة أمله ، وغدا العمال — الا القليل منهم — يعيشون عمالا ويموتون كذلك . ولقد أدى التركز الى احتشاد الجموع الكبيرة منهم فى مناطق معينة ، فشعروا بوجودهم كطبقة مستقلة ، وأصبح لهم مطالب خاصة ، وتشريع خاص ، وأضحى الكفاح بين العمل ورأس المال احدى مميزات النظام الاقتصادى الحاضر ، وكان من

نتائج ذلك كله أن تركت ظاهرة التركز أثراً واضحاً فى المذاهب الاشتراكية فى خلال القرن التاسع عشر ، ولا سيما الاشتراكية الماركسية كما قدمنا

***

٣٦٢ — *الصناعة الصغيرة والكبيرة فى مصر*: بلغ عدد المشتغلين بالصناعة من سكان مصر على حسب الاحصاء العام الذى جرى فى سنة ١٩١٧ ، ٤٨٩ر٤٩٥ وإذا قورن هذا العدد بجملة السكان كانت النسبة ٣ ./· تقريباً ، وهى نسبة تبدو ضئيلة جداً ، ولا سيما اذا قورنت بما يناظرها فى البلاد الأخرى

وقد جاء فى تقرير لجنة التجارة والصناعة [١] « ان المشتغلين بالصناعة فى مصر ينقسمون إلى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعة الصغيرة ، وهى التى تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة ، ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع » . وقد استطرد التقرير من ذلك الى تعريف كل من الصناعة الصغيرة والكبيرة : « فالأولى هى التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال ، أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان . والثانية هى التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال » [٢]

---

١ تألفت هذه اللجنة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٦ للبحث فى مبلغ تأثير الحرب العالمية فى صناعة البلاد وتجارتها ، والنظر فى التدابير التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية ، أو الى استبدال الاصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الاصناف المصنوعة فى مصر ، وبصفة عامة للبحث فى الوسائل التى تؤدى الى ترقية الصناعة والتجارة فى مصر ، وقد قدمت اللجنة بذلك عدة تقارير لا تزال الى اليوم من أهم ما يرجع اليه للوقوف على حالة الصناعة والتجارة فى مصر

٢ تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الاميرية ، سنة ١٩٢٥ ، ص٥٢ و ص ٥٧ — قارن ذلك بما أوردناه آنفاً عن مميزات الانتاج الكبير فى الصناعة ، بند ٢٩٢ ، ص ٣٠٤ من هذا الكتاب

وأهم الصناعات الصغيرة فى مصر صناعة البناء والنساجة والصباغة والحدادة وأشغال المعادن والنجارة والدباغة وصناعة الأحذية والدقيق والصابون والزيوت والشمع وصناعات الزخارف مثل الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن . وكل هذه الصناعات منتشرة فى ارجاء البلاد المصرية ، ولكن بعضها توطن على وجه أخص فى بعض الجهات . ومن أمثلة ذلك توطن نساجة الاقمشة القطنية فى المحلة الكبرى وقليوب واخميم ، والحريرية فى دمياط ، والنجارة الدقيقة فى أسيوط ودمياط ، وصناعة الفخار فى قنا

وبجانب هذه الصناعات الصغيرة يوجد فى مصر طائفة من المصانع الكبيرة أغلبها تملكه شركات يبلغ ما يستثمر فيها من رؤوس الاموال نحو عشرة ملايين جنيه ، ومن أمثلة هذه المصانع المغزل الاهلى باسكندرية الذى يبلغ ما يستنفده كل عام من القطن الخام نحو ٦٠ الف قنطار ، وما يستخدمه من العمال نحو ١٦٠٠ ، ومصانع شركة السكر التى بلغ ما أنتجته من السكر فى سنة ١٩٢٤، ٨٥٠٠٠٠ قنطار وما يشتغل فيها من العمال نحو ٢٧٠٠٠[١]

وأهم الصناعات الكبيرة فى مصر حلج القطن وضرب الارز وطحن الدقيق وهى كلها ملحقات لازمة لاشغال الزراعة ، وصناعات التعدين والسجاير والاسمنت والملح والصودا والطوب ومواسير الفخار والجعة والاطعمة المحفوظة . الخ ، ومعظم هذه الصناعات حديثة العهد فى مصر ، وقد تم لكثير منها اقتحام العقبات الاولى التى تعترض أمثال هذه المشروعات ، والتى هى فى مصر أعظم بكثير منها فى سائر البلدان ، وقد كان هناك طائفة أخرى من المصانع الكبيرة ظهرت على أثر تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الى مصر ، وظهور عهد نشاط عظيم فى السنين الأولى من هذا القرن ، غير أن كثيراً منها كان أشبه بالمضاربة منه بالاستثمار ، فلم يكن مؤسسوها يحفلون بشىء

١ صحيفة التجارة والصناعة ، سنة ١٩٢٤ ، العدد الاول ، ص ٢٢ ، والعدد الثالث ص ٢٨

سوى الحصول على ربح عاجل من بيع أسهمها ، ولذلك لم يعمر أغلبها طويلا
وقد ظلت الصناعة الكبيرة فى مصر حتى اليوم لا تصادف شيئاً من المساعدة والتنشيط التى تجدها فى البلاد الاخرى ، فليس لها أى امتياز فى استيراد الخامات أو فى نقلها ، وليس لها أدنى حق فى الافضلية عند التوريد للمصالح الأميرية ، وليس هناك أية وسيلة من الوسائل المخففة لنتائج المنافسة التى تقاسيها المصانع المصرية من نظائرها الأجنبية ، لاسيما وان الجمهور المصرى يفضل البضائع الاجنبية على المصنوعات الوطنية بصفة مطردة وبلا ادنى روية ، ولذلك لم يظهر لظاهرة التركز أثر فى الصناعة المصرية ، وبقيت الورشة الصغيرة — وستبقى زمناً طويلا — أساس الصناعة فى مصر ، ومما يساعد على بقاء هذه الحالة افتقار البلاد الى رؤوس الاموال ، واحجام المصريين عن الاشتراك فى المشروعات الصناعية الكبيرة ، واعراضهم عن تثمير جانب من رؤوس أموالهم فيها [١]

المبحث الرابع

انعدام التركز فى الزراعة

٣٦٣ — ملاحظتان فى الاستغلال الزراعى : يتعين قبل الخوض فى هذا المبحث ملاحظة أمرين :

(١) ان كل استغلال زراعى لا يقابل بالضرورة ملكية زراعية ، ولهذا كان عدد الاستغلالات الزراعية لا يتساوى مع عدد الملاك الزراعيين ، فقطعة الارض الزراعية الكبيرة التى يملكها شخص واحد قد تجزأ الى قطع صغيرة تؤجر كل منها على حدة ، فتكون هناك استغلالات زراعية بقدر عدد هذه القطع ، وبعكس هذا قد تضم عدة ملكيات صغيرة بعضها الى بعض لتكون استغلالا

١ تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٥٦

واحداً ، والتركز الذى يتناوله هذا البحث هو تركز الاستغلال الزراعى، اما تركز الملكية الزراعية فهو موضوع آخر يدخل بحثه فى باب التوزيع

(٢) ان تقسيم الاستغلالات الزراعية الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة هو تقسيم نسبى ، ويتوقف على عدة عوامل ، مثل خصب الأرض ، ونوع الحاصلات ، وطريقة الزراعة من خفيفة أو كثيفة ، فمثلا فى البلاد الجديدة التى تنتشر فيها طريقة الزراعة الخفيفة يعتبر الاستغلال الزراعى الذى مساحته ١٠٠ هكتار استغلالا صغيراً ، فى حين أنه فى البلاد القديمة تعتبر زراعة الخضروات وهى زراعة كثيفة استغلالا كبيراً اذا كانت مساحتها تبلغ بضعة هكتارات [1]

٣٦٤ — الاحصاءات الخاصة بالاستغلالات الزراعية لا تثبت تركزاً فيها : من حيث أن اعتبار الاستغلال الزراعى صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً هو أمر نسبى ، ويتوقف على عوامل عدة ، فلذلك كان لا يصح الاعتماد على عامل واحد مثل مساحة الأرض ، أو عدد العمال ، أو مقدار الأدوات والآلات الزراعية ، للتفرقة بين الانواع المختلفة من الاستغلالات الزراعية ،ومع هذا فأغلب الاقتصاديين يقنعون باتخاذ مساحة الاستغلال أساساً لهذه التفرقة ، وهم فى ذلك يجارون أغلب الاحصاءات التى تقسم الاستغلالات الزراعية الى أقسام بحسب مساحتها

ففى فرنسا بالمقارنة بين الاحصاءات الخاصة بالاستغلالات الزراعيــة فى سنتى ١٨٨٢ و ١٨٩٢ نستخلص الجدول الآتى [2]:

---

١ وجهت وزارة الزراعة فى فرنسا فى سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ بمناسبة اجراء تحقيق عن حالة صغار الملاك الزراعيين السؤال الآتى الى بعض الاختصاصيين : « ما المراد بالاستغلال الصغير والمتوسط والكبير فى مقاطعتكم ؟ » فكانت الاجوبة التى تلقتها لا تختلف من مقاطعة الى أخرى فحسب ، بل وأحياناً كانت تختلف فى المقاطعة الواحدة باختلاف المناطق فيهــا من مزارع الى مراعى الى غير ذلك — ريبو ، فى Précis ، ص ٣٠٣

٢ الارقام الواردة فى هــذا الجدول وما يليه مأخوذة عن لنــدرى (Landry) فى Manuel d'Economique ، ص ٢٧٢ — ٢٧٥

مساحة الاستغلال	النسبة المئوية للعدد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
	فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٢	فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٢
أقل من هكتار	٣٨ر٢٢	٣٩ر٢١	٢ر١٩	٢ر٦٨
من ١ الى ١٠ هكتارات	٤٦ر٤٦	٤٥ر٩٠	٢٢ر٩٢	٢٢ر٧٧
من ١٠ الى ٤٠ هكتاراً	١٢ر٨١	١٢ر٤٧	٢٩ر٩٣	٢٨ر٩٩
أكثر من ٤٠ هكتاراً	٢ر٥١	٢ر٤٢	٤٤ر٩٦	٤٥ر٥٦

وفى المانيا بالمقارنة بين الاحصاءات الخاصة بالاستغلالات الزراعية فى سنتى ١٨٨٢ و ١٨٩٥ نستخلص الجدول الآتى :

مساحة الاستغلال	النسبة المئوية للعدد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
	فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٥	فى سنة ١٨٨٢	فى سنة ١٨٩٥
أقل من ٢ هكتار	٥٨ر٠٣	٥٨ر٢٢	٥ر٧٣	٥ر٥٦
من ٢ الى ٢٠ هكتاراً	٣٦ر١٦	٣٦ر٢٥	٣٨ر٧٥	٤٠ر٠١
من ٢٠ الى ١٠٠ هكتار	٥ر٣٤	٥ر٠٧	٣١ر٠٩	٣٠ر٣٥
أكثر من ١٠٠ هكتار	٠ر٤٧	٠ر٤٥	٢٤ر٤٣	٢٤ر٠٨

وفى بريطانيا العظمى بالمقارنة بين احصاءات سنة ١٨٨٥ واحصاءات سنة ١٨٩٥ الخاصة بالاستغلالات الزراعية نستخلص ما يأتى :

مساحة الاستغلال	النسبة المئوية للعدد الكلى		النسبة المئوية للمساحة الكلية	
	فى سنة ١٨٨٥	فى سنة ١٨٩٥	فى سنة ١٨٨٥	فى سنة ١٨٩٥
من ١ الى ٥ أكر	٢٥ر٥٠	٢٢ر٦٨	١ر٢	١ر١٣
من ٥ الى ٢٠ اكر	٢٨	٢٨ر٨٠	٥ر١	٥ر١٢
من ٢٠ الى ٥٠ اكر	١٥ر٨	١٦ر٤٧	٨ر٧	٨ر٧٩
من ٥٠ الى ١٠٠ اكر	١٢ر٢	١٢ر٨١	١٤ر٦	١٥
من ١٠٠ الى ٣٠٠ اكر	١٤ر٩	١٥ر٦٢	٤٢	٤٢ر٥٩
أكثر من ٣٠٠ اكر	٣ر٦	٣ر٦٢	٢٨ر٤	٢٧ر٣٧

وأنت ترى بالتأمل فى هذه الاحصاءات أن الأهميــة النسبية للاستغلالات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لم يطرأ عليهـا سوى تغيير ضئيل فى خلال السنين السالفة الذكر ، فظاهرة التركز اذاً لم يكن لها أثر فى الزراعة فى هذه البلاد

أما احصاءات الولايات المتحدة فتستدعى بعض الملاحظات ، وها هى أولا الارقام الخاصة بها

مساحة الاستغلال	النسبة المئوية للعدد الكلى			النسبة المئوية للمساحة الكلية
	سنة ١٨٨٠	سنة ١٨٩٠	سنة ١٩٠٠	فى سنة ١٩٠٠
أقل من ١٠ اكر	٣ر٥	٣ر٣	٤ر٧	٢ر٠
من ١٠ الى ٥٠ اكر	٢٥ر٨	٢٥ر٦	٢٩	٦ر٥
من ٥٠ الى ١٠٠ اكر	٢٥ر٨	٢٤ر٦	٢٣ر٨	١١ر٧
من ١٠٠ الى ٥٠٠ اكر	٤٢ر٣	٤٤	٣٩	٥٠ر٦
من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ اكر	١ر٩	١ر٨	١ر٨	٨ر١
اكثر من ١٠٠٠ أكر	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٢٣ر٨

فمن هذا الجدول يتبين أن الاستغلالات الكبيرة وهى التى تزيد عن ٥٠٠ أكر تشغل فى سنة ١٩٠٠ ، ٣٢ ٪ تقريباً من المساحة الكلية ، وهذه نسبة كبيرة ، ومع هذا فان الزراعة الصغيرة والمتوسطة لا تزال هى السائدة اذ تشغل نحو ٦٨ ٪ من المساحة الكلية ، وليس هناك ما ينبىء عن سريان ظاهرة التركز فى الزراعة فى الولايات المتحدة ، فان متوسط مساحة كل مزرعة كانت فى سنة١٨٥٠، ٨٠ هكتاراً ، فهبطت الى٦١هكتاراً فى سنة ١٨٧٠، ثم الى ٥٨ هكتاراً فى سنة ١٩٠٠ ، واذا كان يبدو فى بعض المناطق التى تنتشر فيها تربية الماشية ، ولا سيما فى الجهات الغربية ، ان متوسط مساحة الاستغلالات الزراعية قد تزايد قليلا فان الظاهرة العكسية تشاهد بجلاء فى معظم المناطق التى تسود فيها زراعة الغلال والتى أخذت تنتشر بها طريقة الزراعة الكثيفة [1]

وقصارى القول ان ظاهرة التركز لا وجود لها فى الزراعة ، وفى الأرقام المتقدمة مصداق لهذه الحقيقة ، ولقد كتب برنستين فى سنة ١٨٩٩ وهو من تلاميذ كارل ماركس الذين خالفوه فىالقول بوجود قانون عام للتركز ما يأتى : «ليس هناك ثمت شك فى انه فى كل جهات غرب أوروبا وفى ولايات شرق الاتحاد الامريكى يتزايد عدد المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة فى حين يتناقص عدد المشروعات الكبيرة والكبيرة جداً » [2]

---

١ Bourguin فى كتابه المشار اليه آنفاً ، الفصل الثالث عشر والملحق الخامس

٢ برنستين ، فى Socialisme théorique ، ص ١١٣

وهذه الحقيقة تثبتها أيضاً الاحصاءات المصرية الخاصة بالزراعة ، نعم أن هذه الاحصاءات لا تتناول سوى الملكية الزراعية ، وليس فيها شئ عن الاستغلال الزراعى ، الا اننا نعلم أن أغلب صغار الملاك الزراعيين فى مصر يقومون بانفسهم باستغلال اراضيهم ، وفى هذا ما يدعو الى وجود نصيب كبير من التوافق بين الملكية الصغيرة والاستغلال الصغير . ولذلك يغلب ان لا نكون مخطئين — مع عدم وجود احصاءات خاصة بالاستغلال الزراعى — اذا قلنا بانعدام التركز فى الاستغلال الزراعى فى مصر استناداً على تقدم الملكية الصغيرة فيها باطراد كما يتبين من الجدول الآتى :[١]

الملكية	عدد الملاك		المساحة المملوكة بالأفدنة	
	سنة ١٩١٢	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩١٢	سنة ١٩٢٧
فدان فاقل	٨٧١٥٠٠	١٣٧٦٣٤٢	٣٨٠٨٩٦	٥٤٠٥٤٣
أكثر من فدان لغاية ٥ أفدنة	٤٦٨٦٥٣	٥٢٧٨٦٤	١٠١٢٤٨٥	١١٠٩٠٥٧
أكثر من ٥ لغاية ١٠ أفدنة	٧٧١٤٠	٨٢٠٠٨	٥٣٦٣٧٦	٥٥٩٢١٥
أكثر من ١٠ لغاية ٢٠ فداناً	٣٦٥٩٨	٣٨٩٢٤	٥٠٢٤٩٣	٥٣٣٦١٧
أكثر من ٢٠ لغاية ٣٠ فداناً	١١٢٦٠	١٢٢٣٥	٢٧٣٨١٣	٢٩٤٦١٢
أكثر من ٣٠ لغاية ٥٠ فداناً	٨٤٣٨	٩٣٦٩	٣٢٥٩٩١	٣٦٠٨٤١
اكثر من ٥٠ فداناً	١٢٥٠٩	١٢٩١٠	٢٤٥٦٦٠٩	٢٢٠٠٦٢١

***

٣٦٥ — تضارب الآراء فى المفاضلة بين الانتاج الكبير والصغير فى الزراعة : أثارت مسئلة المفاضلة بين الانتاج الكبير والصغير فى الزراعة خلافاً كبيراً بين الاقتصاديين والعلماء الزراعيين منذ القرن الثامن عشر ، ولا سيا فى انجلترا وفرنسا ، وكانت كفة الانتاج الكبير فى هذا الحين أميل الى الرجحان ، فقد وجد من الفسيوكرات أنصاراً أقوياء أبلوا بلاءا حسنا فى الدفاع عنه واعتبروه أرقى من الانتاج الصغير ، ولبث هذا الجدل قائما طوال القرن التاسع عشر ، واشتد

١ الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ، ص ١٨٢ — ١٨٣

تصادم الآراء بشأنه منذ الحرب العظمى ، فقد قام انصار الانتاج الكبير يدعون الى تأليف شركات مساهمة تتولى استغلال مساحات واسعة من الأراضى حتى يتسنى الحصول على فوائد الزراعة الآلية ، فى حين طالب انصار الانتاج الصغير بانشاء «صناديق عقارية» (Caisses foncières) تصدر سندات تبيعها الى الجمهور لتشترى بثمنها أراضى زراعيــة ، وتمنح حق الاولوية فى شراء كل ما يعرض منها للبيع ، وما تشتريه تقسمه الى قطع صغيرة ، تعهد بزراعة كل قطعة منها الى شخص تزوده فى الوقت نفسه بشىء من رأس المال ، فيغدو مالكا لها بعد أن يكون قد دفع أقساطاً سنوية تعادل ثمنها ، وبهذا يأتى يوم تصبح فيه كل الاراضى الزراعية تستغل بطريقة واحدة ، هى طريقة زراعة المالك الصغير [1]

ويعتقد أصحاب هذا الرأى أن وجود طبقة قوية من صغار الملاك الزراعيين هو عنصر من أهم عناصر الثبات والسكينة فى المجتمع ، اذ هى أحرص الناس على ما بيدها ، وهى تعلم انها تفقد كل شئ ولا تستفيد شيئاً من حدوث أى انقلاب اجتماعى ، وقد اشتد الميل الى تقوية مكانة هذه الطبقة منذ أن نشطت الدعوة الى الثورة فى كثير من البلاد الاوروبية ، وقد كان ذلك من أقوى الأسباب التى حملت على ظهور فكرة الصناديق العقارية

٣٦٦ — مزايا الانتاج الكبير فى الزراعة : تظهر مزايا الانتاج الكبير فى الزراعة فى عدة مواضع أهمها الآتية :

(ا) الاقتصاد فى المبانى الزراعية : فالاستغلال الزراعى الذى تبلغ مساحته ٥٠٠ فدان مثلا لا يستلزم من البناء ١٠ مرات قدر ما يستلزمه استغلال مساحته ٥٠ فداناً، بل هو يستلزم نسبياً مقداراً أقل

(ب) الاقتصاد فى العمل بفضل استخدام الآلات الزراعية : فقد لوحظ أن عدد ساعات العمل اللازم للحصول على نتيجة معينة ينقص نقصا عظيما اذا استخدمت

---

١ ريبو ، فى Précis ، ص ٣٠٦

فيه الآلات الزراعية الحديثة ، وقد شوهد فى بعض الحالات أن مدة العمل كانت تنقص باستخدام الآلات من ٦٣ ساعة و ٣٥ دقيقة الى ساعتين و ٤٨ دقيقة [1]

وهذا الاقتصاد وأن كان يغرى كبار الزراع على اقتناء الآلات الا أنه قلما يغرى صغارهم على ذلك ، لأن من طبيعة العمل الزراعى أن لا تستخدم فيه الآلة الا فى فترة قصيرة من السنة ، فآلة الحصاد مثلا ، لا تستخدم الا فى وقت الحصاد ، ولكنها تظل عاطلة بقية العام، فالزارع الذى لا يزرع من الأرض الا مساحة صغيرة لا يجد من الاقتصاد فى العمل ما يكفى لتعويضه عما يخسر من فائدة ثمن الآلة فى الوقت الذى تظل فيه عاطلة ، وهذا الثمن مرتفع نسبياً ، ويجب أن يتم استهلاكه سريعا بسبب ما تتعرض له الآلة من اخطار التلف ، ولذلك كانت الزراعة الكبيرة هى التى تستطيع استخدام الآلات بدرجة من الاستمرار تحقق لها فوائدها على أفضل وجه

(جـ) الاقتصاد فى نفقات البيع والشراء كما هو الحال فى كل من الصناعة والتجارة الكبيرة [2] ، الى هذا أن شروط اقتراض الزارع الكبير هى عادة أفضل من شروط اقتراض الزارع الصغير ، لأن الثقة فى الأول أكبر ، ولأن نفقات الرهن العقارى هى نسبيا أقل فى القروض الكبيرة منها فى الصغيرة

(د) وجود أنواع من الأعمال الزراعية مثل حفر الأقنية والمصارف تتطلب نفقات باهظة فلا يستطيع القيام بها سوى أصحاب الزراعة الكبيرة

ويزيد انصار الانتاج الكبير على هذه المزايا قولهم أن كبار الزراع يتبعون عادة أحدث الطرق الزراعية العلمية ، بخلاف صغارهم ، فهم فى كل بلد يتهيبون كل جديد ، ويترددون طويلا قبل الاقدام على اتباع طريقة لم يكونوا يسيرون عليها من قبل، أو استخدام رأس مال بشكل لم يسبق لهم أن تعودوه ، أما الزارع الكبير

---

١ - لندرى ، فى Manuel ، ص ٢٦٥

٢ راجع مزايا الانتاج الكبير التى أوردناها آنفا ، بند ٢٩٥ ، ص ٣٠٦ من هذا الكتاب

فانه أكثر اقداما ، واسرع اعتناقا لطرق الزراعة الحديثة ، وهو فى الغالب أرقى تعليما زراعيا[1]

٣٦٧ — مزايا الانتاج الصغير فى الزراعة[2]: يقول انصار الانتاج الصغير أن الآلات بالرغم مما أحرزته من التقدم فى العصر الحديث لم تنتشر فى الزراعة بدرجة كبيرة لأسباب أتينا عليها فى المبحث الخاص بالآلات[3]، وكذلك حال تقسيم العمل، الى هذا أن كثيرا من مزايا الانتاج الكبير فى الزراعة أصبح يدرها اليوم على صغار الزراع مختلف أنواع جماعات التعاون الزراعية التى يؤلفونها بينهم[4]

وفضلا عن هذا فان للانتاج الصغير فى الزراعة مزايا خاصة ، يرجع أهمها الى أن طريقة الاستغلال التى تتبع فيه هى عادة طريقة زراعة المالك ، والمالك الصغير يحب أرضه حبا يحمله على أن لا يضن بشىء فى سبيل خدمتها واصلاحها ، وهو يقوم بنفسه بالعمل فيها غير مشرك معه أحدا اللهم الا بعض أفراد أسرته ، وهو يبذل من الغيرة والمثابرة فى العمل ما يشترى به ضعفه من الوجهة الفنية ، ولهذا يشاهد أن الاستغلال الصغير يحتفظ بمكانته خاصة فى البلاد التى تنتشر فيها الملكية الصغيرة الزراعية ، بل ويتقدم فيها أحيانا على حساب الاستغلال الكبير[5]،هذا فى حين أنه فى الزراعة الكبيرة لا تتبع الا طريقة التأجير أو استئجار الأيدى العاملة فى زرع الارض لحساب المالك ، وكثيرا ما لا تتوفر هذه الايدى كما هو الحال فى كثير من بلاد أوربا فى الوقت الحاضر ، فان تيار التقدم الصناعى فيها حمل فى خلال القرن التاسع عشر خلقا كثيرا من أهل الريف الى المدن ، وكان تأثير ارتفاع أجر العامل الصناعى فى عقول العمال الزراعيين سببا فى حرمان الزراعة فى جهات كثيرة من

---

١ انظر لروابوليو ، فى Cours ، الجزء الثانى ، ص ٨ وما بعدها

٢ راجع فى هذا الموضوع هيتيه (Hitier) فى Les problémes actuels de l'agriculture ، سنة ١٩٢٤ ، الفصل الثانى

٣ راجع بند ٢١٨ ، ص ٢١٧ من هذا الكتاب

٤ راجع المبحث الخاص بجماعات التعاون الزراعية ، ص ٢٨٠ من هذا الكتاب

٥ تروشى ، فى Cours الجزء الاول ص ١٩٥

الأيدى العاملة ، الى هذا أن مراقبة العمال فى الزراعة الكبيرة هى على جانب عظيم من الصعوبة ، وذلك لتشتتهم فى مساحات واسعة ، وتباين أعمالهم فى خلال السنة

وأخيراً يلاحظ أن هناك عقبة خاصة تعترض طريق التركز فى الزراعة ، فايجاد استغلال زراعى كبير لا يتحقق بالسهولة التى يتحقق بها ايجاد مصنع كبير فلا يكفى تجمع رؤوس الأموال اللازمة لذلك ، بل لابد أيضاً من الاهتداء الى تملك أو استئجار أرض ان لم تكن تتكون من قطعة واحدة ، فلا أقل من أن تكون قطعها متقاربة بعضها من بعض حتى تؤلف منها مجموعة يسهل استغلالها ، وهذا ليس دائما فى حيز الأمكان

الفصل الثالث

التخصص والاندماج

المبحث الاول

تخصص المشروعات

٣٦٨ — **التخصص وأشكاله** : تميل المشروعات الحديثة الى التخصص وبمعن فيه، والتخصص تطبيق لمبدأ تقسيم العمل وفيه تحقيق لفوائده. وتخصص المشروعات اما أن يكون فى انتاج سلع مختلف بعضها عن بعض ، كتخصص مصانع الأحذية فى صنع الأحذية ومصانع الورق فى صنع الورق ، واما أن يكون فى بعض العمليات التى يتألف منها صنع السلعة الواحدة ، ففى صناعة الأقمشة القطنية مثلا توجد طائفة من المصانع تتخصص فى غزل القطن ، وطائفة أخرى تتخصص فى نسجه ، وثالثة تتخصص فى صبغه ، وعلى هذا النحو يجزأ صنع الثوب من القماش الى أدوار متعاقبة ، يختص بكل دور منها طائفة من المشروعات ، وينشأ عنه منتجات لا تقبل الاستهلاك الا فى الدور الأخير

٣٦٩ — **الانتاج الغزير المتماثل** (La production en série): ولكى يتهيأ للمشروعات الحصول على أقصى فوائد التخصص ، ولا سيما من حيث اتقان العمل والاقتصاد فى النفقات ، أخذ كثير منها يقتصر على انتاج صنف أو بعض أصناف قليلة من السلعة الواحدة ، معبئا كل قواته فى اخراج كميات هائلة منها ، وهذا مايطلق عليه اسم (الانتاج الغزير المتماثل — La production en Série) ، ففى صناعة

الساعات مثلا يوجد من المصانع ما يختص بعمل ساعات الجيب ، ومنها مايختص بصنع ساعات الحائط ، ومنها ما لايصنع سوى المنبهات ، وحتى بالنسبة لساعات الجيب ، يوجد من مصانعها ما لا ينتج سوى الدقيق الغالى ، كما ان منها ما لاينتج سوى الصنف الرخيص [١]

وكلما ازدادت درجة هذا التخصص كلما سهل على صاحب المصنع الاهتداء الى أصلح الآلات ، وأمهر العمال ، وأفضل نظام للانتاج

ويرى بعض الاقتصاديين ان المصلحة العامة تقتضى تحديد أصناف السلع وتماثل ما يخرجه المنتجون من الصنف الواحد ، فيجب مثلا أن لا يصنع من قضبان السكك الحديدية سوى عدد قليل من الأصناف ، وأن تكون قضبان كل صنف متماثلة من كل الوجوه مهما تعدد منتجوها . وقد جعلت بعض البلاد الصناعية الكبيرة تهتم بتعميم هذه الطريقة نظراً لما تفضى اليه من الاقتصاد الكبير فى قوى الانتاج ، وتعميم استخدام الآلات ، وسهولة استبدال ما يتلف من أجزائها بغيره

المبحث الثانى

الاندماج [٢]

٣٧٠ — تعريف الاندماج وأمثلته : الاندماج هو عبارة عن الجمع فى مشروع واحد بين استغلالات متنوعة ترمى كلها الى غاية اقتصادية واحدة [٣]

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٣

٢ L'intégration — من أهم ما يرجع اليه فى هذا الموضوع Passama, Formes nouvelles de concentration industrielle ومقالة (Dolléans) فى مجلة الاقتصاد السياسى سنة ١٩٠٢ ، ص٩٠٦ ، ومقالة (Lescure) فى المجلة الاقتصادية الدولية سنة١٩٠٩ الجزء الثالث ، ص ٢٥٦

٣ تروشى ، فى Précis ، ص ١٢٨

ومن أمثلة الاندماج ما يأتى :

(ا) في الصناعة : استغلال بعض مصانع التعدين لبعض مناجم الفحم والحديد — امتلاك بعض مصانع السكر أراضى لزرع قصب السكر والبنجر ومعامل لتكريره — انشاء بعض مصانع الأحذية الكبرى وكذلك بعض مصانع القفازات في فرنسا متاجر فى المدن الكبرى لبيع منتجاتها الى العملاء مباشرة — امتلاك شركة البترول الموحدة فى الولايات المتحدة مصانع لصنع أوعية البترول ومضخات استخراجه وعربات نقله بالسكك الحديدية وكذلك بعض السفن النهرية

(ب) في التجارة : من المتاجر الكبيرة ما لا يقتصر على بيع مختلف السلع بل يملك أيضاً مصانع لخياطة الملابس وصنع الاثاث ، كما يكلف فى الوقت نفسه بعض العمال فى بيوتهم بصنع بعض الأشياء التى يبيعها — وتملك بعض متاجر البقالة فى فرنسا (وهى متاجر Felix Potin الشهيرة) أراضى واسعة فى فرنسا تزرعها عنبا تستخرج منه بعض أصناف النبيذ الذى تبيعه ، كما تملك مصانع لصنع الشكولاتة والفاكهة المجففة والصابون

(ج) فى المصارف : كثير من المصارف لايقتصر على عملية واحدة مثل الخصم أو قبول الودائع أو اصدار الأوراق المصرفية أو غيرها من عمليات المصارف، بل يجمع فى وقت واحد بين عدد منها — وتستخدم بعض المصارف الكبيرة فى المانيا جزءاً مهما من رأس مالها فى تمويل بعض المشروعات الصناعية ، وهذا مايخول لها سلطة واسعة فى التدخل فى أعمالها — ويخصص بنك مصر سنويا جانباً من فائض صافى أرباحه لتأسيس بعض المشروعات الصناعية والتجارية ، وهذا مايخول له حق الاشتراك فى تنظيمها وادارتها [1]

---

١ والمشروعات التى اشترك بنك مصر فى تأسيسها حتى اليوم هى : شركة مطبعة مصر ، والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان ، وشركة مصر للتمثيل والسينما ، وشركة مصر للنقل والملاحة ، وشركة مصر للغزل والنسيج

(د) فى النقل : تملك بعض شركات السكك الحديدية وبخاصة فى انجلترا والمانيا مصانع لتزويدها بكل ما تحتاج اليه من العدد والأدوات — . ويوجد فى فرنسا من هذه الشركات مايملك مصانع لاصلاح أدواتها وآلاتها وفنادق يأوى اليها المسافرون على خطوطها — وقد كانت بعض شركات النقل البحرى فى المانيا قبل نشوب الحرب العالمية الكبرى تستغل بعض المناجم التى تمدها بالفحم الذى تحرقه بواخرها كما كانت تملك مصانع لبناء هذه البواخر [1]

٣٧١ — الاندماج الرأسى والاندماج الأفقى : اعتاد بعض الكتاب أن يفرق بين نوعين من الاندماج : وهما الاندماج الرأسى (intégration vérticale) والاندماج الأفقى (intégration horizontale) . فالأول تلتقى به فى حالة بعض المواد التى تجتاز فى داخل المشروع الواحد خطوات ترتقى بها تدريجيا من مصاف المواد الخام الى مصاف المواد الكاملة الصنع ، ومن أمثلة ذلك حالة الحديد الخام الذى يستخرج من المنجم الذى تملكه شركة لصنع قضبان السكك الحديدية ، وتحويله بواسطتها الى ظهر ثم الى صلب ثم الى قضبان حديدية .

وأما الثانى فتلتقى به فى حالة بعض المواد التى تكون قد بلغت درجة من التحول الصناعى فيستعملها المشروع الواحد فى صنع أشياء تشبع حاجات مختلفة ومن أمثلة ذلك حالة سبائك الصلب التى يستعملها المشروع الواحد فى صنع القضبان ومواد البناء و بعض الأدوات الصناعية ، وكذلك حالة المتجر الكبير الذى يعرض للبيع سلعا لسد حاجات متنوعة

وقد يجمع بين الاندماجين الأفقى والرأسى فى مشروع واحد ، فهناك من مصانع التعدين مايملك مناجم لاستخراج الفحم ومصاهر لاذابة الحديد ومصانع لتحويله الى صلب ، وهى بهذا تحقق اندماجا رأسياً ، ثم هى فى الوقت نفسه تستعمل

---

١ بيرو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٩

الصلب فى صنع أنواع مختلفة من المصنوعات الصلبية ، وهى بهـذا تحقق اندماجا أفقياً . وكثيراً ما تجمع المتاجر الـكبيرة بين هذين النوعين من الاندماج ، وذلك فى حالة ماتعرض للبيع سلعاً متباينة الأنواع ، وتقوم فى الوقت نفسه بصنع بعضها فى مصانع تملـكها ، أو تعهد بذلك الى بعض العمال فى بيوتهم

٣٧٢ — كيف يتحقق الاندماج : يتحقق الاندماج بطرق مختلفة : (ا) فقد يخرج المشروع الى عالم الوجود وهو يحمل بين ثناياه ظاهرة الاندماج ، (ب) وقد يولد المشروع بسيطا ثم يمتد نشاطه تدريجيا الى عمليات أخرى محضرة أو مكملة لعملياته الأولى ، وعلى هذا النحو كان يسير نماء المشروعات الصناعية الـكبيرة فى انجلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة و بلجيكا ، وهى فى ذلك تسلك سبلا مختلفة ، فأحيانا ينشىء المشروع الأصلى استغلالا جديداً ، وأحيانا يشترى استغلالا كان موجوداً من قبل ، وأحيانا أخرى يستأجره لأجل معين ، (ج) وقد يحدث الاندماج من طريق المحاصة المالية بين مشروعين أو أكثر كما تقدم[1]، فيحصل مصنع التعدين مثلا على حصة فى منجم الفحم أو الحديد ، وأكثر مايحدث ذلك فى صناعة الـكهرباء ، اذ تعمد بعض المشروعات التى تشتغل بصنع الأدوات والآلات الـكهربائية الى تأسيس شركات للمواصلات والاضاءة الـكهربائية فى المدن محتفظة لنفسها بنصيب فى رأس مالها ، وكثيراً ما يكتشف الباحث تحت نقاب بعض الصيغ القانونية أو الاشكال المالية يداً قوية تتدخل فى ادارة المشروعات التى تستعمل الأدوات الـكهربائية[2]

٣٧٣ — أسباب الاندماج : ان الاسباب التى تحمل المشروعات على السير فى طريق الاندماج هى الفوائد التى تنجم عنه ، فهو يحقق كل فوائد التركز التى بسطناها آنفا ، وفضلا عن هذا فللاندماج فوائد خاصة نبين أهمها فيما يلى :

---

١ راجع بند ٣٥٢ ، ص ٣٧٤ من هذا الـكتاب
٢ انسيو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٢٥٦

٣٧٤ — *فوائد الاندماج* : (١) بالنسبة للاندماج الرأسى هـذه الفوائد تنحصر فيما يأتى :

١ — ان المشروع الذى يقوم بنفسه بصنع مواده الأولية يحصل عليها بثمن يعادل نفقات انتاجها ، وبذلك يحتفظ لنفسه بالربح الذى كان يذهب الى جيوب من يصنعها ويتجر بها

٢ — ان المشروع الذى ينتج بنفسه هذه المواد الأولية يصبح بمأمن من خطر أن تعوزه فى مستقبل الأيام ، وقد تنشأ ظروف يصبح فيها الاندماج شبه ضرورى لاتقاء هـذا الخطر ، ويضرب بعض الكتاب لذلك مثلا ما حدث فى صناعة القطن منذ أوائل القرن العشرين ، فقد أخذت صناعته تتقدم تقدماً عظيما فى الولايات المتحدة ، فكان من نتائج ذلك ان خشى أصحاب مصانع القطن فى أوربا أن لا يجدوا من المادة الأولية ما يكفى لتغذية مصانعهم ، ذلك ان الولايات المتحدة هى المنتج الرئيسى للقطن الخام فى العالم كله ، فاذا استهلكت مصانعها الجزء الاكبر منه فان بعض مصانع القطن الاوربية تصبح مهددة باغلاق أبوابها ، كما تشتد المنافسة بينها فى سبيل الحصول على القطن الذى تنتجه البلاد الأخرى مثل الهند ومصر ، فامام هذا الخطر أخذ غزالو القطن من الاوربيين يبحثون عن أراضى جديدة تخرج لهم قطناً ، وتمكنت نقابة انجليزية المانية قبل الحرب الكبرى من تملك أراضى واسعة لزرع القطن فى ولاية تكساس [١]

٣ — انه لما كان الاحتفاظ بجودة نوع الناتج من أهم ما تعنى به كثير من المشروعات ، اذ هو أساس شهرتها وعليه يرتكز رخاؤها ، فان ذلك يحملها على السعى فى التخلص من منتجى المواد الاولية الذين قد يهملون فى انتاجها ، فيؤدى ذلك

---

١ باساما (Passama) فى Formes nouvelle de concentration industrielle سنة ١٩١٠ ، ص ٨٥ — ٨٦

الى انحطاط جودة ما يصنع منها . وقد كان ذلك مما دعا الى ظهور اندماجات في صناعة الصوف ، وكذلك في صناعة القطن ، ترمى كلها الى تحويل المشروع المدمج حق المراقبة على كل العمليات المحضرة للصناعة الأصلية مثل عملية خلط القطن الخام[1]

٤ — ان الاندماج دواء ناجع ضد المغالاة في أسعار المواد الأولية ، ومن المعلوم ان ثمن هذه المواد هو من أهم عناصر نفقات انتاج كل مشروع ، ففي تركه تحت رحمة المضاربين الذين يتلاعبون به أو بعض نقابات المنتجين الذين يرفعونه فوق الحد المناسب ما يلحق الضرر بصاحب المشروع ، فاتقاء لذلك تعمد بعض المشروعات الصناعية الى انتاج موادها الأولية بنفسها ، ومن أجل ذلك تتنافس مصانع التعدين الكبرى في الاستيلاء على مناجم الفحم والحديد . وقد أصبحت المشروعات التي تتقاعد عن السير في طريق الاندماج أو التي لا يتهيأ لها من الوسائل ما يمكنها من ذلك في أسوأ مركز اذا ما ارتفعت أثمان المواد الأولية ارتفاعاً مبالغاً فيه ، فقد يقضى عليها بسبب ذلك ، أو على الأقل يصبح رخاؤها في خطر عظيم

٥ — ان في استخدام فضلات بعض المواد الأولية في صناعات جديدة ما يعود على المشروع بارباح جديدة ، فمصنع الغاز مثلا الذي يلحق به مصانع لاستخدام فضلات الفحم في صنع الروائح ومواد الصباغة وغيرها يستفيد من الارباح التي تنشأ من تحويل هذه الفضلات

٦ — ان في انشاء بعض المصانع لمتاجر البيع بالتجزئة أو لمكاتب البيع بالمراسلة ما يدعو الى زيادة مبيعاتها بسبب الغاء أو نقص الارباح التي يحصل عليها الوسطاء كما انها تستطيع بهذه الوسيلة أن تؤثر في أذواق المشترين وميولهم فتوجهها شطر

---

١ انظر شبمان Chapmann في Lancachire cotton industry ، سنة ١٩٠٤ ، ص ١٦٦

المنتجات التى يؤهلها لانتاجها استعدادها وظروفها الخاصة

(٢) وبالنسبة للاندماج الأفقى تنحصر أهم فوائد الاندماج فيما يأتى :

ان فى تعدد أنواع ما ينتجه المشروع من السلع مايدعو الى اتساع دائرة عملائه فيقل بذلك مقدار ما يتعرض له من الأخطار التجارية ، وبخاصة خطر صعوبة التصريف وما ينشأ عنه من البيع بخسارة ، فانه من الثابت ان هذا الخطر بالنسبة للمنتج الذى تتعدد أنواع منتجاته هو أقل كثيراً منه بالنسبة للمنتج الذى لا يخرج من السلع الا نوعاً واحداً ، الى هذا ان فى عرض المتاجر الكبيرة لمختلف أنواع السلع فى بناء واحد ما يغرى المشترين على شراء سلع أخرى فوق التى كانوا يريدون شراءها من قبل ، وبذلك تزداد مبيعاتها ، وأخيراً فان المتجر الذى يبيع سلعاً عديدة أنواعها يستطيع أن يبيع نوعاً منها بشىء من الخسارة لجذب المشترين ، وهو فى ذلك يجد من بعض أرباح بيع الأنواع الأخرى مايعوض عنه هذه الخسارة

٣٧٥ — **حدود الاندماج** : على ان للاندماج حدوداً لا يحسن تجاوزها وهذه الحدود ليست ثابتة ، بل هى تختلف باختلاف أحوال المشروعات وظروفها الخاصة ، ففى صناعة الطباعة مثلا لايتهيأ لصاحب المطبعة التى تشتغل بطبع الكتب والمجلات أن يلحق بمطبعته مصنعاً لصنع الورق، لأنه يستخدم منه فى وقت واحد كميات قليلة وأنواعاً كثيرة ، فى حين انه تهيأ لبنك فرنسا أن يصنع بنفسه ورق ما يصدره من الأوراق المصرفية ، وكذلك فعلت بعض الجرائد الانجليزية مثل الديلى ميل والديلى تلغراف[1]، ومعنى هذا ان الاندماج لا يكون مفيداً الا اذا كان المشروع الأصلى يستطيع أن يبتلع كل ما ينتجه المشروع المندمج أوعلى الأقل الجزء الأكبر منه ، أو كان يجد فيه سوقاً لتصريف الجزء الأكبر من ناتجه الخاص

وحدود الاندماج لا تختلف باختلاف الأحوال الفنية والتجارية للمشروعات

---

١ انسيو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٢٥٩

فحسب بل هى تختلف أيضاً باختلاف ما يتوافر للمديرين من القدرة على القيادة فى كل مشروع ، ذلك ان المشروع فى حالة الاندماج يتكون من استغلالات مختلفة لكل منها موضوع خاص وأحوال فنية خاصة ، وكذلك أيدى عاملة وادارة خاصة فمن الواجب أن يكون هناك ادارة عليا قديرة تجمع بين هذه الأجزاء المتفرقة لتكوّن منها وحدة المشروع ، فاذا أعوزت هذه الادارة بعض الصفات الضرورية لحسن القيادة العامة فانه لا يلبث أن تزداد نفقات الانتاج ، وينحط المشروع صناعياً ومالياً

٣٧٦ — الاندماج والتخصص لا يتناقضان : قد يبدو لأول وهلة ان هناك تناقضاً بين ظاهرتى الاندماج والتخصص ، فان من شأن التخصص أن يفرق بين الجهود ، فى حين ان الاندماج يرمى الى الجمع بينها فى مشروع واحد فبدلا من أن يكون هناك مشروعات مستقلة يشتغل أحدها باستغلال منجم الحديد ، والآخر بصهره ، والثالث بتحويله الى صلب ، فان الاندماج يجمع بين هذه المظاهر المختلفة من النشاط فى مشروع واحد ، ومع هذا فالواقع ان مايفعله الاندماج لا يناقض مايفعله التخصص، فالتخصص انما يفرق بين الجهود من الوجهة الفنية ، فى حين ان الاندماج وهو يجمع بينها فى داخل هذه الوحدة الاقتصادية والقانونية التى تسمى مشروعاً يترك فى الوقت نفسه كلا منها مستقلا عن غيره من الوجهة الفنية ، فمتجر الأحذية الذى يدمج فى مصنع الأحذية يظل من وجهة الفن التجارى أقرب ما يكون الى متجر مستقل ، وفروع تجارة التجزئة المختلفة التى يجمعها بين جدرانه المتجر الكبير يظل كل فرع منها معتبراً قسما خاصاً ، له نظم خاصة ، ويخضع لادارة فنية مستقلة ، و بهذا يتسنى لمثل هذه المتاجر أن تحتفظ بفوائد التخصص [١]

---

[١] وقد تكون درجة التخصص فى المصنع المندمج أقوى منها فى غيره ، لان المصنع المندمج ينتج وفقا لحاجة عميل واحد هو المشروع الاصلى ، فى حين ان المصنع غير المندمج ينتج وفقاً لحاجات عملاء عديدين ، وكثيراً ما تكون حاجاتهم متباينة

الفصل الرابع

نقابات الانتاج CARTELS [١]

المبحث الاول

خصائص نقابات الانتاج

٣٧٧ — التعريف : نقابة الانتاج (Cartel) هى اتفاق المنتجين فى الفرع الواحد من فروع الانتاج على بعض المسائل ليتخلصوا من مضار المنافسة مع احتفاظ كل منهم باستقلاله فى كل الأمور التى لا يتناولها الاتفاق

٣٧٨ — خصائص نقابات الانتاج : أهم خصائص نقابات الانتاج مايأتى :

١ — نقابة الانتاج لا تكوّن بنفسها مشروعاً خاصاً ، وانما هى مجرد اتفاق بين عدد من المشروعات ، وهى بهذا تتميز عن الشركة الموحدة التى تكوّن بنفسها مشروعاً مستقلا كما سنبين فى الفصل التالى

٢ — نقابة الانتاج ترمى الى تقييد المنافسة بين أعضائها الى أكبر حد مستطاع ولهذا كان من الضرورى أن ينخرط فى سلكها ان لم يكن كل المنتجين فعلى الأقل أغلبهم فى فرع الصناعة الذى تؤلف فيه

---

١ راجع فى هذا الموضوع ما يأتى : دى روزييه (De Rousiers) فى « Les syndicats actuels de production en France et à l'étranger » سنة ١٩١٢ — ومارتان سان ليون (Martin Saint Léon) فى « Cartels et Trusts » سنة ١٩٠٩ وليفمان (Liefmann) فى (Cartels et Trusts)ترجمة فرنسية ١٩١٤ — وافتاليون (Aftalion) فى المجلة الاقتصادية الدولية سنة ١٩٠٨ الجزء الاول ، ص ١٠٧ وسنة ١٩١١ الجزء الثانى ، ص ٢٧٤

٣ — نقابة الانتاج لا تتضمن ادغام عدة مشروعات فى مشروع واحد وما يستتبع ذلك من فقد شخصية المشروعات المدغمة وفناء استقلالها ، بل ان كل مشروع فيها يظل محتفظا بوحدته القانونية والاقتصادية ، وغاية ما فى الأمر انه يحد من استقلاله فى بعض المسائل التى ينص عليها الاتفاق

٤ — نقابة الانتاج نظام له صفة الاستمرار بدرجة ما، فهى تؤلف لفائدة يرجى حصولها خلال وقت طويل ، فلا يجوز أن يخلط بينها و بين المضاربات القصيرة الأجل التى تنتشر بخاصة فى امريكا فى أسواق القمح والقطن ، ويكون الغرض منها شراء كل المعروض من سلعة معينة لاحتكار بيعها بعد ذلك[1]

٣٧٩ — *نشأة نقابات الانتاج وانتشارها* : يذكر بعض الكتاب أمثلة لنقابات انتاج تألفت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، غير ان حركة تأليفها لم تنشط الا منذ سنة ١٨٧٣ على أثر الأزمة الشديدة التى حامت بالمانيا فى هذا الحين وما أعقبها من كساد السوق وفتور الأعمال ، وموطن هذه النقابات الأصلى المانيا وقد بلغ عددها فيها سنة ١٩١٠ نحو الخمسمائة نقابة[2] ، ومن أهم الصناعات التى تتألف فيها صناعات التعدين والسكر والأقمشة وأدوات البناء والجلود والورق ، ويعتقد كثير من الكتاب ان المانيا لم تبلغ ما بلغته من العظمة الاقتصادية قبل الحرب الأخيرة الا بفضل نقابات انتاجها وسياسة مصارفها

---

١ يطلق على هذه المضاربات اسم (rings)و(Corners) ، والفرق بينهما ان الاولى من فعل جملة أشخاص فى حين ان الثانية من فعل شخص واحد ويكون للعمليات الآجلة فيها أهمية خاصة ، فان المضارب بعد أن يتم له شراء كل المعروض من السلعة يتقدم الى السوق مشتريا مقادير جديدة بسعر مرتفع ليرفع من ثمن السوق ، وهو بهذه الطريقة يضع من يكون قد باع له بأجل فى أسوأ المراكز اذ يصبح مضطراً لتسليم ما باعه الى شرائه بثمن مرتفع — انظر ليفمان ، ص٩ ، وجيد ، الجزء الاول ص ٢٨٩ بالهامش

٢ انظر ، السيو فى Traitè ، الجزء الاول ، ص٢٢٣ والمراجع التى يشير اليها بالهامش

وبجانب النقابات الالمانية توجد بعض نقابات انتاج فى بلاد أخرى مثل انجلترا وفرنسا و بلجيكا وايطاليا والنمسا وغيرها، ولكنها لا تبلغ فى هذه البلاد من الانتشار والقوة ما تبلغه فى المانيا [1]

وهناك أيضاً بعض نقابات انتاج دولية كان يبلغ عددها قبل الحرب العظمى نحو المائة نقابة ، أهمها فى صناعة الزجاج وقضبان السكك الحديدية والحرير والزنك وقد اختفى أغلبها على أثر اعلان الحرب ، أو على الأقل فقدت جزءاً كبيراً من صفتها بسبب خروج الألمان والنمساويين منها [2]

٣٨٠ — *تعليل ظهور نقابات الانتاج*: يرجع ظهور هذه النقابات وانتشارها الى ضرورات نظام الانتاج فى العصر الحديث ، فان المنافسة بين المنتجين لم تبلغ فى وقت ما من الشدة ما بلغته منذ ان انتشر نظام الانتاج الكبير ، حتى أطلق عليها بعض الاقتصاديين اسم «المنافسة القاتلة» (Cut throat Competition) [3] ، وقد دعا ذلك الى كثرة النفقات على الاعلان والوكالات والمندوبين التجاريين ، كما دعا الى بيع المنتجين بضائعهم بأثمان مخفضة اغراء للمشترين على الشراء ، وكلما هبط ثمن البيع كلما أمعن المنتجون فى الاكثار من الانتاج ، لتقل نفقات انتاجهم ، وليستعيضوا بزيادة كمية المباع عن قلة ربح كل وحدة من الناتج ، وكل هذا من شأنه أن يعمل على حدوث أزمات افراط الانتاج ، والى بيع المنتجين بضائعهم بثمن يقل أحياناً عن نفقات الانتاج ، فتألم أصحاب الانتاج الكبير من هذه المنافسة القاتلة ، ورأوا

---

١ فى خلال الحرب العظمى اهتمت بعض حكومات الحلفاء ولا سيما انجلترا ببذل نفوذها لدى كبار المنتجين لحملهم على تأليف نقابات انتاج بينهم حتى تكون متأهبة للتصدير متى وضعت الحرب أوزارها ، الى هذا ان الحكومات فى خلال الحرب كانت تفضل أن تتعامل مع مثل هذه النقابات لانها هيئات منظمة

٢ انسيو ، فى Traité ، الجزء الاول ، ص ٢٢٣

٣ كلمة سليجمان ، فى Principles ، ص ١٤٦

أن يجمعوا كلمتهم ليتخلصوا من مساوىء هذا الكفاح الذى يودى بمعظمهم ، فكان ذلك ما حدا بهم الى تأليف نقابات الانتاج

وقد يكون تأليف نقابة انتاج فى احدى الصناعات سبباً فى تأليف نقابة مضادة بين التجار الذين يشترون منتجاتها ليدفعوا عن أنفسهم تحكم أصحاب هذه الصناعة وهذا ما دعا الصيادلة فى المانيا الى تأليف نقابة انتاج خاصة بهم، وقد تعمد الصناعات المختلفة التى تحول المادة الواحدة الى تأليف نقابة انتاج واحدة بدلا من عدد منها يعلن الحرب بعضه على بعض ، ولهذا كانت نقابة انتاج السكر فى المانيا تضم اليها مصانع انتاج السكر ومصانع تكريره على السواء ، وقد تؤلف بعض نقابات الانتاج نقابة واحدة بينها كما فعلت بعض نقابات انتاج الفحم الالمانية والبلجيكية ، وقد تؤلف بعض الشركات الموحدة نقابة انتاج بينها ، كما فعلت شركتا غزل القطن الموحدتين الانجليزية والامريكية ، وقد يكون ذلك بين شركة موحدة وأخرى عادية ، مثل نقابة الانتاج التى تألفت بين شركة الاقيانوس الموحدة (Le trust de l'Océan) وشركتين من شركات الملاحة الألمانية وهما : (Hambourg Amerika Linie — Nord Deutcher Llyod)

المبحث الثانى

أنواع نقابات الانتاج

٣٨١ — نقابات انتاج للشراء ونقابات انتاج للبيع : تقسم نقابات الانتاج بحسب موضوعها الى نقابات انتاج للشراء ونقابات انتاج للبيع ، فالأولى وظيفتها تنظيم شراء المواد الأولية أو استخدام الأيدى العاملة ، فهى ترمى الى تحقيق المساواة بين أعضائها بالنسبة لعنصر أو أكثر من عناصر نفقات الانتاج

وأما الثانية فوظيفتها تنظيم عرض منتجات أعضائها وخدماتهم ، وهي أكثر النوعين عدداً ، وأعظمها أهمية ، وهي التي نوجه اليها بخاصة ملاحظاتنا[1]

٣٨٢ — نقابات الانتاج ذات الشكل البسيط ونقابات الانتاج ذات الشكل المركب : وتقسم نقابات الانتاج بحسب شكلها الى نقابات انتاج ذات شكل بسيط ونقابات انتاج ذات شكل مركب

٣٨٣ — (ا) نقابات الانتاج ذات الشكل البسيط : لا يقوم هذا النوع من النقابات على وجود أية هيئة خارجيــة ، فلا يكون هناك سوى اتفاق يتناول مسائل معينة ، ويكون هذا الاتفاق أحيانا شفويا ، فيجتمع المنتجون من وقت لآخر ، ويستعرضوا بعض الأمور التي تهمهم جميعاً ، مثل شروط البيع ، ويتخذوا بشأنها قرارات شفوية ، وهذا هو أبسط الأشكال ، ولـكنه في الوقت نفسه أقلها ضمانا لتنفيذ الاتفاق . وأحيانا أخرى — وهو الأغلب — يكون الاتفاق مكتوبا ، وهذا يجعل ضمان تنفيذه أقوى ، ولا سيما اذا نص فيه على شرط جزائي .والنقابات التي تتخذ هذا الشكل على ثلاثة أنواع :

٣٨٤ — (١) نقابات تحديد الثمن : وهي التي يكون موضوع الاتفاق فيها تعيين سعر لا يجوز للأعضاء أن يبيعوا بأقل منه أو يمنحوا عملاءهم أية منحة تكون بمثـابة تخفيض له ، ومن هذا النوع معظم نقابات الانتاج في النمسا ، وكذلك النقابة التي تألفت بين بعض شركات التأمين الفرنسية، لجعل شروط التأمين واحدة بين الأعضاء جميعا[2] ، ويقرب من هذا النوع أيضا الاتفاقات التي تعقدها بعض

---

١ ومع هذا فقد كثر في خلال الحرب العظمى تأليف نقابات الانتاج التي من النوع الاول في البلاد المتحاربة ، وذلك لتسهيل الحصول على المواد الاوليــة وتنظيم توزيعها بين المنتجين ، وكثيراً ما كان يحدث ذلك تحت اشراف السلطات العامة

٢ بلانشار ، في Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٤ — ١٥٥

شركات الملاحة ويطلق عليها اسم « Conférences » ويكون الغرض منها تحديد سعر واحد للنقل بين أعضائها

والأغلب فى تحديد الثمن أن يقصر على السوق الوطنى ، فيترك لاعضاء النقابة الحرية فى أن يبيعوا فى السوق الخارجى بثمن دونه

٣٨٥ — (٢) **نقابات تحديد الانتاج** : اذا اتفق أعضاء النقابة على تعيين حد أدنى للبيع من غير تحديد كمية الناتج تعرضوا لخطر حدوث افراط فى الانتاج وما يستتبع ذلك من تدهور الأثمان ، وبذلك لا يكون هناك فائدة من تحديد الثمن ، فلملافاة ذلك يتفق الأعضاء أحيانا على تحديد كمية الناتج الكلى ونصيب كل عضو فيه ، ويتعهد كل عضو بان لا يتجاوز نصيبه

٣٨٦ — (٣) **نقابات تقسيم الاسواق** : هى التى يكون موضوع الاتفاق فيها تقسيم الأسواق بين الأعضاء ، فيعين لكل عضو منطقة لتصريف منتجاته لا يجوز لغيره من الأعضاء ان ينافسه فيها ، وأحيانا يترك خارجاً عن هذا التقسيم بعض الأسواق ، فيكون لكل الأعضاء فيها حرية البيع ، فنقابة لونجوى الفرنسية [١] كانت تقتصر فى تقسيم الأسواق على الأراضى الفرنسية ، تاركة لأعضائها حرية التصريف فى البلاد الأجنبية ، فى حين ان نقابات الانتاج الالمانية تجعل هذا التقسيم يتناول البلاد الأجنبية كما يتناول المانيا نفسها

٣٨٧ (ب) — **نقابات الانتاج ذات الشكل المركب** : تتميز هذه النقابات بوجود هيئة مركزية يعهد اليها تنفيذ الاتفاق ، ويتنازل الأعضاء اليها عن بعض

---

١ Le Comptoir de Longwy — هى أهم نقابات الانتاج الفرنسية ، وهى التى يشير اليها كثيراً الكتاب الفرنسيون ، وقد تكلم عنها طويلا دى روزييه فى كتابه الذى أشرنا اليه آنفاً ، وقد كانت تضم قبل الحرب عدداً كبيراً من شركات التعدين فى اللورين الفرنسية ، وكان أهم ما تقوم به توزيع التوصيات بين أعضائها بنسبة متفق عليها وقد انفرط عقدها حوالى سنة ١٩٢٢ وأسف لذلك كثير من الاقتصاديين الفرنسيين ، لانها عملت على تقدم اللورين الفرنسية من الوجهة الصناعية تقدماً كبيراً

وظائفهم وسلطتهم . ويوجد من هذه النقابات ثلاثة أنواع :

٣٨٨ — (١) *نقابات توزيع التوصيات* : وهي التي يتعهد فيها الأعضاء بأن لا يقبلوا أية توصية لا تمر بالمكتب الرئيسي ، فاليه تقدم كل التوصيات، وهو يوزعها بين الأعضاء بما يكفل اشتراكهم جميعاً فى انجازها تبعاً لنسبة يتفق عليها ويراعى فى تعيينها قوة انتاج كل مشروع وقت تأليف النقابة ، فيكون للمشروع الذى قوة انتاجه ١٠ ٪ مثلا من مجموع قوة انتاج النقابة الحق فى ان ينجز ١٠ ٪ من مجموع التوصيات التى تقدم اليها سنوياً ، وتكون وظيفة المكتب الرئيسى قاصرة على قبول التوصيات وتوزيعها بين الأعضاء

٣٨٩ — (٢) *نقابات توزيع الارباح* : هى التى يتعهد فيها كل عضو بان يدفع الى المكتب الرئيسى للنقابة مبلغا معينا عن كل وحدة من الناتج يبيعها ثم توزع فى آخر العام هذه المبالغ بين أعضاء النقابة لا بنسبة مقدار مبيعات كل منهم وانما بنسبة حصص معينة يحددها الاتفاق

ولتعيين مقدار ما يدفع عن كل وحدة تباع تقدر النقابة أولا نفقات انتاجها ، ولنفرض انها ٢٠ قرشاً ، ثم تقدر ثانيا حداً أدنى لبيعها ولنفرض أنه ٢٥ قرشا ، فيكون الفرق بينهما وهو ٥ قروش عبارة عن المبلغ الذى يجب أن يؤدى الى النقابة وبهذه الطريقة يمكن أن يترك لكل عضو الحرية فى أن يبيع ناتجه مباشرة كما يشاء من غير أن يخشى سوء استعماله لهذه الحرية ببيعه بسعر أقل من الحد الأدنى الذى قدرته النقابة ، لأنه ان فعل ذلك حلت به الخسارة[1] ، وكذلك لا يخشى افراطه فى البيع ، لأن الأرباح لا توزع بين الأعضاء بنسبة المقادير المباعة[2]، والخطر الوحيد

---

١ لان هذا الحد الادنى هو عبارة عن نفقات الانتاج + الاتاوة التى تدفع الى المكتب الرئيسى
٢ ويقرب من هذه الطريقة اتفاق بعض المنتجين على مقاسمة جزء من أرباحهم بنسبة معينة

الوحيد فى هذه الطريقة هو أن تباع بعض السلع خلسة ولا يدفع عنهـا شىء الى المكتب الرئيسى .

٣٩٠ (٣) — **نقابات الادارة التجارية** : هى أكمل أنواع النقابات وأعظمها شأناً ، وهى التى يتخذ شكلها أكبر نقابة انتاج فى المانيا : (Le cartel Rhénan Westphalian de la houille) ، وأهم مايميزها وجود مكتب رئيسى للبيع ، يتعهد الأعضاء بان لا يتعاملوا الا معه ، فيشترى من كل عضو مقداراً يمثل نصيبه فى الناتج الكلى بالثمن الذى تحدده النقابة ، ثم يبيعه الى الجمهور بثمن أعلا ، وينشأ ربحه من فرق ما بين ثمن الشراء وثمن البيع ، ويكون هو ربح النقابة ، فيوزع فى آخر العام بين الأعضاء بنسبة ما باعه كل منهم الى المكتب الرئيسى بعد استنزال جزء منه لتغطية نفقاته . وبفضل هذه الطريقة يظل كل منتج محتفظاً بملكية مشروعه ، وبحريته فى اتباع ما يروق له من طرق الانتاج ، غير ان ادارة المشروع التجارية تخرج من يده لتذهب الى مديرى مكتب البيع ، فيصبح هؤلاء هم الذين يتعاملون مع المشترين ، فيبيعونهم ماينتجه أعضاء النقابة ، كما يزودون الأعضاء أحياناً بالمواد الأولية التى يحتاجون اليها

اذا تجاوزت مقداراً محدداً لكل منهم ، وبمقتضى اتفاق من هذا النوع دفعت فى سنة ١٩٠٦ شركتان من شركات الملاحة الالمانية وهما « Nord Deutcher Llyod et Hambourg Amerika Linie » جزءاً من أرباحهما الى شركة ثالثة وهى « Trust de l'Océan » فقد كان الاتفاق يقضى بأن تقتسم الشركة الثالثة أرباح الشركتين الالمانيتين اذا زادت عن ٦ ٪ كما تدفع اليهما قدراً معيناً اذا نقصت عن هذا الحد — بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٥٥

المبحث الثالث

شروط نجاح نقابات الانتاج

٣٩١ — **أهم شروط النجاح** : يتوقف نجاح نقابات الانتـاج على توافر عدة شروط أهمها ما يأتى :

(١) وجود رسوم جمركية مرتفعة على الواردات : ذلك انه كى تستطيع النقابة أن تنفذ ما ترسمه من الخطط فى السوق الداخلى يجب أن تكون بمأمن فيه من منافسة منتجات البلاد الأجنبية التى لا تخضع لقيودها ، ولقد كانت سياسة حماية التجارة التى سارت عليها المانيا منذ سنة ١٨٧٥ ، وأمعنت فى السير فيها منذ سنة ١٨٨٠ ، من أقوى الأسباب التى ساعدت على انتشار نقابات الانتاج فى هذا العهد ونجاحها

ومع هذ فقد تتوافر عوامل أخرى غير الرسوم الجمركية تقوم مقامها فى حماية الأسواق الداخلية ، وذلك مثل كثرة النفقات التى يتطلبهـا نقل بعض المنتجات الثقيلة من جهة الى أخرى ، فأنه الى هذا السبب خاصـة يرجع نجاح بعض نقابات الانتاج التى تألفت بين أصحاب مناجم الفحم الألمانية والبلجيكية فى حوض نهر الرين إذ كانوا بمأمن من شر منافسة فحم مناجم الجهات الأخرى مثل سـيليزيا العليا بسبب ارتفاع نفقات نقلها الى جهات الرين ، والى هذا السبب أيضاً يرجع نجاح بعض النقابات فى بلاد مثل انجلترا والدنمارك وهى تأخذ بمبدأ حرية التجارة . ومن هذا القبيل أيضاً كثرة النفقات التى يتطلبها انشاء خط جديد للملاحة فانها تعرقل ظهور منافسين جدد للشركات القائمة ، وبذلك يسهل تأليف نقابات الانتاج بينها [١]

---

١ بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ص ١٠٧

(٢) قلة عدد المنتجين : كلما قل عدد المنتجين الذين ينافسون بعضهم بعضاً فى النوع الواحد من الصناعة كلما سهل تحقيق الاتفاق بينهم ، ولهذا كان التركز ، وهو يعمل على تقليل عدد المشروعات ، من أهم الأسباب التى تسهل تأليف نقابات الانتاج

(٣) المساواة فى أحوال الانتاج : يجب أن تكون أحوال الانتاج بين المتنافسين بالغة من المساواة درجة محسوسة ، لأنه اذا كان لبعضهم مركز ممتاز يسمح لهم بأن ينتجوا بنفقات انتاج أقل من غيرهم ، فانهم يأبون الانضمام الى منافسيهم فى نقابة واحدة ، إذ يتطلعون الى الانتصار عليهم خارجاً عن النقابة ، وكذلك الأمر اذا حل التباين محل المساواة أثناء قيام النقابة ، فان تجديدها يصبح متعذراً [١]

(٤) تجانس المنتجات : يجب أن تكون المنتجات متجانسة بحيث يمكن تقسيمها الى أنواع قليلة لكل منها صفاته الخاصة ، وإلا تعذر الاتفاق على تعيين شروط البيع ، ولهذا كان غزل القطن من أصلح الصناعات لتأليف نقابات الانتاج ونجاحها ، بعكس نساجته فهى لا تصلح لذلك ، لأنها تخرج منتجات على أشكال كثيرة ، وهى دائماً متغيرة لخضوعها لتقلبات « المودة »

و بوجه عام فأكثر المواد ملاءمة لتأليف نقابات الانتاج نوعان : ا — المواد الأولية والنصف مصنوعة ، وذلك مثل الفحم والحديد والقطن والصوف والصلب والمواد الكيمائية وغزل القطن والصوف . ب — المواد التى يبلغ التخصص فى

---

١ واليك ما يقوله دى روزييه فى هذا المعنى « هب ان عضوا من أعضاء النقابة توفق الى طريقة لم يذع أمرها تؤدى الى اقتصاد كبير فى نفقات انتاجه ، وبذلك تحقق له ميزة على غيره من أعضاء النقابة ، فهل يتصور انه يظل مرتبطاً بمكتب البيع ؟ من الواضح انه لا يفعل ذلك فهو ينسحب من النقابة حتى ولو كلفه ذلك دفع غرامة باهظة ، ويأخذ فى اجتذاب كل العملاء اليه ببيعه بثمن أرخص من غيره ساماً تأتى له مع ذلك بربح لان نفقات انتاجها أقل من غيرها — دى روزييه ، فى Les syndicats industriels ، باريس سنة ١٩١٢ ، ص ١٠٣

انتاجها درجة كبيرة ، مثل أقشة المظلات وأربطة الجروح التى تألفت فيها نقابتان من أقوى نقابات الانتاج[1]

(ه) انضمام أغلبية المنتجين الساحقة الى النقابة : وينظر فى ذلك لا الى اغلبية عدد المنتجين فحسب بل أيضاً و بالأخص الى أغلبية قوى الانتاج ، لأنه اذا احتفظ بعض كبار المنتجين بحريتهم خارج النقابة انقلبت لمصلحتهم فائدة القيود التى تفرضها النقابة على أعضائها ، فيصبح فشلها محققاً

٣٩٢ — تأثير التشريع فى نقابات الانتاج وموقف السلطات العامة ازاءها :

لم تسر الدول جميعاً على سياسة واحدة ازاء نقابات الانتاج ، فهى فى بعض البلاد و بخاصة فى المانيا تعطف عليها وتشجع تأليفها ، وتنظر اليها الدولة الالمانية باعتبار انها عنصر من أهم عناصر القوة والثبات فى الاقتصاد الأهلى ، وسلاح من أقوى أسلحة الكفاح الدولى ، ولذلك تتصل بها بعلاقات رسمية ، وتدافع عنها أمام الرأى العام اذا ثار عليها ، ولم يرد فى التشريع الالمانى أى نص يهددها أو يعرقل نجاحها ، ولذلك سارت فى سبيل التقدم بخطوات غير مألوفة ، وساعد على ذلك ما بلغته الصناعة الألمانية من التركز ، وما هو منبث فى نفس الشعب الالمانى من حب النظام والميل الى التشارك والتآزر

أما فى بلاد أخرى وبخاصة فى فرنسا فالأمر بعكس ذلك ، فالحكومة الفرنسية تشايع الرأى العام فى نظره الى هذه النقابات ، فتلتزم بازائها خطة تنطوى على الريبة والحذر ، إذ تعتبرها مظهراً من مظاهر الاحتكار الذى يرمى الى التحكم فى المستهلكين ، وابتزاز الارباح الطائلة منهم ، ويشتمل قانون العقوبات الفرنسى على المادة ٤١٩ التى تنص على عقاب كل اتفاق يرمى الى التلاعب بالأسعار، وهذه المادة وان كانت تطبيقها على نقابات الانتاج متعذرا الا انها تعتبر سلاحاً مشهوراً

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠١

فوق رأسها ، فلا غرو اذاً أن تـكون نقـابات الانتاج فى فرنسا أقل عدداً منها فى المانيا ، ويساعد على ذلك أن الصناعة الفرنسية أقل ملاءمة بطبيعتها لتأليف نقابات الانتاج ، كما أن أخلاق الشعبين ليست واحدة [١]

٣٩٣ — قلة انتشار نقابات الانتاج فى الزراعة والتجارة: يتضح بالتأمل فى الشروط المتقدمة الذكر لماذا كانت نقابات الانتاج قليـلة الانتشار فى الزراعة ، فـكثرة عدد أصحاب المشروعات الزراعية ، وتفرقهم فى مساحات واسعة ، وتباين أحوال انتاجهم تبايناً عظيما ، وكثرة أنواع منتجاتهم ، كل ذلك من شأنه أن لا يوجد بيئة صالحة لتأليف هذه النقابات .

وكذلك كان حظها من الانتشار قليلا فى التجارة لسببين : ا — ان ظهور منافسين لنقابات الأنتاج فى التجارة أسهل وأسرع من ظهور منافسين لها فى الصناعة لأن التجارة لا تتطلب من رؤوس الاموال الثابتة مقادير عظيمة . ب — ان العامل الرئيسى للنجاح فى مشروع تجارى هو قيمة التاجر الشخصية ، والشخصيات القوية فى التجارة لا تميل الى الاشتراك مع شخصيات أضعف منها ، ولا تقبل بسهولة أن تخضع لنظم النقابات وقيودها

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠١

المبحث الرابع

أثر نقابات الانتاج فى الحياة الاقتصادية

يتعين لادراك مهمة نقابات الانتاج فى الحياة الاقتصادية أن نبين أثرها فى كل من المواضع الآتية :

٣٩٤ — (١) **أثر نقابات الانتاج فى حالة اعضائها** : يعود تأليف نقابات الانتاج على اعضائها بفوائد تجارية عظيمة [1] ، فهى إذ تقوم أحيانا بشراء المواد الأولية اللازمة لهم جميعاً تشتريها بسعر رخيص ، وهى إذ تنظم البيع تقضى على الآجال الطويلة فى الدفع ، لأنه لا يعود بالمنتجين حاجة الى الالتجاء اليها لجذب المشترين ، وهى إذ تقوم بالنشر والاعلان واتخاذ المندو بين التجاريين لكل الاعضاء على السواء تقلل كثيراً من نفقات كل منهم النثرية ، وهى نظراً لمركزها تستطيع أن تقبل الطلبات التى يعجز عن قبولها صاحب المصنع الواحد ، وتوزع بعد ذلك انجازها على اعضائها ، وهى من القوة بحيث تقدر على اخراج أصناف جديدة غير معروفة ، ثم تعبىء قواتها للاعلان عنها حتى يتعود عليها الجمهور ، وهى تقتصد فى نفقات النقل اذا كانت تسير على طريقة انجاز الطلبات بواسطة المشروع الأقرب الى العميل ، أو اذا كانت تقسم مناطق البيع بين الاعضاء

وفوق هذا فالنقابة تقوى المركز الاقتصادى لأعضائها ، فهى ان لم تقض على المنافسة بينهم فانها على الاقل تخفف كثيراً من شدتها ، وهى فى أوقات الأزمات

---

[1] يلاحظ أن نقابات الانتاج لاتفضى الى زيادة درجة التركز الصناعى ، فهى لا تؤدى الى اقتصاد ما فى العمل أو المواد الاولية مادام ان كل مصنع يظل ينتج على حدة كما كان أولا ولكنها تؤدى الى تركز تجارى جديد ولهذا كانت فوائدها هى قبل كل شىء فوائد تجارية

خاصة تسدى اليهم يداً جليلة ، ولهذا ترى ان معظم نقابات الانتاج الالمانية يتفق تاريخ تأليفها مع تاريخ حدوث الأزمات الشديدة فى المانيا ، وهى أزمات سنين ١٨٧٣ — ٧٦ ، و١٨٩٠ — ٩٢ ، و١٩٠٠ — ١٩٠٢ ، ذلك ان المنتجين فى هذه الأوقات العصيبة ان لم يكونوا مشتركين فى نقابة تجمع شملهم استهدفوا لأشد المخاطر من جراء المنافسة الشديدة التى يدعو اليها سعى كل منتج الى بيع بضائعه بأرخص الأثمان ليتخلص منها ، فاذا طال أمد الازمة فانها لا محالة تقضى على بعض المنتجين ، فهذا الخطر يمكن اتقاءه اذا تألف بين المنتجين نقابة تنظم الانتاج ، فتقلل من مقداره فى هذه الاوقات ، وتوزعه بين الاعضاء لكل بنسبة قوته فى الانتاج ، فتحول بهذا دون تدهور الاسعار ، وتحتفظ خاصة بحياة الضعفاء من المنتجين

٣٩٥ — (ب) أثر نقابات الانتاج فى حالة غير أعضائها من أصحاب المشروعات : لما كان هم نقابات الانتاج ايجاد احتكار لها فى الفرع الذى تؤلف فيه فهى تعمل دائماً على أن تزيل من طريقها كل منافس لها ، وذلك اما بحمله على الانضمام اليها ، واما باضعافه وجعله عاجزاً عن محاربتها ، وهى فى سبيل ذلك تبيع أحيانا منتجاتها بأسعار مخفضة قد تكون دون نفقات الانتاج خلال مدة من الزمن تكفى لحمل منافسيها على التسليم اليها ، أو السقوط فى هاوية الافلاس

٣٩٦ — (ج) أثر نقابات الانتاج فى حالة المشترين : كثيراً مارميت نقابات الانتاج بانها تضحى بمصلحة المشترين من أجل مصلحة المنتجين ، فهى تعمل على رفع الاسعار فى أوقات النشاط ، وتحول دون هبوطها فى أوقات الكساد غير انه يجب أن لا يبالغ فى هذا القول ، فنقابات الانتاج لا تغالى فى رفع الاسعار لسببين : ا — انه اذا زادت أرباحها كثيراً فان هذا يغرى بعض الناس على انشاء مصانع تنتج مما ينتجه أعضاؤها ، فيزداد العرض فيؤدى ذلك الى هبوط السعر ،

ب — ان فى كثرة الارباح ما يضعف رابطة ما بين الاعضاء ، إذ يحرك فى نفوسهم عاطفة الطمع ، فيحملهم ذلك على الخروج على أوامر النقابة ببيعهم مثلا بعض المنتجات خلسة

ويلاحظ ان كثيراً من نقابات الانتاج الالمانية تسير على سياسة تثبيت الاسعار بمعنى انها فى أوقات النشاط لا تنتهز فرصة ازدياد الطلب لترفع كثيراً من أسعارها كما انها فى أوقات الكساد تقاوم حركة تدهور الأثمان ، وذلك بانقاصها من كمية الناتج الى الحد الذى يتناسب وحاجات الاستهلاك التى تناقصت ، ولا شك ان فى ثبات الاسعار مصلحة الصناع والمستهلكين جميعاً [1]

وقد أدت هذه النقابات الى المانيا أفضل الخدمات خلال الحرب العظمى ، فقد أمكن بفضل تنظيمها تجنيد البلاد صناعياً فى هدوء ، فاستطاعت الحكومة الالمانية أن تحصل على المواد اللازمة لمواصلة الحرب ، كما أمكن الاحتفاظ رغماً عن الحصر البحرى بمستوى الأثمان عند حد أدنى من غيره ما فى البلاد المتحاربة الاخرى [2]

٣٩٧ — (د) أثر نقابات الانتاج فى حالة العمال : من شأن نقابات الانتاج أن تؤثر تأثيراً حسناً فى حالة العمال ، لانها بفضل ما يستتب لها من السيادة فى السوق تستطيع أن تدفع اليهم أجوراً عالية من غير أن يؤثر ذلك فى مركزها ، كما انها تفتح أمامهم مجالا للعمل بانتظام ، فيقل تعرضهم للعطل ، بفضل ما تحدثه من تقليل وقوع أزمات افراط الانتاج وتخفيف شدتها ، غير انه يلاحظ من جهة

---

١ وينتقد بعض الكتاب الذين اختصوا فى موضوع الازمات هذه السياسة ، اذ يرى انها تؤدى الى اطالة عهد الكساد ، وأن السياسة التى يحسن بنقابات الانتاج اتباعها فى موضوع الأثمان هو أن تقلل من رفعها فى عهد النشاط حتى يطول أجله ، فاذا وقعت الازمة وحل عهد الفتور وجب عليها أن تسارع الى تخفيض الأثمان حتى لا يطول أجله — ليسكور فى كتابه فى الازمات المشار اليه آنفاً ، ص ٤٤٠

٢ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٨٩

أخرى أن اجتماع كلمة أصحاب المشروعات من شأنه أن يكسبهم قوة فوق قوتهم فى كفاحهم من أجل انتزاع أفضل شروط للعمل من عمالهم ، كما يسهل اتباع طريقة القوائم السوداء (Listes noires) ، وهى قوائم يدرج فيها أسماء العمال الذين يرغب فى حرمانهم من العمل لدى أصحاب المشروعات .

على أن الواقع يثبت أن اجور العمال قد زادت زيادة محسوسة فى المشروعات التى تألفت فيها نقابات انتاج ، ولا سيما فى العشر سنين الأولى من القرن الحالى ، وقد أخذ يرسخ فى أذهان العمال أنفسهم أن تأليف نقابات الانتاج يؤدى بوجه عام الى تحسين حالتهم [١] .

٣٩٨— (د) أثر نقابات الانتاج فى الاسواق الخارجية :تبين مما تقدم أن نقابات الانتاج لا تفلح فى مهمتها الا اذا استأثرت بالسوق الداخلى ، غير أنها فى حاجة أيضا الى الأسواق الخارجية ، وهذه ليس من السهل الوصول اليها ، لأن سياسة حماية التجارة التى أنالتها امتلاك السوق الداخلى ، تصبح عقبة تحول دون انتشار مصنوعاتها فى البلاد الأجنبية ، اذ تجد أمامها رسوما جمركية مرتفعة ، قد وضعتها هذه البلاد لتحتفظ لابنائها بالسوق الداخلى ، وهى لا تزيلها من طريق النقابة الا اذا ازالت الدولة التى بها النقابة ما وضعته من القيود على منتجات هذه البلاد ، ولكنها اذا فعلت ذلك غمرت هذه المنتجات أسواقها فأوذيت النقابة

فيتضح من ذلك أن التشريع التجارى وهو عامل مهم فى نجاح نقابات الانتاج هو فى الوقت نفسه عقبة تعترض سبيل تصريف بضائعها فى الأسواق الخارجية ، وقد يأتى يوم يصبح فيه امتلاك هذه الأسواق أمراً ضروريا ، فمن ذلك أن الصناعة الالمانية كانت بلغت قبل الحرب الأخيرة من التقدم درجة لم تكن تستطيع معها أن تستغنى عن هذه الأسواق ، وهى أشد ما تكون احتياجاً اليها فى أوقات الازمات ، اذ تبيع فيها بضائعها بسعر أرخص مما تبيع به فى الداخل ، وقد يكون ذلك بسعر

---

١ ريبو ، فى Précis ، ص ٣٢٠

أقل من نفقات الانتاج ، فتحول بهذا دون تدهور السعر فى السوق الرئيسى وهو الداخلى ، ويطلق على هذه الطريقة اسم « dumping »[1]، وهى وان لم تكن من أغراض النقابة فى الأوقات العادية الا انها تصبح عوناً ثميناً لها فى أوقات أزمات افراط الانتاج ، اذ تستطيع بفضلها أن تجعل من السوق الخارجى مصرفاً تصرف فيه البضائع التى لا يستطيع السوق الداخلى ابتلاعها ، وبهذا تأمن شر تدهور السعر فى الداخل وتنقذ اعضاءها من الافلاس ، ومن الواضح أنه لا بد لنجاح هذه الطريقة من أن تكون الرسوم الجمركية على الواردات من الارتفاع بحيث تحول دون هبوط الثمن فى الداخل على أثر هبوطه فى الخارج

وقد اشتهرت بعض نقابات الانتاج الالمانية باتباع هـذه الطريقة باستمرار ، واتخاذها وسيلة لفتح الاسواق الخارجية والاحتفاظ بها ، فتحدد لبضائعها فى السوق الداخلى ثمناً مرتفعاً ، وتبيعها فى الخارج بسعر دون نفقات الانتاج ، فتجد من الارباح الطائلة التى تستنزفها من المستهلك الوطنى ما يعوضها عن الخسائر التى تلحقها فى الخارج ، وقد يتخذ ذلك أحيانا شكل « اعانة تصدير » تدفعها النقابة لاعضائها وتحصل عليها من طريق رفع الاسعار فى الداخل[2] ، وقد رميت النقابة بأنها تضحى

---

١ وقد عنى قانون صون الصناعات فى انجلترا (Safeguarding of industries Act) الصادر فى سنة ١٩٢١ بمحاربة طريقة dumping وعرفها بأنها طريقة البيع بثمن أقل من نفقات الانتاج — تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٥

٢ ومن أشهر نقابات الانتاج التى اعتاد الكتاب أن يضربوها مثلا لذلك نقابة انتاج السكر الالمانية التى عاشت من عام ١٩٠٠ الى ١٩٠٣ وقد حملها على انتهاج هذا السبيل ما كان عليه حال سوق السكر فى أوروبا فى هذا الحين ، فان البلاد منتجات السكر كان ينافس بعضها البعض منافسة شديدة فى سبيل الاستيلاء على السوق الانجليزى اذ لم تكن انجلترا تنتج هذه المادة ، وقد التجأت كل من فرنسا وألمانيا لاحراز النصر فى هذه المنافسة الى دفع اعانات تصدير لمصدرى السكر الى الخارج ، وحدث فى سنة ١٩٠٠ أن رفعت فرنسا مقدار اعانة التصدير فأصبحت ألمانيا مهددة بالهزيمة فى السوق الانجليزى وبزيادة المعروض من السكر فى السوق الالمانى ، الامر الذى يؤدى الى تدهور سعره ، فاتقاء لهذا الخطر الف منتجو السكر الالمانيون نقابة انتاج لتخصص جزءاً

فى هذه الحالة مصلحة المستهلك الوطنى ، اذ تبيع له منتجات بلاده بسعر اعلا مما تبيع به الى المستهلك الاجنبى ، كما تحول دون انتفاعه بالثمن الرخيص فى أوقات الازمات ، وهذا صحيح ، غير أنه يلاحظ أن كل مستهلك هو فى أغلب الأحيان منتج أيضاً ، فاذا نزلت أزمة بأحد فروع الانتاج المهمة ، فهى لا بد تحدث رد فعل فى فروع الانتاج الأخرى ، فتصيب نتائجها المستهلكين أيضاً ، اذ تكون سببا فى تخفيض دخلهم ، فنقابات الانتاج أذن بوقاية السوق الداخلى من ويلات الأزمات تسدى يدا الى المنتجين والمستهلكين على السواء .

ومع هذا فاذا كان ما تبيعه النقابة فى الخارج بسعر أرخص من الداخل هو من المواد الأولية أو النصف مصنوعة فان هذا يلحق ضرراً بالصناعات الوطنية التى تحول هذه المواد الى منتجات كاملة الصنع ، اذ تصبح نفقات انتاجها أعلا من نفقات انتاج منافسيها فى البلاد الأجنبية ، وهذا ما حمل بعض مصانع السفن النهرية فى المانيا الى الانتقال بعد سنة ١٩٠٢ الى بلچيكا وهولندا ، اذ كانت نقابة انتاج الصلب الالمانية تبيع الصلب الالمانى فيهما بسعر أرخص مما تبيع به فى المانيا [١]

من الارباح الطائلة التى يحرزها اعضاؤها فى السوق الالمانى بفضل وجود رسوم جمركية مرتفعة تحميهم من المنافسة الاجنبية لنضاف الى اعانة التصدير التى تدفعها الحكومة الالمانية الى مصدرى السكر ، وبهذه الطريقة استطاعوا أن يحتفظوا بالسوق الانجليزى ، واستمر الامر كذلك حتى قضى مؤتمر بروكسل فى سنة ١٩٠٢ بالغاء اعانات تصدير السكر

١ بلانشار ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ١٦٤ — ١٦٥

الفصل الخامس

الشركات الموحدة Trusts

المبحث الاول

نشأة الشركات الموحدة وانتشارها

٣٩٩ — **التعريف** : يطلق اسم الشركة الموحدة (Trust) فى الاصطلاح الاقتصادى على اجتماع عدة مشروعات فى فرع من فروع الانتاج تحت ادارة واحدة ليكون لها الكلمة العليا فى السوق . وقد يراد به معنى أوسع من ذلك فيطلق على كل مشروع صناعى أو تجارى يتوافر له من القوة ما يكسبه تفوقا ظاهراً فى فرع الانتاج الذى يقوم فيه ، سواء اكتسب تلك القوة بنموه منفرداً أو بانضمام عدة مشروعات بعضها الى بعض [١]

٤٠٠ — **نشأة الشركات الموحدة وانتشارها** : نشأت الشركات الموحدة و بلغت أشدها فى الولايات المتحدة ، وكان أول نشأتها حوالى سنة ١٨٨٠ ، ومن أشهر ما تألف منها فى هذا الحين شركة البترول الموحدة التى كونها روكفلر سنة ١٨٨٢ ، وقد نشطت حركة تأليفها فى المدة بين سنتى ١٨٩٨ و ١٩٠٠ نشاطا عده بعض الكتاب ضربا من الهوس (trustomanie) ، فقد بلغ عدد ما تألف منها فى هذه المدة ١٤٥ شركة برأس مال قدره ٣٫٥٧٨٫٦٥٠٫٠٠٠ دولار [٢] ، وكان من أهم العوامل التى ساعدت على ذلك أن الولايات المتحدة أخذت بعد سنة ١٨٩٧ تطبق على الواردات الأجنبية رسوم دنجلى (Dingley) ، وهى رسوم مرتفعة جعلت

---

١ مارشال ، فى Indusry and Trade ، ص ٢١٧

٢ انسيو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٦

هذه الشركات تأمن جانب المنافسة الأجنبية ، كما أن حركة الأعمال أخذت تنشط نشاطاً عظيما بعد أن ظلت فى فتور منذ أزمة سنة ١٨٩٣

و بعد أن بلغت هذه الشركات ما بلغت من القوة والانتشار فى هذا الحين ، أخذ الوهن يدب اليها تدريجيا، فقد أصبح يتعذر عليها الاحتفاظ بسلطانها ، وذلك اما بسبب ما جعلت تتخذه الدولة من الوسائل الشديدة لمحاربتها ، واما نظراً لعظم اتساع السوق الامريكى ، وسرعة ما ينتابه من التطورات الاقتصادية ، ووفرة رؤوس الأموال فيــه ، وكذلك كثرة رجال الأعمال الذين هم دائماً على أهبة انشاء مشروعات جديدة [1]

وأعظم الشركات الموحدة شأناً فى أمريكا شركة الصلب الموحدة (United States Steel Corporation) التى تألفت فى سـنة ١٩٠١ بين بضعة شركات موحدة كانت موجودة من قبل وشركات أخرى عادية يبلغ عددها ٢٢٨ شركة ، تنتشر فى١٨ ولاية من‌الولايات الامريكية ، وتخرج من الصلب سنويا نحو نصف ما تنتجه الولايات المتحدة [2]

ومن الشركات الموحدة أيضا التى يشير اليها الـكتاب كثيرا شركة البترول الموحدة (Standard Oil Company) التى بلغ فى سنة ١٩٠٤ ما تتجر فيه من البترول ٨٧٫٣ ٪ من تجارة البترول الـكلية فى الولايات المتحدة [3]

---

١ تروشى ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢١٠

٢ ورد فى أحد التقارير الرسمية التى يصدرها مكتب الشركات فى الولايات المتحدة ان نسبة قوة انتاج شركة الصلب الموحدة الى قوة انتاج الولايات المتحدة كلها كانت فى سـنة ١٩١١ كما يأتى :

حديد ظهر	٤٣٪	مسامير	٥٤٪
صلب خام	٥٤٪	اسلاك حديدية	٢٢٪
حديد مرقق	٥٤٪	صلب للبناء	٣٣٪

وفوق هذا فللشركة الموحدة الـكلمة العليا فى سوق بعض المنتجات الصلبية الاخرى — انسيو، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٥

٣ انسيو ، ص ٢٣٥

وبجانب الشركات الموحدة الأمريكية توجد شركات موحدة أخرى فى بعض البلاد الأوروبية ، ولكنها لا تبلغ من القوة والكثرة ما تبلغه الشركات الأمريكية، فهناك فى انجلترا بعض شركات موحدة فى بعض الصناعات مثل غزل القطن ، وقد نشطت حركة تأليفها فى ابان الحرب الكبرى ولا سيما فى صناعة التعدين والكهرباء ، كما أن هناك شركات موحدة فى فرنسا أهمها فى صناعة تكرير السكر والبترول ، وكذلك يوجد بعض شركات موحدة دولية مثل شركة النيكل الموحدة ، وشركة الديناميت الموحدة ، ولعل أشهرها شركة الاقيانوس الموحدة (Trust de l'Océan) التى تألفت فى سنة ١٩٠٢ بين بعض شركات الملاحة الانجليزية والامريكية ليكون لها السيطرة على النقل البحرى بين أوربا وأمريكا ، وقد ألفت بعد ذلك نقابة انتاج بينها وبين شركتين من أكبر شركات الملاحة الألمانية كما تقدم

٤٠٦ — **سبب تسمية هذه الشركات باسم « Trust »** : اشتهرت هذه الشركات باسم « Trust » وهو اسم مستعار من اللغة القانونية الانجليزية ، ويراد به فى الاصطلاح القانونى عقد يضع بمقتضاه شخص يده على ملكية شخص آخر ويديرها لحسابه ، ويطلق اسم « trustee » على الشخص الذى يقوم بذلك ، ولهذه الوظيفة أهمية خاصة فى مسائل الوصايا والافلاس وحماية مصالح أصحاب السندات فى شركات المساهمة ، وقد سميت الشركات الموحدة بهذا الاسم لأن مديريها كانوا فى عهد نشأتها الاولى يقومون بوظيفة « trustee » كما سنبين ذلك ، وقد تغيرت وظيفتهم بعد ذلك كما تغير شكل الشركات الموحدة ، ولكن الاسم ظل عالقاً بها ينبىء عما كان عليه شكلها فى أول الأمر[1]

---

١ انسيو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٤٦ بالهامش ، وريبو ، فى Précis ، ص ٣٢٤ — ٣٢٥

المبحث الثانى

الاشكال المختلفة التى تتخذها الشركات الموحدة

٤٠٢ — **الشكل القديم**: بدأت الشركات الموحدة فى أول الامر تتخذ الشكل القانونى لنظام « trust » المعروف فى القانون الانجليزى ، فكان هو الشكل الذى اتخذته الشركات الموحدة للبترول والسكر والكحول وكثير غيرها، ولتفسير ذلك نضرب مثلا كيفية تأليف شركة البترول الموحدة فى سنة ١٨٨٢ ، فقد كان يوجد فى هذا الحين من شركات البترول المساهمة فى الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ شركة مستقلة ، فخطر لبعض رجال القانون الأمريكان أن يستعين بنظام « trust » القانونى الذى وصفناه ليجمع تحت ادارة واحدة أكبر عدد مستطاع من هذه الشركات ، فتألف لهذا الغرض نقابة مالية تسمى « board of trustees » تنازل اليها المساهمون فى الشركات التى قبلت الدخول فى الشركة الموحدة عن أسهمهم ، واعطى لهم عوضاً عنها « شهادات ايداع » (Certificats de dépôt) أوما يطلق عليه اسم « شهادات الشركة الموحدة » (trust certificates) وهى شهادات تمنح حامليها حق الاستيلاء على أرباح المشروع دون استعمال السلطات الأخرى التى يتمتع بها عادة المساهمون ، مثل حق التصويت فى الجمعيات العمومية للمساهمين وما الى ذلك من الحقوق، فهذه انتقلت الى أعضاء النقابة المالية الذين جعلوا يقومون بها محل المساهمين الأصليين ، ولذلك أطلق عليهم اسم « trustees » ، كما أطلق على الطريقة نفسها اسم « trust »

وبهذه الطريقة يقضى على كل منافسة أو نزاع بين المشروعات التى يجتمع بعضها مع بعض تحت سلطان النقابة المالية ، اذ لا يعود هناك سوى مشروع واحد هو الشركة الموحدة ، ولا ادارة سوى ادارة النقابة المالية، وفى أغلب الأحيان يصبح أمر

هذه النقابة فى يد رجل واحد ، يتوافر له من الغنى والذكاء ما يجعله صاحب السلطة فيها ، فهو ملك الشركة الموحدة، وهكذا كان روكفلر (Rockefeller) ملك البترول، وهافمير (Havemeyer) ملك السكر ، وكارنيجى (Carnegie) ملك الصلب

٤٠٣ — الاشكال الجديدة : راع حكومة الولايات المتحدة قوة هذه الشركات وعظيم سلطانها ، فاصدرت فى ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ قانون شرمان (Shermann Act) الذى نصت فيه على عدم مشروعية أى عقد أو اتفاق مالى يتخذ شكل شركة موحدة أو غيرها ، وكذلك أى تحالف من شأنه العبث بحرية التجارة بين الولايات الامريكية أو بينها و بين الدول الاجنبية ، وكان أكبر ظن من أصدر هذا القانون أن يكون فيه القضاء المبرم على الشركات الموحدة ، ولكن هذا الغرض كان أبعد من أن يناله مثل هذا القانون ، فلم يكن لهذه المحاولة من أثر الا حمل الشركات الموحدة على خلع شكلها القديم واستبداله بالشكل القانونى لشركات المساهمة العادية ، وذلك باتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

ا — طريقة الادغام : وذلك بأن تحل كل شركات المساهمة التى يراد تأليف شركة موحدة بينها ، ويأخذ مكانها شركة واحدة مساهمة ، ترث الشركات المنحلة فيا لها وما عليها ، ويتكوّن مساهموها من مجموع المساهمين فى الشركات المنحلة ، الذين يعطى اليهم بدلا من الأسهم القديمة أوشهادات الايداع أسهم شركة المساهمة الجديدة ، أما المديرون فى هذه الشركة الجديدة فيكونون هم الأشخاص الذين كانت تتكون منهم النقابة المالية فى الشكل القديم ، وبهذه الطريقة يتم بلوغ الغرض المقصود ، وهو الجمع تحت ادارة واحدة بين مشروعات كانت مستقلة من قبل ، ومن أهم الشركات الموحدة التى سارت فى تأليفها على هذه الطريقة شركة السكر الموحدة

ب — طريقة الشركة القابضة : وذلك بأن تحتفظ كل شركة من شركات المساهمة التى يراد الجمع بينها فى شركة موحدة بشخصيتها القانونيـة وباستقلالها

الاقتصادى ، كل ذلك فى الظاهر فقط ، ولكنها فى الواقع تصبح خاضعة لسلطة شركة واحدة تسمى « الشركة القابضة » (holding company) ، وهذه تؤلف بين عدد قليل من أبطال الصناعة وكبار المتمولين، فتشترى أغلبية أسهم كل شركة من هذه الشركات ، وبهذا يصبح لها الكلمة العليا فى الجمعيات العمومية لكل واحدة منها ، و بتلك الطريقة يتحقق اخضاعها كلها لادارة واحدة ، وقد اتبعت هذه الطريقة فى تكوين شركة البترول الموحدة بعد سنة ١٨٩٠ ، وكذلك فى تأليف شركة الصلب الموحدة فى أوائل القرن الحالى

المبحث الثالث

أثر الشركات الموحدة فى الحياة الاقتصادية

§ ١ فوائدها الاقتصادية

٤٠٤ — *الشركات الموحدة تحقق فوائد التركز*: الشركات الموحدة تحقق فوائد الانتاج الكبير ، ولا سيما من حيث تقليل نفقات الانتاج ، فهى تنتج بنفقات أقل من نفقات المشروعات المستقلة ، وهى أكثر اقتصاداً فى هذه النفقات من المشروعات التى تكوّن بينها نقابة انتاج، لأن الشركة الموحدة لا تحقق فوائد التركز التجارى فحسب كما تفعل نقابة الانتاج فى أكمل أشكالها وهى التى يكون لها مكتب للبيع، بل هى تحقق أيضاً كل فوائد التركز الصناعى التى هى من أهم مظاهره ، وهى اذ كانت تقبض على ناصية أغلب المصانع التى تنتج المادة الواحدة فانها لا تبقى إلا على أفضلها مع تحسين وسائل انتاجها وتوسيعها ، فالشركة الموحدة للسكر لم تحتفظ إلا بستة أو سبعة مصانع من الثمانية عشر مصنعاً لتكرير السكر التى كانت موجودة من قبل[1] ، وهذا

---

[1] مارتان سان ليون ، فى Cartels et Trusts ، ص ١٣٠

من شأنه أن يؤدى الى اقتصاد عظيم فى الايجار والآلات والأجور والتدفئة والاضاءة وغير ذلك ، وهى تستطيع أن تقسم الانتاج بين مصانعها المختلفة ، فتخصص كلا منها لانجاز بعض عمليات الانتاج التى يصلح لها أكثر من غيره ، وأخيراً فالشركة الموحدة لما كانت تستأثر بالانتاج فى بعض فروعه أو ما يقرب من ذلك ، فانها تستطيع أن تحتفظ بالتوازن بين كمية الانتاج ومقدار الاستهلاك ، وفى ذلك فائدة للمجموع كله ، إذ يؤدى الى القضاء على الأزمات وثبات الأثمان

§ ٢ — مضارها بالنسبة لبعض الطبقات والسلطات العامة

كثيراً ما تبلغ الشركات الموحدة من القوة والنفوذ شأواً بعيداً ، وكثيرا ما تسىء استعمال هذه القوة ، فينشأ عن ذلك مضار تلحق بعض الطبقات والسلطات العامة ، وهذا ما نبينه فى المواضع الآتية :

٤٠٥ — (ا) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمنتجين الخارجين عنها : لما كانت الشركات الموحدة تنزع الى بسط سيادتها على السوق الاقتصادى فانها لا تحجم عن بذل الملايين من الدولارات فى سبيل شراء المشروعات التى تخشى منافستها ، فاذا امتنع بعضها عن الانضمام اليها أعلنت عليه حرباً عوانا، وهى تستمد من غناها قوة تعينها على احراز النصر فى النهاية . ومن ضروب الأسلحة التى تلجأ الى استعمالها فى هذه الحرب ما يأتى[١] :

١ — أن تبيع منتجاتها بثمن دون نفقات الانتاج زمنا يكفى للقضاء على منافسها ، وهذا ما يطلق عليه الاقتصاديون الامريكان اسم « underselling price cutting » ومتى خلا لها الجو عمدت الى رفع الأثمان كما تشاء ، ونتيجة هذا ان الانتصار فى ميدان المنافسة لا يكون حليف من ينتج خيرا من الآخر ، وانما حليف

١ انسيو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٣٨ — ٢٤١

من يملك رؤوس أموال أكثر، ويكون أقدر على تحمل الخسارة

٢ — طريقة المقاطعة : وهى أن ترفض بيع منتجاتها الى التجار الذين يتعاملون مع منافسيها، وكثيرا ما يكون بمجرد التهديد بالمقاطعة كافياً لحملهم على الاذعان لمشيئتها

٣ — أن تمنح التجار الذين يقتصرون على شراء منتجاتها دون منتجات منافسيها تخفيضاً خاصا فى الأثمان ، فمن هذا أن شركة المنتجات الفوتوغرافية الموحدة تمنح من يفعل ذلك من التجار تخفيضاً مقداره ١٢ ٪ من ثمن البيع

وتنزع الشركات الموحدة بوجه عام الى تحويل التجار المستقلين الى عملاء بيع مأجورين ، أو ايجاد شركات خاصة تبيع منتجاتها الى الجمهور مباشرة ، مثل شركة مخازن السجائر المتحدة (United Cigar Stores Company)

٤ — أن ترشى مستخدمى شركات السكك الحديدية لتحصل منهم على معلومات خاصة بشؤون منافسيها ، وكثيرا ما كانت تلجأ الى هذا الضرب من التجسس شركة البترول الموحدة ، وذلك لمعرفة الجهات التى يرسل اليها منافسوها بضاعتهم وموعد وصولها ، فاذا تحققت من ذلك سبقتهم الى ارسال كميات كبيرة من البترول اليها وباعتها باسعار مخفضة ، وذلك قبل وصول بضاعتهم بثلاثة أو أربعة أيام ، فمتى وصلت هذه لم تجد من المستهلكين من يشتريها

٥ — أن تستعمل نفوذها المالى فى حمل شركات السكك الحديدية على عقد اتفاقات معها فى الخفاء تعامل بمقتضاها منتجاتها معاملة خاصة من أهم مظاهرها تخفيض أجور نقلها وشحنها قبل غيرها، وهذا من شأنه أن يضع منافسيها فى مركز سيىء بالنسبة لها ، ويحقق لها شبه احتكار فعلى

٤٠٦ — (ب) مضار الشركات الموحدة بالنسبة لمنتجى المواد الاولية :
لما كانت الشركات الموحدة تبلغ أحيانا درجة الاحتكار أو شبهه فى شراء بعض

المواد الأولية فان هذا مما يجعلها تستبد بمنتجى هذه المواد ، فتقرر لها ثمنا لا يملكون المساومة فيه ، فمن هذا ان شركة الصلب الموحدة ، وهى تملك معظم مناجم الحديد وأفران الفحم الكوك فى الولايات المتحدة، اعتادت أن تملى على منتجى هذه المواد ثمن ماتشتريه منهم تكملة لما عندها، وقد نجحت شركة الدخان الموحدة فى تخفيض ثمن الدخان الذى يزرع فى فرچينيا ، بالرغم من ان زراع الدخان فى هذه الجهة أنقصوا مساحة زراعتهم فى سنة ١٩٠٠ بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ [١]

وتقوم الشركات الموحدة احيانا بانتاج بعض موادها الاولية ، وقد تسير فى طريق الاندماج الى حد بعيد ، فتجمع بين يديها كل الادوار التى يمر بها صنع المادة الواحدة ، وبهذا تصبح فى غنى عن الالتجاء الى المنتجين الآخرين

٤٠٧ — (ج) مضار الشركات الموحدة بالنسبة لطبقة العمال : قد ينشأ عن الشركات الموحدة مضار لطبقة العمال ، ذلك انها لما كانت تتمتع فى بعض فروع الصناعة باحتكار أو ما يقرب منه فانه يخشى أن تتحكم فى العمال فيه فتفرض عليهم شروطاً سيئة للعمل ، ولا سيما اذا لم يكن لهم نقابات تدافع عنهم . غير انه يظهر ان الشركات الموحدة لم تستخدم مركزها الممتاز لتخفض أجور العمال فان هذه الاجور فى ارتفاع مطرد فى الولايات المتحدة ، والضرر الذى يصيب العمال يأتى من جهة أخرى ، ذلك ان الشركة الموحدة كثيرا ما تغلق بعض مصانعها ولا تبقى على غير الصالح منها ، فيؤدى ذلك الى حرمان فريق من العمال من عمله وهذا ما حدث فى سنة ١٨٩٠ حيث أغلقت شركة الويسكى الموحدة ثمانيةوستين من ثمانين مصنعا كانت موجودة من قبل ، وكلما حدثت أزمة لم تتردد الشركة الموحدة عن اغلاق بعض المصانع وطرد عمالها، وأخيرا لما كان السوق خاضعا لسلطانها فهى لا تحتاج إلا الى القليل من المندوبين التجاريين، حتى لقد قدر فى سنة ١٨٩٢

---

١ انسيو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٤٤

عدد من استغنت عنهم الشركات الموحدة بنحو ٣٥٠٠٠ مندوب[1]

٤٠٨ — (د) **مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمدخرين** : تجرى الشركات الموحدة فى نظامها المالى على سنة فيها خطر كبير على المدخرين ، اذ كثيراً ما تعرض لاكتتاب الجمهور أسهماً لا تتناسب قيمتها الاسمية مع قيمة المشروع الحقيقية ، فشركة الويسكى الموحدة مثلا وقد جمعت اليها مشروعات قيمتها الحقيقية ٤ مليون دولار ، أصدرت كرأس مال لها اسهماً قيمتها الاسمية ٢٤ مليون دولار. وهذه الطريقة يطلق عليها بالانجليزية اسم « Watering » ، وتتبعها الشركات الموحدة غالباً عند ما تريد اغراء بعض أصحاب المشروعات على الانضمام اليها ، إذ تقدر لمشروعاتهم ثمناً مرتفعاً تراعى فيه قيمة انتاج المشروع بعد انضمامه اليها ، فاذا كانت قيمة المصنع مثلا عشرين مليونا ، و بدا للشركة انه متى انضم اليها زادت أرباحه بسبب التركز وانعدام المنافسة بنسبة ٥٠ ٪ فانها تقدر له ثمناً ثلاثين مليونا وتصدر بها أسهما ، فاذا لم يتحقق ظنها فى زيادة الربح ، تدهورت أسعار هذه الاسهم وحلت الخسائر بحامليها

٤٠٩ — (هـ) **مضار الشركات الموحدة بالنسبة للمستهلكين** : كثيراً ما رميت الشركات الموحدة بانها تسبب ارتفاع الاسعار أو على الأقل تحول دون هبوطها ، ذلك انها إذ تدخل الحياة الصناعية محملة برأس مال كبير ، فهى مضطرة لمكافأته الى احراز أرباح كثيرة ، وهذا يتحقق اما بتقليل نفقات الانتاج أو برفع ثمن البيع أو بالأمرين على السواء كما هو الاكثر حدوثا ، غير انه يلاحظ انه ليس من صالح الشركات الموحدة أن تذهب بعيداً فى رفع أثمانها لأن مغالاتها فى ذلك تؤدى الى تقليل مبيعاتها وظهور منافسين جدد لها ، ولهذا يقول أنصارها بان ما تجنيه من الأرباح الطائلة انما يأتى من تقليل نفقات انتاجها . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية التى يسهل فيها انشاء

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٣٩٢ بالهامش

مصانع جديدة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لصناعات أخرى مثل صناعة التعدين ، إذ يتطلب انشاء مصانع جديدة فيها توافر رؤوس أموال جسيمة

ونحن اذا سلمنا بان الشركات الموحدة لم ترفع الأسعار فى كل الأحوال ، وانها أحيانا جعلت المستهلك يستفيد من بعض ما تقتصده من نفقات الانتاج ، فانه من المحقق ان الجزء الاكبر من هذه الفائدة يستأثر به اعضاؤها ، ويؤدى الى تجمع ثروات طائلة بين أيدى عدد قليل منهم ، وليس الغرض من انشائها خدمة المستهلكين ونفعهم ، بل هى على عكس ذلك كثيراً ما استغلتهم استغلالا حملهم فى بعض الأحيان على الثورة فى وجهها وتقرير مقاطعتها ، كما فعل أهالى شيكاجو مع شركة اللحم الموحدة

٤١٠ — (و) مضار الشركات الموحدة بالنسبة للسلطات العامة :
تبلغ الشركات الموحدة أحيانا من القوة درجة تحمل السلطات العامة على أن تحسب حسابها ، وليس من السهل كبح جماحها ، وكثيراً ما أفسدت على أعضاء المجالس النيابية وكبار الموظفين ضمائرهم ، وذلك اما لعرقلة صدور القوانين التى تريد بها سوءا ، واما للتخلص من أحكام ما يصدر منها ، واما لتقوية وسائل الحماية الجمركية وقد اشتد فى العهد الاخير عداء الرأى العام لها ، واهتمت حكومة الولايات المتحدة باتخاذ ما تستطيع من الوسائل لتلافى سيئاتها وايقافها عند حدها ، وقد اشتهر الرئيس روزفلت خاصة بمحاربته لها ، ومن أشهر القوانين التى سنها المشرع الامريكى لهذا الغرض قانون شرمان الذى أشرنا اليه آنفا[1] وقانون كلايتون (Clayton) (١٥ اكتوبر سنة ١٩١٤) الذى جاء يعززه[2] ، كما أخذت معظم الولايات الامريكية تسن من القوانين ما يعرقل انتشارها فى داخلها

---

١ انظر بند ٤٠٣ ، ص ٤٢٤

٢ انظر فى تفصيل هذا الموضوع مقالة الاستاذ ريست ، فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنه ١٩١٩ ص ٧٨

غير أنه مما يقلل من أهمية قانون شرمان وأمثاله من القوانين التى تسنها الحكومة المركزية كونها لا تطبق الا على التجارة بين الولايات المختلفة أو بينها و بين البلاد الاجنبية ، ذلك ان القانون الدستورى للولايات المتحدة يقضى بأن يكون لكل ولاية على حدة حق سن القوانين التى تنظم تجارتها الداخلية بشرط أن لا تقيد حق المواطنين الآخرين فى الاتجار بها ، فمن هذا يتبين انه يكفى ان تبدى بعض الولايات شيئا من التساهل ازاء الشركات الموحدة ، كما فعلت ولاية نيوجرسى ، حتى تؤلف فيها بكثرة ، ومنها تبث فروعها فى كل أراضى الجمهورية الامريكية[1] . وقد اضطرت الحكومة المركزية فى سنة ١٩١٤ الى تأليف لجنة أسمتها (Federal Trade Commission) لمراقبة الشركات الموحدة ، وتقديمها للمحاكمة على كل ما يصدر منها مخالفا للقوانين الامريكية ، وخولت لها سلطة واسعة لاجراء ما تراه من التحقيقات والتحريات بشأنها[2]

ومن المحتمل أن يطول أجل هذا الكفاح بين الشركات الموحدة والسلطات العامة ، بسبب ما يتذرع به كبار الماليين الامريكان من طرق الخب والخديعة للتخلص من شر القوانين التى توجه اليهم سهامها ، ومن المؤكد ان معينهم من تلك الطرق لم ينضب بعد . ونحن هنا نشاهد شكلا جديداً من أشكال الكفاح بين الديموقراطية والرأسمالية ، كفاح كان ناشبا فى العهد القديم ، ثم عاد الى الظهور فى العصر الحديث بحالة أشد ، ومن الصعب التنبؤ بمآله

---

١ جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٩٠ بالهامش ، و ريو ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٨

٢ وقد حكمت المحاكم الامريكية على عدة شركات موحدة بغرامات باهظة ، وقضت فى بعض الاحوال بحل بعضها ، ومن أمثلة ذلك الحكم الصادر على شركة البترول الموحدة بالحل وبغرامة ١٩ مليون دولار وهو الحكم الذى انقسمت على أثره الى عدة شركات مستقلة عن بعضها البعض ولكن ذلك كان فى الظاهر فقط ، اذ ظلت أغلبية أسهم كل شركة منها فى يد المديرين السابقين — انظر مقالة (Villey) ، فى مجلة الاقتصاد السياسى ، سنة ١٩١٨ ، ص ٤١٣

***

٤٣١ — وجوه الفرق بين نقابات الانتاج والشركات الموحدة :

يستنتج مما تقدم ان أهم وجوه التميز بين نقابات الانتاج والشركات الموحدة تنحصر فيما يأتى :

١ — ان الاحتكار ليس من العناصر الضرورية لحياة الشركات الموحدة فى حين انه كذلك بالنسبة لنقابات الانتاج ، فهذه لما كانت تؤلف لغرض معين ، مثل منع هبوط الثمن من طريق تحديد الانتاج ، فانها لا تستطيع أن تبلغ هذا الغرض اذا ظل بعض كبار المنتجين خارجا عنها ، لانهم يعملون على زيادة انتاجهم وتخفيض ثمن بيعهم لاجتذاب المشترين اليهم ، وبذلك يذهب هباءاً عمل نقابة الانتاج ، وبعكس ذلك الشركة الموحدة ، فهى اذا لم تبلغ درجة الاحتكار فانها تظل مشروعا ضخماً منظماً على قواعد تحقق فوائد التركز . وان تكن بعض الشركات الموحدة ، ولا سيما الأولى منها ، سعت الى الاحتكار ونجحت فى ذلك ، مثل شركة البترول الموحدة ، فان كثيراً منها لم تصل الى ذلك ، وقنع مؤسسوها بجنى الفوائد التى تنجم عن التركز

٢ — نقابة الانتاج ليست فى نفسها مشروعا ، بعكس الشركة الموحدة ، فالأولى ليست سوى مجرد اتفاق على بعض المسائل ، أما الثانية فهى مشروع بمعنى الكلمة ، وذلك سواء اتخذت شكل شركة واحدة تحل محل شركات عديدة ، أو اتخذت شكل شركة مستقلة يجتمع بين أيدى أعضائها أغلبية أسهم مجموعة من شركات متفرقة

٣ — درجة استقلال الأعضاء فى الشركات الموحدة أقل منها فى نقابات الانتاج ، فقد تقدم ان اعضاء الثانية يحتفظون بملكية مشروعهم وباستقلالهم من الوجهة الفنية والتجارية إلا فى مسائل معينة ينص عليها فى عقد اتفاقهم ، وهذا فى حالة نقابات الانتاج البسيطة ، وأما فى حالة نقابات الانتاج المركبة ذات المكتب

الرئيسى للبيع ، فان الاعضاء يفقدون استقلالهم بالادارة التجارية ، ولكنهم مع ذلك يظلون محتفظين بكل ما عداها ، وأما المشروعات التى تؤلف منها شركة موحدة فانها تفقد استقلالها من الوجهتين الفنية والتجارية حتى ولو كانت فى الظاهر تحتفظ بادارة ذاتية ، وقد يصل الأمر أحيانا الى اغلاق مصانع بعضها كما تقدم

٤ — الاقتصاد فى الشركات الموحدة أكثر منه فى نقابات الانتاج ، لأن الشركة الموحدة تحقق تركزا ثلاثيا : ماليا ، وصناعيا ، وتجاريا . فى حين أن نقابة الانتاج فى أكمل أشكالها لا تحقق الا تركزاً واحداً ، وهو التركز التجارى . وينشأ التركز المالى فى الشركات الموحدة من تجمع أغلبية الأسهم فيها بين أيدى عدد قليل من كبار المتمولين [1]

---

١ ظهر خلال التحقيق الذى أمر باجرائه مجلس النواب الامريكى بشان شركة البترول الموحدة أن اثنين من كبار المتمولين وهما روكفلر ومورجان يتسلطان أما مباشرة واما بواسطة أعوانهما الذين ينوبون عنهم فى مجالس شركات مختلفة على مجموعة من المشروعات تجمع ما بين مواصلات حديدية ومناجم وآبار بترول ومصارف يبلغ رأس مالها ١٢٥ مليارا من الفرنكات جيد ، فى Cours ، الجزء الاول ، ص ٢٠٠ — ٢٠١

بيان اهم المراجع المشار اليها فى الكتاب

الكتب الافرنجية

(ا) الكتب العامة :

Ansiaux, Traité d'Economie Politique, 2 vol. 1920
Blanchard, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1ére. ed.
Cauwès, Cours d'Economie Politique, 4 vol., 3éme. ed.
Colson, Cours d'Economie Politique, 6 vol., 1907
Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1925 — 1926
„ , Premières Notions d'Economie Politique,
Jevons, Theory of Political Economy, 1911.
Landry, Manuel d'Economique, 1908.
Leroy - 13 eaulieu, Cours d'Economie Politique, 4 vol., 1900
Marshal, Principles of Economics, 1920.
Nicholson, Principles of Political Economy, 2 vol., 1902,
Perreau, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1914.
Riboud, Précis d'Economie Politique, 1925.
Schmoller, Principes d'Economie Politique, 5 vol., 1905-1908
Seligman, Principles of Economics, 1916.
Stuart Mill, Principles of Political Economy, 1898.
Truchy, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1921 — 1923
„ , Précis élémentaire d'Economie Politique, 1926.
Walras, Eléments d'Economie Politiqne Pure, 1900.

(ب) الكتب الخاصة :

Aftalion, Les Crises Périodiques de Surproduction, 2 vol., 1913.
Andler, Le Manifeste Communiste de Karl Marx et Engels
Arminjon, La Situation Economique et Financiére de l'Egypte, 1911
Bernstein, Le Socialisme Théorique, 1900

Bohm - Bawerk, Positive Theory of Capital, 1891.
" " , Histoire des Théories de l'intérêt et du Capital 1902.
Bourgeois, La Solidarité, 7me. ed.
Bourguin, Les Systémes Socialistes et l'Evolution Economique
Chapmann, Lancashire Cotton Industry, 1904.
De Rocquigny, Les Syndicats Agricoles et leur œuvre, 1908
De Rousiers, Les Syndicats Actuels de Production en France et à L'etranger, 1912.
Fisher, The Nature of Capital et Income, 1912.
Germain Martin, La Grande Industrie sous le régne de Louis XIV, 1899.
" " , La Grande Industrie en France sous le régne de Luis XV, 1900.
Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiqes, 1922.
Gide, Economie Sociale, 1907.
" , La Coopération, Conférences de Propagande, 1900
Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol., 1921.
Lescure, Des Crises Génerales et Périodiques de Surproduction, 1923
Liefmann, Cartels et Trusts, 1914.
Marx, Le Capital, 3 vol., 1901.
Martin Saint Léon, Cartels et Trusts, 1909.
Passama, Formes Nouvelles de Concentration Industrielle,1910
Rambaud, Histoire des Doctrines Economiques, 1909
See, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.
Wolf, Cooperation in Agriculture, 1914.

(حـ) متفرقات :

Annuaire Statistique de l'Egypte
L'Egypte Contemporaine
Papasian, L'Egypte Economique et Financière
Revue d'Economie Politique
Revue Economique Internationale
Statistiques des Societés Anonymes travaillant principalement en Egypte

الكتب العربية

دكتور محمد كامل مرسى بك : الملكية والحقوق العينية ، سنة ١٩٢٣
دكتور محمد صالح : شرح القانون التجارى المصرى ، سنة ١٩٢٦
دكتور ابراهيم رشاد : كتاب التعاون الزراعى ، سنة ١٩٢٦
صادق باشا حنين : التعاون فى الزراعة ، سنة ١٩١٧
تقرير لجنة التجارة والصناعة ، المطبعة الاميرية ، سنة ١٩٢٥
الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى
صحيفة التجارة والصناعة

محتويات الجزء الاول

الكتاب الاول

مبادىء عامة فى الحياة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

الـكتاب الثانى

عناصر الحياة الاقتصادية وخصائصها

صحيفة

الكتاب الثالث

الانتاج

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

جدول اصلاح الخطأ

صحيفة	سطر	ورد	وصوابه
٥	٤	وتميزه	ويميزه
٥	٣ هامش	تروش	تروشي
٩	١٥	مدفوعا	مدفوعاً بالرغبة
١٤	١١	الثمانيةساعات	الثانى ساعات
١٦	٥	بان	أن
١٨	٦	القوانين الثابتة والقوانين المتحركه	قوانين السكون وقوانين الحركة
١٨	٤ هامش	٢٤	٢٤٠
٢٠	١٢	بناء هيكل	هيكل
٢١	٣	يبحثه	ببحثه
٢٣	١٩	لاقتصادى	لاقتصاديى
٢٤	٦	علمه	علم
٣١	٤ هامش	eztensibi-lité	extensib-ilité
٣٢	٢ هامش	satiabilite	satiabilité
٣٦	١٥	marginales	marginale
٣٧	١٥و١٦	عشر	عشرة
٣٩	١٠و١٢	الاربعة	الاربع
٣٩	٢١	زمن	ومن
٥٧	١٣	والفجارة	والتجارة
٥٨	١٠	وكتابه	كتابه
٥٩	١٢	prodait	produit
٥٩	١٩	توافق	توافقا
٦٠	١ هامش	éclair	éclairé
٦٠	١٥	الثلاثة	الثلاث
٦٦	٩ هامش	الفصل الثانى من الكتاب الثانى	ص ١٣١
٦٨	١٢	قي	متى
٧٩	١١	تنازل	تنازلا
١١٣	٢ هامش	اخوتها	أخواتها
١١٧	٦	الخسة	الخس
١١٩	٢ هامش	ص ٤٣	ص ١٤٣
١٢٠	١٨	الوفيات بين الاناث اكبر منها بين الذكور	الوفيات بين الذكور أكثر منها بين الاناث
١٢٥	١٤	وفرص	وفرض
١٢٩	١٧	معدل المواليد	معدل الوفيات

صحيفة	سطر	ورد	وصوابه
١٤٣	١	وقود	وفود
١٤٣	١٥	٣٢١٩٣١	٢٣١١٣٩
١٤٥	٢ هامش	الجزء الاول	الجزء الثانى
١٤٦	١٢	الاوربيون	الاوربيين
١٤٨	٣	الانساي	الانسان
١٥٥	٢و٣ هامش	الجزء الثانى ص ٤٠٣	الجزء الاول ص ٤١٣
١٥٦	١ هامش	الجزء الثانى	الجزء الاول
١٧٠	٦	casses	classes
١٧٣	١	الفصل الاول	الباب الاول
١٩٠	٣	ومن اشهر اهتم	ومن أشهر من اهتم
١٩٥	١٢	بدجة	بدرجة
١٩٥	١٣	وكا تهيأت	وكلما تهيأت
٢٠٦	٢	والسوق	والسواق
٢٠٧	٣ هامش	capitalc	capital
٢١٤	١٥	الرأسمالية	الرأسماليين
٢٣٩	٦	٦٤١	٢٤١
٢٤٩	٥	sef-help	self-help
٢٥٥	٢١	اللذين	الذين
٢٥٦	٥ هامش	اجزاء	اجراء
٢٦٣	١٨	الأحتكار	احتكار
٢٧٤	١٠	تمثلى	تمثلو
٢٧٧	٣	المالك	المستأجر
٢٨٥	٨	الاعات	الاعانات
٢٩٢	٣	أن يزيد من مساحة قطعة الارض	أن يزيد من مساحة قطعة الارض ومن مقدار العمل
٣٠٤	١٨	٢٣٩	٢٩٣
٣١٨	١٠	الآخرين	الاخرى
٣١٩	٣ هامش	monapoles	monopoles
٣٢٩	٩	عهدا	عهدى
٣٤٣	٤	عددا	عدد
٣٥٢	١٠	الملاء	العملاء
٤١٦	١٢	غيره ما	غيره
٢٣٣	٧	أشكالا	أشكالها

